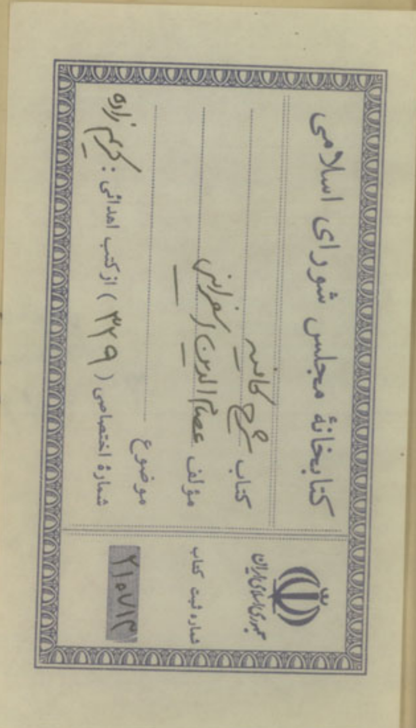
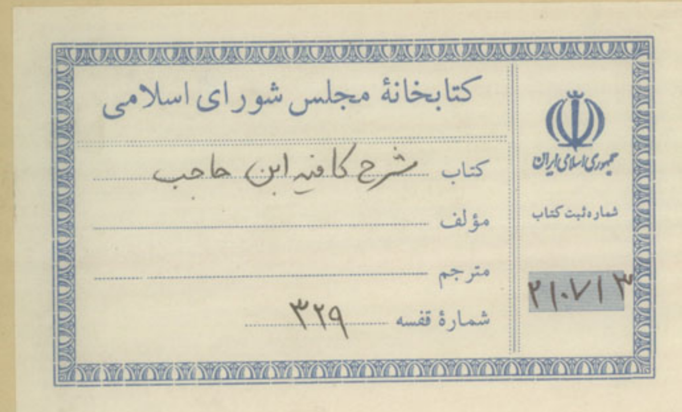





کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح کافیۀ ابن حاجب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۳۲۹
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۱۳





کافیه او زینه عصام

بسم الله الرحمن الرحیم

احمد الله على ما الهمني كي اعتصم به اعتصاما • وان كنت ابا الكرام • وخلفا عن
الاعلام • وحفظني ان اكون اشتباب • وجعل كل يوم لي خيرا مما تقدم عليه من الايام •
ثم ابلغ صلوة واتم سلام • ابلغ مراد عظام ومشاهد اجسام جسام • لدى سيدنا
محمد افضل من اوتي خير كلام • وآله وصحبه قدوة مبيني الحلال والحرام • وبعد فيقول المفتقر
الى الله القوي المتين • ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني المشتهر بعصام الدين • ان
الكتاب الذي تحصيله انسب من كل مناسب • وتقصيره اجل مراق الى اعلى المراتب • الكافية
المنسوبة الى الشيخ ابن الحاجب • اوصله الله عز وجل الى اعز المطالب • وجعل انبساطه معا
صد كل طالب • وهو وان شرحه اوحدي بعد اوحدي • واوضحه المتعلق بعد الحق • لم يزل
الى الان لاهله • وبقي اكثر مقاصده على دلالة كان في اصله • ربما يجتني المعول على شروحه
انه صار محصلا • لمقصدي من خواص مقاصده • ولم ينل منه محصلا فطالما هدا الي في ذلك
ان اشرحه شرحا واضحا • مختصر القيود المطلقات • مفسرا مقيد المغلقات • ضابطا لمسائله •
مفصلا لمجمله • مصلحا لمعتله • الا انما انخ النظاس • ولم يره الاناسي • وكان يوقفني عنه
العوائق • وسوابق نوايب اقتنتني الى اللواحق • الى ان سالني الاقدام عليه • من لا يسعني

مخالفته



مخالفته لانه ضخت لي منن ابيه وعاطفته وتحققت انه لا يضيع عملي • ولا يخيب دون بلوغ
املي • وهو ان لا يخفي على ذلك الالمعي دقايق نظري • وحقايق ما ادى اليه فكري • و
يعلم حق اهل العلم على الناس • ويميز ارباب الالباب عمن يلبس لهم الالتباس ولا يسوى
بين اصحاب طريق الصواب • وتابع الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس
• وكيف لا وقد توجه فيما بين اولاد السلاطين والحكام • بنصب اعلام العلم وتكريم
العلماء الاعلام • فهذا اجله رتبة في مقام الاكرام • عبد العزيز الهمام • لا زال له من
التوفيق قوام • ومن التأييد عصام • كما جعل اباه الذي هو اعظم خواقين الانام •
واكرم سلاطين الايام • واجابهم لحوزة الاسلام عن الانهدام • واقمعهم لصلابة
البدعة بالصلم والاصطلام • واسخى من البحر والغمام • واشجع من ضرغام الاجام •
عبيد الله فواها ثم واها لهذا المقام • يا رب يا رباه • رب اباه واياه واجعلهما ممن
اتيتهم الحكمة والحكومة واحفظهما عن فتنة الباس والخشونة • وادام حشمتهما في
ظلال العيش الناعم • بانعام ذلك الاب وهذا الابن المنعم • لسيما امير الكبير رباه في ايام
الطفولية والصبا وبين الحلم والعدل والعفة والورع والتقى • الامير الخليق الحري بجوا
مع المدح والثناء • المتميز من بين الامراء بالشجاعة والسخاء • والمنفرد بالعطاء •
مربي العلماء نعم المربي بار محمد بن الامير المغفور المبرور جان وفا بي • اللهم ارزقه حسنات
في الدارين بقول صاحبها حسبي فيما • بحمد الله تمت فانتقى لم يلتفت عين الانسان ثانية

ولم يمن ولم يخل عنه ان العين ما يدانيه وما ارجو ان يكون رفيقه ان جلت
ما يحويه الكتب من العلل النحوية كافية وما ينطوي عليه الزبر من تزييف ما لا يخفى ضعفه مطويه
اذ ليس فيها الا تشحيذ الاذهان وقد يسر الله غاية ما في الامكان في اشادة تشييد الاركان اتفق
بالله ان يكون تاليفا مستجلبا لالفة قلوب الطلبة ومتسببا للوصول الى اجل المطالب وهو
حسبي ونعم الوكيل اعلم انه لابد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصول
اي عدة وصول الى مقاصده فذكرتها اولا تسهيلا للطالب وقاصده العلم ان كان
اعتقاد الشيء يسمى تصديقا والا فتصورا وكل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وتسبق
علم بشيء ينتقل منه اليه فبديهي وان توقف فنظري لنسبته الى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم
لتحصيل المجهول المطلوب وما يحصل التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلا وما يحصل
من تصوره تعقل الشيء بطريق النظر يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا
على صيغة اسم المفعول والاصل في المعرف ان يكون مميزا للكل من افراد المعرف بحيث لا
يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشرط جامعا وان لا يشمل ما ليس فرده ويسمى مانعا ويسمى المعرف
الجامع المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرف محدودا وقد يكتفى في المعرف بالتميز
عن بعض الاغيار لكنه لا يكاد يوجد في تعيين المفهومات الاصطلاحية وانما يكثر في تعيين
اللغة ولذلك يناقش في تعريفات تلك المفهومات بفوت المنع ولا يجاب عنها بالاكتفاء بل يتكلف
ما امكن لجعله مانعا ومن شرائط المعرف ان يجتنب فيه عن اللفظ المشترك وهو ما وضع

لمتعدد

لمتعدد لكل بوضع على حدة لا يكون تابعا للوضع الاخر بان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضو
ع له فيه للموضوع له في الوضع الاخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه و
بين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغي ان يشترط الاجتناب عن الكناية
ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة
عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الفساد وكانهم اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه و
بين المجاز والحق الاجتناب عنها ان لا يستعمل في التعريف من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ما
هو ومن شرائط ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لانه كالضايع لمغزاه او قرباش
ميع وما نراه كثيرا في تعريفات هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظ هي من مصطلحات هذا الفن كالموصوف
والمتعلق كالا يعرف المعرف لا يعرفه فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شايعة
في الالسنة مشتهرة بحيث كان المصنف يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم تبق مشتهرة
بعد زمان صاحب التعريف والمكتسب المعتبر في تصور مفهوم المعرف لا بوجه مساو واما بوجه غير
مساو وتميز الافراد من ثمرات هذا التصور فيجب ان يقصد بكل ما يعطى الحدود والحد مفهوم لا
الافراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف مخالف لما هو عادة الاصحاب
ولذلك يحفظ المعرف والمعرف عن الاشتمال على ما يدل على قصد الفرد ويتكرر كل من قرن شيئا
منها بلفظ كل وتعذر بانه يمكن ان يتكلف له ان كان له شان وسنوف تفصيلا ان كان لنا زمان
وقد اعترض اجزاء المصنف في تعريفات الفنون المستخرجة بالتتبع امرين اخرين احدهما انه ينبغي ان يعرف

بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان خطاب تابعا تاليس مع التتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من
تعلم النحو مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع ولذلك ستراه
يعدل عن بعض تعريفات القوم واورد عليه ان المستغني عن تعلم النحو من تم استقراؤه واما من تتبع
بعض الاحكام دون بعض فلا فيصح ان يعرف له بعض المجهولات بما عرفت بالتتبع ليعلم احكاما اخرى لم يعر
ف بالتتبع هذا وعين التحقيق يحكم بان خطاب هذه الفنون لا يخلو عن مخاطب ليس متتبع اصلا وبالجملة
ينبغي ان يراعى في تعريفات هذا الاصل وما لم ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه باعتبار امر يتو
قف على تتبع ما لانه لا يتم بالنظر الى ما هو عار عنه راسا وتاثيرها وهو مذكور في بحث الحال من
شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكر هذا يؤيد ان قولهم في
حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان
وقع عليه في نفس الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظ لم يكن مفعولا به وظاهر دعواه في غاية
الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا الحمل الا ترى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد
ليس معناه انها ما تدل على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريف معناه انه
حالة بحسب دلالة اللفظ لا بحسب دلالة الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ
الذي هو المفعول به والمعتبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكر من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك
وبعد ما ذكره من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا من تعريفاته لا يتم بدونه والاصل في التعريف ان يكون
مركبا من جزئين احدهما اخص من الآخر مطلقا بحيث يصدق على بعض افراد الاخر فقط والاخر

يصدق

يصدق على كل افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى ذلك الاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف
وغيره وذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا من المعرف وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما
بعض ما يشمل الاخر فقط وسمي الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم وهو بمنزلة الجنس وللمتأخر
وهو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس في المتأخر وهو بمنزلة الفصل و
كذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص
مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة وينبغي ان
يحفظ التعريف عما هو يوهم التعريف بالاخفى او المساوي ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معر
فة المعرف ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتو
قف معرفته على الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه ومن عادة ارباب التاليف
ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات وفائدتها اما تكميل معرفة الحدود واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها
متضمنة لبيان ما يختص بكل من الاحكام والتقسيم هو ضم مفهومات متخالفة الى مفهوم ليحصل
من ضم كل مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل والثاني هو الذي يقال له الاخص
بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين الذين ضما اليه قيد
القسم والمجموع اي حاصل من كل ضم قسما بالقياس الى المقسم وقسيما بالقياس الى المجموع الحاصل
من الضم الآخر ومما سمعت عرفت ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للافراد وان كان ثمرته جعل
الافراد طائفة وانه يجب حفظ تقسيم المقسم عن الدلالة على قصر الافراد والاصل في المقسم
ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون

بحيث يظهر على العقل بمجرد ما في ذكر التقسيم من غير ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لا لازماله و
قد يكون كذلك بل يحتاج الى تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وفى بها او ما ويسمى الاول
قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية والاصل ايضا في التقسيم ان لا يصدق شيء من الا
قسام على ما يصدق عليه القسم الآخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم مع قسم لعدم
تباين مفهوما تضمنت الى المقسم ويسمى قسمة اعتبارية ولما فرغنا عن تمهيد الاصول حان القول
الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب والتضرع والابتهال الى الفياض الوهاب لالهام
الحق واعلام الصواب والتوفيق لتنقيح الخطاب اعلم ان المستفاد من بعض الشروح ان
الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد من بعضها انها لم تشتمل الا على التسمية
ولا على الحمد وكان وجه ان الخطب في الاكثر الحاقية فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من ذهب
الى انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبدأ به هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابة
ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سنتهم وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع بتر بدان هضم
داع الى هضم النفس لمظنة الاعجاب بهذا التاليف الذي لم يسبق احد اصحابه لمثله واورد عليه
ان تركها ورد به الشرع والتزمه السلف للتخييل مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا
يصوم ولا يصلي احد هضما للنفس بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان
تخييل انه ليس ككتب السلف وليس بذي بال لا يستدعي عدم الابتداء به بل يكفي فيه تخييل عدم الابتداء
والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شاع من ذكر لفظ الحمد او ما يشتق منه لان ما اعتادت
النفس المستفادة الحمد في اوائل الكتب بهذا الطريق ولم تجد ما تخيل البتة انه ترك مع انه لم يترك

الاشتمال

لاشتماله التسمية على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس
الحمد قول القائل الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال على الصفات الكمالية فاحسن الضبط
فانه مزلة ليس لها مسلك اسلم منه وانما بدأ به بتعريف الكلمة والكلام لان النحو
يبحث عن احوالهما او عن احوال ما يتوقف معرفته على معرفتهما من اقسامهما وما
لا يعلم الشيء لا يمكن الحكم عليه وفيه ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف بمقتضى
التعريف وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا يقتضي سبق علم المتعلم وانما يقتضي
سبق علم المخاطب ففيه ان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم
يلاحظ تفسيرا لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم المبحوث
عنه في العلم على وجه يميز عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يخصه ويتعين عند
المتعلم ان هذه الاحكام له لا لغيره وشيء من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا الوجه ثم
البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا
للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وح كان الاولى تعريف الجملة لان
البحث عنها انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة
فالبحث عن الكلام خفي الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم
لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف
الجملة ايضا لانها يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بل لا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل النحـ

مخشری فی المفصل حیث قال بعد تعریف الکلام ویسمی جملة وقدم تعریف الکلمة علی الکلام لتوقف
معرفة مفهومه علی معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومها وتوقف وجود فرده علی وجود فر
دها وتوقف معرفة فرده علی معرفة فردها وتوقف معرفة تقسیمه علی معرفة تقسیمها فقال الکلمة
معرفة بلام التعریف فلنعین لک اولا معانی اللام ثم لنذکر ما یحتمله المقام وما هو ارجح ان
یکون هو المرام فنقول لام التعریف اما للاشارة الی تعیین ما ارید بمدخوله ویسمی لام
الجنس وله شعب لانه قد یقصد بمعرفه الی الجنس من حیث هو هو مع قطع النظر عن الفرد
ویخص باسم لام الحقیقة وقد یقصد به الیه من حیث وجوده فی فرد غیر معین ویخص باسم
لام العهد الذهنی وقد یقصد الیه من حیث وجوده فی ضمن جمیع الافراد ویخص باسم لام الا
ستغراق واما للاشارة الی فرد من مدلول اللفظ متعین عند المخاطب ویقال له لام العهد الخا
رجی واذا اطلق لام العهد ینصرف الیه فاللام ههنا اما للاشارة الی فرد من المدلول وح
یکون مدلول الکلمة هو المسمی بهذه اللفظ لانه لا معنی للکلمة یکون المفهوم المحقق بالتعریف
فردا منه بل هو احد معانیها فلا بد من تاویلها بالمسمی بهذه اللفظ وح یکون اللام
للاشارة الی المعنی المعهود فیما بین النحاة من جملة افراد المسمی بهذه اللفظ وحمل الکلمة علی
هذا المعنی غیر مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا یفهم من اطلاقها فی مقام تعلیمها الا هذا
بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد المعنی انما یکون لافادته
ولا یمکن ان یستفید منها المتعلم للمعنی لعدم علمه قبل التعلم وهکذا کل محدود قصد بطلا

باطلاق

باطلاقه تعلیم مدلوله لا تقول قصد فرد من مدلول المحدود خروج عن الاصل الذی ذکرته
من ان التعریف للمفهوم لا للفرد فیجب تعریة المحدود عما یدل علی قصد الفرد ولانا نقول
ما قصد تمیز افراده بقصد فی التعریف الی تصویره لا الی تصویر افراده سواء کان فرد
مدلول لفظ المحدود او نفس الموضوع هو له فقصد فرد المسمی بالکلمة اذا کان المقصود
تمیز افراد ذلک الفرد وتصویر نفس مفهوم لا ینافی القانون واما للاشارة الی نفس المعنی
مع قطع النظر عن الافراد فیکون لام الحقیقة وهو الانسب بمقام التعریف لشیوعه فیه
تمثل لام الحقیقة به لکن فیه ان قصده ضایع لانه لا یمکن ان یستفیده المخاطب المتعلم منه
حین اطلاقه فی مقام التعلیم لجهله بالوضع له الا ان یقال قصد المعنی فی الشایع للافادة فی
مقام التفسیر لیس للافادة بل للتفسیر وح اللام للاشارة الی تعینه عند المخاطب باعتبار
انه المعنی المعهود عند النحاة ولا منافاة بین لام الجنس الذی لا ینفک عن الکثرة وتاء الو
حدة لان الجنس له وحدة فی العقل وان کثر فی الخارج والوحدة الذهنیة لا تنافی الکثرة
الخارجیة علی ان الوحدة لا تنافی کثرة بل کل کثرة لا تخلو عن وحدة والتحقیق ان التاء
لاشتراط الوحدة لکل جزء من الکثرة وبیان ان لکل فرد من هذا المفهوم ماخوذ مع الو
حدة والکثرة لا تنافی وحدة جزئها بل تستلزمها اذ لا کثرة الا من الاحاد ولیس لک ان تحمل
تحمل علی لام الاستغراق ولا علی لام العهد الذهنی لما عرفت انه لا قصد الی الفرد علی ان لام
العهد الذهنی یوهم جهالة المحدود لفظ لم یقل لفظة لانه لم یقصد التانیث لاستواء
التذکیر والتانیث والتثنیة والجمع فی المصدر وان ارید المشتق صرح به فی الکشاف فی

سورة یوسف فی قوله تعالی حتی یکون حرضا بانه یجوز ترک التانیث فی صفة علی زنة المصدر فی تفسیر
قوله تعالی خلصوا نجیا ولا الوحدة لان الوحدة معتبرة عنده فی الکلمة حیث جعل عبد الله کلمتین اذ لا
یعتبر ان الوحدة فی الکلمة من غیر اعتبار وحدة لان التاء نص فی الوحدة لا یجوز تجریده
عنها بل لان معنی الوحدة فی الکلمة افرادها فیغنی قید الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس
یشمل المهمل الی الذی لم یوضع لمعنی والمستعمل الذی وضع لمعنی ولم یهمل والمرکب والمفرد
لانه فی عرف اللغة ما یتلفظ به الانسان وقیل فی الاصطلاح وینتقض بالضمیر المستتر لانه لیس مما
یتلفظ به الانسان مع انه لفظ فی الاصطلاح اما انه لیس مما یتلفظ به الانسان فلانه لو کان
منه لکان محذوفا لان المحذوف ما یتلفظ به لکن لم یتلفظ به ونوی وکونه محذوفا باطل لانه لو کان
محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق علی انه لا یجوز حذف الفاعل فی غیر صورة التنازع وامتنا
عه فیه عند الاکثر والتزم المص کونه لفظا محذوفا وقال لم یطلق علیه المحذوف تحاشیا
عن القول بحذف الفاعل ولا یخفی انه کلام لا حاصل له وزاد بعضهم فی التعریف وقال اللفظ ما
یتلفظ به الانسان او ما فی حکمه وفیه انه یصدق التعریف ح علی الدوال الاربع والحرکات الاعرابیة
لانها فی حکم ما یتلفظ به فی الوضع للمعنی والافادة له مع انها لیست بالفاظ قال المص فی الایضاح
او فیما یطلق علیه اللفظ حرف واحد فینبغی ان یزاد فی التقیید ویقال او فی حکمه نوعه فاعلا او مسندا
ومعطوفا علیه ولک ان تقول الحکم فی اطلاق النحوی ینصرف الی الحکم النحوی والفرق بین اللفظ المحذوف
والضمیر المستتر ان المحذوف من مقولة الحرف والصوت ولفظ موضوع منوی ربما یتلفظ به فی هذا
المقام الذی حذف فیه کما فی قولک الهلال فان المنوی فیه لفظ هذا او ربما یقال هذا الهلال وربما لا یجوز

والتلفظ

التلفظ به فی هذا المقام لکن یتلفظ به فی مقام آخر کما فی قولک جاءنی ان المقدر رفعه حدث وهو وان
ما یتلفظ به مع جملة الکلمة یتلفظ به بدونه لکثرة او حسنه لیس کذلک قال الشارح الرضی فی بحث المضمر
وقول النحاة ان الفاعل فی زید ضرب وهند ضربت هو وهی تقدیر لیس لضیق العبارة ولم یوضع
لهذین الضمیرین لفظ ظاهرة وانما یتلفظ المرفوع المنفصل لکونه مرفوعا مثل ذلک المقدر لا
ان المقدر هو ذلک المصرح به بقی ان المستتر ماذا فنحن نقول والله اعلم انه المعنی المقول الحاضر
فی مقام التکلم والخطاب بذاته استغنی لحضوره عن الاحضار باللفظ وفی الغیبة لسبق الذکر ففی
التکلم والخطاب لیس من جنس اللفظ اصلا وفی الغیبة ربما یکون لفظا اذا کان المنوی السابق
لفظا کما فی قولک زید سمع ولفظ قیل فان الفاعل اللفظ والتحقیق فی اضرب متحد ان ویکونه فاعلا
للفظ جعل لفظا حکما فما ذکره بعض الشارحین انه لیس من مقولة الصوت والحرف اصلا محل نظر
والحق التفصیل وما نقله الشارح الرضی عن بعض النحاة فی بحث المضمر ان المقدر فی ضرب ینبغی ان
یکون نصف الالف او ثلثه لان ضمیر المفرد ینبغی ان یکون اقل من ضمیر المثنی لسبقه اذ لا یخطر
بالبال حین سماع اضرب شیء بازاء المخاطب الا نصف الالف او ثلث الواو لان المفرد یجب ان
یکون ثلث الجمع لا ثلث المثنی ویلزم ان یکون المستتر فی تضاربان الفا وفی تضاربون واوا
وفی تضاربن نونا یجیء بعدها یلزم کونه لفظا ویلزم ما قد سبق لکن یبقی علی ما حققناه انه
یشکل فی جعل اللفظ الحکمی جاء وضع لمعنی لانه لیس هناک الا الذات المنوی فکیف یکون موضو
عا وموضوعا له فیختل تعریف الکلمة وتعریف المضمر وتعریف الاسم الا ان یجعل الوضع والدلا
لة اعم من ان یکونا حقیقیین او حکمیین ویجعل المستتر موضوعا حکما وداله

حكيا ولنا في شرح الرسالة الوضعية كلام آخر في تحقيقه لكن مخافة الاطناب دعت الى حوالته
عليه فانه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد اللفظ بالانسان لا يخرج كلام الله وكلام
الملائكة والجن عن تعريف اللفظ فلا يخرج عن تعريف الكلمة لانا انما نتلفظ بالانسان وللتحفظ
عن الايهام ترك اهل ذلك التقييد في شرح هذا الكتاب والله قيده في ايضاح المفصل وضع بمنزلة
الفصل يخرج اللفظ المهمل كلا ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور واشارات من الالفاظ
الموضوعة للمعاني من غير ان يكون الفاظ الا ان يقدم اللفظ منعا عن الدخول في التعريف
ولا يخرج اللفظ المركب حتى يكون مستغنيا عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شيء لشيء بحيث
ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من غير قرينة واللفظ المركب عين كذلك بتعيين
اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات المخصوصة والقائم لذات القائم وصورة التركيب لثبوت
القائم لزيد فقد عين زيد قائم لمجموع هذه المعاني لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من
غير قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الواضع كما عين اللفظ الموضوع له عين لكل ما يناسبه فقال
اطلقوا كل لفظ موضوعا وضعا ما لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين اشمل لها
المعنى من معاني الوضع لكن يخص المشهور هذا المعنى الاخص المذكور وهو مدار التقسيم
اللفظ الى المشترك والمفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة وتنويع الدلالة با
لمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك وهذا التعريف اولى من قولهم تخصيص شيء بشيء
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم الشيء الثاني كما يشهد به استعمال باللام دون الباء
على انه ينتقض ايضا بوضع اللفظ المشترك او المرادف وقد بسطنا بيانه في شرح فارسي

المنطق

المنطق ولا ينتقض تعريف الوضع بوضع الحروف لان تعيينها ليس بحيث ينتقل منه العالم بالوضع
الى المعنى بل للانتقال من ضميمة لان الضميمة انما يجب ليعلم الوضع لانه ما لم يكن الضميمة لا يحضر
عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة ولهذا الكلام مزيد تفصيل
في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون معنى قوله وضع تعيين
شيء لشيء بحيثية مخصوصة فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تجريد
الوضع عن الشيئين وحمله على التعيين لكن لا مطلقا بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة
باللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشيئين ووضع اللفظ والمعنى موضعهما فقوله وضع لا يخرج
شيئا من المهملات لانه ما من مهمل الا وعين ولا اقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة وبقوله
لمعنى يخرج المهملات لانها لم تعين لمعنى فان قيل انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ما سوى حروف
الهجاء لان حروف الهجاء عين لوضع التركيب منها وما بقوله لمعنى فصحيح وانما قلنا لا نجرد
عن الحيثية المعتبرة في مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز في تعريف الكلمة واللفظ
الدقيق هنا مشهور آخر وهو انه ربما يكون للمعنى في ملاحظة الاجمال احكام ليست له حالة
التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسناد العلم الى زيد بلا صنعة ولو فصلت معنى علم
وقلت حصل صورة الشيء في العقل لا يبقى للسبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا الفصل
ولا غير نظير فليكن قوله وضع بمعناه الاجمالي صالحا للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى
وان لا يوجد تلك الصلاحية في تفصيل ذلك المعنى في وضع احترازه عن جميع المهملات كما هو

المشهور لا الاحتراز بقوله لمعنى المعنى ما يقصد بشيء سواء كان لفظا كما في اسماء حروف الهجاء وغيره
وقد يكتفى فيه بمجرد القصد وهو اما مصدر بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان
نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان من ضيق النطق كما لا اعتراض بان جعله اسم مكان
لعدم الفرق بين المفعول والمكان المفعل او اسم مفعول وكان في الاصل معنيا كمرمي خفف وهو
اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا يناسب التخفيف مفرد احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات
وهو من مصطلحات اهل الميزان وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به وجعله
بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه بمعنى المفرد اللفظ فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة على
المجاز وتحرزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع لمعنى مفرد
ان يكون احد طرفي الوضع معنى مفردا واما اخره ايراده عن الوصف بالجملة وحق الوصف المفرد
ان يتقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد
متأخر عن الوضع ولا يغني عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع وبهذا تبين انه
يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد بل مفرد فيكون تعريفا بالمفرد بقي ان المفرد
لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف
اعني ما ليس بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس بجملة واستعماله بجميع هذه المعاني يرد عليك في
هذا الكتاب وتوقف كل في موضعه فاستعماله في التعريف بحمل ما عرفت ومما لا يذهب عليك ان
اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفردا وبالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله وبالنسبة الى

معنى

الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجازا كالاسد فانه حقيقة في الحيوان المفترس وكلمة مجاز في
الرجل الشجاع وليس بكلمة فلا بد من قيد الحيثية اي الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه
كذلك ليخرج عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازي والا لم يكن التعريف
مانعا قيل الانسب بغرض علم النحو ان يجعل نحو قائمة وبصري من مركب اعرب اعراب الكلمة
الواحدة داخلا في حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد و
ان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب كلمتين خارجا عنه كما اخرجه صاحب المفصل ومن تبعه
بذكر اللفظ فيه اذ لا يقال له لفظ اذ المراد باللفظ ما يكون ملفوظا مرتين باعتبار وضع
مرة او ضاع بل لا يصح التلفظ بالجزء الاخير وحده ونحن نقول اخراج الزمخشري مثل عبد الله
عن تعريف الكلمة شيء ان يكون مرية كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهي جنس تحته ثلاثة
انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصنافه اسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير
متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمر
كب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى وقال العلامة التفتازاني في شرح الشرح لمختصر ابن
الحاجب ان النحاة اجمعوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك علما مع انه باخر
الكلمة وقد اخرج من تعريف صاحب المفصل فتأمل ما هو الانسب لم يعرف ايضا ان الانسب
لغرض النحو جعل عبد الله كلمة ليصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلي وجعله بمنزلة
الكلمتين وبان اعراب مجموع الرجل ونحو جعلها بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج

فلولا عوارض الكلمة كالحرف المعدوم يتميز الموجب بسبب اللفظ بل منزلة تميزه عن الموجب بلا تنزيل وتكلف **وهي اسم** اي كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة **وفعل** اي كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحدها **وحرف** اي كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذي هو لفظ اخر كما قالوا ان الحرف مشروط في الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم الكلمة اي ما ضم قيودها اليها قد تحقق الا ان القيد والمقيد ذكرا بلفظ واحد وان القسمة استقرائية لاحتمال قسم رابع وهو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة الحسية او غيرها مما يلحق عقلا فدفعه بالاستقراء وما ذهب اليه الرضي من ان الحصر عقلي وتبعه كثير من المهرة غيره ان لا يتم لو كان الحرف عنده الشيخ مالا يدل على معنى بنفسه سواء دل عليه بالمتعلق او الاشارة او غيرها وهو ثم بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد فيه ما هو ثم قد سبق ان الاصل في التقسيم كونه حاصرا فبهذا الاعتبار يقتضي التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله **لانها** وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت في موضع الكلام وقوله اما ان تدل على معنى في جزئه وعلم بعض حمله على اسمها اصح اي وقيل بان يدل بالدال او بتقدير اي بعضا فان الام وفرق صاحب الفوائد شارح اللباب بين فروع المصيرة الشمولية في صحة حمل الثاني على الجثة دون الاول في بحث لام الجحود وسياق وارتضاه المحقق الشريف في حواشي الرضي والدلالة في عرف ارباب العربية كون الشيء بحيث اذا علم علم منه شيء اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاول هي الدلالة العقلية والثاني هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية

ويسمى

ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولا وقوله في نفسها من تتمة الجزء وعطف على تدل اولا اي او لا تدل على معنى في نفسها وجعله عطفا على في نفسها اي او لا في نفسها يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد او لا عطف على ان يقترن الثاني في الحرف ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل نتيجة اخرجها المنتج اخيرا البا لتعيين معنى الحرف الذي كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا اما بالثاني والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا عطف على الترديد الاول وهو مقدمة من مقدمات الدليل وحق ان نعطف على المقدمة ان بثنيه هو المتعارف في نظم الادلة وليس قوله الثاني الحرف جوابا لسؤال مقدر نشأ من نفي الترديد الاول هو ما الثاني وما الاول لانه لا يتوهم مثل هذا السؤال في اثناء الاستدلال او الالحاق له والاول مقدمة الدليل في فهم الثاني الاسم والاول الفعل لما كان يتجه على الاستدلال لدعوى الحصر امران احدهما ان الحصر استقرائي لاحتمال ان يكشف الا بالتتبع والاستقراء فاثبات وتدبير النفي والاثبات فالاطائل تحته اذ لا يتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى مجهول التصور لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل والحرف فالاستدلال عليه لا يجري اجاب عنهما بقوله وقد علم معطوفا على العلم الذي يتوقع من الدليل وهو العلم بالمدعي فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم بذلك حدها واحدا منها فالدليل يصور المدعي ويثبتها والنفيه الحدود واخبر على الاكتفاء بالاستقراء ولكان يحمل ذلك اشارة الى المدعي والباء لدفع السؤال ومع ولهذا التنبيه يقع في موضع ذكرها فيما بعد ولا يأتي ذلك الا في السابق او في فعل واسم ومن العاني من جعل التقدير وقد تبين وقد علم فقد زعما لو كان مذكورا لاقتضى جزالة المتن ان الترك وذكر لا يراد قوله وقد علم حد كل منها حقه ان يسمى نكات تركها الا في الست جامع

حكاية بل ذاكرها ارجوان يكون متضمنا هدايات ومع تضييع الوقت وقايات متضرعا سائلا من الله هداية وكيف موقوف الحد ومن الدليل انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلثة وتمام المشترك بين الاسم والفعل والقيود فيحصل لكل موقوف جامع مانع وقد عرفت انه لا منع للحصر عند الاوباء الا الاكتفاء الجامع المانع فلا يرد ان ما لا يتم موقوف الحد ووالحد موقوف لا يشمل الا على اجزاء الموقوف كون ما علم من الدليل توقيها بالاجزاء وكل من الحد ومزيد بيان متوقف على مكان فانتظره سائلا من الله زمان امان الكلام ما اي لفظ تضمن كلمتين اي يلابسهما بقال ضمنه او عادا في حيلته فيه وخرج به ماسوى المركب بل خرج المصنفة نحو حسن معمل مع انه كلام او ليس حسن كلمة على ما هو التحقيق وقد استيفيناه في شرح الرسالة الوضعية الا ان يقال المهمل مراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه في علم الاسم حيث يجري عليها احكامه فيكون كلمة حلا وبحث النحوي لا يقتصر على الكلمة الحقيقية وكيف لا وشيء من الا صوات ليس كلمة وستوف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم لو اجتزوا بمفهوم الكلمة على وجه ينتدرج فيه ما هو في حكم الكلمة لكان اسرع لكون المراد بالكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما دخل زيد قائم في التعريف مع انه متضمن لاكثر من كلمتين لان قائم مع فاعله في حكم الكلمة حيث اجرى اجراء على ان متضمن الكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عنده صاحب التعريف مجموع ضرب زيد امثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين المسندت احديهما الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضرب والمتعلقات خارجة عن حقيقته وحقق هو صاحب لان الجملة في زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا مرفوع محلا لمجرد ضرب وهكذا نظائرها وقوله بالاسناد ليخرج المركب الوالالاتية في نحو زيد وهو اما مجرد نسبة تامة او لا بتخريجه كالصفة

الكلام والجملة مترادفان او الجملة اعم والكلام اخص

وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى المسند اليه واسناد الخبر الى المسند اليه او الاسناد الاصلي المقصود لذاته عند من يجعله اخص من الجملة فلا يشمل الجملة التي وقعت حالا او صفة او خبرا كلاما عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد وبهذا المعنى واما تاليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسره صاحب اللباب وكثير من شارحي هذا الكتاب ومن يدخل في التعريف بظل كلها لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة في غير مقام التعداد ولئلا ينتقض التعريف بغلام زيد فان فيه تاليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذي ضرب ورجل ضرب اذ لم يعتبر الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت نعم لو جعل البا للمصاحبة او الالصاق اما لو جعلت للسببية فلا لان الذي ضرب لم يتضمن بسبب الاسناد ويقصد تحصيل ما يقصد التوضيح ورجل ضرب انما تضمنا لقصد التقييد فمن حمل البا على غير السببية فقد غفل وما قال ان المتضمن للكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر وللمتضمن لحرف وهم وذهب ارباب الميزان ان الجملة الشرطية مركب من جملتين احديهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف وجعلتهم كما زعم العلامة التفتازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب الكلام ههنا من جملتين وذهب المبرد ومن النحاة ان الكلام يتأتى من اسم وحرف اذا ناب الحرف مناب الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يا زيد فان يا عنده سد مسد ادعو وتجمع امور بحيث اغنى عن تقديره كما نقله المصنف في شرح المفصل والرضي بان حيث المنادى حقا فالان المقرر عند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد مجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صح في تقسيم الكلام بالحصر فقال ولا يتأتى ذلك لانه لا يتهيأ الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد

الا في اسمين كما في الجملة الاسمية او فعل واسم كما في الفعلية ردا على المحققين وقد صرح بالحصر
لوضوح الاحتمالات الستة في التفصي بكلمتين في بادي الرأي فذكر الداعي الى السبب بمنزلة في
تسمية الكلام والمراد بالثاني في اسمين وفعل واسم انه ياتي في ضمن النوعين لا ان كل اسمين او كل
فعل واسم يصلح لذلك حتى يرد ان اسمين نحو لا يكون كلاما واسم فعل ولا فعلا ناقصا واسماء وجه
الحصر ان المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا فعلا او اسما ومن قال ان وجه الحصر ان التركيب الثنائي
العقلي يرتقي الى ستة والحرفان لا يوجد فيه شيء منهما والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه
والاسم والحرف لا يوجد فيه الا احدهما فقد اطال بلا طائل بل اخل بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت
الا حصر الكلام الثنائي والكلام لا ينحصر فيه فهذا الاسم وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح اللفظ الموضوع
فقوله بمجوهره والوضع ثم تمييز على ما في القاموس ومنه علم آدم الاسماء خصه النحوي بهذا القسم
لمزيد شرفه على اخويه بحيث نزل منزلة العدم وما يقال انه ماخوذ من السمو وهو العلو سمي بهذا
القسم لمزيد شرفه على اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر فخلاف ما هو عادة
ارباب الاصطلاح من نقل الكلمات الى مصطلحاتهم من المعاني اللغوية دون اختراع الاسم من اول
الامر لمصطلحاتهم ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار
وضعه بمعنى المصطلح عليه ما اي كلمة بقرينة جعلها قسما منها دل اي بحسب الوضع بقرينة جعلها صفة
للكلمة اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها على معنى مطابقي
لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين للارادة عند عدم الصارف عنه صرح به المحقق الرازي
في شرح الرسالة الشمسية في نفسه متعلق بدل وضميره يرجع الى ما وكلمة في بمعنى الباء اي بنفسه من غير

المتبادر عند الاطلاق الدلالة المطابقية

حاجة

حاجة الى ضميمة لفظ اخر بخلاف الحرف فانه دلالته على المعنى بغيره من اللفظ المنضم اليه
المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه والفعل وان شارك الحرف في عدم استقلال
معناه المطابقي في التعقل والملاحظة لان معناه المطابقي الحدث ونسبته الى الفاعل
فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقل بالمفهومية بل ملحوظ تبعا للطرفين كالحكم
لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ اخر
لان تعقل النسبة لا يتوقف الا على تعقل فاعل ما وحضوره في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف
على ذكر لفظ اخر فالفعل ايضا يدل على معنى مطابقي بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع لمعنى ملحوظ
تبعا لامر مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لا يحضر مع
الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابقي بدون ذكر لفظ اخر فتمام تعريفات
الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة المعتبرة في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما لا
النسبة الى فاعل مخصوص لان دلالته حينئذ يتوقف على ذكر الفاعل المخصوص ولا يجعل ما قيل
ان المعنى المعتبر في التعريفات اعم من المطابقي والفعل يدل على معنى في نفسه هو الحدث وان لا
يدل على معناه المطابقي بنفسه لانه يلزم حينئذ التعميم بدون المطابقة لا لانه ينتقض حينئذ وفي الحرف
عن تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس له معنى التزامي مستقل بالمفهومية لانه اذا كان المتوجه الى
معنى الحرف تبعا لشيء اخر ومستقلا لا كان كل ما كان كذلك لا بد من ملاحظته في ملاحظة معنى الحرف
كذلك جارية في ذلك ولينبهك على ان الحق ان الفعل بالنسبة الى فاعل معين ولبيانه مكان
اخر غير مقترن مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال من المعنى او من ضميره

اي غير مقترن جزؤه سواء كان له جزء او لا فهو بيان للاسم بما هو وصف للمعنى فيكون
المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى الاصل الثاني الذي ذكره المصنف طردا فيكون المعنى
غير دال على الاقتران باحد الازمنة الثلاثة التي هي الحال والمستقبل والماضي والمراد عدم
الاقتران في الفهم بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتران عن مفهومه و
حمل المعنى المقترن على التضمن على خلاف المعنى المعتبر في التعريف وبما حققنا اندفع ما يرد
ان المراد بالمعنى اما المطابقي فالفعل ايضا غير مقترن معناه المطابقي باحد الازمنة والا كان
للزمان زمان واما المعنى التضمني فينتقض باسماء البسائط والافعال فانها تدل على معنى تضمني
غير مقترن هو الزمان اذا مهد هذا فنقول خرج بالدلالة على معنى في نفسه الحروف ولم يخرج الاسماء
المتضمنة لمعنى الاستفهام او الشرط لما نقل عن سيبويه ان هذه كانت خالية عن معاني تلك الحروف
في اصل الوضع مصدرة بها الا انها طرئت فيها معاني تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها
مع حذف الحروف وارادة معانيها وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الافعال
سواء اريد باحد الازمنة الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين اذ الفعل المضارع مع اشتراكه
بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه
ارتكاب لما هو خلاف الظاهر من غير ضرورة لا يقال عسى وكاد ونعم وبئس واخواتها لا
يقترن بزمان لانه قد انسلخ هذه الافعال من الزمان في الاستعمال فالاقتران وضعا
متحقق ولم يخرج اسماء الافعال لان معانيها المطابقية الفاظ وهي غير مقترنة وانما المقترن
معاني تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات اما عن معنى الجار والمجرور نحو

عليك

عليك بمعنى الزم ودونك بمعنى خذ واما عن معنى الظرف نحو دونك اي خذ او عن المصدر تحقيقا
نحو رويدا او تقديرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن المصدر كالقوقاة
او عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو صه فليس شيء منها دالا على احد الازمنة
بحسب الوضع وههنا نظر لان اسماء الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها
معاني الحروف بلا قرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الا
ستعمال وكذا الافعال [illegible] المنسلخة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو
التحقيق فيكون دالا على هذه المعاني بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان المعتبر الدلالة
بحسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر ويزيد عن حد الاسم لدلا
لتها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين
عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مركبان ومما يجب ان ينبه عليه ان التزام الضميمة
مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك في الحروف قد يكون لالتزام ايضاح
مفهوم الاسم كما في الاسماء الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذو وضع لجعل
اسم الجنس مربوطا بشيء فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض وكذا الكل وضع للاحاطة
بافراد ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه تحفظا عن اشتباه احد المقامين بالآخر وعن
التباس الاسم بالحرف عندك ولما كان تمييز افراد المحدود بالحد عما سواه من خواص
الخواص ذوي الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكتف بما ذكر من الحد المتقدم
وعقب حد كل من الاسم والفعل بذكر عدة من الخواص لمزيد شهرة في الاختصاص

بالجزئية لكل من الاخوين بشهادة الذهن واهمل ذكره في قسم الحرف لانه يعلم كل فرد منه من كل صنف و
من خواصه اي بعض خواصه لكل من تلك الثلاثة وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون غيره فان وجد
في جميع افراده فهي خاصة شاملة وان لم يوجد في شيء من اغياره فهي خاصة حقيقية والا
فاضافية ولا يختلج في قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشيء وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية
والاضافية لا قدر مشترك بينهما فتنكر هذا البيان لان ما يختلج في قلبك من خلط مصطلح النحو
بمصطلح الميزان ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة التبعيض اذ لو لا كلمة
التبعيض لصرف صيغة الكثرة عن ظاهرها بالحمل لخفة علتها وجعلت محمولة على القلة لا نقول لا يتضح
بالتبعيض بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا يتضح ارادة ان الخمسة بعض
من كثرة لانا نقول هذا احتمال سخيف لا يلتفت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا من الخمسة
يمنع كون ايراد التبعيض لبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع عن الجواز عنها الى المجاز
ولما كان اللام والجر والتنوين من الامور المقارنة للاسم دون الموجودة فيه اضاف ال
الدخول اليها فلا يحتاج في اطلاقه الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال دخول اللام ونبه على ان
المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على ما
عليه الخليل او الهمزة فقط كما ذهب اليه المبرد وجعل اللام فارقة بينها وبين همزة الاستفهام
وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف التعريف لكان يشمل لدخول ميم التعريف كما في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكن في اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام جواب لو ولام جواب
القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض منها بالفعل وشمول بعض له وكانه اعتمد على ان اللام

بالاطلاقة

بالاطلاقة ينصرف الى لام التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة ح لانه ليس لها كثرة لام التعريف
لا لانها داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في الرضي كانه لا يمنع الا
ختصاص بالاسم والقدر رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم ما يدخل اول الاسم ثم ما يدخل الاخر ما يتقدم
وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه في جميع افراده قيل انما اختص دخول
اللام بالاسم لانه وضع لتعريف ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية والفعل
لا يدل مطابقة على ما يستقل اذ النسبة لا تستقل بالمفهومية بل يفهم تبعا للطرفين وقد سمعت
ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر وما قيل ينتقض باللام الداخلة على الصفات فانها
لا تدل مطابقة على الذات وبنحو رايت الاسد الرامي فان الاسد لا يدل على الرجل الشجاع
مطابقة وقيل الاسم يصح الحكم عليه ويراد بالحكم عليه غالبا الافراد وهي لتعددها تحتاج الى التعيين
بخلاف الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام قد
يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان اختصاص هذه الامور بالاسم اتفاقي لا لان
معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه فيه والجر باق اسم من الكسرة والفتحة والياء الدالة على جر الشيء
الى مدخوله اي كونه مضافا اليه ولذا سمي جرا وقيل لانه يجر الشفة السفلى في التلفظ به الى الاسفل
وذا لا يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبته لوجه تسمية الرفع والنصب والتنوين
ان كان مصدر نونه يكون عطفا على الدخول وان كان اسم النون الساكن يكون
عطفا على المدخول والمراد ما سوى تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي المطلق او المقيد وكفى
الثاني باسم الغالي اذ تنوين الترنم يوجد في الفعل والقياس ان يصح في الحرف وان لم يوجد

والاسناد اليه عطف على الدخول لا المدخول في الجر ولفظ المرفوع محلا لانه كالافادة
منه كلام بنفسه فلا حاجة في كونهما خاصتين الى توسط الدخول والضمير راجع الى الشيء المشتمل
عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشيء مسندا فمعنى الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه وليس الضمير
راجعا الى الاسم اي الحكم بالمسند الى الاسم لان ما يعد من الخواص هو الاول لا الثاني اذ لا فائدة في عد كون
الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر الخواص لنصب العلامات وليس كون الاسم شيئا علامة
يعرف به الاسم ولا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذ لم يعهد جعل المصدر المأول صلة
اللام ولا يجيء عد المسند اليه خاصة والاضافة اي والجر انما سمي به كون الشيء مضافا فلا يرد قيد وهو ان يكون
بتقدير حرف الجر حقيقة ليكون في الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا يكون
مضافا بواسطة حرف الجر لفظا كمررت بزيد وحمله على كون الشيء مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر
العبارة اذ العبارة الدالة عليه الاضافة اليه يوافق قول المصنف فيما بعد والجر علم الاضافة الا انا
لم نحمل عليه لان اختصاص الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعي الى ذكره كالداعي الى ذكر كون الشيء
مضافا لا لما قيل ان الجملة يقع مضافا اليها فلا يختص بالاسم لان الجملة المضاف اليها كيوم ينفع الصادقين
صدقهم في تاويل الاسم عند المحصلين يوم نفع الصادقين ولذا تراه يعرف المضاف اليه بكل
اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا على ان وجوده في الجملة لا يمنع كونه خاصة بالاسم اذ يكفي فيه عدم
وجوده في الفعل والحرف لان المقصود من ذكر الخواص نصب علامات يتميز بها الاسم عن اخويه
واما الجملة فلا اشتباه لشيء من اقسام الكلمة بها واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم لمعنى انها
توجد في الاسم مستعملا فيما وضع له من المعنى المغاير له ولا يوجد في اخويه المستعملين كذلك اما اذا اريد

بها لفظها بانفسها فالكل مستوي الاقدام في اكثر هذه الخواص مما سوى التنوين
انما قلنا في اكثر هذه الخواص لان اللام لا تدخل الفعل والحرف المراد بهما انفسهما ايضا وكذا
التنوين منه واللام فمن قال يا تباح اسما لوضعا لمعان بسيطة هي انفسها فالكل عنده من
خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة ح بانفسها وليست موضوعات لها ولا مستعملة فيها
يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ في ما وضع له لا مطلقا وتحقيق هذا البحث
على ما ينبغي من خواص شرحنا على الرسالة الوضعية وفقك الله لمطالعته وهو اي الاسم
معرب ومبني فصل من قسمة الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت اولا ان
ما ذكر من الخواص بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبني فلا يستدعي بيانه
تقسيم الاسم فلما جاء بيان الاحكام المختصة بقسميه اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول
من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة الفساد سمي هذا القسم لانه محل ابهامه واظهار
بازالة خفائه بالاعراب فسمي به لانه فرد من افراده قبل اسم مكان لان المعرب لفظ يظهر فيه
المعاني ويزال فيه خفاؤه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتمان لو كان الكلام
في المعرب بمعنى ما جرى عليه الاعراب واما المعرب الذي نحن فيه فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب
حتى قيل فيه اسم المعرب ولم يعرب فلا فرق بينه وبين المبني المركب مع الغير في ازالة الفساد والا
ظهار فالاولى ان يقال سمي معربا لانه بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف المبني ولانه يصير
محل ازالة الفساد في المعاني واظهارها والظاهر ان المعرب والمبني ليسا من الاسم بل بعد تقسيمه وضعا
موضع قسمة جريا على اللغة السابقة في الظاهر المقصود والتقدير وهو اسم معرب اسم مبني ونظيره

معنى الاعراب لغة

المعرب والمبني ليسا من اقسام الاسم

مباحث المعرب

للون اما ابيض وغيره والتقدير اما ذو لون ابيض او ذو لون غيره فالمعرب تفريع بيان المعرب
والمبني على بيان التقسيم بيانهما فرع بيان التقسيم وذلك يستدعي ذكر الشيء بطريق
العطف ولم يعطف المص فكانه غفل لطلب الوضوح وتعقيب التعريف بالتقسيم فافهم المركب المركب
قد يكون اعجاز المركب مع المفرد وقد يكون اعجاز المركب من المفرد ما يقابل الاثنين سمي مفردا ولم يسم علم جاء
الاول باسم المراد هنا الاول بقرينة ان الكلام الذي هو قسم الكلمة وقسم المعرب لا يصح ان يكون الثاني
اعتبار التركيب في المعرب اصطلاح من المص والقدماء جعلوا المعرب بالتركيب واطلاق المعرب مطلقا مركب
او لم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبني على السكون فلا يصح تعريفهم تعريف المعرب
عنده بما يختلف فيه قبل التركيب فلذا اعدل عن تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا على انه لا يصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذي نقلنا لك في الحدود عن المص ولا مشاحة
في الاصطلاح ولكل احد ان يصطلح على ما شاء الا ان تجريد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب
الى المصطلح مما وقع واما ما في الواقع فبحث وما هو فمعونة سهو ولعل ما فعله المص اقرب لانه يكتب
طريق مخصوص طريق معرفة استعمال الاسماء المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب فيه ولما استعمل العرب
التركيب هو حال التعداد والمبني لما اكتفى بواقع استعمال المبني لانه لا تغير اخره فالاقرب درجا
في المبني ولما كان المركب ثلاثا من ثبت المركبة احتياج الى اخراجها بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل
الثابت بهذا المعنى في صورة لا تخرج الاسماء المبنية العرب بهذه اذ البناء لا يكون بهذه
يكون مناسبة غيره كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام لذا عرف المبني بما ناسب مبني الاصل
فالواجب بما ناسب مبني الاصل وليس المعدوم من مبني الاصل ما الاصل فيه البناء وهو فرع اعراب الفعل

لما

كما فعله الرضي رح اورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند
البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع البناء وانما اعرب لمشابهته الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفي
حيث زعم ان الاصل فيه الاعراب بل المفهوم منه مبني هو اصل المبنيات وفسر المص بفعل الماضي والامر
والحروف وهو كل من عبر عن غير الثلاثة بتلك العبارة وارادوا بعضها لظاهر من حيث نفى جملة والالحق
يكون مبني الاصل الاصوات لانها وضعت لتستعمل من غير تركيب فابدا في جملة الثلاثة فانها مركبات مع الغير
الا انها لا تركب تركيبا تحقق معه العامل ولا يرد مبني الاصل بخروجه بالمركب لان المراد به الاسم
المركب يبقى مضاف لم يركب الا مع المضاف اليه نحو غلام زيد فانه مبني مع انه مركب لم يشبه مبني الاصل
ورفع بان المراد مركب مع العامل فورد رب عامل معنوي فدفع بان المراد مركب تحقق معه المعنى المقتضي
ويحمله في جملة يرد وغير نعني المضاف الى الا وما بعد الا الصفة لانها معربان لم يركبا مع الغير تركيبا
تحقق معه العامل بل لم يركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير وكلمة الا الا انه اجرى اعرابها على الغير
وفي التزام انهما غير معربين ولما اجرى عليهما اعرابا لوجه نظر تامل واورد عليه بمعنى الا
وبهم فان بمعنى الماضي ولفظ انت بمعنى الكاف والمثنى والجمع لانها تضمنت معنى العاطف الى
غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب بان المراد مناسبة الحقائق مما العرب لا يخفى ان التوقيف
ح كتعريف السلف في عدم رعاية الاصل الاول لكان معرفة اعتبار المناسبات الخصوصة لا
يمكن الا بالتتبع وحكمه اي حالته الذي يحكم به المص على المعرب يطلب معرفة ثبوته له وقرره
بالاثر المترتب عليه الخاصية وفي الرضي انه اصطلاح للاصوليين والمراد حكم الاسم المعرب من حيث هو
معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل الفعل المضارع اي خص المص بيان هذا الحكم بقدر

بقوله وحكمه على اختلاف ما هو عادته في ذكر القواعد المسائل بعينة على ان التعريف تعريف بما
هو حكم مطلوب في الفن وتوقف معرفته على معرفة المعرف وهكذا يفعل في كل حكم يعرف به القوم
شيئا كالسبب وعليك ان تختلف اي ذوات تختلف لانه محمول على المعرب ذوات لا تختلف آخره اي
نفس آخره لكان المعرب باحرف فان اختلاف الآخر نفسه يستلزم اختلاف كونه دالا اي كونه دالا وكونه الفا
وقيد الاختلاف بقوله باختلاف العوامل لان المقصود معرفة هذا الحكم لانه معرفة بعض الالفاظ في
الاعراب لان الذي يريد ان ~~يستعمل~~ ينبغي ان يتنبه على انه الذي ينبغي ان يجعل حكما لا معربا
فعلوه واما قيل انه للاحتراز عن اختلاف آخر من ابنك ومن الرجل ومن زيد فمما لا يلتفت اليه
لان حال الموضوع في المسائل لا بد ان يساويه يصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع ولا حاجة ان
يقيد بما يخرج رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل معرفا والمراد ح الاختلاف يكون الحكم
كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل الاختلاف بالفعل لا يجب ان يكون شاملا
لكل معرب اذ الحاجة قد تكون غير شامل ورد بان الكلام في حكم جعل القوم صفة المعرب والمراد
باختلاف العوامل الاختلاف في العمل كما يتضح من اضافته الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف
القائلين غير الاختلاف في القول فلا يرد انه لم يختلف آخر نحو ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب
زيدا مع اختلاف العامل من وجوه واورد عليه رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت مسلمين ومسلمين
ومررت بمسلمين ومسلمين ومسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف آخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل
واجيب بان المراد بالاختلاف اعم من الاختلاف حكما والآخر في هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة في مثل من
حيث انها علامة النصب كالقائم من حيث انها علامة الجر وكما تقول الفتحة الاختلاف الاخر لغة وصفة بالاختلاف

في كونه

في كونه علامة نصبا وجرا او رفعا لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التقسيم عن محا
لفته مع اختلاف العوامل ح نقول اختلاف العوامل في العمل ان يقتضي كل منهما اثرا مخا
لفا لما يقتضيه الآخر فالفعل الناصب والجار من العوامل المختلفة حين الدخول على غير
المنصرف ولا يتحقق اختلافه العوامل بدون معانيه ولا ينبغي لك ان تقول قوله لفظا او
تقديرا كالفعل اختلافا اخر فتى في جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى واطلاق الكلم جعل
اختلاف اخر هذه المعربات اختلافا كيف وفتحة احمد في حال الجر كالف فتى في حال النصب تقديرا
واعتبارا لان المص بين التقدير بما يأتي بهذا التعريف للاعراب قد عرفت معنيه لغة
والمناسبة لظاهرها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف وجعله
الزمخشري نفس الاختلاف ورجح المص اصطلاح الشيخ بما يقتضيه ان الاختلاف
امر اعتباري غير متحقق في الخارج فلا يليق ان يوضع بمعنى بل اللائق جعل علامة
المعنى الحرف والحركة المحققين الثابتين لانهما من جنس ساير الامور التي توضع
للمعاني وربما يؤيد هذا الاصطلاح بتنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا او
هو خفي لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا ودون تحقيقه
فهو مسلم وان كان باعتبار فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشري
بانه ضد البناء الذي ليس نفس الحركة بل ما بالحركة او السكون فينبغي ان يكون الاعراب
ايضا ما بالحركة ضعيف كيف وليس البناء ضد الاعراب الذي هو علامة المعنى بل للاعراب
بمعنى كون الاسم معربا ما اختلف آخره اي والمعرب به فخرج بقيد الآخر ما به يختلف

وسط المعرب كجاءني امرؤ وابنم ورأيت امرءا وابنما ومررت بامرئ وابنم فانما قيل آخر
هذين الاسمين تابع لطرفيهما وباضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المثنى
كمن ابيك من ابوك وآخر ظرف كمن ابيك من البصرة ومن زيد و خرج ما به اختلاف آخر
غلامي بصري وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المثنى لان كسر آخر الغلام والبصري وفتح
آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المثنى على مذهب المصنف فمن قال لا بد من تقييد الاختلاف
بالحيثية اي اختلف آخر المعرب من حيث انه معرب لا فائدة لها لانه لم يفرق بين المعرب على مذهب
وبينه على مذهب غيره ويرد عليه العلل فمنهم من دفعه بان المتبادر من اي آخر العام فان الشائع
ان يقال انقطع السحم بسكون دون انقطع السحم بزيد ولعل وان ليس في الاعراب بل المتكلم
لكنه اجزاء النحوي فاعلا لذا سماه عاملا وبه يندفع ورود المقتضي لانه اجزاء فاعلا قريبا للا
عراب لذا سماه بالمقتضي فيه ان اي النحوي العامل محدثا للمعاني وعلاماتها لا يعني جعل سببا غير
فاعل للاختلاف الذي ليس علامة المعنى عنده منهم من دفعه بان المراد بالجار ما حركة او حرف بعينه تقصيد
بالحركات والحروف فاورد عليه الحروف العاملة كالباء واللام والكاف والواو ونحو ذلك اي الخفض الحرف في الآخر
او الحركة والقرينة حالها ومنهم من دفعه بان المتبادر من الآلة القريبة والعامل والمقتضي من الاسباب
البعيدة ويتجه عليه مجموع الحركتين فانه ما به الاختلاف مع قربه مع ان المجموع ليس باعراب ودفعه بان المراد السبب
القريب المؤثر التام غير تام لانه خلاف المتبادر مع ذلك ينتقض به لان السبب القريب التام هو مجموع العامل
والمقتضي والحركتين كيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف الا ان يقول لا يكفي في
قرب السبب هذا القدر بل لا بد من انتفاء الواسطة بين كل من اجزائه والاثر ولا يعد مجموع الاسباب البعيدة

والقريبة

والقريبة سببا قريبا ولا بعيدا بل امر فيه اجتماع العلتين لان مجموع الحركتين وان كان سببا
قريبا تاما للاختلاف آخر المعرب هذه الكلفات لتصحيح كلام المصنف مبني على ان الحركة جزء ما ذكر وليس
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه منه كما صرح المص والا لخروج جميع ما ورد بهذا القيد
وجعل خارجا عن الحد لا ينافي تعلقه بما هو مذكور في الحد بتقدير متعلق هو وضع الاعراب في الاسماء
كما يشعر به كلام بعض الشروح لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف اي ليس غرض الاختلاف
بل غرض جعل الآخر مختلفا لان الغرض كما يضاف الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود
الشيء الفلاني كذا نعم يتجه ان الدلالة على المعاني المعتورة لا تدعو الى اختلاف الآخر بل الى
وضع الاعراب جعله ~~المعرب~~ الآخر اما لما قيل ان الاعراب دال بل الى ~~وضع الاعراب~~
على ماهيته مدلول المعرب الدال على الصفة ينبغي ان يتأخر عن الدال على الموصوف واما لما قيل
انه دال على صفة المعرب من كونه عمدة او فضلة الى غير ذلك والدال على صفة الشيء ينبغي
ان يتأخر عنه لتأخر معناه وهذا اوفق بقوله المعاني المعتورة عليه واعلم ان كون الحركة والحرف
وهي اي الحركة الحركات ابعاض حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض
الالف وكان حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركة بعد الحرف لانه كالصلة
بالحرف وعدم استقلاله توهم انه من صفات الحرف وان حركته الحرف المخرج حرف المد وانه يدل
ضمير ليدل لما اختلف آخره لا للاختلاف كما يرشد اليه قوله فان علم انه علمه ولكن تجعله
للاختلاف فيكون اسناد الدلالة اليه بسبا الا ان فاعلها الانه ادخل في بيان سبب وضع الاعراب
مختلفا اي انما وضع الاعراب مختلفا ليدل بسبب اختلافه على المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب

والاعتوار الصحة متعدو تشبيها بان يا خذ ولحد من واحد ولكن لا اولى جعل الاسماء معتورة والمعاني معتورة
لان الاسم ولى بكونه اخذا والمعنى بكونه مأخوذا خالف بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول
وكانه اشار المص الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واخواتها وانما يذكر الاسم لانه لا بد للمعنى منه فالاسم
كما اخذه المعنى حين قصدها والى ان الفاعلية مثلا متعينة في القصد بتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعين بكثرة
العبارات الى ملكي التعبير بما فالفاعلية لتعينها اولى بجعلها اخذا العبارة الغير المتعينة لانه يتعين بها فالفاعلية
لها مل ولا نظر ان جعل المعاني معتورة يقتضي اختلافها في كل اسم دون جعل الاسماء معتورة فانه لا يقتضي
تبدل المعاني في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل اسم الا ترى ان الاسماء اللازمة الظرفية لا تقول
وصفت الاسماء بحيث تعتورها المعاني الا تخص بعضها يجيء بعضها بالعوامل كل يجيء الاستقبال لكن مندبرا التبا
يكون فيه خطاب منجز انما ذكرنا عرفت ان قوله عليه لا يتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمنه ما يتعدى اليه
التعاقب بها وقرب من تضمين الطيبان والاستيلاء ولا يخفى ان ما اختلف آخره لا يدل على المعاني فالتقدير
على معنى من المعاني المعتورة وجعل ضمير ليدل الى جميع افراد ما اختلف لانه مذكور ضمنا تأويل بعيد وانواعه
اي انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل واقسامه تنبيها بان الاقسام
كليات لا شخصيات من رفع ونصب وجر جزئيات لانواع اي انواعه هذه لا غير وليس المراد ان يكون كل
من الرفع والنصب والجر انواعه والتحقيق ذلك ان العطف في التابع متأخر عن ربط الشيء بالمعطوف عليه
او ربط المعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او ارتباط المجموع وما نحن فيه من القبيل الثاني
لكن هذا اذا اضافي المعطوف مشكل لان المعطوف تابع معقود بالنسبة ولا نسبة ههنا ولا تبعية في الا
عراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد

ذلك

ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري اعراب الكل على الكل ونظيره قوله تعالى تلك عشرة كاملة ونظير ذلك
قولهم جاءني القوم ثمة ثلاثة فان كان المجموع المفصل مجموعا كان قيل مفصلا هذا التفصيل
فالمستحق بمجموع اعراب واحد الا انه اجري على الاسمين في قوله تعالى فليس عطف بل صورته ما قيل
ان العطف مقدم على الربط محة والظاهر ان كلا من الرفع والنصب والجر قدر مشترك بين اعراب
الفعل والاسم فليس شيء منها نوع الاعراب الاسم بل هذا النوع موضوع كانه قيل اعراب الاسم هو
رفع واعراب الاسم هو نصب واعراب الاسم جر وهذه مسامحة شائعة في مقام التقسيم كما سيقول وجه
انحصار الاعراب في الانواع الثلاثة ان المعاني ثلاثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف ولو نقص
لزم الاشتراك كلاهما خلاف الاصل وهذا الكلام واه لان المعاني ثلاثة انواع
تحت نوعين منها اصناف الفاعلية وكون الشيء مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشيء
حالا الى غير ذلك فزيادة الاعراب على الثلاثة لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع
فان الفتحة والكسرة والباء مشتركات بين الاضافة والمفعولية فقيل انما قال ههنا انواعه وفي
البناء القابه لان معاني الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد
هو البناء وفيه نظر لان تسميته بالثلاثة انواعا صحيح باعتبار افرادها فلا وجه لجعل التسمية باعتبار معانيها
وتوقف وجه اطلاق المص ههنا الانواع وهناك الالقاب عليها لا يوجب لانه امر لان يكون
ما فعله بلا وجه امرا من ارتكاب ذلك لان الضمة من حيث انها ليس مدلولها البناء بل الامر لولا
كان الضمة فعل لا مدلول له فلا وجه لانه لما عرف الاعراب ان مدلولاته قصد الى بيان انواعه
فقال انواعه وليس ما بني عليه المبني مفهوما يعتبر تحته مسمى الاسم حتى يبين الانواع المندرجة

نحو مختصر فمختصره فيما بعد تغيين اسائى امور يقع البناء عليه ردا على الكوفيين حيث
زعموا ان ما بنى عليه الاسم يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا اى اقسام الاعراب بالحركة يسمى
فتحا وكسرا ايضا فنبه بالتعبير بالرفع والنصب والجر هنا وجعل الالقاب الضم والفتح والكسر هنا
على ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو البصريين
وبنه بقوله بالضمة رفعا على ان الضم يستعار للاعراب فاختلف العبارتين فى المقامين لاختلاف
المقصدين لان كلا منهما مختص بمقام لا يجرى فى المقام الاخر هذا على طبق ما ذكره الشيخ الرضى
فى بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما الضمة مثلا فيعم الحركة الاعرابية والبنائية وغيره
كضمة قفل واعلم ان كون الضم لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شامل للضم فى قفل ايضا صرح به الرضى
انما سمى الرفع رفعا لان الشفتين يرتفعان عند ادائه وسمى الضم ضما لانهما يضمان عند ادائه والفتح
تسمى الفتح الشفتين والنصب نصبا لنصبها بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى السفل
وكذلك خفضا والكسر لانه يسقط الشفة السفلى فى ادائه كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمى رفعا
لاستعلائه على اخويه فى كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة فى الكلام من غير حاجة
اليها ونحن نقول سمى رفعا لانه يرتفع ابهام ما فى الضرب بخلاف الضم فانه ليس فيه لا ضم الشفتين والنصب
نصبا لانه نصب علامة المفعولية بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا الفتح فتم والجر جرا لانه يجر انتقال السامع الى
فهم الاضافة بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل فى الوجه مبنية التعيين فالرفع اى رفع
الاسم وكذا الحال فى اخويه لان الموضوع للمعانى هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس بمعنى عند
البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلثة وبيانه يجيء فى محله علم الفاعلية اى علامة الفاعلية واستعمل

العلم

العلم بهذا المعنى فى التعريف محل لانه فى هذا الفن علم فى غيره والمراد بالفاعلية كون الشئ
فاعلا حقيقة او حكما وما هو فاعل حكما هو ساير العمد التى لم تجعل فى حكم الفضلة وقيل المراد
الخصلة الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعوله فى حكم الفضلة وانما
جعل كون خبر ان واسم كان وخبر لا التى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة مقتضيه
هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضى العمدة اذ لا يمكن ورودها فى الكلام بدونها ولما لم
تذكر صاحب الحواشى الهندية الا ان فعال وهى فى المبتدا كونه جزء اثانيا مسندا واقعا
بعد كلمة ثلثية او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة لان
المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزءا ثانيا متقدم على وجود العامل فيعتبر
متقدم به بخلاف ما ذكرنا فى اسم ما ولا كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضى الاسماء كلامه هو مع التطويل
بعيد عن القبول لان كون جزء ان جزءا ثانيا ليس حاصلا بان مجموع ما ذكر حاصل بان وغيرها فلا
يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن التعبير بالجمع الفاعلية للتنبيه على ان اصل المرفوعات
الفاعل وما عداه ملحق به واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدا والاخفش جرى على
استواء الكل والنصب علم المفعولية اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كما فى ما سوى المفاعيل
الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات كونها فضلة فى ما عدا ما كونها بعد ما لم
بالرفع والتعبير بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول فى النصب على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية المفعولية
بلا واسطة حرف فان علم تلك المفعولية الجر وذلك نحو مررت بزيد مطلقا وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف
الجر النصب المحلى وتجعل الجر فيه علامة الاضافة والجر علم الاضافة ثم ما ذكرنا بانها الشارح لانا

مصدر بنفسه افعال على المصدرية قياسا وليس لما يلحق به يونس له حول الى بالنسبة لا
يقال مثل بجلسك زيد وجاتى من اصرمن ملحقة الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه المقلة على انه شاع
اطلاق الاضافة عليه بكونه فى صورة الاضافة والعامل يحتاج الى تعريف العامل لذكره فى حكم المعرب
الا انه اخره الى هذه الموضع لاحتياجه الى معرفة المعنى المقتضى فاللام للعهد اى عامل الاسم المعرب
او التعريف لا يعلم للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس اعراب الفعل لاقتضاء معنى بل لمشابهة الاسم خلافا
للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه بمعانى المعتورة كالاسم الفعل المضارع الشبيه فالمعنى الى فعل ما ويرد على العامل المطلق بما اوجب كون
اخر الكلمة على وجه مخصوص لورود عليه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورود غلامى وان اريد وجه
مخصوص من الاعراب لزم الدور فى تعريف من اخذ العامل فى حد تعريف الاعراب وان اريد وجه
مخصوص من المقتضى يا باه ذكر اخر الكلمة وفيه بحث اذ ليس لو جاء اخر الكلمة المعربة عند المص واخر الكلمة
المعربة من حيث هى معربة عند غيره والمراد بالكلمة هى المعربة والاولى الموجب كون اخر المعرب وتقييد الوجه
المخصوص بما اقتضاه المقتضى او انسب ان تم بلام بعيد غاية البعد ولا يخفى ان تعريف العامل المطلق مبنى
على ان الفاعل المؤثر فى اخر المعرب هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتعريف المصنف اى ما به يتقوم
المعنى المقتضى للاعراب مبنى على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شايع فى الالة دون الفاعل وهذا
هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن النحاة جعلوا الالة كالعلة الموجبة للمعانى
علامة على ما ذكره الرضى بل لانه هو المتسابق وجعل العامل اله مبنى على التنزيل وهذا الباء ليس كالباء فى قام العرض
بالمحل ويقوم العرض بالمحل اذ ليس العامل محل المعانى بل المعرب لكن الرضى قال فى لفظ المص ايهام اذ الظاهر
من الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخلا على المحل وهذا فى القيام مسلم لكن فى التقوم لم اذ كما يقال

تقوم

كما فى المصباح و يخرج عامل الفعل

تقوم العرض بالجوهر لا يفيد لا ابنية بظاهر العرض دون خصوص كونه محلا معلوم للمن البال كما فى قام العرض بالجوهر
والمراد بالمعنى المقتضى ما مر من الفاعلية والمفعولية والاضافة فاللام للعهد او هو اصطلاح فى
الثلثة واختلف فى ذلك السبب فقيل سبب الفاعلية الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل فى
المبتدا والخبر وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا التجرد لم يتعين كون
شئ منهما عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل اللفظية يلحق بهما فيستحق مقتضاهما
ولولا الاسناد لم يتحقق كون شئ منهما عمدة وقال الحريريون السبب فى المفعولية المفاعيل
ولواحقها الفعل والفراء الفعل والفاعل وهشام بن معوية الفاعل والسبب المتقوم الاضافة وقيل
هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة ولا يلزم تقوم الشئ بنفسه والمعنى المقتضى كون الشئ مضافا
اليه والعامل النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو الملايم بكون السبب للفاعلية الاسناد وقيل
فالمفرد اشارة الى تقسيم كل من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محال كل قسم فالفاء للتفصيل
وقيل الفاء الفصيحة اى اذا عرفت هذا فالمفرد الى اخره ما يقابل المثنى والمجموع ويدخل فيه رجال
العلم بلا تكلف فلا حاجة الى ادخاله فى الجمع المكسر يجعل الجمع اعم من الجمع الاصل او فى الحال او فيه
الاسماء الستة مطلقا كلا وكلتا واولو وعشرون واخواتها لكن لا وجه فى هذا لدخول الاخير
كدخول المستثنى فى المستثنى منه مما يجب اخراجه عنه حتى يتم القاعدة يخرج بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف
هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ما ليس بمثنى ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج
منهما الستة بانها فى حكم المثنى والمجموع وملحق بهما واخراج اولى وعشرين واخواتها بانها
فى حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا لانه لا فائدة فى ايراد الحكم المهمل فى العلوم ولذا قيل مهملات

العلوم كلها ولا يجعل مطلقا غير [illegible] لرفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فلذا قدم توجيه
بالحركات الثلثة لانه لا ينفع المتعلم توضيحا لجزئيات الموضوع ومعها المعاملة معا اذا اوردت
عليه ولذا قيل مطلقات العلوم دليات لكن حكم المثنى لعلم والجموع لعلم كذا ان يورد بالحروف داخلين
فيه ولوازمه بما سوى المثنى والجموع في حال الاصل خرج المثنى والجموع عليهم يورد بالحركات
وبقي فيه من الملحقات بالمثنى مذروان لطرفي الالية فانه لا مفرد له ولم يذكر بعضهم يكون في حكم المثنى
ومن الملحقات بالجمع الات [illegible] في نحو جمع ذات مال وربما يجعل مذروان تثنية تقديرية لتقدير
مذرى مفردا له والفرق بينه وبين اثنين في الحكم كما لا يخفى المنصرف احترز به عن المفرد الغير المنصرف
والجمع المكسر وهو ما لم يسلم بناء واحده المنصرف احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد
والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع عذب ولاتفاق
ذاته [illegible] في الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور اراضين بفتح الراء وسنين بكسر السين مع انه لا يشملها
الحكم بل هو بالضمة رفعا اي كائنا بالضمة رفعها فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يستبعد جعله
ظرفا اي وقت رفع او حالا اي مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر فحمله
هنا على المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطف على الضمة نصبا عطف على رفعا في تركيبه
من قبيل [illegible] زيد والجرة عمرو والكسرة جرا اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه
اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل
في الاعراب بالحركتين على ما هو ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من
خواص الاسم والاصل في الاعراب بالحرف ان يكون بالحروف الثلثة فمهما ذكرت الاقسام على
الترتيب

الترتيب المذكور جمع المؤنث السالم الحد وضعا بعد ما يلحقه الف وتاء فيدخل فيه ما مفرده
مذكر كاصطبلات ولا يدخل فيه مفرد منصرف كسعلاة وسعلات لان المراد الجمع في الحال عند من
جعل عرفات غير منصرف بالضمة والفتحة واختص ما بالجمع في الحال والاصل عند الزمخشري حيث
جعلها منصرفا فالحكم باعتبار التانيث لان التا المذكورة غير متمحضة للتانيث ولثبوت التانيث
فيما مانعة عن تقديرها لانه كانت في مفردها وعند من يجعلها غير منصرفة للتانيث والعلمية
اذ التا المذكورة فيها لا تمنع التا من ذكرها مفردها لكن اعرابه مع ذلك بالضمة والكسرة لان بهذه
الكسرة يكونا علامة المفعول في حكم الفتحة فلا يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمة و
الفتحة حقيقة وحكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز
من غير رد [illegible] في الجمع ويقول لغات وثبات مفردات لكلمة وثبة الجيدة لانها
بالضمة الواضح رفعا والكسرة اي نصبا وجرا والمقام [illegible] الضمة في هذا الموضع بالرفع في المراد فيه
وفي اخويه ايضا غير المنصرف قد عرفت بعض ما يتعلق بهذا المقام بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر ولا بد من استثناء كلتا
لانه على وزن فعلى عند المحققين والفا للتانيث فيكون غير منصرف مضافا الى المضمر مثنى بقوله
المثنى وكلا مضافا الى المظهر بقوله وجمع بابه بالام والاضافة يجر بالكسرة لك ان تقول الفا
لما لم تمحض للتانيث حيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها [illegible] كمنع الصرف فهي منصرفة
ولا بد ايضا من استثناء المثنى العلم لانه غير منصرف للعلمية والالف والنون ولو جعل في حكم المثنى
لذكر المثنى فيما بعد لما تم الا بارادة المثنى في الاصل او في الحال فيشكل بمثنى علم جعل

كلتا غير منصرف
غير المنصرف مبني عند الاخفش والمبرد والزجاج

نونه معتقب الاعراب فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب بقاؤه في غير المنصرف اخراجه من المثنى ابوك
وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ويقال لها الاسماء الستة بجميع لغاتها [illegible] ذكرها مخصوصا
على الاسماء الستة على خلاف لغاتها الاخر لا احتياج في تغيير ما الى ذكرها لانه وضع تفسير [illegible] ايضا
لان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام في لغة مخصوصة لا تتعين الا بذكرها ولم تتعين بذكرها
اللغة المخصوصة تعين ان المراد [illegible] اذ شمول الحكم على اللفظ المخصوص انما هو بارادة نفسه دون فروعه
وعدم صحة تلك الارادة [illegible] وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية الظهور لما كان
قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف الى [illegible] في بعض
قال مضافا الى غير ياء المتكلم بايراد الحال عن المبتدا [illegible] لا يليق بمقام التعبير
تصريحا بالتعميم ودفعا لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر في الظرف المتاخر عنه فعنه
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي لكن اضافتها الى ياء المتكلم [illegible] لا تنافي الاضافة [illegible]
يضاف اليه شيء لانه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا وتلك الحروف في الاربعة الاول [illegible]
اذ هي [illegible] في [illegible] عين اذ اصله فوه [illegible] اذ اصل [illegible]
هو التحقيق [illegible] ان هذه الحروف مبدلة من هذه الحروف الاصلية لوجوب طريان الاعراب
بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد نسيانها في الاربعة الاول ولزوم ابدالها [illegible]
منزلة الطارئ ولما جعل ما هو اصل الكلمة اعرابا بهذه المعونة [illegible] ان جعل اعرابا في ذو وان انتفت هذه
الجهة ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وحم وهن مشددات مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا
قال المالكي وهو في هن افصح [illegible] واخا وابا [illegible] كعصا مطلقا وفم مطلق [illegible]
مطلقا

جواز الحال عن المبتدا

مطلقا وقد مر بعض مباحث يتعلق بهذا المقام المثنى قد مر ما يتعلق به وكلا في حكم المثنى
من المفرد المنصرف لانه ليس بمثنى لعدم كلا لا لعدم كلين بالنون لان لزوم الاضافة يكفي
وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه بالحرف حال الاضافة الى المظهر اذ لا مثنى يعرب تارة
بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعراب
وقيل لانه فرع كلا فاغنى ذكره عن ذكره وفيه ان المثنى والجمع فرعان على الواحد لا يغني
ذكره عن ذكرهما مضافا لا احتراز به اذ لا يكون الا مضافا الى مضمر مثنى المعنى سواء كان
مثنى اللفظ نحو كلاهما او لا نحو كلانا ولا يضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه احتراز
عن المضاف الى المظهر نحو كلا الرجلين فانه كعصا على افصح اللغات واثنان ليس بمثنى لعدم اثن
وفيه ان مذروان مثنى مع انه لم يات مذرى لتقدير مذرى مفردا له فلتقدر اثن مفردا له
قد رد ولا يخفى ان القياس مذريان وكذا اثنان نص لطرف الجبل اذ لم يسمع ثني ولذا لم يقلب
ياء ثنايين بهمزة لم تقلب ياء كساءين لانه لم يسمع الا مثنى لم يجعل الياء طرفا بعد الف زائدة وقيل
اثنان مثنى لانه ليس لواحد اثنا لانه في الاصل ثني وليس في الواحد تثنية ويجري ذلك في ثنايين اذ
ليس طرف واحد منه يجعل ثني ويمكن ان يقال فليسم ما دخل في المثنى واثنتان باسمها بالالف رفعا
والياء جمع المذكر السالم صفة الجمع وسميه بالذي اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون
مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفرد ما مذكرا نحو
سنون وارضون وفيه انه لو اريد بالجمع ما هو جمع في الاصل او في الحال لورد عليه جمع جعل
معتقب الاعراب [illegible] فانه بالحركات والياء فيه ملتزم كالالف في مثنى كذلك وان

عدم تثنية كلا

اربع الجمع فى الحال لخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء نحو ٭ وبالجملة يشكل ببعض الجموع الغير
القياسية حيث يجرى الاعراب على نونه فالشاعر دعانى من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا
مردا حيث اجرى النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة وباربعين حيث جعل نونه محل الاعراب
فالشاعر وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم لم يشمل اولى لانه
لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق اخرها واو ونون ولا ياء ونون
ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله واولو كتب فيه
الواو حملا على اولى وقيل لئلا يلتبس بالى الجارة وعشرون واخواتها اى امثالها فى كونها العقود
بها العقود الثمانية بين العشرة والمائة ولو قيل اميت مفرد اولى كما اميت ماضى يدع ويذر وعشرون
من الجمع وخص اخواتها ببعض افرادها لكان منجها ولكانت داخلة فى جمع المذكر السالم واندفع اشكال
كون اولو بلا مفرد ادخلتا فى اخره واو مضموم ما قبلها ولم يحتج ان يقال اختير لكونه بمنزلة
الضمة اولانه غير ثابت وبالواو والياء التقدير اى المقدر من الاعراب لا تقدير الاعراب لانه لا
يلائمه قوله واللفظى اواخذ الاخر المقدر والاول انسب ويكون ما سبق بيانا من الاعراب والثانى
انسب يكون المقسم سابقا ذكره اختلاف فيما تعذر اى فى وقت تعذر الاعراب ولفظ فيكون
فى تقليل كما فى قوله عليه السلام عذبت امرأة فى هرة اى لاجلها وبابهما قوله واللفظى فيما عداه
والاولى فيما لم يتعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف
فبين منشأ لان التعذر امتناع الوجود ولا شك عبارة عن بينته لا وجوده كعصا اى كالمقصور
الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لا يكون اخره الفا

اذ صار اعرابه مقدرا قبل انقلاب اخره الفا لان الاضافة قبل التركيب مع العامل
فاصل عصاى حصوى واعرابه عصوى تقديرى فمن جعل عصاى خارجا عن غلامى
فقال المراد بغلامى غير مقصور اضيف لان عصاى داخل فى قوله كعصا فقد غفل نعم ههنا
بحث وهو ان جبلاى لا اصل له حتى يدخل تحت غلامى فيجب تغيير المثال بما يوجب دخول
عصاى تحت غلامى ودخول جبلاى تحت عصا الا ان يقال يقدر اصل جبلى لانه يقلب ياء فى التثنية
والجمع فيقال جبليان وجبليات وانما بعصا وقاض دون العصا والقاضى على ان الالف تثنيها على
ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كان ملفوظين او مقدرين وغلامى اى ما اعرابه
بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلمانى دون مسلماى ومسلمى وقول الرضى بريد مفردا
اضيف الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلمانى وغلمانى فان قلت لا يجب فى المثال ان يكون شاملا
قلت نعم لكن ح لا معنى لتفسيره بالمفرد المضاف الى ياء المتكلم بل ينبغى ان يراد خصوص غلامى لانه
يكفى للتمثيل وانما قال مطلقا اشارة الى ان اعرابه فى حال الجر ايضا تقديرى لان الكسر سابق على
دخول العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما لرفع التوهم او لرد الى نف وفيه بحث لان مسلمى
لا يصح ان يكون مضافا قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود مسلمى بكون الاضافة سابقة على
العامل خفى ولا يبعد ان يقال يندرج فى قوله مطلقا تعميم التمثيل لقولنا يا ابن عم ويا ابن عما
ويا ابن ام ويا ابن اما وان يقال هو لتعميم التمثيل كقولنا عصاى والتحقيق ان لا تخصيص بالمضاف
الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف اعرابه غيره من الاعراب فيدخل فيه ما هو حكى وما
هو مجرور بحرف الجر فانه منصوب تقديرا او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد وحسبك زيد ومن زيد

لا نقول هو معرب محلا لا مقدرا لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور
فى محل النصب او محل الرفع فهو من قبيل استعمال المحل فى محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف اخره
لفظا او محلا وقيل قوله مطلقا متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديرى فى الاحوال
الثلث بخلاف المستثقل فانه اما فى حال الرفع والجر او فى حال الرفع فقط وقد نبه فى امثلة المستقبل
ايضا على انه كما يكون فى الاعراب بالحركة يكون فى الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة فلا غير
ولا مناقشة فى صحة تعلقه بهما ونفعه فى تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم من اعراب الظاهر او الثابت لكن وجوب
كون المتعذر اعرابا بالحركة ممنوع لان وعنى من قرنان على سبيل الحكاية فى تقدير رجعى من قرنين
لتعذر جمع الحرفين كما ان وجوب كون المستثقل مقدرا فى بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف الى الموقف
باللام وكلاهما الستة المضاف اليه وما قال الرضى انه لم يعد المضاف الى الموقف باللام ومن التثنية المحو
المرفوعة والجمع المذكور باسماء الستة ما قدر اعرابه لظهور طريان الحذف لا محل لان طريان
الحذف لا يجعل الاعراب لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم
بالحركات التقديرية وهو لا نظير له فى شىء اذ الفرق بينه وبين مسلمى سكم الا ان يقال لو قيل فى
حال النصب فاى لوجب الحكم بكون الياء فى فى اعرابا او بدلا منه فلما قيل فى مطلق علم ان الياء
المدغم فى الاحوال الثلث على نحو واحد واعرابه على ما كان فى حال افراده لا عليه فى حال اضافته
وانما اختار غلامى للتمثيل دون غيره من المحكى والمجرور للرد على النحاة حيث جعلوا المضاف الى
ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منتقض بغلامه وغلامنا ونظائرهما
او استثقل اى عد ثقيلا والمعتد عند العرب الفصيح ولذا لم يقل او ثقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق

بينهما بان الاول امر معتبر بنفس الامر والثانى باعتبار ذائقة العرب كقاض يريد به
منقوصا ما قبل اخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا كالقاض اعادة
الى ما افيد ههنا لدفع توهم انه يخالف قاض لكونه غير منصرف وهذا التوجيه اعذب من تخصيص قاض
بما عدا جوار لانه سيأتى حكمه وتفسير قاض باسم فى اخره ياء قبلها كسرة كما فى بعض الشروح فاسد
لشموله مسلمى ومسلمى مع ان اعرابهما لفظى ولشموله مسلمى رفعا وانما جعل اعراب عصا متعذرا
مع انه لا تعذر له الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه
لا يبقى حرف اعرابه لان عصا لا يحذف اعرابه للتثقل بل يقلب حرف اعرابه الفا فسقط الاعراب
للتعذر وقاض يحذف اعرابه للتثقل وبعد تقدير الاعراب يحذف حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون
قاض ملحقا بالقاضى وعصا ملحقا بحبلى رفعا وجرا واما نصبا فلا يستثقل به حتى يقدر ونحو مسلمى
عطف على نحو كقاض هو ضمير لانا ض رفعا واما نصبا وجرا فحرف الاعراب ملفوظة وان كان مدغما
لان الادغام لا يسقط المدغم عن التلفظ واللفظى فيما عداه اى المقدر او ما تعذر او استثقل
الا ما عدا عصا وغلامى وقاض ومسلمى حتى يحتاج الى تاويل افراد الضمير وينتقض بمثل جاءنى
ابو القوم غير المنصرف كالمنصرف مما لا بد من معرفته فى معرفة ما ذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن
حيث اوضحها عقيب بحث الاعراب بلا فصل ذكر المثنى والمجموع وان ما يكون بعده كذلك ولما كان
غير المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف ولما كان التقابل بين غير المنصرف
والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف ببيانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله
المنصرف ما عداه بخلاف الاعراب اللفظى والتقديرى لانه لا يرشد عبارة التقديرى الى اللفظى

ما عداه وما قالوا من ان غير المنصرف وترك بيان المنصرف لامكان معرفته بالمقايسة على
نحو الاعراب التقديري واللفظي فظاهر فعال عن التحصيل كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا
كان بالتعداد واما بحسب التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكانهم ارادوا انه لما كان الاقل
يستحق التقديم في الضبط اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف ايضا وما فيه على ان
يقال اطلاق العلة على كل واحد من العلتين يجوز ان العلة التامة هو مجموع العلتين وفيه ان الاطلاق على
ان قصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز من تسمح قبل هذا انكر في مقام التعريف
للتعظيم اذ التسع معهود فلا يخفى انه غير متعارف فيما بين المعلم والمتعلم ولهذا الصنيع للبيان حاله
وحامل التنوين على التعظيم في مقام التفهيم في شريعة التحصيل هو الاثم البعيد عن الصراط المستقيم او واحدة
منها اي التسع تقوم مقامهما فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنتين
قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منهما ليس بمنزلة الآخر فالواضح ان يقال ما هو الجمع والالف
التانيث او اثنتان من ثمان قلت ما فعله اقرب لان تحقق الفرعيتين في اثنتين ظاهر دون
الواحد ولان الكثير منع الصرف باثنتين فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا
عدل تعريف القوم من ان غير المنصرف ما لا يدخله الكسر والتنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصليين
اللذين ذكرهما المص في التعريف وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تعريفا له حكما له فنبه على ان كثير من
يدخله الكسر والتنوين اصل في تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحه وذلك
عرفت بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده على ما ذكر في بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا
قال يجر بالكسر ولم يجعل نصرفه كما قال فسند يجوز صرفه وما دخله الجر والتنوين لضرورة او التناسب

ولذا

ولذا قالوا معنى قوله ويجوز ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب
ويجوز صرفه حكم وانما اخرج هذا عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كالفرج بما فيه
عجمة وتانيث او الف ونون وتانيث الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع مع الضرورة
والتناسب علة مؤثرة متخلفة الحكم لمانع وما في هذه عارية عن التاثير حكم واللايق لا باعتبار
ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتاثير قال الرضي ان الاسم قد يشابه الفعل على ثلاث
مراتب اقواها كونه بمعناه وبوزنه وهو مشابهة اسم الفعل واثرها البناء والتي الذي هو الاصل في
الفعل وواسطها المشاركة في الحروف وشيء من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة
بجهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من
اسباب منع الصرف او واحد تقوم مقامهما واثرها منع علامة الاعراب عنه وهو التنوين
وتبعه منع او الكسر والتنوين معا على اختلاف القولين وانما لم يكتف بوجه به لضعفها هذا الكلام
وقيل لان تفاوت ما الاصالة الانصراف زعبة تفاوت ما اصالة الانصراف فلا بد من زايد ترجح
عدمه وفيما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هو تضمن شيء من المعنى فقط من غير مشاركة
في تركيب الحروف واثرها العمل ايضا كما في جاءني رجل بصري ابوه ثم المشابهة في الفرعيتين
على ما يتوهم ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر ومن الافادة حيث
لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرف فرع المنكر والمعدول فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والاسم الذي على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه
لان الاصل في كل قسم ان لا يكون فيه ماله مزيد اختصاص بالقسم الآخر كذا قيل ونحن نقول الوكم

يكن ما هو مختص بالقسم بوجه فيما هو من قسم آخر فبعد وجود هذا القسم يستعمله القسم الآخر
والاعجمي فرع العربي لما قيل مثلا في وزن الفعل او لما قلنا مثل فيه والجمع فرع المفرد والمركب
فرع المفرد وذو الالف والنون فرع ذي الف التانيث الممدودة او فرع المجرد عنهما على اختلاف
قولي البصري والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر ما لم يظهر التسع وما يقوم مقام
العلتين وما هو المؤثر منها اشتغل هو عقيبه او لا بذكر العلل ثم ببيان ما يقوم مقام شيئين ثم
ببيان بعض منها وبيان شرائط التاثير فقوله وهي عدل الى قوله وما فيه علمية من لواحق التعريف
الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن اللواحق كلها لبعد بيان
الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا ومن قال ينبغي تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم لانه من
تتمة التعريف لم يعرف التتمة بتمامها وما ذكره في تعداد العلل بيتان من قطعة الانباري حيث
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب اي يزول عدل الخ الا انه
ترك البيت الاول لانه بيانه لغير المنصرف فاصر لانه يدل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال وهي
اي التسع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله مبتدا خبره مجموع ما في البيتين وقد عرفت ما يتعلق به
ولقد اصاب شكر العلل لحزن لان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزال ونحو روفا بل حضار
لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقي فنبه بالشكر على انه لا يتضح هذا القدر من البيان منع
الصرف بل لا بد لكل من بيان ويحتمل ان يكون قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه الاشارة
يعني هذا القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى المعرفة ولكلمة ثم كما تكون للتراخي في الزمان تكون

للتراخي

للتراخي في الرتبة فتعطف بها الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى وقد جمعها الشاعر في قوله ثم
جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جارية ومن لم يتنبه لهذا جعل استعمالها موضع الواو
لضرورة الشعر وفي قوله والنون زايدة من قبلها الف قصوران او قصور الوزن فيهما
احدهما افادة كون السبب النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما ان السبب
النون التي قبلها الف زايدة سواء كانت النون زايدة او لا فيلزم كون حسان غير منصرف
لانه ليس فيه انتفاء فعلانة ولا وجود فعلى لانه يلزم كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد
يقال نحو فهوان معنى زيادة الالف قبل النون زيادة النون فيتضح زيادتهما وهذا وان
كان دقيقا لكن ليس للعرف رفيقا لان زيادة حرف قبل حرف تعارفت في تعيين مكان الزيادة
لا في جعلها مشتركة بينهما وبالجملة يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقريب اشارة الى هذا القصور
يعني هذا البيان غير واف بل مقرب الى المعرفة لان ضيق المقام اضطر الى المسامحة في ذكر الالف
والنون وقوله زايدة صفة النون لان اللام فيه زايدة لضرورة الوزن لا لانه للعهد
الذهني لما سوف وكيف والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها حالا بجعل النون فاعل منع
من الصرف بحسب المعنى الكلام واللام الذي هو بدل من النون في اصيلال تصغير اصلان
جمع اصيل كالنون في منع الصرف صرح بينهم التسهيل ونقله الرضي عن الاخفش وقد عرفت
وجهين بديعين لقوله وهذا القول تقريب ولنا بديع آخر احدهما ان جعل عدم الانصراف
بسببين ليس قولا تحقيقيا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط وثانيهما ان جعل
الجمع والتانيث بالالف سببين دون العكس او اعتبارهما على حالهما قول تقريبي واختيار

لما هو الاقرب لاعتبار الاخفى وثالثها ان قولنا غير المنصرف ما فيه علتان او واحدة منهما تقوم مقامهما دون ما قال ابن الحاجب انه الذي لا يدخل الكسر والتنوين تقريب الى المعرفة اذ ما عرف به لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفته ورابعها ان علة منع الصرف هو المتكلم وجعل السبب سببا قول تقريبي كجعل الفاعل عند المتكلم فهذه اوجه ستة وههنا ما وله وجوه ثلثة اخرى مشهورة نزكى ما لا نال منه ههنا ما وقيل الالف الالحاق المقصورة دون الممدودة تمنع من الصرف بشرط العلمية وجعل الرضى الف المقصورة سواء كانت للالحاق كارطى او كحبترى مانعا من الصرف بشرط العلمية او وشابهته بالف التانيث اكثر من مشابهة الالف والنون بالفى التانيث ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا اسم اى في الاسم خمسى يلحق به شئ ولذا اخطا الجوهرى حيث جعل الف للالحاق مثل عمر واحمد وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدى كرب المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح اللباب للامام المرزوقي روى ان الاعرابي قال معدى كرب لانه عد الف والكرب الف فالمفهوم منه سكون الراء او عمران واحمد فهذه الامثلة على ترتيب ذكر العلل وذلك ان تقول لم يمثل للتوصيف اذ اكثر الامثلة يشتمل عليه وانما مثل للتانيث اللفظى والمعنوى تنبيها على ان التانيث في هذا الباب يجيء تارة مع خلو المعنى عن التانيث مع انه جزء معتبر في تانيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب وحكمه ان لا كسر اى انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا مما بنائيا ولذا او ردنفى للجنس وانما هو مع الفتح اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم وقد علم ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكمه لانه اقرب الى الضبط ولينبه ان كلا من عدم الكسر والتنوين من احكامه فالتوصيف بهما فاسد باعتبار كل منهما ونبه بتقديم الكسر على ان الراجح

منع الكسر اصالة لا تبعا كما زعم البعض ولا تنوين سوى تنوين الترنم ويجوز اى لا يمتنع صرفه اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون بجنب حكمه واما على قوله وحكمه اى الضرورة اى لما يضطر اليه من استقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة رضى الله عنها في مرثية سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم شعر صبت على مصائب لو انها ٭ صبت على الايام صرن لياليا ٭ او وقع امر زحاف يخرج الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ٭ هو المسك ما كررته يتضوع ٭ او رعاية القافية كما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيدى ٭ حبيب رب العالمين محمد ٭ بشير نذير هاشمى مكرم ٭ عطوف رؤوف من يسمى باحمد ٭ قال الرضى لا يصرف ما فيه الف مقصورة للضرورة لا يجامع التنوين الالف فلا يجدى لانصراف شئ قلت يتبع الصرف في قافية حذف اخواتها النون الساكنة وايضا نون التنوين تقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف ويخرجه عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مفاربة مفاعلة فتنوين مفاعلة لمشاركة مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانها من اعلام الاوزان والتانيث ولا يبعد ان يندرج تحت التناسب وربما يصرف بالتصغير كما في فعلان الاسم فانه يصغر على فعيلين فيتغير الالف فيبطل تاثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان وكما في وزن فعل ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف ما في اوله زيادة فان مدار تاثير الوزن فيه على وجود الزيادة فتبقى ببقائها وكما في تصغير الجمع والعدل وما عدا هذه الصورة لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف لا ينصرف طليحى مع فروتى

الوصفية المنافية للعلمية قلت هذه الوصفية لا تنافى تعين الذات فهى مع التصغير بمنزلة اللقب وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير كما في اورق فان فيه وزن فعل في اوله زيادة ويجوز بالتصغير وصفه او للتناسب من رعاية الفواصل وكلا صحا والاسجاع او لمجرد اجتماع مع كلمة منصرفة وان كان هذا ابعد ما يقبل صرف غير المنصرف لا جل مشاكله من اوثق كلام يقوله مثل سلاسلا واغلالا مع انه لم يمثل للضرورة او نقول مثل به ردا على من قال في توجيه الاية على لغة الشعر اذ ان غير ربما يقع في النثر فيما لم تزل لسانى الشعر ويحصل منه ولا يخفى ان توجيه القران به بعيد كيف وقد قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغى له فلا يصح ان يقال تنزل القران بما يقع فيه الشاعر لانه يفصح عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائى ان صرف غير المنصرف الافعل من لغة قوم ولا يجوز عدم انصراف غير المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها لقوة ما في الضرورة وما يقوم مقامها الجمع والف التانيث الصواب والتانيث بالالف وفسر الف التانيث بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التانيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هى الهمزة سميت بها لانها الممدودة بما قبله حذف وايصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما للاسم لاما او متحرك لفظا وهم الساكن فلا حاجة في اطلاق الالف على الهمزة الممدودة الى انه اطلق لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين في الجمع انه بمنزلة الجمعين وكذا التانيث بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف بمنزلة المؤنث بالعلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم

في انه كما لا يجوز العلم لا يجوز ان اعلم ان تميز الف التانيث عن غيرها بضبط اوزان مختصة بالف التانيث وقد ضبطها الرضى في بحث المذكر والمؤنث وبعدم دخول التنوين والتاء على ما فيه في غير تلك الاوزان فمعرفة غير المنصرف بما ذكره لا ينفع غير المتتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه يفيد بان يضبط المعدول ما لا طريق له الى معرفته الا السماع كما استماعه من العوامل ومواضع الظرف ومنه في بحث غير المنصرف العدل التقديرى اشارة الى ما اشتهر ان العدل التقديرى يقال به لظهور منع الصرف وعدم وضوح غيره سبب واحد الى ما حققه البعض من ان العدل مطلقا انما يعرف لضرورة منع الصرف من غير سببين او الى ما حققه الى ان العدل المعتبر انما يعرف بالاخر منها والعدل مطلقا في وجه كما سنعرفه فالعدل قيل الفا للتفسير ونحن نقول العطف المفصل على المجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير المبهم المتقدم بجميع ما يجى من ابحاث المتعلق بسبب منع الصرف لا بمجرد بيان العدل فيجب عطف باقى المباحث على بحث العدل ليكون الجميع مدخول فاء التفسير او التفصيل والعدل لغة هو التبعيد والميل فهو لازم ومتعد واصطلاحا هو الاخراج او الخروج ورجح الرضى الاول بانه اوفق بمعنى العدل الذى هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى الذى هو الانحراف ويمكن ترجيحه بان المشتق المعدول اوفق به لانه يستغنى عن جعله في تقدير المعدول اليه باعتبار الظرف والايصال وبزيف ما ذكره الرضى بانه فلكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول فليكن العدول منقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذى هو صفة الاسم كما ان التانيث وهو جعل الشئ انثى منقول الى كون الاسم ما فيه علامة التانيث والتركيب الذى هو ضم كلمة الى كلمة ولا غير واحد

من النظاير بل جمع فيه لطافة او من النظاير لفظا الخ وما قيل ان العدل المفسر بالخروج
كون الشي معدولا لا ايرفع ما ذكره الرضي من ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج
الاسم لان تفسيره بالخروج يدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج فهو صفة المتكلم صريحا ولا
يدل على ما هو صفة الاسم الا ضمنا فينبغى جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبني سول
يشتهر فيما بين الفحول لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل يكون
كالمعروف على طريقة القيام لان المعروف طريقة بيان قيام المصدر المبني للفاعل والمجهول
طريقة قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع
لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة الوقوع على المفعول وان اثبت القول بالمصدر المبني للمفعول
من عدم الفرق بين المعنى المصدري الحاصل بالحاصل بالمصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدري
الاول عام لها الضاربية والمضروبية بلا شبهة بخلاف الباقي ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره
غير جامع على مذهب من قال لم يصرف ثلث لان فيه عدلين عدلا عن لفظ ثلثة ثلثة وعدلا عن معناه
وهو الثلثة مرة الى ثلثة مرتين اذ العدل عنه هو الخروج عن الصيغة الاصلية والمعنى لا محالة
فلعل انما عرف المصنف العدل من بين الاسباب تعيينا لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه دون
باقي الاسباب خروجا اي العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع من الصرف خروج الاسم
المعرب اي مادته وهي الحروف الاصول عن صيغته اي ما يعرض لمادته باعتبار الحركة والسكون و
التقديم والتاخير ومقارنة الحروف الزايد فلا صيغة للمركب نحو زيد قايم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض
هيئته للحروف الاصول للكلمات فهي في نحو كون ثلث معدولة عن ثلثة ثلثة نظرا اذ لم يخرج حروف ثلث
عن

في المصدر المبني للمجهول

عن هيئة ثلثة ثلثة بل عن هيئة ثلثة وعلى تقدير خروجها عنها ليس ذلك خروجا عن الصيغة
بل عن الهيئة ولا يظن الجواب عنه بالجواب عن ان خروج اخر عن الاخر على تقدير خروجه عنه ليس
خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل للكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان شدة الامتزاج
جعل المعرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخلة فيما يصاغ به المعرف الاصلية
المثبت ورسالته كان لعدل الاصل بسماع لفظ الخروج اي كان اولا بهذا الاسم عليها فيتوجه ان
جمع الصفات المشتقة خرج عن الهيئة التي كانت في الاصل وهو هيئة المصدر فيرد خروجه
على تعريف العدل ولا يخفى ان قايما لم يكن له هيئة القيام اصلا انما اخذ من اسم هو القيام ولم
يخرج عنها عن صيغة عمر لانه في تقديره بخلاف ثلث لانه ليس في تقدير ثلاثة ثلاثة وما
بمعنى تقديره شي غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخر لانه في تقديره حيث اعرف ولا يكون
المعرف منه الاسم الا اذا ان له اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيره في الاعراب ولا
نحو سكون لطاعن محذ لانه في تقديره وبقي نحو اقوس فان صيغة الاصلية اقواس فقيه عدل
والقول بان اقواس موضوعة ابتداء من غير عدل عنه اقوس بخلاف نحو ثلاث لحكم فقيل دعا
الى القول بالخروج في ثلث ضرورة منع الصرف حيث لا يجد بدون اعتبار العدل ولا داعي اليه
في اقوس بل صرفه يدعو الى خلافه فالعدل مطلق لا يتعلق به الا الداعي البناء او منع الصرف
ولذا لم يحكم بالعدل في اخر بل حكم بعدمه فيه حيث قيل العدل ووزن الفعل متضادان والفرق
بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لما اي ان الاصل في الاول بعد تقديره مما اي
مما دل عليه الدليل بخلافه وهذا مع انه خلاف ما صرحوا به يقتضي ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف

المذكور الا المنتج ويحتاج في دفعه الى ما تقدم فيذكر وذلك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج
المعتبر في منع الصرف وهو انما يعرف بتعيين المدون لا تقول التحقيق ان خروج الاسم تحقيقا عن
الهيئة الاصلية اما الغاية لفظية هو الاختصار كما في اخر وجمع او لفظية ومعنوية كما في ثلث
فانه صار موضوعا بالعدل لمعنى وصفي فحيث انعدمت لا الحكم بالعدل بل الحكم بالشذوذ لانه
يتكلم بعدم العدل عن باقي الاسباب فلا يخلو بالغرض صرفه على ما لم يسبب وليس شي لان
المقصود من معرفة الاسباب تمييز المنصرف من غير المنصرف وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس
بسبب تحقيقا اي خروجا اي خروجا محققا بان يدل دليل على الخروج كثلث ومثلث اي ما هو
على فعال ومفعل من العدد قال الرضي هو اربعة مسموعة اتفاقا من رباع ومربع فما تحته
ولم يرد فيه شي الكميت خصا لا عشار او في ما فوق الخمسة تحت العشرة يجوز قياسا عند
المبرد والكوفيين ولم يسمع الا مع الالف بالنسبة من خماسي وسداسي وسباعي وثماني
وتساعي هذا وانما لم يحكم بالسماع في عشار مع وجوده في شعر الكميت لانه لا ينفع في مفعل
ولا في فعال في السبعة ولم يجعل ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة
لفظية ككرسي وايضا لا يجيء في مفعل وجعل ابن مالك خماسي ومخمس ايضا مسموعين
وتحقيق العدل فيهما لان ثلث مثلا تقسيم كل الى الاجزاء على هذا العدد والعدد والقياس
في لفظ العدد المكرر كذا اي بثلث علم انه المعدول عن ثلثة ثلثة فان قلت انما ثبت
القياس لو كان ثلثة ثلثة بهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجازية وانما ارادة
التقسيم المذكور بتكرار اللفظ معنى حقيقي لهذا التركيب وان يرجع فيه التركيب حتى يقال
جاني

جاني القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين من غير اشكال افعال ومفعل ومن غيرهما نحو واخر
قال ابن مالك اخر مقابل لاخرين قبل احتراز به عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة مؤنث اخر فانه
لا عدل فيه وتحقيق العدل فيه لانه افعل التفضيل بدليل تصريفه حيث قيل اخران اخرون
او اخر واخرى اخريان اخريات واخر لان هذا التصريف من خواصه واسم التفضيل
لا يستعمل الا مع اللام او من او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد
من الثلثة ومنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه
مشروط بالتنوين كما في يومئذ او البناء كما في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه مضافا
اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ومنهم من جعله معدولا عن المستعمل
بمن لا محالة لان اللام والاضافة لا يجامعان منع الصرف والكل مبني على عدم الفرق
بين تقدير الشي والعدول عنه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في بواقي تصاريف
اخر مع انه ينفي العدل عن اخر مفردا في قولهم بتضاد العدل ووزن الفعل وقد مر ما يجاب به
عنه ذهابا وجدا او لا بيان في كونه اسم تفضيل بعدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا
وقد يستعمل بهذا المعنى من تصاريفه الاخريات واواخر فيقال جا فلان في اواخر الرجال
او في اخريات الناس ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاني رجل وحمار اخر وجمع
الاولى وفعل بوكيد للقسمان جمع واتباعه جمع وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلا اسما ففيه
انه لا معنى لكون جمع الكبر معدولا عن النصح مع وجود الكبر حتى خفي وجود السبب
الاخر فيه فقيل التعريف الاضافي لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم علامة

تقديرها وقيل التعريف الوصفي وهو التعريف من غير اداة فهو شبه العلمية وكلاهما لا يلايم
اشتراط المصنف تاثير التعريف بالعلمية واما لانه جمع فعلا صفة في الاصل والتبس
فيه فعل كحمراء وحمر فالسبب الاخر الصفة الاصلية وبزنة اجمعون لان جمع افعل صفة
فعل وبهما فاعل واما لانه لا يلزم استعماله باللام والاضافة او من لانه اسم
تفضيل وهو في الاصل بمعنى المجتمعا ويؤيد اجمعون وتثنيته جمعا ولا يتم ضبط العدل بدون
ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه معدول عن السحر لان من افراد اريد به معين باسم جنس لا يكون
بدون اللام سواء صار علما بالغلبة كالنجم او لا بالغلبة بعد اعتبار العدل لضرورة منع
الصرف وكانه لم يذكره جريا على انه مبني على الفتح وان كان المشتهر خلافه لانه يغني عن تقدير
العلمية ولا بد دون ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا او في حال الرفع وكانه لم يذكره لان الاكثر
اللغة بناؤه على الكسر في الاحوال الثلث ولم يذكر هذه الالفاظ اعلاما اي ذكر ابن مالك
لان منع صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق عنده وتقديرا اي وجوبا مقدرا مفروضا
لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى العلمية على ما هو المشهور او لاجل الامرين
منع الصرف كذلك او رعاية اطراد الباب على ما هو التحقيق وقد نبه عليه بقوله كعمر وقطام اي معربة
بالبيع في تميم ولا بد في معرفة غير المنصرف من ضبط امثلة العدل التقديري فقعل اذا وجد
غير منصرف يقدر فيه العدل واذا وجد منصرفا لا يقدر فيه ولذا لم يقدر في اود واذا لم يعلم حاله
فان لم يوجد غير علم ووجد منه فاعل كقثم فانه لم يوجد الا علما بخلاف عمر فانه جاء جمع عمرة وجاء ثعم
بمعنى معطي جيد المال وقد لا يصرف بتقدير العدل الحاقا بما سلكوه بالاغلب والاصرف وفعل المختص

بالنداء كيا فسق ويا لكع اذا سمي به لا ينصرف لتقدير العدل في حال النداء وفعال خمسة
اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان
وكلها معدولات عن مؤنث عند غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة
عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما بعض
معدول عن المصدر المعرفة فان سمي به مذكر فهو غير منصرف وان سمي به مؤنث
فهو كقطام ان لم يكن في اخره راء فالمراد بقطام فعال علما لمؤنث ولم يكن في اخره راء
سواء كان في الاصل مبنيا بمعنى الامر او غيره او لا فقصر ضبطه عن ذكر فعال علما لمذكر
وانما قال في تميم لانه مبني عند الحجاز كذات الراء والعدل فيه مقدر لا محالة واما عند تميم فهو
فيقدر فيه العدل بنص النحاة على ما في الرضي ووجه تقدير العدل ان ذات الراء منه لا بد فيها
من تقدير العدل لتحقق فيها جمعه البناء وهي مشابهة الفعال بمعنى الامر في العدل و
الوزن فلما قدر فيها العدل قدر في غيره لرعاية اطراد الباب الوصف اي الوصف المانع
من الصرف شرطه ان يكون في الاصل وهذا اعذب مما اشتهر ان المعنى ان شرط الوصف
شرط تاثيره ان يكون في الاصل والوصف كون الشيء صفة نحوية ولا يستعمل هذا
اللفظ الا جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون دالا على ذات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يرتبط بسببه المعنى المقصود فيه بما فيه تعيين
ما لخلاف ما وضع لذات فيه تعيين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات لا لجعل المعنى الذي قصد
مع هذه الذات مربوطا بشيء ولهذا لا يكون صفة لشيء والمراد بكونه في الاصل ان يكون

في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال وان ادى الاستعمال الى الوضع بان يصير
كثرة الاستعمال في المعنى سببا لكون اللفظ متعينا له ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابله
اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية قيل انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون اللفظ
دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ موضوعا
لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع اخر للفظ الصفة
حيث يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه يكفي فيه ان يكون دالا على
ذلك ولا يشترط الوضع فلا تضره الغلبة لا تضر الوصف غلبة الاسمية عليه او مغلوبيته
للاسمية والمراد بالغلبة ان تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية
على شيء والفاء للتفريع بحسب العلم او الواقع وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع الاخر وهو
انه لا يؤثر الوصفية العارضية لان في هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم و
لا بد للوصف المانع من شرط اخر وهو ان لا يكون مع العلمية عند سيبويه ولا يكون زايلا
بها عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المضرة لحقيقتها بما عدا الغلبة العلمية واذا لم تضره الغلبة
فعدم ضرر الاسمية الحاصلة بكثرة الاستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له في ارادته
من غير قرينة بطريق الاولى فلذلك اي لاشتراط كونه في الاصل كما يرشد اليه اسلام وارقم
المعين ببعيد ولكل من الصرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروعه وجعل الصرف
والضعف فرعين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما في الرضي لان نشاعر العبارة
ولا لجعل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع مجموع الامور الثلثة على سبيل التوزيع

وصف عارض

وجعل فرع كل الى اصله موكولا على فهم السامع السامع وعنه مندوحة فلا يلتفت اليه صرف
مررت بنسوة اربع اسناد حال الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة ولبس في تقدير صرف
اربع في مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز
بمعنى لعروض الوصف في اسماء العدد وصرف اربع لانه موضوع لنفس العدد واستعماله في
ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز وله لذلك احمد المنكر بارادة
مسمى باحمد منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفي فالمناقشة في
كون انصراف اربع لعروض الوصف بسند انه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء فليس فيه وزن
الفعل المعتبر غير قوية لا ندفاعها بتبديل اربع باحمد واستبعاد الرضي عدم اعتبار الوصف
العارض في منع الصرف وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه احمد وما يجاب به عنها
من ان التاء المعتبرة لوزن الفعل ما يعرض للمذكر والتاء ههنا ما به تم صيغة المذكر ومن
ان التاء المضرة ما يعتبر يدل على التانيث وهذه تدل على التذكير ضعيف لا لما قيل من
ان التاء في اربعة ايضا للتانيث لان رجالا في تاويل الجماعة اذ ذلك متحقق
في نسوة ايضا بل لان المانع عن تاثير وزن الفعل التاء المتحركة لا لاختصاصها
لاختصاصها بالاسم فيوجب ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر اولا وسواء كانت للتانيث اولا والا رجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير
عارض كالحاصل في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل على
عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن نزده بان ذلك

لان الموصوف واقع في مفهومه اذ معنى رجيل رجل صغير لا يقال تعين الذات
في مفهومه يمنع لتحقق الوصف فيه لانا نقول الصغير ذات له الصغر فرجيل يدل على
ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعين ذات ما وامتنع
صرف اسود وهو في الاصل ذات لها سواد وارقم وهو في الاصل ذات لها سواد
وبياض للحية حال من اسود وارقم اي كائنين للحية واللام الاولى للاختصاص
والثانية للعهد اي حية اي فرد لا صرهما وادهم وهو في الاصل لذات لها دهمة
اي سواد للقيد اي القيد هو فرد وهو قيد من الحديد لان القيد الاسود مما يكون
منه فهي صارت اسماء لا يقع اوصافا وتونث بالتاء فيقال للانثى اسودة
وتجمع على اساود فان قلت فكيف يمتنع وليس لها وزن الفعل لا يقبل التاء قلت
يجب حمل اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبره الوزن بالنظر اليه والو
زن باعتبار الوضع الوصفي لا يقبل التاء وضعف منع افعى للحية فان قلت ان كان
شرط الوصف ان يكون في الاصل تحقيقا فينبغي ان لا يجوز منع افعى وان كان شرطه ان
يكون في الاصل ولو توهما ينبغي ان لا يكون ضعيفا قلت الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر
من طائفة لا يعتد بهم فكانه قال ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط يعني ان ضعف منع افعى
لعدم تحقق الوصف مطلقا تحقيقا لا لعدم تحقق شرط الوصف المانع فان قلت من اين يعلم ان
منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان
يكون منع صرفه لمجرد وزن الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن فعل ليس

معه

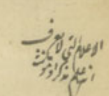
معه توهم الوصف الاصلي ووجه توهم الوصف الاصلي ان شدة السم يقال لها
الفعوة وافعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى كان في الاصل بمعنى الشديد
غلب على تلك الحية وصار معناه الاصلي مهجورا منسيا واجدل للصقر والجدل الاحكام
ويقال للدرع الجدلا فيتوهم ان اجدل في الاصل صفة غلبة على هذا الطائر لقوته ونسي
معناه الاصلي واخيل للطائر المعهود المعروف الذي يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل لطائر
ووجه توهم الوصف الاصلي فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اخيل مشتق
من مصدر بمعنى كون الشيء ذا خال غلب على هذا الوزن وهجر معناه الاصلي والمصدر
ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم فيه ابعد من التوهم في اخويه واعلم ان توهم الوصفية
في تلك الالفاظ ينبغي ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل لا افعل صفة كما صرح به الرضي
لان افعل الصفة تختص بالالوان والعيوب والحلى التانيث بالالف لا بالتاء
او الالف كما يستفاد من تعريف المؤنث فيما بعد ووافق الرضي المصنف على ذلك في
بحث المذكر والمؤنث لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا
كالحائض فانه مؤنث حقيقي ولا تاء فيه في التقدير ايضا ولذلك يصغر تصغير الترخيم على حييض
بدون التاء ولو كانت مقدرة لقيل حييضة كما يقال في تصغير اسماء تصغير الترخيم سمية
هذا ولعل وجه عدم تقدير التاء ان هذا المؤنث لا مذكر له حتى يحتاج الى فارق
التاء وصرح بان حائضا لو سمي به مذكرا ينصرف لعدم التاء لفظا ولا تقديرا لان التانيث
المانع من الصرف التانيث بالتاء لا التانيث الحقيقي ولعل وجهه ان المؤنث بالتاء

فرع المذكر لا ما لا علامة له فالتانيث بالتاء الظاهرة شرطه او شرط تاثيره العلمية
فاعرفه اي علمية المؤنث والمعنوي اي المؤنث بالتاء المقدرة ويدخل فيه حائض
على زعم المصنف ويخرج عنه على تحقيق الرضي ويجب اخراجه كذلك اي كالتانيث بالتاء
في ان شرط تاثيره العلمية ونبه بالتشبيه على انه دون التانيث بالتاء في هذا الشرط في انه لا
يجب به تاثيره ويجب لوجوب ضميمة اخرى اشار اليها بقوله وشرط تحتم تاثيره لكن
لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة انه ضميمة ويحتمل كونه مستقلا في الايجاب فالاولى
ان يقول زيادة الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط والعجمة والزيادة على الثلاثة اعم
من ان يكون في اللفظ او التقدير الغير المنسي كجيل مخفف جيال اذا جعل علما لكن تحرك الاوسط
لا يجري اعتباره من تحقيقه لفظا على الاصح فرارا ساكن الوسط وقدم الزيادة على الثلاثة لان
الزائد نائب مناب علامة التانيث والتحريك نائب عن الزائد مع انه مختلف فيه حيث لا فرق
بين سقر وهند عند بعض واخر العجمة لانها ليست نائبة منابها بل مقوية لامر منع الصرف
فهند يجوز صرفه والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا من
مذكر من شرائط وجوب التاثير فزيد اذا سمي به مؤنث يمتنع صرفه وزينب على حذف مضاف
اي وصرف زينب وسقر علم جهنم وماه وجور علما قريتين من بلاد العجم ممتنع وقيل في
تقدير ممتنع كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه في امتناع جور نظر اذ قال
الجوهري جور اسم بلد يذكر ويونث اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير اعتبار تانيثها
فان الظاهر ان لا ترتيب بين هذه المسئلة وسابقها الاتي الاخبار سمي به اي بالمؤنث

المعنوي

المعنوي مذكر فشرطه اي شرط وجوب تاثيره الزيادة على الثلاثة وليس له الا وجوب
التاثير وعقبه عليه قال فقدم منصرف وعقرب ممتنع قال الرضي وههنا شرط اخر
تركه المصنف احدها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل لا يلزم كما جيئت رجال فانه
لتاويلها بالجماعة ويصح تاويله بالجمع ولا يلزم منه انصراف اسم القبيلة لانه لا يلزم تاويله بالقبيلة
ويصح تاويله بالحي كما سياتي لانه لا يلزم ذلك فيها اوجب العرب منع صرفه حيث التزم الوجوب
منع هذا الاعتبار فيه واما ما لم يوجب منع صرفه فينبغي ان يكون مما جاء فيه التذكير والتا
نيث فاستوفه حاله من بيان ثالثها وثانيها ان يكون المؤنث منقولا عن مذكر
قبل النقل كرباب اسم امراة حيث كان قبل هذه التسمية اسما للسحاب وكان مذكرا و
ثالثها ان يكون استعماله مذكرا لا غالبا فان ما يجوز فيه التذكير والتانيث سواء يستوي
فيه الصرف ومنعه وما غلب استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتعين
فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك المصنف شرطا لان الجمع لا ينتقل الى المذكر بالتاويل
فالمذكر المسمى بالجمع ولم يسم بمؤنث معنوي والمسمى بالمؤنث الذي في الاصل مذكر
لم يسم بالمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذي هو المذكر لانه الاولى بالاعتبار
اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمؤنث واعلم ان اسماء القبائل والبلدان
التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها
ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف لاعتبار اسم القبيلة او البقعة
والبقعة والانصراف لاعتبار اسم الحي او المكان قال الرضي وهل يستعمل اسم الاب

اسماء القبائل والبلدان
في الانصراف
وعدمه



يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقيس الصرف لان الاصل والالحاق بالاغلب ولذلك تراهم
يصرفون علما لا يعرف انه علم مذكر او مؤنث حملا على الاكثر لانه يمنع صرفه شبه
العجمة في ركونه مجهول الحال في كلام العرب كالعجمي المعرفة تكون بمعنى التعريف والمراد
بين شرطها ان تكون علمية ثم جعل شرطها العلمية كما هو دابه فيكون المعنى شرطها علمية
المعرفة نفس العلمية ليظهر صحة قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يرد ان المؤثر
التعريف والعلمية شرط له لانه لو قال كذلك لكان المعنى شرطها علمية التعريف وفساده
بين اوفساده بين فمن قال قوله وما فيه علمية مؤثرة مع ان العلمية شرط والسبب هو
التعريف مجاز او جرى على مذهب من جعل السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وانما
جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وتعريف المو
صول والاشارة لم يؤثر لان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر الوجود المانع
وهو قوة الاسمية لوجودهما في الاسم ولك ان تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان يكون قائمة بالعلم
او بالشبه بالعلم كما قال ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها شبه العلمية
وهو التعريف بحسب الوضع لا بالاداة نعم لا يصح اشتراط العلمية عند من يجعل السبب فيها تعريف
الاضافة على ما مر وعند من يجعل انه المقطوع عن الاضافة غير منصرف اما بالتعريف الموصول
او تقدير الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما انه يستلزم البناء
كما في المبهمات سوى اي واية واما ان يستلزم المنافي لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة
واما ان يكون غير لازم كتعريف اللام فانه يدور على قصد المتكلم فمن قال تعريف الموصول

والاشارة

والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فيجب العلمية
فتعقل انه عقلا مع نداء الفطنة على فساده العجمة اي كون اللفظ موضوعا بغير وضع
العرب وطريقة معرفته ما نقل الى اللغة العربية في القرون الخالية الفعل وحكم اهل
اللغة به اما بالاجماع فيكون يقينية او بدونه فيكون يقينية او ظنية او خلافية فمن
قال طريقة معرفتها الاجماع لا يظهر لكلامه وجه وبالجملة لا بد في تمييز غير المنصرف
عن غيره بالتعريف المذكور من ضبط الالفاظ العجمية التي لا طريق الى معرفتها الا السماع
شرطها ان يكون علمية في العجمية فسره بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية واعترض
عليه بان اشتراط العلمية لحفظ العجمي عن التصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فضعف
عجميته ويكفي في الحفظ ان يكون نقله بجعله علما بان لا يستعمل في كلام العرب غير علم كقالون
كان في الاصل روميا بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراويه لجودة قراءته واستعمل غير منصرف
هذا ونقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم ان يكون نقله لجعله علما وكون
قالون منقولا الى لغة العرب لجعله علما ممنوع لجواز ان يكون تسمية النافع اياه تسمية
له بعلم عجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية في اللغة العجمية واجيب بان المراد بالعلمية في
اللغة العجمية اعم من العلمية فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قالون في حكم العلم
في العجم لامتناع التصرف هذا ويرد على ما قرره ايضا انه لو كان العجمي فيه وزن فعل علما
في العجم لم نكر يكون فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف لوزن الفعل
والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية في العجمية فلهذا يقال علمية مرفوعة

فاعل ليكون وهو تام وقوله في العجمية بمعنى في وقت العجمية على ان العجمية مصدر وهو صفة
علمية فالمعنى العجمية شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمية فلا يرد قالون ونحوه
لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت العجمية لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على طرفه
العجمية ولم يجعل من جنس كلام العرب بتصرف فيه فاندفع الاعتراض والوارد بتمامها
بقي انه لو سمي بالعجمي العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب يلزم ان لا ينصرف لانه
ليس له علمية ثابتة في العجمية الا ان يقال هذا انما يتجه لو اريد بقوله في العجمية في اللغة
العجمية ولكن حملناه على وقت العجمية والتسمية الثانية ايضا في وقت العجمية اذ العجمية
اذ وقت العجمية وقت كون العجمي على صرافة العجمية من غير ان يتصرف فيه بما يجعله من
جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة مصون عن التصرف بعد النقل فان قلت
كيف يصان العجمي عن التصرف فيه بالعلمية وهم يتصرفون في الاعلام العجمية فيقولون
في جبرائيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطاليس ارسطو ورسطاليس لما انه ورد على غير
اوزانهم الحقيقية وتركيبه وفيها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا العجمي فالعب به ما شئت قلت مع جريهم على الاعجمي وتصرفهم فيه لا يتصرفون
الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن اللام والاضافة فيمتنعون
عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر فكذا ينبغي ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه
وان اطلقوا الكلام فيه وتحرك الاوسط قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس اسلوبه
في التانيث لانتقاء ما دعا الى تقديم الزيادة في التانيث وتحرك الاوسط ليس نائبا

عنا

عنها في العجمة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه رد على اكثر النحويين
حيث لم يجعلوه نافعا في منع الصرف وجعل ملك كعضد اسما لابي نوح عليه السلام منصرفا
وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة شرطا وجعل
نوح مما يجوز منع صرفه بخلاف نحو الزيادة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشري
او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف لا جائز الصرف كما توهمه الزمخشري صرح بتفريع
الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع
الوجود لتقدم العدم على الوجود والواحد على الاثنين لا لان فيه ردا على المخالف
كما قيل اذ في شتر ايضا رد على المخالف بل المخالف اقوى وشتر اسم حصن بديار بكر وهو
الذي دعا المصنف الى الحكم بتاثير العجمة مع تحرك الاوسط قال الرضي ليس بقوي لاحتمال
اعتبار تانيث البقعة او القلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمي به مذكرا وارجاع
ضمير المذكر اليه ثبت اعتبار العجمة فيه ويمكن ان ينصرف المصنف بان تانيث اسماء البقاع
يدور على اعتبار الواضع فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله اسما
باعتبار المكان فمذكر والعجمي بري عن اعتبار التانيث وابراهيم ممتنع لجمع لغاته من
ابراهيم وابرامام قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا تنصرف الا محمد او
صالح وهود العربيتان ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرنه
سيبويه معه ويؤيد تقدمه على اسمعيل وانه لا عرب قبله وفيه ان شيثا وعزيرا
منصرفان ايضا الجمع كما يكون اسما لمعنى المصدر يكون بمعنى افراده الالفاظ والمراد

ههنا الاول وفي قوله شرطه صيغة منتهى الجموع بالمعنى الثاني لان الصيغة انما
هي للفظ لا للمعنى المصدري وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع وستعرف معناه
من تعريف الجموع والمراد لمنتهى الجموع جمع مورون كالاكالب جمع الكلب جمع كلب
فالمراد بالجموع ما فوق الواحد وكان الجعله منتهى الجموع في الرتبة لان له امتيازا
عن الاحاد حيث لا نظير له فيها ليس لغيره فالجموع صح على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى
الجموع لان مساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمي منتهى الجموع
لان الجمع اذا صيغ عليها الجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فيجمع
جمع السلامة نحو صواحبات يوسف وايامين لكن موقوف على السماع بغير هاء يعني بغير
تاء التانيث المتحركة فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصلها التاء كما في حالة الوصل عند البصريين
ولانه تصير تاء عنه في الاصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء في الوقف عند البصريين
واصله الهاء عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله لا نبث بالتاء وقوله بغير هاء وذلك
الهاء لا تدخل من الجموع الا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده عجمي وتسمى امارة العجمة كما في
جواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جوارب ومفرده منسوب كما في اشاعثة جمع اشعثي فهو
عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث وانما قال هنا بغير هاء وفي
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفي هنا كونه بغير هاء كما في جوارب دون وزن الفعل
فان يعملا بغير هاء ومنصرف لكونه قابلا لها ولقد نبه على صيغة منتهى الجموع بقوله كمساجد
ومصابيح تمثيلا للنوعين والجمع له بهذه والمراد بمثلهما ليس ما يوزنهما بوزنه قوله وحضاجر

فانه

فانه فعايل وارادة ما يوازنهما بالوزن العروضي ضعيف لان المتعارف
عندهم الوزن التصريفي والاشتراك في جمع فلا يختص بالفعل بل المراد بمثلهما ما يكون
اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها حرفان متحركان او ثلثة ساكنة الوسط كذا فسره الرضي
واورد كمالات وتندفع بان المراد جمع تكسير كذلك واورد صحارى وفيه انه غير منصرف
متبع فلا ورود ولما كان الراء غير صريح في تاء التانيث قال واما فرازنة فمنصرف
صرح شيئا للهاء وتنبيها على انها ليست هاء مثل فوارة والا فلا وجه لذكر انصرافه دون رجال
ونبه بذكر منصرف على ان المراد بفرازنة نحو ما وفرازنة اريد بها نفسها فيجب تنوينها اما
اذا احضر بنفسها كما هو التحقيق في احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بانها موضوعة
لا نفسها واحضارها بالوضع فلان الموضوع المنون يجب ان ينون بمثله كله كما
يقال في مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء و
هذا مراد من قال بتنوين فرازنة بمثله كله من لم يتدبر قال لكن لا تنوينها حتى يحتاج
الى تكلف توجيهه بمثله كله وههنا اشكال قوي توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا
الكتاب ان صدوره من اهل الخطاء من العجب وهو انه فات المصنف اشتراط ان يكون بغير
باء النسبة ليعلم ان مدائنيا منصرف ووجه توهم انه من العجب انه كيف يجمع لا في الحال ولا في الاصل
بخلاف فرازنة ولا حاجة الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب
الجاري على المؤنث بالتاء وما يستحقه من عوض التاء والاعراب الجاري على المنسوب ما يستحقه
المنسوب اليه يجري على التاء والياء لجعلهما بمنزلة الجزء الاخير بناء على شدة الامتزاج ولا شك

ان مدائني جمع في الاصل وغير منصرف فلولا ان جمعيته ضعفت بياء النسبة وخرجت
عن التاثير لكان غير منصرف فهو في عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوي والتعجب
ولا مر ما لمسك غلو وفيه البعض بعض ان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما وياء النسبة في حكمها
في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد منها فكما يقال تمر وتمرة يقال روم ورومي
هذا او وجه ضعف الجمع بلحوق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة لكراهية
وطواعية لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح لو الحقه التاء نقول بين ياء الجمع والتانيث معاقبة
فلا يقال زنادقة وفرازنة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء في زنادقة وفرازنة
عوض عن الياء نقدير انعم لا يجري في ياء النسبة فلا وجدان يقال ان ياء النسبة كتاء التانيث
شاعت في المفرد فيوجب لحوقهما ضعف الجمعية ولما ذهب البعض ان سبب منع الصرف وزن
منتهى الجموع لا بعروض الكثرة كالتراعي ولا ياء النسبة كجواري بخلاف حماري حيث كان
ياء النسبة في المفرد ولم يعرض في الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياء النسبة تحقيقا كما في يمان
او تقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة الى تهامة احدى اليائين بتقدير ان الف تهام
عوض والمنسوب اليه تهم على ما في تسهيل ابن مالك وجعل المصنف السبب الجمع وكان منع حضاجر
وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال وحضاجر علما
للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع اي عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان
السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تسامح ووضع النقل عن معنى الجمع
موضعها لانه دليل عليها وهذا التقرير بديع ولنا تقرير اخر في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور

انه

انه جواب سؤال مقدر تقريره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف بالجمعية وهي
منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا منشا له كما سبق نعم يتجه على
تعريف غير المصنف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسر
والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق
التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه اخر ايراده عن محله
ويندفع بان الجواب محله بحث الجمع فلهذا اخره وقوله علما حال من فاعل غير منصرف قدم
مع ان معمول الا لا يتقدم المضاف لان معمول ما اضيف اليه غير متقدم عليه لانه بمنزلة
لا فغير منصرف في تاويل لا منصرف وقوله علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع الموصوف باللام
كما ان اسامة علم الاسد كذلك فلتعريف الضبع مدخل في نفس الموضوع له حتى لو قيل علما
لضبع لم يجس وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا
والاستعمال يخالفه وفي قوله منقول عن الجمع رد على ابو علي حيث جعل منع صرفه للعلمية
وشبه العجمة في انه لا نظير له في الاحاد كما ان العجمة ليس له نظير في العربي وعلى الجزولي
بجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في الاحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر
غير منصرف للعلمية والتانيث مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على
وزن الغلمان لان اختصاص الضبع بالانثى وان صرح به الرضي غير مسلم لان
الصحاح والقاموس جعلا الضبع اعم من الذكر والانثى فكان وهم الاختصاص
انهم قالوا ضبعة هي مؤنثة ومرادهم انه مؤنث سماعي لا نقول فيكون حضاجر ايضا

كذلك يكونه بمعناه لانا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين منونا سماعيا كون
الآخر كذلك ولان مساجد علما المذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأثير للتأنيث في
حضاجر بل لا بد ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف يعتبر
الجمع الزايل بها حال وجود ما قلت لانه بالعلمية غني عن الوصف دون بل الامر بالعكس
وفي منع صرف حضاجر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير فاعرفه وسراويل اذا
لم ينصرف وهو الاكثر اي الاستعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انصرافه
وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش فمن جوز هذا القدر فقد قصر الصفحة
بعد سراويل اذا لم ينصرف ولم يكن ردئ لعدم الفصاحة اذ هذا استعمال اكثر الفصحاء
فقد اشكل منع صرفه فقد قيل فانه سيبويه اعجمي فلا سبب فيه اذ العجمة ليس بسبب بدون العلمية
لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه حمل على موازنه اذ يوازنه في كلام العرب غير منصرف باسره
وكذا نقله الرضي عن سيبويه ونظيره ما قال الكسائي في اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا
سبب فمن قال سيبويه يقتضي زيادة سبب في الاسباب وهو الحمل على الموازن او قوة فيه
عدم معرفة قوله لكن اجاب ان سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه يجعل الجمع اعم من الجمع حقيقة
او حكما وقيل عربي يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير
العدل والقائل هو المبرد ويؤيده مجئ سروالة او سروال او سروين ولم يجئ في غير
غير هذا في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في انه يجئ جمعية ومفرداته وما يقال يرد كونه
جمعا ان الجمع لا يصير اسما للواحد جنسي انما يحتاج للاشخاص برده حضاجر نعم لو قيل

لم يجئ

لم يجئ اسم جنس والمايكون علما اتم ولا يخفى ان تقدير مذهب سيبويه وتحقيقه قول يحرف
التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان
يقال تنبيه على قوة قول سيبويه واختار في تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى
الضبط وبترجيح قول المبرد ان تقدير السبب يتحقق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد
بسالني الولد الاعز اسمعيل في صباه حين قرا على هذا الدرس في بلدة هراة مجمع الفضلا
الهداة انه لم لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه
كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته بان العجمي قد يبقى غريبا في كلام العرب والغريب
يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الاخر فانه اذا عرضه حالة لبث بخلوه
عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله واذا
صرف فلا اشكال ولا حاجة الى شيء من التوجيه بين هذا مقتضى السوق كما لا يخفى على اهل
الذوق فيتجه عليه انه كما يتحرم بمنع صرفه فاعد بينهم في منع الصرف يتحرم بكون سراويل مفردا
ما جمعوا عليه من ان هذا الجمع لا نظير له في الاحاد فالحاجة الى احدائه وبليان ما سمع صرفه
او لم يصرف ومن نظائر سراويل عبادية عبابيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة
فانها مفردات عند الكل ولذا يقال عباديدي وعبابيدي وكانه خص المصنف سرا
ويل لاختلاف القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اقوى ونحو جوار قال الرضي
المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن مصابيح فان باء مشددة محتملة
للحركات لا محالة مثل مرامي فقال غيره اي المنقوص على وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج

عن الحكم نحو التعالي والتصادي لانه ليس بمنقوص لانهما في الاصل التعالب والضفادع
فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء لكن يتجه عليه ان هذا
انما يتم لو لم يكن منه ما يكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفه
حرفان ثانيهما ياء بعد الكسرة رفعا وجرا اي في الرفع والجر بعضه وجه الشبه تقدم على عامله
المعنوي اعني حرف التشبيه والظرف ذاك يعني نحو جوار مثل قاض في رفعه وجره يعني رفعه
وجره محذوفان لثقلهما على الياء وياؤه محذوف لالتقاء الساكنين لوجود التنوين اما
ثقل الرفع فظاهر واما ثقل الجر فلانه بالكسرة او لان فتحه لما كانت بمنزلة الكسرة
عوملت معاملتها ولا عليك ان تستفيد من قوله كقاض الانصراف ايضا لانه ابعد من
التكلف وان كان الجمهور على عدم الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له ان يجعل
التنوين تنوين عوض عن الياء او عن حركته ولا نظير له وان يجبر الاسم او لا مع
الجر وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس بخلاف
منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين الصرف ويأتي بهذا
التنوين اذ يجعل فتحه بمنزلة الكسرة وحذف الياء من غير التقاء الساكنين للثقل المعنوي في
غير المنصرف ثم يأتي بتنوين العوض والمراد بنحو جوار ما هو سواء كان علما او غير علم عند الجمهور
وعلى مذهب يونس يعتد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه قياس غير المنصرف وهذا الحكم
لا يختص بالجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف في اخره ياء قبلها كسرة كما قيل تصغير اعلى وترمي
علما وقاض علما لمؤنث ولذا رج الكل في نحو جوار مساغ وعموم الفائدة كقاض على جد

العبارة

العبارة عنه وحج قاض علما لمؤنث من جملة المشبه لا المشبه وبعض العرب
يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المصنف لانها لغة ردية ولا ينافي روايتها شعر الفرزدق
زوق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لانه يحتمل ان
يكون قصده هجو عبد الله بانه من اهل لغة ردية لا يصلح للخطاب بلغة فصيحة والمراد
عبد الله بن ابي اسحق النحوي والمولى الحليف للقوم لا يكون الا ذليلا فضم معهم
ليعيرهم وعبد الله كان مولى لبني الحضرمي وهم موالي لبني عبد شمس وما يقتضي منه العجب
ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف الى ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه
مزيد هجو للمجرور انه غفل عن قصد الشاعر بل لانه لم يتنبه انه لا وجه لحذف ياء المتكلم
ويجب بشد ياء الياء التركيب يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب في النجم
والصعق وضاربة فانها بمنزلة كلمة واحدة في حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين
بمنزلة كلمة واحدة من غير جزئية حرف يرد عليه ضاربة قابلة بالتركيب الامتزاجي
فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد تركيب في الاسم المعرب فيخرج سيبويه
وخمسة عشر وان زيدا فان الاسم المعرب في هذا التركيب زيد لانه محكي على ما كان
ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ما اورد فانه يجب ان يقيد التركيب بان لا يكون الجزء الثاني
قبل العلمية معربا ولا مبنيا لكن يرد انه لا حاجة الى قوله وان لا يكون باضافة ولا
اسناد ولا يخفى انه لو قال شرط العلمية والامتزاج لكفى ويكون واضحا شرطه العلمية
ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك وان لا يكون اضافة ولا اسنادا في الاصل او في الحال

فيخرج التركيب التوصيفي لانه في الاصل اسنادي لكن لا حاجة الى نفي الاضافة وانما
اشترط عدم الاضافة لانه لا يلائم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو
المشهور لانه ليس بمعرب ولا مبني عند المصنف على ما نقله عنه الرضي في المبنيات ونحن
نقول لان التركيب الاضافي والاسنادي لما كانا بعد العلمية على ما هما عليه قبل العلمية
فكانهما لم يبرزا وعلى صحة الانفكاك كان لهما مثل بعلبك علم بلد بالشام والبعل الزوج
واسم صنم والبك دق العنق وسمي مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة الالف والنون المسميان
بالزائدتين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لا حاجة
اليه ويسميان مضارعتين ايضا لانهما يشبهان الفي التانيث في كونهما مزيدتين
كذا قالوا وهذا ينافي قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت
همزة وقيل في امتناع دخول تاء التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدخل في الالف و
النون المضارعتين ما لم يجد شرط منع الصرف وتاثيره للمضارعة عند البصريين بدليل
عدم التاثير بدون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زائدتين عند
الكوفيين لان الزائد فرع ما زيد عليه واشتراطهم امتناع دخول التاء لتحفظ فرعيته
عن شائبة الاصالة اذ بعد دخول التاء يصير اصلا ومزيدا عليه للتاء فلا يتمحض فر
عيته وفيه انه لا ينافي الحفظ بامتناع وجود التاء لفوات هذا التمحض بالحاق علامتي
التثنية والجمع والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل او في الحال
حيث حكى الاخفش ان اصيلال علما غير منصرف لكن الكلام فيه بدلي عن النون بعده

تصغير اصلان كزبان جمع اصيل لمبينة ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه يلزم
ان يكون عميرين في تصغير عمران غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون في الاصل
مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير الالف ان كانا في الضمير حين اسناد الكون اليهما
لانهما كائنان ووحده في مقام اضافة الشرط لاشتهارهما واحد في اسم لا في صفة
فشرطه العلمية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق في سعدانة علما مع انه لا بعد فيه الالف
والنون مؤثرا وفي نشراني ولحياني ورقباني اعلاما مع انها منصرفات فلا بد من
اشتراطان يكون بغير ياء وياء النسبة كروان وعثمان وغطفان او صفة فا
نتفاء فعلانة على العلمية فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين و
المجرور متقدم والاولى وصفه لان الشرط يغني عن الترديد فلا يحسن معه
حرف الترديد والاولى ايضا ترك الفا لئلا يوهم انه عطف فيه للجزاء بتقدير فشرطه
انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك والثلثة ان يكون على وزن فعلان بفتح الفاء
واستدل عليه بانصراف فرسان وغجعان وملامان وملكعان والاستدلال باللا
ولين تام دون الاخرين فانهما مختصان بالنداء فمن اين تبين انصرافهما ولك
ان تقول اشتراطه وجود فعلى بفتح الفاء وانتفاء فعلان كذلك يفيد ان اشتراطه فعلان
لانهما لا يتصور ان لغيره والمراد بانتفاء فعلانة ان لا يكون قابلا للتاء لا ان يكون
بغير تاء وذلك يتصور لوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان لا يتصور قيام
ما يشتق منه الصفة بالمؤنث واما بان خصص في الاستعمال بذات تنزه عن التانيث

فالاول كاللحيان والثاني كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال في غير الله حتى اشترك
في تخصيصه تعالى جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان وثانيهما ان يكون مؤنثه فعلى
فانه لا يجتمع هو وفعلانة وقيل وجود فعلى فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء
وذلك لا يكون الا بجعل الصيغة مخصوصة بالمذكر حتى لو فرض له مؤنث لم يطلق عليها ولا يكون
ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث واما في المختص استعمالا او لاقتضاء المعنى فمعها لا علم
ولا شك فيه وبالشك لا يحكم بمنع الصرف وقد يقال يزول الشك بكون منع صرف الالف والنون
في الصفة اغلب والالحاق بالاغلب ارجح ويدفع بانه يعارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل
عن الاصل مع عدم تيقن السبب فان قلت ما بالهم وقد بغوا على الاختلاف والجدال وبيد
فوه مشاهدة الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يتبعوا الاستعمال رحمن ولحيان قلت كانهم
لم يطلعوا على حالهما بان لم يجدوا شيئا منهما في استعمال الفصحى منه غير مضاف او معرف باللام
او منادى ولم يعثروا على تركيب هما فيه مستحقان للتنوين حتى يتفق لهم الحكم بالانصراف او
عدمه فالحقوا امرهم في القياس ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان بقي ان
النزاع معنوي وليس لك ان تجمع بين الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانة انتفاؤه بمقتضى
الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى وذلك يوجب وجود فعلى فمن قال انتفاء فعلانة
اشار الى وجه المشابهة بالفي التانيث ومن قال وجود فعلى اوضح طريق معرفة انتفاء
فعلانة اذ لو لم يكن النزاع معنويا لم يكن له ثمرة الاختلاف على الوجه المخصوص بوجه حتى
انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه ينعكس فيه الاختلاف في رحمن دون سكران فافهم وذهب

فقيل من النحاة ان الالف والنون كالفي التانيث قائم مقام السببين لكن بشرط العلمية
في الاسم واحد الامرين في الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف لا يثمر والعاقل فيه لا يقصر
ووزن الفعل هو في هذا البحث تعورف بوزن يكون الفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل
سواء تساوت نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم او ترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه ان يونس
يقول كتف وعضد وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير منصرف
لوزن الفعل وان كان يستوي فيهما لكون الكلمة منقولة عن الفعل الى الاسم ووجهها والنحاة
يقولون لا تاثير لوزن الفعل هذا وقد اطلق وزن الفعل على الوزن المشترك كما
في الرضي ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص به او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم
والفعل على السوية او يغلب في الاسم لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل
عند المصنف يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل لانه
يحصل له بهذا مزيد اختصاص بالفعل لا يتم وما في بعض الحواشي ان اشتراط وزن الفعل
بما ذكره المصنف من الشرطين في ان ثمر لا فائدة له اذ لا يكون وزن الفعل به ومنها
لا يتجه اذ يكون وزن الفعل لكونه اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر عند المصنف و
زعم ان فاعل كضارب اغلب في الافعال مع انصراف حاتم ولهذا عدل عن قول
النحاة ويكون في الفعل اغلب الى قوله او يكون في اوله زيادة كزيادته فيكون في
اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن ان يؤثر وفيما ذكرنا لك ما ينبهك
على سهو من قال بصرف ضرب معلوما عند يونس ولا يصرفه عيسى شرطه اي شرط

نا نبه و ان يختص بالفعل بالاضافة الى الاسم بمعنى ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ
وجوده في اسم عجمي لا ينافي اختصاص كلام النحوي فيه وان لا يوجد في الاسم الا منقولاً
من الفعل اليه اذ الوجود فيه ح بطريق النقل والعارية وذلك لا ينافي الاختصاص
كشمر كان فعل بتضعيف العين من خصائص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع في المشي
علم فرس الحجاج وضرب مجهولاً اذ المعلوم ليس مختصاً بالفعل وقيل لانه لا يمنع من الصرف
عند المجهول لا يتم التقريب واخرج عن شمر مع كونه مجردا لانه يحتاج الى فرض علمية بخلاف
شمر لانه علم او يكون في اوله اي اول الفعل زيادة اي زائدا ووصف زيادة كزيادة
اي كزيادة الفعل قيل في ان لا فعل منصرفا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل بخلاف همزة الوصل
في الاسم فانه لا يصح انه لا اسم الا ويزاد فيه ولانه لا مصدر للثلاثي المزيد الا ويزاد فيه
وقيل في انه لا يزاد في الفعل الا لمعنى بخلافه في الاسم فان الهمزة وان تزاد في افعل
الصفة لمعنى لكنه في ارنب وافكل لا لمعنى وان همزة الوصل وان تزاد في الاسماء لكن
لا لمعنى بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب التنبيه عليه ان مدار
وزن الفعل على هذه الزيادة في كانت موجودة اريد لسالمها الذي لا يلزم لا بدال
يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانهدم فهراق علما غير منصرف لعدم لزوم الا
بدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احمر غير قابل للتاء حال
عن المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله انه زائد فيه وذلك ان
تعتبر في يكون في قوله يكون في اوله الضمير راجع الى ما فيه وزن

الفعل

الفعل ويجعله حالاً عنه والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله قياساً فوزن
فعل اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياساً لان القياس ان يكون التاء للمونث
والتاء فيه للمذكر ولذا وزن فعل اسود واسما للحية مع ان الانثى منها اسودة لان
قياس الاسماء ان تكون مونثه بلفظ مغاير لا بالتاء صرح به الرضي في بحث الجمع فمن
قال المراد عدم قبول التاء قياساً بخلاف اربعة بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله بخلاف اسود للحية فقد اتى بالتقدير فوق ما يقتضيه التدبير واعلم ان الوزن
المختص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فما لم تنضبط عند المتعلم لا يتاتى له معرفة
غير المنصرف بالتعريف المذكور يكاد لا ينفع الا المتبحر كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير
فان كان لموجب كما في قيل ورد لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب كما
يقال في علم علم بسكون العين فيلحق كذلك عند سيبويه والمبرد على انه تغير قبل العلمية
يلحق والا فلا ومما تمكنت ان تعرفه من مضامين ما فصلناه لك ان المراد بوزن
الفعل اعم من وزن الفعل في الحال او في الاصل لكن للثاني شروط لم يتعهدها
بيان المصنف فتمسك بفطانتك ولا تظن تقصير اسطانتك فان عمل لك بمقتضى ظن له
بك والله الموفق ومن ثم اي من اجل ان من جملة شرط القسم الثاني عدم قبول التاء
امتنع احمر لانه يوجد فيه الشرط ووجود الشرط النحوي يوجب وجود المشروط لان الشرط
هناك ما نصب امارة لتحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا
يوجب وجوده وانصرف يعمل وهو الجمل القوي على العمل والسير المجبي يعمله لنافة كذلك

والتمثيل يصح الاستشهاد به لو كان الاسمية عارضة كما للاسود للحية اما لو كان اصلية اذ
لم يوجد يعمل بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا وليس صيغة صفاته فلا يصح لجواز ان يكون
انصرافه لانه ليس فيه الا وزن الفعل في القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل وناقة يعملة وما
فيه علمية يشمل حاجر علما واسما كذلك فقيد بقوله مؤثرة لاخراجها لانها على اذ انكر لم يصر
وانما قال ما فيه علمية مؤثرة ولم يقل تعريف مؤثر مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف
لان تبين عدم الاجتماع الا مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف ولمن له ذكاء
متوقد نكتة اخرى بعد ما اخرى وهو ان وصف التعريف بالمؤثر يفيد ظاهرا تخصيصا
نوعيا ويخصه بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمؤثرة فانه يفيد تخصيصا بتا للعلمية ومما
يتعلق بهذا المقام بنذ من الكلام قد سبق اذا نكر اي جعل في حكم النكرة بالاخراج
من التعيين الى الابهام بان يراد به وصف اشتهر صاحبه من وضع العلم له اعني مسمى به
وذلك انما يكون اذا اتحد الموضوع له او وصف اشتهر به كان يراد بحاتم جواد على ما
قيل او يراد به وصف لصاحبه بالقرينة واشتهر به او لم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ التجوز
لا يتوقف على اشتهار الموضوع له باللازم بل يكفي العلاقة والقرينة وانما اول قوله
نكر بالتنكير حكما لان مدار التعريف والنكارة هو الوضع الى الاستعمال بر شرك اليه تعريف
النكرة والمعرفة صرف هذه الكلمة منقوضة بافضل من علما فانه اذا اجتمع مع من علما ونكر
بعتره ومنعه اتفاقا لان الكلمة من لحفظ افعل عن ان يزول وصفه فمن قال هذه الكلمة
انما يتم على مذهب الاخفش شهد على نفسه بانه متبعه ناقص فان قلت يخرج من هذه الكلمة

مثل

مثل عمران علما للمونث اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال ان يكون المؤثر
الالف والنون والتانيث قلت العلم ايضا مؤثر والا لزم الترجيح بلا مرجح
لما تبين في ضمن بيان شرائط الاسباب من ان العلمية شرط لهما للعلمية المؤثرة
فلا افادة في تقييد لا يجامع بحال كونها مؤثرة فلذا اجعل راجعا الى العلمية وتحمل لا
يجعل الا ما هي شرط فيه مستثنى مفرغا مفعولا له لقوله لا يجامع بل يجعله مما يجامع رفيه
البدل ويجعل مؤثرة بمعنى علة مؤثرة مفعولا له ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه
وقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا تجامع
غير ما هي شرط فيه الا العدل كما قيل اذ كل ما يجامعه العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل وان كنت ضابطا لما سبق كان التبين عندك بينا وتنبهك له هينا
ولو قال لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اذ لا تجامع الا ما هي
شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط اوزان العدل
لم يتبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال وهما متضادان ولم يقل
وانهما متضادان ليكون تحت التبيين ووجه التضاد ان العدل بحكم الاستقراء لا يكون
الا في فعال ومفعل وفعل وفعل كسحر وفعل كامس عند بني تميم وكذا فعال غير ذات
الفاء علما لغير مؤنثة عندهم وشيء منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضي تضادهما
وقال من اين لنا ان العدل لا يجامع وزن الفعل والمتقدم في ما يستند الى الا
ستقراء غير منتج نعم ينتج النقض الذي ذكره باصمت كاضرب فان القياس فيه ضم الميم

لانه من يصمت بالضم و باخر منه كراخرى فانه كآخر تبعا بلا تفاوت فالقول بالعدل فى
الجمع دون المفرد تحكم و دفع الاول بانه يجوز ان يكون يصمت بكسر العين فى اصل اللغة و يكون
الصمت منه ثم هجر بالكلية و ليس بشئ اذ لو كفى هذا الاحتمال فى رد العدل لما ثبت فى اخر
جمع الجواز ان يكون استعمال التفضيل دون الاضافة و من فى اصل اللغة الا انه هجر و النقض
بالاخر اقوى و قد سبق ما تعلق به فلا يكون معهما اى مع العلمية المؤثرة الا احدهما مستثنى
مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الا احدهما و لظهر اضافى اعتبر
بالاضافة الى كليهما و لا يخفى ان كليهما سبب لكل منهما فلا يرد انه ان اريد فلا يكون معها سبب الا
احدهما يكذب و ان اريد فلا يكون معها سببه منهما يلزم الاستدراك فاعتصم بالحبل الاقوى فانه
مطرح الاذكيا و منزلة الافهام فاذا نكر ما فيه علمية مؤثرة و زال العلمية بقى بلا سبب ان كان معها
غير واحد منهما لزواله بزوالها اما ما كان لانتفاء المشروط او على سبب واحد ان كان مع احد
هما لانتفاء العلمية المؤثرة و ههنا بحثان لعلهما بحثان التسليم على التسليم و ان كان مخالفة
مع القوم العظيم احدهما ان فى بيان المصنف اغلاقا ناشئا من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة لما
يحتاج المقدمات القريبة و الواضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كان يقال
كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما تبين لك و ثانيهما ان كلا من
الاسباب التسع شرطا تاثيره ان لا ينعدم و يكون مع اخرمنها الا ان التانيث بغير الالف و العجمة
و التركيب و الالف و النون الاسمى يتعين فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف العدل و
وزن الفعل فانه يكفى فيهما وجود سبب اخر ايا كان فلذا اكتفى فيهما بما استفيد من تعريف غير

المنصرف حيث ذكر فيه ما فيه علتان فاذا زالت العلمية و توجد وزن الفعل او العدل بقى
بلا سبب لانتفاء شرطه و هو وجود سبب اخر و الفرق بين انتفاء العلمية التى تمنع الاسم
عن الصرف بها و بوزن الفعل تحكم و ههنا بحث اخر و هو انا لا نم اذا نكر بقى بلا سبب
او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال العلمية ثم اشار اليه بقوله و
خالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما اذا نكر الا انه او هم تتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش
و قد عرفت ان المنع لا يندفع عنا على مذهبه فتنبه و المتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية
مع سبب اخر قبل العلمية لكن لا يتم لان ما خفى فيه معنى الوصفية كاجمع و اخواته و افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعد التنكير اجماعا و افعل التفضيل مع من لا ينصرف بعد
اجماعا كما عرفت فلذا احمل على ما لم يكن وصفية ظاهرة و غير ظاهرة بعد التنكير لتخرج هذه
الامور عنه ليسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع و المراد بالاخفش ابو الحسن تلميذ سيبويه
و هذا اشهر الاخافش الثلاثة فلذا قيل و لا يحسن نسبة المخالفة الى سيبويه و توجيهه
ان المتعارف نسبة المخالفة الى المتأخر دون فاعل المخالفة من هو البارى و ان كان
مفعولها ايضا فاعل و الجواب عنه بان الاخفش مرفوع ساقط عن وجه الاعتبار و لا يخفى
عليك اذا نظرت الى قوله اعتبار الصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة السابقة للا
خفش فيستحق ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه و ان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم فى
هذا الحكم فخالف سيبويه و الحق مع سيبويه و اعترف به الاخفش حيث قال فى كتاب
الاوسط خلافه فى احمر انما هو مقتضى القياس و اما السماع فعلى منع الصرف و لعل

المصنف لم يطلع عليه و لم يكن حكمه بالكلية فان قلت كيف حكم سيبويه بان منع صرف احمر بعد
التنكير للوصفية الاصلية و عهد العلمية الاصلية اقرب فهى بالاعتبار انسب قلت لان
الوصف الاصلى يعتبر دون العلمية و لا يلزمه باب حاتم اما من الالتزام او من اللزوم و
المراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفى و تقدير اللزوم او الالتزام انه لو امتنع احمر
للوصف الاصلى و وزن الفعل لامتنع حاتم للوصف الاصلى و العلمية لانه لا تضاد بين الاصلى
الوصف الاصلى و العلمية و لحاتم الحاكم فى الاصلى جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج
الذى يضرب به المثل فى الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع و السماع فى منع احمر مساعد و حاكم
بانصراف الحاتم فكيف يلزمه قلت النزاع معه ليس فى منع صرفه بل فى كونه واقعا على القياس و
لا اقتضاء الوصف الاصلى فالمخالفة فى صحة اعتبار الوصف الاصلى لما يلزم كلية ما موصولة لا مصد
رية بقرينة قوله من اعتبار المتضادين فى حكم واحد و المراد باعتبار المتضادين ان يعتبر متحققين
فى اسم فى اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معا لان الاثر يستدعى تحقق العلتين
معا فى الاسم و هو مستقبح بخلاف ما اعتبر اى حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا فيجمع احوص على حوص
بغير وصفية و لا يعتبر تحقق اسمية و حين يجمع على احاوص بغير اسمية فلا يعتبر بهما الفعل متحققين معا
و بهذا اندفع انه منقوض باعتبار المركبين المتضادين لاختلاف لا اخر فانه ليس اعتبارا لهما معا
بل متعاقبين و انه منقوض باعتبار الحركة و السكون لبعض العالم لانهما لم يعتبرا معا و من العجايب ما به
اجاب بعض الحواشى ان الاعتبار ممتنع لا التحقق فانه لا امر لا مرد للعقل بعد التحقق اذا رد العقل
لامتناع التحقق فاذا التحقق كيف يرده و ليس لك ان تدفع الالزام بالتزام منع صرف حاتم

للعلمية و الوصف الاصلى لانه قال الشاعر و حاتم الطائى و هاب المائى لانه حذف التنوين
فى التقاء الساكنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف كما فى الصحاح او منع الصرف بالعلمية و
حده للضرورة لما جعله الكوفيون على ان الالتزام يلزم منع صرف حاتم كاحمر و جميع ابوابه اى
باب ما لا ينصرف يصير لا بعضه كما فى الحكم السابق و لا يخفى انه احق بالتقديم كالسابق
لعمومه باللام او الاضافة يتعلق بحرف الجر و الظاهر ان ميم التعريف كلامه ينجر اى يصير مجرورا
بالكسر فيدفع به لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام و الاضافة لتحققه بدونهما
بل الجر بالكسر و المراد بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الافضاء و الباء بمعنى الى اى ينتهى الى الكسر
و الاول هو الوجه لان الباقى يوهم البناء كقولنا بكر و لذا لم يقل بكسر مع انه اخصر و انما لم يقل ينصرف
لانه خلافى فبين ما هو المتفق و اعرض عن بيان الخلاف لا يتم و من قال انه لا ينصرف لان
غير المنصرف لا ينافى خواص الاسم متجه عليه ان الخاصة الى الخاصة اذا كانت منافية للسبب تنافى
عدم الانصراف و دخول اللام ينافى بعض الاعلام و الاضافة كلها و من قال انه ينصرف فمذهبه
او فق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر و التنوين و من فصل و قال ان كان دخول اللام و
الاضافة منافيين للسبب ينصرف و الا فلا فهو احق و اولى بان يبدل المصنوعات و كلماتك
غير المسموعات متنزل اليك اما الجمل مذكورات الستة من الكلمات المرفوعات المرفوع متعرف بقوله
هو ما اشتمل على علم الفاعلية و اندرج المعرف مع انه خارج عن صناعة التعريف لحكمها بتعريف المعرف
عن التعرض للمعرف و هو قاعدة بيان اللغة من توضيح المعرف المذكر و السكوت عن فروعه ليكون
و ضوحها بينا على انه ليس امرا واجبا بل ما هو عقيبه الاسمى فلك ان تعدل عنه لنكتة هى هنا التنبيه على

ان علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل تعم جميع انواع المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية
على الرفع لا اخص منه وهذا احسن مما اشتهر من ان المرفوعات خبر مبتدا محذوف اي هذه المرفوعات
او مبتدا خبره كذلك لانه اكثر نظائره فقد يراد بكتاب الكلف في كبر قبح ظاهره ويذكر هو بجمله مطابق الخبر
وقد رجحه المصنف في الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر بها مناط الفائدة دون المرجع لكن
نبهك بها على فائدة جليلة حيث يقول واياك ان تجعله صيغة الفصل لانه تابع المبتدا دون الخبر فيكون
لمن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيها
على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع وكانه اخذه من الحروف المقطعة في اوايل السور فان منهم من
جعلها معدودة للتنبيه على ان القران مركب من هذه الحروف ككلام من تصدى بمعارضته والمراد بالا
شتمال اشتمال الشي على مصاحبه او اشتمال الظروف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل
على الجزء كما في الرضي غير مرضي اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية
في الاعرابية توهمها في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جائني هؤلاء فانه مرفوع محلا اجماعا واشتمل
على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا لانه لا باس بخروجه لان اطلاق المرفوع
عليه على سبيل التجوز كما اوضحه بالمثل بل لا بد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان ابيت فاجعل الاشتمال
اعم من الاشتمال حقيقة او حكما واتى بالنوع كما يكون جعل الفاعل قسم المرفوع مسامحة ولا يكون البحث
عن الفاعل الذي هو المضمر المتصل على سبيل التقريب فمنه اي المرفوعات الفاعل والنه كبر لسانه بل المرجع
بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الاعرابي انه كتابي فاحتقره فقيل له كيف انثت فقال اليس الكتاب
الصحيفة وجعل راجعا الى ما اشتمل بعضهم جعله على خلاف المتعارف لان الوقف تقسيم المعرف بعد التعريف

لاتقسيم

لاتقسيم التعريف وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او ما يؤول به نحو ان مع الفعل مستقل في الا
عراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا في نظائره فاحفظه متذكرا اذ لا يخبره عوض
فلا ينتقض التعريف بشي منها اسند اي نسب سواء كانت تامة كما عرفت في تعريف الكلام او لا وتنبيه
عليه لم يقتصر على ما اسند اليه شي وفصل بقوله الفعل او شبهه اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده
تاما بل منه ما لا يتم اسناده اصلا قال الرضي لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف ضمير الكان نحو زيد
قدامك او ظاهرا نحو زيد اقدامك غلامه لان الرفع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه
وقال في بحث الحال شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى
ان اكثر اسماء الافعال معنى الفعل على هذا فلزوم خروج فواعلها وقدم عليه قال المصنف انه لدفع
توهم دخول زيد في زيد قام في سبق من التعريف لانه لخفاء الضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان كان
المستدفى التحقيق الجملة لا يقال لا حاجة الى هذا التكلف لان قام مسند الى زيد كما انه مسند الى ضميره ولذا قال اعلى المعاني
بناكر الاسناد فيه لتكرره لان الجزء عند النحاة الجملة والكلام بتكرار الاسناد ولان ما ل اسناد الجملة اسناد الفعل
المسند الى الضمير مسند الى مرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور داخل فيما اسند اليه الفعل فيجب اخراجه لكنه لا
يبقى هذا القيد باخراج زيد في قائم زيد الا ان يراد وجوب التقديم وبعد بنحو اقائم زيد الا ان يراد وجوب
تقديم نوعه وهذا واجب الا ان المراد ما اسند اليه الفعل لا لانه اللفظ كما عرفت وليس زيد في المثال
المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل بوجوب تقديم نوعه لانه لا يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر
ان هذا القيد لانه الفارق بين الكوفي والبصري في نقض الفاعل لان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفي
ومبتدا عند البصري على ما في التسهيل وان قال الرضي في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله

زيد قام فيه اسنادان

الفارق بين الكوفي والبصري فى الفاعل

بالاتفاق من جميع النحاة على جهة قيامه به حال من فاعل قدم واسند على سبيل التنازع اي كائنا على طريقة
القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف والشبه غير اسم المفعول او حال من قدم لانه يكفي تقييد احدهما
لاتمام التعريف وتقييد الاسناد به دون التقديم لمنع الفصل بينه وبين قوله اسند فقوله وقدم في قال اي
اسنادا على طريقة قيامه به فلم يتأمل جعلوه احترازا من مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا و
هذا اختيار المصنف والشيخ عبد القاهر وجار الله جعله فاعلين وهو اوفق بالمعلوم لمشاركته مع الفاعل
في جميع احكام ذكره المصنف وان اختص ببعض احكام وذا لا يقتضي اخراجه عن الفاعل او بعض اقسام الشي
كثيرا ما يختص باحكام من بين الاقسام ووجه الاحتراز بان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع
الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه يفيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت
الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني
للمفعول وهو المضروبية فالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما لم
يسم فاعله قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني
للمفعول به نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريف
من خلا عنه محتمل وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل وبعد
لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام وانما ذكره الرضي من انه لم يدخل في التعريف الفاعل
في قرب زيد ومات زيد فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق
القيام وتبعه كثيرون فوارد اذ معنى القيام الاختصاص الناعت ومحل الموت والقرب نعتا
لزيد واضح ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا في ان اسناد القائم وامثاله الى فاعل ليس

على

على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم غير قائم بفاعله بل متحد الا ان
يقال المراد قيام المبتدا كما في الفعل مثل قام قام زيد وزيد قائم ابوه الا وضع قائم ابوه والاصل
اي الاولى بحاله لا العارض بل بالنظر الى نفسه فمباحث وجوب تقديمه خارج عن الاصل كمباحث
وجوب تاخيره ان يلي الفعل هو القرب والمتبادر منه كماله وباشتراط تقديم الفعل عليه يعني العلي
بان تخرج فعله اي المسند اليه ومن عادتهم الاكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشبهه
سهو لظهور ان الفرع تابع الاصل في الاحكام ولذا قال والاصل ان يليه لكان احضر واوضح والا ان
كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء من الفعل واقام الدليل بتسع شواهد بكونه كا
لجزء من الفعل فان اردت تفصيله فعليك به ولكن يزيد عليها انه يضمن بحذفه كما يحقق كما يضمن
جزء الكلمة وعنا ومنشا هذا الاتصال ان الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف ما في المعمولات
فلذلك اي فلان الاصل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه
مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع لفظا مجرورا رب المفسر لمرجعه لجعله تمييزا او ضمير الشان والضمير الذي
جعل المرجع خبرا عنه نحو ان هي الا حياتنا او ضمير هو فاعل نعم مميز المرجعه نحو نعم رجلا وضمير ابدل عنه مرجعه نحو
اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم على ما حكاه الكسائي لان المفعول المتقدم في حكم المتاخر لان اصل الفاعل
ان يلي فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون المفعول بمنزلة المتاخر لان كون الفاعل يلي الفعل
لا يتوقف على تقدير تاخير المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقدمه على الفعل والتقضي عنه بان بناء هذا
التعليل على ملاحظة ان الاصل في الفعل التقدم على معمولاته كلها او لو قال والاصل ان يتقدم على
ساير معمولات الفعل لا يستغنى عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه والفاء لتفريع العلية

على الوجود لان علة الشئ بعد وجوده وامتنع ضرب غلامه زيدا لتقدم الضمير كما اتصل به على مرجعه لفظا ورتبة وفيه انا لا نم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة ط بضمير ليلا عليه ازان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن دفعه بان التساوي في الرتبة يقتضي كون المفعول المتاخر مقدما رتبة لان محله بعد الفعل كالفاعل بلا فصل فانهما انفصل عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الا خر رتبة لان محله بحسب الفعلية ويتجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد فقد اليه و وتنقض قال الرضي والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثاني كالفاعل بالنسبة الى ساير معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص لباب اعطيت بهذا الحكم بل هو وباب علمت سيان الا انه لم يتعرض هنا لجعله من فروع اصالة تقديم المبتداء على الخبر ومندرجا فيه وخالف الاخفش وابن جني في امتناع ضرب غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التامل وسوء التحمل بل التحقيق انهما جعلا المفعول المتاخر متقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كانه جزئه ومتقدم على الفاعل ولما بين ما هو الاصل في الفاعل اشار الى ما يوجبه ويخرجه عما هو الاصل فيه او يمنعه عن ان يخرج عنه ويحمل ما هو الاولى بحاله و احار لكل منها في اربعة مواضع فالاربعة التي للمنافي ما اشار اليه بقوله واذا انتفى الاعراب لفظا لفظا وتقديرا المحقق في ضرب موسى عيسى فقيده به لامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلق ولا يتوقف الحكم على انتفائه لفظا وتقديرا المحقق في ضرب موسى عيسى فيهما اي في الفاعل وما سواه من المعمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام كما في الرضي

او الذي

او الذي ذكر في ضمن الامثلة كما قلنا غيره فان قلت قول المصنف او وقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول وقوله او اتصل مفعوله بلا يلايم ما ذكره دون ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم الفاعل وظهور قوله والاصل ان يلي فعله في نفي الاصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم و التاخير بالمفعول به دعت الى حمل المفعول على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم النصب علم المفعولية و اما قال فيهما اذ لو انتفى في احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفي اعراب احدهما في رفع الالتباس وقد لا يكفي كما في ضرب غلامي مخاصمي فان مخاصمي مع كون اعرابه لفظيا لا يرفع الالتباس بالفاعل فان قلت لا يكفي في الحكم المذكور بل لابد من انتفاء الاعراب في تابعهما اما بانتفاء التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل في القرينة فيغني عنه قوله والقرينة ولم يقل والقرينة فيهما لان القرينة لا ينتفي الا وهي تنتفي فيهما اذ قرينة المفعولية في احدهما قرينة الفاعلية للاخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو ما يدل على المحذوف والمراد هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وكثيرا من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب قرينة وزعموا انه يحتال واذا انتفى القرينة فيهما لكن فاجابوا بان القرينة ما يدل على الشئ لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا بد لهما بالوضع ولا يقال لهما قرينة وكانهما في الاصل فعيل بمعنى المفعول اي المقرون واتى بالتاء لانهما صفة للنسبة المحذوفة واما للنقل يقال ان الالتباس الذي يهرب عنه النحوي ما يفوت به اصل المقصود كما في ضرب موسى عيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبية موسى نعم لو التبس الحال في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يجز تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى في هذا التركيب مبتداء ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد قام حيث وجب

عنهم تقديم المبتداء لئلا يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فيجوز كون موسى في موسى ضرب عيسى مفعولا او عدم تجويز كون زيد في قام زيد مبتداء او فرق بلا فارق او كان الفاعل يشترك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا معنى او اتصل مفعوله اذا الضمير لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزء لعامله وما هو كجزء لعامل ليس الا الفاعل للضمير المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحدا فلا توسط بينه وبين عامله معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا او متصلا لامتناع كونه ضميرا متصلا فان قلت ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فليتقدم غيره على الفعل نحو زيدا ضربت قلت المراد بقوله فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان اوضح او وقع مفعوله بعد الا او معناها لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب زيد عمروا بعد انما هو الفعل لا المفعول الذي هو واقع بعد معنى الا لان انما تقتضي معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل اخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى ان المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول وليس البعدية بعد معنى الا كالبعدية بعد الا فانه في صورة الفعل واتى في التلفظ فالاولى ان يقال بعد الا لفظا او تقديرا او يكتفي بقوله بعد معنى الا ولو قال او كان مفعوله مقصورا عليه لكان احضر و اظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد الا ظاهر واما وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ما ضرب زيد الا عمروا قصر ضاربية زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبية فلو قيل ما ضرب الا عمروا زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل الا فيما بعده وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه مع كونه عاملا في المستثنى وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز عند المفتاح و قبيح عنده ولو قيل ما ضرب عمروا الا زيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير المعنى حينئذ دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو

لزيد

لزيد من غير دلالة التركيب على قصر ضاربية وانما قلنا من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم حصر المصنف ونحوه بخصوصية المادة كما في ما ضرب احد الا زيدا فانه اذا لم يضرب احد الا زيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره ممكن مضروبية بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضي ان عدم قصر المضروبية انما يتم اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غيره يصح عدم قصر المضروبية على ان كونه تماما في الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر مخلوقية يوسف ايضا لله اذ لا غيره يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له وجب تقديمه حقيقة او حكما كما في اضرب عمروا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول من المفاعيل نحو ضرب زيد غلامه وناديا محبة وضربا شديدا من حسناوه واحسن يوم الجمعة من لا تبركه الا صح فيه ولا يصح اتصال ضمير المفعول معه به فلا نقول جاء غلامه وزيد العدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فقد ذكره او وقع بعد الا ومعناها قد عرفت شرح نظيره حتى الحاجة فلا نجاهل معناها او اتصل مفعوله اي صار مفعوله او وقع بعد الا ومعناها قد عرفت شرح نظيره حتى الجملة فلا تجاهل معناها او اتصل مفعوله اي صار ضميرا متصلا يشتمل ضربته وضربه زيد فلا خراج الاول قال وهو اي الفاعل غير متصل ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان اخصر وجب تاخيره الاولى وجب ان لا يليه فقد يحذف الفعل المسند الى الفاعل وقيل الرافع له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذفان معا القيام قرينة تعين اللفظ المحذوف قال الرضي لا حذف الا مع قرينة اقول يكذبه حذف المفعول نسيا وهذا منه اشباه لحذف بالتقدير فوله القيام قرينة تقييد منه للحذف احترازا عن الحذف بلا قرينة كما يكون في المفعول اذ لا يكون في الفعل جوازا اي حذفا جائزا اي مثل متعلق بقوله يحذف لا بحذفا جائزا كما قيل اذ لا باه الذوق

بل تعلقه بقوله قد يحذف ايضا وجب اسنده ما كقوله جوازا لان الكلمة قد يفيد عدم الحذف في مثله وعدم
صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد للتحقيق لكن قد يعلم الله والتحقيق ان قوله في
مثل خبر مبتدا محذوف اي هو في مثل كما هو الشايع في التمثيلات زيد لمن قال من قام اي قام زيد بقرينة
السؤال ولم يلتفت الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة السؤال في الاسمية تستدعيه
ولا يعارضه قلة الحذف في تقدير الفعل وجه لان السؤال متعين الحذف لا يعارض رعاية التناسب لما
سنعرف في باب الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تعليل الحذف فلان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل
دون الخبر فان تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ثم ينقل الكلام الى انه كيف فات المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه ويجاب عنه بان من قام اختصار اقام
زيد او عمرو او الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لتضمنه الا
ستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اتم من رعاية جانب اللفظ
فالفعلية في الجواب اوفق في رعاية المطابقة فان قلت لا بد في جواب المتردد من التاكيد وزيد قام مشتمل
على تاكيد الحكم كما بين في محله دون قام زيد قلت اذ لم يتردد المخاطب في خصوص النسبة ولم
يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا بعد خالي الذهن ولا يوكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضي
تقديمه للاهتمام بحاله وفي من قام اشكال في المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه خصوصه
في سؤال السائل يكون اهم لانه المقصود والسؤال اذا كان مجملا فالفعل اهم ويكون السؤال
عن فاعله لا عن الفاعل تامل فتحمل ما افاض لك بهذه الارقام فان المقام من معاقد
الافهام ومزالق الاعلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من الكريم

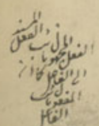
العلام

هو العلام وليبك البيت معطوف على المثال السابق مثلا او لا بالكلام المستفيض في الالسنة
وثانيا بشعر البلغاء بعد حسن الحذف الذي هو خلاف الاصل او مثل اولا بما لا مانع فيه من ذكره
مع وثانيا بما يمتنع ذكره لانه يجعل الشعر تنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لان الحذف
في خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح الذكر في نوعه اينما وقع وقيل نبه على ان القرينة قد
يكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدرا اولى لان تقول القرينة على تعيين المحذوف قوله ليبك
فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا لمحاله فعله معروف وذلك الفعل
المجهول يزيد مفعول لقوله ليبك ناب مناب فاعل المحذوف والاصل ليبك على يزيد حذف حرف
الجر لكثرة الاستعمال لكان اختار موسى قومه اي من قومه وهو في العلم الصريح سماعي ضارع
اي ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع كانه قيل من يبكيه لخصومة متعلق بضارع اي الذي
يذل ويخاف وقت الخصومة وانما يبكي لان يزيد كان معينا للاذلاء فيموته صعب امره وعدم من يحفظ
اي سائل ما يقبل من غير وسيلة مما تطيح الطوائح اي من اجل اطاحة المهلكات ماله فلا وسيلة له
يجره مما بالفقر عن التوسل بوسيلة ويسال بالتلطيف لان السؤال عار له وانما يبكي لان يزيد كان
مغنيا محتاجين عن السؤال ولا يخفى ما في البيت من وصفه بغاية الكمال في احب خصلتين عند
الناس سيما العرب السخاء والنجدة ولا يخفى ان البحث حذف فصل الفاعل وحذفهما بحث
عن حذف عامل نوابه ايضا بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف عامل
المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف فعل الفا
عل او حذفهما بقرينة ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين

استجارك اي في ما كان قرينة على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة لابهام المحذوف الناشي
من الحذف وذلك اذا لم يفد القرينة بعض المحذوف ولا بد الا على الحذف وهو حق الفعل الذي
يكون مفسرا الشرط الظرف وان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا
نحو ان زيدا ضربته وان زيد القيته والمضارع شاذ كقوله ان ابو سرور
مزيد وقوله ابنما الريح تميلها تمل ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لا يجزم بالشرط مع الفصل الكثير
كذا ذكره الرضي في بحث كلم المجازاة وفايدته العامة ان ابهام الشيء اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع في النفس
ويخص بعض المواضع بالايجاز كما في لو انهم صبروا فانه يجب بعد لو حذف رافع الجملة المصدرة بان وهو
ثبت لدلالة لو على حذف الفعل ولانه الحرف الموكد للثبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا او
بشرط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصائص لو ولا يخفى ان تعيين مثل الاية بما كان
لمحذوف قرينة وهو مفسر منقوض بان ثبت انهم صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما في
لو انهم صبروا الا ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بل وانهم فلم يوجد فيه المفسر كما وجد في لو انهم
ولعلك ستفطن من هذه الفائدة جليلة وهو انه يجوز ان استجارك احد من المشركين استجارك على
ان يكون موكدا لا مفسرا ولا يخص التفسير بذكر المحذوف بعينه في لو انهم صبروا بل منه ان زيد ضرب غلامه
يقدر ان اهين زيد مرتبة يقدر ان جوز زيدا وان زيد حبس عليه يقدر ان لوزم زيد ففي هذا التعليل وجوب
الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر حشوا من فكة الذي هو وقصر النظر بل تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام
والتفسير قال الرضي لم تكلم يكون وان احد من المشركين استجارك جملة اسمية مبنية عن الحذف لعلمهم بان الاسم
ان حروف الشرط والتحضيض يختص بالجملة الفعلية ولا حقد دانه مجيب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان

احد

احد من المشركين استجارك وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال ههنا
عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش وقال في بحث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير بعد حروف التحضيض متفق بخلاف حروف الشرط فان فيه خلافا وقال
ههنا قوله وان احد من المشركين استجارك خارج عما نحن فيه على مذهب الاخفش لانه يجوز
وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع هذا التجويز يجعل الفعل اولى وبعد تسليم لهذه الاولوية
فليس المثال خارجا عما نحن فيه على مذهبه بل يجعل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل
ما وصل اليه دقة النظر وهو جواب قام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب مطابقا للسؤال مرعوا
الى حمله على الحذف والتفسير وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا اي جميعا في القاموس يقول
كنا معا اي جميعا وهو اصل جمع مع ومع اسم وقد يسكن وهو او حرف خفض او كلمة بضم
الشيء الى الشيء وهي للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا وانما قال معا احترازا عن حذف الفاعل
وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند اكثرهم ولهذا يؤول كل فعل
لا يتضح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات فانه اول بان
التقدير بدا لهم بدا اي ظهر لهم راي ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين وار وتسلسل فانه يجب
دار الدور وتسلسل التسلسل اي وقعا فان قلت ينبغي ان يقول وقد يحذفان معا القيام
قرينة ليخرج نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده لكن نسيا لا لقيام قرينة
قلت لا نم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل بابه فان الفعل المجهول ناب الفعل المسند
الى الفاعل كما ان المفعول ناب الفاعل وفيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ماضر بني و



الكرمني الا زيد بالاتفاق وفي قلبي وظالما فانهما فعلان لكنهما عملا في الفاعل فاستغني عنه حين
صح دخولهما على الفعل والحقق التفتازاني في شرح خطبة شرح الكشاف بحذف الفاعل كثير شايع بحيث
لا يمكن ان ينكره من اطلع على معرفة نصر بعيا ضربن واضربن واضربا القوم واضربوا القوم و
اضربي القوم فيا عجبا كيف خفي الشمس في نصف النهار على ذوي الابصار وكيف يغوا عطشان
في البحار وكيف حكموا بعدم الماء وقد جرى عليه الانهار وشبهه لك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا او قوله في
مثل نعم بلى قال اقام زيد مثال محذوف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب متى سرت وقولهم زيدا في
جواب من ضربت والجار في جواب كيف قطعت الطريق والحذف في جواب نعم لا يخص الفعل والفاعل بل
قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته في جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدأ والخبر كذلك وقد يحذف فان
وجوبا كما في المنادى والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال المؤكدة وليس لك ان تقول منه على
حذف الجائز وترك الواجب لانه سيفصل في محاله لانا نقول سيفصل مقامات يحذف الجائز ايضا قال
الرضي كلمة قد الدالة على جزئية الحكم خص الحذف بالجائز وهذا انما يكون شايعا ولم يكن قد فيما سبق
سبق للتحقيق ولو لم يكن قوله في مثل نعم خبر مبتدأ محذوف كما عرفته ولما كان يتجه على بيان التنازع
حذف الفاعل وحده انه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع واعمال الثاني اذ لا سبيل الى الاضمار
لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه بحث التنازع تنبيها على انه يعنيه الاضمار ويجتنب عن
حذف الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان على طبق وقد يحذف الفعل والا فالتنازع يكون في شبه الفعل
ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيدا او ضارب ومكرم زيد ومن هذا ظهر ان المبتدأ قد يكون صفة
واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي رافعة لمضمر مستتر اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ

٢ فاحفظ

فاحفظه فانه مما وذا بعا خذ لك سنطلعه منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله تعالى وانما قال فعلان
من غير تقييد بغير التعجب لان الاصح انه يجري في فعل التعجب ايضا وان منعه بعض لعدم كونه متصرفا فتقول
ما احسن واجمله زيدا وما احسن واجمل زيدا ومن غير تقييده بان لا يكون الفعل متعديا الى ثلثة لان
حجة المانع عدم السماع وقد سمع ولم يجعل حصاه عدا الخفاء بيانا اقل مراتب التنازع لا لانه
يمتنع تنازع الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه رده سماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع في اكثر من ثلثة
ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق ظاهر اخبر بهبي فلا يصح التنازع في زيد قام وقعد ابوه بل الو
جب زيد قام ابوه وقعد ابوه على ما في التسهيل وظاهر الخبر مقصود عليه اذ يجري في الظاهر المقصود عليه
ولا في الضمير كذلك ما سيذكره في قطع التنازع اذ يتعين في ما ضرب واكرم الا زيدا والا انا حذف
الفاعل سواء اعمل الاول او الثاني اذ لا يمكن الاضمار مع الا اذ لا يضمر الا ولا بد وهذا اذ يفوت الحصر
وليس طريق القطع هنا التكرار بناء على الاستعمال وفي ما ضربت واكرمت الا اياك ليس المختار
الاضمار في الثاني اذا اعمل الاول بل يتعين الحذف وفي ما ضرب وما اكرم زيدا الا اياي يجب
ذكر فاعل الاول بدون الاضمار بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا اياي وبهذا اظهر فساد
ما في الرضي وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه فيه
وكذا فساد ما قال هو وغيره ايضا قال ظاهر الا انه لا يمكن التنازع في المتصل المضمر المتصل لان معنى
التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيبقى هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون رافعا لما اتصل بفعل
اخر ولا يجري قطع التنازع على وجه بابي في المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا ما ذكر لانه لا يخص
عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل ما هو مقصور عليه ولانه يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم

انت على الوجه المذكور وما يفسر من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع
في ما ضرب واكرم الا انا بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه اذ
التنازع ان يكون احدهما عاملا في المتنازع فيه والاخر في ثانيه وههنا الضميران سيان لا
وجه للحكم بكون احدهما ثانيا والاخر منويا لان هذا الكلام يبطل قطع التنازع بالاظهار و
قوله بعدهما احتراز عما وقع قبلهما او بينهما فان الاول بأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للتنازع
في النزاع وان توهم الرضي انه لا وجه لتقييد لانه يتحقق النزاع في المعمول المتحقق قبلهما فان
قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يتناول التنازع في ظاهرين قلت لا يتحقق التنازع الا مع تعدد
الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع في المتعدد ليس الا تنازعين او اكثر لكل مطلوب
واحد فاعرفه واستغني عن ان تقول هو من قبيل الاقتصار على اول مراتب التنازع فقد يكون جواب
اذ يقع اذا تنازع فعل ثلثة اقسام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى يتجه ان التنازع
في الفاعلية والمفعولية متفقين قسم اخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولذا لم يذكره بصورة
التقسيم الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام الثلثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم لتنازع الفعلين
في الفاعلية والمفعولية متفقين ولو جعل موصول قد الاقسام الثلثة لكان في العبارة اشعار
بوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع واحد وذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع
القسمين لا يعتبر قسما في تقسيم لتقييد المقسم بالوحدة في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد يريد به الفاعلية
وما في حكمه فيندرج فيه كون الشي مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الاتية ولا في سلك
المفعول وقد يكون في المفعولية حقيقة نحو ضربت واكرمت زيدا او حكما ليندرج فيه سرت الى كذا ورجعت

الى

الى المكان فانه لا يجري فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول وقد يكون في الفاعلية
والمفعولية مختلفين اي حال من الفاعلية والمفعولية اي مختلفين في العامل المقتضي
وتذكيره لعدم الاعتداد بتانيث لفظ المصدر او بتانيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة
سالة والكتابة فانه يجوز تذكير ما يتعلق بهما او قيل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة
قد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضا
وما ذكرنا ابعد من التكلف واقرب من التالف ويختار البصريون اعمال الثاني ولو كان
هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل
بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه والكوفيون الاول للاعتبار
في الاداة نقص اذ اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن
التزام حذف المفعول او التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح
للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول الاولى للاول لان الاضمار في الشي وجعله مستترا فيه ولذا صح قولهم لا
يضمر الفاعل في المصدر والمراد هنا ايراد ضمير سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد او بارزا
كما في ضمير التثنية والجمع على وفق الظاهر بوجه اما على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا
فتقول ضربني او ضربتني واكرمني نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلزم التذكير ولا
فراوكما في نظايره من الضماير المذكورة بلا سبق مرجع المفسرة بما بعد كما في ربه رجلا وربه
رجلين وربه رجالا وانما اغتفر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يعتبر فيما لم يفسر بما هو مختص

لا اعتداد بتانيث لفظ المصدر

جواز الاضمار قبل الذكر في التنازع

تفسيركما في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم وقوله تعالى فقضاهن سبع
سموات لان التركيب دائر بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسير بما ليس
محض التفسير بل ناط به غرض آخر في التركيب والثاني اكثر من الاول لان الثاني واقع
دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه دون الحذف دون ظرف
مكان معناه مكان منحط على الشيء فلما اشاع في كل مجاور صدره وهو هاهنا حال اي امكن الضمير في قوة
على وفق الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اي اضمرت الفاعل متجاوزا عن الحذف
خلافا للكسائي فان الاضمار عنده دون الحذف فيختاره عند الاضطرار لرجحانه وخطئ قيل
انه كالهارب من المطر الى الميزاب وهذه تخطية لمن القياس والتخطية التي لا مدفع لها هي ان الحذف
نقض ولا الحذف فتقول اكرمني وضربني الزيدان وتقول اكرمني وجاز اي جاز اعمال ايهما شئت
خلافا للفراء فانه لا يجيز اعمال الثاني عند طلب الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار ويوجب اعمال
الاول هكذا فسر عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور عن الفراء من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر
فتقول ضربني واكرمني الزيدان هما ويعملهما معا اذا كانا متوافقين ويزيفه ايضا انه لو كان
مراده هذا لينبغي ان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء معهما
فالوجه في التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين
او يضمر بعد الظاهر ويزيفه اعمالهما امتناع تأثير مؤثرين لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال
على خلافه وحذف المفعول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار فان كلا منهما اصعب
من الحذف فان قلت فلا ينبغي التكرار في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يجئ الاضمار كما في الفاعل او الحذف

كما في سائر المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول الملجأ الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع
الاضمار فيما هو من جنس الفضل بان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا
التكرار والاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت اخفاء الغيب ما امكن
واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه المخاطب الا بعد المعرفة المرجع
فكأنه مذكور بعده ان استغني عنه بان لا يكون ممتنع الحذف كالمفعول الثاني من باب علمت بعد ذكر
الاول على مذهب المصنف او نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين
من هذا الباب نادر وان وقع في القرآن والشعر ولا يكون في حذف التباس المقصود نحو استعنت
بزيد واعان على زيد فانه يجب ذكره بوجه اذ لو حذف لتوهم ان المراد استعنت على زيد واعان
علي كما في تسهيل ابن مالك فان قلت ما بال البلغاء عدلوا عن الجهة البيضاء في ضربني واكرمني زيد الى نحو
ضربني زيد واكرمني حتى لزمهم الاضمار الذي يقبح او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لفظية من
وزن او سجع ومعنوية من تقرير وبيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد لا يخل لكن ان
تطلبا حق او انزاد ذوات المحصل ان يبال لكل شيء عن مكانها وليس حذف الفاعل والمفعول في هذا الباب
حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشي اذ حذف الفاعل نسيا تنزيل ضرب منزلة وقع الضرب و
تنزيل ضرب منزلة اوقعت الضرب وح لا يطلب الفعل فاعلا او مفعولا فلا يتحقق التنازع بين الفعلين
ح اذ لا معنى لتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول والا اي ان لم تستغن عنه اظهرته اي جعلته اسما
ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر او مرادفه لما مر ونحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
وعبارته قاصرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل الاضمار لا يشمل الحذف وان كان مقابل التقدير

لا يفيد جعله اسما ظاهرا فان قلت الاظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضي في بحث خبر ما
ولا المشبهتين بليس ان وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التفخيم نحو القا
رعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما
اوتي رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة ولذا يفصل
بين احد الفعلين ومعموليه بالجملة المشتملة على الفعل المنازع على انه يكثر اما يكون التنازع في جملة واحدة
نحو حسبني وقد حسبت الزيدان منطلقين منطلقا وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني فقلت
وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة لان الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بجنب الفعل الاول وانما لم
يجئ على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد والتذكير والمفعول على الاستعمال المختار لا
على المذهب المختار والقول المختار كما ظنه بعض الشارحين اذ لا اختلاف في اختيار كل منهما الاضمار
بل هو امر متفق ولذا ساغ للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الثاني بقوله كما ما ومن اورثني
به وقوله اتوني افرغ فطرا اذ لو كان العامل في الاثنين الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار
وانما اخر الاضمار على الحذف مطلقا مع ان المقام مما يدعو الى الايجاز وترجيحه لان اعمال الاول مع
بعده انما يصار اذا ظهر قرينة الفعل الاقرب عن النزاع وظهور تفريعه بذكر مطلوبه الا ان يمنع
مانع من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار ومن صورة حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا
لان حسبتهما لوجرى المفعول الاول يمنع اويقل حذف مفعوله الثاني والهرب عن الامتناع او
القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا والمفعول الاول مثنى يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة

الضمير المرجع ومخالفة المفعول الثاني الاول وكلاهما ممتنعان في المشهور فظاهرا مذكورا
والمفعول والاول قليل عند الرضي فتظهر اي فتجعل مفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وفي العبارة ما عرفت وهاهنا اشكال مستصعب ويستحق
التمحل في دفعه وهو انه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا لمثنى و
التمحل ان النزاع ليس في منطلق بل في اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع
النزاع وله دفع سهل وهو ان التنازع في منطلق ليصير بافراده مفعول الاول ويجعله مثنى
مفعول الثاني وانما يمتنع افراده للنزاع لو كان ملزوما للافراد وقال الرضي يلزم اعمال الاول
من قبح فصل الاجنبي بين العامل والمعمول او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة
قبح العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح تنزيل الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال
بينهما حتى كانهما بمنزلة فعل لهما ذلك الفاعل او واقعا على ذلك المفعول ادوقع بهذان الامران فاستغنى
بحسن التأمل عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد
مثال كالحكم ان ظاهر انه منه ويعرف صرف البصر الفرق بينهما لجودة النظر ونظيره ما يجيء في اخر بحث
الاضمار على شريطة التفسير من ايراد صور ملتبسة لمزيد التثبت والتوبر فاورد قوله وقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اذ المعنى هذا ما فرت اليه وبه
بعض القاصرين بالقدح المعلى توجيه اخراجه منه واعلى وهو انه رد لاستدلال الكوفيين على كون
اعمال الاول مختارا حيث اعمل امرؤ القيس كفاني مع ان في اعماله حذف مفعول الثاني على غير المختار
ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المتساويين فضلا

وصورة التنازع المختص

عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره
لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين
بالارادة عند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان يقال لا حاجة الى بطلان التساوي لانه
ابطله الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساد المعنى لو كان منه اي من باب التنازع واعمال الاول
انه يلزم التناقض لان لولا لانتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعي
لادنى معيشة والسعي لادنى معيشة يستلزم الطلب فقليل من المال ليس لا طلبه وما اجاب عنه الكوفيون
بانا لا نسلم ان الواو للعطف فليكن واو الحال او واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فليكن للعطف على
مجموع الشرط والجزاء ليس بشيء لانا نقول ان الاحتمال المراجح في الواو العطف والراجح ههنا العطف على
على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال به لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى يرجح المرجوح به لانه
لا فائدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول
لم اطلب الملك والمجد بقرينة قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ولا يخفى انه وان خرج
بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه يشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمول كفاني ونفسه
الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى الا يرى الى
قول الفرزدق وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه ولكن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض
لان المعنى انه لو كان سعيي الشاهد لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب لان القليل من المال يحصل
لمثلي على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمصاحبة الاشراف معي واتفاقهم في حقي ولكنما اسعى
لمجد مؤثل فصار الناس خصمائي واحتج الى طلب قليل من المال فتردد اشد لا لهم بان اختيار

غير

غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح
القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثاني عن الدناءة مفعول ما
اي فعل او شبهه لم يسم فاعله اي لم يذكر اسم فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير قيل انما لم يقل
منه كما قال في المبتدأ والخبر تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه مشاركا للفاعل في احكامه
ولهذا لم يفصل بين المبتدأ والخبر وما يعقبه من المرفوعات ونقول وابه عدم الفصل بين
اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع بكلمة منه بل في شيء من ابواب الكتاب فلا حاجة
في تركه منه ههنا الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله منها في المبتدأ والخبر وهي التنبيه على
بعدهما عن الفاعل في انهما معمولا عامل معنوي بخلاف الفاعل كل مفعول قد عرف حال
كل حذف فاعله اي فاعل فعله والاضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل في
قولنا ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تأديبا له مع انه ليس
شيء منها سوى زيد من الحد ودو المفعول في نحو ما ضرب عمرو الا زيد وقولنا اضرب الا
للقوم واضرب اليوم فاخرجها بقوله واقيم هو اي ذلك المفعول مقامه وقوله تأكيد الفاعل
المستتر ولذا انفصل وانما اكد تنبيها على حكاية وقيل دفعا لوهم جعل مقامه مقامه والوهم ضعيف
اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ولا اخفاء في ان التعريف من الخفاء
اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولا ينتقض التعريف بصام رمضان حيث حذف
صام واقيم الظرف مقامه لانا نقول انه ليس مفعول بل فاعل على الاطلاق اذ المراد بالمفعول ما كان
ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذا المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يشتمل مفعول

ما لم يسم فاعله والا لتوقف على معرفته فيدور قلنا ممنوع بل لان فاعل صام لم يحذف اذ المراد بحذف
الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط
حذف الفاعل واقامة مفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل وشبهه اذ كثيرا ما يلتبس بذكر الفعل من شبهه
الى فعل ويفعل مثلا وانما جعل ذكرهما على سبيل التمثيل اذ شبه الفعل يغير الى صيغة المفعول والمفعل
ونظايرهما وصيغة ما عدا الثلاثي الى افعل وافتعل ونظايرهما والى صيغة يفعل ويفتعل ونظايرهما و
منهم من قال فعل ويفعل علما الوزن والعلم يؤول بوصف المشتهر ووصفاهما المشتهران وزن مجهول
الماضي ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشتهر بوزن مجهول ماضي مجرد الثلاثي لا مجهول الماضي
مطلقا ولا يقع المفعول الثاني الظاهر انه عطف على الاسمية ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اي شرطه
ان لا يقع المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما آخر سيجيء
ولم يرد بباب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند الى الاول قيل انما لم يقع لئلا
يلزم كون الشيء مسندا ومسندا اليه معا وتعقبه الرضي بمنع بطلان اللازم بوقوعه في نحو يعجبني ضرب زيد عمرا
فان الضرب مسند اليه ليعجبني ومسند الى زيد ودفع بان المراد بالاسناد نسبة يحسن السكوت عليها ونسبة
المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس مسندا بل منسوب ولكن نقول هذا الدفع يلوح عليه آثار الاهمال
وان اجتمع عليه جم غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه ليست
دين تامين واما ثانيا فلان المفعول الثاني كاسم المفعول لهذا الباب ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان
اسناد اسم المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه في عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل انه متأخر عن المفعول
الاول رتبة فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة وانما وقع المفعول الثاني من باب اعطيت لانه

مؤخر

مؤخر رتبة لان تأخيره ليس بظاهر اظهور تأخيره لان كون المفعول الثاني في باب علمت مسندا
وكون الاول مسندا اليه ظاهر بخلاف كون المفعول الثاني من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا
لانه امر خفي يحتاج الى تأويل وارجاع ولا الثالث من باب اعلمت لو اكتفى بقوله ولا الثاني
لكفى اذ لا ثالث الا بباب اعلمت ووجهه ان الثالث من باب اعلمت بعينه الثاني من باب علمت
لان الهمزة همزة الافعال يزيد المفعول الاول والمفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني
او كالمذكور من المفعول الثاني والثالث لا يخفى ان المفعول له والمفعول معه واضح في هذا الحكم
اختلف في المفعول الثاني والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول بالثاني مثلا
فالاولى ان يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس ويمكن ان يجعل كذلك متعلقا بقوله لا
يقع مرتبطا بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الاربعة كذلك اي مثل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه في حذف الفاعل والاقامة مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو الذي
حققه الرضي حيث قال انما لم يقع المفعول له لان نايب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل من ضروريات
الفاعل وكثيرا ما يكون الفعل بلا غرض بخلاف المصدر والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها الا
فلا يقال جيء للسمن وقيل انما لم يقع المفعول له مقامه لان نصبه علامة علية فاذا رفع لم يعلم العلية
او رد عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية ويمكن دفعه بان
النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد الظرفية ولا باس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه
مسندا اليه واما ظرفيته فمعلوم من نفس الكلمة بخلاف المفعول له فان عليته انما يعلم بالنصب لقصد فلو
رفع لم يعلم عليته ولم يعلم ان الاسناد الى العلة وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام

وانما لم يقع المفعول معه لانه لو وقع مع الواو لزم دخول الواو بين المسند والمسند اليه و
لو وقع بدونها لم يعلم انه مفعول به كذا قيل ولكن نقول الفاعل محذوف نسيا والمفعول
معه لافادة مصاحبته مع معمول الفعل فحذف الفاعل يستعقب حذفه فلا يمكن وقوعه مو
قع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفراء فيه مطلقا والكسائي في
الخبر الجملة اذ هو يجوز كين يقام دون كين قائم لانا نقول استغنى المصنف عن التعرض له بقوله
في التعريف كل مفعول حذف فاعله لانا نقول لا يسمى مرفوع كان ومنصوبه اسما وخبرا يسميان
فاعلا ومفعولا وعليه جرى المصنف حيث ادخل اسم كان في الفاعل وقال في تعريف الفعل
الناقص ما وضع لتقرير الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله لا
ينفي نيابة غيره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائي نيابة التمييز واذا وجد المفعول به بلا واسطة
حرف الجر تعين له اي للوقوع وقيل للقيام مقام الفاعل وقيل للاسناد اليه والمتبادر
من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك التعين تعين وجوب عند اكثر البصريين وتعين اولوية
عند بعض متاخريهم والكوفيين لقيام غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد به بعض
القراءات الشاذة وكثير من الاشعار تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره اي
تقول مثل هذا التركيب الذي فاد الوجوب فالمثال ماضوي وان كان وجد المفعول به دون ذلك بصيغة
مستقبالي فلذا قال فتعين زيد ومن لم يعرف ذلك قال الماضي بمعنى المستقبل لينتظم الكلام يعني يتعين زيد
مع وجود الظرفين والمصدر والجار والمجرور ومن قال كر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول
بواسطة وهم والمنصوب بتقدير الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولي وانما رجح

المفعول

المفعول به لان وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه واسناده الى
ما وقع فيه والى ما وقع له والى الواقع لتنزيله منزلة ما وقع عليه مع وجود المفعول به
وقصد افادة الوقوع عليه لا معنى لتنزيله منزلته او هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو
التحقيق وان خلا عنه بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد اتصالا بالفعل بعد الفاعل
وقيل يتعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما يصار الى المجاز عند تعذر الحقيقة فيه ان
معنى هذا الكلام انه اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ترجح الحقيقة ويتعين لا انه انما يوتى
بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع ما لم
يزد على مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يختص به بل كذا المفعول به والظرفان والجار و
المجرور فلا يقال ضرب شيء او في مكان او في زمان لكن هذا البحث لا تعلق له بمفعول ما لم يسم
فاعله بل لا يجعل جزء الكلام ما لا يفيد فلهذا لم يهتم المصنف ببيانه ولا يجوز نيابة الظرف
الغير المتصرف مما يلزم نصبه على الظرفية او جره بمن ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب
اقامته مقام الفاعل في الاعراب وذلك الظرف لا يتحمله وان لم يكن اي المفعول به فالجميع سواء في
الوقوع موقع الفاعل كان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به ورجح البعض الجار والمجرور و
بعض المفعول المطلق والاول من باب اعطيت اولى من الثاني والمراد بباب اعطيت ما له مفعولان
لا اسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به وفي بعض الشروح
هذا عند امن من اللبس نحو اعطي زيد درهما واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد
عمروا هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطي زيدا عمرو ولا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتاخر

مفعول ثان سواء كان على النصب او لا فالمثال الصحيح اعطي موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا
بالتقدم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل ومنها
اي المرفوعات المبتدأ والخبر بوبا بالتسمية على ان المبتدأ احق التقديم ومناط الفائدة هو
الخبر كانه الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب وكانه محل الاخبار والاعلام والمصنف
جمعهما تنبيها على شدة اتصالهما لكونهما معمولي عامل معنوي بل عامل واحد وكان اشتباك احكا
مهما جعلهما كشيء واحد وقد فات المصنف هذا المعنى في اول المرفوعات والاتصال ومنه
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدأ والخبر من جمعهما في حد
واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولما لم يتميز به المبتدأ عن الخبر ولا القسم الثاني من
المبتدأ عن القسم الاول والخبر عدل المصنف عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال فالمبتدأ
هو الاسم حقيقة او حكما نحو ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمراد بالاسم ما يقابل الفعل
لا ما يقابل الصفة كما يوهمه البيان والا لخرج عن التعريف ضارب زيد قائم الا ان يقال لا صفة
الا وهي جارية على موصوف محقق او مقدر فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل
الصفة كما هو الظاهر والتباين من قسمي المبتدأ في اظهر المجرد اي المسلوب عن العوامل اللفظية
بان لا يكون له عامل لفظي اصلا فان قولنا زيد جرد عن ثيابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا
فلا يرد ان التجريد عن العوامل لا يقتضي الا نفي العوامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضي انتفاء الجنس
والتجريد وان يقتضي سبق الوجود ولكنه استعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلته وقيل لتنزيل
الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم البئر اذا حفره ضيق الفم وقوله المجرد عن العوامل

اللفظية

اللفظية اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنواسخ المبتدأ يخرج الحد
عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل والمفعول مفعول ما لم يسم فاعله
ومن خصه راعى انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد مبتدآن ومنهم من
تصرف في المثالين بانهما مجردان حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم وفيه
انه يلزم ان يدخل المجرور من حيث هو مجرور والتحقيق ان قيد الحيثية معتبرة وحسبك من حيث
انه مرفوع مجرد ومن حيث انه مجرور غير مجرد وقوله مسند اليه لاخراج الاسماء المعدودة وخبر
المبتدأ لكنه يخرج القسم الثاني من المبتدأ ايضا فلا وخاله قال او الصفة الواقعة وقيل هذا
القسم ايضا مقصود بالاخراج بقوله مسند اليه لان المبتدأ لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن جمعهما
في حد واحد فالمذكور في مقام التعريف حد احد معنيي المبتدأ ويجب اخراج فرد كل من المحدو
دين عن تعريف الاخر والاظهر ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر
فالصواب او صفة واقعة بالعطف على مسند اليه وهو مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن
العوامل اللفظية والمراد بالصفة اعم من المشتق وغيره نحو اقرشي انت وبالوقوع بعد حرف النفي
اعم من الوقوع حقيقة او حكما نحو انما قائم الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان ونحو غير ضارب زيد
فانه في تاويل ما ضارب زيد خال ما سوف على الزمن فقد مضى بالهم والحزن والواضح المختص بعد حرف
النفي والوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة او حكما نحو هل قائم زيد فان
هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهمزة الاستفهام ثم حذفت همزة الاستفهام لان هل تذكر ما لم

شاملة فامعنى الاستفهام ونحو ما قايم زيد فانه فى معنى اقايم زيد اليوم او غدا الى غير ذلك
والواضح المختصر بعد الاستفهام قال الرضى يرتفع بالظاهر ما كان غير ساكن سوارلكان مظهرا او
مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب ان
يقال قايمان لانه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وليس هذا من مواضع الانفصال الا ان يقال
من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستتار الالتباس فى اضارب انت وانما لك انما يلزم
الالتباس بالاستتار فيجوز فى اضارب هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباب كما جوزفى هند زيد
ضاربته هى مع عدم الالتباس لوجود الالتباس فى زيد عمرو وضاربه هو لو او رد متصلا ويشكل بعد التعريف
باقايم وضارب زيد فلانهما تنازعا فى زيد وايهما اعمل فالاخر رافع لمستتر وهو مبتدا الا وجه لرفعه
سوى الابتداء وما قايم زيد وضارب فان ضاربا مبتدا كقايم مع كونه رافعا لمستتر هذا او رد
اقايم ابواه زيد فان زيد مبتدا واقايم خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك لاخراجه
وصف الظاهر بكونه مغنيا للصفة عن غيره فى جعل الكلام تاما ولا يغنى ابواه فاما على المبتدا وفيه بحث
لان اقايم ابواه بمنزلة اقام ابواه فان اريد ان يلزم كونه مبتدا وكون الخبر لا شئ فيه سوى انه مبتدا
اضطرارى اذ لو وجد وجه لرفع قايم فى اقايم الزيدان سوى الابتدا لم يحكم بانه مبتدا وفى قولنا اقايم
ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بانه خبر المبتدا فلا وجه لجعله مبتدا ويمكن دفعه بان هذا القسم من المبتدا اضطرارى
فى بعض مواضع وبعد القول به بالاضطرار قيل به فى بعض مواضع لا اضطرار فيه دفعا للتحكم كما فى اقايم زيد
بقى انه لو كان اقايم ابواه زيد من هذا القبيل ولكان الخبر جملة لصح زيد اقايم ابواه كما يصح اقام ابواه الا
ان يقال لما كان فى صورة الخبر المفرد لم يجوز مثل زيد قايم واقايم الزيدان وما قايم الزيدان فان

طابقت

طابقت مفردا جاز فيه الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدا على الخبر صرح
الرضى فى بحث الخبر الظرف لم يقل فان كانت مفردة لا تتناقضه باقايم الزيدان فان قايم مفرد
لكن لا المطابقة مفرد فهو مبتدا لا محالة واحترز بمطابقة المفرد عن مطابقة التثنية نحو اقايمان
الزيدان فانه خبر لا غير ولم يقل فان كان اى الظاهر مفردا لا تتناقضه بقولنا اطالع الشمس
فان الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامران لتعينه لكونه فاعلا لمنع تركيب الطالع عن كونه خبرا عن الشمس فتطابقه
المفرد بكونها مفردة غفل قال الرضى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام اما ان
تكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند بعدها اما مفرد اولا والاول يحتمل وجهين
وانت فيه مبتدا لا غير وما بعدها فاعلها والثانى ان ليست بمفرد فلا بد من مطابقة ما بعدها لها و
الاظهر انها خبر لما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه وينتقض
بامرور بهما الزيدان فان الصفة مفردة دون ما بعدها ولم يتعين لكونها مبتدا بل لكونها خبرا
وما طالع الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا احتمال ولا يشكل بقوله تعالى اراغب انت عن
الهتى لا يتعين فيه الصفة للابتداء والا لزم الفصل بينها وبين معمولها باجنبى هو المبتدا لانه
جوز الكشاف كون انت مبتدا بجعل عن الهتى متعلقا بفعل محذوف اى ترغب عن الهتى نعم كون
الصفة مبتدا ارجح لاغنائه عن الحذف بقى انه يشكل بقولنا اقايم رجل فان رجلا يتعين لكونه فاعل
الامتناع كونه مبتدا لنكارته الصرفة لا نقول لا امنع عن نكارة المبتدا فى الاستفهام يقال ارجل
فى الدار وهل رجل فى الدار صرح به الرضى لانا نقول لولا منع المصنف حيث لم يجعل مجرد الا
الاستفهام مصححا للابتداء فى مثل الرجل فلا مساوى وقولنا امرور بزيد فان ممرور لم يتعين لكونه مبتدا

لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدا ويصلح لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله ثم نقول لا ينحصر جواز
الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامران فى قولنا اجريح هذا الانسان او المذكر والمؤنث
فى فعيل بمعنى مفعول وههنا ابحاث مهمة بعضها فايض وبعضها مستفيض اليها لك لا الوض ولا المستعيض
الاول ان الاصل فى المبتدا ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب الاصل اذ الحكم المسند لا يستحق
التقديم كذلك لانه لا يستحق التقديم لكونه عاملا وعلى الحكم ليس بالاصالة فهو انما يستحق بالتقديم
لعروض العاملية له فالقسم الثانى مبتدا اضطرارى لانه لا يوجد وجه للاعراب اقايم الزيدان
سوى كونه مبتدا حتى لو وجد لم يجعل مبتدا الا يرى ان بعض النحاة قال اقايم الزيدان مرفوع
بكونه خبر المبتدا المحذوف واصله اقايمان الزيدان حذف المبتدا ووضع الظاهر موضع المضمر دفعا
للالتباس وتبعهم المحقق التفتازانى فى نحوه ونحن نقول الابعد من التكليف ان يقال الزيدان مبتدا
خبره اقايم ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل الثانى ان عرفى غير قايم الزيدان مرفوع
ولا وجه لرفعه الا الابتداء ولا يصدق عليه شئ من التعريفين والجواب عنه ان
اعراب غير مستعار عن المبتدا لان الصفة التى هى مبتدا بعد ما انجر باضافته اليه نقل اعراب
المبتدا ونظيره غير فى المستثنى حيث اعرب باعراب المستثنى لما اضيف اليه وانجر المستثنى به وبهذا اندفع
ان من المرفوعات والمنصوبات ما لم يدخل فى اقسامها المعتبرة ثالث ان اسم الفعل مرفوع بالابتداء عند المصنف
كما حققه فى بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدا الا ان يقال لعله ترجح حين تاليف هذا الكتاب
عنده المذهب الاخر من كونها منصوبة المحل على المصدرية او رعاية عن الاعراب كالافعال اقيمت مقامها
الرابع ان قولهم اول رجل يقول ذلك خارج عن قسمى المبتدا مع ان الاصح انه مبتدا لا خبر له لانه تام بما

اضيف

اضيف اليه لانه فى معنى قل رجل يقول ذلك والتزم فيه نكارة المضاف اليه ووصفه بجملة
فعلية لمشابهته برب وكان المصنف ذهب الى القول الاخر على ان الخبر محذوف اى اقل رجل يقول
ذلك موجود الى او الى قول الاخران الخبر يقول ولا يرد شيئا منها ما اورده الرضى على القول
الاخر لا بى على انه يقول الوسائل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل يقول ذلك الا
زيد موجود ولان اقل بمعنى النفى ولا ريب فى صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد موجود او ما رجل يقول ذلك
موجود الا زيد الخامس ان من الذى عد مبتدا قولهم حطيئة يوم لا اصيد فيه والحطيئة التبذير اليسير
من كل شئ على ما فى القاموس قالوا هذه الصفة فى معنى الفعل اى لحظى وتبذر يوم لا اصيد فيه
فينتقض به تعريف المبتدا وليت شعرى لم لم يجعلوا حطيئة خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المصنف اطلع
على هذا فلم يبال به وعند البعض كلمات الشرط مبتدا لا خبر له ذكره الرضى فى بحث تنكير المبتدا لكنه
ضعيف لا يبالى به وستعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغى ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا فى اقايم
زيد كما لم يجز فى زيد قايم لالتباس المبتدا بالفاعل فتجويز كون زيد مبتدا فى اقايم زيد دون قام زيد
تحكم ويمكن ان يجاب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة لا يعاب واما المردود الالتباس
المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التاكيد بخلاف قام زيد واما اقايم زيد سواء كان زيد فاعلا
او مبتدا المعنى واحد لا يقال زيد قايم ايضا يقرب من زيد قام فى التقوى لانا نقول لا معنى للتقوى فى الاستفهام
الا ما هو فى الخبر لكنه لا يتم فى ما قايم زيد ويوجب ان لا يجب التقديم فى ازيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز
التباس الطريق المقصود بما هو ارجح منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقصود واصل الخلاف ما اذا كان ما
فان الى طب يجعل الطريق محتملا والمبتدا فى قام زيد الملتبس بالراجح الذى هو الفاعل طلوعه عن خلاف

الظاهر بخلاف المبتدا فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما قائم زيد فكون المسند
مبتدا خلاف الاصل لكون المبتدا موخرا الشايع ان العامل في المبتداء والخبر على المذهب الصحيح
الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الاول من المبتداء
وكون الاسم مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون
الخبر مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتداء عن العامل اللفظي
ومن لم يرض بكون ما يعد موثرا امرا عدميا بعدم صحة كون الفاعل الموجود عدميا فلا الجنس بتشبيه
العدمي بالموثر وتنزيله منزلته عرفه بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او
لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه او للاسناد به لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور لاخراج
مجرد الاسماء المعدودة وقوله ما ليس كون في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا الخبر هو المجرد المعهود واعني
المجرد عن العوامل اللفظية المسند به اي الذي الصوع الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان
تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظه ما به يسند
معناه الى المبتداء وفيه [illegible] ان المبتداء ايضا ما به الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد
المسند الى المبتداء ابدل الى بالباء فرقا بينه وبين المبتداء وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل
اشتمال المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة
الاشتمال والى علامة الخلو واذا جعل الضمير الى المبتداء استغنى عن قوله المغاير للصفة المذكورة و
لافادة له الا تجرد مزيد التوضيح لكن لا يتجه النقض بضرب في يضرب يضرب زيد لانه وان كان
مجردا مسندا به لكنه ليس مسندا الى المبتداء واذا جعل الضمير الى اللام يدخل في المجرد المسند به يضرب

في المثال

في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغاير الخ تماما لا بد منه لاخراج الصفة
ويبقى يضرب ولا يندفع الا بتقدير الاسم اي الاسم المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم
ولا يتجه على المصنف خروج الخبر جملة لانه في تاويل الاسم عنده وان ابى عنه الرضي ولا الخبر جملة
اسما لكلام لم يتم حصر الكلام في المركب من الاسمين والمركب من فعل واسم واصل المبتدا المسند اليه
وهو المحكوم عليه في هذا الباب ونبه لكثرة اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشهور للمبتداء ونعرف
اليه المطلق عند اطلاقه التقديم قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متاخر وجودا
لا محالة فذكر اعلى ما هو الاصل ونحن نقول لان المبتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكره
فيتقدمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل في العامل التقدم والكوفيون يجوزون
التقديم فيجعلون قايم زيد وفي الدار زيد فاعلا ومن ثم جاز في داره زيد خلافا للكوفيين
لان في داره عامل عندهم وقرينة التقديم على زيد وممن جوز في داره زيد جوز في داره
قيام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منع لان المضاف اليه المبتداء ليس في مرتبته ونعرف
الجواز بما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت وانتم صاحبها في الدار وقد سبق ما يتعلق
بهذا المقام من الشرح ورفع الايهام والاعتراض والاحكام يجب الحوالة وكان اولى الا فيما
قال الرضي ينبغي ان يخالف ابن جني والاخفش في اشاعة قلت لو كانت لو كان مذهبهما
تجويز الاضمار قبل الذكر لكانا مخالفين ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حق كانه يجب
الفعل ابتماوقع فلا اذ شدة اقتضاء المبتداء الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء
الفعل المفعول كما ادعاه لا يقتضي تقدمه على المبتداء بل اتصاله به وهذا لا يلزم كونه مقدما

رتبته على الضمير هذا او التذكر لحسن الترتيب كان مقتضيا لتاخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتداء
مشتملا على ماله صدر الكلام تقديم قوله واذا كان المبتداء الخ الى هذا المقام كما وهمه الرضي لان
من مباحثه قوله او كان الخبر مصححا له وقوله او كان الخبر فعلا له وقوله واذا تضمن الخبر المفرد والاول
يقتضي تقديم بحث النكرة المخصوصة والاخيران تقديم تقسيم الخبر الى المفرد والجملة والاصل في المبتداء
التعريف قال المصنف لانه المحكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ونقضه الرضي بالفاعل ولمن نقضه بالمحكوم به
والاقرب ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان
الاصل في الخبر التنكير او لو عرف كالمبتداء لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع بالالتباس بابراز ضمير
الفصل وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضي
بقولهم كوكب انقض الساعة وشيء يجر بكلم وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وبان لا تخصيص عند المخاطب
في وجوه ذكرها الآتي قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصيص فيه ايضا اذ ليس معنى
سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك وبل لك لانه لا يصح ان يراد به ويل لك ونحن نقول الاصل
في المبتداء التعريف لان جعل الشيء مبتداء يقتضي كونه مستحقا للتقديم في الكلام و
جزءا اهم هو مناط الافادة ومتى كان التعيين والتخصيص في الخبر اكثر كان الافادة اوفر فالمحكوم عليه
انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم به الذي فيه تقييدات ففي الجملة الفعلية
لا اهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالي بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدا ان يكون معرفة حتى
يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالضابط كونها اهم احد الامور الستة على ما ضبطه المصنف فان وجدت
سابقا فعليك ان تزيد عليها ولا نزاع للمصنف معك فيه واما ما خرج عن الضابط فربما يقع مبتدا لجعل

المقام

[illegible]

المقام اياها اهم ولا يرد نقضا على الضوابط وقد افادك ما بيناه لك ان الفعل يستحق التقديم
قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام ظاهري عاطل عن حلية التحقيق واما ان
الوجوه الستة لا يفيد شيء منها التخصيص اعني تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بان المراد
بتخصيص النكرة بوجه تميزها عن النكرات باحد الامور الستة لا تخصيص لا تقليل الاشتراك
ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان ينزل منزلة المخصوص
في الفايدة ولذا استعمل التخصص المبني على التكلف ولما كان التخصص بمعنى تقليل الاشتراك
حقيقة مما لا سبيل اليه في بعض وسبيله اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم
تالفه اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم في هذه الصورة فاعلم ان مثل
ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما يتخصص بقيد صفة كانت او مضافا اليه كخو صرت
برجل شغلني او غيرهما اي افضل منك افضل مني لتقييد الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس
المطلق فان الطبع لا يميل به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان
هل ترى كذا او رجل في الدار ام امرأة يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه وما احد خير منك
يوجب الاهتمام به لغاية بعده عن المعرفة وشر اهر ذا ناب يوجب الاهتمام به لانه بتقديمه
يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدا افيد التخصيص والحصر وفي الدار
رجل بمكانة الصرفة بمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفايدة بخلاف قايم رجل فان
الاهتمام بقايم يوجب جعله مبتداء فاذا لم يجعل مبتداء وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن مهتما به
بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتداء ويراد بقوله وسلام عليك كل دعاء بالخير او الشر كويل لك

فان مدار الفائدة هو هذه النكرة ويفيد كالمعرفة مع نكارته فان المخاطب يعلم باى سلامة
كانت وبهلك باى هلاك كان والمشهور انه يختص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل
فيه النصب معترف اصله سلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والاختصاص واورد عليه
الرضى ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك وماخوذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه
يصير المعنى قولى سلام عليك عليك ولكن يمكن ان يريد انه لا معنى لهذا التركيب وهو ظاهر وقيل يلزم تكرار
الخطاب فى كلام واحد ودفع بان عليك الثانى لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد
وجه اخر من اول كلامه وهو ان سلمت مجردة بعد سلام عليك فلو كان معنى سلام عليك بتقدير
سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولى السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام
عليك وليس بشئ لانه اذا كان سلمت ماخوذا من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب
الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك سالما فهو مختص بالنسبة الى الله تعالى ولا يبعد ان يقال المال سلام مستقر
على عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والاصل فى الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به فى الاغلب ثبوت
الوصف الذى مبدا الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القيام القائم
لا يؤثر فى تعريف القيام وقد يكون معرفة بشرط توقف المبتدا عند غير سيبويه او بشرط احد الامور الثلثة
عند سيبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من عنده خبر لغيره او افعل تفضيل
هو مبتدا خلافا لغيره ولفظ الفارسى يساعد غيره حيث يجى فيها كست به اتو وبهترست از وبيدراو
والخبر قد يكون جملة غير الاسلوب حيث انى بالجملة الاسمية على خلاف وقد يكون المبتدا نكرة
مبنيا على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تاكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدا نكرة

نكرة

نكرة مخصصة لان التخصيص يقربه الى التوضيح وقصد الى عبارة الحكم مثالا له وهو مؤولة بالمفرد
عند المصنف ولذا الحكم بان الكلام لا يتاتى الا من اسمين او فعل واسم والرضى يمنع
تاويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الانبارى وبعض
الكوفيين نظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا التنافى بين الخبر والانشاء ولانهم
توهموا خبر المبتداء قسيم الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولا يعتبر القسمية ردا على تغلب حيث
لم يجوز زيد والله لاضربنه واكتفى الرضى فى منعه بانه لا منع ولم يظهر اثباته وقد شهد القران
لنا حيث قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس الجملة الانشائية الوا
قعة موقع الخبر فى تقدير القول حتى يؤول الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتداء كالخبر
فى وقوعه جملة مؤولة بالمفرد كما تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص
لاختصاص ما فرع عليه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه اشار الى استيفاء هذا الخبر قسمى الجملة اعنى
الاسمية والفعلية ولم يمثل بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد
والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ولاختيار هذا المذهب حصر الكلام فى الاسمية و
الفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا الكلام ظاهرى بناء على وجود الفعل فى اوله لكن التحقيق وهو
ان الحكم هل هو فى الجزاء فالمدار على الجزء الاول لم فى الاسمية والفعلية او بين الشرط والجزاء فالجزاء
الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضى جعل بعضهم الخبر مجموع الشرط و
الجزاء والاندلسى على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد
كون الخبر المجموع واما يرد كون الخبر مجرد الجزاء وما نقله صاحب اللب عن البعض حيث قال الخبر عند

يعنى الجملة الانشائية الواقعة موقع الخبر فى تقدير القول

الحكم فى الجزا

الخبر الجزاء والشرط تتمة

بعض الجزاء والشرط من تتمة المبتداء كالصلة بالقياس الى الموصول ولان يرد خلوه عن الضمير
بانه يرتبط بالمبتداء بتعليقه بما هو من تتمته كانه قيل فى قولك من يكرمنى فانك تسر من يكرمنى تسر له
باكرامه ولا توجيه لدعواه الا ان يقول هذا المثال فى قوة انك تسر ان زيد يكرمنى فيجعل حرف الشرط
المفتوح من دواخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون فى ان زيد قام او يفرق بين الحرف المفتوح والمكسور
فى تجويز تقديره من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم فلا بد من عائد الفاء للتفريع على كون الخبر جملة
ووجه الحاجة الى العائد على ما قيل ان الجملة مستقلة لها لا ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض برابط
خبر الشان به من غير رابط والطلب بالاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من غير تفاوت
تعبير
فالاوجه ان ربط الخبر بالمبتداء بسبب اتحاده مع المبتداء واتحاده بما يتعلق به فالمختلف فى ذلك لا اتحاد
كالمشتقات وما فى حكمها كبصرى وروى وجامد اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع عرفج كله اى صلب
كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت بالسهل ومضمون الجملة الذى هو الخبر فى الحقيقة لا بد له من عائد لان علاقة
اتحاده مع المبتداء اسناده الى ضمير المبتداء وعلاقة اتحاده مع المتعلق اسناده الى المشتمل على ضميره بالا
ضافة اليه او بملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قام وزيد قام ابوه وغيره المختلف الذى
ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتداء لا يحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذى لا شائبة فيه من الاشتقاق
نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائى حكم بوجود الضمير فى كل خبر حتى انه جعله مستترا فى هذا اسد
وكان منشاه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله مؤول والاصل فى العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا
الغرض واما ما قال الرضى انه الذى يقدره ارباب الميزان بين المبتداء والخبر فيقولون زيد قائم
فى تقدير زيد هو قائم فوهم لانه ليس ضميرا بل هو حرف ومعناه بالفارسية است ولو

الكسائى حكم بوجود الضمير فى كل مبتدا

الكائنة ما لحقه

كان العائد هو هذا الرابط لم يكن خبر ضمير الشان ايضا بدونه وقد يعدل عنه الى اسم الظاهر
الذى مدلوله مدلول المبتداء بعينه للتفخيم فى السعة نحو الحاقة ما الحاقة وفى الشعر مطلقا
بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيبويه وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره سواء كان
بلفظ الاول او لا قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
ومنع البعض من غير تفخيم مطلقا وظاهر قضية الرضى لوروده وقد يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على
المبتداء نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس ونحو واما الصلاة فلا
صلاة لكم فان اسم الاستغراق فيه احتوى على المبتداء وهذا اعرف ان نعم
الرجل زيدا ليس من جهة وضع الظاهر موضع المضمر وان ناب الضمير لبس اللام كانوهم
بل شموله للمبتداء وجوب العائد فى المبتداء فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتداء نحو هذا
زيد قائم فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتداء الا فيما يستوى
فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل او التثنية والجمع ايضا نحو
المصدر المؤول بالصفة فانه لا يطابق المبتداء وقدر وبيانك من الكشا
انه يجوز عدم المطابقة فى صفة على زنة المصدر فذكر فى القاموس لا بد لا فراق ولا محالة
هذا والظاهر لا بد الظهور تعلق الجار به وكونه شبيها مضافا قال الرضى يجب صرف
مثله عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اى لا بد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور
بالحاصل الذى وقع خبرا عن المصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فنقول لا
تثريب عليكم اى لا تثريب حاصل عليكم ولا نقول لا تثريب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا

بفعل محذوف ای لا اضرب موجود و یثرب علیکم و ذهب ابن مالک الی انه حذف تنوینه تشبیها
بالمضاف وحکی عن بعض البغدادیین جواز تعلق الظرف بالمنفی المبنی ولم یستحسنه الرضی لوجوب اعراب
المشابه بالمضاف بالاتفاق وقد یحذف العائد من الخبر وحکم سیبویه فی غیر الشعر بردائة و قوعه فی القران قال
الله تعالی ولمن صبر وغفر ان ذلک لمن عزم الامور ای ان ذلک منه کما ذهب الیه الکل فی تقدیره و لک ان تقول
لا حذف فیه لان ذلک اشارة الی صبره و غفرانه فکانه قال ان صبره و غفرانه لمن عزم الامور قال الرضی
حذفه قیاسا عند الکل فی موضع و هو ان یکون مجرورا بمن التبعیضیة ویکون الخبر جزءا بمعنیة ویکون
المبتدا او فیها جزاء من المبتدا نحو السمن منوان بدرهم والبر الکر بستین
والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتدا لجعل المعرفة فی حکم النکرة کما فی امر علی اللئیم یسبنی و لک ان
تجعله حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الی الکل ایضا قیاسی قال الله تعالی وکلا وعد الله الحسنی وقال
وقال ابن [illegible] ثلث کلهن قتلت عمدا وقال قد اصبحت ام الخیار تدعی علی ذنبا کله لم اصنع وجعل ابن مالک
هذا اجماعا وجعل مشابهة الکل فی العموم والافتقار حکمه نحو ایهم ضربت و خص ضعف الحذف بالمنصوب العائد
الی غیر الکل واما المرفوع فلا یحذف و للعائد فی الصفة والحال والصلة احکام اخر ستعرف کلا فی محله ان
شاء الله تعالی والظرف فی غیر ما ذکر سماعی والکوفیون لا یجوزون فی غیر الشعر و یرده القران وما ای خبر
وقع ظرفا ای منصوبا بتقدیر فی او جارا او مجرورا نحو انا من البصرة فالخبر اما به بتقدیر مجرور به فانه لیس
بخبر ظرف بل الظرف مجرور والظرف حقیقة فی المنصوب بتقدیر فی و المجرور من قبیل عموم المجاز فی الکل
وقد نبه بقوله و ما وقع ظرفا علی ان الخبر هذا الظرف کما هو مذهب ابی علی لا العامل المحذوف کما ذهب الیه
غیره لکن تسامح لان الخبر لا یقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فیه و هکذا الخلاف فی عامل معمول بعد الظرف

حذف العائد قیاس عند الکل فی موضع

مشابه بیان

الظرف حقیقة فی المنصوب بتقدیر فی مجاز فی الجار والمجرور

نحو

نحو زید خلفک واتفقا فالاکثر ای اکثر النحویین انه مقدر بجملة ای علی انه مقدر بجملة او مذهب الاکثر
انه مقدر بجملة ای مؤول بجملة لان التقدیر یستلزم التاویل وفرق بینه وبین قولنا المقدر جملة
ومن لم یتنبه للفرق اشکل علیه ان المقدر عند ابی علی وهو الاصح مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال
مرفوعه الی الظرف حتی فالسیرافی فاحتاج الی تغییر العبارة فقال مقدر بفعل ولم یعرف انه فاسد
والصحیح المقدر بفعل وکل ما کان بمنزلة الخبر من خبر دخل ان سیح والصفة والحال کالخبر ولو جعلت
کلمه ما کان بدء من الخبر حقیقة او کل لدخل الجمیع البیان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التی
لا یخلو منه فعل نحو الکون والحصول والاستقرار قیل ولذا سمی مستقرا والاظهر انه سمی مستقرا
لانه استقر فیه الضمیر قال الرضی وقد یکون عامله المحذوف خاصا نحو من لک بالمهذب ای من یضمن
لک وذلک عند قیام الدلیل ولا یجوز ذکر هذا العامل اصلا خلافا لابن جنی ولا شاهد له حجة المقدر
بجملة انه لابد للظرف من عامل فلا بد من تقدیره والاصل فی العمل الفعل وفیه ان الظرف یکفیه رائحة
الفعل ولا یستدعی عاملا قویا فلا حظ کونه خبرا ولی والاصل فی الخبر الافراد وان المسند الیه اقوی
رکن فی الکلام فاقتضاؤه اشد من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار وهو یقتضی خبرا مفردا او
الظرف عاملا فعلا وحجة المقدر بمفرد ان المقدر خبر والاصل فیه الافراد وفیه ان الظرف بنفسه خبر و
تقدیر العامل رعایة الامر لفظی و سد لخرم قاعدتهم فرعایة ما دعا الی تقدیره اولی من رعایة کونه
خبرا لحکم فان قلت لا شبهة فی انه قد یکون المقام للاستمرار المنافی لتقدیر الفعل نحو الحمد لله
فکیف ذهب الاکثر الی تقدیر الفعل مطلقا قلت کانهم لم یختلفوا فی ان الاصل کونه مقدرا بجملة
او بمفرد وقد ینقل الیه الفهم المنتقل والذکاء المشتعل ان مثل هذا الخلاف ینبغی ان یکون [illegible]

العامل المقدر فی الظرف

فی مثل ارسلها العراک و مررت به وحده فان الاصل فی الحال الافراد و فی العامل ان یکون فعلا
و فی جعل اسم الزمان والمکان خبرا مباحث مهمة فاعلم ان العین والحدث المستمر لا یخبر منهما بالزمان
بواسطة فی لفظا او تقدیرا فلا یقال الارض یوم الجمعة و طلوع الشمس یوم السبت لعدم الفائدة الا
ان یشبه العین الحدث المتجدد فی الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال اللیلة الهلالیة والرمان الخریف
والکوکب هذه اللیلة ونحن فی شهر کذا او فی ای شهر نحن و جعل ابن مالک والرضی اقسام الخبر عن العین
ثلثة عین یشبه الحدث و عین عام لظرف خاص او لما یسأل به عن خاص و قد سبق الامثلة ولکن
اهوا و رجا الکل فی ما یشبه الحدث المتجدد فینبغی ما هو الحق ولا نکن بالمتردد و اذا اخبر عن الحدث
المذکور فان کان مستوفا لزمان یذکر فی مقام الاخبار او لا کثرة نحو صومی یوم السبت و سیری شهر
وکان الظرف نکرة فالاغلب رفع اسم الظرف وجعله مستغنیا عن تقدیر عامل اما للتجوز فی الاخبار
بادعاء ان الظرف صار عین الحدث مبالغة فی الاستغراق واما لتقدیر الزمان فی جانب المبتدا او اما
لتقدیر ذو فی جانب الخبر و یجوز النصب بجعل الظرف نائبا عن الخبر والخبر نکرة خلافا للکوفیین فانهم
یوجبون تقدیر فی اذا لم یجعل نفسه خبرا لزعمهم ان ذکر فی یوجب البعضیة والا فان کان معرفة فالوجوه
الثلثة خلافا للکوفیین فی الخبر لما مر وان لم یکن مستوفا لذلک الزمان فالاغلب ما سوی الرفع باتفاق
من الفریقین و اذا اخبر عن شیء بالمکان فالخبر المتصرف فیلزم النصب او الجر بفی نحو فیما سمع فیه وقول من
نحو زید عندک و بالمکان المتصرف النکرة یترجح الرفع نحو انت منی مکان قریب بمعنی مکانک منی
او انت منی ذو مکان قریب عند البصریین و یجعل المکان بمعنی المتمکن عند الکوفیین و یترجح غیره
فی المعرفة ولا یختص الرفع بالشعر او بالمکان المبتدا ایضا مکانا نحو داری خلفک الا عند الکوفیین

ولو

ولو ارید بالاخبار بالمکان قرب المنزلة و بعدها و هو مقصور علی السماع نحو انت منی مزجر
الکلب ای مهان وانت منی مقعد الازار و مقعد الخاتن و مقعد القابلة ای قریب وانت منی
مناط الثریا ای بعید فالرفع اولی فی البعد والنصب فی القرب و اذا جعل الخبر کل من الظرفین لارادة
تعیین المسافة من قرب او بعد کان بعد نحو انت منی برید و داری منک فرسخ و منزلک منی
لیلة ای ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سیر لیلة فمنی متعلق بمدلول الخبر ای بعیدة منی یجب
الرفع علی ما فی الرضی و یترجح علی ما فی التسهیل وما یشبه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت منی
فرسخین ولیس به بل المعنی انت من اشیاعی فی فرسخین من سیری بعیدا و لیس نعهدک علی بعد
ما سرنا فرسخین ونحو داری خلفک وارک فرسخین فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد
والجمهور علی انه تمییز عن النسبة ای تباعدت فرسخین فهذا من امثلة الاخبار و اذا کان
المبتدا مشتملا علی ما ای معنی له صدر الکلام و هو معنی یغیر الکلام من الاستفهام والتمنی والترجی
والعرض والشرط وانشاء التکثیر قیل انما کان للمغیر الصدارة لانه لو اخر لم یعلم السامع انه متعلق بما
قبله من الکلام او بما بعده فیتشوش فهمه و هذا الوجه لا یجری فیما لا یاتی بعده کلام والاوجه ان یقال
اذا لم یکن المغیر فی اول الکلام یفهم معنی یجب الرجوع عنه بعد سماع المغیر فیکون کمن سلک طریقا یجب
علیه الرجوع عنه ولا یخفی انه یتجه علی ثانی الوجهین ان الخبر الجملة المشتمل علی المغیر ایضا یغیر معنی الجملة
نحو زید اقام ابوه فانه یصیر الجملة انشائیة فیجب تقدیمها ایضا الا ان یقال الانشاء لا یکون خبرا بل
معقول قول هو الخبر والتقدیر زید مقول فی حقه اقام ابوه ومن موجبات التقدیم التی فاتت المصنف
کون المبتدا ضمیر الشان او ما فی حکمه من مبتدا اخبر عنه بجملة هی عینه نحو کلام زید قائم علی ما فی التسهیل

وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر
فانه جاء فيه فيا رب هل الا بك النصر يبتغى عليهم وهل الا عليك المعول وكون الخبر بعد معنى الا
وكون الخبر بعد الفاء نحو الذي يأتيني فله درهم ويكون او خاليا عن الاشتمال على ما له صدر الكلام فان
المبتدا وح يتضمن معنى الشرط وكونه الذي مخبرا به عن شي كما ستعرفه في باب الموصول في مسئلة الاخبار
بالذي وكونه مضافا الى المشتمل على ما له صدر الكلام ويكون او خاليا لان ما له صدر الكلام يسري فيه اما
بالاضافة او بنقل اليه ولهذا جاز تقديمه وقد يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدا او نكرة هي اسم التفضيل
لخبر معرفة والجملة صفة نحو افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنده كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في هذه الصورة
وفيما تضمن الاستفهام وغيره ويجعل المبتدا المعرفة مبتدا او وقد اختار المصنف مذهبه قال نحو من ابوك
ويمكن ان يقال لم يختر المصنف مذهب سيبويه بل خالفه في كون المتضمن للاستفهام نكرة بتا بعد
الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى يكون نكرة بل ههنا ابوك ام ذاك
فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدا بالمفرد كما يقيد الخبر فان المبتدا الذي هو الجملة اذا اشتمل على
ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون قال جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو
وارتفاعه على انه خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسواء
خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء
في علم المستفهم اي سواء في عدم النفع الانذار وعدمه المستويين في علمك كذا ذكره جار الله
ولك تقوية ايجاب التقييد بان كلما المتضمن لما له صدر الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه

الابرى

الابرى وجوب تقديم من في قوله تعالى من فرعون مع انه لا قصد للاستفهام بل الى
التهويل وكذا كم في قوله تعالى كم مرة دعوتك مع ان القصد الى الاستبطاء او كانا معرفتين
بخلاف ما لو كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدا
الا في الصورتين عند سيبويه او متساويين اي نكرتين متساويتين في صحة الوقوع مبتدا
نحو ولم يكتف بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لئلا يتوهم ان في صحة الوقوع مبتدا الا انهم
التساوي لهما في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص للاشتراك بعد ما عرف انه
يكفي في وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف للاشتراك
النكرتين المختصتين قال الرضي وكان ينبغي ان يقيدهما بانتفاء القرينة على المبتدا اذ لو كان
قرينة يعرف بها المبتدا في الصورتين لا يجب تقديم المبتدا ووجوب التقديم ليعرف بتقدمه و
لا يلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد وفي قول العتابي لعاب الافاعي القاتلات لعابه اذ كون المقدم احق بكونه مشبها به قرينة على كونه
خبرا فات ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه على كون المؤخر مبتدا لجواز كون
التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة ولو قال او متساويين في الوقوع مبتدا واكتفى به لكان تاما وقد
جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر واحتمل لفظا و
معنى اما لفظا فلان كون الابتداء مصدرا يعني على الباء المصدرية وتابعه واما معنى فلا نتقاضه
بقولنا اقائم زيد فانه قدم قائم على زيد مع ابهام ابتدائيته مثل افضل منك افضل مني لكونهما
متساويين في العموم او في التخصيص فافهم او كان الخبر فعلا له اي فعلا للمبتدا يعمل فيه الرفع

عدم وجوب تقديم المبتدا عند القرينة

والنصب لو اخر في بادي الراي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدا
يعمل فيه الرفع في بادي الراي مع انه مبتدا وبقوله عن زيد قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام
فعلا يعمل فيه الرفع في بادي الراي فدخل في القاعدة انت قمت فانه لو اخر انت لكان قام عاملا
للرفع فيه لكونه تاكيدا في بادي الراي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى لكان ضرب
يعمل فيه النصب في بادي الراي وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو اخرهما لكن الزيدون معمولا له
في بادي الراي لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر فيه ولذا جعل السيرافي الذين ظلموا مبتدا في قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا او دخل ايضا في قولهم في بيته يؤتى الحكم فان الحكم لو كان
مبتدا لا يصح تقديم يؤتى لانه فعل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله في بادي الراي فمن قال
وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فقد قصر ايه ولو قلنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما
والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضي يراد بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعلل امتناع التقديم
بالتباس بالبدل وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مبتدا واصل هذا المثل على ما زعمت العرب
عن السن البهائم قالوا ان الارنب التقطت ثمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت
الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكيما قالت فاخرج الينا
فقال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت ثمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير
قالت فلطمته قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امرأة حديثين
فان ابت فاربع فذهبت كلها امثال قال جار الله قوله حدث امرأة الخ يضرب في كثرة [illegible] نقصان
عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك في القاموس ربع كمنع توقف وانظر وتحبس ويروى فاربعة يعني

اذا

حكاية لطيفة

اذا كررت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولا تزد نحو زيد قام ولو مذهبه وجوب التقديم
في قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل وجب تقديمه اي تقديم المبتدا لوجوب الشروط
الاربعة وقد عرفت وجهه اذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام اي كان مشتملا عليه فتغيير
التعبير الذي كان في المبتدا للتفنن لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ما له صدر
الكلام خبر المعنى ولا يلزم بل يجب التصدر في ما قائم زيد واقائم زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام
وبهذا ظهر ان ما في الرضي ان الخبر المفرد لا بد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة
الى ما تضمن الاستفهام ليس بمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا قال الرضي يرد على قوله
نحو اين زيد ان اين خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا اما على مذهب من يقدر المفرد واما
على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع ان صحة اين زيد متفق
عليه واجاب نفسه ان كون اين جملة عرض له لوضعه موضع الخبر وضعه واما وضعه فعلى ان
يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه واجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ
الضمير المستتر اعتباري لا يصير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضي ان لا يصح زيد اقام
فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ولك ان تقول المراد الخبر المفرد ظاهرا وكون اين جملة انما هو من حيث
التاويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع الضمير مفردا لا جملة بل جملة بظاهره بقي
بقي انه يشكل بقولنا زيد اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وصفا
ما له صدر الكلام ولذا قيد صاحب اللباب الضابطة فقال ويجب اي تقديم الخبر اذا كان ظرفا
متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدا ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه

الضمير المستتر اعتباره لا يصير اللفظ معه جملة

يجب تقديم الخبر اذا كان ظرفا

كما اذا كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال ابن ابو مجلة سواء قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه من قبيل الصفة الرافعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر وبهذا استغنيت عما ذكره اللباب ان تجويز هذا التركيب على تقدير تقديره باسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر في ابن زيد والمبتدا يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف ابن زيد على انه مثل اقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدا لان الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدا اي جعل المبتدا مبتدا صحيحا ولا خفاء ان الخبر الظرف مصحح بشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اي كان تقديمه مصححا له كما في بعض الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار الحيثية في المبتدا اي مصححا للمبتدا من حيث انه مبتدا كما في بعض الشروح لانه لما كان الخبر الظرف مصححا لكونه مبتدا مصحح للمبتدا نحو في الدار رجل او لمتعلقه بالكسر كذا في الرضي اي او كان لمتعلق الخبر ضمير كان في المبتدا فهو عطف على قوله لها او كان مصححا له بتقدير كان والشرط من مواقع حذف كان وقوله ضمير عطف على اسم كان عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف عطف ليستغني عن تقدير كان لانه ح يكون تحت قوله او كان ويكون العدول الى قوله تضمن الامر هو المرد د ولا وجه لجعل المردد عديلا دون كل واحد منهما وكذا قوله جعل عديلا مستقلا والظاهر من متعلق الخبر ما له تعلق المعمولية له وفيه امور له احدها شموله لنحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان تقديم المفسر بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه

عندهم وعند الكسائي في المثال الثاني دون الاول لشدة اقتضاء الفعل المعمول له دون الصفة وكانه متاخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون الصفة وليس شيء منهما بشيء لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وثانيها عدم شموله لنحو قرين كل رجل صنيعته وثالثها يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم ما يتعلق به قوله على التمرة في المثال المذكور دون تقديم على التمرة وهو المطلوب وما يعلم منه هو وقد يحمل على تعلق الجزء بالكل فيندفع عنه ما سوى الثاني نحو على التمرة مثلها زبدا كناية عن كثرة زبد جعلها بالتمرة لا يقال الظاهر على التمرة بدون اللام لانه تعريف للتمرة لا تمرة واحدة لانا نقول هو تعريف للتمر بانه على كل تمرة منه مثلها زبدا فتامل او خبرا عن ان اي ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في عبارته مسامحة وكان الاولى ان تقول نحو الظرف الحقيقة والحال خبر عن ان اذ مع المثال عندي تحقق قيامك والتحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فيذهل عن الفتحة الخفية او يظن خطاء المتكلم او خطاء سماعه لكن هذا اذا لم يكن ما يزيل ذلك الظن سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فمستحسن ولولا انك حقيق بالاحسان لاحسنتك وما انك قائم حق على لغة تميم وما ان انك قائم حق وما انك قائم الا الحق وخرجت فاذا انك قائم فاستثناء الرضي مجرد الواقع بعد اما فاصر لتسلي للاول من مالك او مسند دون اما الى ان وصلتها لا يفي بالاصلاح وزاد الرضي في مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدا فيه الا او معناها وهو على الحق لكن خطاء في زيادة ما قدم للاهتمام به لكنه مما يتكلفه علم البلاغة فانه لا يجوز لا الموجب وجب تقديمه ولم يخف عليك وجه الوجوب وقد يتعدد الخبر اي خبر المبتدا ومنه يعلم تعدد المفعول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء وذلك

بجعل الخبر اعم مما هو خبر في الحال او في الاصل فيندرج حكم الكل ويه وههنا مباحث نفائس استخرجها الفايض القابس ينتفع بكل متعرض بايس الاول ان العامل المعنوي لضعفه غير قوي فظن به ان لا يعمل في معمولات كثيرة الا انه على خلاف ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف كانه للطافته شابه المجردات الغير القاصرة عن الافعال المتكاثرة الثاني ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد وكونه خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدا لان ضميره لا يرجع الى المبتدا بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو تقديرهما شخص فاضل وشخص عالم والعطف ليس الا صورة العطف اذ ليس يشترك المعطوف والمعطوف عليه في النسبة بل المجموع من حيث المجموع مسند والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب كل جزء دفعا للتحكم وما في الرضي ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان كلامنا في تعدد الخبر عن مبتدا واحد وهنا تعدد والمبتدا ليس بشيء لان كلامنا في ان يرتفع بابتداء واحد اسمان بعد الاخيرين وهو من هذا القبيل بلا قيل وقد يكون واجب التعدد بكون المجموع حالا واحدا للمبتدا الذي هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدا الشاني فيهما فيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع فقصد جعلها خبرا الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا اسود ابيض والمجموع استحق خبرا واحدا الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم ولا يجوز في الاسناد كما لا يجوز في قولنا هذا ابلق فما في الرضي ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناد حال المتعلق المنفصل عن الشيء اليه فيجوز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشيء كذا ما قال صاحب اللباب ان هذا اسود ابيض مثل هذا فاضل وعالم الا انه يكذبه وجوب هذان اسودان وابيضان وهؤلاء سود وبيض

وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة بهم نحو هذا حلو حامض اي مز بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة قال الرضي في كل منهما ضمير للمجموع بلا تعطيه لان المجموع متصف بكل منهما ونظر التحقيق دفعا للتحكم ولا يجوز في هذين العطف وتركه قال صاحب اللباب ويشهد بان الحلو والحامض في المعنى غير متعدد قولك على هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان متعديا الى ثلاثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه وفيه منع من يقول علمت زيدا عالما فاضلا علما فاضلا مع ان الخبر في قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديه الى ثلثة بل كون المفعول الثاني متعددا او فرق بين تعدد المفعول الثاني والتعدية الى ثلثة لان التعدية الى ثلثة يوجب مفعولا ثالثا لا تعدد المفعول الثاني فافهم فانه من دقايق الفوائد التي لا يفهمها الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي ان يجعل من التوابع ولا يجعل من تعدد الخبر في شيء الثالث ان التعدد اللفظي دون المعنوي لا يخص الخبر بل يجري في المبتدا نحو الحلو الحامض من الحلو وفي الفاعل نحو ترجيح الحلو الحامض على الحلو ومما يتوهم فيه تعدد الخبر زيد جامع مانع وامثاله وهو عند التحقيق تاكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدا الاخر مع الخبر الاخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتدا الاول والذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدا بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته جاريته فائمة فلو اردت الرجاع الى جملة واحدة تضيف المبتداء الاخر الى المبتداء السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهي وتحكم على الاخر فنقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط

الاول للاخر الى الاول فيقال زيد عمرو هند فايلتي داره بامره فخبر فاكلة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا في التسهيل تسهل على صاحبه شدايد اليوم الطويل وقد يتضمن المبتدا اي يكون فيه معنى الشرط اي معنى حرف الشرط او الجملة الشرطية وهو سببية المبتدا او ما هو من تتمته للخبر على ما سيجي في المتن بحث كلمة الجزاء وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله جزاء اول بما بكم من نعمة فاخبارها من عند الله والاوجدان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله اذ الاتصاف بالكون من عند الله فرع الكون وكذا اخفى في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة واجيب عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزاء الابعد حال من وجود الجزاء البعيد ووقوعه لا محالة وهو لا يسمن ولا يغني من جوع وجوابه لا سببية للفرار وبهذا لا يحصل له سببه فالجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقات لان الفرار يصير سببا للسلوع الى موضع قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضي انشكلات المقام بالتمام فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان ثبت او خلت الفاء لمشابهة الخبر الجزاء وان ثبت تركت لعدم كونه جزاء كذا شرحه الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الصحة لعدم لزوم الفصل للقصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد وذلك المبتدا الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره الاسم الموصول الكاين بفعل اي مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية ولعل المراد الاسم المتصل بفعل ليتعلق برجل قام عالم ولا موصول صلته فعل صريح فيكون مسامحة لان الصلة جملة او ظرف وذكر الظرف مع الموصول الكاين مع الفعل لانه مقدر بفعل لا محالة اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح

ولم يثنا وله

الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه باو يستدعي المطابقة في قصد المتكلم

ولم يثنا وله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لا لان الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يستدعي الافراد كما وهمه الهندي لانه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول جاءني زيد او عمرو وهما في البلد ولا يخفى ان بيان المصنف للاسم المتضمن لمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء في الخبر قاصر لخروج المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالموصول والمضاف اليه عنه وخروج كل مضاف الى غير موصوف او غير موصوف بما ذكر كما يخرج مثل اما زيد فمنطلق فان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المبتدا اتصل بالخبر ولكن في بيان دخول الفاء في الخبر لا في الجزاء وله مبحث اخر على انه يمكن ان يراد بالصحة ما يقابل الوجوب ودخول الفاء في هذا المثال واجب في غير الضرورة وفي غير مقول قول محذوف ناب المقول منابه نحو قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ولا يخرج من بعض بني قريم قايم فانه داخل في جزاء من دون الدخول على الخبر في اكثر الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والزاني فاجلدوا فيه بجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز في صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف مثل الذي يأتيني او في الدار الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم التردد في الصلة دون التمثيل فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم نوقش في المثال الثاني بانه ليس مما للنكرة الموصوفة لان المبتدا فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لانه المقصود بالحكم وكل بضبطه وكيفية صرح به المصنف في ايضاح المفصل ووافقه الرضي ولذا حكم المصنف

ان وله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ثنا وجيث جعل الا الفرقدان صفة لكل لا للاخ وبما قررنا بطل ما اجيب ان الصفة بعد كل للكل صرح به صاحب الضوء في شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وصرح صاحب الكشاف في الفايق في بيان قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين حيث قال يعني كانت لان يكون صفة لكل اذ لو كانت صفة لما اضيف اليه من الاموال الثلثة لما صح الفاء في الخبر فضرر كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب في المبتدا الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا لابهامه ككلمات الشرط وكون فعله مستقبل المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدا والاسم المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب ابهامه واستقباليه فعله وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا يدخل الفاء على غير ما يصلح خلافا للاخفش فانه يدخلها في خبر اي خبر زيد وليت ولعل ما نعان بالاتفاق لا يخفى ان هذا البحث حقه او انه لانه من مباحث خبر ان او اخواته ووجه المنع على ما ذكره المصنف اي ما يقدر الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملهما فلا يرد قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وله غير نظير وايضا هذا الوجه لا يليق بالنواسخ كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوجيه الوافي ان النواسخ تنافي ما يقتضي الصدارة فلا يدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الانشاء المتحقق في الحال لا يحتمل التعليق بشيء يتحقق في الاستقبال فلا يجامع الشرط وبه تم قول المصنف فيه فوان جعل الانشاء جزاء اما التعليق الطلب فلا يتحقق الطلب في الحال فالقيام للصلاة يجعل الشارع طالبا لغسل الاعضاء واما الطلب

المعلق

المعلق فالمطلوب في الاية الغسل المعلق بالقيام وعلى اي تقدير يصح الانشاء جزاء ومن هذا جرى ائمة الاصول مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفايدة التعليق تاخير الطلاق او تطليق حين تحقق الشرط فيقبل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لا مطلقا فلان اتحاد المعطوف المقصود انه لم يبين حكمه مع ساير النواسخ لانه لم يجعل الحكم مخصوصا بان التخصيص اضافي وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع ساير النواسخ بحث عن المقصود بعيد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بها الا باقي النواسخ مخصص الحكم بهما نصريحا بما هو ملحق به لانه يفيد قوله والحق بعضهم ان بهما والحق المالكي ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقال ان الذي عرفتم الله ما فارقتكم فايا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون واما قال الحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سيبويه خلافا للاخفش والعبدي وابو البقاء وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه يتعين عنده كما قال الرضي ان المصنف تبع عبد القاهر فلا يرام التحقيق والتزييف الكاشف للحاج وقد يحذف المبتدا الا انسب لانه ركن من الكلام بل القيام قرينة بعيدان المحذوف ما هو كالشيء كلام الرضي ان قوله القيام قرينة لافادة ان لا حذف الا مع القرينة ضعيف ومع القرينة لا يجب الحذف بل الحذف جوازا نعم كل من جانبي الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة يطلع عليها في علم اخر ان ساعدك التوفيق ويجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق بقال قد اهل وجوب الحذف وهو محقق في مثل الحمد لله اهل الحمد

بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد فيجيا لرفع اهل الحمد في نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى
هو زيد وقد جوزه المصنف ايضا ومنع تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع في المقطوع بجعله مبتدا اي اهل
الحمد هو وان المخصوص بالمدح متعين بكونه مبتدا ما قبله خبره كما حققه الرضي ايضا فلا يفيد باحتمال كونه
خبر مبتدا محذوف وفيه انه ينفي كون المقطوع مبتدا او اجماع النحاة على انه خبر المبتدا وعلى ان جعله خبرا
او نقل ما هو اصوب من كونه صفة وانه لبو به المصنف بين كون المخصوص مبتدا وبين كونه خبر مبتدا
محذوف بنافي عدم اعتداده الا ان يقال قوله هو مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف بيان لا اختلاف
لا للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدا بقوله زيد الخبر الحلو بنصب الخبر فانه في تقدير زيد
الخبر هو المفسر المقدر ولا تاكيد لان المؤكد لا يحذف هذا وفيه انه تفسير للخبر وعطف بيان له فلا حاجة
الى تقدير المبتدا ومما وجب حذف المبتدا فيه من انت زيدا اي من انت كلاما مكت بيد والاشهر
فيه النصب والتقدير من انت وذكر زيدا يقال فيمن ذكر عظيما بسوء وكان اسم رجل مشهور فقيل ذلك
الكار التسمية والوجه في اهمال وجوب الحذف انه في كتبهم من مبنيات المفعول به ولحث افعال المدح
والذم وبحث الوصف المقطوع فاستغنى بهم لانه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف العامل
في من انت زيدا ابقى الله منه ما اخبر عنه بالمصدر او انتصب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة وجب
حذف المبتدا لان المقام مقام اعتاد الحذف واوجب منها اخبر عنه بصريح في القسم نحو في ذمتي لافعلن
كذا اي ميثاق صرح بهما ابن مالك في تسهيله كقول المستهل هو الصبي الرافع صوته اول ولادة
استعير لمن رفع صوته لتوجيه الهلال وبعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدا اوقول
المستهل او لحذف مبتدا قول المستهل ويرجح الاول قلة الحذف والثاني مراعاة السوق الهلال والله

ذكر

ذكر القسم انما النقل قول المستهل والمستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا او
هي مرتفعة بانه مثال لا شاهد وبان ما وجد حين الاظهار لظهار المبتدا في خصوصه او نوعه نحو قول الخميس
نعم وهذا النوع منهم من تصدى لبيان ان تقدير الهلال لا يناسب المقام ودونه خرط القتاد ولا
يخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسالوه فيريهم الهلال بالاشارة وهو
ليس حين رفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتارة فيقول رأيت الهلال والهلال بالنصب وتارة يقول
الهلال بالرفع فالظاهر ان تقديره الرفع راى الهلال والخبر لقيام قرينة اذ لا لحذف نسيا نحو خرجت
فاذا السبع يعني بعد اذا المفاجاة والتقدير فاذا السبع واقف في العباب حذف الخبر بعد اذا قليل حتى
لم يوجد في النظم المعجز الا مذكورا قال تعالى فاذا هي حية فاذا هم جميع لدينا محضرون فاذا هم قيام ينظرون
اقول الحذف بعد اذا المفاجاة للخبر العام لان اذا يدل على وجود الشيء بغتة فيغني عن ذكر
الخبر الذي هو مجرد الاستقرار وشيء مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجاة
ما لم يقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء وحكمه لا حذف بعد الفاء ولا حذف بعدها والمثال مما نحن
فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع اي فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد ورد
بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بانه بدل ويحتمل الحال وبرد ايضا بانه يلزم الاشتراك اذ انه الزمان و
المكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن الاضافة مع عدم شيء من لوازم حذف
المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين المضاف ووجود مضاف اليه في التقدير اي الجملة
السابقة فيلزم ما سمعت من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه اذ ظرف للمفاجأة والمفرد منه اي
مفاجات في وقت وقوف السبع ومفاجات منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به

فكما بان

مفاجات كما توهم من قول المصنف ان التقدير فاجات وقت وقوف السبع فاعترض عليه بان
اذا لازم الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فيقال اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان اذا الاول
مبتدا والثانية خبره غير موثوق به ولا يساعده استعمال العرب ولك ان تجعل مفعول فاجات
محذوفا للتهويل اي فاجات من الخوف والهول ما لا طاقة للمتكلم به وبسماعه والفاء للسببية اي
بسبب عن خروجي مفاجاة السبع وقيل زائدة وزيفه الرضي بانه يكذبه امتناع حذفه وفيه انه لا
تزييف في منع الاستعمال عن حذفه اذ لا مانع عن التزام زيادة شيء ومنع امر معنوي عن حذفه
اولى المسكة ورجح الرضي قول من جعله عطفا على خرجت ووجوبا في ما التزم اي في تركيب التزم
في موضعه اي في موضع الخبر منه هي اي من هذا التركيب غيره اي غير الخبر فهذا التركيب من قبيل
البر الكر بستين وتقدير منافس مع تقدير فيه وقيل ما مصدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اي في وقت
التزام غيره موضعه وجعل الرضي ما عبارة عن الخبر المستغني عن الحذف لكن فيه انه اذ لا يقال يحذف
الخبر وجوبا في خبر كذا او ما كان التزام الغير في موضع الخبر امرا منوطا باعتبار العرب لعربا احتاج
الى بيان مواضع الالتزام وهي اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث قال نحو لولا زيد لكان كذا
وقد نقضا بظاهر المثال البها بمبتدا لكان بعد لولا ونقض بقول الشافعي رضي الله عنه ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته فمنهم
من اول مراد النقض بجعل ما هنا نطق به خبرا لا عن الخبر المحذوف اي لولا الشعر بالعلماء موجود
حال كونه يزري ولولا فضل الله حال كونه نازلا عليكم ولا يخفى انه تكلف في موارد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة
المشار اليها مبتدا الخبر يدل عليه لولا لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود لحذف لا يدل لانه

عليه

أي لوجوب حذف الخبر وجوبا

عليه والتزم الجواب موضعه ويساعده ان من اوجب الحذف مطلقا لان لولا يدل على الخبر
وهو الموجود الحصول فدليله لا يساعده الحذف الا في الخبر العام وفيه بحث لان لولا يدل على
تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا لا على حصول المبتدا الجملة كما ان لو يدل على امتناع
الشرط لا على امتناع المسند اليه فيه فلولا لا يدل على ان الخبر ما هو في ما ذكره من القاعدة ايضا
ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والتزام الغير موضعه سواء كانت القرينة نفس لولا
او غيره فينبغي ان يعتبر الضابطة مبتدا الخبر بعد ما من غير ذكره مع قيام شيء مقامه سواء كان
الخبر عاما او خاصا وهذا شبهة قوية يقتضي تغيير الضابطة مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك
ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة ممتنع الحذف ومعها جائز الحذف و
غاية ما يوجه به كلامه ان يقال لم يخبر العرب الجواب ملتزما في موضع الخبر الخاص وفي جعل لولا زيد
لكان كذا من مواضع حذف الخبر رد لمذهب الكسائي ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اي لولا
وجد زيد ولمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتنزيلها منزلة الوجود لتضمنها معناه بلا مهلة ولا بد
فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا لان هذا السبب مختص بما سوى حرف نائب مناب الفعل
عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ويا زيد على مذهب المبرد ومذهب
الكسائي اقبل لان لولا كلولم ولولا تختص عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا من كلم المجازاة
والشرط لائق منه من ان كونه فعلية اولى وترجيح مذهب البصري الذي اختاره المصنف بان حذف
فعل العامل وجوبا لا يكون بدون المفسر ولا محالة يتكرر في الماضي غاب الآتي الدعاء وجواب
القسم فلان لولا ليس حرف النفي ضم الى الابل الجملة موضوعة لامتناع الثاني لتحقق الاولى

الوجود والطوالع

ويمكن دفعه بان المختار انما يجب لعدم فهم خصوص الخصوص من القرينة وتقديم الخصوص من لولا
وبان الكسائي ان يقول يجب تكرير لا الا في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا في لولا
كالعدم لزوال النفي بدخول لو لان نفي النفي اثبات وضربي زيدا قايما فسر الضابطة المشار
اليها بهذا المثال الرضي ومن بنحو مبتدا هو صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا
الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما و
يكون بعد ذلك حال منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون الامير قايما ونحو عليه
ضربي زيدا قايما شديد او زيد لفقه كون ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد عليه
ضربي قايما لان المصدر لم يعمل في مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع فالاولى
ان يقال الكلام في مبتدا محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدا محذوف الخبر هو المصدر
الى اخره ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا ترى
ان للاضافة للمصدر الى شيء منهما في اخطب ما يكون الامير قايما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة
على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قايما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان الاضافة
المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذ لم يكن قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة
كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة
على ان في هذا الكلام امرا لا اهتمام له على ما لا يضبط المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول لم يشترط
فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منا اقتضاء في هذه البكر نائبة ولا
معنى فيه للاستغراق ومنه عليه رجل هو اعلم البلد باحق فالحصر المراد والمتفق من النحاة في هذه المبتدا

ينبغي

ينبغي ان يوجد في تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب مستعارا في نفي المفهوم المخالف
للتقييد وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدا لا خبر له على طبق اقايم الزيدان
فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله او بمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله فمعنى ضربي
زيدا قايما اضرب زيدا قايما ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الحصر لا يستفاد الا بكون اسم الجنس
الشامل للقليل والكثير مع افراده والاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كان بمعنى الفعل
يفوت وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطل مما قدمنا وعلى ما ذكره الدماميني ان الكلام لا يتم بدون
الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل يتم بفاعله ويرده ان الكلام لا يتم بدون المستثنى
اذ لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه وفي جعله مما التزم
في موضع الخبر غيره رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا التقدير ضربي زيدا قايما حاصل من معمولي ضربي
لان الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه واما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذا
جعل قايما حالا من المصدر لان حصول المقيد لا ينفي حصول غيره فيدفعه ان التقييد لو كان لنفي
مفهوم المخالفة على نحو ما حققناه كان الحصر باقيا وما اورده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر
المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقدير ضربي قايما ضربي زيدا ضربي قايما وتقدير ضربي زيدا قايما ضربي
زيدا ضربي اياه قايما وزيف بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع
الفعل وحذف ان مع الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة
ولمذهب البصريين وهو ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف متعلق الظرف كما
يحذف متعلقات الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه

اذ فيه معنى الظرفية فبقي ضربي زيدا قايما كذا في الرضي والظاهر ان اذ ظرفية لا شرطية
فقوله مع شرطه ليس على ما ينبغي قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من حذف اذ مع الجملة المضاف هو اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك
لان الظاهر معنى قولهم حاصل اذا كان قايما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا
نظير له هذا وانكار حذف اذ مع الجملة يرده تقديرات النحاة الفصيحة بقولهم لو كان كذا وكذا والمنا
قشة بان كان ظاهر في الناقصة مندفعة بوضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فنقول ضربي زيدا
قايما تقديره ضربي زيدا حاصل اذا ثبت قايما لا نقول قد ذكروا في جعل كان تامة انها لو كانت
ناقصة لم يكن لالتزام تنكير المنصوب بعد ما جرته ولي تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقراء فلم يكن حمل كان
عليه على التامة مع هذا الداعي تكلفا لانا نقول كفى توجيها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح
لا نقول لما كان المتفق ان المراد حصر المصدر في تلك الحال فلا بد من جعله حالا لانا نقول يحصل
حصر لما اضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال الرضي اذ المحذوف للاستمرار وهو كثير في القرآن غير يسير وقال
غيره المقدر في المصدر المستقبل اذا وفي الماضي اذ هذا وكذا ان تقدير في الكل اذا ضبط للانتشار
يجيء كل من اذا واذ موضع الاخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجردا او يقدر الزمان في المبتدا فيقال
التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قايما وفيه يستعمل اذ الاسماء وقد عرفت ما فيه وكل رجل
وضيعته في الرضي الضيعة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة هذا وكانه جعل كناية لان
كل رجل ليس له عقار وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي العباب سميت الحرفة بها لانك
ان تعهدتها صفت وان تركتها ضاعت وفي الاساس يقال ما صنيعتك اي ما حرفتك وصنعتك

ومنه

ومنه كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وفي عده من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفي
الكوفي حيث لم يجعل الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير
كذلك كل رجل وضيعته ورفع ضيعته الخبر لانها تابعة لكن يستحقه الواو
ولانه الخبر في الحقيقة الا انه لما امتنع اعراب ما كان حرفا اجري على ما بعده وقد عرف نظيره
وهذا يقتضي ان يكون الواو اسما كان الصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الواو ان
ان كان بمعنى مع يكون عاطفة اذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل متوسطة
الواو واذا كان عاطفا فلم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفسر المضاف
المشار اليها بهذا المثال كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون
التقدير كل رجل وضيعته مقرونان كما قدروه فورد عليه ان مقرونان متاخر عن قوله وضيعته
فلا يصح ان يقدم وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقامه يتقدير التاخير يتجه انه لا يتم حينئذ ما او
رد على الكوفي في جعلهم قايما في ضربي زيدا قايما معمولا لضربي انه لا يصح جعله قايما مقام الخبر الا
ان يقال ما اورد عليه ليس ترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء في كون المؤخر عن الخبر اولى
بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التاخير ومنهم من عدل عنه وقال التقدير كل رجل مقرون هو
وضيعته على ان قوله وضيعته عطف على الضمير المستكن في الخبر فيكون من تتمته وفيه حذف الخبر
والمعطوف عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح قال الرضي الحذف فيه هاهنا
ليس غالبا بل واجب لقول علي رضي الله عنه انتم والساعة مقرونان والقرن الحقبة وجعل
هذا
شاهدا به بعيد وفيه انا لا نسلم انه قصد للواو المقارنة بل افيدت بقوله في قرن فعلي

يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو انا لا نم ان قوله في قرن خبر بل هل لبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع بل الواو وهو نص في المصاحبة كما قيده ابن مالك في التسهيل والضيعة نص في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل رجل وضيعته اشكال في تعيين مرجع ضمير وضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل لانه لم يقترن كل رجل بضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعة رجل ما وجله مما صعب على الفحول ولم يجد وا بدا من القول والجواب عنه ان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعددة وكذا ضمير ضيعته اجمال لضماير متعددة كل ضمير في هذا الجمل يرجع الى ظاهر في ذلك الجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتامل وتحقق وتحس الروية
لعمرك لافعلن كذا الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدا مقسم صريح في كونه مقسما لحذف الخبر وهو قسمي او قسم لعموضوصه بذكر المبتدا او سد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا فلك الخيار فتقول عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ما سمعت حل المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم كفلس وقفل بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن في القاموس هو بالفتح وبالضم وبضمتين الحيوة بالفتح الدين ومنه لعمري ولعمرك في الرضي وقد يقسم بمسؤل يحو لعمرك افعلن قول الجعل المثال منه المحال فتامل وحرر مكملا لحسن المقال وتقول الضوابط المشار اليها اربعة والخامس وهو ما ثبت الاسير او ظاهر ولم يذكره للاعتناء بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبز الكلام بنصب الخبز ولم يذكره لمثل ما عرفت وسابع استغيد

من بيان الخبر الظرف وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم في جواب ازيد قايم ولا يبعد ان يتوقع منك النساق فهك البر من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدا وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره ههنا لشيوع بيانه في بحث افعال المدح والذم خبر ان واخواتها اي خبر واحدة من ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخول احدها وقد نبه عليه بقوله نحو ان زيدا قايم والظاهر بعد حصول دخولها ولا يظهر داع بوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظاير نظايره ومن اقتصر على حذف المضاف في المعرف فانه وحق بيان المعرف والمراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه خبر لا لان لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان ادعاني انه لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يعتبر الاخوات لانها تشبه في نفسه الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحروف مؤنث سماعي الحرف لان المؤنث حروف الهجاء وكم من اشتباه منشاه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ وفي عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدا ترجيح مذهب البصريين من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحاب ان النصب جار في خبر كل قال ابن سلام من طبقات الشعراء لغة رؤبة قال اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا او انك تقدير الخبر كان في اي

تركيب كان واللام في المسند للعهد التقديري اي مسند الكلام الذي دخلت عليه هو المتبادر وفي قوله بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وهكذا في ساير تعريفات اخبار النواسخ واسمائها فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتقاضها بالمسندات وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اندفاعا هو على ظرف التمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد هو المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير القيد بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قايم ابوه فان الخبر مجرد قايم حيث اجرى عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببه لانه يعود اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قايم في قايم ابوه في حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى وامره اي امر خبر باب ان كامر خبر المبتدا قال الرضي اي شانه وحاله في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او محذوفا ومذكورا وشرايطه من اشتراط العايد في الجملة واشتراط حذفه بالعلم بهذا وفي جعل وجوب العايد شرطا والحذف والذكر حكما للحكم فالاجمال خير من التفصيل الاتي تقديمه مستثنى عن محذوف اي شانه مثل شان خبر المبتدا في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه فان بيان تقديم الخبر لجواز الوجوب وبيان تقديمه للامتناع فمن قال الاولى الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديمه فقد وهم بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا الا اذا كان ظرفا فان حكمه في تقديمه في ذلك الوقت ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح

في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب بعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضي في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال الرضي حكم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدا في تقديمه فكما يجوز التقديم في الدار زيد يجوز ان في الدار زيدا وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب ان في الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ في الايل لا عجاز ان من خصايص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان سواء وشوة وجب النازل الامون من لذة العيش معتي والفتى للدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا نقول او جعلت حكمه حكم خبر المبتدا والزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدا واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين والا تكن ان يقول من جملة احكام خبر المبتدا انه اذا اقتضى حاله صدر الكلام وجب تقديمه وخبر ان يقتضي حاله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتداء خرج عن اقتضاء الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في ان غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في غير الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولا بد من استثناء امور اخر وهو ان خبره لا يقتضي حاله صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدا وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي

على قلة على ما في التسهيل وانه يكثر لظرف في ان مالا وان ولداي اذا كان الاسم نكرة والظرف
ظهر فالحذف ان مال وان ولد وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد قايم اي فيما كان الاسم
ما يدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الا
ستفهامية مقامه كما في لولا زيد لكان وقال المصنف في شرح لبيك في الدار ورد الرضي الاول بان التقدير
ليت شعري بجواب ازيد قايم حاصل فقوله ازيد قايم في المعنى معمول شعري ومن تتمة المبتدا وكيف
يقوم مقام الخبر والثاني بان ازيد قايم مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد
من تقريره كره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه المعلوم لكنه انسب الاجمل ثم قال فالاولى انه حذف واجب
من غير ما يسد مسد الحذف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المصنف جعل الشعر بمعنى المفعول فيصح
حمل جواب ازيد قايم عليه فقوله ازيد قايم قايم مقام الخبر الذي هو المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت
لو تاملت عرفت ان المستحق بخبرية المعلوم الا جواب ازيد قايم ولعل ابن يعيش والمصنف لم يجعلا ازيد قايم
مفعول الشعر بل جعلوا التقدير ليت شعري حاصل ازيد قايم على ان يكون ازيد قايم استفهاما مابعد تمني حصول
العلم قدم عليه التمني لتعلم المستفهم منشوقا الى معرفته جدا افتبار الى جوابه فالاستفهام مقام الخبر ساد مسده
فجعله ابن يعيش كجواب لولا في السد مسد الخبر وبنا المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مقام الخبر ايضا
كالظرف فشبهه به في السد والاقرام لا في صحة الحمل والله تعالى اعلم خبر لا التي لنفي الجنس سمي به لانه للنفي عن الجنس
فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود والصفة ومن قدر مضافا اي لنفي صفة الجنس فقد
جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا بحال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود وايضا المتبادر من نفي صفة نفي الجنس صفة له في الواقع فجعل التقدير النفي على الجنس اوفق وفي عدم من

المستفهم منه ان صح

المرفوعات

المرفوعات بعد خبر المبتدا رد على الكوفي حيث يجعل مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما
ذكره الرضي في بحث خبر ان لكن ذكرها على الوفق ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا
كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل
بالابتداء عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما ارادوا باتفاق النحو اتفاق لكن في البصرة هو المسند
بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها الظاهر ان فيها متعلق الظرافة فيد الخبر بالظرف دفعا
لكذب الكلام اذ لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعين وما
قيل ان الظرافة لا تتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن لم يمكن
من دفع الاشكال فيتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن لم
يتمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر او رد تنبيها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول
تنبيها على تعدد خبر لا كخبر المبتدا ولا يخفى ان الظاهر نفي الحصول في الدار عن غلام رجل ظريف
لا نفي الجمع بين صفة الظرافة وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما شرح
الجمهور لكان افيد اذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال
ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفا اذ لا يحذف كثيرا الخبر فيما ذكر من المثال فان صفة اسم لا
المضاف لا يرفع حملا على المحل وحق المثال ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن
عدم الحمل على المحل مؤول منه وجعله جماعة اسم لا كالاسم ان في صفة حمل البالغ على المحل وامره كلام
خبر المبتدا الا انه اكتفى بالتشبيه في خبر ان النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين
خبر المبتدا الا ان خبر المبتدا لا يحذف كثيرا اذا علم ويحذف كثيرا اذا علم التشارك اللفظ

المعنى في النفي في مقام المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على اسم لانه من مباحث اسم لا
وبها اولي وبنو تميم لا يثبتونه اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح لعبارة
وقد قال كثيرون لا يجعل بنو تميم لا غلام رجل قايم محذوف الخبر بجعل قايم صفة رجل لا خبرا لهم
وهذا مما يقضي منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قايم في لغة الحجاز كلغة بني تميم فهما يثبتون الخبر
والحكم بان بني تميم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة تحكم صرف اذ ليس من داب العرب هذا التعيين وقد
يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات الخبر في اللفظ والمعنى يجعل لا بمنزلة انتفى فلا رجل في
معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى اليه بل امتناع تركب الكلام من الحرف والاسم يهدي
الى خلافه قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره الاندلسي وحقق المسئلة
على ما حملنا عليه العبارة ومما ينبغي ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الاسم بل احدهما فقط اسم ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كليس لنفي الحال بخلاف
لا فانه لنفي المستقبل هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قايما الاولى ما زيدا ورجل قايما ولا رجل افضل
منك كما في اللباب ليعلم عموم ما واختصاص لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والاخر
بالنكرة والاصح وقوع المسند اليه نكرة صرفه للعموم لان لا هذه ظاهرة في العموم ولا النفي الجنس نص فيه
فيحمل الاولى على العموم ما لم يصرف قرينة نحو لا رجل بل رجلان وصح وقوعه نكرة لانها موصوفة
بالوحدة ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلا عدت مناقضا لنفسك
وهو اي اسم ما ولا في لا شاذ قال ابن مالك كثير وعلل ان الا فيه شاذ ولقد جاء تعزف لا شيء على
على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وقال الرضي الظاهر انه لا يوجد في شيء من كلامهم

خبر

خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم في قوله انا ابن قيس لا براح لان لا هذه لنفي الجنس اهمل شاذ
العدم شرط الاهمال من التكرار والفصل بينه وبين الاسم او تعريف اسمهم قال الامام
المرزوقي انما جاز في الشعر رفع ما بعد لا رد الى الاصل اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبني انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر الخبر حتى يعلم انه رفع
او نصب لو ذكره هو الظرف اي لا براح لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب نسلك اللهم
بكمال ملك المرفوعات ان تجعل دعواتي المسموعات وثمرات اشجار افكاري المحبوبات و
اصولها ثابتة وفروعها المنصوبات قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام
على ما قبل او لشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر
لمعرفة احكامه لتوقف ايضاح كثير مما سمعه في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه
بالاضافة المعنوية واللفظية التي هو العمدة في المجرورات بعد معرفة بعض اقسام المنصوب
واحكامه هو ما اشتمل على علم المفعولية من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتي اقتضاها
المقتضي والاصل في هذا الاشتمال المفاعيل عدة النحو كما نبه عليه بقوله علم المفعولية اي علامة
هو في الاصل للمفعولية استعير لغيرها تطفلا وانما اعترض عليه الرضي بان اقتضاء الفعل للحال
اشد منه للمفعول معه والمفعول له اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن مصاحب المعمول والباعث
فالتحقيق جعل الاعراب اصلا في الفضلة تطفلا في العمدة من هذان ولا خبر كان وما ولا
واعتراضه غاير ولو ثبت ان اصالة الشيء في الاعراب
لشدة اقتضاء الفعل له في نفس الامر والظاهر انه داير على كثرة الاهتمام بها بنفي المجاورات

فلعلهم وجدوا دوران المفاعيل في الكلام اكثر مناسبا في الاقسام فجعلوها في مقام
قسمة الاعراب اوخل في نظر الاقسام وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم ثم من المفاعيل
ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال
بالعمدتين والمفعول به يرجح في نيابة الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له
ومعه ويرجح بكونه تابعا واصلا في صورة التابع والمفعول له اصل بحسب المعنى وصورة فرعي
فراعى المصنف هذا الترتيب المستحق الترجيح وبغيرنا بان احرفا رجع اليه ان لم تقنع بلحظ الا
وذوقك من مولعا بجمع الاكثر فنقول قدمه للاهتمام به للاشعار بالتقسيم الكلي للتعريف اذ التحصر
ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفاء للتعقيب او التفصيل بعد الاجمال المفعول المطلق
سمي به اما لما قيل انه مفعول لا اصطلاحا ولغة وانه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييد
بقيد لا بد منه في اطلاقه عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة الباقية
فيه لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر في معنى المفعول لا تقييد
فلا تقييد الا في الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق واما لما
يقول انه سمي المفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه وانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل
الا وله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل وهو اسم صرح بالاسم في تعريفه دون [illegible] وفيه
وله تنبيها على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كانه عليه في ثنايا تعريفات
المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المسند به ودون غيره من اخواته
وللمصنف ذكر باعثا آخر وهو انه تحاشى عن انتقاض تعريفه بضرب في ضرب ضرب زيدا وضرب الثاني

فما

ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه
انه بقي الانتقاض بالمجيء في ضرب زيد بقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا حاجتي حاجات [illegible] لانه
عدوان وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل
على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاحوال وضرب الثاني لا يدل الا على تقرير
ضرب الاول وليس لكونه ما فعله فاعل فعل مذكور ولو لا عرفه التقرير مع كونه موكدا للاول
ما فعل بسبب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي
من مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يفد دخول
النفي عليه ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا اضرب زيدا او عمرو
ضربا فاعل المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته الى فعل بمعنى الحدث ليشمل مشابهات
الفعل فيصدق على قولنا اعجبني ضرب زيد ضرب الامير من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل
في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله
الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى
الجري على الاصطلاح غير في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل
انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بما
فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعل بقوله مذكور لا يوجب تقييد
الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت عن ان نقول معنى فعله كونه بحيث
يصح اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر او وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد تفهيمه

ولو بالقرينة والمراد بذكره اعم من الذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا المراد بكونه بمعنى ما فعله فاعل
فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او خطابا او تضمنا نحو ضربت ضربة او
التزاما نحو قلت مثلا بمعنى ضربا شديدا فعال بمعنى في هذا القصد من التعريف كرهت قيامي فقال
بمعناه يخرجه وبعد بقي نحو كرهت كراهتي الله واحببت محبتي لله فمنهم من ظن انه لا بد من زيادة
قيد لاخراجه وهو ان يراد ذكر بما له ومنهم من قال يخرجه قيد الحيثية اي بمعنى ما فعله فاعل فعل مذكور
من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست بمعناه ولا فعله من حيث انه فاعل فعل مذكور
ولا يخفى انه يخرج بها كرهت قيامي بل ذكر قوله بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس الا
بقيد بمفهومه بل ان يقصده اللفظ الذي قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراهتي اولم يقصد بكره معنى
بكراهت ما يقصد بكراهتي بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق والكلام ينقطع فيه العبارة ولا يفرقه الا من
له توفيق وذكاء دقيق ولا يرد جواسد يقام مقام المفعول المطلق نحو زيدا وجبر لانه ليس مفعولا مطلقا
بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف او جارية مجراه فاحتاج الى ان يريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري
مجراه ويكون للتاكيد اي بحرد تاكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا في معنى احدثت ضربا ضربا
عدل عن قولهم ويكون لتاكيد الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل ويكون لتاكيد مصدر تضمنه الفعل
تحاشيا عن المخالفة بقال الاصل فينبغي ان يكون للتاكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون
للنوع والعدد ولا يكون للتاكيد والنوع ولا للتاكيد والعدد اذ ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه
على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعية مبهمة او معينة لم يفهم من الفعل وما هو للعدد
يدل على عدد كذلك فان قلت قد ارباب التفسير قوله تعالى فاخذه الله نكال الآخرة مفعولا مطلقا

للتاكيد

للتاكيد اي كلمة نكال الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى
معمول الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولا يكون قيدا للمصدر فلا يزيد مفهومه
على مفهوم الفعل فنكال الآخرة اصله نكل للآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى
متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح سبحانا اسبح الله سبحانا ولبيك اذ اصله البا لك لبين
فاعرفه فانه من دقائق اسرار النحو لا يعرفه الا المعنى فاستبق الطلب [illegible] شرائط الجنس والنوع والعدد
يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على ما في الرضي نحو جلست جلوسا مثال للتاكيد وجلسة عطف
على جلست جلوسا بتقدير وجلست جلسة ليكون عطف مثال على مثال لا على جلوسا فافهم و
جلسة الاول بكسر الجيم والثاني بالفتح لكون الامثلة على ترتيب الممثلات وجلسة بكسر الجيم
للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة على ما في الرضي او للنوع المعين فانه بمعنى جلوس
هو معتاد المتكلم على ما حكي في [illegible] ومن امثلة النوع والعدد معا ما وضع فيه الآلة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا فانه بمعنى ضربته ضربة سوط فافراد الآلة للدلالة على وحدة
المصدر الذي اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين اي ضربتين بالسوط وضربته اسواطا اي
ضربات بالسوط فتثنية الآلة وجمعها ان توحدت لتعدد المصدر كذا في الرضي ومما للنوع انواع
نحو رجع القهقرى ورجع عاسرعا ورجع البريد والرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا
واسرع رجوع واي رجوع وضربتك سوطا وكذا ما للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين و
ضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين ويسمى للتاكيد مبهما وخلافه موقتا فالاول
اي ما للتاكيد لا يثنى ولا يجمع هذا الحكم اولى لا يتوقف بعد تصور طرفيه على بيان لخلاف

اخويه وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه وقد
يكون اي الاول بغير لفظه ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب كون المؤكد اللفظي
بلفظ المؤكد وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا يرد انه لا فايدة
في هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لا يستفاد من التعريف الا انه
المستفاد من قوله وقد يكون فيه رد على سيبويه حيث يجعل نحو قعدت جلوسا في تقدير
جلست جلوسا وانبتكم الله نباتا في تقدير ونبتم نباتا وخالفه المازني والمبرد والسيرافي فجعل الناصب
الفعل المذكور والظاهر معهم في جلست جلوسا دون انبتكم الله نباتا ولا بد لسيبويه
من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو ضربت انواعا وضربته معنى ضرب الضرب و
في نحو اعطيته اعطاء فانه ليس مصدر اعطى وفي نحو ضربته اشد الضرب واي ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا
والمراد بغير لفظه مصدره فيتناول نحو قعدت جلوسا وانبتكم الله نباتا ولا يتجه ان المراد اما المغايرة
بوجه ما فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم
الله نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد المغايرة بابا او مادة والمثال الذي ذكره المصنف
انما يصح لو كان القعود والجلوس مترادفين في شروح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع
والجلوس من القيام وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا اي حذفا جائزا كقولك لمن قدم جائي السفر
خير مقدم فان الخطاب معه قرينة لتقدير قدمت ووجوبا اي حذفا واجبا وقد يحذف نسيا لا لقرينة
لكن لا يبقى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب كعامله ويسمى
اسم فعل ويبنى في الاغلب على الفتح لسوابق اعرابه ويذكر معمول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد

الفعل

الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى كونه مصدرا فيوفى معموله المصدر بمعموله كما
يوفى معمول المصدر ومنه هيهات هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر
باللام فيقال ضرب لزيد سماعا اي حذفا سماعيا اي موقوفا على السماع لعدم ضابطة
يعرف بها موضع الحذف والسماعي ربما يصير قياسيا لاستخراج قاعدة يعرف
بها ومنه هذه المصادر حيث ضبطها الرضي بان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده
لا لبيان النوع بل لرفع ابهام حادث من حذف فعله ولتعيين فاعله يجب حذف فعله
ومنه حمدا له وحمده ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك واما اذا اعقب هذه
المصادر بمعمول فعلها في لا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه انما يحذف عامل هذه المصادر
وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضي بينه وبين المصدر بالمبتدا
هذا والاظهر الاقيس الى اضافة المصدر ان الجار والمجرور صفة للمصدر وقياسا على لفظه ايضا
تقول جاء زيد عمرو وايضا اي آض ايضا وجاء زيد وعمرو ايضا اي بيض وهو بمعنى العود
ويكون بعد كلام تقيد الحكم بغير ما تذكر له وتقديره عاد الحكم عودا وقيل المعنى عاد عمرو الى الحكم
بان اعرض عما سواه من السكون وغيره وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على
كلام كذلك لا يذكر المصنف من قوله نحو سقيا ورعيا وخيبة وهو يوهم ان المراد وجوبا و هو
قطع اليد او الشفة او الانف او الاذن وحمدا وشكرا وعجبا ولا قوة لنا فضلا وفيه ابحاث وفيه
تفيدك فضلا استوعبها المحققون في شروح المفتاح في حل عبارة من معاقده واللايق بهذا
المقام فلنورد ما لك ان كنت ذا همة لا تسام من كثرة الكلام وهي ان فضلا [illegible] بعد نفي

ذا همة

ويحذف اي وجب حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم [illegible]

صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او مؤول نحو فلان يعرض عن
الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان
ما بعده اولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعد والثاني
مستحيل وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى
واستحالته يرشدك الى صدق ما ذكرنا العلامة المتحلية بالمتانة واستقصى على الناظرين وجه استفادة
هذا المقصود حتى تمثل بعض الفحول لوقوعه بعد النفي الضمني بقوله تقاصرت افكار الاكثرين
من ان يعرفوا اصل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وذكروا في حله انه مصدر
فضل على حد نصر وعلم بمعنى بقي يقال انفقت الدراهم وفضل عنه درهم اي بقي فتقدير
فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطاء ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل لمضمون الجملة
المنفية اي بقي عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء واورد عليه ان بقية الشيء
يكون من جنسه وما ذهب وليس عدم النظر من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل
من العطاء فلا معنى لجعله بقية له وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو
اولى بالعدم بمنزلة عدم الكثير وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل العلة اللازمة
له واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن فضلا
باعتبار الاستعمال الاصلي او تضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما افادوه و
نحن نقول الفضل ضد النقص على ما في كتب اللغة والضمير في فضل الى المنفي اي فضل النظر
الوقوع على العطاء وبعد عنه فضلا وح يلزم من نفي النظر نفيه بطريق الاولى فعليك

باعمال

بامثال الروية في اختيار ما هو الاحرى وظهر بما ذكرنا ان فضلا تحت القاعدة المذكورة
لان الجار والمجرور معمول الفعل ذكر بعده بعد حذف فعله وقياسا اي حذفا قياسا
لا يتوقف الحذف فيه على السماع بل يعرف بضابطة في مواضع منها بصيغة الكثرة
على انه لا ينحصر فيما ذكره في مواضع الستة وستعرفها وستنبهك على ما لم يذكره من
ثلاثة مواضع اخرى وتصحح لك صيغة الكثرة لجعل اول موضع ذكره متعددا والا لما جمعه معا
لشدة التناسب بينها منها اي مفعولا مطلقا وقع مثبتا في قصد المتكلم بعد نفي يشمل المنع المستفاد
صريحا او النفي المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى نفي الا ان يقال المثبت ومن ذكر النفي
ما هو صريح واخل صفة للمعنى وفيه الافراد وحكاية قيل بعد واحد من النفي ومعناه واخل على
معنى ومن لم ينتبه له قال الضمير راجع اليهما باويل كل واحد وقيل صفة لنفي وصفة معنى محذوف
وقيل بالعكس وكون النفي مقصودا الاثبات بعد النفي انما يكون بتوسط الا بينه وبين النفي
لفظا او معنى على ما هو بخلاف ما ضربت الا ضربا لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق في
قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد صالح لان المفعول المطلق لا يصلح ان يكون خبرا
لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا الى شيء وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول
المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدمتيه فاسد الخبر زايد مرفوعا والفعل المطلق منه جاء ضرب
ضرب شديد ولخبر اعم من الخبر في الحال او في الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيري الا
سيرا شديدا وكذا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوي وعامل المفعول المطلق لفظي كما
لا يخفى او وقع مكررا ونقض هذه القاعدة بخروج امثال ما وجدت زيدا الا سيرا ويدخل

كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح البري عن التفصيل ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا ابعد مبتداء لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه نائبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع نائبا عن خبر عين بتكرير او حصر وشبهه عليه جروح ما الدهر الا تقلبا والموت خرنا خرنا والظاهر ان قولنا ما تضرب زيدا الا تسيرا على ان تسيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكروا والرضي بين ان المقصود بهذا التراكيب الاستمرار ولذا حذف استبشاعا لتصريح بما وضعه على الحدوث اعني الفعل او بما هو منزل منزلته لاعماله عمله فعلى هذا يجب ان يكون المقدر اسما او فعل مضارع نحو ما انت الا تسيرا او ما انت الاسير البريد البريد معرب بريد دم سمي به بغل يرتب في كل سكة اثني عشر ميلا لرسل السلطان ويقطع راسه ذنبه علامة له وفي بعض الشروح هو الفيج وكلا اما صحيح في المثال وكرر المثال تنبيها على ان المفعول المطلق في هذا الباب يكون للتاكيد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتاكيد بعد الا لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعده وانما انت سيرا وزيدا اسيرا سيرا او زيد سير فسير وزيد سيرا ثم تسيرا والمراد بقولهم زيد تسير سيرا زيد سيرا بعد سير او ليس سيرا الثاني تاكيد الاول قال صاحب الكشف في تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اي دكا بعد دك وكذا نظيره من الحال جاءني القوم رجلا رجلا او منها ما وقع تفصيلا التفصيل في اللغة التبيين فيندرج في الضابطة فشدوا الوثاق فاما منا بعد مع انه لا يجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله لاثر لاثار لم يندرج فينبغي ان يحمل التفصيل على تبيين متعدد او يكون على نوعين تبيينا على سبيل الترديد كما في مثال ذكره وتبيينا على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك ضربا او تخويفا لكنهم قصروه في هذا المقام بيان الانواع

المحتملة

المحتملة وفيه تامل مضمون جملة الظاهر منه ما يتضمنه الجملة ويستفاد منها كالقصة فيما بعد غير مرة لكنهم فسروه هاهنا خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على ماله مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما يتحقق الغرض لمضمون الجملة لو اشتملت على فعل اختياري قيل اطلق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الاثر بعد المؤثر ولكن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب واما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد قيل ولو كان تفصيل اثر مضمون مفرد لم يحذف الحذف كما في زيد يسافر اما صحة او اغتناما وفيه ان الغرض من سفر زيد صحة فائدة لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا يجعل فائدة لمضمون المفرد متقدمة اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاختلاف بينه وبين المصنف في اما تاديبا او جهلا كما اضرب زيدا اي وجوب الحذف ويمكن ان يجمع بين قوليهما بان تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال الا ان المصنف نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى ماله دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى فاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض ثبوته للفاعل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال المذكور هاهنا فان المن والفداء غرض من شد الوثاق كائنا من كان الشاد وجب لما تقرر في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك متكلما او متكلما او ما تكلمني او سماعا مني فان تكلما هو الغرض من المجيئة في حال التكلم

لا من مجرد جيئة نحو فشدوا الوثاق والوثاق بالفتح وبكسر ما يشد به فاما منا بعد المن اي بعد الشد واما فداء الفداء بالكسر وبفتح وقد يقصر يقال فداه بنفسه اي اعطى شيئا وانقذه فان قلت لم لم يجعل فداء مفعولا له لشد فيستغني عن حذف العامل وينطوي هذا القسم لانه لا يحتمل قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما اي فاما تعينني اعانة او تكرمني اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل ومنها ما وقع للتشبيه قيل اي مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شيء وهو المصرح به في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعر بالحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظه ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير مبني على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق بالتجوز لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد المصنف ذلك لكان الظاهر ان يقول للمشبه به وايضا لخرج عنه نحو فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هاهنا لفظة مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة تشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقوله لان يقع مشبها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر قوله للتشبيه علاجا منطبقا عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسره بفعل المتكلم وقال اي لتشبيه شيء بشيء وهو منطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي مشبها به كان او اداة التشبيه علاجا فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا الى العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضي فاعترض بانه لا بد من قيد اخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز

فيه

فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة التي قبله مشتملة على ما يدل على الحدوث يكون نائبه عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث لتفسيره بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث لان العلاج فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن الناطق الثبوت لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم يوجد وفي القاموس عالجه علاجا وزاوله ودواه فتفسير قوله علاجا بكونه محتاجا الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة بعد جملة يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة مشتملة على اسم بمعناه اي منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون المحذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار وذلك انا نقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للتحدث فيغني عن قيد العلاج فالنسخة العليا ما عدا عن العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضي وصاحبه اي مشتملة تلك الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف ما اذا لم يشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا تغنيه عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما لا بد للفعل منه من الفاعل ففي هذه الصورة يجب رفع صوت حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضي كونه تاكيدا او في الحكم يكون

فالمضمون شد الوثاق والاثر اللين والفداء وثانيا وجب الحذف لدلالة الجملة عليه امتحان الازكيا

المفعول المطلق لحذوف الفعل في هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل
الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل المبهم الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود
لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس
مفعولا مطلقا فان قلت فما وجه القول بحذف العامل مع وجود المبهم بمعنى المفعول المطلق
والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجه الرضي بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل
وجه المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل يصح لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به
وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوي بتقدير ان مع الماضي والحال
بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار
ان يجعل الفعل في تاويل المصدر صرح به في بحث المصدر العامل المصدر الماضوي في المفعول
المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فالاصل لزيد صوت صوت
حمار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة
جملة اخرى لتذكر جوابا لسؤال نشأ من الاول فكانه قيل كيف صاح صاحب فاجيب بانه
صات صوت حمار كمررت بزيد لا دخل لهذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع
ضمير الجملة التي بعدها ويستفاد من الرضي ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل و
فيه انه لم يشترط في حذف الفعل الا تعيين حدثه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه دخول
الحذف لكنه يقوى الحذف فاذا له صوت صوت حمار ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر
حيث قال يقال صات الشيء يصوت صوتا لكن الرضي قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء

والكلام

والكلام والقاموس انما جعله اسما ولم يتبين كونه مصدرا او صراخ صراخ الثكلى
في القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكلى فقد الحبيب او الولد وهذا
وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه في المثال السابق كانه قيل
او نحو فاذا له الخ واتفاق المثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم
كثير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره الا اخصر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا من محتمل
وغير للاستثناء مثل لا اله الا الله والاوفق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل وبالجملة
يستلزم كون المصدر محتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوص بجامل المحتمل فتامل
وضمير غيره اما للمضمون او لما والمراد الغير المنافي والا فما من جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا
فكيف يكون له مضمون لا محتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون نصا فيه ولا يبعد ان
يقال لا محتمل لها غيره تعارف في الكون نصا فيندفع ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة
عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا فانه لا يحتمل غيره عن قسيمه فلا وجه لهذا التقييد و
التفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص
كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتامل ولا
يخفى انه ينتقض بقولنا اعترفت بان له علي الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس هنا
ذكر جملة بل صار الجملة مفردا او يسمى هذا القسم توكيدا لنفسه مع ان الجملة تغاير المصدر
تنزيلا للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لا اخفاء فيه ولقد
تصعب التوكيد بغيره بناء على ان كل موكد يغاير نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل

المؤكد والموكد المفهوم دون اللفظ والانسب بالفن جعلهما اللفظين كما نبهنا في اجاب
المصنف بان لام لغيره ليس صلة التاكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تاكيد الاجل دفع غيره او
لاجل احتمال غيره وتعقبه الرضي بانه لا يلائم التاكيد لنفسه فان اللام ليس للاجل ودفع بان المعنى
تاكيد لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بموكد نفسه وموكد غيره كما في تسهيل
ابن مالك بل التسمية بموكد نفسه وموكد غيره بمعزل عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه لا نحو
مرحولة ووجه الرضي بان المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر يؤكد ما هو
غيره وضعا في القسم الثاني بخلاف القسم الاول ومنها ما وقع مضمون جملة بخلاف نحو رجع القهقرى
فانه مضمون مفرد لجملة وغيره لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا وقد انكشف بما قدمناه في قسيمه واستغنيت
عن الشرح ويشكل بقولنا قلت قولا حقا فان قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه يمنع لك
تتمة ولكن على معرفة ما مر منه ولانسان لي عن شرح ويسمى توكيدا لغيره فاني جئتك بخيره وشره
ومن امثلته لا افعله البتة بمعنى اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا افعله متضمن القطع ويحتمل التردد
المحقق فيدفع بقوله البتة واوجب التعريف سيبويه ونقل ابن الاعرابي تنكيره وجعله كثير اللتعريف وصار همزة
حرف التعريف فيه قطعيا فلا يسقط في الوصل ومنها ما وقع مثنى منقوص كالاجمعين مثل ضرب
ضربتين وفيه المعنى في الايضاح بقوله للتكثير اي يكون مثنى لا يكون المقصود منه عدد الاثنين
الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت فانهم فسروا لبيك بالباب بعد باب ووافقهم الرضي في هذا المقام
وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل في ارجعون وفي قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه لم
يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية يقتضي التعدد في المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ فقط كما في التاكيد
في
في
كانه

كانه قيل ارجع ارجع واضرب اضرب وان كيدي الاغلب بلفظين لكن قد يشبه بالتثنية و
الجمع في كونه ضم لفظ الى لفظ مثلهما وان كان فيه متفق المعنى وفيهما مختلفه فاضرب عنقه
مثل لبيك وسعديك وارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس فتامل
وبعد تقييد المثنى بقيد التكثير او رد قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولكن دفعه بان مراده
كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فنقول مثل لبيك وسعديك منصوب
صفة المثنى اي ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير ويؤيد كون المراد التقييد
دون التمثيل ان معرفة المثنى لا يحتاج الى التوضيح ولا يخفى ان جعل هذا القسم سماعيا احق
احق من جعله قياسيا اذ المثنى الذي لا يكون الا للتكثير بل ما يكون للتكثير سماعي صرحوا به
واعتذار المصنف بان المراد المقصود انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة الشيء للتكثير نقول
كل شيء كذلك يجب حذف فعله ليس بشيء لانه لا ينفع هذا القياس اذ لا معنى عن الضبط
بالسماع وهذا الا بحاعتبار تنخرط السماعيات في سلك القياسي كالافعال الناقصة والحروف
العاملة الى غير ذلك قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغنى تكرير المصدر عن ذكر
الفعل كما في زيدا سيرا سيرا وانما لم يشترط هنا ما اشترط هناك لان التكرار هنا اقوى لتكرر المعنى
ايضا حيث تعدد الفرد بخلاف سيرا سيرا اذ لو تعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع
في زيد سيرا فسيرا او زيد سيرا ثم سيرا الا ان يتمسك بطرد الباب ولبيك في الاصل لبين سقط
النون بالاضافة من لب بالمكان والب اقام اي اقيم في مكاني طاعتك ولا ابرح عنه
وقالوا اصله البابين صار لبين لحذف الزوائد كما في سعديك فانه في الاصل اسعاديك

لما لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد في لبيك بمعنى لب والاظهر ان يقال
الحذف في سعديك للازدواج في لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج ايضا
وقالوا حذف الزوائد لحذف لتفرغ المجيب بسرعة لسماع الامر ولكن نقول لتفرغ الذي طلب
عن سماع الجواب بسرعة للامر وتخفيف مؤنة سماعه ومن ذلك المثنى هذاذيك اي هذا بعد
هذا والهذاذ القطع بسرعة ومنه حجاجيك والحجاج الكف واذا فرغت من معرفة
اقيسة المصنف فاستمع ثلثة اقيسة اخرى فتكون تلك عشرة كاملة كنت تنتظر لمقتضى وعدنا
معرفة تلك الثلثة الاول كل مصدر كان في الاصل صوتا نحو اما اي توجعا وواها اي طيبا
وسحقا ونقاء اي كراهة فيقدر بحسبها افعال بمعناها والثاني كل ما كان توبيخا مع استفهام
كقوله ارضى وذو بيت الخطوب تنوشني او بدونه كقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت
اسباب السيادة والمجد والثالث قال الرضي هو شبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو
على جملة تاكيد المعطوف عليه وتبيانا له كقول المجيب نعم ونعمة عين اي انعم واقر عينك انعاما وكقول
الراد لا افعل ذلك ولا كيدا اي لا اكاد وان فعل كيدا او ربما يقال كودا او مكادا المفعول به
الاظهر انه حذف ههنا ومنه المفعول به اختصارا لانسياق الذهن اليه وكذا في اخواته في هذا الكتاب
وفيما سبق اذ لا بد منه في التقسيم المشار اليه بقوله فمنه في اول الباب ولا ضمير في المفعول به وضمير الى اللام
وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى المحل الفعل اي الذي فعل
فعل به او فيه او لاجله او معه فوجه ان الواجب ح المفعول هو به او فيه او له او معه لان سند صفة
جات جارية على غير من هي له ونبه على كون الضمير المجرور الى اللام ايضا انه لو كان كذلك

على جانب

لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا صلة وبكثير
فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول به واللام ليس موصولا العدم فقصد الحدوث
بالصفة والمفعول به اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض
النحاة يقسم الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف جر المسمى بالظرف توسعا
ولا يصح تفسير المطلق بقوله هو ما وقع عليه فعل الفاعل اذ لا يقال في عرف اللغة وقع
الجلوس على الدار بل وقع فيها ولا انه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى
المقام تفسير المطلق المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر وان ليس من المنصوب لفظا
لكنه محلا اذ لا بد من البحث عن نصبه المحل ولا يصح جعله تفسيرا لمفعول به بلا واسطة حرف
الجر كما توهمه الرضي وغيره بناء على ان مطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل
يصدق على زيد في ذهبت بزيد وعلى الجلوس في جلست على السرير الا ان يدفع الثاني
بان قولنا وقع الجلوس على زيد انما يصح مع تعلق على الكلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق
على في التعريف بالوقوع فان احدهما عن الاخر ويلتزم ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر
فان حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب به بلا واسطة يقال ما بيناه من
وقوع الفعل على الشيء لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة لا ترى الامر تدرك بالبصر ووقوع
الشيء على الشيء حد ركات البصر فلذا فسره المصنف بتعلق الفعل بشيء يتوقف عليه
تعلق الفعل يعني تعلق الفعل بجهة نفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض التعلقات
لا يقال فيه الوقوع على الشيء وكذا المراد تعلق بغير الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع به لا الوقوع

عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل ليحترز به عن الفعل الاصطلاحي فيصح الاسناد والوقوع اليه
عن شبوت التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل او تقييد
الشيء بما يعم جنسه يفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل اي وقع عليه الفعل اي فعل كان محذوف
الفاعل كان نحو ضرب زيد فان زيدا مفعول به وقد صح وقع عليه فعل الفعل الفاعل المحذوف
ونحو اعطى زيد درهما ومنهم من قال اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه
لم يقع عليه فعل مسند الى الفاعل فانتقل عليه نحو اعطى زيد درهما فان درهما مفعول به ولم
يقع عليه فعل مسند الى الفاعل فدفعه بان زيد فاعل حكما فجعل الفاعل في عبارة المصنف شاملا
لمفعول ما لم يسم فاعله وطي هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج ح اعجبني ضرب عمرو فان
عمروا مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع
عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمروا مع كذبه وما ضرب زيد عمروا لان العبارة
دلت على وقوع الضرب على عمرو والولاد لانه لم يقدد خول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج
زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما
عليه بالمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي من النفي بانه
يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق من الدلالة على نفي وقوع الضرب
ووقوع نفي الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه في
دفع ضربت زيدا ويدخل في التعريف نحو بالزيد وضارب لزيد ولزيد ضربته من مفاعيل
دخل عليها لام التقوية اعني مفعولية الفعل ومفعول فعل محذوف او موخر فانه يدخلها لام

تقوية العمل لان اللام لزيادة في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر اخر وقد يتقدم
على الفعل مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء الفعل له وامتناع تقدم الفاعل فلدفع
ايهام ذلك المشاركة امتناع التقدم فيه خصه ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه وله و المفعول
المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر عادته والمراد معلوم لكن بعض ما يشابه
الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر ايضا
لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان لا يتقدم عليه ولم يفصل التقدم الى الجواز والوجوب
ان وجوب تقديمه انما هو لتضمنه ما له صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك موقوع
عنا واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن فروع مسئلة وجوب الفصل
بين اما وجوابه وتعذر الفصل بدون تقديمه ويجب تاخيره اذا اكد عامله المشددة او مخففة
نحو اضربن زيدا لمث به هذا العامل بان فلا يتقدم على ما في حيزه كما لا يتقدم شيء على ان
وكذا اذا كان عامله فعل تعجب او صلة للحرف لفظا او معنى وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة جوازا قد علم ذلك من بيان جواز حذف الفعل في بحث الفاعل او
لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف وحده او مع المفعول والقرينة اما لفظية
كقولك زيدا لمن قال من اضرب فانه في تقدير اضرب او اضرب زيدا بقرينة السؤال
او معنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا ولم تتعرض لحذف المفعول وحده ولانه علم واجبه
وجائزة في بحث التنازع ووجوبا في اربعة ابواب قد مر له خامس وهو موضع يجب
فيه حذف الفعل المتعدي هو للفاعل وسيأتي سادس هو حذف الفعل المتعدي

العامل في الحال المؤكدة وليس الاغراء سابعا لانه سماعي صرح به المصنف في شرح
المفصل ثالث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظايره ثامنا لان كلها في الاصل منادى
كا حققه الرضي ولحن نفصل لك في بحث حذف حرف النداء تكميلا له ولا المندوب تاسعا
لكونه ملحقا بالمنادى الاول سماعي نحو امرا بفتح الراء لان عينه وعين ابنما تابعان
للامهما ونفسه اي دع امرا ونفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر بالهجر عنه او بترك الاسقام
عنه لان نفسه طربه او بترك اصطلاح امره لانه يكفيه عقره وكالاه وقوله ونفسه لا مجال لعطف على امرا
وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضي والواو بمعنى مع او للعطف خفي وانتهوا خيرا لكم
اي انتهوا عما انتم من التثليث وانتهوا خيرا لكم من كل شيء لا من التثليث اذ لا حسن له حتى
يصح تفضيل التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك ما حصل لك مما انت فيه وانت
خيرا لك ومنه وراءك اوسع لك اي تاخر عن هذا المكان وانت مكانا اوسع لك فتقدير
انت لاطراده في نظاير الآية خير من تقدير يكن اي انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان
بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط معه مقدر في الكلام ومن تقدير انتهاء خيرا لكم
لا لان حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط مقدر في الكلام ومن تقدير
انتهاء خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين ليس مما نحن فيه واهلا اي ذا اهل اي ائت
مكانا تاهل فيه ولا تبقى فردا او سهلا اي وطئت مكانا سهلا لا تالم فيه قدماك ومما جعل
منه هذا ولا زعماتك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازعم زعماتك فقال فيما يظهر هنا على خلاف
اقوال زاعم وانا اقول يحتمل ان يكون لا اذا انفيا للجنس اي هذا احق ولا شيء من زعماتك
حق

حق فلا حذف الا الخبر لا وهو كثير ومما جعل منه من انت زيدا قال الرضي اصله فمن
صار سمي بزيد وهو دين وزيد عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى
من انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء لكن نقول انه
منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من يكون لاسم زيد او لزيد بكلمته
لا جلك وبكلمته ويقال في الفارسي توچه كسي اين نام باچه كسي مر اين كس را كه سخن
او گويي ويروى برفع زيد وجعله الرضي خبر مبتداء واجب الحذف والجملة حالا اي من
انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير من انت هو زيد اي هو الرجل المشهور المعروف
كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اي احضر عذيرك من اجل فلان حيث فعلت به
ما يكره فانك معذور بما فعلت به لانه استحق لذلك وفعل بك ما هذا اجزاه والعذير بمعنى
العاذر وقد يستعمل في فعل تعذر عليها ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك مع الليل يعني
لا يسبقك الليل في الادراك فالواو بمعنى مع او ادرك اهلك واسبق الليل فالواو للعطف
والعامل المحذوف وحده متعدد ومنه كليهما وتمرا اي اريد كليهما وتمرا قال الرضي اصله ان
شخصا كان بين يديه سنام وزبد وتمر فقال للاخر اي هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد
فقال الاخر ذلك كمن قد اعطى ولا يخفى ان المناسب ما قدرنا ومنه الكلاب على البقر اي ارسل
ومنه احشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة والحشف بالتحريك اردى التمر او ما لا نوى له
لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس ومنه كل شيء ولا شتيمة حر اي افعل كل
شيء ولا تفعل شتيمة حر ومنه فان تا تني فاهل الليل والنهار اي فتاتي من هو اهلك

بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اي اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اي لم اذكر جبل اليوم
رجلا قال الرضي وجوب الحذف في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا او امثالا لها في كثرة
الاستعمال وجعل اللباب المثال الاخير جائز الحذف بهذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه
علم من بحث التنازع الثالث من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب الوجوب قياسا
المنادى النداء بالضم والكسر الصوت وناديته به فسمية المنوي منادى ظاهر وهو سواء
كان لازم النداء في السعة مما جاء على فعلان نحو ملامان بمعنى اللئيم ومكان وملكعان
بمعنى اللكع والغالب فيه السب وبندر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعلان
بغير النداء في السعة على قلة ومن كلمتي فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة ومن يومان
بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك يومان وملام ايضا ومما جاء على فعال في سب المونث
وعلى فعل في سب المذكر نحو يا لكاع ويا لكع اي لا لكع ولا لكعة وهما قياسيان اذ لم يكن لازم
النداء المطلوب اقباله اي توجهه اليك توجها ما حقيقة او تقديرا كما في نداء المقبل اليك
توجه قبل النداء ان ما وضع لطلب الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال وطير
مما لا يصح فيه طلبه لان كل موضوع لطلب الاقبال مستعمل في غير موضوعه ويدخل فيه المندوب
بيا لانه موضوع لطلب الاقبال مستعار للمتفجع كما في واعبد الله فانه للمتفجع عليه وكلمة وا نائب
مناب اتفجع فواعبد الله في معنى اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تخفيفا ولم يعد المندوب
في مواضع وجوب الحذف ولم يجعلا خمسة لان بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى في مقام عد
الابواب بالمنادى مرتبة على ما تفاوت بين ما بعد الحرف فيه رد على ابي علي جعل حروف النداء

يسمى افعال لانه جامد بما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل في
التلفظ فانه لم يجئ اقل من حرفين نايب مناب ادعو اي شغل محله لا في العمل والا لم يكن المنادى
محذوف الفعل لقيام قرينته خلافا للمبرد حيث راى امالة يا كما في ساير الحروف فجعلها امارة
سدها مسد الفعل من كل وجه والمبادرة منه ان ادعو ما مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في
العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يا زيد يا ايك اعني كانه راى ان المنادى
مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب التقديم للاختصاص والمصنف خالفه لما راى انه
كثيرا ما ينادى المتوجه وتقديره ادعو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب منه تقديره انادي ولما كان
النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله لفظا او تقديرا وتما يلزم
فيه النيابة لفظ الله والمنادى المحذوف وسياتي ساير ما يلزم فيه ومن لطايف السوغ الجاني
المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل
فكذلك المفعول فاعل في القصد ولذا بني على ما يرفع به والمنادى احوال يعرضه بالنداء هي اهم
في باب النداء من نصبه الذي هو امر معلوم من كونه مفعولا به فقدمها على بيان النصب
وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره فضبطا اولا الاقل وبين الاكثر بانه سواه فتامل ويبنى
اي يجب بناء المنادى في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعوا الى النصب بل تندفع بالتنوين
خلافا ليونس وقوله قبل لانه لا مجال لتنوين التمكن في المبنى لا لان يقال المنادى مبني يشبه
المعرب كما يعرب عنه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائي حيث جعله مرفوعا بلا عامل
كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما الطوسي فهو منقوض بالمنادى النكرة واما لان المنصوبات

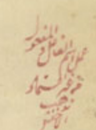
الكثر واختلف فيه عود المحذوف للتنوين بعد سقوط هذا التنوين بالنداء فيما اذا حذف الاصلي على
واحد فاوجب الخليل بالقاضي ويونس ياقاض بالكسر واجاز الصبان وجوب يامري كذا في التسهيل على ما
يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم بظهور خلله والمراد على ما يرفع به لو لم يكن منادى
فيه ابن مالك وهو اوضح في بيان حال المثنى والمجموع بخلاف تفسيره بما يرفع به الاسم
على ان يكون في يرفع ضمير الاسم فانه مع بعده لا يعرف منه حال المثنى والمجموع بخلاف توجيهه بان
يرفع حال عن الضمير على انه يوهم بناء المثنى والجمع على النون لان النون مما يرفع به الا ان
يقال المتبادر مما يرفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به ان كان مفردا
اراد به ما ليس بمضاف ولا شبه مضاف لجواز اتفاقهما على كون المفرد بمعنى ما ليس بمضاف بقرينة جعل
طالعا جبلا من المنصوب وسيبين ان المضاف معرفة اما قبل النداء او بقصده على التعيين في النداء
ونبه عليه بقوله مثل يا زيد ويا رجل وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لما
ما قيل انه لا بأس عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام
بل لان النداء لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية والجمع بقوله ويا زيدان ويا زيدون
دون يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على ان تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف
النداء يغنيه عن اللام وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والجمع ومما يهمك ان تعرفه
ان اثنى عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني بمعاقبة النون بمنزلته فيقول في ندائه يا اثنا عشر
فلا تقدر الضمة كما تقدر في خمسة عشر وعند الكوفيين في حكم المضاف لمشابهته به في حذف نونه
فيقول في ندائه يا اثنى عشر نقله الرضي عنهما هكذا في ندبته وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وينادى

المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة
بالمستغاث بقرينة حيث قال ويخفض بلام الاستغاثة لما اوجبه القسم الثالث منه فانه مبني على ما
ترى وما يستغنى لظهور كونه مستغاثا عن اللام والالف على ما في التسهيل ويستثنى العلم الموصوف
بابن مضاف الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ما سواهما ايضا المنادى الذي يلحق
باخره الف لبعده والمنادى بالغير المصرح به فانه يلحق باخره الالف والهاء فيقال يا هناه صرح به
الرضي في بحث الندبة والتسهيل ويضم الهاء او يكسر لدفع التقاء الساكنين والمنادى المضمر فانه
جائز يا انت ويا اياك على الاصل ويخفض اي المنادى بلام الاستغاثة اي بلام هو شائع في الاستغاثة
يدخل على المنادى دلالة على انه ينادى للاغاثة قبل اي لام زيدت لتقوية العمل في هذا القسم
دون غيره وهذا اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويأتي بعد هذا المنادى المستغاث
به بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فيقول يا الله للمسلمين واورد انه لا بد من التعرض للتخفيض بلام
التعجب نحو يا للماء في مقام التعجب من الماء وبلام التهديد نحو يا للظالم لاقتلنك ليصح قوله فيما
بعده وينصب ما سواهما وقد اندفع بتفسيرنا للام الاستغاثة ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثة
والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب والتهديد من فروع الاستغاثة كانه ينادي ويستغاث
المتعجب منه ويقال تعال اغثني بتمكنك ايا من قتلك لاقتلنك والخلص منك ومن عداوتك
وفيه ان التعجب والتهديد يكون في حضور المتعجب منه فلا معنى لطلب الاتيان فيه وانه لا معنى للاستغاثة
بالمهدد في تمكين القتل لانه ليس شأنه ملك الاغاثة والوجه ان يقال يستغاث المتعجب منه لنفسه في دفع
تعجبه الذي لا يطيقه بان يغير حاله الذي يتعجب منه ويستغيث المهدد منه لنفسه في دفع القتل بان

بان يغير حاله ويترك موجب قتله ويغيث نفسه بنجاتها من القتل بذلك التغيير وقد يكسر لام التعجب والتهديد
نحو يا لزيد سواء كان في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولقصد جعل التمثيل محتملا لجميع
ما قصد بانه لم يذكر المستغاث له لانه لا يحتمل اخويه ويفتح المنادى لالحاق الفها اي الاستغاثة
ولا لام فيه تقييد لالحاق والالف للفتح صحيح مشروط بعدم اللام لا بقال الفتح الضروري الا
لف فكيف يتوهم ان ينقلب بالمقتضي للخفض الذي اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع اللام
والالف عند بعض ان الاصل الالف واللام نايب عنه فلا يجتمعان وعند بعض تنافي اثرهما
لا يقال لا تنافي في باجتماعه بين مقتضى الالف واللام لانا نقول لم يدخل اللام طردا للباب لا يقال
الثاني موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية ومقتضى الاخر اعرابية لانا نقول لا يقتضي الالف
الا فتحة ما قبلها اعرابية كانت او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا رأيت زيدا بالالف وفتحة
ما قبلها نصب بعدها انه كنظر لانه لا يلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى
المثنى على ما يرفع به الالف نحو يا زيداناه ويا زيدوناه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى في
التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس ما والالم يكن الاعراب في اخر الكلمة ولا يختلف
اخر المثنى به فتأمل جدا او لك ان تقول لا فاعل يفتح نحو يا زيداه فيخرج عن الحكم المثنى والجمع فان
قلت اذا جعل منه علما ومنك بكسر الكاف يقال يا منهوه ويا منكيه او حكم الالف الاستغاثة حكم الالف الندبة
صرح به الرضي فلا يصح قوله فيما بعده وينصب ما سواهما قلت هذا اذا اطلق المنادى للمفرد دون المعرفة
اذ الحاق علامة الاستغاثة لا ينافي البناء على الضم والمحلى على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى
المفرد المعرفة والمطلق المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخر ما

فيه الف قلت يحذف الالف الاول عند النحاة والمصنف يكتفي بالالف الذي في الاخر ولا يلحق
الف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضي قلبها واوا او واوا او ياء كما في الحاق
الف التثنية وله شذا اخر من الاحكام يفصله القوم في الندبة فاقتصر على ما ذكر خوفا من الاسآم
بطول الكلام في هذا المقام وينصب اي يبقى على ما نصب فلا يرد ان نصب المنادى يختص
الى محل ولانه ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
مبنيا على الفتح وكذا ما مثل ما رأيت وغير ما رأيت وان اريد نصبه اعم من اللفظي و
المحلي فالمفرد والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بالفها كذلك فلا معنى لتخصيصه بقوله
ما سواهما قيل اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث ويشكل بقولنا يا غلام زيداه فالضمير راجع
الى المفرد المعرفة والمستغاث المخفوض والمستغاث المفتوح الا انه لم يرجع الضمير لجعل المستغاثين
واحدا الجامع المستغاث وكان الاظهر ما سواها وقد فصل ما سواهما بقوله مثل يا عبد الله
اي مضافا حال عن علامة الاستغاثة ويا طالعا جبلا اي شبه المضاف كذلك وهو ما يأتي
بعده ما لا يتم به وبه وهو معموله او معطوفه الذي لا يفيد بدونه سواء كان المعطوف و
المعطوف عليه علما لشيء او لم يكن خلافا للاندلسي وابن يعيش في غير العلم مثل يا ثلثة و
ثلثين فانه قصد بهما عدد مخصوص ولا يفيد ذكر ثلثة لو سكت عن ذكر ثلثين بخلاف
يا زيد وعمرو واو المنادى الموصوف بالجملة لانه يعتبر فيه ندا الموصوف لا وصف المنا
دى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة وهذا القسم من شبه المضاف مخصوص بالمنادى
حتى نصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف بها بل بني على الفتح لان الظاهر

ان الوصف ملتحق بالشيء لا من تتمته وانما عدل عنه في المنادى للداعي لو يوجد في غيره فلذا كان
ينبغي ان يكمل جعفر المبهم بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا ثلاثة وثلثين ويا رجلا يوصف
بالمناقب لو وصف هذا المنادى معرفة ونكرة المفرد لاعتباره قبل النداء ان لا يحسن اعتبار
بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده هذه الاقسام شبه المضاف على ما فصلوه في
هذا المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبه المضاف
وكلام المصنف في ايضاح المفصل يدل عليه وسننقل لك ذلك الكلام في بحث توابع المنادى فتحافظ
على هذا المبحث فانه مما يخص الخواص في جعل المنادى الذي هو هم يصح دخول اللام عليه مثل ضا
رب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف ثعلب فانه يجيز ضمه كالنصب فقد رد عليه المصنف بايجاب النصب
واكده بالتمثيل بقوله يا طالعا جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال ان لم يوجد فيه اعتماد وشرط في
الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ووجب تعريف الطالع وقال الرضي في بحث
الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الملجئة الى الموصوف وذي
الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى المقدر فمثال لهم
غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جائني لحسن وجهه بل قد يجيء في
الشعر هذا الكلام وقد عرفت ان تقدير الموصوف محذور اخر وقال الفاضل الهندي في الارشاد
اصل يا ايها الطالع مثل حذف اللام اكتفاء بيا فاستغني عن ايها كما قالوا ان اصل يا رجل
ذلك وذكر المصنف ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس ان اصل



يا رجل يا ايها الرجل وشراح التمثيل في كتبهم اجتزا البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف
النداء فاعتمد على التمثيل وظن الخلل في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل ويا رجلا
لغير معين نبه به على ان النداء لا يستلزم التعيين وما سوى المنادى المعرفة ما لم يقصد
معين لا ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى يناقض التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل النكرة
بيا رجلا واختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا للتنصيص على ان النداء النكرة لا يستلزم وصفه
على ما زعم الفراء والكسائي وجعلا يا ضاربا في تقدير موصوف اي يا رجلا ضاربا وتوابع
المنادى المبني اراد به العهد والمتبادر ما ذكر بلفظ الشاسابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح
ح ولم يرد ما قال الرضي وغيره وينبغي ان يقيد المنادى المبني بغير الذي في اخره الف الا
ستغاثة على ما ذكره وليس بصالح لانه ينتقض بيا لزيد ويمكن ان يستغني عن التقييد
واعتبار العهد المذكور ويقال الكلام في مطلق المنادى المبني ويرفع على لفظه يرشد انه
مبني على تقدير ان يكون في لفظ المبني ما يرفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على
انه ليس النصب على لفظ المبني وان كان فيه فتح لان الفتح كما يرفع به في الوض
فلم لم يجعل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حروف الكلمة في غير الاخر لشدة
اتصال الالف بها واحترز بقوله المبني عن المعرب نحو يا عبد الله والشابان فانه لا يجوز
فيه الا الجر على خلاف ابن جني ضرب زيد عمرو بالرفع حملا على محل زيد الجر وربما لاضافة وعلى
خلاف ما من احد في الدار ولا زيد المفردة يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة
ما يقابل المضافة كما فيما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم

المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفردة الى تكلف
جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها
المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة والمضافة
بالاضافة اللفظية ولو قيد المضاف بالحقيقة ليسهل او قال ذلك المضاف في المفردة بجعلها اعم
من المفردة حقيقة او حكما قال الرضي ذلك البيان من المصنف لظنه ان المضاف مطلقا
ينصب حيث ذكر في شرح المفصل للرفع في قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله يا صاح
يا ذا الضامر العنس وجهين احدهما ان جعله صفة للمبهم تنزيله منزلة المفرد لان اسم الاشارة
لا يوصف الا بالمفرد فكانه قال يا ذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذي
فهو في حكم يا ذا الذي اضمرت عنسه والموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا
للمضاف ولو قيل الذي ضمرت عنسه لم يكن الا الرفع وكذا ما كان مثله ويزول عنا في
يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه اتفاق هذا كلامه وهذا لا يرشد الى ما ظن المصنف لجواز ان
يكون اشكال المصنف ان وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا
ولا يلزم منه انه اوجب النصب في المضاف اللفظي نعم يتجه عليه ان وصف المبهم في المثالين لم يخرج
بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ورفعه فان لا يجعل اخفيهما وسيلة نداء
الوصف بل يجعل مقصودا بالنداء من التاكيد اي المعنوي اطلقه اعتمادا على اشتهار امر التاكيد
اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتاكيد الا التاكيد المعنوي لا التاكيد
اللفظي واما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد

زيد الجملات فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك والمستثنى مع البدل ونحو
يا زيد وعمرو ولكان انفى للبس واين للحكم هذا كلامه فمن قال اطلاقه لان الحكم عنده كونه
كالنعت وان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه اثر قلة التصفح والصفة يعني النعت
فيه رد على الاصمعي حيث منع وصف المنادى بكونه شابها الضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والجهة
الاولى انه واقع موقع ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته في النبا لكن الاستعمال
يرد القياس فلذا كيد الرخصا بالتمثيل وجعل الصفة المرفوعة خبر مبتدا محذوف والمنصوبة
مفعول اعني وتفسير يا زيد العاقل يا بنت العاقل ويا زيد العاقل يا عني العاقل رد وعطف
البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اختاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه
الله فانه لا يمتنع دخول يا عليه كالنجم وكذا الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجازا عن الرجل
الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا عليهما على ما في التسهيل فمن قال الطال بلا طائل فهو اجهل قائم
وما يمتنع عليه دخول يا يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء للا
ختصار على انه ربما يدخل في الممنوع دخول حرف النداء على لفظ الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه
يرفع حملا على اللفظ يراد به ما يشمل المحل المعرب والتقدير وينصب حملا على محله وفي درجاني يعرف
ان التابع حال رفعها واحرى جعل اعرابه لعامل وكونه علما لشيء من المعاني المقتضية للحال
ليس بغير عقدة التكلف الحلال تعرف ان كان منك الفهم اعتمادا واختلفوا في وجه تنزيل
حالة البناء منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض يا كعروض الاعراب بعروض العامل
وقيل الاطرادها كاطراد الاعراب وزيفه الرضي بالنقض باطراد كثير هو لاء مع انا لم تنزل

منزلة الاعراب بان معنى الاطراد الحكم الكلي كونه كل منادى مبني على ما يرفع به وذا لا يستحق في هولاء وبه يرد انه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد فهم مالك ما يرشدك الى انه لمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن النظام مثل يا زيد العاقل والعاقل فيه نشر على ترتيب اللف وعلى غير ترتيبه والخليل بن احمد الذي قيل فيه انه لم يسبقه احد مثله في النحو ولم يخلف احد امثله وقال السيد السندي في شرح الكشاف انه على كبار من سيبويه في المعطوف منفق يعني المختار الرفع قدم عليه للمظهر لانه محل النزاع دون غيره من التوابع بل الاتفاق على اختيار النصب فيها ان جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة منتفية وجهة ترجيح النصب وهو كونه تابع المبني تابعا للمحل قائمة ووافقه سيبويه والمازني وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي الحكم باختيار النصب في شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى وابو عمرو ابن العلا امام القراء النصب بقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب الطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن فكالخليل اي فيختار الرفع كالخليل والا فيختار النصب كابي عمرو وتقدير ناوفق بالبيان من تقديره فهو كالخليل والمراد بقوله كالحسن على ما نقل عنه مذهب المبرد العلم الذي مع اللام ويجوز نزع اللام عنه وهو العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا منوا لمدح كالاسد او ذم كالكلب ولم يصر علما بالغلبة فانه يصير علما بلا لام وتدخل عليه اللام للمح الوصفية بخلاف ما صار علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف عهدي فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه وما لم يكن كالحسن ما ليس علما كذلك

وبه

وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس بعلم كالرجل ونحو يا زيد والرجل فانه لا يجوز تجريد اللام عنه للزوم الناشي غير ظاهر لكونه معرفا موصوفة كله عن ارادة التعريف وبعد عن حرف النداء الذي يفيد التعريف مع قصده فيتقوى المانع بين جعله منادى بلزوم المانع عنه فيترجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف في العلم فهو كالعدم والمضافة عطف على المؤكدة وقوله تنصب عطف على ترفع الخبر عطف معمولين على معمولي عامل واحد والعامل في صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فغلط ولا الجعل التقدير وتوابع المنادى المضافة لانه يدخل فيه تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي اي بعض التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري التسوية بين المضافة بتلك الاضافة والمؤكدة وكانه وقع فيه من شاهد الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما منادى والبدل والمعطوف غير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ولم يتنبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل قوله غير ما ذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمروا بالنصب على ما في التسهيل حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للمبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا ومثل ابو علي للبدل بيا زيد زيد وتبعه جار الله في المفصل وقال المصنف في ايضاح المفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيدا ويقال

يا رجل زيد او يقال يا زيد عمرو على تقدير ان يكون لهما اسما مسمى واحد هذا الكلام وتبعه الرضي ونحن نقول البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه فقولنا يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالثاني القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول في ذهن السامع فهو تاكيد وهاهنا اشكالان قويان اختفيا عن كل ناظر احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف بهذا من توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب اذ لا دخل للتابع في بناء المنادى معنى اخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه والعلم اي المنادى العلم بقرينة المبحث الموصوف لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف بابن وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضي وفيه انه قد يجعل المثنى والمجموع علما الا ان يقال يختار فتحه ايضا وح لا يصير معنى اختيار فتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم في غير المثنى والاكثر في المثنى ويتجه انه يجب الفتح في الجميع مضافا بخلاف يا زيد الابن لعمرو والى علم لا الى غيره وبعض البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك نحو يا ضل بن ضل لمن لا نسب له معروفا ويا سيد بن سيد ويا فلان بن فلان ولا بد من قيد اخر هو اتصال العلم الموصوف بابن ليخرج يا زيد الفاضل بن عمرو وليس جعل ابن صفة للاتصال المضمن للموصوف باولى من القول بفوت القيد

العلم الموصوف

المنادى الموصوف بمضاف الى لفظ الموصوف يختار فتحه

وقوله

وقوله اخر يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علما اخر والاظهر لكن مشترك الا ان يقال الكتفي فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع ويرد يا محمد بن محمد اذ اريد وصفه بانه ابن نفسه غير مبال بالنسب الا ان يقال الكتفي فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع التي حصل من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه مغاير لكونه ابنا ولو خولف المشهور وجعل العلم مضافا الى اخر لا يدفع بعض الشبهة بلا تكلف ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبني على ما يرفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح فاحمل يختار فتحه خلافا لمن اوجبه وما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة ان التابع المضاف ينصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع بان يقال المقصود ان الابن المضاف الى علم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه في الحركة بعيد ولا فتقار بحث نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى اخره واذا نودي اي طلب اقبال المعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل منادى لانه لا يصح جعله منادى ولا انه اذا اريد نداؤه لانه لا يراد نداؤه لانه لا يراد ما لا يصح واضاف الى المعرف باللام على ذي اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودي قيل يا الله ونحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق صرح به التسهيل ولا بد بعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما في التسهيل والحكم لا يخص المعرف باللام بل اللام بل الموصول المصدر بال مثله على ما في التسهيل وقوله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ وقيل على مذهب البصريين واما الكوفيون فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل وايها الفلان وايها المؤمنون

وبا ايها النفس المطمئنة اى يفصل بين يا والمعرف باللام باى الموصوفة التى حذف ما اضيفت اليه
مع تعويض ها التنبيه التى تناسب النداء ويجبر بها بعد المنادى فى الحقيقة عن حرف النداء ويجعل
الانفصال ملكا لاتصال بها وبا هذا الرجل اى يفصل بينهما بهذا الموصوف بذى اللام وكون المعرف
مقصودا بالنداء دون الفاصل يستدعى جعل المعرف باللام بدلا الا انه منعهم عن ذلك طلب اى المو
صوفة الصفة وكون البدل مبنيا والتزام الرفع فى توابعه لانه يوجب كونه معربا كما ستعرف لكن
ينقض تعريف فاحفظ وتذكر من تعريفه وبا ايهذا الرجل اى يفصل بينهما بايها وذا فيجعل
صفة لاى والمقصود بالنداء صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاى وفى هذا
الجمع مزيد تشويق الى المقصود بمزية تشويف ولم يجعل الرضى الجمع للتوسل بل جعل المقصود بالنداء
ذا واى وسيلة لندائه وذا النوع مما فرق بين النداء وذا الان وصفة لغير المخاطب ولذا يتصل به
حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل فى ندائه لدفع التنافر ولا وليل فى التزام رفعه
على انه المقصود بالنداء لان تابع تابع المنادى تابع لفظه مطلقا صرح به الرضى نفسه وليس لك
ان تنكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا باى دون اى بهذا لان الرضى جعل هذا وصفا لاى
لان الحق معنا بلا ريبة فهل لا ينحصر نداء المعرف باللام فى الصور الثلاث بل من صوره ما حذف
اللام كما فى يا زيدان ويا زيدون فان تثنية العلم مع اللام لجمعه وحرف النداء يغنى عنه فيحذف
اللام ويعرفه ان يا زيدان يا زيدان تثنية المنادى لا نداء تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا يستدعى
اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية لتنكيره ينجبر بتعريف النداء ولا يحتاج الى جبره باللام
ولا يجاب بما قيل ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف باللام لان اللام فى تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر

نقصان

نقصان تعريف العلم لان من نقصان تعريف العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام
ليس للتعريف والتزموا يعنى جمهور النحاة رفع الرجل خلافا للمازنى والزجاج جعلاه فى سلك
سائر صفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب فى صفة هذا دون اى لجواز كون هذا المقصود
بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغنى عنه بهذا وهو المشتق العام نحو يا هذا
الابيض يجوز فيه النصب لانه ليس المقصود بالنداء الا هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحو يا هذا
الرجل ويا هذا العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فلزم الرفع ولك تطبيق عبارة المصنف
عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغنى عنه ولكن ان يجعل ضمير الجمع الى العرب فيكون فيه رد لمذهب
غير الجمهور بانه لا يساعده الاستعمال وهو اقتضاء للقياس الصرف لانه اى لان الرجل
المقصود بالنداء فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه حيثية النداء فرفع وحيثية التبعية فلم يضم لانه له
شبه بالبدل فروعى حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاخير لخفة الفقير والدليل
على كون حركته رفعا لا ضما التزام رفع توابعه فقوله وتوابعه مع كونه بيانا لحكم توابعه دليل
على التزام رفعه لانها توابع معرب لم يقل توابع المعرب قصدا الى الوحدة بالتنكير اى لانها توابع
معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالا عراب ونصب للمفعولية الا
ان التابع لا يجرى للجهتين ليس الا ذا جهة واحدة فليس محل كالمتبوع فتوابعه توابع معرب
واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار اللفظ والمحل وفيه ان المتقدر وانما توابع منادى معرب
والمنادى المعرب لا تابع الا للفظ ولذا ليس التابع مخصوصا من المستثنيات الا لخفى ولك ان
تقول المراد ان توابع المعرب فى الاكثر تابع للفظ فالحق تابعه بالاكثر وبكل من هذه الامور

اندفع اعتراض الرضى بان مبنى الكلام على احد الامرين اما ان لا محل للمعرب او لا تابع
لمحله وكلاهما منهدم بتجويز ان زيدا قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها
توابع معرب ينتقض بقولك يا ايها الذى اكرمنى عمرو بان يكون عمرو عطف بيان بقوله الذى
اكرمنى فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا فحمل على تحصيص غير المعرب ما عداه واعلم
ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المبنى المفرد فينبغى جواز نصبه
وقوله ورفع توابعه رفع ما انه لما صار بمنزلة المنادى المضموم فلينبغى فى تابعه ما فى تابع المنادى
المضموم من جواز الوجهين فى مفرده والتزام النصب فى مضافه وقالوا يا الله خاصة اى لا ينادى
بغير الوسيلة الا الله كذا فى الرضى وهو مخالف لما عرف من جواز يا الاسد ويا الرجل مطلقا وفى الهندى
هذا المستثنى معنوى من القاعدة المذكورة وقد حقق انه راجع فيرا ولكن نقول يعنى ان نداء الله
مختص بيا ولا ينادى الله تعالى من بين حروف النداء الا بيا كما فى مغنى اللبيب ومع ينبغى ان يراد
بيا الله نداء الله تعالى سواء كان بلفظ الله او الرحمن او غيره او نقول وقالوا يا الله خاصة يعنى قطع همزة
الوصل اذ قطعوا فى النداء مختص بهذا الاسم او نقول يا الله خاصة يعنى لا ينفك بحذف حرف النداء
وليس لك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقيل يا الله
حكاه ابو على ولك يا تيم طابا بمخاطبا مثل يا تيم تيم عدى اى فيما وقع بعد حرف النداء مكررا
ووقع بعد الثانى مضافا اليه الضم فى الاول على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه منادى
مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد اللفظى وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا
فى الضرورة وبالظرف ومن خواص التاكيد اللفظى هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحه

وبين

وبين ان بغير الظرف والمسمى هو انه مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى
عدى مقدر لدلالة المذكور عليه كما فى بين ذراعى وجبهة الاسد وجوز السيرافى فتح الاول
للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول
شعر جرير وتمامه يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر والتيم العبد وبتيم الله كالتيمى
بعبد الله وفى العرب قبائل يسمى كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عبد مناة اخو عدى خاطب القبيلة
وقيل لا ابا لكم كناية المدح يعنى كفاكم شرفكم واغناكم عن الانساب وقيل كناية الشتم اى ليس لكم
اب يذكر ويفتخر به والمراد بالسوءة هجاء لهم قال حين سمع ان عمر بن لجاء شاعر التيم اراد هجاءه فاوعد
به قومه بانهم ان لم يمنعوه لهجاهم واوقعهم فى شر الهجاء والمضاف فيه فى التسهيل بالاضافة
المعنوية اذ لا يجوز فى يا ضاربى الا ما يجوز فى غير المنادى الى ياء المتكلم الا خصر الى الياء او لا تعرض
فى ياء يضاف اليه يجوز فيه يا غلامى يعنى يجوز فيه كسر اخره مع اثبات الياء مفتوحة وساكنة وكانه
اكتفى باعجام الياء وفى بعض النسخ كرر يا غلامى احدهما ساكن والاخر مفتوح فالمقدم هو
الساكن عند من قال الاصل فيه السكون لانه فى اخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واجب بالالف والواو
اللذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف
وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولنا ان نؤيده بان الوقف بالهاء لا يكون لما حركته
شبيهة بالاعراب بان يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة لداع ويا غلام
اى يجوز فيه الكسر مع حذف الياء ويا غلاما اى يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا للتخفيف كما يجعل
بقى بقى ودعى دعى فى بعض اللغات او حذف الياء وتعويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض

اللغات ايضا لجعل الامر بين الاان يقال حذف ياء المتكلم مخفف دون لام الفعل في الانقص
ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوجه الى التسامح لجعل ما
في الياء فيه وقد اعتذنا كل عنه فكن متفطنا في خطابها بل متوطن الفطانة في كل بابها ولا يخفى ان
بيان جواز الكسر والفتح في اخر المنادى المضاف الى الياء في فيما لم يكن في اخره حرف لين منجزم
السكون فانه لم يعتبره بما يخرج عنه فتاى وحبلى ومسلمي كما في التسهيل ولم يبين حال الياء في هذا الا
مثله وهو وجوب الفتح حذرا عن التقاء الساكنين لان القصد الاصلي الى بيان ما يخص بحال
النداء واما المشترك بين الكل فمحاله الى بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم قال الرضي الوجه الثالث
يندر في غير المنادى الا في الفواصل والقوافي ولا يعم كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع
بل يختصان بمنادى اشتهر بملك الياء ضافة فلا يقال يا عدو ويا عدوا بهذا الكلام وتحن
نقول لم يتنبه المصنف لظهور ان الحذف او التغيير الملبس لا يجوز وان القرينة لا تخص الاشتهار رو
لم يتعرض لحذف الالف يا غلاما لشذوذه في غير سعي وكذا العود ضم البناء بعد حذف الياء المشتهر
بالاضافة لشذوذه ومنه رب احكم على قراءة الضم في الشاذة ولا يكاد يوجد قلب الياء الفا في
غير النداء وفي النداء كثير وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم انفق بلالا على رواية الالف دون
التنوين والضم والاصل يا بلال ومنهم من دقق النظر فيه وقال هو تكرار النفي اي انفق من
غير ان تقول لا وبالهاء وقفا الظاهر تعلقه بالاخير وما يجيء من قاعدة الوقف بالهاء في
فن التصريف يقتضي الجواز في الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما
وكانه متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح وما كان هذا من خصايص المنادى غير

داخل فيما يذكره في محله يتعرض له وقالوا يا ابي ويا امي يريد كغلامي بلا تفاوت
حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والاوضح الاخصر الاقتصار على
قوله ويا ابت ويا امت عطفا على يا غلامي فيعلم الوجوه الاربعة في يا ابي ويا امي
من عموم يا غلامي واختصاص باقي الوجوه بما من تخصيصهما بالذكر ويا ابت ويا امت
طولت التاء في الخط لكن اخت تنبيها على انها ليست متمحضة للتانيث بل مبدلة من ياء
الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها دون تاء اخت ولكونها عوضا
عن ما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف قاعدة الخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر
ما قال الرضي الا رجح الوقف بالهاء فيكتب بالتاء وجاء الوقف بالتاء فيكتب بالتاء ولكنه ح
يلزم كتابة المتن على خلاف الارجح فتحا اي مفتوحة وكسرا وهو الاكثر فكان الاولى
تقديمه تنبيها عليه قيل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب الياء وفيه ان
مناسبة الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذي كان قبل الياء فيما عوض عنه
التاء المقتضي كفتح ما قبلها انتقلت الكسرة الملتزمة قبلها على الياء الى نفس الياء كما
ينتقل في الاستثناء اعراب المستثنى الى غير وانما عوض التاء عن الياء فيهما لا في ابي وامي
لانهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء فالتاء فيهما كالتاء علامة هذا عند البصريين
والكوفي يجعلها للتانيث والياء مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف
على ما هو الوسط لفظا او تقديرا او ما تضمنه قوله وبالالف دون الياء اذ لو كانت
مقدرة لي داظهارها ولكوفي ان يقول مقام التفخيم لم يصرح باضافتها الى

النداء نفسه يتعذر السماحة نجبر بما عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت وامت
لجعلها في معنى ويا ابتاه ويا امتاه او لجعل ما سبق في معنى بلا الف او عطف على فتحا
اي وكاينة بالالف ومنهم من قدر بلا الف وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بنية يذكرهما
على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد ثقل فيهما خاصة بتنقيض يا ابنت ام ويا
بنت عم يا بنت عمتي مع انهم لم يقولوا به مثل باب يا غلامي في جميع ما مر وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم اي بالفتح او الكسر واضل فيما سبق ولا احتمال للضم ولو قال مثل يا غلامي
وبالفتح لكان اخصر واوضح قالوا جاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة استعمالهما الموجب
للتخفيف والفتح الخفيف لانهما اثقلهما اشد طلبا للتخفيف وانا نقول يا ابن ام في معنى يا اخي
الشديد الاخوة ولهذا اختير الام على الاب اذ لا يتعذر الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة
يا حميم الشديد القرابة وشاع استعمالهما في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي فعومل معاملة يا
اخي ويا حميمي وما كان قصر الاضافة متعينة فيهما لم يتحاش عن التخفيف بالفتح بعدم فطنة
الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد ولا تقاس الترخيم وترخيم المنادى اي ترخيمه المنادى
جائز ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادى
كغيره لا يرخم الا اذا اضطر الترخيم ضرورة وفي غير ضرورة قوله وفي غيره عطف على قوله لجب المفهوم
في المنادى وقوله ضرورة على جائز اي الترخيم في غيره اثر الضرورة وفيه لا ضرورة يعلم بطريق الاولى
وشرط ابن مالك في ترخيم غير المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا ترخيم لمعرف باللام و
ترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص عنده بلغة بانتي وصار بهذا الترخيم سنة في

النداء لان المقصود بالنداء المنادى له فيستحب الفراغ عنه فانما يكون حسنا اذا كان
مزيد اهتمام بالمنادى له او مخافة فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى
له كما اضربا زيد وانما زاد شيئا منها لحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء
وهو اي ترخيم المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء وهو اي ترخيم المنادى
فقط ترخيم غيره اذ لا تفاوت الا بجعل الترخيم اذ الترخيم مطلقا لانه السابق المطلب
ببيان حذف في اخره اي اخر المنادى اخرج به الحذف في غير الاخر او في اخر احد الامرين
من المنادى وغيره وهو اولى من جعله للاسم والاوضح الاخصر وهو حذف اخره ولا
يشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا بحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة
الحرف الاخر وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد وللزاحرفا وكذا التاء انما تثبت بخلاف حرف
يا غلامي فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير تخفيفا اي لمجرد تخفيف من غير اقتضاء
قاعدة تصريفية اقتضاءها ومن غير سماع اقتضاءها والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا
المعنى كالحذف المحض اعتباطا اي ذبح الشاة بلا علة على ما في كتب النحو لكن القاموس
جعله معنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج به حذف في اخر يد ودم
لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد هذا جائز كما في الرضي او قيد بعد التركيب
كما في الهندي وحذف به قبل التركيب يرد على التعريف على كل تقدير خروج ترخيم المضاف
على سبيل الشذوذ في قوله خذوا احظكم يا ال عكرم واذكروا انه لا يصدق عليه حذف
في اخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم غير المنادى لكن

القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا تعريفهم وان كان قويا بان يؤثر
دخول نحو والليل اذا يسر اذ يسر والكبير المتعال فان الحذف فيه بمجرد التخفيف
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما وشبه المضاف
فى حكمه فى النداء وان لم يكن فى حكمه فى التوابع وقيل الاولى ان يقال وشرطه ان يكون
مفردا ليستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بمعنى ليس بمضاف ولا شبهه
وهو وهم وينتقض هذا الاشتراط بترخيم يا ابت محذوف التاء على لغة يا امولك للجنس
بمد الاب بلا تاء وهذا الشرط مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة
ولذا حكم بشذوذ خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا واذا رخم المضاف فالتابع
فيه الحذف من اخر المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف اخر المضاف
ولا مستغاثا فان الاستغاثة المطلوبة من المنادى المستغاث المطلوب فيكره الزاغ
عنه بسرعة وهذا الوجه من الخصايص ولهم وجه اخر ولا جملة خلافا لسيبويه فانه يقول
فى يا تابط شرا يا تابط ويجب استثناء مسلمون من الجملة فانه صرح الرضى بانه لا يحذف منه
فى الترخيم شىء ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان ولا مثنى وبالسبق الاكثر النسخ
ويفهم عدم جواز ترخيمه فى قوله وفى غير المنادى ضرورة غير المنادى عنده ويكون
بالنصب اكثر علما زايدا على ثلاثة احرف فى بعض الزيادة على الثلاثة خلاف الفراء واتباعه
والاخفش فانهم يشترطون الزيادة فيه او تحرك الاوسط والكوفيون يكتفون
بالسكون علما مثل ثبا واما تاء التانيث ولا اكثر من ترخيم المؤنث بالتاء على فتح غير مرخم

فيقال يا طلحة لاعتبار اهل اللسان بفتح اخر المنادى المؤنث بالتاء لكثرة الترخيم
والنسخ ههنا كلمات غريبة لو حاولتها فعليك بالبيت وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف
التاء يوقف بالهاء لا محالة اذ الحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صاح والا تجعل الشاذ ذ اسما
براسه صرح بالكتاب فى اطرق كرى شذوذات حذف حرف النداء وترخيم غير العلم
وجعله اسما براسه وانكر الرضى جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرا ذكر الكروان
وقد سبقه الجوهرى فى هذا الانكار انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه
رقية يصطاد بها الكروان فانه اقبل عنده كخفض راسها وتغمض عينيها حتى تصطاد وفان
كان فى اخره زيادتان اى فى جانب اخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل ولا ظرفية الشىء
لنفسه فى حكم الواحدة قال المصنف فى شرح المفصل معنى كونهما فى حكم الواحدة
انهما زيدتا معا لمعنى واحد واحترز بقوله زيدتا معا عن نحو مرجانة وسعدانة فان النون والتاء
لم تكن زيادتهما معا وبقوله لمعنى عصبصب لليوم الشديد فان الصاد والياء زيدتا معا
لا لمعنى قال الرضى يريد بكونهما فى حكم الواحدة انهما زيدتا معا الا انهما واحد لان كل واحد
من زيادتى مسلمان ومسلمون لمعنى اخر وفيه انه لو اكتفى فى تفسير كونهما فى حكم الواحدة بانهما
زيدتا معا لا ينتقض بعصبصب وليس يقدح فى كون الالف والواو علامتى الفاعلية
كونهما مع النون لمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية او الجمع كما يفصح
عنه تعريف التثنية او الجمع والالف والنون المزيدتان لمعنى الا ان لا يحدث معهما معنى
الا انهما موضوعان له حتى يشكل بالالف والنون فان قلت فى جانب اخره بانه و

مرجانة زيدتا معا كذلك وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فى
الوسط وانما يكون فى جانب الاخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضى ومثال الز
يادتين سبعة زيدان ومسلمون ومسلمان ومروان وكوفى وصحراء وحمراء يعنى به الملحق
بالفى التانيث هذا ولا يشكل بشملال مع انه لا يحذف منه حرفى الالحاق لانه كعربانة فتخرجهما
ان كان نكرة مرجانة وكان قوله فى حكم الواحدة تخرج ما لخرج يكشف عن وجه حذفهما معا
الشام وسبين فى تعريف الترخيم المرام نحو اسما عند من جعله فعلا من الوسامة بمعنى اثر
الحسن يقال وسم ككرم وسامة ووساما بفتحهما فهو وسيم وهى بها وجمع الوسم وسما
بضم اوله كذا فى القاموس وفيه وبه سموا اسما يعنى الهمزة فيه منقلبة عن واو مضمومة
كافى وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل كما فى شمس بضم اوله
وبه ظهر ضعف ما فى الرضى ان هذا القول مرجح على قول من جعله فعلا لا جمع اسم بان التسمية
بالصفات اكثر منها بالجموع واندفاع ما فيه من انه يرجح كونه اسم جمع بانه لم يثبت فى الصفات
اسما بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسما علما منقولا منه وبانه لم يات قلب الواو المفتوحة
همزة الا فى واحد هو احد ولعل ما قال المصنف فى شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر
الكى لا ينافى جعله من الوسامة لان الوسامة ايضا يحتمل ان يكون ماخوذا من الوسم ومروان
بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية مرو بمعنى الحجارة
التى تورى بها النار رفعه مثال الزيادة التثنية وقد يعرض لزيادتى الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتى
جمع فلا ينزلان منزلة الواحد وذلك فيما ينون على ما صرح به الرضى وقال ترخيمه كترخيم

ثمود لانه لا تغيير بناء مفرده فكانهم ليسا زيادتى جمع والظاهر ان سنون وارضون
وثمرات يكون كذلك فينبغى ان يستثنى هؤلاء من تلك القاعدة او حرف صحيح الصحيح عند
النحوى ما ليس فى اخره حرف علة واما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الز
مخشرى فى هذه العبارة ولا يبعد ان يراد الصحيح حين سقم الزيادة فيدخل فى القاعدة
مرضى ويخرج سعلاة ويؤيد هذه الارادة جعله مقابلا للزايد وحمل الرضى على ما يقابل
حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بان يكون غير تاء التانيث
واعترض شارح اخر بخروج مرمى واجيب بان المتبادر حرف صحيح اصلى لان الغالب فيه الا
صالة ولا يخفى ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر من العبارة
الحقيقة وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد وكان على بصيرة من نور
التحقيق لنتنحى عن مزالق التضييق ولا تنس هذه الدقيقة فانها نعم الذخيرة فى سلوك طريق الحقيقة
قبله بلا فاصلة او هو الف ورمدة اى حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة
لان الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك الا عند
ورش وحده فانه يمد للمرت والحسنين وقفا قال المصنف فى الايضاح يريد مدة زايدة و
الا لورد مختار ومن قال المتبادر من المدة الرابعة لانها العالية فى المدة فقد عرفت ما فيه و
اوصيت بحفظه ولا ينبغى ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية
مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل وان
كان قبل الاخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين فى قاعدة واحدة لا التثنية على

يخالف على الحذف في القسمين من كونهما كالواحد في القسم الاول وكون ما قبل الاخر اولى بالحذف
لزيادته من الاخر الاصلي كما ذكره الرضي بل تخالفهما في كون الثاني مقيدا بقوله وهو اكثر
من اربعة احرف دون الاول لانه يحذف حرفان من مروان وعمران وثبوت وقلون
ثم لو تبع الجزولي وجعله قيد القسمين لم تتم تلك النكتة والرضي نفسه رجح مذهب غير الجزولي
وجعله قيد الثاني ومع هذا اغفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين ولا مانع من جمعهما لان
نحو مصطفون ومصطفين داخلان في القسم الاول دون الثاني واحترز بهذا القيد من سعيد
وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوّز الفراء الحذف لحرفين فيهما فالفارق بين
الفراء وغيره قوله والا فحرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد في سعيد وعماد كما لا يجب حذف
حرفين حذفا اي الفان انث الفعل لان حروف الهجاء مؤنثات سماعية فجعل التانيث لتغليب
الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة الوهم على العقل الصريح وان كان المنادى مركبا حذف
الاسم الاخير وما في حكمه فيشمل سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اوردوا الاصوات في قسم الاسم
المبني وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في اخره واو ونون او الف ونون لان مسلمان
ومسلمون علمين داخلان في اخره زيادتان وليس المحذوف فيهما الاسم الاخير انما هو مع النون
ولا يلزم ان يستثنى اثنا عشر واثنتا عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النحو لان الاسم الثاني منزل
منزلة النون من التثنية ولهذا لا تجوز اضافته كما صرح فتلانة عشر واخواتها لان المصنف جالفهم
فيه والكلام مبني على مذهبه ولو ثبت البناء على مذهب النحو لا ملتبس بان تجعل داخلا فيما في اخره
زيادتان في حكم الواحد لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلان منزلة الالف والنون

نحو يا بال في مالك ...

للتثنية والا اي ان لم يكن المنادى شيئا مما ذكر فيحذف حرف واحد وانما قدر المضارع
مع ان ماضي الكلام يسند على الماضي لان افادة الظاهرة لمنعه وافادة استمرار حذف الحرف ولو
اضمر في الباقي وعدم تفصيل بطليه سيما وفيه خلاف الفراء في جواز حذف حرفين من سعيد وعماد وهو
اي المحذوف في حكم الثابت وقيل اي المنادى في حكم الثابت لجميع اجزائه ليلايم قوله وقد يجعل بها
برأسه ولكن سنجعل قوله وقد يجعل عدم ملائمته يقال يا حار فلا يقتضي جعله وهو ضمير المنادى
في الرضي فان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى لا لطروّ الحذف فيه صار كانه المحذوف بموجب
فصار في حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذف فيه الواضع لا لعلة وجعله نسيا وبين
ما حذفه المتكلم لا لعلة فان الاول تعارف في المعنى بدون المحذوف بخلاف الثاني فان الحذف فيه
لجعل ما بقي دليلا على ما القي فالظاهر ان لا يكون نسيا فاللغة العليا على القياس دون السفلى
محافظة على الاكثر اي على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه المتبع في كثر اللغة السفلى وهو
فيما اذا التبس بغير المرخم نحو يا قائم في ترخيم يا قائمة في مقام الالتباس وفي المرخم الشاذ فانه ليس فيه
هذه اللغة الا على سبيل الشذوذ ولكن الطرق كثرا فلا يقال في ترخيم يا صاحب يا صاح فيقال يا حار
بالكسر في ترخيم يا حارث ويا ثمو في ترخيم ثمود ولا يبنى شيء من كون الواو في الطرف مع ضم ما
قبلها مع انه يجب قلبه ياء في اسم معرب في الاصل ويا كروان ولا يبنى شيء من عدم قلب حرف العلة
المتحركة المفتوحة ما قبلها من ان يكون بعدها الف والمراد انه فيقال على الاكثر بقرينة معاونته
بقوله وقد يجعل الدال على القلة فهو في حيز والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير
تغيير وينبغي ان يقيد بما اذا لم يؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كما في اسحار على وزن

احمار بسمابه بنت ما لبس ... غير حركته في الاصل فانه يحرك الثاني فيه بحركة ما قبل الساكن
فيه الاول عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح وكما في راد ما كان المدغم في الاصل متحركا فانه
تعود حركته ولا يجب ان يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاضي لانتفاء موجب
حذف الياء اذ المصنف خالفهم فيه وقال يا قاض بالضم وقد يجعل المنادى المحذوف الاخر
او هذه الامثلة اسما برأسه فيقال يا حار بالضم ويا ثمي بقلب الواو ياء ويا كرا بقلب الواو الفا
والاولى ان لا يذكر في النوع كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه
لا يرخم وكرا شاذ وكانه تبع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيد بان لا يؤدي
جعله اسما برأسه الى ما لا نظير له كما في طيلسان على لغة كسر اللام فانه لا يقال فيه طيلس بالضم عند المبرد وعلى
المازني خلافا للسيرافي لانه لا يبالي عروض وزن لا نظير له ويؤيد المبرد امتناع ان يقال يا ثمو على
هذه اللغة لانه يؤدي ما لا نظير له الى ما لا نظير له فلو لم يقيد بالعارض لجاز يا ثمو كذا لا يجوز
ترخيم حبليان عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى
لغير التانيث لان المنقلبة عن الياء ليست للتانيث لان الف التانيث لا اصل لها والسيرافي
يجعل فعلا ويقول لا مبالاة بعدم النظير له لانه شيء عرض وان كان الباقي حرفين ثانيهما
حرف علة يجعل ذات ثلاثة برد المحذوف اذ لم يعهد بناء ثانيه حرف علة في المعرب وما في حكمه
والمنادى في حكمه فيقال في ترخيم شاه يا شاه برد الراء المحذوفة اذ اصل شاه شاهنشاه في ترخيم
شيه يا وشي وان لم يكن ما يرد تضعف حرف اللين فيقال في ترخيم المسمى بلات بالات ويشكل
ان الترخيم لسرعة الفراغ عن المنادى وفي هذه الصورة لا يحصل هذا الغرض فالقياس

منع الترخيم وتفضيل الترخيم على اللغة السفلى من خواص من له براعة الطولى في المباحث
حث التصريفية وقد استعملوا اي العرب لان استعمال الذي يبحث عنه النحوي ذلك دون
استعمال النحاة صيغة النداء اختاره على يا مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب يلحق
المنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول به خمسا وعلى ان صيغة النداء
تتصرف الى يا لانه المشهور في النداء ولذا لم يستعمل في نداء وغيره غير النداء من الاستغاثة
والندبة والتعجب سواها ولك ان تريد بصيغة النداء ما هو على هيئة المنادى كما يلائم قوله
في المندوب وعلى الاول يجب جعله بتقدير في ندبة المندوب وهو اي المندوب المصطلح
كالمنفي في قوله وحكمه الى غير ذلك ففيه استخدام اذ السابق ما هو مستعمل فيه بصيغة النداء
لا المصطلح المتفجع عليه في الصحاح تفجع له توجع وفي القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد
من تضمين التفجع معنى البكاء ليتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عدد محاسنه وبكى عليه
وقد اخرج بقوله بيا او وا نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة بيا من بين
حروف النداء وقد اخل بجمع التعريف حيث لم يمنعه عن خروج المتفجع نحو وا ويلاه و
واحسرتاه وواكبداه ولذا قال اللب وهو المتفجع عليه او به ومنهم من جعل قوله عليه
علة اي بناء عليه فدخل الجميع لان الميت موجع لاجل الفقد والحسرة والويل متفجع
لاجل لوجوده ولا يصح قوله ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا
كان متفجعا به والظاهر ما ذكرناه ولا يبعد ان يقال واحسرتاه واثبوراه منزل منزلة
الميت لان الهلاك كانه محبوب يبكي على فقده وكذا الحسرة لانه كان مات الحسرة حيث

لا يلحقه فقضا مالحا هو حقنا او ذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل عن
الجزولى انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه تعالى انى مشتاق اليك ومنه قولهم في
المراثى لا تبعد بفتح العين اى لا تهلك كانهم لعظمهم لموت الميت تصوروه حيا هذا
والاقرب عندى جعله منادى مستغاثا كانك تستغيث بالميت ان يغيثك في فراقه وكذا يا للهلاك
وللحسرة الا انه لظهور كون المتكلم مضطرا مستغيثا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة واخص بوا
الظاهر واخص به ولكنه قد يدخل الباء على المقصود بتضمين معنى التمييز فكانه قيل واخص وا
متميزا به او تميز المندوب بوا اختصاصه بها في الشروح واخص المندوب متميزا به بوا او يا اذ ليس
هذا الاختصاص للمندوب بل لا اختصاص وا به وذلك ان تجعل وا مقصورا عليه ويكون المعنى
واخص المندوب في مقام الالتباس بوا المعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون بعنه بما في
التشهير ويجب ابلاه وا عند خوف اللبس اقرب منه ان يعبر بانه اخص المندوب بحسب الحقيقة
بوا اذ الندبة بيا استعارة كما افاده قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اذ الندبة بيا تجوز
الا يمنع اختصاص المندوب بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله واخص بوا ان وا قليلا ما يستعمل
في النداء على ما في الرضى وحكمه وفي الاعراب والبناء حكم المنادى الا الظاهر الاخصر وهو كالمنادى
في الاعراب والبناء يعني بني المفرد المعرفة منه على ما يرفع او الم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا
بابن مضافا الى علم اخر وبفتح وجوبا اذا الحقه الالف واختيارا اذا وصف بهذا الوصف وفيه
رد على الكوفي المجوز يا زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر هذا المقام فخذ ودع ما
فسره الاقوام يقال قد اهمل حكم توابعه وهو ايضا كحكم تابع المنادى ولا يبعد ان يجعل

قوله

قوله وقيل ان كنت وكيا مدركا لما لم يكن جليا فنقول من احكام اعراب المنادى
متابعة التابع له في غير البدل واجب ومن احكام بنائه على ما يرفع به متابعة التابع المذ
كور لما يرفع به ولما كان يتبادر الى الوهم انه يكون غير معين مطلق كالمنادى مذاركه
بما سيجى انه لا يندب الا المعروف ووجه كونه في حكم المنادى عند الجمهور انه منادى و
عند المصنف جملة عليه لما ذكرنا في كونه مخصوصين بحرف النداء او ما شبهه ولكن اى جاز
لك زيادة الالف في آخره حقيقة او حكما لجعل اخر المضاف اليه في حكم اخره كما ارشدك اليه
بقوله واغلاميه وكذا اخر الصفة كما في وامن حفر بير زمزماه وفيه رد على الاندلسي الجاعل
في الندبة يا ليلا يلتبس بالمنادى اذ رفع الالتباس لا يوجب الا نصب قرينة ولا تنحصر فيها
واذا زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا لحذف لالتقاء الساكنين يحرك بالفتح
حفظا للالف لا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور وان كان ساكن لحذف فان
كان متحرك الاصل كما في واقاضي يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفا
يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يراد الالف ويكتفي به اتفاقا فنقول في المثنى يا ضربوا
وا اضربوه والمصنف سوى بين الالف وغيره فنقول في يا غلامي بالفتح يا غلاماه
بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والمصنف ذهب الى ان الواجب يا غلاميه سواء
كان الاصل في الياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلي ومنعه الرضى
بسنده واقاضياه وان يقول ان السكون العارض الذي لا يبين عروضه وشبهه الامر
فيه كالاصلي وسكون ياقاضي ليس كذلك فان خفت اللبس بزيادة الالف رفعت الالتباس

بحفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة مناسبا او قلب الالف مدة بتلك المدة وقوله
واغلامكيه يحتملهما ويرد مدة كانت محذوفة ان كان ما قبله ساكن كما في واغلامكموه
فان اصل ضمير جميع الخطاب مع الواو ويدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص
بما في اخره حركة بنائية وما في اخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الالف فتقول في وا ضرب
الرجل بالرفع واضرب الرجل بالنصب واضرب الرجلاه فيحتمل ان يكون اختيار واغلا
مكيه للتنبيه على وجوب الحركة البنائية يعني ان حفظ الحركة البنائية بزيادة مدة مناسبة
لا يختص مقام اللبس عند المصنف بل لا يصح زيادة الالف فيما في اخره حركة بنائية لا يقبل الا
لف ويجب العدول الى مدة مناسبة ولك الهاء في الوقف لما اوهم الكلام السابق انه تبع
الكوفي في الحاق الهاء وقفا ووصلا في الشعر وغيره صرح باختصاصها بالوقف فلا يرد
انه علم الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء
مع يا لئلا يلتبس بمنادى المضاف الى ياء المتكلم وقوله معجب حيث جعل الهاء
المشتركة بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم مميز المندوب عنه وقد نبه بهذا من
المثالين على ان المندوب يضاف الى ضمير المخاطب على خلاف المنادى ولا يندب اى
لا يجعل مندوبا متفجعا عليه لا مندوبا متفجعا منه كما عرفت وكان تريد انه لا يبكى
بعد المحاسن ولا تسمية الا على المعروف فيلزم منه ان لا يقال واحد ولا المعرفة
لانه لا يقال واحداه ولا يحتاج الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعني بالمعروف
المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من به جزع المتفجع لتعذره سواء

كان مشهورا او لا فلا يقال وا رجلاه وامتنع مثل وازيد الطويلاه يعني
يمتنع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة الالحاق بالمضاف اليه الذي هو غير
المنادى ذاتا ومضافا قال الخليل وسيبويه بل لو اجب وازيداه الظريف وفيه
نظر لانه لا يوقف على الموصوف والقياس ان يصح الالحاق بصفة ايضا لانه المقصود
بالندبة فيقال يا ابا الوحيداه خلافا ليونس فانه يلحقها آخر الصفة وقيل يجوز يا زيد
بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف في غير صفة هي جملة فالمتفق يا رجلا حفر بير زمزماه
لانه مضارع للمضاف على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يريد يونس الحاق علامة الندبة
في يا من حفر بير زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصولة قال الرضى يلحق
علامة الندبة اخر المضاف اليه والمضارع للمضاف واخر الصلة وهذا يشعر بان
الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكرنا في بحث نداء المعرف باللام موافقا للمصنف
ما دل على انه المضارع للمضاف وقد نقلنا لك وتمسك يونس بانه قد ضاع لرجل قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتاه في القاموس الجمجمة القدح من الخشب والصحفة ومن العجب انه
فسره المصنف في الايضاح في هذا المثال بالراس ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس
قيل المراد به ما يوصف به اى مع جواز الحذف في يا ايها الرجل فانه حذف لان المقصود
بالنداء الرجل مع انه وصف به اى ولذا لا يحذف من يا ايها الان المقصود بالنداء
ذا ولا يحذف من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضى ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف به او لم يتعرف والمراد الا مع المقصود بالنداء هو احد هذه الامور ليفيد الامتناع

فی یا ایها او الجواز فی یا ایها الرجل حین قصد نداء الرجل و بعد فیه نظر لانه یجوز
الحذف فیه مع کون المقصود بالنداء ذوا ایضا علی ما فی الرضی ولا یعلم جواز الحذف
فی یا ایها الرجل کما یقتضیه والاشارة خلافا للکوفیین تمسکا بقوله تعالی ثم انتم هؤلاء
تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم یوجد فی استعمال العرب اول الآیة بجعل هؤلاء
خبرا والمستغاث والمندوب لا یعرف منه انه لا یحذف وامن المندوب لانه لم یعد المصنف وا
فی حروف النداء نحو یوسف اعرض وایها الرجل نبه بالتمثیل الثانی علی ان المنادی هو
المقصود بالنداء ولذا لم یبال بکون ای مبهم جنس و الاستثناء قاصر ولا یحذف من لفظ
الله ایضا ولا یمنع انه یحذف منه مع تعویض المیم المشددة فی آخره فیقال اللهم لانه یجب
الحذف ح والمتبادر فی کلامه ما یقابل الوجوب وایضا المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرط
نفی جعله اخلالا لحث الجواز بهذا الشرط اصطلاح بانه اقل من افاده فالوجه ان یقال
انه اکتفی بکونه معلوما من قوله یا الله خاصة علی ما بیناه لک ولما کان یجب حذف الحرف مشتر
بین النداء والمندوب اخره عن المندوب وکان علیه ان یقدم بحث حذف المنادی علیه الا
انه لم یرض بالفصل بین بحث حذف الحرف والمنادی و شذ اصبح لیل قال امرؤ القیس وکان
مبغضا للنساء ذکره ما عنده من سال اللیل اصباحه لینجی عن مضاجعته فصار مثلا و افتد مخنوق
قاله من اخذ سلکا من ذر فی طریق غافلا وخنقه بعض اعطی فدیته فخلص نفسک عن یدی
فصار مثلا و اطرکرا و قد عرفت ما یتعلق به وجواز الحذف فی امثال هذه قبل الضرورة
امثالا و بعدها فهی امثلة موجوبة اذ لا تغیر الامثال فلا یرد ان علی قاعدة جواز الحذف فیها

قیر

قیل قوله و شذ اصبح لیل جواب سؤال الخ علی استشاربهم لطرفی ما القاعدة ضعیف ولحن
نقول انه تنبیه علی انه قد جاء الحذف وجوبا علی سبیل الشذوذ وما یحذف فیه وجوبا
نداء لفظ الله وقد مر ومنه الاختصاص و هو نقل ای و قع منادی عن معنی النداء
الی اختصاص الحکم المحکوم علیه بالحکم علی هیئة النداء من غیر تغییر بعد احد ضمیری المتکلم
وقد یزاد فیه علی قصد الاختصاص قصد التفاخر او التصاغر نحو انا اکرم الضیف ایها
الرجل وانا المسکین ایها الرجل وحثر ای بهذه المعاملة لانه شانه البروز فی لباس
هو لغیره لانه المنادی بصورته ولیس بمنادی فسهل جعله الخبر ما یقتضیه صورته والجملة النداء
منصوبة المحل علی الحال فقولک یا ایها الرجل فی معنی مختصا من بین الرجال بذلک الحکم
فالرجل عبارة عن ضمیر المتکلم ولیس مخاطبا وقد ینوب ای عن ای مضاف نحو الف
لب لفظ مفرد او اهل و بنی و یندر بغیرها حصره ابو عمرو وعلیها وقد ینوب
فی ذلک معرف باللام او علم و فی الحدیث نحن معاشر الانبیاء فینا بکاء ای قلة کلام کما
فی الرضی ویحتمل معنی الفقر و هو فی الاصل قلة لبن الناقة ویقال نحن العرب اقوی
للنزیل والنزیل الضیف جا نحن نحما یکشف الضباب ای الظلمة و هو فی الاصل جمع
ضبابة بمعنی سحابة تغشی الارض کالدخان بتلک فبارتفاع الشمس والاختصاص المقصود
بتلک الامور الثلاثة لا یختص ضمیری المتکلم بل یجیء بعد الخطاب بقیاله نحو سبحانک الله
العظیم بالنصب وقد یجیء المعرف باللام والمضاف بعد الغیبة ظاهرا کان او مضمرا
نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحمد بالنصب وقد یأتی منکرا ایضا علی قلة

لا یقصد الاختصاص بل یقصد الذم او المدح او الترحم قال المصنف ما سوی ای
منصوب بتقدیر فعل مناسب للمقام من اعنی واخص و امدح و اذم و ارحم ویحمل غیر المعرف
باللام من ذلک النداء وقال الرضی الحق اجراه کل مجری ما هو واحد فی النقل عن
النداء والمعرف باللام وقع منادی هنا لالتزام حذف حرف النداء المنافی للام وعدم
قصد النداء ولذا لم یبن علی الضم المفرد المعرفة ایضا لضعف ما یقتضیه من النداء فعاد
الی اصله من النصب وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازا نحو الا یا اسجدوا بالتخفیف یا سجدوا
ای یا قوم اسجدوا واما علی قراءة التشدید فلا حذف بل الا یسجدوا و المضارع منصوب بان
مدغما نونه فی لا وقد نبه بقوله قد یحذف علی انه لا یکثر کحذف حرف النداء و قلة الحذف لا یختص
المنادی بل کذلک کل مفعول لم یبق بعد حرف عامله سواء فی الانشاء والخبر ویکثر حذف المفعول به
اذا کان غیر المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به والباقی محذوف عامله و نبه بقوله لقیام
قرینة انه لا یحذف نسیا مع کونه مفعولا به و کثیر الحذف نسیا و ذلک لعروض مزید مقصود
للمنادی فی جملة النداء حتی انه لا یصح السکوت علی عمد شیئا وقد یحذف وجوبا کما فی للماء
و یا لله والدواهی فانه فی تقدیر المنادی عند المصنف وان جعل القوم المنادی نفس الماء
والدواهی اللهم اجعل خاتمة ندائنا المنادی الی الجنة و صفیت قصورها اقلامنا
تحفظنا من ان یکاد الجنة **الثالث** من الابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به
ما مفعول به اضمر عامله علی شریطة التفسیر فعبله یلی مفعول وان نقل من
الوصفیة الی الاسمیة او للتانیث کجعلها منقولة من الجاری علی الموصوف المحذوف

هو
هو

هو العلة و اضافته الی التفسیر للتفسیر و عند الکسائی والفراء لم یضمر العامل هنا بل الفعل
الذی بعد المنصوب یعمل فیه و فی ضمیره لو صح تسلیطه علیه والا فالعامل فیه ما یدل
علیه الفعل الذی بعده و بسید مسده ففی زید امررت به جاوزت المفهوم من
مررت به من غیر تقدیر و مررت به فیسد مسده والبصری جعل زیدا ضربته نظیر ان
امرؤ هلک فکان هلک لیس عاملا فی امرؤ و ضمیره علی ما هو المراد و یشیر الیه بقرینة حمله
علی قوله الثالث کذلک فی زیدا ضربته لیس بعامل فیهما وقد قد مناک ان الکوفی یجعل
زیدا قام فاعلا فقد کرر و هو لم یرجع الی ما اضمر ای المعنی مفعول به اضمر لان الفاعل لا یتقدم
علی الفعل باتفاق من النحاة علی ما فی الرضی فی هذا المقام لان التعریف یعم المفعول به وغیره
ولا الی اضمر ای المعنی شیء اضمر عامله علی شریطة التفسیر لان التعریف خص منه بشموله الفاعل
ونحوه ولم یشمله التعریف بل الی ما اضمر لان المعنی منصوب اضمر الخ فیعم المفعول فیه نحو یوم الجمعة
سرت فیه ولذا اصح منه فی المفعول فیه و ینصب بعامل مضمر و علی شریطة التفسیر و خبر کان
نحو زیدا کنت ایاه ولذا قال کل اسم ولم یقل کل مفعول به ولا کل مفعول فاکد العموم بلفظ کل
و هذه من الفوائد الخاصة لادخال کلمة فی التعریف قرب به وان خفی علی کل من قال المراد بقوله
لنصبه النصب علی المفعولیة کما هو المتبادر فخرج زیدا کنت ایاه لم یتفطن لما یا باه و فائدة
ان المستفیض تخصیص الجنس فالاحق بهذا الغرض تخصیص اسم المفعول بعده فعل او شبهه
قال الرضی لم یرد بالکون بعده الکون بلا فصل لجواز زیدا عمرو ضربه و زیدا انت
ضاربه ویعنی شبه الفعل اسمی الفاعل والمفعول اذ المصدر لا یصح ان یسلط علی

ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقدير الفعل ولا بد لشبه
الفعل مما يعتمد عليه هذا الكلام ولا يخفى عليك انه يغني شبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج
بقوله لو سلط عليه وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان منع ما يوجب
تقدير الفعل تسليط على الاسم لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا انا
ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضربت زيدا لان ضربت مناسب انا ضاربه
قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضرب زيدا الآن ضربت مناسب انا ضاربه قبل
هذا الزمان وينصبه لو سلط عليه مشتغل افرده لكونه وصفا للمردد بين متعدد لا
لمتعدد وعنه متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى الاعراض بضميره او متعلقه اي متعلق الضمير
او الاسم ولا ينحصر في المضاف الى الضمير بل لا يكاد ينضبط فيه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا
اكرمت رجلا ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه المعطوف عليه لاحد الامور
الاخر المذكورة فتفطن وتمكن من استخراج ما يحل العطف تفصيلا فان المتوقع من الكل
الذكي ان يكون على تامله تعويله ولا يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه
لولا الاشتغال باحدهما لكان عاملا في ذلك الاسم ولذلك ترى الرضي بعد قوله لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن يصرف
عن هذا المتبادر التمثيل بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به اذ لم يشتغل ضربت عن
زيد او لا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار
كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا ضربته على انه لولا ذلك ايضا لما ينبغي ان يعد
لغوا

لغوا كيف وفيه افادة ان المفسر اعم من ان يكون نفس المقدر او ما يناسب المقدر فقول
الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال هو كل اسم بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه واورد على قوله لو سلط عليه الخ امران احدهما انه
لا يخرج به شيء وكل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه انه لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان
لو تقتضي انتفاء التسليط وفي زيدا ضربته سلط ضربت على زيد واجيب عن الاول
بتقدير وصف اي بعده فعل او شبهه يصح تسليطه عليه لو سلط الخ وعن الثاني بتقدير
تقييد التسليط اي لو سلط عليه لفظا والتسليط من افراد المعرف هو التسليط تقديرا
والنظر الصائب الذي لا يغيب عنه طريق الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب ويجب عن
الاول ان لو لانتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فيجب ان يكون المقصد انتفاء النصب لانتفاء
التسليط وفيما يمتنع التسليط ليس الانتفاء لانتفاء التسليط بل لامتناعه وعن الثاني
بان في قولنا زيدا ضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل اخر مثله ولا في زيدا مررت به
ما يناسبه وهو جاوزت المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب جاوزت عليه زيدا ضربته لانه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه لنصبه واجيب بان المراد التسليط بمجرد قطع عمله
في الضمير او متعلقه وزيدا ضربته لا بد فيه بعد قطع ضرب عن العمل في الضمير من رفع
عمل الابتداء فيه وفيه انه لا بد في زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر
في زيد فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف بتقدير المنصوب لئلا
ينتقض بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقيق هذا القيد يستدعي معرفة موانع

التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة
او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى وكذا حرف الشرط وحرف التحضيض والا للعرض
او التمني ولام الابتداء وكلمة ما من جملة حروف النفي وحروف العطف والفاء الجزائية
الواقعة موقعها بخلاف الفاء في جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما في حيزه
عليه ليفصل بينه وبين اما وبخلاف الفاء في جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجيء في
بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما النفي وبجنبه المضاف نحو زيد حين تضربه يموت
وكلمة الا نحو ما رجل الا اعطيته كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو
زيدا احسن او صفة لذلك الاسم نحو رجل ضربته او صلة له نحو ايهم ضربته او جواب قسم بعده
نحو زيد والله ضربته واما كون الفعل الفعل الذي بعد ذلك الاسم مسندا الى ضميره المتصل
نحو زيد ظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع ضمير
المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة
اخر طالع الزانية والزاني الاية على تفسير سيبويه وسياتي ومن الموانع ما انهمت وهو ان
يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت نحو جاءني زيد وعمرو يضربه فانه لا يجوز
جعله بتقدير ويضرب عمرو لامتناع كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع
مثبت فرفع الاسم في هذه الصورة واجبة واذا اتقنت هذا انفتح لك حال خاتمة هذا
البحث من قوله وليس مثل ازيد ذهبت منه الى اخر الباب واما قال او مناسبه لئلا يخرج عن التعريف
زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه لا يخفى عليك انه لا يفهم من
زيدا

موانع التسليط

زيدا مررت به الا المرور به من غير تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا في زيدا حبست
عليه فالواجب ان يقدر نفس هذه الافعال عاملة في المنصوب وكنت قاصدا لو زيدا
ضربت غلامه الى ضربت زيدا اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به
الى مررت زيدا فنصب زيدا بنزع الخافض وكذا في زيدا حبست عليه بتقدير حبست زيدا بنزع
الخافض لا نقول نزع الخافض سماعي لانا نقول فليكن هذا الباب من مواضع سماعه
فاذا ما شبت الى ذروة الكلام جاز ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب
للقول السديد من الرفيق الرشيد لا تكن طريحة التقليد فتبقى في الزمان المديد
في البعد البعيد عن قبول الحق الذي ليس عليه مزيد فان ما يلقى اليك لمن له قلب او القى
السمع وهو شهيد مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن تقدير مرادفه فهو
المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم تقديره والا فيقدر
الملابسة التي تعم كل مقام فترتب الامثلة على ترتيب وجوب التقدير فلا يرد انه فاته
احسن ترتيب هو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بمثال المشتغل بالمتعلق
ينصب اي ما اضمر عامل يفسره ما بعده فاوضح في الامثلة المذكورة فقال اي
ضربت وجاوزت واهنت ولابست وقبح ضمير ينصب لزيد وبه نبه على حال الكل واما
صرح به ردا على من جوز خشب قطعته بتقدير انقطع خشب متمسكا بقوله لا تجزعي ان
منفس اهلكته وان اهلكت فعند ذلك فاجزعي وعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه

زيد الكافر علي [marginal note]

منصوبا بالفعل المذكور على ما مر وحالا لا يمكن تسليطه ويجب تسليط مناسب ان يقع ما يشتغل به المفسر بعد الا نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتا الا ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الا مثبت اذا كان مفعولا لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكر الرضي وفيه بحث لا ننتقاضه بقولنا ان نوني انفقت الا اياه كما فان ما بعد الا منفي ليكون المقدر منفيا اي ان لم انفق الا ثوبي نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون منفيا ويجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا الا بخير ليصح ترتب الجزاء عليه وبهذا ايضا يندفع انه ربما لا يغني ذكر المقدر عن المفسر كما في هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وكذا يجب ان يقدر في زيدا جبت عليه لابست زيدا بالحبس عليه وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا بضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظ فانه من شوارد اولي الافهام ويختار الرفع اي رفع المنصوب الذي كلامنا فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن المبحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه وذلك ان الظاهر البحث عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجحية النصب فيكون اشد دخولا في المبحث بالابتداء اما اشارة الى عامل الرفع او الى المعنى المقتضي فيكون المعنى بكونه مبتدا او يكون فيه بيان الرفع على وجه متفق بين الكل واحترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو ما مر فانه لا يجوز عند البصريين والكوفي يجوز لا يرجحه وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب

في ذكر الجهة وقال الرضي ان عامل الرفع وهو الابتداء معنوي فعال يتوهم ان عامله لفظي كان الناصب فعلا ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا لك عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وهو هنا لا يعد والنصب فالا وضح الاخصر عند عدم قرينة النصب او رد انه لا يوجد هذا الوقت لان المفسر الذي هو قرينة النصب موجود لا محالة ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا لذاته واللازم ذاته دون الحيثية ولم يتفطن له الرضي فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب تاخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله او عند وجود اقوى منها واختلال ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف لترجحه بالسلامة عن الحذف على قبل وبكونه عمدة وبيقا ما ابتدئ به الكلام مبتدا ويكون العامل محققا لا مقدرا على ما نقول ويعارض الاخير رجحان العامل اللفظي على المعنوي ويتجه ان في الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار لوجوه كان الاقوى لا محالة والاقوى منحصر في اما هذه واذا هذه ولا يأتي لبيانه كما يوهمه قوله كما مع غير الطلب واذا للمفاجاة فالاخصر الاوضح اوضح او مع اما غير الطلب واذا للمفاجاة واما هذه لا تجمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في العطف او جواب السؤال الفعل واذا لا تجيء الا والا ووجه رجحان قوة اما في اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب في اقتضاء النصب اما بان الغالب بعد اما الجملة الاسمية واكثر الرضي وسوى بين الاسمية

وعمرو يضربه لانها تجوز فعلا كالاسمية واعترض عليه الرضي بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال احسن بزيد والله اكرمه ومن قراين اختيار النصب ما استخرجته وهو ان تكون الجملة في موقع الجملة الحالية بلا واو ومعها فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو جائني زيد عمرو وقد ضربه وبعد حرف النفي هذا القدر من هذا المبحث واما ان حرف النفي الذي يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها من مبحث اخر فلا يتجه انه يجب بعد حرف النفي على ان منع حذف فعلها ممنوع وحرف الاستفهام يشعر كلام الرضي بان الالف او همزة الاستفهام اذ لا يجوز حذف ان زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو ضاربه فانه في تقدير هل ضارب عمرو زيد كما يختار في ازيدا عمرو ضاربه نعم لو تم ما ذكره السهيلي انه يجب النصب بعد استفهام بغير الهمزة يتم ما ذكره وعبارة المستثنى قاصرة على مذهب سيبويه والجرمي لانه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته لان زيد ضربته خبر المبتدا وخال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد ضربته النصب فلا يصح اطلاق البعدية ولا تقييد ما يكون بلا فصل بل لا بد من تفصيل بان يكون بعدها بلا فصل بالظرف نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا ويجعل انت زيدا ضربته في تقدير اضربت زيدا ويجعل انت فاعل فعل محذوف وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام الدخول على الفعل وهو منقوض

الفعلية واما ما قيل ان اما لكونها نائبا عن مهما وهو اسم التزم بعده اسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضي ليس اما يرجح الرفع في الحقيقة بل الرافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استيناف قاطع لما بعده عما قبله فلا معنى لرعاية التناسب فيها وقد انكر جواز النصب بعد اذا الحكيم في بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدا بعده فقال كلاما انكار لهذا القسم كما اختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول وتوجيه اذا المفاجاة على ما قالوا ان الغالب بعده المبتدا واورد عليه انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف بينهما تارة بان مرادهم بلزوم المبتدا بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضي في وجود النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه واعلم ان المصنف لم يحصر القراين فيما ذكر بل ضبط ما وجده فان تجد زائدا فرده فان المبحث اجتهادي وما ادى اليه كون المفسر غير مناسب لما بعده لان فيه كلفة ما لا يوازيها ترك التناسب فيها ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية هذه اضعف قراين النصب وما بعده اقوى منه صرح به الرضي وكانه قدمه لتقارن ما يجتمع معها من قراين الرفع ويكون اقوى منها فيذكر المتعلم بعد اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى منها فيذكر المتعلم بعد زائدا اختيار النصب بها بوقت من قراين الرفع وشبه بقوله للتناسب على انه يجري في كل ما يراعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافع للفاعل فقط صرح به الرضي في بحث اسواء الرفع والنصب فيختار النصب في قولك زيد ضارب عمرو او بكر ايضربه كالوقوع في جواب سؤال فعلي فالمختار في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجبية ليخرج منه نحو احسن بزيد

باذا الشرطية فانه منطفل لحرف الشرط وقد جاوز اصله من لزوم الفعل ولم يقل وفي الاستفهام
لانه يختار الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيد اضربته واذا الشرطية بخلاف اذا المفاجاة
كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب النصب كما ذهب اليه المبرد حطا لمرتبة
الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين لا حيثما حيث لا يجوز حيثما زيدا
ضربته ويجب حيثما ضربت زيدا كلاء الاسم المتضمن للاستفهام والادوات وحيث الشرطية اولا
يختار النصب في اجلس حيث زيدا ضربته والثاني ارفع حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب
المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس كتضمن اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه وفي الامر والنهي اي
في وقت الامر والنهي على انهما مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهي او بلفظ
الخبر نحو زيدا اضربه وزيد انضربه بمعنى اضربه وكانه اراد بهما ما يندرج فيه الدعاء والالتماس
ايضا فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشري على انه لا يصح ذكر الدعاء وافيا بالضبط
ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم من قدر في وقت وقوع الامر والنهي بعده وهما
وهما كما ترى وكان الاظهر قبل الامر والنهي اذ هي اي ما بعد حرف النفي والاستفهام و
اذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي مواقع لها مزيد
اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله فيقع الفعل في هذه المواقع ولو رفع
يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه بالنصب في ازيدا انت ضاربه لا يقع الفعل بهذه الرهرة
بل الاسم فانه في تقدير ازيدا انت ضاربا الا ان يجعل اسم الفاعل في حكم الفعل فتامل مع ما ينبغي ان
يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس الا بمعنى هذه الامور طالب الفعل والا لا انتقض

بالتمني بل لان العرب جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه اجمالي حرف الشرط
والتحضيض فلا يرد التمني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكول على السماع صرح به الرضي
لحيث وجوب النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة يريد ان نصب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر عليه ظاهر ولا حاجة الى تاويله بذات
المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصبه اولى لا يحتاج الى التاويل وهذا المنصه على الزمخشري
وقد افاد بادراج الخوف انه عند تعيين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة
ليس النصب اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه
المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا تحترز عن احتماله ولا يخاف
منه وبهذا ظهر موضع لوجوب النصب كانه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره
في بيان وجوب النصب مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اذ على تقدير الرفع يحتمل كون
خلقناه صفة فيفيد ان كل شيء هو مخلوقنا كاين بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو
ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل تقييده ظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل و
دفع به ما اعترض به الرضي بان الشيء اعم من الموجود فلا بد موجوده من تقييده بالمخلوق
حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا ووجه
الدفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضي
ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال يثبت مخلوقا لغير
الله تعالى لانا نقول ليس على المصنف ان يراد مثالا مستقيما على مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة

على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الاية عند المعتزلي نعم تحقيق المقام
تقتضي ورود اعتراضه فان تفسير الاية وظهور مقصودها دائر على تحقق الحال والاستدلال
على ان جميع الموجودات مخلوق له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود
برفع او نصب وعكس ترجيح النصب بانه يفيد كون الاشياء بقدر باختياره تعالى بخلاف الر
فع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبرا ولا يستفاد ان كونه بقدر
باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه
بقدر يجعل اللام للاستغراق لم يلتبس ويستوي الامران اي الرفع والنصب من غير فضل احدهما
على الاخر ومنهم من قال اي يستوي الامران في الاختيار فايهما قصد به المتكلم
لا يقصد رجحانا بالاختيار في مثل زيد قام وعمرو اكرمته او رد مثالا اورده سيبويه من غير
اصلاحه لانه صار من مطارح الانظار بين السيرافي وبين القول قوله انه في تقدير عنده او
في داره والا لم يصح عطفه على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير لزيد
فكذا في عمرو اكرمته فلا يترجح عطفه على قام على عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه وقال
الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه
قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع
فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقديره عنده او في داره فيترجح الرفع المستغني عن
هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد
قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا

المثال من غير تقدير ضمير الثاني وظاهر كلام سيبويه محفوظ لانه ورد في القران نحو والنجم و
الشجر يسجدان والسماء رفعها فانه بنصب السماء او برفعه وهنا اشكال قوي وهو انه وجه
لاستواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام
والرفع وان ترجح بالسلامة عن الحذف رجح النصب بقرب المعطوف عليه فان عمرو اكرمته
اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما لا فصل بينه وبين قام فلا معنى
فلا قرينة ودفع بان المراد انه اقرب الى اول قام من اول زيد قام والدفع كما ترى عديم
النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب في شيء من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف
في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرو اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله
من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص
الجملة من خلاف الاصل على ما عرفت فينبغي ان يرجح النصب قال الرضي يستدرج في مثل زيد
قام وعمرو اكرمته زيد ضارب عمرا وعمرو اكرمته دون زيد قائم وعمرو اكرمته لان
الصفة الناصبة للمفعول في حكم الفعل دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد
ايضا الفاعل نحو زيد مصري حماره ويجب النصب بعد حرف الشرط هي ان ولو واما عند
المصنف وقد سبق اما فلم يبق الا ان واذا اسم عنده على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج
الى استثنائه بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعل الموصول اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه
فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة الى الاستثناء لو كان وفي الا ايضا لانه لا يقع بعده
ما اضمر عامله على شريطة التفسير لهذا التقرير وحرف التحضيض وهي الا مشددة لا غير عند غير

الخليل ومنهم المصنف لا يرد ان عبارات المصنف الا للعرض لا غير لانه يجب النصب بعد ما على
ذكره الاندلسي فيقال الا زيدا تكرمه بالنصب لان المصنف اختار مذهب السيرافي كما اختاره الجزولي من
ان حال ما في النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فكما ان عدم الا للعرض مما اختار بعده المصنف
كسائر حروف النفي مثل ان زيدا ضربته فانه الحق بالماضي لما مر انه يجب حرف فعل الفاعل ان حق المفسر للشرط
ان يكون ماضيا وشذ المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم والا
زيدا ضربته هذا متفق عليه وعدوا قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها شاذا
ومما يستحق جيئه ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه يجب النصب لعدم صحة وقوعها مبتدا
وان يكون الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره لفظ كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته
لانه لو رفع يكون للعموم ولو نصب يكون لسلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب العموم واذا قصد
به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفي سلكه انه ذهبت واخواته وليس مثل ازيدا ذهبت
المفعول
منه لانه قصد به انه اذهب زيد ولا اداء هذا المقصود لا يصح تسلط اذهب على زيد لانه لا يعمل في
بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه ولو سلم جواز اعماله فيه باعتبار حذف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع
فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس مثل زيدا حبست عليه لانه قصد
ملابسة وملازمة زيدا فهنا مناسب لو سلط عليه لنصبه نحو فيه فان مناسب الفعل المشتغل لازم
او مرادف مقصود ولا بعد مناسبا بدون القصد وبهذا يندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز
النصب بتقدير فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا وما ذكره السيرافي
وابن السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر نائب الفاعل

يجوز

يجوز جعله على مجازا على انه رده الرضي بان المصدر ما لم يخصص بوصف او اضافة او
غير ذلك لا يسند اليه الفعل وذهبت لا يدل على ذهاب مخصوص نعم لو كان دعوى الكوفي
وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد بقصد معنى يكون هناك مناسب بنصبه لتم لكن
لا نزاع البصري فيه ان كلامه في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي
من انه لا بد لرفع هذه الشبهة من تقدير قيد في تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالا
شتغال بالضمير المتعلق الاشتغال بنصبه لفظا او محلا ولولا ما ذكره غيره ان المراد لو
سلط عليه مع ما اتحاد المسند اليه على انه ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير اخلق الله زيدا ان حذف
الفاعل في خلق للتعيينه فيكون في معنى خلقه الله فالرفع واجب وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي
كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه ليس اشتغال نصبه
لعدم التسلط بل لعدم امكانه اذ لو سلط لفات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب
التسلط
من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا او لا فمن جعل المانع عن
انه يطرح المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيء فقد قصر نظره ولم ينتج وزيادته
يتجه
هذا المثال ومن قال لانه لم يوقع فيها الا الكتابة وهم لم يوقعوا بل الكرام الكاتبون
عليه انه يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء
لكان خلاف المراد وان صح لان المراد كل مفعول لهم في الزبر لان كل ما في الزبر مفعول لهم قال
المقصود
تكرر موضع اخر وكل صغير وكبير مستطر يتجه عليه ان كونه خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون
بهذه الاية ما لم يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطر لان الافادة خير من الاعادة بل يكون

المقصود ان الكرام الكاتبين صادفوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا ونظائره ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فالاول ظاهر حيث دخل خبر
موصول بما هو في معنى الفعل والزنا سبب الجلد ثانيه وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء
او ما هو بمنزلته من خبر المبتدا لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعدها ما بعد فاء الجزاء الذي يبطل
صدارته بوقوعه في الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك
فكبر لان حذف شرط اما اقتضى تقديم ما في حيز الفاء عليه ليقصر الفاء عليها بالفصل بينها وبين اما
لان المعنى الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاء ثانية كما في جواب اذا
على ما حقق ولذا انتصب نحو او خارجه عن الصدر لعارض خلاف الاصل او نقول كون الفاء فاء
الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدا فلو جعل مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء
من كونها جزاء فلا محل في اخراجه من الحد بل في ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها
جزائية وبهذا ظهر ضعف ما قالوا ان الاية في بادي النظر من الباب وداخله تحت قاعدة
اختيار النصب واتفق القراءات العشرات على الرفع وان جاء في الشواذ رواية النصب
عن عيسى بن عمر فلذا احتج الى اخراجها من الباب لئلا تتوهم قاعدة اختيار النصب مع الاجزم اتفاق القراء
على غير المختار ومنع المصنف في شرح المفصل تحت الكشاف عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار ونظائره
انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار اليه بقوله ان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد
وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء
بمعنى حرف الشرط فيجاب تارة بان الباء للسببية اي الفاء حاصل بسبب معنى الشرط وتارة بالنفي
تقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط للسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء

ايضا

ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى حرف الشرط يؤكد بها فاء الشرط وجملتان عند سيبويه
اي الاية جملتان مختلفتان في المعنى عنده لانها في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم فاجلدوا
قوله فاجلدوا ابيان للجملة بالموعود بالخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا جملتان لكن المعنى
واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والاوجه ان مراده انه جملتان مع الرفع وباب ما اضمر لا
يكون جملتين على هذا التقدير والا اي ان لم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب والثاني باطل
لان القراء لا يتفقون على غير المختار فهو لاثبات احد التوجيهين اي المعنى وان كانت الاية
من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار النصب اي المعنى وان لم يكن التراكيب الثلاثة ليست
من الباب لكان المختار النصب فيها وما سوى الثالث ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت
الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده
لخرج
اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط بالمبرد قلت ليس
الاية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونها جملتين اذ الفاء لما بعدها مانعا
لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فما في الرضي انه على توجيه سيبويه
هذا المانع ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف
والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا والان الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل
على ثبوته ولا خفاء في انه حينئذ يتوجه المنع على الشرطية اولا نسلم انه لو لم يكن
احد التوجيهين فالمختار النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد الا ان يقال الشرط عنده
كون الفاء بمعنى الشرط لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد الرابع اي رابع الاربعة لا رابع

الثلاثة كما قاله البعض لانه يبنى عن الغفلة عن الاول التحذير قال الرضى سمى اللفظ المحذر به تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير يعنى لم يعامل به فى التسمية معاملة اخواته من التسمية بما هو بهم بعينه
فى اللغة كما فى ما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه فيها كالمنادى اقول جعل مدلوله
تحذيرا للمبالغة فى جعل المحذر راجح كانه نفس التحذير ثم سمى به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس بهذه
المبالغة فى اخواته بمقتضى المقام كما فيه وهو معمول خالف النحاة فى جعل التحذير اسما لنفس المعمول دون
كلام هو فيه لانه الانسب باخويه والبق بالمبحث وليس بهذا اول خلاف منه فلا يرد ما فى الرضى ان هذا
موذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك ان تعتقد ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف
عليه والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر المعمول بعيد مقدرا نحو الاسد الاسد
او لفظ المحذر مع المحذر منه بعد المعمول مقدرا بتقدير اتق فى الرضى فى تقدير اتق ههنا
بعض السماجة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته و
لو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا سماجة فى تقدير اتق فى القسم
الثانى وتعقبه بعض بان تقدير بعد فى القسم الثانى سماجة الا فى نفسك نفسك فانه فى تقدير بعد
نفسك مما يوذيك الا ترى ان الطريق الطريق لا قصد فيه الى تبعيد نفسه من الطريق بل الى تحذيره
من ضرره فاللايق به تقدير اتق فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد فى القسم
الاول وبعض افراد القسم الثانى واتق فى بعض الثانى ونحن نقول القصد فى الطريق الطريق
الى تبعيد المحذر عن بعض اجزاء الطريق الذى يتاذى فيه وربما يكون المقصود اخلاء الطريق
بتمامه اذا كان الموذى مما يشتغل جميعه فيطرد تقدير بعد ثم نتيجه على تقدير بعد نفسك عما يوذيك

انه لا يبقى من القسم الثانى لان النفس يصير محذرا والمحذر منه ما يوذيه الا ان يقال التحذير من
النفس بطلب تبعيدها عما يوذيه فتامل ولو اردت تصحيح تقدير اتق اضمنه ذلك بتضمين الاتقا
معنى التبعيد كانه قيل اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين فى القسم الثانى لانه يتم فى
جميع افراده بدون التضمين وح نفسك نفسك تحذيرا معمولا له للتقدير اى التقدير للتحذير
اذ لو ذكر العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير وقوله او ذكر المحذر منه مصدرا منصوب عطف
عليه كانه قيل او لذكر المحذر منه مكررا او تكرار المحذر منه للمبالغة فى انه التحذير بضيق الوقت
عن ذكر العامل زهدا من المسالك الوعرة التى سهل عليك باطنها ما الله تعالى على عبده الضعيف
وقد كان فى عويل منه كل ناظر عظيم شغب ح قال الرضى ما قال وكذا من جاء بعده وان كان
خبرا تما فانه ماله ما قال وقد اعرضنا عن الكل لان ما قلنا يغنيك بحيث ما قيل لا يغنيك ولا يفيدك
الا الى ما بعده اى ما ذكر بعده فلا يجب الحذف فى قولك من الاسد اتق نفسك او ذكر
المحذر منه مكررا قد عرف شرحه بما اندفع عنه ما قيل انه لا بد من ضمير كما لا بد فيما عطف هو عليه
وهو حذر مقدرا عاملا التحذير او صفة المعمول من غير حاجة الى ما قيل ان المحذر منه ظاهر
وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول فى القسم الاول وبينه فى هذا القسم
بان الاول محذر وهو محذر منه على انه يرد عليه انه يرد وضع الظاهر موضع المضمر فى
صفة الجملة قول المصنف فى بحث الوصف بالجملة يلزم الضمير وانه كان الا وضح الاخصر
فى هذا المقصد هو معمول بتقدير اتق حذرا مما بعده او حذرا منه مكررا او لا يخفى على الفطن
ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب

وضع الظاهر موضع المضمر فى الجملة

ان يجعل التحذير اسما للمحذر مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعده وذكر المحذر منه مكررا
ولعل عدول المصنف اليه والله اعلم والعلم الدر به شل اياك والاسد الزم ضمير الخطاب فى امثلة القسم الاول
من الباب لا لانه اللازم بل لانه الاغلب من بين الضماير وقد يجئ متكلما والغايب هو الشاذ النادر
ولا حسنه فيما اضيف الى ضمير المخاطب من الظاهر نقول رأسك والسيف وقال عمر رضى الله عنه اياى وان يحذف
احدكم الارنب بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب ولا منع عن كون المحذر منه
ضميرا غائبا واياك وان تحذف لم يذكره لخفائى صحته ووقوع الامر الصريح موقع الصريح بل يكون مقدمة
لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو مثل بقول عمر لكان انفع وارفع قال المصنف تقدير اياك والاسد
اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد فلما حذف
اتق تبعه النفس فى الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جمعهما متصلين ولحذف العامل منفصل ضمير المفعول
قال الرضى هذا قريب لكنه تطويل ليس عليه مع امكان الاخصر تعويل فليقدر اياك اتق فيبقى كذا اتق
اياك واقول كلام الرضى ايضا مما لا يليق بالاينبغى لان انفصال الضمير لا يستدعى تقدير العامل مع التاخر
لانه يكفى له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع مع ذلك اتصالهما
وجوز ابن مالك والرضى كون قوله والاسد مفعولا معه فيستغنى عن حذف شى بعده وفيه بحث لانه ان
كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من
الفاعل يكون الاسد ما موراو ظاهر تعريف المصنف ان المقدر فى اياى والشر اتق وهو قول غير
سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير لا اتق بتقدير امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم نحو
والطريق الطريق لا ضنة فى هذا القسم بل يجئ فى جميع الطرف فنقول اياك واياى واياه اياك واياه اياه

واياى ورأسه رأسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التاكيد لا يوجب حذف العامل
الا ترى الى قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا وبه يشعر قول سيبويه ولا يحسن اظهار
العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير ونقول فى القسم الاول
بعبارة اخصر فى التقدير وان كان الطنب فى الظاهر اياك من الاسد واياك من ان تحذف
والتقدير اتق نفسك او اياك اتق واتق اياك فنذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرار
التحذير ولاجل الاهتمام به ارتكاب الحذف الكثير ونقول لمزيد المبالغة فى التحذير اياك ان
تحذف بتقدير من علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل فى كلام
العرب فتمم قوله ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من من غير حاجة الى ضمية وامتناع
تقدير العاطف فمن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه القاصر لا تقول جاء حذف العاطف
فى التحذير قال اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لانه من ضرورات الشعر على
ان سيبويه جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء فى تقدير احذر المراء وغيره تنزل المراء منزلة
ان تماريا ومع ذلك جعله مقصورا على السماع وفى قوله اياك الاسد نصب الاسد دون جره تنبيه على
ان المختار مثل ان تحذف تقدير النصب كما هو مذهب سيبويه لان الغالب الكثير فى حذف حرف الجر
والخليل والكسائى تقديران ان الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يحمل على ما كان نادرا كما فيما لحن فيه
لان الابقاء على الجر لم يوجد الا فى حذف فى القسم قد يرجى او فى امتناع اياك الاسد خلاف الا
خفش الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان فى غير ان وان ومما
يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة بالتكرير قال اخاك اخاك فان

من لا انا لكساع الى الهيجا بغير سلاح وبقال شانك والحج وتفك وما بينهما والمحذوف الزم
وقد قدمنا ان المصنف جعله من الباب الاول **المفعول فيه** ما اى اسم فعل فيه اى فى مدلوله سواء كان
ملفوظا نحو ضربت اليوم او مقدرا نحو ضرب عمرو ورجعت مرجع الحاج فلو لا قيد بالاسم لا
ينتقض بكل فعل فانه ما فعل فى مدلوله التضمنى فعل اى مدلول فعل او حدث مذكور لفظا او تقديرا
فيه الكفاية بالفعل عن ما يشبهه او استعمال الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور
المراد ما فعل فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذى اطلقت عند كراله فيخرج بقوله ما فعل فيه نحو يوم
الجمعة فى يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب دلالة لفظه ونحو ويخرج نحو يوم
الجمعة مبارك وثم به الحد لخروج كل ما اخرج عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو ليس كما زعم الشارح
كما ظن من كلامهم بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاح وبعد بقى على التعريف اليوم فى ضرب اليوم
فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضربت اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل مما قدر فيه سماعا لا قياسا فانه
منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل بالمقدر بفى من زمان او مكان
على سبيل الاطراد والآن يقال ما ليس بقياس مفعول فيه عند المصنف يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما
ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية للحدود
وشرط نصبه تقدير فى احترز عما ذكر فيه فى اذا المعنى فى نحو جلست بالجد فانه لا يصح تقدير فى مع هذا الذ
كرلا عما قدر فيه الباء بمعنى فى فانه ايضا منصوب فالمراد بفى فى وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر
الا ما هو الشايع والشايع فى الظرف فيه فى كما ان الشايع فى المفعول له اللام دون الباء ومن وفى فلا
يقدر فى المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضى هذا الكلام كله يدل على ان المجرور بفى مفعول فيه

عنه على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بان دلالة الحد غير محكم الظاهر صحته
تخصيص ما بالمنصوب والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير فى شرطا للمفعول فيه باعتبار
انه شرط النصب اللازم لوجوده **وظروف الزمان** من اضافة اضافة الدال الى المدلول فهى
لامية لا بيانية كما توهم وشبهه على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا كلها يعنى لا يخرج عنه ظرف
زمان وقيل يعنى مبهمها وموقتها بقرينة تبعيض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه و
ان كان الابهام فى الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تخصه كحين وزمان والتوقيت ما يقابله كيوم
وليلة وشهر والاول اظهر تقبل ذلك اى تقدير فى او النصب فيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان
ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل فى الزمان من غير
ما وضع له يشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار فى فيقول يوم الجمعة سرت فيه
دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع
فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان يقبل ذلك واما جعله ظرفا **وظروف المكان** ان كان
الظاهر ان كانت وكانه جعله شاوى القسم الثانى مبهما او محمولا عليه او اراد قبل اصالة لا ما
حمل على الغير على التقدير بن لاكثر قوله والافلا اى والا فالا وقد فسر بعضنا والتقسيم الى غير
والاعراض عن ذكر فاعله مع ان اكثر المتقدمين اشاروا الى ضعفه لان اللائق ان يفسر
المبهم بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض لا بالجهات الست
وليس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والمرضى عند المصنف تفسيره بما له اسمه بالاضافة على
خارج من مسماه والمعين على هذا ماله اسمه مع قطع النظر عن خارج وتعقبه الرضى

به يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها مع انها
لا تقبل تقدير فى وكل مفعل للمكان مع انه لا يقبل منه تقدير فى الا ما فيه معنى الاستقرار حين
... انقضائه بما فيه معنى الاستقرار فتقول ضربت فى مضرب فلان لا غير وضربت فى مقعد فلان
لا غير بل تقول قعدت مجلس فلان وكان للمص ترك تفسير المرضى لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدى
ويدخل فيه على راى المصنف نحو الميل والفرسخ لان اسميه باقياس المسافى فلا حاجة الى ان يقال
ان كان مبهما او معدودا كما قال من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لا بد ان يجعل داخلا فى قوله
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما بان يقال الميل والفرسخ لتغيره وتبدل اوله واخره
بما غير معنيين ولا ينبغى هذا الاطلاق من المص لان خارج الدار ايضا مبهم فلا بد من عد
المحمولات ومنه ارضا فى قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشرى ان ارضا مجهولة بعيدة عن
العمران منكورة وهو معنى تنكيرها واخلائها عن الوصف ولابهامها من هذا الوجه نصبت نصب
الظروف وضمير لابهامها فظاهره لعند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما لكمال ظهوره من ذكر
هذا الوجه او للثلاثة لكونها فى نا وبل اثنين من المشبه والمشبه به ولفظ مكان لكثرته لا
للابهام لان مكان زيد مثلا معين وذلك ان لا يريد بكثرته كثرة استعماله كثرة امكنة
كل شخص استعماله بل كثرة امكنة كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فيؤول التعليل بها
الى التعليل بالابهام قال الرضى لا ينبغى هذا الاطلاق من المص اذ هو مقيد بان يكون الفعل
المتعدى اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر
بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يحتاج لفظ المكان كما عرفت وقوله المص

فى الاصطلاح ولم يستثن من الموقت الا ما بعد دخلت وذهبت الشام بدل على
استثناء لفظ المكان من حكم الموقت ههنا من خواصه وكانه لم يتعرض بقوله ذهبت
الشام مثلا الى ما قال ابن السراج انه فى تقدير ذهبت الى الشام فيقول الرضى ان نحو
ذهبت الشام منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر وما بعد دخلت نحو دخلت الدار يريد به
مكانا هو مدخول الدخول ووقوعه والاوضح هذه العبارة والتقييد بالمكان لانه لا بد
من اظهار فى فى غيره نحو دخلت فى الامر او فى مذهب فلان به وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه
كاستعماله باظهار فى فى المكان ايضا وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت فى الدار وحملنا ما بعد
دخلت على مدخول الدخول ووقوعه ليشمل الدار دخلت وادخل الدار وما يشبههما قال الرضى
ان تقدير فى لكثرة استعمال الدخول ولكن نقول لكمال مشابهته بمدخوله المفعول به الى ان
ذهب الجرمى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله على الاصح فاحفظه فانه من بدايع كتابنا ودلايل
خطابنا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول وهو من الاوزان الغالبة فى اللازم
ان نقيضه وهو الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمى انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق
كما فى المفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة وقد حرر ويتضح من هذا التقرير امكان
جعل النزاع لفظيا وسكنت ونزلت كدخلت بلا خلاف وقد اجمل المص بيان قبول نصب
الظرف بتقدير فى وتفصيل اجمل واراد خصوص فى زوايا خمول اخفض منها ان ما يقبل اما ان
يجب نصبه بان لا ينفك عن النصب ابدا وهى من الازمنة المبنية ان واذ وصباح مساء ويوم
يوم ومن الازمنة المعربة بعيدات بين اى ازمنة قريبة الى الوصال بعد الفراق والتصغير

لتوبيب زمان الوصال وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشى
وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مسا وذا صبوح وذا غبوق والحق ان ذات
وذا في هذه الازمنة على هذا الوجه مسموعا لا مبعدا نا وما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوه
وبكر وسحر وسحر وعشية وعتمة وصباح ومساء ونهار وليل اعنى مراد ابها ساعة نهار الى اوليلك
او نهارك او ليلك فاعرف والتعين فيها الجر واراد المتكلم من غير علمية الاضافة ولا ارادة فجعل
لزوم النصب وليلا على هذا القصد وقد يجي غدوة وبكرة علمي جنس فيشمل الغدوة غير غدوة نهار
ك وكذا البكرة فلا يكون لازمي الظرفية وحكى سيبويه عن بعض العرب علمية عشية ايضا ورده
المبرد وعاب السيرافي جراته على سيبويه من ان يكن لدى وبين بلا اضافة شى اليه وحوال وحوالى
وحول واحوال وسوى وسوا على الاصح والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين و
هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه وحماو جار في النصب الا بدخول من عند ومع او بدخول في دون
بمعنى قدام او بدخول من والى ابن او بدخول الى وحذ منه وتسمى هذه الظروف غير منصرفة وما جاز بها
منصرفة وبسيبا صحاح الجوهرى لا متمكنة وغير متمكنة وجعل سيبويه صفات الاوقات المحذوفة الى نيته عنها
لازمة الظرفية الاغلب وقربا فانه جوز فيها خاصة النصب واما غيره فيجعل ظرفيتها لى زة وينصب
المفعول فيه بعامل مضمر اى محذوف جاشر يطة التفسير والظرف فح جائز اما بقرينة واضحة كيوم الجمعة
في جواب متى سرت او خفية كقولهم حينئذ الان اى كان ح واسمع الان وعلى شريطة التفسير
والظنك انك عرفته وانه مستغنيا عن استيناف التقرير ولمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة
والتصوير المفعول له ما فعل لاجله اى لاجل دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله فعل مذكورا تمام لبيان معنى

المفعول له ومن قال انه للاحتراز عن مثل اعجبني التاديب لم يعرف الجمول هوله ومع ذلك
فقد طال على نفسه الامد ولم يصل الى ما هو المقصد كيف واشكل عليه ان التاديب فعل لاجله
فعل مذكور وهو ان ليس في هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور
معه في ضربت تاديبا فاورد ان المراد المذكور معه في هذا التركيب فنقضه بانه كذلك في اعجبني
التاديب الذى لاجله الضرب فاجاب بان المراد بان يكون مذكورا فيه للتعليل فيه لم يعرف ان
معرفة المذكور للتعليل المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه
كضربته تاديبا في الرضى انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب وفيه نظر لان التاديب يحصل
الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والتصيح وغير ذلك وقعدت عن الحرب
جبنا اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه و
قدم الثاني لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه علية ان المفعول له معلول العامل ووجه علية ان
تصوره علة الاقدام على ما مر الذى يترتب هو عليه ولك ان تقول قدم منشا الظن وعقبه
بما يبطله خلافا للزجاج اى خالف الزجاج خلافا حذف المصدر ونقل الفاعل الى المفعول المطلق لجعله
متعلقا به ونظيره نقل المفعول في حمدا اى حمدته حمدا وقد اتقنته في محله فلا تخبط في حله فقد ان شرح
قال اى العامل بكون المفعول له غير المفعول المطلق لجاز خلافا للزجاج ولم تسمع عن نسبة الخلاف
الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة في تعيين المفعول له لا في وجوده
قال فانه عنده مصدر اى مفعول مطلق بيانا لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق
قال المصنف ردا عليه ان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب لا ضربته ضرب تاديب اى هذا صحيح

مفهوم لانه ما اول اليه حتى يجيء ما في الرضى انه ينتقض بضربته راكبا فان معناه ضربته وقت الركوب
مع انه لم يجعل ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن في غاية الوضوح و
شرط نصبه بتقدير اللام قد عرفت هذا ما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد
كما في الاضافة واللام يصح نصبه وانما يجوز حذفها اى كلمة اللام لم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الرا
جع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود
وهو العود الى نصبه بتقدير اللام وقد دق النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط
للحذف لا للنية فقال حذفها اظهارا لما في النية والاتم نقل المصنف انما يجب في ذلك كما قال سابقا لتعاوت
المقاصين فان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق لكان مقام الاعم وهنا ليس الطرف الاجوازا
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل سقط قيد المصدرية وقد كان في عبارة السلف لاغنا فعلا عنه
واعادة اللباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا اه واخرجه اللباب عن كونه مستغنى عنه بانه للا
حتراز عن اللام الداخلة على ان المقدرة كما في قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين فانه لا يجوز حذ
فها مع كونه المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صريحا لخرج
المفعول له مع ان المذكور فلو اريد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا في المصدر فلا بد من ترك مصدرا
والتقييد بقيد آخر وهو ان لا يكون مع ان مقدرة ولا بد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه
يجوز حذف اللام فيه مع فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس
لا يقال قد قيدت التقدير بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائى ان تقدير حرف الجر
مع ان وان مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المصنف تبعهما لانا نقول بنينا الكلام على انه تبع

مذهب سيبويه لانه المختار ولما قلت ايضا مساغ فالمصدر دائر بين متابعة غير المختار و
الغفلة عن وصمة الاقتصار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل فعل غير الجوارح وقبل الرضى
ذلك في المفعول له المعلول للمعلل ومقارنا له بان يتحد زمانهما او بعضه وقد وقع الخلاف في
كل من الشرطين اما في الثاني فمن ابي على ونصر الرضى الحق انه في الاول المفعول معه الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله ورفعه تقديري للزوم ظرفيته وهكذا الكل لازم الظرفية ومع في موقع الرفع
لا الظرفية تقديري الاعراب ولذا نصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم مذكور
بعد الواو والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا ليفيد عدم صحة حذف
المفعول معه لمصاحبة معمول فعل فخرج بالمذكور بعد الواو المعمولات كلها سوى الحال بالواو
وقوله لمصاحبة اخرج تلك الحال ومعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته واما خروج المعطوفات
وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به التوابع عن تعريفات المعربات الاصلية وقد نبه
بقوله معمول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون مصاحب الفاعل باطل لان حسبك وزيدا ودر
اهم برده لانه في معنى كفاك نعم لا يصح ان يكون موافق الاعراب للمعمول اتفاقا فلذا اتفقوا على
ان عمروا في ضربت زيدا وعمروا معطوف لا والمصاحبة لا مفعول معه والسر في ذلك
ان الاصل فيما بعد الواو العطف فعدل عنه الى النصب تصريحا بقصد المعية فاذا لم يمكن في
جعله مفعولا معه عدول الى النصب لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت في معرفة ان
ما قيل المعمول اعم من الفاعل والمفعول لى كفاك وزيدا خارج عن حد الفضول قال الرضى
معنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد ويتجه عليه انه لا يقال سرت وزيدا و

وجئت وزيدا لجرد موافقة سيرهما في الزمان بل لا بد من ان يقارفا في المجيء ثم قد يكتفي بالمعية في الزمان كقولك نولد زيد وعمرا او مات زيد وعمرا فلعل المصاحبة بحسب تقييد فطالك عن الوضع وايضا القسم لو تم فانما يتم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار غيره ذلك متمسكا بورود ما زال يسير النيل اذ لا يقال سار النيل جرى وبقولهم استوى الماء والخشبة فان استوى لمعنى ارتفع في المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحبا لمعارنا معه واول النمط الاول بان المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان عبر عنه بالسير لجعل انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقترانه بما يصح منه السير والثاني وجعل استوى مستعملا في مكان تساوى يعني تساوى الماء والخشبة في العلو والوجه ان المراد بالمصاحبة المشاركة في الفعل في زمان واحد ومكان واحد كقولك لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان تركهما في زمان واحد لا يوجب ان يرضعها وفيه ان تركهما في مكان واحد في زمانين لا يوجب ايضا ان يرضعها وعنه مندوحة فان معنى تركهما عدم منعهما وترك تحفظهما ويكفي لان يرضعها عدم تحفظها في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم الترك في مكان واحد او بمنعها عن ذلك مع كونهما في مكان واحد لفظا او معنى سكت عن شبه الفعل لتضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته والمراد بقوله معنى معنى الفعل اي ما يودي مؤداه من غير ان يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضي في بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان يذكره هنا واياك وان تجعله شمولا لقوله معنى فتدم اذا بلغت قوله وان كان المعنى لا واختلف في عامل المفعول معه هل هو الواو او الفعل وشبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل مقدر مطلقا فمعنى جاء زيد وعمرا ولابس

عمروا

عمروا فهو حينئذ مفعول به لا مفعول معه فالخلاف في وجوده الا في العامل كخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استقبح الواو لقيامه مقامه ولم يحتمله لحرفيته اجرى على ما بعده فان كان اي ذلك الفعل لفظا وجاز اي لم يمتنع العطف اي عطف المذكور بعد تلك الواو ولكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر جاز الوجهان فيه العطف والنصب او ورد عليه ضربت زيدا وعمروا اي مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب ودفع بحمل الجواز على امكان الطرفين ولبس شيء لانه ينتقل المورد الى القسم الثالث وحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه في مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد عن الجواز ولا يمكن دفعه بحمل الكلام في المذكور اصالة او في المفعول معه لانه حينئذ لا مساغ لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا والمعمول غير مجرور منصوب وجاز العطف فالوجهان وحينئذ يرد زيد فستى اخر في الشرح بدائي وان كان المعمول منصوبا تعين العطف مثل جئت انا وزيدا وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب اما المانع لفظي كما في المثال المذكور او معنوي كما في سرت والنيل تعين النصب مثل جئت وزيدا حيث امتنع فيه العطف لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو ضمير مرفوع متصل فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا محالة يتعين النصب كما لا يخفى على ذي عقل فما فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع النصب ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل في الواو العطف يحتمل ان يستدعي امتناع النصب بان لا يصح المتفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل فيه وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف

يتنقص برد بالت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين العطف عند المصنف وغيره جعله مختار او الرضي جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة وممتنعا بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين في هذا الباب مبني على ان يكون في المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو وسوى النصب مثل مالزيد وعمرو ولا يرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف انت وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اي ما كنت والسير وكيف تكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى وان مثل الرضي لهذا القسم قولهم راسك والحائط وشانك والحج وامراء ونفسه وان لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ما تصنع تعليل لكون المثالين للعامل المعنوي ويعلم منه تعليل مالزيد وعمرو اذ يعلم ما يصنع ونصنع على النشر على ترتيب اللف ونقول الكفي عن تكرار كتابة يصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية والتحتانية معا وروبه قول سيبويه ان التقدير ما شانك وشان ملابستك زيدا فيكون زيدا مفعولا به للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول السيرافي وابن خروف ان التقدير مالك تلابس زيدا والواو نائب الفعل المحذوف يعني ان المعنى ذلك وهو لا يناسب هذين القولين والمفعول المطلق بمعنى قياسي عند الاخفش وابي علي سماعي عند بعض الحال هي في اللغة لفظ تعلق بمنه التي تثبت مأخوذ من حال بمعنى تغير سمي هذا القسم بها تنبيها على انه لا يكون امرا ثابتا فلا يجوز جاء زيد احمر او طويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا كان زمان الحال انما هو زمان انت فيه ما شيء سماكان او جملة وان جعلت الجملة صما حكي وتقسيمه بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة في الاسماء بين على صيغة التذكير

التذكير

التذكير او التانيث هيئة الرهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات ومبين الهيئة في الكلام قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر في ضربت ضربا شديدا وفي رجعت قهقرى فبإضافتها الى الفاعل او المفعول به اخراج مبين هيئة الفعل ولا يرد نعت الفاعل والمفعول لخروج التوابع عن التعريف كلها باعتبار واحد فلا حاجة الى موته ان هيئته الفاعل من غيره لانه على كونها هيئة له في هذا الوقت والهيئة اعم من ان يكون هيئته له باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فلا اشكال بقولك جاءني زيد قائما ابوه واعم من ان يكون محققة او مقدرة فلا يشكل بقوله تعالى فادخلوها خالدين فان دخولهم الجنة ليس في حال خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم وسمي حالا مقدرة واعم من ان تكون دائمة او غير دائمة ومن الاول الحال المؤكدة والثاني هي المنتقلة وهو ايضا اعم من ان تستقل هيئته الحال في الدلالة عليه او يدل بمشاركة جوهر الكلمة الثاني مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعلية وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من القائم وكونه على حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعلية وهي المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب حوله حد الحال حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما في جاءني زيد وعمرو وبين يديه والمفعول في حد الحال اعم من المفعول وسنعرف حقيقته لفظا كان ذلك الواحد من الفاعل والمفعول او معنى والفاعل اللفظي ما كان فاعليته بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوي ما كان بالنظر الى معناه ولا يختص الفاعل اللفظي مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المصنف ومنه ما هو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوي كما ستعرف بل عرفت ان لم

يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل احدثته شديدا او جئته وزيدا راكبا في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وبه وصاحب اللباب الى كل ذهب طائفة والاعم هذا الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح قوله ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به بما يبين به هيئة الفاعل او المفعول به اما يجعل يبين ماضي التفعيل او مضارع التبيين المجهول وذلك ان يجعله معروف مضارع التفعل محذوف التاء الثانية لاسناده الى ضمير ما هو في المعنى حال او مضارع التفعيل على صيغة الخطاب وبعد ورود خروج قوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا وداير هولا مقطوع مصبحين فان كلا منهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضي بتاويل الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما ولكن الحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزء منه وفي الصورتين يكون المضاف اليه كانه المضاف وعنه مندوحة لدخول المضاف اليه في الصورتين في الفاعل والمفعول معنى اذ الامر باتباع ملة ابراهيم باتباع ابراهيم فهو في معنى نتبع ابراهيم وجعل داير هولا مقطوع مبالغة في قطعهم فكان في معنى هولا مقطوعون بالكلية وعلى هذا استغنى من لا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبه عن التكلف بان المضاف اليه لا ان كانه المضاف جاز عمل عامل المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن التكلف بكونه حالا العامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان ملة ابراهيم في معنى ملة ثبتت لابراهيم وهو خلاف المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابت على انه في داير هولا مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال

عن الفاعل والمفعول معا اما مجتمعا نحو جاء زيد وعمرو راكبين او متفرقا نحو جاء زيد وعمرو سابقا ومتاخرا او السابق عمرو اذ لا مندوحة عن ايقاع احد الحالين لكن يجب صاحبه لهما لان او مانعة الخلو ولا اتجاه لنحو جاء زيد وعمرو سابقا متاخرا بلا عطف احد الحالين على الاخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار الحال مع اما لوجوب تكررها فتقول ضربت اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو لم يجئ زيد لا راكبا ولا ماشيا وشذ رجا زيد لا راكبا وعاملها الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول او معناه يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملا بل ما سمع وهو على ما عد الرضي الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه لفظا او تقديرا والمنسوب واسم الفعل وما شانك وما لك ولا يخفى انه يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال بمعنى الامر فانه داخل في شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب انه لا يعمل منه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا في الحال او الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعد واحرفا التمني والترجي كما في ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا وانكره الرضي ان الى ابن فرخ المثالين قيد الظرفين دون التمني والترجي وما في بعض الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح تخرج اسم الفعل فهو ليس بصحيح وشرطها اي الحال ان تكون نكرة ولو صورة نحو اخذ المال كلا قال الرضي في بحث الاضافة وقد ينتصب الكل حالا نحو اخذ

المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه في تقدير كله هذه عبارته الاظهر ان الاصل في الحال التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الجم الغفير بما يوجب التنكير والاظهر ان صاحبها معرفة غالبا لم يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه شيوع بيانهم الا ترى ان لم يقل احد ان شرط المبتدا او التقدم غالبا ممن اوجد تحت الشرط لم يات بشيء يعتد به وان ينصر تقديمه على تاويل الاحوال المعرفة فتامل لئلا يجزم عن المعرفة وارسلها العراك لحتمل ان يريد اي ارسل حمار الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص لازدحام بين وجه عدم الزود بقوله ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال اما لان الحفظ عن الصياد اهم من الحفظ عن النقص واما لانه قادر على ضبطهن بحيث يمتنع عن الدخال خوفا من نادبيته اياهن فالبيت وصف له اما بضبطهن او بحفظهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور في ما بين العرب في الصحاح يقال اوردها العراك اذا اوردها جميعا فالضمير المذكر لصاحب الابل والمؤنث للابل ومررت به وحده ونحوه اي نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضمير متاول والالقاء متاولة لرجوعه الى الثلاثة وانه يطلب المال لشيء يصرفه عن الظاهر واختلف في تاويل نحو العراك ووحده ونحوه من المصادر فقال سيبويه هذه مصادر في مكان صفات منكرة اي معتركة ومنفردا وقال غيره هي مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او جمل ولعل الحاصل الاختلاف فرع الاختلاف في ان الاحوال الواقعة مصادر في معنى الصفات

او مفاعيل الاحوال الواقعة مصادر او مفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التي هي غير المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة هي اما بزيادة اللام كما في مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعاني على انها في حكم النكرات لان المراد المبهمة في فرد ما واما بجعلها نائبة عن الصفة النكرة نحو دخل القوم الاول فالاول اي مترتبين واما المضافات فتاويلها بجعلها في معاني صفات منكرة نحو مررت بهم ثلاثتهم اي مجتمعين وهكذا الى العشرة وتجري العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم اي كاسرهم مع منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان في الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل في نكرة اي متفرقة وفي وحده خلاف فالكوفي حيث جعله ظرفا لانه في معنى مع غيره كما جعل معا ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصري وهو لازم النصب والاضافة الى المضمر والافراد وقد يجر بعلى فيقال جاء على وحده ويجيء مضافا اليه في تركيب معدودة وهي نسيج وحده وقريع وحده للعديم النظير وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده للمعجب برايه وقولهم على وحده يدعو الى جعل نصبه بتقدير على فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها والاولى فان كان نكرة صرفة فقد ترك ما يغنيه واشتغل بما لا يغنيه واما اذا لم يكن نكرة صرفة مضافة كانت نحو جاءني غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاءني غلام رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو جاءني كل رجل سريعا وما جاءني رجل كاربا او واقعة بعد استفهام نحو هل اتاك رجل واعظا لا يجب تقديمها ونحو قولنا جاءني رجل الا راكبا من المستغرقة فعدها

من الصور مع غير المستوفية كما في اللباب من مخوفة ذوي الالباب ونحو قولنا جاءني رجل
وهذا الكبير ليس ما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما
لم يشاركها معرفة في الحال كما توهمه الرضي وتبعه غيره ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
الا في نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا او يتوسطه في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا ان شاء الله تعالى
وكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشدة ارتباطه بما سبق بخلاف الظرف فانه لا
يتقدم على عامله الظرف الجار والمجرور لا غير فالاولى بخلاف الظرف في الظرف وليس لك ان تريد
الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان العبارة لا تساعده
اذ العبارة ح الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضي يجيزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا
على الحال نحو زيد قائما في الدار لئلا يلزم تقديم الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه
من كل وجه واما اذا تاخر عن المبتدا الذي صاحبه نائب عنه فكانه تاخر عنه ولعل نحو زيد
لا يخص صورة تقديم المبتدا بل يعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررت برجل قائما في الدار
وبالجملة ينبغي ان لا يخص قوله في الاصح في قوله ولا على المجرور في الاصح بالتعلق بقوله ولا على
المجرور بل يجعل متعلقا بهذا الحكم ايضا اشارة الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان ولا يخفى
ان المناسب ان يقول ولا على ذي الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد في العامل مع ان ما ذكره
في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على الفاعل وهو ان الحال تابع لذي الحال والتابع لا يقع
الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا و
هم صرحوا ايضا بان الحال الذي هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان

المضاف غير نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لتاويله بلا ضارب
ولكن ان تقرر المجرور بما يعم فيندفع ما تقدم من فوات الترتيب ايضا والخلاف المشار اليه في
هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم
يكن مرفوعا مؤخرا عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا
فيقال ضربت وقد جرد زيدا وجوزوا كلهم تقديمها على الصاحب المضمر مطلقا وخلاف ابن
كيسان وابي علي وابن برهان في الصاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم قال
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها
كهلا عليه شديد ورجح المصنف خلافه متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن
الظاهر اما بجعل كافة مفعولا به بجعلها مصدرا كالعافية بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف
اي ارسالة كافة اي مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير لمبالغة
وصرف الشعر بجعله حالا عن فاعل الطلب المحذوف قال الرضي يجوز حذف ذي الحال مع قيام
الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد وكلما اي نكرة دل والاولى منع دلت على هيئة اي صفة
صح ان يقع واليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق كما شرطوا
الى الصفة حتى سيبويه والمصنف سيئ الفهم لكنه فرق بين الحال والصفة حيث قيد وقوع
الصفة غير مشتق بان يكون وصفه لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى في الحال بالدلالة
على الهيئة والتحقيق ان الحال يقتضي ملاحظة وقت كون صاحبه كذا والمشعر بالكون كذا
ماله مبدا الاشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه

ما لم يؤول الاشارة بالكاين ان انا لا يدل على كونه انسانا فظهر ان الحال مع العامل ومثل هذا
بسرا اطيب منه رطبا الاولى التمثيل بمثل هذا بسرا شر منه رطبا لينضح تخصيص قوله عن قوله ولا يتقدم
على العامل المعنوي وضابط هذا المخصوص ان يكون العامل واحد بين يتعلق بكل منهما حال
ولم يذكر صاحب الحال غير مستنير الا مرة فيذكر احد الحالين يجب غير المستتر ولا يذكر الحال
الاخرى يجب المستتر لحقائه مقدم على العامل الى حيث مرجع المستتر مبالغة في التحرز عن
الالتباس ولا يكره التقديم ح على ضعيف العمل معنويا كان او افعل تفضيل او غيره ونقل
عن البعض ان العامل في الاول اسم الاشارة وفي الرضي ان العامل اطيب بلا خلاف و
بالجملة ذكر في امتناع عمل اسم الاشارة في بسرا انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ تكون الاشارة
في حال كونه تمرا وانه لا ينفع في زيد راجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا وانه لا بد من تقييد
فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقييد المبتدا لا يستلزم تقييد الخبر و
هذا هو الذي ذكره المصنف وفهم الرضي منه انه اذا تقيد المبتدا بحال لا يجوز تقييد الخبر به فمنعه
وبعد تسليمه منع كون ما نحن فيه من هذا القبيل بل المبتدا مقيد بحال والخبر باخرى وهذا انما
يعقل منه العجب ويتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثاني انه ممنوع وعلى الثالث ان
ارجاع الضمير الى المقيد في حكم تقييده وضبط الرضي وانسهيل الاحوال الغير المشتقة منه الحال المو
صوف بالمشتق او ما في حكمه نحو جاءني زيد رجلا بهيا وقال الله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ويسمى
حالا موطئة ومنه ما يدل على تشبيه نحو فما بان الا مثل اسد العرين وما بانا اليوم شمسا والبخترو نحو
بدت قمرا وفاحت عنبرا اما بتقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى مشتق اي شجعانا و

وضعانا ومنيرة الى غير ذلك ومنه ما جعلته قطاعا من مجزئ نحو بعث الشاء شاة ودرهما
او بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم ووضعت
عندكم المدنا نير دينارا عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط الشرح بين هذا القسم بما يدل على
شعر نا قصر منه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو اشتريت
الحديد خاتما ومنه مكرر وقع تفصيل المجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او رجلا رجلا او
ثم رجلا ومنه ما ذكره التسهيل هو ما يدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متناجزة ومنه ما هو
نوع من صاحبه في المثال المذكور في المتن وتكون الحال جملة لانها تشاكل لانها ايضا تدل
على الهيئة كالمفرد خبرية اي محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال الحالية فقد
اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن الاديب قال الرضي وجوب كونها
خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بلا استفراد وانت في الطلب بست على يقين
من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقا
عية نحو بعت وطلقت فلا نظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع هذا وفيه ان التقييد لا يستدعي اليقين بالقيد بل يكفي
مجرد الظن وكانه اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب
بل الوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات اما الطلب شيئا او ايقاعه
والحالية تقتضي عدم الاستقلال بالقصد واخراج النسبة عن التوجه اليه بالذات فبينهما
تباين ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي بطبعها قصد نسبتها بالذات ودفعها بالتعبير باخراجها

عن متعلقاتها وجعلها في حكم المفرد فالخبرية والانشائية بيان في الوقوع حالا بان وبين وعدمه
بروته فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كافعل سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية
الا ان يساعد ذلك الاستقراء والتتبع اما بعدم الوقوع حالا واما بقلته جدا بخلاف وقوعه
خبرا فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف الاخصر فالاسمية بالواو او بالضمير
على ضعف او بهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتاخير الاقوى فتامل وتلك الاحكام كلها
مقصودة منوطة بالحال المتوكدة كما هذا هو الحق لا شك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال
بالمنتقلة يوجب فوت بيان المتوكدة انما زيد في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا
او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال
فاحتاجت الى مزيد رابط احتياطا ولذا اشار كما في ذلك الاحتياط الخبر المفصل بالا والصفة
المفصولة بها فيقال ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني الا وهو بخيل كذا قال الرضي ونحن نقول
الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطه بالعامل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب
وقد اختفت في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو يدل على المقارنة وربط الحال
بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو ظاهر في الاستقلال ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل
وزنا ومعنى وجوز فيما ليس شابهته بتلك المشابهة فتامل والذي عندي ان المصدرة بالواو
منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع فكانهم ارادوا انخراط الجمل في سلك
واحد تسهيلا للضبط فعلمهم هذه الدقيقة وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف
لحذف الواو لا لتركه بالكلية لكن الصحيح جعل قوله نصف النهار لما غامر برفع النهار اي

انتصف

انتصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعني جبريل الامانة المسيح
المدح المدبرة بتقدير الواو ولم يرتضيه فلم تم تقدير الواو ولا يوجد ما هي بالضمير وحده
ولا ما هي خال عن الرابطين ويكون قولهم وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند
ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب خفيا جدا وقيل ان كان المبتدا ضمير ذي الحال
وجب الواو نحو جاءني زيد وهو قائم وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاز ترك الواو
بلا ضعف ومنه كلمته فوه الى في وجرجت مع البازي على سواد والمصنف ان يقول فوه الى
في في تاويل مشافها فهو حال مفرد في الحال وعلى سواد في تقدير مشتملا على سواد فهو
مفرد لا جملة او في تقدير قد اشتمل على سواد فهي فعلية والمضارع المثبت بالضمير
وحده اي لا بالواو ولا غير المضارع المثبت فيكون فيه رد لقول النحو ان المضارع
المنفي بلم ولما ولا ايضا بالضمير وحده والرضي اثبت قولهم في لم ولما وجعل الترك مع لا
كثيرا من الذكر وقيد السهيلي المضارع المثبت بالعاري من قد واو ولو اكثر واصلك
وجهه بتقدير المبتدا وجعل الواو للعطف ولو جعل الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة
ويشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ومما يقضي
منه العجب ما ذكره الرضي وتبعه العلامة المتبحر المحقق التفتازاني وخفي الى الان على جار في
علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة الاستقبال والجاب قد المقربة بمعنى الى
الحال واستغنا المضارع عن الواو الموضوع لعدم الاستقلال ان الحال الذي يكون فيه
يشارك الى المقابل للاستقبال في ضم الحال فبهذا الانتساب لم يحتج المضارع في وقوعه

حالا اي مزيد الرابط وكره علامة الاستقبال في الحال لتنافي الاستقبال وما يشاركه
في اسم الحال واحتيج الى قد في الماضي المنافي للحال لتقربه من الحال الذي يشارك الحال الذي
لكن فيه فيخف كراهة التنافي الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا واشتراك لفظ الحال انما حدث
بوضع النحو تقدم الدستور على ما كان يقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة نكيره على
ذلك المحقق في هذا التوجيه فيتبع بطل سماجته وفور ركاكته ولم يطلع عليه والله يهدي لمن يشاء
من يشاء وما سواهما اي الاسمية والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير وحده ضعيف
كالاسمية الا ان يقال انه داخل في الاسمية لانه صار جانب حرفيته غالبا على فعليته لانه لم يدل على
الزمان ايضا وصار لمجرد النفي كما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة قيل قد هذه مستعارة لتقريب زمان الماضي من زمان العامل دفعا لتوهم تنافيهما
لتوهم جعله ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى مما
قيل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله كالمستقبل ولو كفى في
الحال الماضوي مقارنة زمانه بزمان العامل ولا يجب اتحاد زمانيهما ولا يكون الحال الماضوي
متحدا مع عامله في الزمان ابدا او دفعا لتوهم استقباله الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها
وفي الكل خفاء فالاولى ان تقييد العامل بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد ابعد من
المطلق فتداركوا ذلك التبعيد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقيق ليامن الحكم عن الاحتمال
الانتفاء بانتفاء قيده ويجوز حذف العامل بقيامه كقولك اي عند قيام قرينة للمسافر
اي المنتهي للسفر راشدا اي تسير راشدا فيما يمكن الرشد فيه فيخف مهديا فيما لا بد فيه

من

من دليل فيحذف العامل لدلالة حال الحي طيب عليه وكقولك في جواب زيد مسافرا او
مقيم راشدا مهديا اي سافر راشدا مهديا وكقولك للمهلال واضي اي هذا المهلال
واضي وكانه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوي لضعفه ويجب
حذف العامل في المؤكدة اي في الحال المؤكدة وهي ما يلزم صاحبها او يندر انفكاكها
عنه وما لا يكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد بالمتوكدة الا ان كيدوان
امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكه حطا للتقييد بالنادر عن درجة الاعتبار واحترز
بقوله في المؤكدة عن المنتقلة لا لانه لا وجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل في
ضربي زيدا قائما مع كونها منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما باب
عن عاملها وان ابه عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف في وقد حفظها في بحث
وجوب حذف خبر المبتدا فليس على المصنف بيانها في هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون
بعد جملة اسمية جزآها جامدين معرفتين كما هو قيد الرضي حتى لا تنتقض القاعدة بقوله
ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم نعم جانبا وقم قائما
مما لا يحصى وبقولك الله شاهد قائما بالقسط لان المذهب عنده ان ليس الحال المتوكدة الا
هذه اما لانه لا يسمى غيرها متوكدة كما اشار اليه في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها متوكدة كما صرح به
المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقال انه تسمية واما لان ذلك الغير عنده مفعولات
مطلقة كما في اقائما وقد قعد الناس حيث جعله سيبويه بمعنى اتقوم قياما وقد جعل الرضي
ذلك محل اولى لكن الحال على ما ترى نعم يقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بان يجعل مفسدين على

المصريين على الالاف وكذا مد برين وان لم تحمل جاثيا على جانبا الى بان لا تقف قبل الو
صول الى وقم قايما على التقييد احترازعن قم ذاهبا وكذلك قايما بالقسط احترازا عن قايما بالظلم
لانه فاعل ثابت لا يقبح عنه شئ ولا يسال عما يفعل وما قال الزمخشري ان قايما بالقسط
في شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قايما بالقسط حال مؤكدة فعلى اصل
المعتزلة من العدل عليه وقبح الظلم عنه نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه من حققت الامر ثبت
منه على يقين او جعلته ثابتا واعترض الرضي بانه لا معنى لتيقن الاب واجيب بان التقدير
احق ابوته ولا يخفى انه ح متعلق بالابوة لا باحق وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال
دون قوله راشدا مهديا لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير عن سيبويه وقال السكاكي
السكاكي احق التقديرات عندي انجلي عطوفا قال الزجاج لا تقدير وحذف بل العامل خبر
الجملة لتاويله بالمسمى فزيد ابوك عطوفا في معنى زيد مسمى بابيك ولغيره من منكري التقدير
اقوال منكرة لا ضير في بيانها وترجيح تقدير المص على تقدير السكاكي اطراده دون تقدير السكاكي
لعدم جريانه في قولنا وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله وشرطها ان
يكون مقررة لمضمون جملة اسمية فان قلت هذا يشاول قولنا الله شاهد قايما بالقسط فلا بد
من تقييد الجملة الاسمية بما يكون جزءاها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال غير مقيدة بغير
جملة اسمية جزءاها مشتق فكانه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يجعل مضمون جملة فعلية
وما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل
بمثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا فانه لا شبهة في تنكير الخبر او التقدير انا مثل حاتم

واعلم انه قد جزم بعض الشراح لى الية كافة وقاطبة طبية ولا نصافال الرضي ويقع كافة
في كلام المتاخرين من لا يوثق بعربيته مضافا غير حال وقد خطؤا فيه هذا عرض بما
تخطأ صاحب المفصل في خطبته حيث قال محيطا بكافة الابواب وبما وقع لصاحب المقامات
من ايراد قاطبة مضافة غير حال ونصر صاحب المفصل كتابة اعدل الاصحاب عمر بن
الخطاب الفاروق بين الخطا والصواب رضوان الله عليه وعلى ساير الاحباب جعلت لال
بني كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مايتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب
ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة التمييز والتبيين والتمييز
المميز على صيغتين ما اى نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب نكارته ولهذا لم ينبها كما
بين في الحال فلم يدخل في الحد حسن الوجه ووجهه بالنصب وغبن رايه وسفه نفسه والم بطنه
واجيب عن منصوبات الافعال بان رايه مفعول فيه اى غبن في رايه وبطنه مفعول به والتقدير
الم شاكيا بطنه وكذا نفسه لانه براد سفه نفسه من التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين
منصوبات هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبهات
المفعول دون هذه تحكم ونفسه كذا لم يدخل الجنس شئ لاهو اى احسن زيد يكن بقى اى
حسن رجل ولا تخلص الا باخراجه بما خرج التوابع عن الحد ولا اخراج البدل عن المضمر
المبهم واخراج صفات اسماء الاشارة ومن وما واى واخراج وصف العدد كقبضت
عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات المذ
كورة تمييزات ويدخل في التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلاثة اثواب ولا باس دون

خاتم الفضة وثلاثة الاثواب مع ان الاثواب تمييز الثلاثة كما يفصح عنه مباحث العدد فال
ثلث الاثاني والدبار البلاقع برفع الابهام المستقر اى الثابت قيل هو ينصرف الى ما بالو
ضع لانه الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد الكامل هو الثابت وضعا واستعمالا لا انفال
لو يكتفي بالانصراف الى الكامل يستغنى عن قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع او بالا
ستعمال بخلاف الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته او قوه بهما اشكال قوى وهو ان
التمييزات المذكورة للمقادير برفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان مجازية
للمقادير حاصلة لها بالاستعمال فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت في الوضع ودفعه متعسر
الكبار الا بالزام من يلطفه كل عسير يسير والعامل حسير وهو ان الابهام الوضعي ما اتى من
قبل الوضع لا ما يكون في الموضوع له والمقادير المستعملة في المقدرات ابهامها لان وضعها
للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل في مقدر بهذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام
الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معنا لتعين المقدر الذي يؤدي فاحفظه واشكر الله المو
فق بزدلك حفظا في المزالق بقي انه يخرج عنه تمييز الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو
نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرا الابهام من الاستعمال
بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك ان تقول ما وضع له الضمير ما سبق فوجد كلما لم يكن فيه فابهامه
وضعي فتامل عن ذات مذكورة اى معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة او مقدرة
اى غير معتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا
ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام وانما يختبر في نفس المخاطب ان الطيب شئ من اشيائه ويكونه

طالبا المعرفة يبغيه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير
حسن لانه يتبادر منه ان المقصد بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام عن الذات المقدرة
فالتعويل على ما سياتي من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع الثاني بينهما من غير
حاجة الى جعل قوله والثاني عن نسبة في تقدير والثاني عن ذات مقدرة في نسبتها حفظه
ولا تتبس وتحرم عن نفعه في محله وقد وقع في لحوق الالجاء زفاد رج التقسيم في التعريف المفصلة
كال التوضيح وقول الرضي انه يشتمل التعريف النوعين نظاهر في غاية الاختلال لان
الشمول حاصل قبل ذكره لكنه يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما الا على وجه
الاجمال والله اعلم بحقيقة الحال فالاول اى القسم الاول تمييز عن مفرد اى لا جل مفرد او
رافع الابهام عن مفرد بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم
من الجملة بحسب الحال او المال فان مال زيد طيب وطيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد
الا طيب زيد او كذا مضمونا اسناد الطيب الى فاعله طيبة يكشف عن هذا المراد تفصيل المقابل
بالجملة ومشابهها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مع انه حمل اللفظ على ما ليس معناه يرده خروج شبها زيد اعنه نعم لو اريد تقابل الجملة وشبهها
والمركب لاضافي لسلم عما يرده مقدارا غالبا المقدار مبلغ الشئ كذا في القاموس اما في
عدد ومن قال المراد اما في ضمن عدد مع انه تكلف بما استغنيت عنه لم يفرق بين العدد و
اسم العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدار وهو الصحيح لا جعله مقابلا كما فعله ابن مالك
في التسهيل مثل عشرين درهما وسياتي احكام تمييز العدد بعضها في بحث الكنايات وبعضها

في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على بحث اسماء العدد من قلة العدد ولم يكتف بقوله
وسيأتي ومثل بعشرين درهما نوعية الاقسام الاربعة التام الناصب ولهذا كرر مثال الموزون
والمبهم التام بمعنى انه بحيث لا تصح اضافته الى المشهور وذو اللام وذو الاضافة
وذو نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين الملفوظ
او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما في الرضي من حصره
في الاخيرين غير موثوق به والناصب للتمييز منها ما سوى المعرف باللام وذي نون الجمع
وزاد الرضي التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا وويحه رجلا ويا لها قصة والاغلب
فيه ان يكون في مقام المبالغة والتعجب والتفخيم وفي اسم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا و
ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما المصنف في مقام توجيه الاقسام اذ لم يقصد الا توجيه ما هو المشهور
بقي انه لم يف بالوعد حيث لم يبين مميز كذا وكاي ونحن نبين لك فنقول كاين وكذا بمعنى
كم الخبرية ويقتضيان مميزا منصوبا مفردا ويكون ما بعد كاين في الاكثر مجرورا بمن وينفرد
كاين من كذا بلزوم التصدير وبانها قد تكون استفهامية وقل ورود كذا مفردا او مكررا
بلا واو وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثمانية وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه
وبالمكرر بدون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين و
بابه واما في غيره عطف على قوله اما في عدد وذلك الغير اما كيل او وزن او ما يشبه الشيء
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة لتقدير كمية الشيء
وشرط المراد به اي تامة في القدر لا في الوصف وغيره المراد به المغايرة في التقدير القدر
فلا

التنوين المقدر

فلا حاجة الى ما في الرضي ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولان على مثلك
في الضد على الضد نحو رطل زيتا الرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية
استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة
اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان و
الطسوج حبتان كذا في القاموس وبينها الهندي في جعله مثالا للكيل والتمثيل للمساحة
بقفيز براو سمنا والكاف وضوان سمنا تثنية منا مرادف من وعلى التمرة مثلها
زبدا ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام مسئلة جواز الاضافة لكان فيفرد التمييز
ان كان جنسا اي لفظا يقع على القليل والكثير كالماء والتمر فتمرة وجل ليس
بجنس وعرفه الرضي حيث قال وهو ما يقع الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه
على القليل والكثير نحو لصدقه على تمرة وكانه فرق المصنف بين الجنس واسم الجنس
فاسم الجنس ما شمل القليل والكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح شموله على سبيل الاجتماع
الا ان يقصد الانواع الاولى ان يقصد الافراد لان المقصد في التمييز بيان جنس المبهم
فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال في تاويل الانواع ما هو بعيد عن الاستماع و
يجمع في غيره اي في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح به المصنف في الايضاح وخالفه الرضي
وقال يجب المطابقة فنقول مثل رجلا ومثلاه رجلين ومثله رجالا فمن اجاب عن الرضي بان
المراد يورد على ما فوق الواحد وقال اذا جمع فالتثنية بطريق الاولى فقد تعب بما به المصنف
لم يرض على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستلزم صحة ايراد الجمع بمعنى

ايراد التمييز والا على ما فوق الواحد ثم ان كان اي الاسم المبهم تاما بتنوين او بنون التثنية
جازت الاضافة ولما انتقح ان الكلام في غير العدد واندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان
يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في بابين كم الاستفهامية والمركبات نحو
من احد عشر ونحوه ينبذر اضافته الى التمييز كما يندر اضافة عشرين اليه فينبغي ان يجعل من
دواخل قوله والا فلا على ان التقييد بالظاهر يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع يقول
مكاييل براو برو مثاقيل ذهبا وذهب بل نقول مضرابن كان الى غير العدد وقد نبه بكلمة ثم على
تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز وهذا البحث عن المبهم ومن قصد جعل
ضميران كان الى التمييز الضمير يورد فلم يقصد القصد اذ لا يخفى في بعد جعل التمييز مع تنوين المبهم ونونه
وانما نكر التنوين لتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم تعدد انواعه والا اي ان لم يتم
بالتنوين ونون التثنية فلا لم يجز الاضافة اذ لا تمام بدونهما الا بالاضافة والمضاف لا يضاف
واما التمام بنون الجمع في عشرين من الاعداد وليس عدا وما نحن فيه وفي حسنون وجها من التمييز
عن النسبة ولا نسبة له بهذا المقام فتقييد الشارحين قوله والا فلا بقولهم الا بقلة لورود
عشرو درهم ليس شرحا بشرح به المعلم بل لكمال الغفلة عن الكلام المتقدم وعن غير مقدار
فسره الرضي بكل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه
نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا فيخرج عنه نحو قطعت ذهب ونعم رجلا وحبذا رجلا وكوكب
بيان المصنف ها هنا او لو اريد بغير المقدار ما يصح اضافة الفرع الى المقدار لما وهم صحة النصب في قطعة
ذهبا مع انه صرح الرضي بانه يجب الخفض فيه لكن الاعتذار بتوهم جواز الخفض في الضمير المبهم

ما فيه تنوين مقدر

الاشارة ولا يخفى انه يجب حمل قوله والخفض اكثر على ان الخفض في هذا القسم اكثر
بمعنى ان التمييزات المخفوضة اكثر لا ان الخفض في كل تمييز اكثر والاوضح والاضافة اكثر فان
قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت نقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور في توجيه
بكم رجل مررت حيث جعل خفض مميز كم الاستفهامية وقت الجرار بالحرف الجر بتقدير من
الجنسية الشايعة في التمييز نحو من وقاتله الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله
باضافة كم الاستفهامية وان شاء اي التمييز عن ذات مقدرة عن فرغنا عن نسبة في جملة نحو
طاب زيد ابا والضارب ابا والطيب ابا او ما ضاهاها اي او ما شابه الجملة بان يكون مشتملا
على نسبة غير تامة وما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل مع مرفوعه
لحسبك زيد رجلا ويا لزيد فارسا كما ذكره الرضي وتبعه غيره لان كثيرا ما يكون جملة كمثاليه
نحو طاب زيد نفسا مثال للتمييز لا يحتمل غير المنتصب عنه عرفا وزيد طيب ابا مثال لما يحتمل المنتصب عنه
ومتعلقه وابوة مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه والمتعلق ودارا مثال لما لا يكون الا
لمتعلق المنتصب عنه وعلما لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه او في الاضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه في الاضافة اكتفاء بقوله ولله دره فارسا و
الاولى ولله در زيد فارسا فان قوله ولله دره فارسا يحتمل التمييز عن الضمير اذا احد بلا
مرجع ولذا جعله الزمخشري مثالا للتمييز عن ذات مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا الى زيد
في القاموس لله دره اي فعله الفارس راكب الفرس وبمعنى صاحبه كلابن والاسد و
الحاذق بركوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا وكل من الثلاثة محتمل وما يجب ان

تنبه على عدم ان العامل في هذا القسم من التمييز منتسب النسبة يرفع التمييز الابهام عنها و
المنسوب اليه يسمى منتصبا عنه والعامل في القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل المنون
وما له نون تثنية او جمع الى التمييز فتقول حسن وجه وحسنا وجهين وحسنو وجوه ويستثنى ابن
مالك ممتلئ ماء وملآن ماء فلا لانهما مقدر الاضافة والمغنى ممتلئ الاقطار ماء وملآن الاقطار
ماء وانما اكثر ما لا اى افعل تفضيل نسبي ولما كان التمييز عن النسبة ربما يلتبس المراد بغيره فيحتاج المتكلم
الى نصب القرينة والى طلب المزيد احتياطا في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار
على سماع اللفظ بل تجديد النظر الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما يلتبس فيجوز التبادر
الى بهتة العبارة نبه على موضع اللبس وموضع الوثوق فقال ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اى يكون مما يصح اطلاقه على المنتصب عنه جاز
باعتبار بهتة التمييز بيان ان يكون له لما انتصب عنه وان يكون لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من
خارج من التركيب من قرينة او عرف كما في كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه يجرى فيهما قصد
المتعلق ومعرفة ما يجرى فيه قصد المتعلق بطلب السماع ولا يناقض بيان القياس والا فهو لمتعلقه
لا لما انتصب عنه بان يأول بما يكون يصح الاطلاق على المنتصب عنه كطاب زيد علما وابوين وابا
ودارا ولحال كما في التمييز في الفصلين فانك لا تجوز في جاء زيد ابا او الكان حالا لكونه متعلق
زيد ولا في طاب زيد علما بل تجعله مثوله بما لا يجيء فيه مع النسبة المذكورة توضيح الفرق بينه وبين
الحال فاجمع ما يلقى اليك تلقيا مقتضى الحال ولا تضيعه بتشتت المقال فبرعاية الاوقات يزيد
حسن الاعمال ولو طالعت لما في هذا المقام من الشروح لشكرت ما وهب لصدرك

من

من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك الذى كان ينقض ظهرك وما
اتمام به ما في القلوب من الجراح لك بافتتاح وبيدك المفتاح وتبديل ظلام الابهام
بنور الاصباح فيطابق فيهما اى في القسمين ما قصد لا يخفى انه اذا كان جنسا ايضا
يطابق ما قصد لان المقصود ان كان نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد
في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا ليطابق المقصود فلا حاجة الى قوله الا
ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال ليس المراد بما قصد ما قصد بالعبارة
بل ما قصد بالبيان ففي طاب رطلان زيتا قصد بالجنس بيان زيتي الرطلين فتامل وان
كان صفة كانت له وطبقه اى مطابقه في القاموس هذا طبقه بالكسر والتحريك وطباقه
ككتاب وامرأى مطابقه ومن توهم مصدرا لمعنى المطابقة احوج نفسه الى التكلف
الصفة في كل تمييز للحال بخلاف الاسم فان ما هو للمتعلق لا يحتمل الحال انما يحتمل ما للمنتصب عنه فلا يرد
ان تخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلائم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه
المصنف من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغى
النزاع في كونها حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة لانه لا يمكن انكار شيء منهما ورجح التمييز
في تصانيفه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا قال الرضى نصر بحكم من في
لله دره من فارس وليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه يحتمل حينئذ احتيج الى ذكر ما يعين
المقصود به ولا يتقدم التمييز اى على عامله وهو اما المبهم او المنتزع النسبة المبهمة فانه
يج فيه عدم التقدم على الفعل ففي قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل تطويل والعبارة

المنقح والاصح ان لا يتقدم التمييز خلافا للمازنى والمبرد في الفعل وفي الاكتفاء بذكر
الفعال لانه يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت العادة بتخصيص ذكر الفعل
وذكر ما شابهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف في عدم
جواز التقدم عليها الا ان يقال اجيل عدم جواز تقدم التمييز على ما هو لا على بيان ان شابا
من مملوكات هو كاد لا يتقدم هو والذى ذكره الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احدهما
احسنها ان التقديم على العامل يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو ينافى غرض ذكر التمييز
بين الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن وثانيهما ان عامل
التمييز اذا كان الجامد المبهم في غاية الضعف فلا يتقوى للعمل في ما تقدم ولذا لا يجوز الفصل
بينه وبين التمييز في السعة واذا كان منتزع النسبة فلان التمييز فاعل في الاصل ولا يتقدم
الفاعل عامله ورتب بتفجر نا الارض عيونا وامتلأ الاناء ماء واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون
فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا وعن مضمون امتلأ الاناء ماء بجعل الارض يتملأ الاناء
الماء وانما الوجه مقصد اطراد الباب اهون واعذب مما تكلفوه على انه لا حاجة الى التكلف
في النقض الثاني لان الماء فاعل مجازى في قصد المتكلم بحسب اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا
كان او حقيقيا والاولى ان يقال التمييز في الاصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشيء منهما
منهما لا يتقدم ليشمل لله دره فارسا ثم لما خفاء المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بان يجد
بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى يختلف فتارة يكون مخرجا
وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى لتأتى له فلذا قسمه

المصـ

قال المصنف اولا ثم اشتغل بالتعريف لانه لا يمكن تعريف المستثنى المطلق وكيف لا وقد
قال قسم المستثنى قسمين وحد كلا منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ما بينهما مختلفان ولا
يمكن حد مختلفي الماهية بحد واحد الدليل على اختلاف ما بينهما ان احدهما مخرج والآخر
غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما
في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم
جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى متحد في القسمين وبهذا اندفع ما ذكره
الرضى من انا لا نسلم ان المستثنى مشترك لفظى بل له مفهوم واحد وهو المذكور بعد
الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المصنف
منع جمعهما في تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظى بل لا يبعد ان يقال
لم يعرف المطلق لاشتهار هذا التعريف واستفادته في الحقيقة التقسيم وما قيل انه لا بد
في تعريف المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما في نسخ بعض اللباب يمكن عطفه بان
عطف اخواته على الا يغنى عن تقييد لانه لا اخوات الا الصفة وما زاد الرضى من قوله مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج اليه متصل ومنقطع الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع
لانهما اسما القسمين لا لمجرد المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج يتناول المخرج من صيغة
اخراج كثلاث والمخرج من اصل كالتمييز المزال عن اصله فمن قال لا مخرج الا عن متعدد
فلا حاجة فلا جهة لقوله عن متعدد الا قصد تفصيل فقد غفل عن متعدد وفيه خلاف
المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون

جائنی رجل الا زیدا بالا و اخواتها ای بواحد منها ولم یفسر الاخوات اعتمادا علی انه یفصل فی اثناء المباحث بیدان فانه بمعنی و ما بمعنی الا و لا یقع الا فی المفرغ بعد النفی صریحا او مقدرا قیل اخرج به جائنی القوم لا زید و ما جائنی القوم لکن زید و جائنی القوم ولم یجئ زید الی غیر ذلک و فیه ان لفظ المستثنی دال علی الخروج دون شیء من هذه الامور و انما الخروج یعرف فیها بکونه لازما لما یدل علیه اللفظ فلا یصدق المخرج بمعنی عرف من الاصل المعلوم علی شیء منها قوله بالا و اخواتها تمیز توضیح من غیر توقف التعریف علیه و ح لا باس باجمال الاخوات او نقصه فانه لفظا ای ملفوظا کان المتعدد او المخرج او تقدیرا نحو جائنی القوم الا زیدا و ما جائنی الا زیدا و تقول مثل جائنی القوم الا زیدا و جائنی زید لیس الا والمنقطع المذکور لیس وصفا للمنقطع کانه توهم لعدم صحة کون المذکور بعدها منقطعا عنه وما یوهم قوله بعد ما من وقوع المنقطع بعد الجمیع کالمتصل لیس بمعقول لانه لا یقع الا بعد الا و غیر و بید بخلص به و لا یقع بعد الا ان المفتوحة غیر مخرج لعدم دخوله فی الواقع فی المتعدد المذکور سواء کان من جنسه نحو ما جائنی القوم الا زیدا او لتعین خروج زید عن القوم قبل الاستثناء او لم یکن نحو ما جائنی القوم الا حمارا او هو مقدرا او وقوع بعد لکن عند البصریین فیجعلون معنی الکلام جائنی القوم لکن زید حمارا لم یجئ و الکوفیون یعبرونه بجائنی القوم سوی حمار فیجعلونه مقدر الوقوع بعد سوی و لا یخفی ان تقدیر الوقوع بعد سوی لا یمیز المنقطع عن المتصل سوی یکون للمتصل الا ان یقال التمیز بجعل بعض المتعدد مکان المستثنی فی المنقطع و ضع الجمیع مکانه ثم الامتیاز فی تقدیر البصریین اوضح فهو راجح و ما یجب علیک ان

لجعله اهم المهام و احق ما یقصد الیه فی هذا المقام تحقیق ما هو دون الوصول الیه اجلة الافهام و استولی علی عقول الفحول فی تحقیقه و هام من تتفحص معنی اخراج المستثنی عن المتعدد و لا ابوح به الا بوثوق الرجاء من العلیم العلام ان یفیض علینا میاه المعرفة من منبع الالهام و یوفقنا لتشیید اساس الکلام غایة الاحکام فاعلم اولا انه صعب علی الاعلام تعقل اخراج المستثنی عن المستثنی منه لانه لا اخراج الا للداخل و لو کان المستثنی داخلا فی المستثنی منه لزم من نسبة تعلقت به کونه محکوما علیه بما ثبت للباقی بعد الاستثناء و محکوما علیه بنقیضه للاخراج باداة الاستثناء فیلزم التناقض فی المستثنی اما فی جائنی القوم الا زیدا بان یکون زید جائیا و غیر جاء و اما فی اضرب القوم الا زیدا بان یکون زید مطلوبا ضربه غیر مطلوب و لا یتصور ذلک فی شان من له ادنی مسکة فضلا عن البلغاء الکرام افصح افصح الاقوام علیه التحیة و السلام بل عن الملک العلام فی معجز الکلام و افضی بهم تلک الصعوبة الی ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنی منه مجاز عما عدا المستثنی و لیس الاستثناء الا قرینة علیه ولم یدرانه ح لا یکون فرق بین المستثنی المتصل والمنقطع یشارکان فی عدم الاخراج و دفع ما یقع فیه الحظ من ابهام سابق المستثنی و قال ابو بکر الباقلانی و ذلک العالم الربانی و عبد الجبار ان مجموع المستثنی و المستثنی منه و آلة الاستثناء علم لما بقی و رد علیهما بان لا اسم فی لغة العرب مرکب من اکثر من لفظین و لیس شیء لانه یسمی بالجملة و ان طالت نعم یرده علیهما انه لا یفصل بین اجزاء الکلمة بالکلمة الا خری و لا ابا عن قولنا جائنی القوم یوم الجمعة امام الامیر فی ساحة البلد الا زیدا و

یستحسن الرضی قول الاخرین ان المستثنی داخل فی المستثنی منه و انما یلزم التناقض لو کان النسبة الی مجرد المستثنی منه و لیس کذلک لان النسبة الی المستثنی منه مع المستثنی و انما اجری الاعراب علی المستثنی منه و ان کان المنسوب الیه الجمیع لان العادة اجراء الاعراب الی اول اجزاء المنسوب الیه غیر المؤود و اعرابه لاجزاء الاخر بکونه مضافا الیه او تابعا من التوابع او بکونه شبه المفعول کالمستثنی فالمستثنی مخرج قبل النسبة الی المستثنی منه و فیه ان المستثنی لم یخرج عن کونه مدلول المستثنی منه لانه لا یمکن و لا عن النسبة لانه لا نسبة فکیف یتصور اخراج و نحن نقول نسب المسند الی المستثنی منه فاخرج من النسبة المستثنی ثم حکم او طلب فلا تناقض قبل الحکم و الطلب فتامل لما کان عقد البحث لبیان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنی لکونه مستثنی اذ المنصوب بالمفعولیة او بکونه خبر لیس او خبر لا یکون قد بین فی ابواب اخر و انما ذکر ههنا تتمیم لبحث المستثنی قدم ما هو واجب النصب بعد الا و فصل بینه و بین جائز النصب مما لیس من ذلک الملحق الجامع وجوب النصب فقال و هو ای المستثنی انما لقسمیه و قد عرفت انه بعم القسمین فلا یحتاج الی التمحل فی الضمیر علی ان التمحل لو کان فی المرجع منصوب ای وجوبا بدلیل جعل قسیمه المنصوب جوازا و لقد نبهناک فی شرح تعریف العامل علی ناصب الفضلات لکن ینبغی ان تعرف ان ناصب المذکور ناصب المستثنی بواسطة الا و قال المبرد و الزجاج هو الا و للکسائی فیه مذهب اخر و للفراء اخر لکنهما بعیدان عن ان یعبر اقلا فائدة فی کشفهما فی بیانهما اذا کان بعد الا غیر الصفة لا یحتاج الی الصفة اذ المستثنی لا یکون بعد الا الصفة و احترز بقوله بعد الا عما بعد سوی و غیر و بید فانه لا نصب بعدها و عما بعد

خلا و عدا و لیس و لا یکون فان نصب بعدها غیر مقید بقوله فی کلام موجب او مقدما علی المستثنی منه و المراد بالموجب ما لم یکن استفهاما او نهیا او نفیا صریحا او مؤولا و اثر و بل بالنفی فی غیر قلما نحو قلما رجل یقول ذلک الا زید و قل رجل و اقل رجل و لفظ ابی و منتصر فانه قلیل کما جائنی الشوان فشربوا منه الا قلیل بمعنی لم یطیعوه فلا یقال مات الناس الا زید بمعنی لم یعش و التقدیم علی المستثنی منه لا یجوز مع التقدم علی المنسوب الیه بل اما ان یتقدم علیه او علی المنسوب الیه الا شاذا علی ما فی الرضی نحو خلا الله لا ارجوا سواک و انما اعد عیالی شعبة من عیالکا و الا شاذا للضرورة علی ما فی الرضی نحو و بلدة لیس بها طوری و لا خلا الجن بها انسی هذا عند البصریین خلافا للکوفیین فیجوز عندهم اختیارا الا زیدا قام القوم و کان علیه ان یقید قوله او مقدما مقدما بقوله علی الاکثر کما قیده به المنقطع لما قال یونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعربیته ما لی الا ابوک احد بدلا من المستثنی قال سیبویه هذا امثال ما مررت بمثلک احد قال حسان رضی الله عنه فی خیر البشر علیه افضل صلوة و سلام لانهم یرجون منه شفاعة اذا لم یکن الا النبیون شافع یقال لا بد من تقیید الکلام بالتام و الکلام التام ما ذکر فیه المستثنی منه و یقابله الکلام الناقص لئلا ینتقض بنحو قری الا یوم الجمعة بهذا لکن لو قید خرج نحو قری الا یوم الجمعة الا یوم السبت فانه یجب نصب یوم السبت لانه لا تفریغ فی اکثر من واحد و یجب النصب فی ما زاد و بالجملة یخرج عن قاعدة

وجوب النصب نحو ما قام الا زيدا الا عمرو او وجوب النصب في الاخر ولما ذكر ونحو ما جاءني القوم الا زيد عمروا فانه لا يجوز الا ابدال احدهما ويتعين نصب الاخر لانه لا يبدل من شيء الا مرة او منقطعا مطلقا في لغة الاكثر اي اكثر العرب وهم الحجازيون ويشير بقوله في لغة الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهو بنو تميم فانهم يوافقونهم في وجوب النصب في مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ويخالفونهم في جواز الابدال في غيره نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجوز ما جاءني الا حمار فبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا اقل او منقطعا مطلقا وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا لانه عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة منقطعا فاني الرضي وغيره او منقطعا اي منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة المتن الى التقييد كما هو الظاهر ففاسد وان كان اشارة الى انه في حيز قوله بعد الا فحسن او كان تنبيها باعادة كان على ان الثلاثة السابقة مشتركة في كونها بعد الا بعد خلا وعدا في الاكثر اشار الى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على خلاف سيبويه حيث انكر الجر بعدها وادخل فيه ما خلا وما عدا بزيادة ما الا على كونها مصدرية على ما جوز الجرمي لان الزائد كالعدم او لم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت على ما في الرضي وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الامور وليس على الاستثناء بل هذه الافعال اما في ما عدا او ما خلا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما فلتضمنه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهو ان جعل المنصوبات بهذه الافعال مستثنات

دون منصوب به جاوز وما كان وما يكون لكن صرف فانك ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير ح لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه والتزام اضمار فواعلها ويكون بعدها على الاستثناء الا انهم مع كونها بمعنى الا تقيد وتصحيح هذه الامور لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية للاصل واي ان تكلف للاعراب فيما لم يثبت بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا وليس ولا يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض المطلق من المستثنى منه ومحل الجمل النصب على الحالية وخلا وما عدا مصدر بتاويل بهم الفاعل حالان وجوز فيهما حذف المضاف اي زمان خلو بعضهم ولا يبعد ان يقدر في الكل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كاني منذ سافر فيستغني عن توجيه التزام حذف قدرنا انه لكونه في مقام الا لم يحسن اظهاره قد لانه لا يدخل على الا ولذا اخفي بالتزام الاضمار فواعلها ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى وليس ما من ادوات الاستثناء بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل شيء مهه اي يسير كجميل الرجل ما النساء وذكرهن فانه لا يحتمل ما يتعلق بحرمة وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه في تقدير ما عدا النساء وذكرهن فحذف عدا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل من حيث انه بدل اي كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لا امر يختار فيه والاوضح الابدال فيما بعد الا متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محاط بعد تعلق ظرف محيط فهو على نحو لبثت في البلد في محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف الاول ولا الى جعله في معنى في مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعد الا في مكان واقع بعد الا

ولو ترك الظرف الاول كما في بعض النسخ لكان قوله فيما بعد الاستثناء عاقبة للفعلين لكان اعذب وقد راعى في بيان الحكم محاسن من تقديم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم في التمثيل البدل تقديما للقراءة الراجحة في كلام غير موجب شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقي بحث غامض اليه فارغب وهو ان ليس لواقع في كل كلام فيه نفي او نهي او استفهام واقعا في كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفي مثلا وجعله منفيا ولذلك ترى سيبويه يقول ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الابدال لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفي العلم بان احدا يقول نفي القول عن الاحد في العلم فيسري النفي الى فاعل يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الا انه لا في كذا فالرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول ونفي رؤيته فلم يسر النفي في القول وهذا مبني على الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفي الابصار مبني على انتفاء القول لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضي عليه بانه يجوز البدل في نحو ما كلمت احدا انصفني الا زيدا لان المعنى انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي زيد في لبنة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فلينا مل في مواقع سراية عدم الايجاب فانه من مخبرات اولي الالباب وذكر المستثنى منه اي والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما يعود اليه لكان من غير ان يمن عليك دليل المقال فيه احتراز به عما لم يذكر مستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل ولكن نقول او يجب نصبه كما في ما جاءني الا زيدا الا بكرا ولا نظن ان المفرغ فانه تقييد ما بعد الا بكونه متصلا مؤخرا عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم

المنقطع والمقدم سابق ولا يخلج في وهمك ان المعنى وتخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهناك لا احتمال كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع فيما سبق بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولوجب ذكر المستثنى منه مصدرا معطوفا على الاضافات التقييد بتقديم المستثنى منه ولو استبعد التقييدان من قوله نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا لم يبعد ويقال لولا قصد التقييد لم يات بالمثال كما لم يات به بالمثال في الاحكام السابقة وكان لجعل وجه التمثيل مع انه لم يمثل لحكم سابق الرد على البعض القدماء حيث شرط في صحة الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاءني القوم الا زيدا وقد رد بعموم ما بعد الا على الوجه حيث منع النصب في ما اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب الرفع في ما جاءني امراة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى اخر اذ لو ابدل تعين نصبه كما عرفت وقد فات المصنف قيدان اخران احدهما ان لا يقصد بغير الموجب رد موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقة للمردود على ما في الرضي في ما جاءني القوم الا زيدا في رد جاءني القوم الا زيدا فيختار النصب وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه ح يترجح النصب على ما في التسهيل نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فات المصنف قسم من المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير منه على ما ذهب اليه المازني لان سيبويه رجح فيه البدل لا يقال لا ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فان القراءة المشهورة فيه النصب لا وجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الحكم مع الموجب فالامر مخصوص

بهم فلم يدخل فيه الامراة فهي مستثنى منقطع وقد صعب بابن الله لى بفضله على الغول حتى اعاب جار الله بانه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما يتصل به فاستبعاد اجتماع اكثر القراء عليه لجلالة اعتراض المصنف بان القرائتين متناقضان لان الاستثناء عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمراة والاستثناء عن عدم الالتفات يفيد الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا تناقض في القران ودفعه الرضى بان الاسراء مقيد بعدم الالتفات بمقتضى النحو وكذا الحال في الاستثناء عن الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد ولكان يقول المراد الاسراء منها الى ارض لم يغضب الله عليه ولما خفى على المصنف دفع اشكاله منع فساد اتفاق اكثر القراء على المرجوح بل قال التزام البعض اتفاق الكل عليه وهذا انما يسمع لو لم يكن خصوص القراآت مسموعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كانت المجموع مسموعة لبيان الجواز فيجوز ان يسمع اصل القراءة المرجوحة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الا ابا وتابع ذلك بعيد ومما استصعب النفض عنه انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفي وايضا لا يعقل من اقسام البدل الا بدل البعض وهو لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء كلام من جزء كلام آخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه كلام ولهذا دفع نحاة الكوفة في انه اتباع بالعطف والا حرف عطف في هذا المقام مفيد للاستثناء واجيب بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير كخطوة البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام آخر انما هو بحسب المال والا في اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل امر لفظي والبدل مجموع الا زيدا لانه اجرى اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه في الجواب الاخر ان يقال البدل مقصود بالنسبة

فالمستثنى

فالنسبة للمستثنى والمستثنى منه واحد والاختلاف بالايجاب والسلب اختلاف في الحكم وابن النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز من ارباب النطق واصحاب الحكم ولما لم يكن في كلام جار الله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات المصنف للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله ويعرب على حسب العوامل تنبيها على فائدة القيد ولم يبال بالفصل بين السابق وما هو من تتمته من حيث تعذر البدل على اللفظ على ان بين المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشتراك اذ هما يشتركان في ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهو ان ليجئ تعذر البدل حاجة ما الى معرفة المعرب بحسب العوامل فينكشف عنده قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما او امتنع ما زيد الا قائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه لانه لسبق اجماعهم ولا من حيث انه عامل المتبوع ولكن لان تريد بالاعراب بالاصالة ولا يرد ومامررت باحد الا زيد فانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر وذكر العامل تنبيها على انه في حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ له عن اعرابه لا اعراب المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور الا خصه بحذفه الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان يكفيه ان يقول لانه ينتقض بمثل ما ضربت الا بكرا الا عمرا وخالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول لان لا يجوز التفريغ الا في واحد والمستثنى المفرغ يجري في اكثر المعمولات وهو اي المستثنى منه في غير الموجب فالعطف على الاسم والخبر

عطف

واحد وقبل الواو للحال اي والحال ان المستثنى واقع في غير الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب اظهر ليفيد قيل اي ليفيد الكلام ان عموم النفي مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني وقوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام اي باشتراط ذلك ليفيد مثل ما ضربني الا زيد وعلى هذا قوله الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب المستثنى على حسب العامل في الموجب الا ان يستقيم المعنى ولك ان تقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه اي عدم الذكر في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اي ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى او بقيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا ترى عدم صحة ما مات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب ويعتذر بان الاستقامة في النفي غالبة فاريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس يجب النحوي الا عن استقامة الاعراب واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بعقل المتكلم قلت كانه نبه المصنف على هذا بقوله ليفيد اي هذا الافادة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يكون التنبيه على ان هذا القسم كثير الاستعمال في النفي قليل في الايجاب ويقال لكثرة الاستعمال وقلته من وظائف الفن مثل قراءة الا يوم كذا في مقام بيان ايام الاسبوع كلها او شهر كذا وسنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب في الموجب مما لا يفيد الاستقامة عنه ايضا فاطلاق في غير الموجب من غير اخراج الاستقامة لا يصح ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي لاجل ان التفريغ من الاثبات

مفيد

مفيد لاستقامة المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما مع كونه نفيا لانه الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب في التحقيق ولا ينفع النفي الظاهر كما لا يضره صورة الايجاب المؤول بالنفي والمراد عدم الجواز من غير جعل مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص او قصد المبالغة كما في ما جاءني احد الا ظريف وما زيد الا قائم وما جاءني الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما يصح المستثنى بقرينة ظاهرة سيما انه استغراق جميع الصفات سوى المثبت فلا يلزمه ما ذكره الرضى انه يصح تصحيح هذا المثال بما ذكره في الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم ولا يندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع فتح بابه مثل هذا التأويل اولا لانه لا يصح فيه التوزيع واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا في القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اي طلبت لك الله للقسم بها ما اسالك الا فعلك في غير القسم يكون فعلا ماضيا بعد كلمة ما النافية الا قد صبروا او بغير قد اذا تقدمها ماض منفي قصد لزوم المستثنى له نحو ما انعمت عليه الا شكر او فعل مضارع خبرا نحو ما زيد الا يقوم او حالا نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني رجل الا يقوم واذا تعذر البدل اي البدل المختار حملا على اللفظ ابدل على الموضع واذا تعذر الحمل على الموضع الاقرب ابدل على الموضع البعيد كما يرشدك اليه المثال الثاني وعلله بالعمل بالمختار على قدر الامكان ويستفاد منه لا تقول من الحرف في البدل بغير المختار فلذا احملنا البدل على البدل المختار لجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب

اعتراضه بيان

او تعذر البدل ... المستثنى منه ... الاحد ... اي الى اللفظ فلا احد ... النصب ... الابدال ... الذى ... على الابدال ... المستثنى منه ... يعرب ... بنصب

العوامل يجب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل في محله كما في زيد الا قايم وضبط الرضي موا
ضع التعذر وقال انما اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد
النفي نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وبهم لا التبرية نحو لا رجل ولا غلام رجل و
خبر ما الحجازية وكانه لم يلتفت الى الطبي زيد لشذوذ علها بقي خبر لا النفي الجنس نحو لا امراة
شيء الا شيء وخبر كان الداخل عليها الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم الا العذاب بالنار مثل
ما جاني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد رجحان البدل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان
في ما جاني من احد لان في الاستثناء فيه التباس بالاستثناء وبالبدل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء
فيه قليلا واذا احذف الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا علي ولا سيف
الا ذو الفقار وما زيد شيئا الا شيء وقد كان تعليل التعذر في المثالين الاولين فيما بينهم
بان من الاستغراقية لا تزاد في المعرفة ولا التبرية لا تعمل فيها ولا يطرد في نحو ما جاني من احد
لا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار الا رجل صالح علل التعذر مع انه لم يكن من عادته تعليل
الحكم تبديلا التعليل الناقص بالكامل وهو ناعن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى
معرفة عين اختصاص العلة فقال لان من لا تزاد بعد الاثبات لان زيادته لتاكيد النفي
ولم يبق بعد الاثبات وهذا التعليل ظاهر منطبق على قول من يجعل الاعراب للتوابع
بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه فرح كما يزاد
من بعد الاثبات بل سحب من الزائدة في النفي اليه وهكذا قوله وما ولا تقدر ان عاملتين
بعده فكان عبارته اولت بان لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات
في حكم زيادته وكذا ما ولا لا تقدران بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما

وانما جاز اعمالهما ملغيتين لان الكلمة ربما يعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها لمعناها
الزائد فتوهم ان قوله عاملتين لعوله ما ولا لا يحكم تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة
النفي والاثبات ليس بشيء يعني ان عمل ليس لا نهما لتاكيد النفي فلم يقدر عملها بعد الاثبات
لانهما عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق بتمثيل
لا بقوله لانهما عملا للنفي والا لا كتفى بقوله بخلاف ليس تفطن فانه من مجالس الانتقال
التي تهتز بها الى تعزيرها اصابع ارباب الكمال لانها عملت للفعلية اي لكونها على صورة
الفعل ومنصرفا ببعض تصاريفه لالان فيها معنى الفعل لانها بمعنى ما كان فبعد الاثبات
يبقى عملها كان حتى يرد ان ليس كالنفي مضمون الخبر ونفي مضمون الشيء ليس الا نفي كونه
محمولا ليس متضمنا لمعنى الكون دون الحكم فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة
اي ان الكلمة ليس لا جله ومن ثم اي من اجل ان عمل ما للنفي وعمل ليس للفعلية جاز عمل
ليس في ما بعد الا في ليس زيد الا قايما وامتنع عمل ما فيه في ما زيد الا قايما ولم يعمل وامتنع
لا رجل الا عالم مع كونه كان الكلام في الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه بين ليس
وما التي اشبه بها اشد ولانه لا يظهر امتناع لا رجل الا عالم بعمل لا لانه مما يشتمل
بخلاف ما زيد الا قايما ثم قوله ومن ثم لم يجز ليس زيد الا قايم وجاز ما زيد الا قايم
فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك برفع قلت هذه لغة تميمية تنزل ليس منزلة ما
واما ما قال ابو علي بان اسمه ليس ضمير الشان فمما يقضي منه العجب كيف ولا معنى بقوله
ليس الشان الطيب الا المسك واعجب منه انه تعلق الرضي في ترسيخه بانه لا يتم لورود
في كلامهم الطيب ليس الا المسك ولو اريد تمحل في انكار القائل ليس الا يقول الا هذه ليست

اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكون اي ليس الطيب جاهلا الا ان يكون ان لا يكون المسك
ومخفوض اي وهو مخفوض ليكون جملة معطوفة على ما قبلها ولا يصح ان يكون
معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوع فواصل بعد غير وسوى بكسر
السين في الاشهر وجاز ضمها وسواء بفتح السين في الاشهر وجاء الكسر وبعد حا
شا اعاد كلمة بعد ليخص قوله في الاكثر بحاشا اي في مذهب اكثر النحو وهم سيبويه
ومن تبعه حيث انكر فعلية حاشا الا على سبيل الشذوذ كقوله عم اسامة احب
الى ما حاشا فاطمة او في الاكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث انه تارة
فعل وتارة حرف ومجيء اللام بعد ما دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها
كما يؤيده مجيء حاشا منه بالتنوين فهو بمعنى مصدره بمعنى تنزيها لله قال الرضي فالا
ولى جعل حاشا مصدرا في جميع المواضع وقد يكون الجر بعدها للاضافة ويكون تر
ك التنوين في حاشا لله لاستنكارهم تنوين ما غلب عليه الاضافة ولذا لم ينون
سبحان في سبحان من علقمة الفاجر وعند بعض قال جاني القوم حاشا زيد بمعنى جا
نب الجائي او المجيء زيدا فهذا في جعل التقدير تركه زيدا عن المجيء فقد بعد وكثر
حاشا وقد حاش واعراب غير كاعراب المستثنى بالا لفظا او محلا فيما يكون مبنيا
للاضافة الى ما وان وان او محلا مطلق عند النحاة واوجب بناؤه على
الفتح على لغة بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجب انه لم يذكر حجة
عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور على التقييد المذكور في اقسام المستثنى بالا
وهذا من موجبات المستثنى كما بعد الا ضعف لم يجعل بابا للندرة وانما لم يجعل

اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا لمناسبة قوله وغير صفة دالة على ذات مبهمة موصوفة
بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب الوصف نحو وخلت بوجه غير وجه
جرجت به تجوزا حملت على الا اي حملت على معنى الا بالنقل اليه لمناسبة بين معناه
ومعنى الا في كونهما متضمنتين لمغايرة شيء لشيء والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا
على معناه المجازي لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهما المغايرة بحسب
الوصف وان كان المعنى الحقيقي اطول باعا في انه يجوز بلفظ شيء عاقبه اي الا
ستثناء متعلق بالجمل او قيد لا احتراز عن الا في الصفة فانه الحمول لا المحمول عليه
وكون حمل غير على الا اشهر من العكس يستدعي جعله مشبها به على خلاف قوله كما حملت
الا عليها في الصفة قوله في الصفة على طبق قوله اذا كان تعريفا لالا وان المفهوم
الى المفرد ولا حد يستصحب العموم او منكرا فلا تغفل ان وجه ذكر المنكور بدل المنكر
المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف المستثنى منه وكما يجوز حذف الموصوف غير لا ان الدخيل ليس على الاصيل غير محصور لا لمصاحبتها يفيد العموم ولا
بمصاحبة اسم العدد لتعذر اما الاستثناء المنقطع او جعل الا صفة فينحار
ايهما ساعده المقام هذا على ما يستفاد من الرضي وفي كلام متاخري اشارة
انه يتعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله في المتعدد
المذكور قبله ح اعترض فانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور
نحو جاني رجال الا حمار فينبغي ان لا يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا لكونه
تابعا لجمع غير محصور ونحن نقول خالف هنا عادته التي هي عدم تعليل الحكم في
هذا المختصر وعللها بان المدار هي فوة العلة وما ذكره بان لما يوجد فيه المدار
غالبا اذ ربما يتعذر مع كونه تابعا لجمع غير محصور كما في جاني رجال الا زيد وجاني الر
جال الا زيدا اذا جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا
بحمل خروجه فيجعل اشارة الى جماعة على الصفة وتكون تجعل اللام للوقت اي
تقدير الاستثناء ويجعله بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صريحا في ان المدار هو التعذر
وفيه رد على سيبويه حيث يجوز جعل الصفة مع صحة الاستثناء واعراب السخفة الا جر
على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب وهيهم عن خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله كو

اذا كانت تابعة لجمع

نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف حمل الا على الصفة مع غيره في غير صورة
التعذر خلافا لسيبويه اذ في غيره وقف كونها تابعة كذلك غالب اذ لا يجوز بلا ضعف نحو ما
يع الموجود حقا الصورة الاستثناء على اصله الذي لا ينفك عن متعدد في الموصوف و
الجمهور وان يصح الحمل على الصفة بلا ضعف لكنه نادر كما عرفت وعد من هذا قوله وكل
اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان حيث عدل فيه عن الاستثناء الى الصفة مع عدم
تعذره وقال المص فيه شذوذان اوان وصف كلمة كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه و
الفصل بين وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو قليل وكانه بنيه على ان ظهور اثر الاجمال
في هذا البيت اكثر من ان يتمسك به النحوي ويعتد به ونحن نقول كلما نبههم به ان عرفته
بلا مرية لان الا هذه شرط والتعذر بان لا يكون الفرقدان ولا يمكن رد تمسك سيبويه
بالضعف لو تمسك بقوله عم الناس كلهم الا العالمون والعالمون كلهم ما لكون الا
المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم
ما لكون ان لا يكون العالمون فيعني بهم بالعالمين وبهذا اولاه لكان في الحديث
الفصل بين المبتدأ او صفة بالخبر تقديم التاكيد على الصفة مع انه تقدم الصفة
عند اجتماعهما واعراب سوى وسواء النصب على الظرف قيل يريد الظرف من حيث
انه ظرف يسول الى الظرفية فيجب المنع النصب على الظرفية ولك ان تجعله في
تقدير النصب لوارد على الظرف وليس نحو الا انه ظرف في حال الاستثناء
كيف وحمل والا كغير قال الرضي سوى في الاصل صفة مكان قال تعالى مكانا
سوى مستو بالاقيم الوصف مقام الموصوف وجرد عن الاستواء فاستعمل
هو والمكان ثم استعمل فيما استعمل فيه مكان من معنى البدل فانه يقال انت
مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى الاستثناء لان جاءني القوم بدل زيد يفيد ان
زيدا لم يجئ فصار كغير بمعنى الا الا انه الزم الاضافة بخلاف غير فانه قد يقطع نحو
ليس غير والزم اضافته الى المعرفة فلا يقال جاءني القوم سوى رجل فان قلت
فعلى ما ذكرت سوى صفة حملت على الا فلم لم يجعلوا الا محمولة عليه في الصفة وجعلوه
ما محمولة على غير قلت الا انه صفة مكان لا غير فيحمل الا التي لا تخص المكان على غير
العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه في الاصح اي اصح المذهبين وهو مذهب

البصري ان الكوفيين لا يجعلون سوى وسواء لازمي الظرفية حتى انهم يجعلونها
في الاستثناء ايضا كونه معربا على حسب العوامل حيث ورد في اشعار البلغاء
ويقول البصري انه كلما وقع فللضرورة واعلم ايها الطالب لاستيفاء المبحث
من غير حاجة لكسالى المحصلين فوز رغبتك الصادقة الى احراز الفضائل وصدق
همتك العالية في طلب الانخراط في زمرة فحول الافاضل الفارقين بين كل
حق وباطل ان هناك مباحث نفيسة لا تجدها الا عندنا مندرجة نلقيها عليك و
نرجو ان يكون ممدوحة البحث الاول في تحقيق لا سيما تقول جاءني القوم
لا سيما زيد بالجر المستفيض على ان زيدا مضاف اليه لشيء بمعنى مثل اي لا مثل
زيد موجود في جنس المجيء وما زائدة كما في من ما جرم وجوز كون ما تامة وزيد بدلا
والجملة اعتراضية لترجيح زيد في المجيء وبهذا القدر سمي مستثنى لانه يخرج زيدا
عن القوم بالترجيح والا فهو في التحقيق ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المص وقد
يرفع زيد بجعل ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اي هو زيد وحذف
صدر الصلة او الصفة قليل ورد بعده النصب ووقف على السماع ومنع
الاندلسي نصب المعرفة وكانه جعله تمييزا لما التامة ومنهم من جعله مفعول اعني فلا
يوجب التنكير وتدخله الواو والاعتراضية وقد يحذف لا وقد يخفف مع لا وبدونه وقد
يكتفى على لا سيما فيقال احب زيدا لا سيما الا شيء موجود في مجيئي فيقال ان الزائدة
عوض عن المضاف اليه وقد يقال لا سواء زيد والسوي ايضا بمعنى المثل البحث
الثاني يجوز العطف على المستثنى بغير بالنصب بل بالجر منزلة الا وبالجر على المستثنى
بالا نظرا الى منزلة غير فتقول جاءني القوم غير زيد وعمرو او جاءني القوم الا زيدا وعمرو
وذكره ابن مالك البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا
المستثنى منه وتابع المستثنى البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان
بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرو الا بتقدير ضرب عمرا على
انه جواب لمن ضرب زيد البحث الخامس انه لا يمنع استثناء النصف خلافا للبعض
البصرية والاستثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له علي عشرة الا تسعة لكن لا بد
من داع الى تعيين العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب عد عيالا ان له عشرة

عليك والا فيستهجن هذا الاستثناء البحث السادس اذا وقع مستثنى محتملا لمتعدد من المستثنى
منه فان امكن جعله مستثنى عنهما فهو مستثنى عنهما نحو ما برأت وابن الا زيد بخلاف ما
فضل ابن وابا الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا او خلاف ما ضرب
احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا بالنفس فهو في الصورتين مستثنى عن
الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو المستثنى منه لان
كونه فاعلا مقدم على المستثنى رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مستثنى عن الاقرب فان
توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى عن المستثنى منه نحو ما فضل
ابا الا زيد ابن هذا الكل اذا كان متعددا ان اما لو كان مستعد واحد ذكر مرتين واختلف
عاملاهما نحو ما ضرب احد وما قيل الا خالد فهو المستثنى عنهما معا البحث السابع يجوز تكرار
الا للتاكيد في عطف النسق ويجب تقديم العاطف على الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو
كذا في البدل بقسميه نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك وما قطع الا زيد الا يده وما سلب
الا زيد الا ثوبه وما جاءني الا زيد الا حاد وكذا في عطف البيان البحث الثامن اذا
اذا تكرر المستثنى لا للتاكيد فان امكن اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه
الا من المستثنى منه الاول نحو جاءني قريش الا هاشما الا عقيلا ففي الكلام الموجب
الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا الكل وتنزلا نه عن موجب والقياس في
كل شفعه النصب والرفع على البدل لانه في غير موجب في الكلام الغير الموجب لا مر بالعكس
كذا في الرضي وهذا ينافي ما حققه سابقا ان النفي الحاصل بالتاويل في غير الفاظ معدودة
نادر فلا يجوز ما الناس الا الانبياء بتاويل بل لم يعش الناس الا الانبياء نعم ما حققه
بعد ذلك ان المستثنى منه لا سبيل منه الا مرة فيتعين فيما سوى المستثنى الاول من المستثنيات
المتعددة النصب وان لم يمكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه الاول
نحو جاءني عشرة رجال الا ثلاثة الا اربعة اخرج السبعة من العشرة بدفعتين وقال الواحد
دخل الاربعة بعد اخراج الثلاثة فالجائي الحد عشر وكلام محال عن التحصيل البحث التاسع
ان القياس في جاءني عشرة رجال الا اربعة ان يكون الجائي ستة لان الفقهاء قالوا لو
قال ما لك علي عشرة الا تسعة بالرفع لزمه التسعة وان نصب لم يكن مقرا بشيء
لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى منه تسعة فهو كما يقال ما له علي واحد قال الرضي في

الوق فقط لان البدل ايضا استثناء ولا ادري ما صحة كلامهم اقول كلامهم في غاية
المتانة واشارة الى الفطانة وهو ان المجيب في جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة
ما لك علي عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح الرفع لو لم يكن جوابا
فالظاهر من النصب كونه رد الكلام فيكون رفعا لما ادعاه واحد من العشرة فيكون
الكلام لنفي الواحد لا لاثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس رد الكلام
المخاطب بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة البحث العاشر ان المستثنى
الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بجميع معمول الجملة الاخيرة وما فيها
على اختلاف القولين ومثله مقدر في الجملة الاخرى واما ان كان الجملة الاخيرة غير معطوفة
فهو لجنسها تلك عشرة كاملة المستثنى ما تحت المستثنى لكل من فاضلة رجال الرحمة عا
جلة واجلة متتالية خبر كان الكون وباقي ما يشتق منه اما داخلة تحت ما اريد بكان
او داخلة في واخواتها وكان على ما كان هو المسند بعد دخولها اغني شرح امثال هذا
التوقيف عن بيانه مثل كان زيد قائما وامره الى حكمه كامر خبر المبتدأ فيما مضى من احكا
مه اذ هي منه الاغناء عن بيان الاحكام التي تبعه فيه فينتقض هذا الحكم بمخالفته خبر
المبتدأ فيما لم يذكر غير صحيح كامتناع ان يكون خبره ماضيا على ما قيل بعض و
امتناع ان يكون مستقبلا على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس وما دام
وكل ما كان ماضيا من نوال ولا زال ومراد فيها ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك
واختاره الرضي وكصحة نكارة اسمه مع تعريفه ينتقض بصحة دخول الفاء في الخبر
المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط دون خبره مع المشبه تضمن اسمه وتقدم معرفة و
كذا النكرة مخصصة لعدم الالتباس بل لم يكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة
التي لا يظهر اعرابها ولا اعراب المسند اليه لا يتقدم نحو كان الفتى موسى فلا
يصح اطلاق الحكم ويمكن ان يدفع بان المراد ان نوعه لا يمنع تقدمه واما منع
انتفاء الاعراب في الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام غير المبتدأ
فان قلت لا يخص هذا بالخبر المعرفة بل بخبر الفعل اسمه يتقدم عليه ايضا نحو كان
قائم زيد فانه لا يلتبس بالفاعل لان كان لا يرتفع من اسم قلت بل يلتبس بجواز
كون اسم كان ضمير الشان او ضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبره وقد يحذف عامله

الضمير بظاهره بخبر كان واخواتها سما انه اقتضى كونه كان ان يقال و قد يحذف كان
فلذا قال الرضي ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا
كان ولتصحيح مراده خص نفي الضمير بخبر كان لبراءة عن وصمة الجهل بالحكم في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وشر فشر بما كان كان بعد ان او لو معلوم الفاعل
اما لظهور مرجع فاعله واما بذكره كان يقال ان علمهم خيرا او اقول لا بد من قيد اخر
وهو ان لا يكون معتبرا كان خيرا لكن فانه يجب الحذف وكانه لم يتعرض لهذا الوجوب
لانه سبق بتحقيق بحث الفاعل اذ اسم كان عنده الفاعل فنقول قد استوفى حذف
كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى التعرض له الا الى بيان الوجوب
في اما انت منطلق انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد في بحث حذف
فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصدد بيانه ههنا كما صرا في تعيين حذف كان
في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى ان حذف
كان في الشرطية لا يخص الشرط بل تجوز في الجزاء ايضا بقوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه
رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين ورد ثمانية اوجه اخرى ايثارا للاختصار على
ما يقتضيه السوق فتامل ولم يقل ويجوز فيه لجعل ضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا
المثل غير موقتة بما يكون فيه بعد ان اسم بعده فا بعده اسم وتنقض بقولك اسير كما
تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول اي كنت راكبا فانا راكب ولا بد لترجيح
هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك غفل عنه صاحب هذا التقرير وهو صحيح وصح في
الاسم الاول تقدير ظرف في مثل فيه او معه وقد زيد الوجوه على الاربعة اذا ارجع
ضمير كان المقدر الى مصدر متعد بحرف الجر كالمرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
بجر جا وفيه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن يكون
امرر بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على ما يعم
مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التامل فاني اراك مستغنيا بفطانتك
عن التعلم والتوسل وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وغيره
المعنى وعليك ترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن ويجب الحذف
ووضع الظاهر موضع الضمير لئلا يتبادر راوي النظر الا ان يجب عدد بل يجوز في

مثل

في مثل اما انت منطلق انطلقت اي فيما عوض عن كان كلمة ما الزايدة وانما بين
تقديره هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق ان هناك داعيين
احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة
وثانيهما التنبيه على ان ما هذا مفتوحة واخواتها مع ان ما مكسورة كالمفتوحة
في وجوب الحذف بعدها لا انا اكثر استعمالا صرح به ابن مالك وقد جعلنا ما تحت
قوله في مثل اما انت الخ فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد في الوجوب ولا بد
عنده السماع اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها فقد احسن في الترتيب
فجمع بين المنصوب بحروف واخرها لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها المعمو
ل ما هو المشبه بالفعل التام ثم معمول ما يعمل بمشابهته هذا المشبه لانه فرعه فبينهما
شدة اتصال ثم ذكرها هو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه لا فيه ان
على لا بمعنى ليس بل على ما بمعنى ليس ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات دون الاخرى و
ينبغي ان تقول وامره كامر المبتدأ الا في صحة وقوعه نكرة مخصصة ووقوعه نكرة
مع تعريف الخبر المنصوب اختاره على اسم لا لان ما هو من المنصوبات مسمى بهذا الا
سم بخلاف ساير اقسام المنصوبات فان من المنصوب منها لم يخص بالاسم فهذا انما
يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلمة لا في مثل لا رجل ظريف بل هناك
مبتدأ وخبر واما على ما هو هو الاصح من كون المبني على ما نصبت منصوبا محلا
بلا والخبر مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني وجماعة فلا يصح تخصيص
المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوبات نعم المنصوب محلا والمفهوم
من كلام الرضي ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمنع ان يكون مسمى بما
يكون له عمل فيه يكون مع نفي الجنس واما ما هو مبتدأ وخبر لكلما صرف فلا وجه
لتسميته اسم لا لنفي الجنس او خبره بلا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها
اليها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من مجرور الى نكرة فحال
من فاعل اليها او كذا مضافا او مشبها به وقيل يليها مع جميع ما يليها احوال مترادفة
من مجرور الى وحاله انه تحمل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من
حيث المعنى ويكون التذكير لان ما شئت ما لا معنى له بدون العاد يجوز ان لا

يعتبر في تقييده بالمضاف وما يشبهه للاخراج لا لاجل رد على السيرافي والزجاج حيث ذهبا
الى انه منصوب حذف تنوينه لثقله بالتركيب مع لا وافقهما ابو سعيد ولا لاخراج
لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نون التثنية والجمع بمنع البناء كالتنوين
وكيف لا يرد وهو لا ينكر بناء يا زيدان ويا زيدون وفي تضمين تعريفه المنصوب بلا دون
اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اي لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد في الدار
ولا عمرو خرج يلوح بعد دخولها اذ لا فيها ليس لنفي الجنس اما في الثاني فظاهر اذ لا جنس واما في
الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا
غلام رجل ولهذا قيل لا لنفي الجنس نص في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التي ليست
لنفي الجنس ظاهر في العموم يحمل عليه لو لا صارف عنه لكن يقبل الجنس توجبا التكرير
فالتكرار لا يكون عوضا عن تعدد يلزم نفي الجنس على ان الرضي قال تكريرها في النكرة
للتنبيه على انه لنفي الجنس ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجوز
الغاء لا لضعف عملها واوجب التكرير كما في المعرفة والمفصول صرح به الرضي وقال خالف
ابن كيسان وجوز في وجوب تكرير لا في الثلاثة مثل لا غلام رجل حذف خبره او يحذف كثيرا
فاراد التمثيل بما كثر وقال فقال لا عشرين درهما لك ومن قال لك خبر للمثالين يرد عليه
انه قال لا استعارف في نفي الغلام عن الحي طلب ان يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام رجل
لك فهذا القول تدقيق لم يقارنه توفيق فان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا حقيقة
او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو في حكم
المضاف ولا يرد مفرد المعرفة لانه في حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول لذلك والا المفرد
الذي شبه بالمضاف كو لا ابا له على ما سيجيء لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا
انتفى من القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه ايهام قوله وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس معناه انتفاء النكارة فقط وانتفاء الاتصال
فقط فهو مبني على ما ينصب ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا واوجب الرفع والتكرير كما
عرفت وجوب البناء على ما ينصب مذهب الجمهور والاخفش والمازني بين نحو لا مسلمات على
الفتح بلا تنوين متمسكا باشهر الروايتين في قول ... الذي ... بد ولا
لذات للشيب ... قال الرضي هذا اولى ...

مذهب

من مذهب الجمهور لا طراد من المعرب بالحركة ويردان في مذهب الجمهور اطراد البناء
على ما ينصب به وتعضدهم جعل لا مسلمات منونا مع البناء على الكسر نظرا منه ان تنوين
المقابلة لا ينافي في البناء ويرد بان مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مر
حبا واهلا لانه مفعول به لفعل مقدر اي لا رحب مرحبا ولا اتيت اهلا ولا
وطيت سهلا وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا المعطوف هو لا بين اعادة
لي زالعشر والاخصر او مفصولا عن لا وجب الرفع لا يبعد ان يستفاد من النص
... هناك بالوجوب دون قوله فهو مبني ان البناء ليس واجبا وبناء هذه الالفاظ
بناء رفع المكرر في الاول ولا قوة الا بالله عليها فتامل والمراد بالرفع المعرفة هو
رفع المعرفة والمفصول فالمتبادر من قوله والتكرير تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا والمتبادر
من التكرير نفس اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لا زيد زيد فالاوضح وجب الرفع
وعطف لا مع منفي اخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة و
مع الغاء لا فيهما او بدون الالغاء في شيء منهما او في احدهما واعلم ان لا الداخلة على
الماضي يوجب التكرير في الا في الدعاء ومثل قضية ولا ابا حسن لها ايرادا ما على
التعريف بانه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير
والتكرير ومن جملته امثاله في نقض القاعدة لا نولك ان تفعل كذا حيث لم يكرر فاجاب
بانه متاول بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اي لا مثل ابي حسن ومثل مع
الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغله في الابهام وتخ ابا حسن على تعريفه والمراد به علي رض
يعني هذه قضية عظيمة يحتاج الى الحكم عادل مثل علي ولا مثل له واما يجعل ابا حسن
نكرة بتاويل بصفته المشهور هو بها من اي الحكم العدل وعلى التقديرين التزموا نز
ع اللام من هذا العلم ايذانا بقصد التنكير فقال لا نجم والاصعق ولا امرؤ قيس ولا ابن
فتنزع اللام جايزه ايضا ولا تنكر عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجري التعميم في الرحمن
والله بخلاف صورة التكرر نحو اما نادو بل لا نولك ان تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا
دخل في اختار على الفعل المضارع والمنول وهنا بمعنى المتناول اي لا متناول لك ان
تفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
اوجه حق هذا البحث ان يذكر بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض

وجه به مبنى غايته وغاية ما يوجه به ان لا فرق بين الاتصال بفعول وان كان مفردا فهو مبنى على ما
ينصب لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضى المسألة بقوله اذا كررت لا مع النكرة
عقيب كل منهما بلا فصل نكرة و يدخل فيه مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجا الا ان
يقال يجوز نصب الثاني هنا ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا فتحهما و
نصب الثاني ورفعه فتحها في معنى فتح الاول وفتح الثاني ثم وقوله ونصب الثاني ثم عطف على
فتح الثاني ثم المفهوم من فتحهما الا على فتحهما ثم يكون حال الاول غير مبين في قوله ونصب الثاني ثم
ورفعه واعلم انه يجوز تقديره خبر واحد مع تعدد لا ولا بأس بتوارد العاملين
هنا متماثلان في معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقديره خبر واحد
لها مفردا لانه في قوة الاثنين من الامرين فلا كاسم واحد في الحال فالاول فما صرح به
الرضى والثاني مما اقر ده الامام المرتضى و رفعهما او رفع الاول مع ضعف وفتح الثاني ثم
قرئ الحكم برفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بان لا التي بمعنى ليس الا انه الغب
لوجود شرطه وهو التكرير ونحن نرده بان الضعيف يحمل الا على الاستعمال و
ليس هنا ما يفيد انه يحمل لا في قوله نحو رد على الزمخشري حيث قال الوجه ان
يحمل كيفيات اللفظ في نحو ويزيد التوجيه على ستة وكا جتك الى بيان الزيادة لانك
لو كنت فطنا توقفه بادنى توجه واذا لم يذكر الاشارة لسبيل الوجوه نحو لا يتنفاها
يصح معه فتح الثاني وحكى الاخفش ان من العرب يفتح الثاني ثم يستقدير لا او اذا دخلت
الهمزة لم تغير العمل اي تأثيرا لا سواء كان بطلانه او الاعراب بعد والى ان معناها الاستفهام
فلم يبطل معنى النفي والعرض والتمني فليس النفي تحقق في المعنى وكان القياس ان يبطل عمل
لا لانها للنفي كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض بان لا يبطل بدخول الف الاستفهام
عمل لا مع انه لم يعد ابطال الاستفهام عن عامل وكان نحو وجه التعرض انه انكر
الاندلسي عمل لا مع العرض وجعلها من حروف الافعال والمذكور بعدها معمولا
لفعل مقدر وجعل سيبويه لا التي مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة في معنى تمنيت و
منع حمل التابع على محل اسمها ولا يخفى ان هذا الحكم لا ينبغي ان يختص بالنفي المحض بل يعم
ما بمعنى ليس وقد يبحر بدخول لا باضافة شيء اليه نحو ابن هو لا شيء او بدخول حرف الجر
على لا شيء اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا لا شيء

وينصب

و ينصب بعامل بعد لا نحو انك ولا شبابا شيء واحد من خصائص الشيء مع لا و
يبحر بالباء خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شيء نحو كنت بلا مال و يهنا بحث و هو انه
من اين عرف ان لا هذه لنفي الجنس دون ما في معناه ويمكن ان يقال بقصد به ايضا
نفي تقع بعد دخولها كما في لا التي لنفي الجنس و نعت المبني اي المبني من اسم لا الذي هو
بعد دخول لا لانه الذي سبق في الموصوف بلام العهد ينصرف اليه لا نعت المبني
مطلقا حتى ينتقض بلا ماء باردا على ان يكون باردا صفة للموكد للاسم لا فان
التأكيد اللفظي يجوز بناؤه كالمتبوع فيحتاج الى تقييد المبني بالمبني اصالة لا با
لتبعية ولا اسم لا المبني مطلقا والا لدخل فيه نحو فني راحمنا في فلان ولا الكبر
مخرج بقول المبني هذه النعوت و نعت اسم لا معرب نحو لا غلام رجل فاضل الاول
صفة النعت واحترز به عن النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا بان حذف
الاول بقرينة نحو التبر لا كبير نفيا عنوى فانه في تقدير لا كرمه نفيا او لم يكن متصلا
لذكر النعت الاول نحو لا رجل فاضلا اصلا فاحفظ فانه زل فيه ذكى بعد ذكى حيث احتجوا على
ان قوله يليه عن الاول يغنيه مفردا قيل هو وقوله يليه حالان قدر على قوله مبني والاولى
نعتا والقيدين الاخيرين حالين والاولى انهما حالان من ضمير الاولى وبالجملة ما نظر وجه
جعل القيد الاول نعتا والقيدين الاخيرين حالين ولا بد من تقييد النعت بان لا يكون
جملة نحو لا رجل قام لانه لا يعول اريد بالمفرد ما يقابل الجملة لانه يدخل فيه حج المضاف و شبهه
مع انه لا بناء فيهما ووجه الفرق بين نعت المنادى ونعت اسم لا خفي حيث جعل المضارع
للمضاف والمضاف بالاضافة اللفظية في المنادى وادخل في المفرد نحو لا مقابلا له و معرب
رفعا حملا على محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء ونصبا حملا على لفظ تشبيها للفتح
العارض الدائر على الوجود والعدم بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم الرفع
لترجيحه ولو قدم المعرب لكان مراعيا لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفي
الرضى قوله حق معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة
لها وهو سهو بين والمطلوب بقوله والا في لا عراب سواء كانت الصفة نحو مثل لا رجل
ظريف وظريف وظريفا وانت خبير بانه دخل في قوله والا فيما راحمنا في نحو ولا
يجوز لا غلام رجل فاضلا ويجوز لا رجل فاضلا اصلا فلا يصح تعبير قوله فالاعراب بالاعراب

ولك

رفعا ونصبا كما هو مقتضى السوق وفسره الشارحون لانه لانه لا يجوز في امثال الاول
الا الرفع وفي الثاني الا النصب عند المحقق وان جاز الرفع عند بعض وجاز في الثالث الرفع
والنصب بهذا احق المقام فلعل من اولى الافهام به الاعلام والعطف صوابه و
عطف النكرة على اللفظ وعلى المحل جائز او عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب
تقعها والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا وبالمحل عليه محل اعرابه مثل حركته
البنائية لا بنائه وان البناء لا يكون تابعا للبناء اذ قد يكون بالاستقلال وقد
انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز بناء الوصف في المنادى وقد
يبنى المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف في اسم لا ويبنى وصفه و يكشف قوله مثل لا اب
وابنا على ان المراد بجعل على اللفظ ليس البناء وابن بالرفع تمثيل بحمل على المحل فهو
على نظر على ترتيب اللف نشر والمراد بالعطف اعم من العطف بتكرير لا او بعدمه الا
انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال المكرر قد سبق قال الاندلسي والذي يبنى بقي
من التوابع لا نص لهم فيه لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى
المضموم ولا وجه لقوله بعد وضوح الفرق بين اسم لا والمنادى في حكم التابع
وقال ابن مالك وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع ولا تعين رفعه وان كرر
اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني او نصبه ورفع وقال الرضى لا يجري التأكيد
المعنوي في اسم لا المبني لاختصاصه بالمعارف واما التأكيد اللفظي فالاولى كونه
على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف التأكيد لكن اذا
وصف فانت مخير بين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا
كالحال الموطئة قلنا وصفه يتقوى جانب اعرابه ومثل لا اباله اي بالضم
دون ان يقول لا ابا لرجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص بلا اب
والاخ من الاسماء الستة وبالتثنية ويلحق المذكر السالم فالاولى ان يذكر لا اخا له
ايضا ونقول ولا غلامي له اشارة الى حصره في الاربعة والستة وكشف كتابه جميع
المذكر السالم على ما هو الرواية والممتنع على ما يحكيه المكتوب ولان لك تكثير الد
قائق فانه الامر المطلوب جائز مع ان لا المفرد اعرب بالالف ولم يبن على ما
ينصب به ففيه مخالفتان للقاعدة الاعراب والاعراب بالالف ما هو المشهور

ولك

ولك ان تجعل هذه لغة البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب به وفي لا غلامي
له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا ففي تشبيهه بالمضا
ف لا يمنع جعله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور ولا يوجب تنوين الاب ولم يخرج
جواز حذف النون بل يمنع تنزيله منزلة المضاف الحقيقي ولدفع التوهم المذكور
بين وجه التشبيه فقال لمشاركته له في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف
من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل
معناه قبل الاضافة كان الاختصاص انقلب بعد الاضافة الى الاختصاص مع
التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعيين ومن ثم لم يجز
لا ابا فيها اذ لا اشاركه للا ابا ما في اصل المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى
وفيه بحث ان عدم جواز هذا التركيب لانه مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة
مجرور باللام والا فينبغي ان يجوز لا ضاربي في اليوم تشبيها بالمضاف ولا غا
مي من حويد وليس بمضاف على ان يكون اللام لتأكيد المقدرة لفساد
المعنى وهو حصر ورده معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه معنى تاما من غير تقديم
وضع الرضى الفهم بغير تقدير في لا اباك كما يفهم في لا اب لك بل التقدير فيه
لا اباك موجود ولم يتمسك في رده بفساد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير
والرفع الواجبين لانه يعارضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا او حذف
نون التثنية والجمع بلا اضافة خلافا لسيبويه بل لجمهور النحاة ومنهم الخليل
على ما الرضى ولا نسلم ما قيل ان سيبويه هو العمدة فيما بينهم فلهذا خصه لان
الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد السند في شرح الكشاف وعلى ما شهد له
صاحب الفاتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سيبويه
يخالفه ويحذف فلهم لان مثل لا عليكم لم يقل مثل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل بل
التعدد اي يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب لذا لا يحذف
الخبر ايضا الا مع ذكر الاسم وقوله اي لا بأس عليك بيان التقدير لا عليك لا تقدير مثله
الا بتكلف فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف الاسمية والحرفية
فالتقدير لا احد كزيد وهو موجود خبرا ولا شبه بين بليس في النفي بلا بل التي

الجنس لكون الجميع من الثلاثة ظاهرا في عموم النفي نص صريح فيه بخلاف لا لنفي الجنس وفي
الكون لنفي الحال عند المص وان خالفه الرضي في ترجيح القول بكونها للنفي مطلقا ومن
قال من وجوه الشبه بينهما دخول البا في خبرها كما يدخل في خبر ليس يرده ما قالوا ان
ان دخول البا في الخبر مختص بلغة من اعملها واعترضت مشابهتها بليس هو المسند بعد
دخولها والتنفي في التمثيل بما مر في بحث اسمها وهي التشبيه بلغة اهل الحجاز تفصح عنه
عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز في الثاني ثبت الثانية الخبر في بعض
في بعض النسخ وهو صحيح زيدية وقيل اي انتصاب خبرها ولا وقيل اي خبرية خبرها ولا
وفيهما ان الحجازية لا تختص بالخبر بل حاجب بان اثبات بنيهم لهما فرع الخبرية وانتصابه
الخبر ان لو لم يتقدم عليها في الخبر لم يحكم بكونها مشابهين للابتدا ولو قرا الضمير لا استوى
هذا الاعتراض لكن يوجه تاخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجاب به عن الاعتراض
والكوفيون ينكرون عملها في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير البا الذي
يزاد في الخبر ورده الرضي بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب لان النصب في حذف
الجار بالفعل كان اي بواسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف الزوائد وبان
النصب بتقدير الجار الواسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف الزوائد وبان النصب
بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهي الرد يندفع بان الكوفي يجعله قياسا في خبرها
واذا زيدت فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها نافية لا زايدة او تنبيه على
على مرادهم كما قال الرضي واجاجم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والاولى
لنفي على النفي اثبات ان مع ما قيد الزيادة بقوله مع لانه لا يزاد الا معه اولان
النحاة لا يذكرون المبطلات المذكورة الا لعمل في الوضع وقال الاندلسي ينبغي في
لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة الا اعمال ما بل هي فيها اولى والثاني لا
اضعف من ما لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا الا واحدا وهو كون معمو
لها نكرة اسما كان او خبرا وسماها هذه غاز له هو قد جاء عمل ما مع ان على السبيل
الشذوذ وجعل المبرد جواز عملها عملها قياسا او انتقض النفي بالا قيده انتقا
ض النفي بالا لانه لو انتقض بغير معنى الا لا يبطل عمله فتقول ما زيد غير قايم بمعنى
الا قايما وقد عملها في غير اغتنمه فانه من فوايد ما يتيسر لك التعبير بالا ينتقض

بالانتقاض بلا بمعنى الا ولا انتقاض بالا يبطل العمل في الخبر ووجه ما علته
والعمل في العمل في الاسم ايضا لئلا يسبق خبر المبتدا بلا مبتدا وهو الاولى او
انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض نفي البدل نحو ما زيد شيئا الا شي لا يبطل عمل
ما ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يخفى بما ولا اما تبع
بل كذلك لا لنفي الجنس فلا عمل له في قولنا لا احد الا في الدار واجاز يونس
الاعمال مع الانتقاض وكانه اوقعه فيه عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت
الفرق بين ليس وبين ما في ذلك او تقدم الخبر على الاسم ما خلا في البعض في جواز
العمل مطلقا او البعض في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان بطل العمل
ولما كان قوله بطلت على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هو مقتضى السوق
صرا على ما هو مقتضى المقام اذ لا يتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل وكذا
يبطل بتقديم ما ليس ظرفا او شبهه على الاسم المقدم على الخبر نحو ما زيدا الحجر وضا
ربا بخلاف قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وما يوهم البحث عنه في هذا الباب
انه يزاد البا في خبرها واختلف في جوازه في خبر ما التميمية واجازه الاخفش وصححه
الرضي متمسكا بانه يدخل على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول هذه البا
على خبر ليس لانتقاض النفي بالا لان البا لتاكيد النفي فلا محل له بعد الانتقاض
وقد يدخل على غير خبر المبتدا بعد هل وفي الخبر المنفي في باب ظن وقد يزاد في خبر لا
لنفي الجنس نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية
وفي خبر ان المدخول لا ولم يرد وقد يزاد بعد ليست وانه يزاد التا في لا في فعال
لات اما للمبالغة في النفي او لتانيث الكلمة فيختص بلفظ حين مضادة الى
نكرة نحو لات حين فناص وقد يدخل على لفظة اوان وهنا وعند الفراء يدخل
على الاوقات كلها واختاره التسهيل وفي اوليا حين فنصبه على انه خبرها لا محذوف الا
سم اكثر من رفعه على انه اسمها محذوف الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان
التا عوض عن احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر
الاخفش عملها وجعلها داخلة على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص
بالنصب عنده في تقدير لا ارى حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدا او خبره

محذوف وهو ضعيف لا وجه لنزول لا عن العمل بالحاق هذه التا وقد قرى مشا
بهة بليس حيث صار على وزنه وجوز الرضي كون لا هذه لنفي الجنس وجاءت لات اوان
بكسر الاوان وتنوينه واستصعب توجيهه فمنهم من قال انه حرف جر مختص بالاوان
ومنهم مبني على الكسر لكونه في الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة
المضاف اليها ومنهم من قال انه بتقدير من اي لات من اوان واذا عطف عليه
اي لا على خبرها بموجب الرفع واجب ليكون العطف على محل خبرها ولا وقيل هو الاسم
فالاول وقيل يتوهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ما يشغل عن العمل فيبر
تفع خبره وانكر الرضي وعبد القاهر العطف على الخبر ما ولا بالعاطف الموجب زعم ان
المبتدا محذوف بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار
محل خبرها ويرفعه قوله ما زيد شيئا الا شي اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر بل من عظيم
لطفك الالوهية المنصوبة للاعلام والابواب المفتوحة لفيض اولي الافهام
ن الك شرح بنبذ من المجرورات من خزانة غيبك للمخلصين من الانام والطالبين
الكرام المتوسلين في ذلك باتم صلوة وسلام لافضل من اوتي باصدق كلام
واحسن نظام اتم من كل تام المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه المضاف
مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل فاندفع امران احدهما ان المجرور مشتمل
على علم كون الشي مضافا اليه لا على علم المضاف اليه على كون الشي ان علامة كون الشي
مضافا اليه وضعا علامة الاضافة اليه عقلا فلك ان تبقي المضاف اليه على ما هو المتبادر
فيستغني عن الاستخدام في قوله وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف وحركة
الاعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه حرف
مشتمل على الاعراب وينبغي ان يراد باشتمال اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في
ساير التعريفات ولك ان تقول يجعل تعريف المجرور شاملة للتوابع ولا محذور سوى
ان ضبط المرفوع والمنصوب لا يتم لا انتقاضه بالتوابع والامر فيه بين اذ المقصود
صدر الضبط بقوله منه دون اما تنبيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف
المجرور بمثل جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف كما انتقض
تعريف المنصوب بصفة المبني المحمولة على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبني

على ما يرفع لا المحمولة على اللفظ ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان فيه هذه
الحيثية لا ينتقض بمثل غلامي غير مجرور والمضاف اليه لم يات بالضمير اما ان
المضاف اليه ثانيا متاخر المضاف اليه اولا واما لان مقام التعريف طالب لمزيد
تعيين المعرف سيما وهو المجرور للجمهور في تعيين معناه اذ المجرور بوا
سطة حرف الجر لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسيبويه وكانه اختار قول
سيبويه لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة ولكن ما جرى عليه المجرور بخلافه
في سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية كل اسم شبه بذكر
الاسم مع ان من افراد المعرف ما هو جملة او الحرف المصدري مع صلته تنبيها
على ان غير الاسم مؤول به قوله منسوب فلا تركن بظاهره فلا تذكر بظاهره نسبة
شي فعلا كان او اسما بواسطة حرف الجر وتستوفيه وتضبطه لفظا او تقديرا
حالا ان نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظا مع
منوي للافادة المعنى في اثر هو ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان ليس
المعنى في الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالي
يذكر بامر اجمالي يذكر في تفصيل حرف جر حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة
الى الوصف وثانيهما انه لا مجال لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه في
اللفظية عقبه بقوله مراد الكشف المراد واراد به المنوي للعمل الا للمعنى فكانه
قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه والمفعول له المنصوبين
ولما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل ما لا يعرف الا بكونه مجرورا لانه ليس الا
وقد عرف بالمضاف اليه فيدور راجا جر المضاف اليه من احكامه التي
لا يعرف الا بعد معرفته كما خلاف المعرب الذي لا يعرف الا بعد معرفته فان
عباراته في تعريفه يستلزم الدور كما ادعاه المحشي فهل هم الا من قبيل من
خوف الاحتياج وقع فيه دفعه بقوله ما التقدير اي التقدير بمعنى المراد من حيث
العمل لا التقدير مطلق او منه ما ليس كذلك كما عرفت انفا ولو قال فلا
رادة لا تصح العبارة شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها
اي لاجل النسبة بواسطة حرف الجر هو تنبيه بالاقتصار على التنوين على ان نون

التثنية والجمع نائب عن التنوين ولو رضيت بما لا ينحاش عنه النظر الدقيق
قلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا نائبا عنه
وبعد يشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك ومحل تعريف اللام ادة
اذ الذي يكون في مقام جزء التنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر
مع ذلك السعي منه في دفع ما خاف وقع فيه الاشراف وما استصعب هنا انه لا
مدخل لحرف الجر في الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه وتقسيم اللفظي و
المعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر لا يقتضي صحة معناه في تفصيل
قبيل المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف جر منوي لا للافادة المعنى فلك الخيرة
في تقدير اللام ومن فاتها ما يراد ان دون في مثاليهان في مقام الاضافة دونه ووجه
التكلف لتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف لو جعل المضاف عاملا كما
هو مذهب البعض لا يستغنى عنه وقد اختار المحقق كون العامل حرف جر وقد نبه عليه
بقوله مراد فهو ايضا من جملة المراد فلا تغفل عن شيء مما افاد وبهذا اندفع ان جعل
العامل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر مشكل اذ لا حرف جر وكذا على مذهب من جعل
العامل معنى الاضافة اذ الاضافة تتصور ولا تعقل عن المضاف جزء الضيافة ولا يخفى
انه يخرج من تعريف المضاف اليه الذي حذف المضاف واقيم هو مقامه نحو واسال
القرية وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر هنا المقدر مرادا في العمل الا ان يتكلف
ويقدر جره لاشتغال اخره باعراب تواردها ناب منابه فتامل واطلب بيانه واعلم
انه يجوز تجريد المضاف من تاء التانيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء وسماعا عند
غيره قال الله تعالى واقام الصلوة وقالوا ابو عذرها اي ابو عذرتها لمن اقتض البكر و
العذرة البكارة واتفقوا على جواز الحذف من ان وانه افصح قال الله تعالى باي ارض
تموت كذا ذكره الرضي في بحث الاضافة اللفظية وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى معنى اللفظ لاداء اثرها اليه من التعريف التخصيص او لا
فادة معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى للمضاف لم يكن له قبل الاضافة
ولفظية منسوبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه
او لانها دائما صفة التخفيف اللفظ من غير صلة معنى له وقدم المعنوية لظهور اشرفها واه

وان قضى وجودية مفهوم اللفظية تقدمها ولو اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى
الاختصار لافادة شيئا لا يستفاد كل منهما لاظهار ماده بعد معرفة الاخر عن الاظهر
فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها عدم صحة حمل هذا التعريف على الا
ضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعا الى تقديره وفي
المحول او الى تقدير مبتداء لان الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والمراد غير
والمراد بالصفة ما دل على ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع او لا
فلذا اجعل اضافة المصدر بمعنى الصفة ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة الهواجر فلا
نقض بها على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فتكون قاصرا اي قاصر وجهرا او باجمعو
قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لان المضاف اللفظي مضاف الى معموله بعد الاضافة لان
المضاف اليه معمول بعدما الا ان اعرابه تقديري بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة
عند من جعل العامل في المضاف اليه فصح التعريف على كل مذهب اقتضى ارادة المعمول قبل الا
ضافة ثم التعريف صادق على اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها على كل الاضافة اللفظية
فان الصفة المضاف في كل الاضافة اللفظية غير صفة مضافة الى معمولها فان ضارب زيد
مضاف الذي هو الضارب غير العامل في قاتل عمرو وهكذا والنقض عنه بجواب اي ان الغير
بالسلب الاولي اي الا لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصيل ما سيذكر في التعريف
ان المضاف اما غير صفة نحو غلام زيد او الصفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قائم فان الضارب
لعدم اعتماده لا معمول له اصلا او الصفة لا معمول لها كان الشيء المضاف اليه بل الى غير معمولها نحو زيد مصارع

مصر فان مصر ليس المضاف معمول المصارع بل معموله من صرعه وهي اما بمعنى اللام الاختصا
صية دون التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه كماء في دخان النار فيما عدا جنس
المضاف يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما في الرضي فيشمل الاسم المطلق بكل امتنع الاضافة
الا اخص الى الاعم حصرا فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فلذا فرق بعض الشارحين
بما هو اعم من وجه المضاف فلا لان الجنس يعارف في هذا المعنى في هذا المقام وظرفه في ما يكون
المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس تكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد و
طور سيناء ويوم الاحد وان لا يصح ان يقال جميع للقوم وعين لزيد او لان اول الشيء ربما
يتعارف في التاول به بحث ينبغي التاول هو يجعل مهجورا غير سائغ للاستعمال فتكرار الامتناع
او بمعنى من التبيينية دون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة او نحو
بعض فضة ولذا لم يحمل به زيد بمعنى من مع انه بعض منه لانه بهيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد
من الاضافة الا اختصاص اليد بزيد واما اللام الاختصاص هو الجزئية والكلية فانه يعرف
من خارج ولا له الاضافة في جنس المضاف وبمعنى في في ظرفه في بعض الشروح ان الاضافة في
فضة خاتم حرمين فضة خاتم بمعنى اللام كما يخفى فينبغي ان يقيد جنس المضاف بان يكون اصلا
للمضاف وفيه بحث لان التقدير من فيما يجئ بتقديره ويكون المضاف اليه ما يصح الاخبار به عن
المضاف على ما صرح به في التسهيل بعد الاضافة اسم العدد الى المعدود وبمعنى من مع ان المعدود
ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضة فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه فيه جنس وتجد
ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف وما صدقه عليه على

غير المضاف فلا مدخل له في البيان بل يكون اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة الاعم
المطلق بمعنى من وينبغي ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع ان الاب جنس الغلام
لان الاب والغلام يجتمعان ويفترقان كما لا يخفى فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى اللام بلا ما فيما اذا
اطلق المضاف على ما يجتمع مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يجتمع معه قطعا ولا يكون
ظرفا له كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به شخص غير ما اريد بالمضاف
اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من ما اريد بكل من المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الا
تحاد مع الاخر وهو قليل اي الكون بمعنى في قليل او لم تكثر اضافة الشيء الى الظرف وفيه بحث لان
هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد به دخول في فلا اذ اضافته الى الاول
الى المحل اكثر من ان يحصى فبياض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول
في او نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى نظر في الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم نحو غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ومنه مالك يوم الدين او جعل المحل الاضافة فيه معنوية فلا بد
ان يجعل بمعنى في والا كان الاضافة الى الظرف بغير معنى في فلا يصح قوله او في في ظرفه واعترض
عليه الرضي بما ابو هذا منه عجب لانه اتح يكون المضاف اليه مفعولا فيه فيكون معمولا لاسم الفاعل
فلا تكون الاضافة معنوية وهذا التعجب مبني على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس
معناه تقدير الحرف في نظم الكلام بل معناه ان يراد بالمضاف تردد المخصوص باعتبار خصوصية
مستفادة من المضاف اليه لانتسابه امرا اجماليا او افصل بعود لا معنى اللام او من وبذلك
لا يصير معناه معمولا كان نظما مع ذكره فيه وفي الاضافة اللفظية يكون الصفة على ما كان عليه قبل الا

فائدة بنوان جعل ضرب اليوم بمعنى وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان حاله الركوب
على الفرس وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان حاله القرب من زيد فالحق ان الاضافة
في امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوهه ولذا ذهب عز المحصل الاضافة
في القسمين الاول من ما قيل انما كان معنى في قليلا تكلف في جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة
تقليلا بالانتشار تكاب التكلف فيما قل ولم يجعل القلم الثاني ايضا بمعنى لانه كثير ولا يحسن الارتكاب
فيه وتفيد اى الاضافة تعريفا مع المعرفة المضاف اليها بقرينة اشتراط تجريد المضاف من
التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدي وهو الاصل والجنس واحترز بقوله مع المعرفة
عن الكائنة مع النكرة وهو ظاهر افاد به الشيخ المحيط انما يفيد المضاف تعريفا حاصلا مع المضاف
اليه المعرفة يعني تعريف المضاف في قرينة تعريف المضاف اليه قائل والمستثنى عنه غير ومثل
وشبه لتوغلها في الابهام اذا لم يكن لغير المضاف اليه او مثله خصوصية الاشتهار او الخفاء
ولفظ شبه خلافا لمن قال لان الاستعمال على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك
وشرعك ونصبك وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى زنة وناك على وزن رصاك وناهيك
قطاع وقدك وجلك يكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزلة كفاك على تقرير الصحاح ولكفيك
على تقرير الرضي الا ان ما تقدم على قطك لم يصير بهم فعل فلم يبن والدليل على عدم افادة
الاضافة تعريفا هذه والاسماء وقوعها صفات للنكرات ونقل المحصل لم يلتفت الى الاستثناء
لانه لا يجوز ان يقال في الجميع التعريف الجنس المنزل منزلة النكارة كما في امر على اللئيم يسبني و
في ذلك وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب الاستثناء هذه الامور عندهم عن هذه
القاعدة

القاعدة يجب زيادة تيهافي قوله ويفيد تخصيصا مع النكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك
شرطها اى شرط الاضافة معنى التركيب في المضاف الى معرفة مع تغيير الهيئة وتبديلها بالاضافة
علم عدم تغيره مطلقا او الاصل كون المبتدأ على ونيرة والاصل مع ظهور ان المعنى في المضاف لا
المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو واحد او اعرف المقصود من المقام فاعرف انه مما لا
فيه اقدام اقوام ان رضين الاعلام خلافا للفراء فانى تجويز اضافة ذى اللام الى المعرفة
او مطلقا ومرجح الثاني واختلف في وجه تجريده فقيل حلم بتقدم الاضافة على اللام وينكر عليه على
بانه يخالف الحس من غير موجب العدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف
حاصل بدون الاضافة وقيل حمله كالضارب الرجل والضاربك ويرده ان وجه جواز
منهما كالستعرف لم يوجد فيه ولا يبعد ان يجعله محمولا على ضارب زيد كما حمل الضاربك
ويرده ان داعي حمل الضاربك على ضاربك منتف فيه كالستعرف وضعف الواهب المائة
الهجان اى البيض من النوق يستوى فيه الواحد وغيره والمائة الهجان بطابره كالثلاثة
الاثواب وقد يوزن تجعل الهجان صفة او بدلا وعبدها اى عبد المائة اضافة الى المائة اشارة
الى كمال الاشتغال برعاية المائة فكانه مملوك لها اولادنى ملابسة وتتمة البيت عوذا ابزجي
خلفها اطفالها العوذ جمع عائد بمعنى حديث النتاج والترجية السوق وقوله يرجي خبر معلوم
اسمه مجهول او معلوم ما لم يعلم حركة حرف الروي من القصيدة فقوله وضعف قيل هو مما
عطف عليه يرد المستدل بقول الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك ما سبق
من تتمة ان ههنا على ان فائدته التخفيف ضعف هذا ولم يجز الضارب الرجل ضاربك

الا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبدها
وهو مثل الضارب زيد فيدل على جوازه ووجه الرواية ضعف عند اهل اللسان لكون مثل الضا
رب زيد وهو ممتنع فلا اقل يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه ثبوت مصادر على
المطلوب ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا
ما حكم به سيبويه بناء على انه قد يحتمل المعطوف ما لا يحتمله المتبوع وقولهم يا زيد والحرث بالنصب
وخص المبرد كل الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف به فلا يجوز الواهب عبد المائة
يجوز الواهب عبدها وانما جاز الضارب الرجل لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام
مطلقا اذ فيها الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المعرف المضاف الى المعرف باللام مطلقا اذ منه القائم
الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول
واسم المفعول المضاف الى المنصوب به كالمعطي الدرهم والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضا
فة بلا واسطة او بواسطة كالضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل والضارب
غلام الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب
الرجل كالرجل القائم الغلام لان المناسبة فيهما اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف
الواهب المائة مع الا انه لم يرض بالفصل بين مسببي الجواز وبعد مستمر جاز الضارب الرجل
عن ذكر ضعف الواهب المائة والمختار في الحسن الوجه لا جر المعمول لان نصبه للحمل على الضارب
الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شيء هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل هو الحسن الوجه
حاصله في نصب المعمول وجره والضاربك وشبهه من الضاربك والضاربه والضاربنا الى غير

ذلك فيمن اى عند من او في عند قال انه مضاف لا محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت
مفردة او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل القائل به الرماني وجار الله والمبرد في احد قوليه
واما سيبويه فيجعل الضمير كالظاهر الغير المعرف باللام فكما في الظاهر الغير المعرف باللام فكما ان هذا
الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكر
مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدها محتملا حملا على ضاربك فيمن قال
انه مضاف فان الاخفش وهشاما يقولان ان حذف التنوين مع الضمير للاتصال والضمير مفعول به ووجه
حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضارب زيد على ضارب زيد ان الاضافة في ضاربك كانه ليس
للتخفيف لانه يحصل التخفيف لا بالاضافة ايضا فحمل عليه الضاربك في الاضافة بدون التخفيف بخلاف
والاضافة في ضاربك لازمة لا في ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد ينكر ترك الاضافة في الشعر
ايضا ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها قيل لان هيئة الاضافة يبعض
مغايرة لما له الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى معمولها
فيكون هيئة مستفادا من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغيرها بالتخفيف وقيل لان اعراب الصفة يغاير
اعراب ما اضيف اليه ويمكن ان يرفع بان المغايرة انما في المحل لانه يجب التبعية والاصالة ايضا ونحن
نقول ولان الاضافة مع المضاف اليه ربما يأبى المضاف في التعريف ولا يجوز هذه الحي لفقد الموصول
والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة
عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون
يكتسب هذا المضاف التعريف لان المضاف اليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا يشترطون وصفه

بهذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامع معين لانه يحصل
التخفيف باضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف وطابق ما اشتبه الكوفيون اشارة الى دفع ما يتمسكو
به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة
الحمق متأول وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب الغربي والصلاة الاولى والبقلة الحمق
وتوجيه التأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كان المسجد يجمع الناس
كذلك الوقت يجمعهم والغربي المضاف اليه المكان فانه كان الجانب غربي كذلك المكان والاولى المضاف
هو التي يصلي فيها تلك الصلاة والحمق المضاف اليه الحبة فانه كان البقلة موصوفة بالحماقة كذلك الحبة
التي تنبت البقلة منها وعلى ما قال الرضي انها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد اي الجامع مثلا
من الصفات الثابتة في المسجد فان قلت ينبغي التمسك بظاهر الامر فكيف يرد بالتأويل قلنا ان كان
الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام في تعدد الموجب للعدول عنه وقال لدفع
تمسكهم على القاعدة الثانية ومثل جرد قطيفة مع ان المتوهم جعل القطيفة جردا كما يوهم ان المركب
الوصفي واثبات مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا متأول بجعله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لم
يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد هو الثياب او القطيفة المحل والاخلاق جمع
خلق كونس يعني البالي ولا يضاف اسم مماثل للمضاف البالي لا يصير مضاف اليه على تقدير الاضافة
فهو الاوضح ولا يضاف سهم اي مماثل في العموم اي الشمول والخصوص الشخصي فلا يرد ان الخصو
ص الطويل لكن يرد ان الخاص الشخصي لا يضاف لتعريفه فلا حاجة الى نفي صحة اضافة الى المماثل
كاسد وليث من اسماء الاعيان وحبس ومنع من اسماء المعاني واجاز الفراء اضافة اذا المراد فيهن

الى الاخر للتخفيف ويمنع قوله لعدم الفائدة لانه يكفي التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد بعدم
الفائدة في ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي لا يضاف انه كثير في كلامهم ولو قيل
قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتيج الى تعسفات كثيرة ومما يجب التنبيه على ان المراد بالمماثلين
بحسب الوضع ان لا يشكره فائدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن ابن الى ما لا يحصى
مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالمعدود في الف
الف غير ما هو المراد بالعدد فاسلكه في نظائره فانه اجد بخلاف كل الدراهم بمعنى جميع الدراهم فان
الكل اذا اضيف اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد ولذا استشهد ان كل
رمان مأكول كاذب وكل الرمان مأكول صادق وعين الشيء اي العين المضاف الى لفظ الشيء مراد
مرادا به معهودا به والعين المضاف الى شيء ما اي شيء كان هو المراد بالعين اضافة الاسم المماثل للاضافة
في هذا التركيبين في الامتناع والجواز معنى العين انها الاضافة العام الى الخاص لانه شايع ذايع نحو شجر الا
راك ويوم الاحد واشار الى وجه بقوله فانه كخصص اي كل واحد من الكل والعين كخصص او
فان المضاف يخصص فلا يعرى عن الفائدة وقد اشار ببيان الفائدة الا انا معنوية ولم يرد بالا
ختصاص ما يقابل التعريف كما هو المتبادر في المقام ولا يخفى مشكل على ذوي الافهام وما اخذ بين
افواه بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما تصح اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك
العام فمنه نحو انسان زيد قال الرضي ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة فيها الا كحصيل الابهام
لا يقبل ما يعين الابهام باضافة الى المبهم ونحن نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن
مجعات اضافة العام الى الخاص اضافة حق زيد بمعنى شخصه وعينه وسيقول في المسبب انضا واضافة

الى الاسم في مثل سهم السلام عليكم والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم و
نحو لحاتها حاكم بعض النحو بانهما لفظان زائدان لا يقصد بهما معنى وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول
دفع ايراد على قوله ولا يضاف سهم مماثل ونحوه بتأويله الى اضافة المسمى الى الاسم وحقه ان يذكر
قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد سعيد مسمى سعيد والمراد بكرز نفس اللفظ اي جاء
سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب الا تأخير اللقب فان كان الاول مفردا
سواء كان الثاني مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن الاول رفعا ونصبا
بالمدح والذم ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان الاول مضافا ففي الثاني
الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز على قوله ولا يضاف سهم مماثل يرد على
قوله وشرط تجريد المضاف عن التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو
قدم لا غنى عن الاسم لانه يفيد الاسم مع زيادة مدح مدخول بانه لو اشترك اللقب وخص الاسم لا يغني
ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير الاسم وجعله تأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل
ان يكون من اضافة العام الى الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس هذا اللفظ وح يكون تأخيره
عن قوله بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه ان لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف اذ لا ضرورة
فيه فيجوز اضافة الساعة بالعموم من وجه بين المضاف المضاف اليه ولا ضرورة تدعو اليه
ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو جئتك ذا صباح وذات يوم وتخصيص الصباح بهذا واليوم
بذات موكول على السماع اي جئت وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم فذا صفة
ظرف محذوف كذا في الرضي ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة

وبعد

وبعد اختيار ذا صباح على صاحب التنبيه على كمال الصباح وطيبه حتى كان هو الصباح
بخصوصه ليس غيره صباحا وقد ذكر الرضي ههنا مسائل مهمة اقتدينا به في ذكرها الاولى
ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالظرف ورة بالظرف ثابت مع قلته
وقبحه في الشعر اقبح منه بالظرف وفي غير الشعر اقبح منه في الشعر فقراءة ابن عامر قتل اولا
دهم شركائهم ليست بذاك لانا لم نتواتر القراءة السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين
هكذا في الرضي وجعل التسهيل الظرف متعلقا بالمضاف غير ضعيف وكذا بمعموله سواء كان
المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف مع اقامة المضاف اليه مقامه جائز
اذا لم يلتبس وجاء في الشعر مع اللبس ايضا وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل ابيك
واخيك يقولان ذلك اي وما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك ونحو رحم الله اعظما و
دفنوها بسجستان طلحة الطلحات على رواية جر طلحة ونحو قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد
الاخرة على قراءة جر الاخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه
نحو فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام
المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث فيقال جزعت هند اي انفه وجزع هند وفقئت عينه
وفقئت زيد اي عينه الثالث حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع البناء على الضم
وذلك في الظرف النسبية الزمانية كقبل وبعد والمكانية كخلف وقدام او شبهها نحو الا يام
لحسب وغير شرط ان لا يكون معطوفا عليه لما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف
على هيئته وذلك اذا عطف على هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين

فراى وجبهة الاسد وبينه بانهم بيتهم عدى والحذف مع التنوين المضاف فيهما سواء وذلك
في كل وبعض معطوفي الاضافة ولو كنت ذا اشتراطي اصطاد سواد والقواعد لا زيد بل بابا
لما يهلك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف معمول المضاف اليه الا على غير مراد به النفي خلافا للكسائي
في نحو رأيته اجانا اول ضارب ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عن
المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد
تذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول الامر معين على اجتناب التوانى ويضاف الشيء لادنى
ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة ومن المبهمات
ضبط الاسماء اللازمة الاضافة منقطعا عنه خوف السامة فان كنت مشتوقا غير مشتوق فعليك
بالتسهيل فان فيه التكميل مع التنوير واذا اضيف الاسم الصحيح الصحيح في كلام النحو
للاسم الصحيح على ما يوهمه بيان الرضى قبل ما ليس في آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآ
خر في الحال يلزم ان يكون قاضي اسما صحيحا وان اريد الآخر في الاصل يلزم ان يكون يد
ودم غير صحيحة ويلزم اختلال في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضى ما حرف اعرابه صحيح
وح يلزم ان لا يكون فم وقد ولدن الى غير ذلك صحيحة الا ان يقال آخر قاضي الياء لا النون
كالثابت او يقال المراد بحرف الاعراب ما يكون محل اعراب ولو على تقدير الاعراب وبعد لا بد
من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضاربة وعارية و
يراد ان قوله او الملحق به مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح حكما ولا بد من ان يراد بالملحق به
اعم من الحقيقي والحكمي ليدخل فيه نحو بصرى وفتى الملحق بالصحيح ما في آخره الحركات على آخره

لعدم الثقل الى ياء المتكلم المتكلم لا غ فتذكر كسر آخره يتبادر منه وجوب الكسرة وذلك لا يصح في
قط وقد ولدن فانك بالخيار بين كسر الآخر واتى في نون الوقاية والياء مفتوحة او
ساكنة في تقديم الفتح شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه فتذكر مستغنيا عن الاعادة وحسن
الياء في الفتح والسكون فيما عدا المنادى في الاطلاق للاعتماد على السياق او اعرفت
حكم الصحيح والملحق به فان كان آخره اي الاسم الفا تثبت ماضيا او مضارعا مجزوما او مجزوم
نحو فان لست عن ضبط حذف القواعد بمجزوم وينبغي ان تخص بغير يدي فانه لا محالة
مع الادغام هذيل وهي قبيلة عديل تقلبها الاولى لحوز قلبها بغير التثنية ياء لان كون ما قبل
الياء عوض جنبه او مشتملا على ما عوض جنبه احسن ولم يبين انه بعد القلب ياء يدغم لاندراجه
في قوله وان كان ياء المتكلم ادغمت لكن الاولى ح ان يقال وان كان واوا قلبت ياء
او ادغمت فيستغنى عن قوله او ادغمت وفتحت الياء في الصور الياء الثلث لالتقاء الساكنين لعدم
امكان دفع الساكنين بتحريك ما قبل الياء كما في لدن وقط وقد فان قلت قوله لالتقاء الساكنين
نفى عن تقييد الفتح بالصور الثلاث لانه يفيد التعميم المطلوب من هذا التقييد قلت لو لم
يقيد فيدخل فيه لدن وقط وقد فتدبر ولما بين احوال الاسم الصحيح والاسماء الستة مخالفة لان
قال انه صحيح كما يقتضيه تعريف الرضى تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم ان يقي عنه او لما بين
حكم الاسم الصحيح والغير الصحيح وبعض الاسماء الستة مخالفة تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم ان يقي
عنه او قال انها غير صحيحة على ما هو مقتضى تعريف غيره فتدبر لكن على هذين التقديرين يا النوع
يجرى منها استطرادا اذ الكلام في المضاف الى ياء المتكلم او لما علم حال الاسماء الستة المضافة في

في الجملة وبقي بعض احوالها ختم بحث الاضافة ببيانه وعلى ان تقدم بيان المقطوع عن
الاضافة استطرادا الا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث انه آخره لا الفاء آخره في
حال الافراد وكذا الاسماء الستة الاظهر انه لم يلم وحدها المكبرات فلا حاجة الى التقييد
فاخي وابي على الوجهين وقدم آخر لانه ابعد من تشديد الياء ادغاما وردوا اللام في
الحق به قياسا لكن الاولى ح في قوله واجاز المبرد اخي وابي تقديم ابي وكانه راعى
لا يراد على طبق الاول وتقول الاظهر وتقول في حمى وهني لا وجه لذكره لانه داخل في
حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا ان يقال صرح به المبرد على ان يعيش وابن
وابن مالك حيث نقلا عنه التشديد في الاربعة وهو الاظهر اذ لا منع لتخصيص الاخ بالقياس
على الاب ويقال لم يقل ويقول لغنا لكن الظاهر ذكر يقال في السابق وذكر ما يقول
ههنا في ابي الاكثر اي في اكثر الاستعمال وفمي تقلب الواو التي هي عين الكلمة ميما اذ
اصل فم فوه كسنى لا كوس اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ واب فان
الجمع على افعال في غير معتل العين دليل حركتها واذا قطع عن صيغة الجمع لا الخطاب لقوله قبل والمراد
قطع لحقته من الاسماء الستة لو يفيد الجواز فالضمير للمذكر ضمنا والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لا عن الاضافة
الى ياء المتكلم كي يتبادر في هذه اللغة اعني الاعراب بالحروف تارة وبالحركة تارة اشهر وجاء كيد مطلقا او
في حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخان واخون وعصا مطلقا وكذا مطلقا واب مثلثة غير الخاتمة وفم
وهذه هي اللغة التميمية وهن والفصيح فيه ما ذكره بعده لعدم شهرة هذه اللغة اذا لم يذكرها الزجاج وزعم صدر
الافاضل انه ليس من الاسماء الستة واخر لغاته تشديد النون واما سكون نونه فجيء في الشعر للضرورة

وفم مثلثا كما نبه عليه بقوله وفتح الفاء فتح منها اي من الضم والكسر فالضم راجح الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح والقاف الفصيح بعضهم
ومن البدايع كون الفم بمدلوله دايرا بين الفتح والضم والكسر فانهم وقيل منشاؤه كونه ذات احوال ثلاث في حال الاضافة
وان النفي الداعي في حال الاضافة الافراد وكانه كمثل الميم الذي عوض عن حرف العلة في حكمه كانه فاء وتارة والف اخرى
ويا اخرى وفيه عشر لغات ثلاثة اخرى منها تلك الثلاث مقصورات مطلقا وثلاثة اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف
اللام وثنتين اخريين تشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة اتباع الفاء الميم في اعرابه كاتباع فاء وامرء
امرء واتبيع جاء حم مثل يد وخبء دلو وعصا مطلقا اي في حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على
ترتيب مصاحبتها فيقول جاء حم مثل دلو وعصا ويد وخبء فيه لغة سادسة دون جمع وهو ان يكون كرشا مطلقا وجاء هن مثل
يد مطلقا وذو وفيه ثلاث لغات لانه كعصا وهو ما هو المشهور المذكور في المتن لا يضاف الى مضمر وقولهم اللهم صل على محمد
وذويه شاذ بل لا يضاف الى غير اسم الجنس وقولهم ذو زيد شاذ وبلح وهذا الاسم كذا في الرضى ويستفاد منه ان المراد سلب الاضافة فهو
وذو عنه الى المضمر ولا يقطع عن الاضافة وفي الرضي الذي شاذ التوابع جمع تابع والا يجمع فاعل الصفة على فواعل بل فاعل
الاسم فجمع هذا الجمع لاعتبار الغلبة الاسمية في الف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث لوحظ الاسمية في جمعها كونها صفات
في الاصل نظرا وسلك في الاصول ما هو الاصل من كونها صفات وفي التوابع ما هو تابع من الصيرورة اسما كل ثان اراد به الثاني
في الذكر ليشمل غير التوابع ما لا يخفى حالا كجبلي واراد به ثان في الرتبة ليشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة لعامله والفضلات كلها
لكونها ثواني للفاعل او العامل والاخبار بالنسبة الى المسند اليه فاخرج بقوله باعراب سابقه ما خالف ان يقي في الاعراب
لكن ههنا قيد اخفت عن الاعين الحديدة فاحفظ مع البدايع الجديدة وهو ان المراد باعراب سابقه اعم من اعراب
سابقه محققا او مقدرا هو ما لا يخرج عنه نحو هذا اني لست بمقدر كما منع لا سابق ثبت اذ كان جانبا فان سابق مع
كونه مجرورا هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا لتوهم الخبرية لانه في موضع يكثر فيه الخبر بادخال الباء مما يجب التنبه عليه انه

لا يجري به الصفة في قولهم جحر ضب خرب بجر خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لان له رفعا قدر للتعذر بسبب ظهار حركة الجوار كالصار
رفع لحبسك زيد بتقدير الوصف الجر بزيادة الباء او اخرج ما بقي من المعرب باعراب سابقه من غير التوابع بقوله من جهة واحدة
واشكل على الرضي ذلك الاخراج لان جهة واحدة الاعراب اما كون الشيء عمدة او فضلة او متوسطا بينهما واكثر من الثواني
يشارك سابقه في الاعراب وجهة من هذه الجهات كمفعول ثان لعلمت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة
لا نوعها فاعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به او حالا الى غير ذلك واجيب تارة بان المراد
من هذه الجهة المقتضي ومقتضي اعراب التابع هو المتبوع بخلاف غيره فان العاقل في زيد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف
نصب المفعول الثاني فانه ليس بمفعولية المفعول الاول بل بمفعوليته نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة دالا على معنى في
متبوعه لا على معنى فيه ويكون المعنى في متبوعه والبين والاخفى بعده وتارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل في التا
بع والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انصبابة واحدة بخلاف غيرها وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المذا
هب لان عامله مقدر عند البعض وحرف العطف عند بعض او الاول بواسطة حرف العطف ومما يشكل اشكالا مفصلا
ورود نحو جاءني القوم رجلا رجلا فان اعرابهما لكونهما حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانهما شيء لا يلزم
ترجيح بلا مرجح يشكل نحو جاءني القوم رجلا فرجلا وثم رجلا لانه يلزم ان لا يكون فرجلا باعراب سابقه ويشكل ايضا بنحو
حسن بشر فانه ليس بشيء من التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط فيما تقدم لقلة احكامه وشهرة امره
النعت ويسمى صفة ايضا عرفته في التوابع المنادى والنعت والوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس والنهاية
الجزرية جعلت النعت اخص حيث خصه بوصف الشيء بالحسن ذكر المعرب في شرح المفتاح ان للصفة معنيين عام حاول
على ذات باعتبار معنى هو المقوم تابعا كان او لا فيشمل خبر المبتدا او ما شاكله وخاص هو التابع وهي الذي ذكره
صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان

شمول

شمول الصفة لخبر المبتدا والحال نحو تابع جنس للنعت يدل على معنى في متبوعه اخرج به المعطوف التوابع كلها او اورد عليه الرضي
انه لم يخرج عنه المجنى زيد علمه وجاءني القوم كلهم ونحن نقول لم يخرجا عنه تابع او على المعطوف دال على كون المتبوع محاربا لكه
الغير في كونه مقصودا بالنسبة وان كيد على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود
بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشيء من تلك الدلالات
غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف النعت النعت الخصيص المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه
بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى
فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل
ثم قيل ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى عدم الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى
في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق تنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل
حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حاره لحصول الفائدة بذلك او ان
المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع التعلق على
حال في المتبوع وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على خلاف المتعلق وانما يعرض الوصف بحال
الموصول مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما مطلقا قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا
غير مقيد بزمان نسبة حصول الموصوف في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان
نسبة حصول لذي الحال ان تقدم والمتبوع يعني يمنع اخراج الحال به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة
بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا التعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في
اتمام التعريف لكن يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع

عن التعريف لدلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد
الدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم كلهم والمجنى زيد وعلمه والمجنى زيد وعلمه والمجنى زيد علمه
فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل المجنى زيد وغلامه وجاء زيد والمجنى زيد غلامه
انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه خلاف ما حمل المص عليه وانه لا يساعده اللفظ
مطلقا انه ينقض هذا التوجيه بحيث مطلقا ولما كان مظنة ان يقول احد انه لا فائدة في وصف الشيء لانه اما ان يكون
المخاطب به ممن هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة للمتكلم طبعا ودلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان فائدة
وان كان من وظايف فن اخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد انما هو الغالب من تلك الفوايد
وفائدة الثاني فقال وفائدته تخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف
هذا هو المصطلح النحوي ولا خفاء في امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة والاشبه انه يكون
فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني دون التوضيح فنبه على امتناع الاجتماع
ما بين الفائدتين مع ما يتلوه بقوله وقد يكون لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح مع الذم
او الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف في تعينه عن الوصف او التوكيد وهو فيما اذا اشتمال الموصوف
على الصفة نصا او التزاما نحو نفخة واحدة اكد الوحدة لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان الاسم اي مثل نفخة للجنس
والوحدة وربما يقصد به الى الوحدة وقد يكون الوصف التوكيدي للاشارة الى ان القصد الى الجنس نحو وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ولا فصل بانه في الاصل وما في بعض النسخ ولا فرق بين ان يكون مشتقا في بحثه
الكوفيين والافلا شبهة ان الاصل ان يكون مشتقا او غيره غير مغلوب وصفية الاسمية نحو ارقم واسود وادهم
وصعق فانه لا وصفية بعد غلبة الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين يطلب متعدد او فيه رد على سيبويه حيث

اشترط

اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاءني زيد اسدا ولم يجوز جاءني زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث اوجبوا
الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال والصفة كما يقتضيه مذهب سيبويه والا كما يقتضيه عدم
تقييد المص الحال بالغير المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله اذا كان وضعه الاظهر ان المراد با
لوضع اعم من الوضع المشتهر اي زمن اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل الغرض المعنى اي لغرض افادة
المعنى اي القائم بالغير عموما اي وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله مثل تميمي بمعنى منسوب الى النسبة
سواء كان شيء الا النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها مجازا كحال ويقال على ما تقتضيه الدراية لكن
بشرط ان يكون على معنى النسبة بخلاف قمري ونحوه وذي مال بريديه ذو او فروع ما من ذات وذوات
وذوا وذوو وما في معنى فرع من فروعها من اولي واولات ومثل ذلك لوذعي بمعنى فطن وجرشع بمعنى
غليظ وصمح بمعنى شديد وشمردل بمعنى سريع وذو بمعنى الذي والذي ونحوه من الموصولات المبدوءة بهمزة
وصل او خصوصا الى وصفا كجبس بعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعي وقياسي اشار الى بعضه
بقوله مثل مررت برجل اي رجل بريديه اي المضاف الى لفظ موصوفه او ما في معناه ويختص بالنكرة فانا
في هذه الصورة استعيرت بمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اي رجل مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل
اي رجل مررت برجل اي امرء الخ كذلك بقوله مررت بهذا الرجل يريد به كل اسم جنس معرف باللام
جاء بعد اسم الاشارة فانه يصير الملحق منه اي وصف الرجولية في الذات المشار اليه يلحق بالصفة
يعني ذات له الرجولية ويريد بهذا يريد به اسم الاشارة غير مكاني فانه يوصف به العلم والمضاف اليه او الى
الضمير او الى اسم الاشارة فان اسم الاشارة في هذا الموضع مستقل بمعنى المشار اليه فكما يصح قولك
زيد المشار اليه يصح زيد هذا او من القياس كل وجد وحق فانه يوصف بالمعرفة والنكرة اذ الضبوط

ان لفظ موصوفه بعينه ولا يوصف بالاسم الجنس فتقول جاءني الرجل كل الرجل وجد وحق الرجل وحق الرجل
ورجل كل رجل الى اخره فانها مستعارة للكمال في الشرف او الزيادة وتقول جاءني اللئيم او الشيم كذلك
اصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هازل في كونه رجلا ومعنى
حق الرجل لان غيره بالمال رجوليته ومن القياس وصف بهم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق بمعنى الجودة
او الى السوء فيقال جاءني رجل رجل سوء او رجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة شيء او جيد
من القياس على ما صرح به الرضي المقادير نحو رجال ثلاثة وبر قفيزان وثوب ذراعان والتشبيه جعل او
صف ما بعده مقصورا على السماع واما السماعي فمنه المصدر بمعنى اسم الفاعل في الاغلب او اسم المفعول نحو رجل
عدل او رجل رضى فاياك ان تصف بالمصدر كلما شئت كما تورطني اوهام وكان منشا الوهم شيوعه وكثرته
ومنه منسوب بغير ياء النسبة ما الوصف بالجنس شبه بمعنى مشتق نحو رجل اسد اي شجاع ورجل حمار اي بليد
ومما يشبهه وصف اسم الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل اي كامل ورايت اسدا الاسد اي كاملا ونالته وصف
الشيء بما هو صنع هو منه نحو خاتم حديد واستقبح سيبويه شيء او شوا وجوزه السيرافي ومررت بعبا مررت
مررت برجل ابي عشرة ورجال اخ لك واب وكان تاويل المرئي او المشتق فيكون من القسم الاول
لا قياسا كما يفيده بيان الرضي والاصل في النعت ان يكون مفردا اما لانه في الاصل خبر مبتدا واما لان
الاصل ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربما يكون الوصف من الجملة المقصود اليه اشار بقوله وتوصف النكرة
حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف النكرة الا الحكمية الا الجملة الخبرية فعلية كانت
كما لا يوصف من الموردات الا نكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك
بالجملة الخبرية اطلق الخبرية الجملة في خبر المبتدا لانه يجوز زيد اضربه بلا تاويل بخلاف جاءني رجل اضربه

لانه لا يجوز الا بتاويل مقول في حقه اضربه وذلك لان الصفة تتقيد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والجملة الانشائية
غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس حقيقتها من خبر المبتدا الاكلة فان النسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجعل النسبة الخبرية
يجعل النسبة الانشائية وملتزم الضمير لفظا او تقديرا والتقدير فيه اكثر منه في خبر المبتدا وان كان اقل منه في الصلة
المراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للعهد ويوصف فوقه قوله بحال الموصوف وحال متعلقه ان يكون
حاله في نفس الامر وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءني رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءني رجل
حسن الوجه بسبب الوصف او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغي ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة
وهو ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا فالاول من الوصفين يتبعه في الاعراب فقد عرفت معنى التبعية في الاعراب وهو اي و
نوعي اعراب جامع اي والجملة لجهة وهل يصح التبعية بهذا المعنى في الباقي حتى يصح قوله والتعريف والتنكير والافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث فيه نظر فتامل ما قلناه في كل صفة من الموافقة في امور اربعة من تلك العشرة اذا
لم يستو فيه التذكير والتانيث ولا الجمع كان تكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا او ان ما
من الصفتين لا يخفى ان كلام المص يشتمل على توضيح الواضح وذكر ما تركه الراجح ان المبالغة في الاختصار يحتاج الى
البيان الاولى فالاول يتبع في التعريف وفي التنكير الى اخره والثاني يتبعه في الاول ليس تبعا للموصوف في الخمسة الاول جمع
اول في كل صفة يجب الموافقة في امرين وفي الباقي لا يتبع الموصوف بل كالفعل في انه يذكر ويؤنث ويذكر ونظائرها
على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المذكر والمؤنث وبحث تاء التانيث الساكنة قال الرضي جعل الثاني في البواقي
كالفعل دون الاول فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية الصفة وجمعها وافرادها وتذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الذي
هو الضمير باعتبار الموصوف وانا اقضي العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال وكيف لم
ينظر الى هذه المراة الى غير ذلك حتى لا يصح يتبع في قطع مثل هذه الامثلة تجاه بشكل ما ذكره برجال ضاربة فانه لم

لم يتبع الصفة فيه موصوفه في الجمع بعكس هذا في قولهم برمة اعشار وثوب اسمال الا انا نقول موصوفه في الاول ماول بمفرد
مؤنث اي جماعة من الرجال والصفة في الثاني لان برمة مجتمعة من اعشار وثوب مجتمعة من اسمال فان قلت جاءني رجل
قام ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح ان يقال هو كالفعل وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف
بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام ابوه بخلاف رجل قائم ابوه فان الصفة فيه قائم بجريان اعراب الصفة عليه
فلا تنقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف وما هو حال المتعلق فان قلت تبعية الجملة في الاعراب وان
امكن تصحيحه بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب محلا كيف تستقيم تبعيتها في التذكير والتانيث ونظائرها قلت الاظهر ان
الجملة بمعزل عن هذا البحث ومن هذا ينقدح ان الانسب تقديم هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية ومن ثم
ان من اجل انه كالفعل في اي في علامة التانيث والتثنية والجمعين ان موصوفه حسن قام رجل قاعد غلمانه
وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه ينبغي تفاوت هذه الامثلة الثلاثة بالحسن والضعف والجواز اذ
لو كان هذا القسم من الصفة تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه اشنع الامرين وبهذا
التقرير اندفع انا لا نسلم كون حسن قام رجل قاعد غلمانه لكان تنضي ولم يحتج الى جبر قوله
وجاز قعود غلمانه معطوفا جاء من جر الكوف والمضمر لا يوصف ولا يوصف به الاسماء باعتبار الوصف
والوصفية اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف
كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها كما صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف وما يوصف ولا يوصف به كالعلم واما ما
لا يوصف به فلم يوجد وان مثل له ابن مالك بأي المضاف الى مثال موصوفه نحو مررت برجل اي رجل فانه اعلم
انه لم يكن في نسخة الرضي قوله ولا يوصف به فاعتذروا بانه ترك لحصر النقص والموصوف اخص او مساو اذ لا اخص
من المضمر وظاهر هذا الحكم منقوض بالاخص من قولهم شيء عجيب وامثاله فقيل المراد بالاخص والمساوي ليس قياسا

الاعم بل الاعرف والمساوي في التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل الشارح عليه متعين ولو جعل الاخص
عليه بان يراد به ما له مزيد اختصاص بالتعريف يكشف عن هذه الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام لا
بد من معرفة مراتب التعريف حتى يظهر هذه المسالة ومذهب سيبويه ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف
باللام وعند المبرد المضاف اعرف من المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين
ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو
اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك
وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا شبهة معه ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاشارة
الاداة المضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص على مذهب ليس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله الا
بمثله ينبغي عليه انه ان يريد به انه مثله في المرتبة يلغو قوله او بالمضاف الى مثله وان اريد انه مثله في
كونه واللام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف ذي اللام بالموصول وما علم من سبق ان كل ما و
للشيء او ادون منه في التعريف يقع صفة له وكان المضاف الى المعرف كذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه
لا يقع صفة لها احتاج الى استثنائه فذكره هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته لاخواته
فقال انما التزم وصفه باب هذا ابدا اراد فوصفه بذي اللام لانه التزم وصفه بذي اللام لانه لم يلتزم
وصفه فضلا عن التزام وصفه بذي اللام ولا يخفى ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل بقوله للابهام فكانه
قال ما التزم الا للابهام والالتزام بذي اللام منقوض بجواز وصفه بالموصول الذي مع اللام وبلا لام الموصول
واقتضاء ابهام باب هذا ذلك في غاية الابهام وتكلفوا فيه بان التوسل في ازالة الابهام بالمضاف

الذي توسل في زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسوء من المفتقر الى الاستعارة من المستعير وهل يتوسل بمطلق ذي اللام
سواء كان موضوعا لوجنس المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المصنف الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل
وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لوجنس المعنى وحكم بان الرجل في المثال المذكور بيان من ثم اي من اجل
ان وصف باب هذا الرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف لبست هذا الابيض
لان اللبس فيقصه بالثوب وحسن مررت بهذا العالم بقي مباحث مهمة كثيرة النفع ما رايناها من بابها منها وحدة
الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن
المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جاءني زيد وعمرو المنطلق كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو
المنطلق فان اختلف بالتذكير والتانيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل والتذكير نحو جاءني زيد وهند العاقلان
ورأيت رجالا وافراسا ماشيين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال
اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب
زيد عمرا العاقل العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو الاولى من العكس لاتصال صفة كل بموصوفه
وقال هشام وثعلب يجوز في امثاله ضارب زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيدا وعمرا كلاهما فاعل
ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا ان هشاما يرجح رفع الصفة تقديما للفاعل
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز
وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير وكان متحدا في النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان
في الاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا جاز الخليل وسيبويه وحدة الوصف نحو جاءني زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت
زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجاءني غلام زيد واتى عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان والمبرد

والزجاج

والزجاج وكثير من المتاخرين زادوا الاشتراط اتفاق العاملين في المعنى كاجلس اخوك وقعد ابوك الكريمان
وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين والكسائي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا
تقارب المعنى نحو ضربت زيدا وهربان عمرو العاقلان لانهما بان معا وفيما اشبع وحدة النعت يجوز
الوحدة مع القطع عن المتبوع وسنوضح القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير
المجتمعة في محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة يقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب
وقارئ فان كان لبعض الاجزاء من صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاءني ثلاثة رجال كاتب وشاعر
بل ترفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف جملة ومنها قطع الصفة لجلبا كان المنعوت
اعرابا بان تنصب او ترفع وشرطه ان يكون للمدح او الذم او الترحم وقد يكون للتشنيع نحو بزيد
الناصب على تنصب الناصب والمرفوع بتقدير المبتدا الضمير اي هو والمنصوب بتقدير اعني او ما يناسب
ايا منها من امدح واذم وارحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع
تعريفا وتنكيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو والاعتراضية نحو هذا رجلان سخا وفي تملا للفقراء وجاد
قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعدد ذلك النعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها
انه قد يقع الوصف مصدرا ابدا او اماما ويجب تكريره نحو قوله تعالى وظل من يحموم لا بارد ولا كريم و
قولك اسير اسيرا اما شديدا واما خيرا شديدا ومنها ان حذف الصفة كثيرا اذا علم ومنها ان حذف الموصوف
في غير موصوف بجملة والظرف في غاية الكثرة الكثيرة وكثيرا في موصوف باحدهما اذا كان نصبا
ذكرا اذا كان قبله مجرورا بمن او من نحو قوله تعالى وما من الا له مقام معلوم وفيما سوى ذلك لا يكون الا
في الشعر نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف قدم المفرد واخر احد الباقين

في الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب بخلاف البعض غفل عن قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ونظايره و
منها انه يجوز اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن اللبس بتثليث وصاحب له الجر بالجوار نحو هذا حجر ضب
خرب بجر خرب لجرب وهو الجر لا النصب لكمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف المضاف
اليه الى ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب مانك ليس لك الا الجر واشتراط الخليل توافق صفة المضاف
للمضاف اليه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فلا يجيز في نحو هذا ان جحر ضب خربان خلافا لسيبويه
العطف اما مصدر عطف على الوسادة ثنا مالا ان دل بالعطف النحوي يثني طرف النسبة او مصدر عطف
عليه بمعنى كر لان به يكر المتكلم الى طرف النسبة وقد تعديته بعلى يويد الثاني فتامل تابع مقصود بالنسبة ليس بجار
ومجرور صلة القصد الا ان كان المعطوف مقصودا بالنسبة اما قصد المدلول بالدال او اما قصد الغرض بالفعل
او لا لتشوش منها لا يصح فالباء للسببية اي تابع مقصود بالنسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف في الكلام
كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة او توصيفية او تعليقية او اضافية ومن جعله صلة القصد فقد انقطع عن
توجيه الكلام فلم ينفك عن سبعة الا الا لام وبعد يرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه لكونه طرف النسبة التوصيفية ولو خص النسبة بما عدا التوصيفية لخرج عن التعريف زيد و
عمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة البناء وبهذا تبين ما ذكره المصنف وتبعه
الشارحون ان هذا التقييد يخرج من الاعتبار ما سوى البدل يتوجه عليه لو اخرج الكل مع متبوعه يخرج
عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف بالواو واما واو او لا او بل ولكن لانه
مقصود بالنسبة بل عن النسبة المرددة او احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا كالمعطوف عليه و
والمعطوف مجتمعان في النسبة مختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا فيما وقعوا وحرموا

عن سبيل

عن سبيل الحق والوصول يتوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي الحروف العشرة
في قسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتداء بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذف
في الاشاذ والكمال للجهة بيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح كمال الفائدة ان ما دخل عليه حرف التفسير ليس
عطفا كما ذهب اليه البعض التحقيق بل هو عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور نحو قام زيد وعمرو مثال للحق بالنسبة مع متبوعه
فلذكر زيدا ايضه دخل في التمثيل وانما فصل بينه وبين المثال بيان الحكم لان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتوضيح
ولكان ان تجعله مثالا للحق قال المصنف لم اكتف بقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الصفات بعضها يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله
يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب فالصفة المعطوفة يلزم ان تكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط
بينه وبين معطوف متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر والاخير ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان
الابدال ايضا يعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي فان نقض بالصفة المعطوفة حد العطف لانه
تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه من هذه الحيثية معطوف ولا باس بدخوله الا انه وفي دخوله
بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ولكن نقول للمصنف جهات اخر لعدم الاكتفاء باحدهما انه من احكام المعطوف
ولا يوقف الشيء بحكمه وثانيها انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل المعرفة الان
وثالثها انه يوقف من التعريف الذي ذكره معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك في تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة
للتعريف لا يرضى بفواتها واذا عطف على المرفوع المتصل بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا شرط للعطف عليها
اكد بمنفصل يعني شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وهذه العبارة شايعة في كون الجزاء شرطا للشرط
قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقيد اولا فان قلت

ما هو المشهور ان الشرط سبب للجزاء فلبعضهم سبناد كون الجزاء شرطا فلنا اذ كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء
شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببا للشرط القصد ولهذا الشرط في مثل بالارادة فيقال في تفسير واذا قمتم الى الصلوة
اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظ فانه مما يحفظ
مثل ضربت انا وزيد وههنا نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف بعد التاكيد اذ اصح التاكيد وههنا وجب
فيه مقام التاكيد من توهم تقرير امر المعطوف في النسبة والشمول حتى لا يصح التاكيد لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تقرير
التاكيد بما يوهم امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل الا ان يقع فصل
بين المعطوف والمرفوع المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما اشركنا ولا اباءنا
فيجوز تركه نحو ضربت انا اليوم وزيد التاكيد لا لحرف اللاتي ويجوز ذكره نحو ضربت انا وزيد لما عرفت ان الوجه
الداعي الى التاكيد ليس العطف بل امر آخر فصحة العطف لا تنفك عنه اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح
كما هو المتبادر وان التاكيد لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح
عند عدم الفصل فالجواز من فروع الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطف على المرفوع المتصل لا بد
من فصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض اسما كان
او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك الا لزم انفصال الضمير المجرور فيجعل مطردا
فاحفظه فانه لا ضيافة وكذلك اذا عطف على الضمير المجرور واعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فانه
من مستخرجاتنا من القوة الى الفعل ههنا هو الحكم من قبيح اذا نودي الموصوف باللام قيل يا ايها الرجل
حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على الضمير المجرور والعدل عنه الى العطف جميع الجار والمجرور كما يعدل عن
هذا الموصوف باللام الى نداء اي فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور او الجار واعادة الجار شرط

عطف

عطف المجرور والجار لا حكم له في التركيب جمع الرضي الثاني بشهادة جنبي وبينك ما بين الثاني ولو لا منع له وفيه لغو
بحسب المعنى لكن له النصب لا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والا لم يستحق النصب فتعين ان يكون
جر الضمير فيكون بالاصالة لا بالعطف مثل مررت بك وبزيد اما مررت بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على
الضمير المجرور لعطف الضمير المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه هذا الحكم منهم يقتضي كون الموافقة بين المعطوف
والمعطوف عليه اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيدوا المطابقة في الصفة بعشرة اشياء فيه واطلقوا ههنا فيقتضي
ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها واعتبر هذا الحكم منقوض بقولهم
يا زيد والحارث ويا زيد وعبد الله ورب شاة وسخلتها ولا رجل ولا امرأة الى غير ذلك مما لا يحصى ومع دفع النقض برب
شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير وحيث يتقدر بسخلة لها واصل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ
لا حاصل له لانه انما ينفع لو جاز رب سخلتها بلا تكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ لا ينقض القاعدة بالشذوذ
وتكلف الشيخ الرضي بان المراد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم في المعطوف
باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكم العارض له بالنظر الى نفسه وغيره وكما في يا زيد وعمرو فان البناء عرض عمروا
بالنظر الى نفسه وهو كونه مفردا معرفة وبالنظر الى حرف النداء هذا وفيه انه لا حاجة الى الاحتمال الآخر انه لا
يستقيم في زيد وعمرو قائمان فان عمروا وقائما فان عمرو في حكم زيد لا بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من الخبر
فينبغي ان يقول بالنظر الى غيره بل الى غيره بدل قوله بالنظر الى ما قبله وتنبها ان التقييد بقوله بالنظر الى ما قبله لا فائدة
فيه بل يكفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا كان ما يقتضي الحكم موجودا فيه بعد العطف والتي لا فائدة لهذا
الحكم ومن ثمة لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع لانه لا بد للمسند المشتق من ضمير للمسند اليه ولا
ضمير في ذاهب لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لا ضمير فيه لزيد بل فاعله

عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبر المبتدأ ومقدما عليه وتكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال للعطف المفرد على المفرد
كذا قالوا ولكن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة بان يكون ذاهب مبتدأ مسندا الى فاعله لوقوعه بعد النفي
وان يكون عطف مفرد على مفرد بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون من قبيل عطف
معمولي عاملين واحد على معمولي كذا يكون نظير ما ضرب زيد عمرا او بكر خالدا وبهذا تمكنت منه ان كمثل زيد قائم وعمرو قاعد
من عطف مفردين على مفردين فاحفظ الشامل واعلم ان الاشتمال على الضمير اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا
جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعد ابوه فانه في معنى لا قاعد ابوه وجاز مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة فانه في معنى
لا قبيحة جاريته صرح به الرضي وبهذا عرف ان المعطوف لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقة الموصوف
في الافراد بل يكفي ان يكون في حكمه بحسب المعنى وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لما دفع لما ينبغي على قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه حيث خالف فيه المعطوف عليه في حكم حيث وجب اشتمال المعطوف عليه على ضمير الموصول وخلا المعطوف
عن ضمير الموصول ولا يذهب عليك ان لا يتوجه عليه لان المعطوف على ما عرفه لا يشمل فيغضب زيد لانه جملة لا محل لها
من الاعراب والمعطوف بمعنى تابع مقصود بالنسبة الخ وليس الجملة العارية عن الاعراب تابعة مقصودة بالا ان يأول قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف الاعم مما عرف ولا يخفى بعده جزازته وبعده عن الفهم لا نا قال السببية
منع لنقض القاعدة به مبني على منع كونه معطوفا والرضي سلم النقض به وجعل فاء السببية فاء العطف وقيد القاعدة
السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه كالجزء منه ومرتبطا به ارتباطا كما في المعطوف بالفاء وثم والواو ويجيء منع ولا
يخفى عليك ان الرضي مستغن بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال صريحا او في مفهوم الكلام عن هذا التقييد لان
المعطوف المتعلق كذلك مشتمل على ضمير المفهوم لا محالة فالمعطوف بالفاء الذي ضرب فقام عمرو في معنى ضربنا قام عمرو وعقيب ضربه وهكذا القول
واذا عطف على عاملين عليه الى معمولي عاملين وذكر اذا وان لم على تحقق الوقوع الداخلين لا بانه علم بعدم الجواز لان الوقوع من محظوظات بمن الواو والا انه يكفي لكشف الالفاظ في المستمع ومن باب وبان بنية على الا الفعل لم ادعى مخالفة

عليه القول بان الوعيد يتعلق بكل شيء وقيد العاملين بقوله مختلفين تنبيها على استواق الحكم كما في وما من دابة يدب على الارض
ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس يفيده عموم الحكم وشموله للجنس ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل
ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمولي عاملين على مذهب الفراء الا انه لا يجعل
ضرب واكرم معاني المثال فيه واراد المختلفين في العمل بان يكون لكل معمول الاختلاف في العمل كما يتبادر من العبارة
والا لم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا ومنهم من قال قيد بالمختلفين ليدفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا لا يجوز لانه عطف على معمولي عاملين متحدين هما ضرب وضرب وهذا وهم لا من وجه وجدان لا عمل لضرب الثاني
في ولا في دليل ضرب الاول اذ لا يتصور الاثنينية مع الاتحاد لم يجز خلافا للفراء هذه جملة معترضة اي خالف الفراء خلافا
فائدته التنبيه على ان الحكم خلافي والاضافة في موقع الجملة المعترضة في ظهر الجواز في المثال المذكور خلافا احدهما
للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي والآخر لسيبويه وهو متعلق بالخبر الثبوتي وحق الخلاف ان يذكر بعد تمام الحكم و
الحكم لا يتم الا بدون المستثنى الا ان المص قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيها على انه في الجزء السلبي واحترازا عن ان
يفهم ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضي صرح بالمشهور وقال صلوته خلافا للاخفش
لكن الاخفش ايضا لا يجوز مطلقا ولم يجز احد مطلقا نعم من ان المصنف اذا حملوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور عن
حرف العطف بغير لا المؤكدة للنفي الزائدة بعد العاطف والا مع سواء عند الاخفش فاذا لم تقع جاز العطف وعند
الاعلم يشترط في جوازه ان يكون المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة عمرو
يجوز عند الاخفش بقوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ويراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال
ابن مالك في التسهيل يجيز عند الاخفش ان كان احدهما جارا او اتصال المجرور بالعاطف او انفصل بلا وعلى هذا يراد
به صورة تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط تقديم في المعطوف عليه خلافا لسيبويه في جواز المثال المذكور

ابتنه سيبويه يمتنع مطلقا والمراد بزعم المص نحو زعم مطلقا والمص تابع لمحض النحو نحو مثال في الدار زيد والحجرة عمرو باعد المعنيين
نحو هذا التحقيق كلام المتن وما يشكل على بعض ان الرضي ذكر خلاف الفراء في تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيد الحكم وفسر
بانه لم يجز مع خلاف الفراء فيه الدار وزيد والحجرة عمرو فانه ليس تمام الجواز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا
يكون قيد الحكم بشترط في الاستثناء وانه مع لا يعلم جواز في الدار زيد في الحجرة عمرو واذ لا يلزم من انتفاء عدم الجواز
مع خلاف الفراء الجواز ان يكون المتحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا تعلم جواز المثال المذكور عند سيبويه اذ
يحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف الفراء في الجواز وههنا سائل مهمة لا هند وحذف ازديادها فنقول وقد يحذف
الواو مع معطوفها كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وابو حكم الرضي شبه ذه في بحث التمييز برويش ركه في الاول
الفاء كقوله تعالى فارسلون يوسف اي فارسلوه فاتاه فقال يوسف وام كقوله تعالى دعاني اليها القلب اني لامره سميع
فما ادري ارشد طلابها ام غي وفي الا في او نحو ما كل الا فتنى اعطه درهما درهمين تمه ويحذف المعطوف عليه بالواو
كثيرا كقول العرب من قال مرحبا واهلا بك واهلا اي مرحبا واهلا وبالفاء نحو قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق
اي فضرب فانفلق وتدر مع او نحو فهل لك او من والذي فقلنا يوسع لولا والف و نفصل اي اهل لكن من اخ او
من واله واثبت الرضي وثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام ولا
بعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال المالكي ام من هو قانت انا الليل والتقدير الكافر خير ام من هو قانت
ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر على ما قال ابن مالك في التسهيل وبعد الفاء وثم واو ولا ايضا
على ما في الرضي لكن ذكر له للتقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به ويصح الاخبار بخبر المعطوف عليه والمعطوف
بالواو بخبر واحد فيطابق الخبر او ضمير فيه فتقول زيد وعمرو جاءني او اسدان وهند اظاهرة وكذا يصح الاخبار بخبر واحد
في المعطوف ببل ولا من احدهما نحو زيد لا عمرو جاءني والاسد وزيد بل عمرو وجاءني او اسد فخبر مطابقة لاحدهما

واختلف في العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جاءني قيل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد فيقال جاءني وقيل لا يصح لان الترتيب يأباه
واختار الرضي الاول وقال جاءني الرجلان لا يحتمل الترتيب بل لان احتمال افادة الترتيب بالذوق السليم يعرف ان
زيدا فعمرو يستدعي النزاع عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب وان ترك الفاء وثم فافادة الترتيب
يكون الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بل لما صرح به الرضي وذلك التفاوت وبين ترتيب يفيده انه وسيرد عليك
في قسم الحروف ان شاء الله ويجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالآخر وعطف الماضي على
المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم ويجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا امكان التأويل لكن الثاني اولى ويجوز عطف
الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال ابن جني لا يجوز بغير الواو ولا يرد بكلماتهم مررت بزيد وعمرو وبالرفع في وجوب مطابقة
اعراب المعطوف للمعطوف عليه لان نظائرها من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك لا يجوز الفصل بين العاطف
والمعطوف المجرور فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو بل يجب جره واش يجوز في المرفوع والمنصوب بالظرف في الضرورة
دون غيرها عند الكل والفراء وابي علي مطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف على حرف
واحد ولا يكون ام نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يقوم زيد ثم ان اكرمتني عمرو وبالظن ايضا نحو خرج
زيد او اظن عمرو والتاكيد بهمزة ومثال ومعناها في اللغة واحد وهو التوفيق وفي الاصطلاح تابع يقرر
امر المتبوع في القاموس الامر اي وشأنه في النسبة اي كائنا لاجل النسبة كلمة في بمعنى اللام كما في قوله عليه السلام دخلت
امرأة في هرة اي تقرر امر المتبوع اي حاله بالنسبة من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة ما يشمل النسبة
التامة والوصفية والاضافية والايقاعية الى غيرها كقوله في النسبة بيان والتقييد للامر احتراز عن الصفة فانه يبين
امر المتبوع في حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وبهذا تفريق بينه وبين الصفة في نحو واحدة لا باعتبار ان
التاكيد يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له والصفة تقرره باعتبار المعنى والتضمين كما زعم المص لان جاءني

اسد اسد تاكيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المجازي وتقرير امر المتبوع في النسبة جعله مقررا
في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة تردده في شأن المسموع هل هو بمعناه الحقيقي او المجازي وهل
النسبة اليه بحسب الحقيقي او المجازي فالمزيل للاول تكرير اللفظ عقلا وعرفا وللثاني تكرير اللفظ عرفا ونفسه وعينه عقلا
وعرفا ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع في الشمول ايضا داخل في تقرير امر المتبوع في النسبة فان قولنا جاءني القوم
كلهم تزيل تردد السامع في ان المسند اليه هو مجموع محكوم الكلام حقيقة او البعض فيكون مجازا الا انه جرت عادة
دينهم بذكره او الشمول في مقابلة قولهم في النسبة مقرر الشمول كلاهما وكلا واجمع واتباعه فان قلت قد تحقق
بما تقرر ان التاكيد يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرره تؤكده ما وهذا ينافي ما حقق في محله
من انت ضربت تؤكد الحكم دون ضربت انت قلت لكن التوفيق بان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب عن المخاطب
في الواقع وضربت انت لا تؤكده او لا يؤكد الا كون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد النسبة اليه دون
غيره لا انه المنسوب اليه في الواقع وكم منهما وهو ان التاكيد المذكور تاكيد لفظي محض ومعنوي او التاكيد مطلقا
وهو بعيد لانه لم يعرف التاكيد المطلق بعد وان سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كمعناه بخلاف معنوي
فانه لا يقرر الا معناه فاللفظي تكرير اللفظ الاول قيل اي التاكيد اللفظي الذي هو قسم التابع لا يكون تكريرا
كذا قيل والظاهر انه عرفا التاكيد اللفظي بالمعنى المصدري على خلاف الظاهر والحال معرفة التاكيد اللفظي بمعنى التابع
على فطانة المتعلم بالقياس اليه بدليل على قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اذ لو كان المعنوي بمعنى التابع لوجب
ان يقال والمعنوي الفاظ محفوظة يخرج عنه ضربت انت واجيب بانه تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نائب عن
التاء لضرورة انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فانه لم يذكر لضرورة امتناع تكرار زيد ولا حاجة
الى هذا الجواب للاجماع على ان الضمير في انت هو التاء وان ما عاد من في ضربت انت التاكيد هو التاء فهو تكرير

الاول نفسه وكذا ضربتك اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظ ايا عمادا نعم يحتاج اليه في دفع النقض بمثل رأيتك
بكاسات وبضربتك انت ولك ان تقول لا اشكال بضربتك اياك لان ابن الحاجب على ما في التسهيلية والمغني
من غير تقييد على ما في الرضي على انه بدل وان قال الرضي ان هذا عجيب فانه كضربتك انت في انه تكرير الاول
بمعناه فيجعل الثاني تاكيدا اتفاقا والاول بدلا تحصل له وجها تاكيدا من غير خفاء وذلك لان توضيحهم صحيح على
ما زعموا ان خطاهم الرضي وقال الرضي وقول الزمخشري ان الثاني في قولهم مررت بك بك بدل اعجب من
قولهم وهذا مثل قوله في باب المنادى ان يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي على ان هناك ما يزيد تعجب
الرضي او تحرف التعجب اليه وهو ان المغني قصده والازالة البعد وهشتال العرب والنهم كيف وقعوا في ذلك الاشتغا
رة مع القيام في ضربتك انت فوجهه انهم لما قالوا في البدل ضربتك اياك احتاجوا في التاكيد الى ضربتك
انت فرقا بينهما ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ يقتضيه عاملا لانه احق
من متبوعه بعامله والزمخشري لم يجد هذا المعنى بعينه في مررت بك بك وفي مررت بك انت فتبعهم وقال
ما قال وفي يا زيد زيد لم يجد التاكيد للمنادى فحكم بكونه بدلا ويجري اي التكرير فيصح قوله في الالفاظ
كلها على عمومه او التاكيد اللفظي والاضافة في عدم جريانه في الالفاظ لا تستحق الاعراب لانه لا يصح ان
يكون تابعا فضلا عن كونه تاكيدا فيجب تخصيص الالفاظ بما تستحق الاعراب واما حمل جريانه في الالفاظ
كلها على ما يلزمه من عدم حصره في معدودة كالنفسية ولا نهب عليك معرفة جريان التكرير في اللفظ كلها
فانه من المهمات فنقول لها ملخص كلام الرضي اللفظ اما مستقل يصح ان يعتد به ويوقف عليه وذلك الاسماء
سوى الضمائر المتصلة والافعال وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح فيه الا مراد من الضمائر
المتصلة العائدة لصحة الابتداء بها والحروف العاقدة لصحة العقد عليها وهي ما عدا حروف الايجاب

فالمستقل يصح تكريره مع فصل و بلا فصل نحو ضربت زيدا و ضربت ضربت زيد و غير المستقل ان كان على حرف واحد
واجب الاتصال باول كلمة كجه مثالها في حروف العطف و حروف الجر او باخر كلمة الضماير المتصلة لا تكرر بدون اعادة
الا في الضرورة فتقول في تاكيد مر من زيد من زيد و في تاكيد ما ضربت ضربت و جاء في الضرورة لكلما يو تقين و تلا
بهم و اذا اكد رفع العامد فان كان العامد مساقطاها انما المختار في التاكيد افراد الضمير فتقول مررت بزيد بهو
ان لم يكن على حرف واحد و لا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم و الاحسن الفصل نحو ان في
الدار ان زيدا قايم و ان بكرا البتة قايم و للضمير المتصل طريق للتاكيد و قد عرفت فتذكر فان قلت قد الفيت نحوا ساه
تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التاكيد اللفظي بعيد قيد تكرير اللفظ الاول على العامد في انا غلامك غلامك اذا اردت تاكيد
الضمير لان الغلام ليس تاكيدا مع انه تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير اعادة اللفظ الاول
كما ذكرته اولا اولا في ضربت ضربت لم يذكر ضرب لما ذكرته ثانيا و هو الاخبار بالضرب بل ليقيد عليه الضمير المتصل و في ضربت
مررت بك بك لم يعد الضمير لتضيف اليه الفعل بل ليعيد عليه الثاني و لولا ذلك لكان الغلام في قولك غلامك غلامك تاكيدا
و كذا اشتو شتو و انا انا و لا يخفى عليك اني لم آل جهدا في تحقيق المقام و ما جهد لو لولا الهام الملك العلام فاحفظ ما حرم
عنه اعلام بعد اعلام تكن عبدا اشا ما رفا لطي الافهام و مما عد من التاكيد اللفظي الاتباع و هو مو ازن للشي مذكر بعده
مع اتفاق في الحروف الاخير و هو قسمان ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا او غير ظاهر بل يعرف من التكلف و ما لا يكون
له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا او غير ظاهر بل يعرف من التكلف و ما لا يكون له معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا و تقوية معنى نحو حسن بسن و قسم و كانهم عدوا الاول احترازا عن التكرير الصرف لا تخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ
الاول سيما القسم الاول مشكل فاحفظ و فيه خلل ثم والفا و الحروف العاطفة على التاكيد اللفظي قال صاحب التسهيل
دخولها عند امن اللبس على الجملة اجود نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون و اما اذا خيف من اللبس فلا نحو

كضربت

ضربت زيدا و المعنوي بالفاظ محفوظة اي غير داخلة تحت ضابطة او بالفاظ قليلة اذا احفظ لازم القلة فاحفظ و السهو
حفظ القليل و هي نفسه و عينه و يزاد فيهما الباء فيقال جاء زيد بنفسه او بعينه و لا تاتي نفسه و عينه و يراد بهذا المعنى غير ت
كيد فلا يقال جائني نفس زيد بمعنى غير زيد و ذاته و لا جائني غير زيد بهذا المعنى صرح به التسهيل و كلاهما الكتق لذكر المذكور
لانه الاصل فيصح عنه ما يجي و معناه اثنان لكن استغنى به بكلا كيد به عن التاكيد باثنين فلا يرد باثنين الا التوهم
فيقولون بالزيدين اشتهاه و كلاه بمعنى جميعا لا بمعنى كل واحد و اذ استغنا و منه القوم الفه و كلا هما و كلاه مضافين الى المضمر
لا يقعان غير التاكيد الا مبتدائين و تقع يقعان غير مبتدأين و في حكمه جميعا الا انه يقع غير تاكيد بلا ضمه نحو القوم مررت
بجميعهم و رايت جميعهم و جائني جميعهم و في حكمه الجمع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جائني القوم كل القوم و اجمع و لا يعاب
الا مع الباء الزايدة نحو جائني القوم باجمعهم و اكتع و ابتع و ابصع قيل هذه الثلاثة اتباع لاجمع و لا معنى لها بدونه
و ربما يتكلف لها معان و في ابصع اللغة الفصحى الصاد المهملة فالاولان يعمان تاكيد المفرد و التثنية و الجمع باختلاف
صيغتهما بان يؤتى للمذكر الواحد و المؤنث و جمعا جمع فلا للتثنية بهو الجمعين و قد يقال نفسهما و عينهما و ضميرهما فنحو
و يؤكد ضمير المؤكد المذكر المفرد و يثنى للتثنية و يجمع بالواو و النون لجمع المذكر العاقل و يجمع بالنون لجمع المذكر العاقل غير
المؤنث و للتثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع القلة فالتقول نفسهما انفسهما انفسهما انفسهن النفسان و
الثاني للمثنى كلاهما كلتاهما و قد يؤكد بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد و ذهب عمرو و كلاهما
بخلاف توفق زيد و ذهب عمرو كلاهما صرح به التسهيل و قد يكتفي في المذكر و المؤنث بكليهما عند الكوفيين و ما مثل الثالث
اولا بالتغليب يستحق الثالث بهم الثالث و الباقي افتاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة و هي كونه لغير المثنى و كون
الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب و الافقد يستغنى بكليهما على مذهب البصريين و الا في الكوفيين و من وافقهم من
البغداديين و ابن خروف و الاخفش جوزوا تثنية اجمع و جمعاء و اتباعهما يعرف كلاهما من التسهيل بلا خلاف

الضمير في كل للمفرد المذكر كليهما للتثنية كلهم لجمع المذكر العاقل كلهن لجمع غير المذكر العاقل و قد يجي كلها كلهما و قد يجي
كلها الجمع غير المذكر العاقل او بالصيغ في البواقي جمعه لعدم جهة الواحدة تثنيا فنا من اجمع جماء اجمعوا جمع و قد وافق
الجمعان في الخروج عما هو القياس و قد يجي جمعا لجمع غير سالم نحو جائني رجال جمعا و لا يصح جائني رجال كلهن جمع تاويل
الرجال بالجماعة لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يقيم منه ذلك خلافا للاندلسي و ليس طي زعم بتش لما عرفت
و من الفاظ التاكيد العدد المضاف الى ضمير المؤكد فتقول جائني الرجال ثلاثتهم او اربعتهم الى غير ذلك فانه
الشمول لكن لمخاطبة من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التاكيد بخلاف ما اذا وصفت الرجال و يقال جائني الرجال
الثلثة فانه يصح ان يخاطب من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا و فيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان
يكون معلوما للمخاطب الا من قبل المتكلم ليفيد الوصف و يمكن دفعه بان مرادهم بالمعلومية في التاكيد دون الوصف
معلوميته في التاكيد حين الاسناد المؤكد قبل سماع التاكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب الا لعلم العدد من ذكر الموصوف
بل يجوز ان يكون حصول العدد في الذهن بذكر الصفة و ان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فاحفظ
قد عرفت من بيان المص و من استدراكنا جميع الفاظ التاكيد المعنوي و لا اهمال في بيانه من فوت ذكر التسهيل
و الجبل و الزرع و الضرع و الليل و النهار فانهم يقولون مطرنا سهلنا و جبلنا و مطرنا و زرعنا و ضرعنا و مطرنا
ليلنا و نهارنا و يعنيه بما مطر ما كنت كلها و مطرت اموالنا كلها و مطرت او قاتنا كلها الا ان المص لم يجعل رفع السهل
و نظايره على التاكيد بل على البدل لانه في الاصل بدل على الاشتمال لعارفه افادة الشمول و منه ضرب زيد ظهره
و بطنه و ضرب عمرو يده و رجله لكن من بدل البعض لم يتم خطره تواكيدا صنه و جهه باعتبار المعنى المتعارف
و يعرفه انه يترك فيها الضماير كما الاضمير في اجمع بخلاف بدل الاشتمال و البعض فانه لا يذكر خالي الضمير فيقال
مطرنا الليل و النهار و هكذا او لا تؤكد بكل و اجمع لم يذكر اكتع و اخواته لانها اتباع اجمع فنفي التاكيد به يستلزم

نفي التاكيد

نفي التاكيد بها الا في ذو الاجزاء لم يقل او ذو افراد لما عرفت ان كلا من التاكيد بمعنى الجميع فالافراد ما لم يوجد
جميعا لم يؤكد المفرد بالكل و هو كان بحسب الاجزاء يصح افتراقها في نسبة الكلام و لما كان المثنى در الافتراق
الحسي بسبب التعميم فقال حسا او حكما و الافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يثبت به الحس ثبوت الحكم للبعض دون
بعض نحو جاء الرجال و الحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو اشتريت نصف العبد و بهذا ظهر ان ما يتبادر الى
الوهم ان كلما يغني عن قوله حسا اذ المفترق الحس او انسب اليه ما لا يفترق اليه لا يفيد التاكيد فالمدار على الافتراق
في بحسب الحكم المسند اليه اذ الافتراق لم يقصد به الافتراق حكما لا افتراق في الحكم بل اراد بكلا الافتراق في النسبة
الا انه جرى مثل المحسوس و الحكمي لئلا يكتفي المخاطب بما يتبادر و لم يتعرض لعدم صحة التاكيد بكلا فيما لا يحتمل حكم
الثبوت للبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما لانه يتبع في ذلك الاخفش حيث جوزه و قال الرضي انه بعيد عن
القياس و لان عدم السماع لم يلتفت اليه المص لانه لا يبعد عن القياس لانه يدفع توهم ان المتكلم تلفظ
بالتثنية مكان و نفي سماع الاخفش و الجمع و نفي سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط القتاد مثل اكرمت القوم
كلهم فان القوم ربما يفترق في تعلق الاكرام بهم حسا و اشتريت العبد كله فان العبد يفترق اجزاؤه في
الشراء بحكم العقل دون الحس و هنا نكتة شريفة و هو ان اشتريت العبيد كلهم لا يفيد الا نفي افتراق العبيد
في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض و لا يفيد نفي افتراق اجزاء العبيد حكما
لان المتبادر نفي الافتراق الحكمي ذكره الرضي بخلاف جاء زيد كله فان اجزاء زيد لا يفترق في حكم المجي
لا حسا و لا حكما و لا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس و العين كان احق بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل
و اجمع فتقديم المص هذا الحكم على قول و اذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو الاحق على ان فيما
فعله الفصل بين حكمي اجمع بلا وجه لان اخر حكم النفس و العين الى هنا و ينبغي ان يذكر تمة ذكرهما و اذا

اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء
ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء كلمة وبزيادة جاز تاكيده بكل واجمع بلا
بالمنفصل وقيل لان التاكيد يلتبس بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فيحمل على غيره ولا التباس مع كل
واجمع لانهما لا يليان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين وبيطل ما قدمناه لكن ان النفس والعين
بهذا المعنى لا يكونان الا تاكيدين والتبع واخواته اتباع جمع بتع كونس وافراس لا تابع فان جمع فاعل
على افعال مما يختلف فيه في القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لا جمع وقد عرفت ان اللفظ المذ
كور تبعا ثلثة اقسام وهذا قسم منه ضرب من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتيع بمعنى تام وابصع
من بصع العرق اي سال وابتع من البتع بمعنى روى وابتع من قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لا يخلو
من الاعتبار يقتضي ان يكون تاكيد الاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان فلو اريد حمل قول المص على مذهب
الجمهور لموقوفه الاتباع عن معناه المشهور ويحمل على ان ما يذكر بعد لان التبع بمعنى الماشي خلفك لغة او بمعنى من
مررت به فمشى معك فلا يتقدم عليه ولو اجتمع ما يجتمع من الالفاظ التاكيد المعنوي المذكورة فالترتيب فيها
على طبق ذكر المص اياها لكن تقديمها ابتع على ابصع مذهب الزمخشري والبغداديون والجزولي قدموا ابصع
وعلى ما حكى الاندلسي عن البصريين لم يذكر ابتع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاقه التاخر وقال ابن
كيسان تقدم من الاتباع ايا شئت وذكر ما دونه ضعيف وقيل يجوز ذكرها بدونه وتقديم ايا شئت
ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس
والعين بدون الآخر قال البصريون لا يجوز تاكيد النكرة واستثنى من حكمهم النكرة المحكوم بها فانه يقع تا
كيده في الحديث حيث جاز فكانا حاباطل ظل واجاز الكوفيون تاكيده منكر معلوم المقدار كدرهم

ودبار

لعله بابا

ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والاظهر جواز ضمنت شهرا كلا للحاجة الى تاكيد هذا
المنكر كالمعرف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى الموصول وبعد ذلك العائد الى
الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدا ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التاكيد المنوط على التكر
ير والتطويل ومنهم من منع تاكيد المعطوف عليه لان العطف عليه يفيد الاعتناء بشانه والقصد اليه فيستغني به عن
التاكيد وفيه ان العطف وان دل على الاعتناء بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصد الى ذكره وانه
لا تجوز ولا تخصيص فيه البدل في اللغة بمعنى التخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة تابع مقصود بما نسب الى متبوعه
ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلا مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه الى متبوعه فالحاصل تابع مقصود في النسبة الى متبوعه
لانه طرف النسبة الى متبوعه دونه اي دون متبوعه فلم يذكر متبوعه لانه طرف النسبة المنسوب لانه نوطه بمعطوف
النسبة اليه فمن جعل موصولة احتاج الى تقدير مضاف الى مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج
عنه البدل عن المنسوب نحو صيغ احوال زيد لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصود بنسبة متبوعه الى
شيء فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وايجد به خلل في تعريف البدل صفة ولحق التي وهذا
وايها في يا ايها الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المص خرج بقوله
دونه العطف بالحرف واورد الرضي عليه المعطوف ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم
المسكوت واجيب بان المعطوف عليه بان مقصود بالنسبة اولا ثم اعرض عنه وقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف
والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه ان بدل الغلط
ثلثة اقسام قسم يقصد الى المبدل منه عمدا ثم تريد انه مما سبق به لسانك ويسمى بدل بدء وكثيرا ما يستعمله
الشعراء البلغاء وانا يتحاشى عن جزءه وقسم يقصد الى المبدل منه كلسانك ثم يتدارك بالبدل وقسم

يتدارك به سبق لسانك والقسمان الاولان لا يتاتى كان العطف ببل في كون متبوعه مقصودا بالنسبة على
سبيل التعاقب فهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم الاطراد والى عدم الانعكاس وهو اقبح وهو بدل الكل
قيل بدل هو كل المبدل منه وكذا ابدال البعض وبدل الاشتمال اي بدل اسم سبب من الاشتمال اذا صح البدل بسبب
اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مخصوص بما في الكتاب والاضافة فيها
اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخيرين بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى
الاضافة في المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافي
هنا اسم لقسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار انما الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على
جزء الاسم ودفع ان التقدير الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء
الاسم لانسياق الذهن اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم او امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في
الكلام العربي والاظهر هو الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لا ادنى ملابسة فالاولى ان
يجعل الاضافة في الاسامي الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل البعض
يمكن توجيهه بان المبدل منه بدل على كل بعض اجمالا فالبدل من بعض مجمل فيه مفصل فهذا يدل على كل من بعض
المبدل منه وفي بدل الاشتمال بانه اشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا وبهذه الملابسة
ابدل منه فالاول مدلوله مدلول الاول الظ ما مدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف لا الحكم ولا يلتبس ان
يقدر موصوفا اي شيء مدلول الاول لان مقام التعريف لا الحكم ان يحذف موصوف الجملة شرطا قد مر
وفقد هنا وانما لم يقل والاول مدلول مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل الكل والاول الثاني المبدل منه
وقد تغاير الاطار في مقام تغاير المرادين والثاني مدلوله جزءه الاظهر ما مدلوله جزؤه والثالث ما

بينه

بينه وبين الاول ملابسة ملتبسة بغيرهما اي بغير كونه كلا او جزءا للاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملابسة ملتبسة
بغير القصد هو الكون كلا او جزءا والمراد الملابسة الداعية الى الابدال فلا يرد جاني زيد جاره فان الداعي
الى الابدال ليس ملابسة بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا
على الثاني على سبيل الاجمال مشوقا الى التفصيل والرابع ان تقصد سوق نظائره ويقتضي ترك ان يقال و
الرابع يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان تقصد اليه وقيل التقدير يكون بالتقصير
والحذف في تاويلها اقل والظ بعد ان غلطت به او بالاول وكانه تعين وفي كون القصد الى البدل بعد الغلط
بالاول نظر لان فيه وفي سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط الى البدل بعد الغلط الى البدل الا ان
يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ويذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر
توطئة لذكر البدل وتعد بيانه في نفس الساع انما يتم في غير بدل الغلط وان الظاهر ان يجري بدل الغلط في الا
لفاظ كلها كان كيد اللفظي فيقال قائم جاء زيد وزيد من في الدار اذ يتدارك سبق اللسان انما يستقيم بقسم
دون قسم وقد عرفت ان لبدل الغلط اقساما فتذكر ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين ويمتاز
النكرتان عن عطف البيان عند من التزم توافقه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف
عطف بيان ومتبوعه لكن جوز تنكيرهما واذا كان نكرة بالرفع كان تامة وقوله من معرفة صفة نكرة
او بالنصب فكان ناقصة وقوله معرفة صفة نكرة او النصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى مدلول
المبدل وقيده الرضي ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد جاره واما البدل الآخر فهي مع ضمير المبدل منه
مخصص لا محالة فالنعت واجب وقيل حسن عند ابي علي وهذا اذا لم يشتمل البدل النكرة على زيادة
اما يجب مفهومه او بعارض اضافة كقوله لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وقد ترجع او لرجوع الى الخلف قال الرضي

والحق مع ابي علي مثل بان صية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفي النسخ لا يبدل
مضمر من ولا مظهر من مضمر وما يوهم ذلك فيجب ان يحمل على التوكيد او نقل الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال
المظهر عن مستتر وكانه ذكره في كتاب آخر ولا يبدل ظاهر عن مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما ما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي
البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ولا يخفى ان عدم المضمر مطلقا
اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضا نحو ضربته زيدا او قال الاخفش فيه وسمع مررت
بي المسكين وعليك الكريم والله اعلم عطف البيان تابع غير صفة اي دال على معنى في متبوعه مطلقا لان
لعدم وضعه لوضوح المعنى عموما ولا خصوصا فلا يخل عطف البيان ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة
على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف على النعت في هذا الرجل يوضح متبوعه اي
يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه في حكم الطرح وفي كلام الزمخشري
ما يفيد ان البدل ربما يكون للايضاح متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه افادة
البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشري انه تبيين من خصوص لا من وجه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر هو امير المؤمنين
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتتمته مذكورة مما من كتاب الاخفية مسطورة وفصله من
البدل لفظا اشعر بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيده نوعها الا ان اللفظ في التركيب يحتمله في الاكثر ولا امارة
في اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز بينهما على الاطلاع على قصد المتكلم الا في مثل انا ابن التارك البكري بشر
اي في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظي اذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع
و واقعا موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشر وهو ممتنع فلا اقل من ان

يكون

يكون البدل الذي في حكمه ضعيفا ومنه يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع
دخول يا على المعرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذا بني على الضم فهو بدل واذا اعرب فهو عطف بيان لانه يمتنع
وضع المعرب مكان المساوي وكذا قال المص وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد والحارث لم لم يجز الحارث غايته لا يجب
بناؤه ويجب اعرابه باعرابين هكذا المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن المضمر ويجب ايضا المطابقة لمتبوعه
في الافراد وضديه وفي التذكير والتانيث وفي التعريف والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا آخر ما
وفقني رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب ونتضرع الى رب الشارع ان يهدينا في اقسام المبني من الاسماء الى او
ضح البيان واحكم البناء ويلهمنا شكر نعمائه باحسن الحمد والثناء المبني الذي وقع في تقسيم الاسم الى المعرب والمبني
والمبني المطلق الذي لا يستحق الاعراب اما لعدم صلاحيته واما لعدم المقتضي له وفيه عرف المبني لخاصة لها اصل آخر هو مبني
بالاصل المفسر بفعل الماضي والامر والحرف لا بمطلق المبني كما وهم الرضي ولو سلم فلا يبعد كما وهم انه لو كان التعريف
بالنسبة الى من لا يعرف ماهية المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف ماهية المبني ايضا
لو كان تعريفا للاسم المبني بالمطلق المجهول المحتاج الى التعليم لا تعريف المبني بالمبني ولا خفاء فيه نعم ليس ان تعريفا
لمطلق المبني والا لكان تعريفا بالاخفى اذ فعل الماضي والامر والحرف مبني سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان
يقال المراد بقوله او وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كعبد الله وان المضاف اليه
مبني مع تركبه مع الغير لانه ليس التركيب الذي يتحقق معه العامل فيصح ان يكون هذا التعريف لمطلق المبني لان الفعل
الماضي والامر والحرف داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل لو لا اصل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريفا للاسم
المبني به تعريفا بالاعم ما ناسب الى الاسم ناسب الا اخفى التعريف كما عرفت او ضبط اقسام المبني فاعل ويخرج عن المعرف
والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها في قسم الاسم المبني لان كلمتها للاسم المبني

فيشكل عدها فيما بين تعداد اقسام هذا فهو بين ان يتكلف بان يراد بالاعم من الاسم وما نظم في عداده وبين ان
يتكلف في ذكر الاصوات في تعداد اقسام المبني ويقال ذكره استطرادا وقيل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا
وآخر عدم التركيب لكونه عدميا وعلى في تعريف المعرب لان الاول فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضي الاعراب
في المعرب واخر عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضي اشرف من رفع المانع او نقول جعل في بحث المعرب للاحوال العا
رضة لذي التركيب فالاهتمام به اتم وجعل في بحث المبني للذاتي فالمناسبة لانها باعتبار عدم التركيب فيها اهم
مبني الاصل هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد بالمناسبة المعتبرة وضبطها انواعها صاحب المفصل بانها اما تضمن
معناه مثل اين واشباهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف
الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كالظرف المضاف اليه الى اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبني الاصل لخبر القوة
مثل كون معناه معنى مبني الاصل بعينه فلا سبب يرجح كون المناسبة في نزال وقوعه موقع انزل دون كونه بمعناه فالا
ولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبني الاصل فيقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكفي
للبناء وجود نوع المناسبة بل لابد من اعتبار الوجه هذه المناسبة في خصوصية الاسم ولهذا لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة
المبني بهذا التعريف على معرفة الاسماء التي اعتبر الوجه فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالغة فليس لهذا التعريف فائدة المطلق
كالتوابع او وقع غير مركب قد عرفت معناه والقابه اللقب كوس البيس بهذا الوزن وهو المعدية عن الشيء والمراد
ما هو مصطلح هذا العلم من قسم العلم والمراد القاب المبني بحذف مضافين اي القاب كيفية اواخر المبني وسكونها او القاب احوال
المبني ضم وفتح وكسر ووقف والمراد بالمعاني المصدرية وهو مبادي لشيء منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف
وليس القاب الحركات التي بالخصوصها بل القاب بالمائية حتى هذه الامور ركبته من مطلق الحركات الاعرابية كانت او

بنائية

بنائية في الآخر كانت او في غيره ولا يطلق على الحروف فلا يقال ليا زيدان انه مبني على الضم بل هو على الالف
بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على غيرها في الآخر كذا نقل الرضي عن المص الا انه
خالف وقال اطلاق الالقاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب يقع على
الحرف البنائي ومنه قول المتقدمين ان يا زيدان مبني على الالف ويا زيد على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا
وجه لرد المص اطلاقهم على هذا ينبغي على المص ان القابهم لا ينحصر في الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو
والياء هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون فيشتركون بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها بشيء من القسمين
وحكمه ان حكم المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل متعلق بالنفي لا بالمنفي فلا يرد ان نفي المقيد يكون بنفي
القيد مع بقاء الاصل نعم ينبغي ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف فوجه بان اللام للوقت لكان
ينبغي ان يقيد الاختلاف باللفظي والتقديري اذ المبني يختلف آخره باختلاف العوامل محلا ولا يخفى ان هذا الحكم
القسم الاول من المبني فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف آخره وقت اختلاف العوامل وان هذا الحكم المطلق المبني
انما يكون عند من جعل حكمهما ما لم يناسب مبني الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبني يستحق التقديم
على بيان الحكم من تتمة التعريف لانه لما عرف السلف المبني بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشيء بما
هو من احكامه اراد ان ينبه على وجه العدول عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عادته في مواقع العدول
عن تعريفاتهم وهي المضمرات لا يخفى ان الاسم المبني لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى والمبني من اسم لا لنفي الجنس
وما وقع غير مركب فكانه الحصر باعتبار ما ذكر في التعداد والعفاء عن ذكره بالاعتماد على الظاهر واسماء الاشارات
والموصولات وما الحق بها من باقي الاقسام ما بين واي واية وكون اي واية في بعض الاحيان معربا
لا يوجب ان لا يقال و بعض الموصولات واسماء الافعال وما الحق بها من بعض اقسام فعال كلها

والاصوات بالرفع اذ ليس الاسم الموصولات والمركبات الاول وبعض المركبات لان بعلبك والكنايات وبعض الظروف والافعال وبعض الظروف لكون كثير منها موجبات مستغنيا عن الاعراب على ما قيل ولدخول بعض المبنى مثاني المركبات على ما نقول نحو يوم وصباح ومساء والمراد ببعض الظروف هو ما الحق به من لاغير وليس غير وحسب ومثل وغير مع ما وان لم يذكر الملحقات في مقام الحصر تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها المضمر قيل بين لث ابنة الحروف في الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت مبنى لكونه على لفظ حرف الخطاب والغيبة الظاهر المضمرات كافى اخوانها حيث بعيد البحث بلفظ عدة في التقسيم تنبيها على انه شرع في هذا البحث ثم يأتي بتعريف مفرده محذوف المعرف اقتصارا فليكن هذا على ذكر منك ينفعك في جميع المباحث ويغنيك عن الاعادة وكن متنبها لفظا ان الاصح كالرا لا بعد الاقسام بالمفردات فنبه بتعريف المفرد في صدر البحث على الشروح فيه ما وضع لمتكلم مذهب الشيخ انه موضوع لمفهوم المتكلم ليستعمل في فرد منه بعينه ابا كان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام في قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفي شرح التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم في النكرة في الاثبات وهو قليل في خبر المبتدا وعلى التقديرين فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله او مخاطب مخاطب بعينه اغناء عن ذكره اشتهار كون المضمر معرفة فحصر التعريف ما يصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وهذا اندفع اندفاعا بينا انتقاض التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا بد منه حتى لا يرد ليس كاتوقت مثل متكلم يحكى عن نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب او متكلم بنفس الموضوع او مخاطب الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب بليغه الييك شروح ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما الاسم فلا انتقاض بحروف الخطاب او غائب بعينه على طبق اخويه فخرج الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء الظاهرة المعرفة

والاسماء الظاهر كلها غيب فقيده بقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعل لاخراج جميع الاسماء الظاهرة سببه البصائر المتفرقة على الظواهر والتقدم اللفظي ان يكون اللفظ المفسر لمرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمنا او التزاما وحكى ان لا سبيق باحد السبقين مرجع لكن ما في بعض الضمير لنكتة فلكون تاخره عارضا لنكتة يجعل في حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما وتفسيره بعد شوق السامع ليكون اشوقه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شان العظائم البلوغ المبهم وهذه هي النكتة المتفق عليها وتكلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الواضع والكاتب فلذا اكتفوا بذكر ما هو جعل التقدم لفظا شاملا للمتقدم رتبة مبالغة للمحض وان زيفه الرضى بان المعنوي مقابله لفظا بالتقدير لا شموله له ورأى الرضى دخوله في التقدم المعنوي وهو متصل ومنفصل اي منفصل المستقل والمتصل غير المستقل للفظ يفسر انه الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وهو غير المستقل قيدا وثانيهما المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى في بحث التاكيد فلا تطلب التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا تكن ان جعل الضمير المتصل مستقلا عند من يجعل الضمير في اياك الجزء الاخير وجعل اياء دعامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب مسامحة وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لا يخفى عرفتها بالتوقعات السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير بالمرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواته ولم يقرها لان النافع في معرفتها سماعا دون التعريف لكن التوزيع والى تعرف العدد المشترك في معنى الحكم على افرادها المعبر عنها بافعالا ولان متصل ومنفصل افرد الخبر مع كون المبتدا مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدا متاول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدا هو كل منهما كما يعرفه العربي وان انكره المهندس والثالث لم يقل

والثاني كما قاله في بحث التاكيد تنبيها على طريق ثمن للمبتدا او ترجيحا للافتنان متصل ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل الى المرفوع والمنصوب ليستغنى عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيها على ان كلا من الثلثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل فذلك اي باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان الحكم عليه المفرد دون المرفوع والمنصوب والمجرور باويل المذكور رحمة انواع لم يفصلها للاشتباه فظاهر لان الاول هو المرفوع المتصل ضربت وضربت المثنان في التصريف الى ضربن وضربا نشر على ترتيب اللف او غير ترتيب فاضمر لم يقل نحو ضربت لان الضمائر المرفوعة المتصل كلها هذه المذكورة لا انتقاء في مادة من المواد فان المستتر كلها مفعول اللفظ او ما سواه لا تخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة وتمام وتن الا انه فاته ضرب واحد هو واحدة المخاطبة في المضارع والامر وهي الياء الساكنة المكسور ما قبلها ولم ضم نظيريه الى صيغة الماضي لتتم بيانه والثاني وهو المرفوع المنفصل انا وجاء بمدة الهمزة وان بمدة الهمزة بالتلفظ بالالف المكتوبة في السعة والضرورة في لغة تميم وفي الضرورة في لغة غيرهم في الوصل الضمير كالجزء ابدا في الوقف ولذا كتب وان ساكن النون الى هن يعني انا نحن للمتكلم مع الغير وتثنية المؤنث والمذكر والمختلط وجاعتها والمختلط منهما انت بفتح التاء التي طب المذكور والضمير عند البصريين هو ان والملحق به علامات الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظيرها الحروف الخطابية على هيئة الضمائر المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البواقي من فروعه وقال بعضهم الضمائر ما لحق ان وان عاد مستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة منفصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للتثنيتين فيها تم لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو المذكر الغائب بفتح الواو وتسكينها في قيس واسد وتشديدها في همدان وهي كهو مطلقا وجاز اسكان ما بها مع واو العطف وفائه ولام الابتداء وذكر في التسهيل الضمة وشذ مع كاف الجر وفي التسهيل مع همزة الاستفهام ويجوز حذف الواو والياء للضرورة والثالث وهو المنصوب المتصل

احوال الضمائر المتصلة

ضربني واتى بفتح الياء او بسكونها اي ضربهن وانهن بريد ضربنا بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف من فرع هذا الضمير فان ما قبله ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور لا محالة ضربك ضربكما ضربكم وربما يكسر الكاف فيما بعد الياء كما يد ميلما وبه يكم وبعد الكسرة نحو لم يضربكم لم يضربكم وكذا في كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربها ضربهم ضربها هما والمذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى ذلك لانه تصل الى الاخر دمة ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا وغيره في لغة ابن عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان اجنبية سمع منهم ان الانسان لربه لكنود بالاختلاس والسكون لغة وان كان قبله ساكن غير الياء ففيه اختلاس الضمة وان كان مكسورا فهو مكسور مع الوصل بعد الكسر ومع الاختلاس بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون ربه بسبب اشباع الضمة وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف جزيا نحو نصرا او وقتا لوقاية جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبل في الحال والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان اجراء للوصل مجرى الوقف وعند القراء على الثلثة هو حركة الهاء في التثنية والجمعين كهي في الواحد على اختلافاتها وانا ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقيس فتح الكسر والاشهر وقيل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل هذا المتحرك فالاشهر فيه اسكان وجاز الضم والوصل فالاقيس الكسر والوصل هذا الكلام في الوصل واما في الوقف ففي جميع الضمائر الاسكان وبعد الضم فقيل فيه الضم وجاء فيه الكسر للاتباع ان كان ومنعها ابو علي اذا كان قبله احدهما وصل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو علي وما عرفت من التفصيل في المتصل المنصوب يشاركه في الضمير المجرور فلا يغنيك اذا وصل اليه النوبة فعليك بهذا المذكور والرابع اياي ايانا اياهن بريد اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير اياه والملحقة حروف على هيئة الضمائر المنفصلة الحقن قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولا يجوز وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعينه والاظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى

ما لا ظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بجملتها ضماير الا انه زيف في نظرهم عدم النظير بين الالفاظ من اسماء مختلف اخرها كاماد ها
وياء فالاظهر ان مزية الاشتراك اقوى ومنه ذهب الخليل والاخفش الى ان ما يتصل به اسماء اضيف اليها بالقولهم اياه واياه الشواب
وهو في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسنجري الضمير هو اللواحق واياهم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى نفسك
فهذا اليس بضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الا متصلا وقال بعض الكوفيين ايا عماد والضمير ما في انت
وارتضى الرضي هذا الاعتبار وقد يبدل الهمزة هاء هايا وقد يفتح الهمزة والهاء وفي التسهيل وابايك اياك بالتحقيق بكسر او فتح وهياك
بالفتح تحقيقا والحاصل ثلاثة اربع لي الى ثلاثين ولكن لا يوافق الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل الا بتعيين ما اتصل به فان
تعين كونه جارا فالضمير مجرور وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه وان اختلف في ضمير الضاربة هل هو مجرور بمضاف
اليه او منصوب مفعول به قالوا المعاني المقتضية لوضع الضمير ستون ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فهذه
ثمانية عشر نضربها في الاقسام الخمسة للضمير يصير تسعين الا انه اسقط اشتراك الكل من بين المذكر والمؤنث واشتراك
الواحد المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع للمذكر والمؤنث خمسين ضميرا ويبقى ستون هذا ونحن نقول المعاني
مائة وعشرون لان المعنى الذي يقتضيه التثنية ثلاثة اقسام في المذكر والمؤنث والمختلط والمعنى الذي يقتضي الجمع كذلك
فصار كل من الغايب والي طرف المتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضرب باقي الاقسام الخمسة للضمير
مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين واشتراك احد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة
ستين ضميرا وبقي ستون هذا هو التحقيق الذي الهمه التوفيق جبلة فلله الحمد على رفيق هذا آخر ما ذكرنا في الضماير و
نسأل الله متضرعا موفقا في الضماير والتوفيق بكشف السرائر فالمرفوع المتصل فاتحته حال من ضمير يستتر في القاموس
لكا فتنفيض الكاتبة هذا وكان اثنان للنقل من الوصفية الى الاسمية وما في الهندي ان التاء للمبالغة لو هو مصدر لكا
لعافية يحتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر يستتر ما في الرضي ان المرفوع لكونه كالجزء

من الفعل

من الفعل يحذف كما يرحم الساد لان فيه ابقى وليلا على الحق وتبعا لشارح ان ليس على ما ينبغي لانه مبني على عدم
الفرق بين المحذوف والمستتر وقد عرفته في الماضي للغايب حال من الماضي لانه المفعول به بواسطة حرف جر او من في
على يستتر وهو اوضح ومن جعل صيغة الماضي فلم يعرف انه منكر والغائبة ولا حاجة الى قيد ذكره بعض الشارحين وهو
اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل مستتر في اي مقام الاانه في اي مقام يكون ثالث
على صرافة بين المقامين بون بعيد ولم ينبه كالشارح فعده كلاما يجوز ان يكون فاعلها ظاهرا بهذا القيد ولا يستتر
في غيرها من الماضي الا اختيارا ولا اضطرارا وليس في قوله فلو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاساة من
استتار الضمير بل من حذف الواو واكتفاء بالضمة وخطئه الرضي بالضرورة واطلقه التسهيل وحذف الواو والاكتفاء
بالضمة لا الاكتفاء الا كنين كثير وفي المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او مع الغير والمخاطب دون المخاطبة
والغائبة وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من هذه الامور لا يكون الا ظاهرا او مستترا او
فاعل البواقي لا يكون الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف في التثنية والواو
في الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامده ومن اوضح عدم تغير الضمير وان قال الايرى ان واو
يضربون وياء تضربين لا يتغيران لم ان الف يضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون لا يتغيران مع كونهما
حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المص من مواضع الاستتار وبعض ما يجوز فيه الاستتار كزيد ههنا و
الظرف كزيد في الدار ولم يعتبر صيغة النسبة كزيد تميمي فان الفاعل مستتر فيها لا انا داخل في الصفة ولا يستتر
المنفصل لا جل شيئ الا لتعذر المتصل اولا بعتبار ان الاتصال انما يتعذر باعتبار دون اعتبار
فيقال باعتبارين ويوهم ذلك ان لا انه للمنفصل الضمير من غير تقدير فيجب ان يستثني ايضا كضمير هو خبر كان فانه
يتصل بكونه معمول كان نحو كنته وينفصل لانه معمول العامل المعنوي في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو

كنت اياه لان وضع الضماير للاختصار والمنفصل الاخصر لانا نقول لو كان وضع الضماير للاختصار لما جاز ما ضرب
اياه مقام ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل لان الضمير المنفصل اخصر من المرجع كثيرا فانك تقول
اياهم مكان الوف ذكرت فلا وضع الضمير للاختصار وصار طريقا ما نوقلا لا يترك فيما اذا كان الظاهر اخصر وذلك التعذر
بالتقدم على عامله لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم كان كتقديم الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه
من الاجزاء او بالفصل لغرض سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضي فقال منها ان يكون الضمير ما فعلها كما اسكن انت
فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه حملا لغرض التأكيد اذ التأكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل
حقيقة او حكما ومنه انا دافع اما فان انا منفصل عن دافع لانه في معنى ما ادافع الا انا في التسهيل يتعين انفصال الضمير ان
حصر بانما لكن في شرح المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس ونحو جاء اخوك
ولقيت زيدا اياه بجعل اياه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جائني ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربت
الاك الا ان والا ما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه ومنها ان يلي اما في نحو
جائني ولا انت ومنها ان يقع بعد الا ما ضرب الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما بالي اذا ما كنت الي اما انت
او زيد ورأيت اما اياك او عمروا او الواو عن افادة الشك عن اول الامر ومنها ان يكون الثاني من مفعولي
علمت واعطيته لو شاء اتصاله الالتباس بالمفعول الاول نحو الذي علمت زيدا الا اياه الا ابوك والذي اعطيت
زيدا اياه عمروا واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا
ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال وينبغي ان لا ينحصر الفصل
لغرض فيما ضبطه لان تقديم ما هو اهم على الضمير بالحسن الداعي لتحقيق الفصل لغرض وذلك في التسهيل من الفصل
لغرض الفصل بدخول اللام الفارقة بين المكسورة المخففة وان النافية على ضمير نحو قوله ان وجدت الصديق

حقا الا اياك فمرق فليس ان لم يطيعا ومنه الفصل بالواو بمعنى المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض
لا بد للمحذوف منه فلا وجه للتخصيص بل يكون وضع وجه التخصيص باعتبار التقديم والرفع عن الحذف بالاحالة على المعا
بته مقاساة تكلف الرضي واما قال اذا الفصل لغرض احترازا عن نحو ضربت زيدا الا اياك فانه لا يجوز
وجه الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه قلت لو كان الغرض تقديم ما الاصل فيه التقديم كان الفصل لغرض او
بالحذف قالوا ان يحذف عامله لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل الضمير لا نقول وكذا اذا حذف الضمير
لا يمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شيئ بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف بشيئ قلت عدم اتصال
المحذوف بالفعل لا يوجب كونه ضميرا منفصلا لان التلفظ بالضمير يوجب ذكرا من متصل لعدم استقلاله في التلفظ
فاذا لم يكد يتصل يصير منفصلا واما تقدير المتصل لا يوجب اتصاله في حذف الضمير المتصل يحذف آخر الكلمة او
بكون العامل معنويا اي الظاهر ان يكون جارا او مجرورا او يحتمل الا يكون ما صار عاملا منصوبا من وهذا انما يصح على مذهب
البصريين الجاعلين العامل في المبتدا والخبر معنويا واما من جعل العامل في المبتدا الخبر والعامل في الخبر
المبتدا فالواجب الا يقول او يكون العامل مبتدا او خبرا او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها العامل لا
يقال ينبغي ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا لانا نقول لا هو ضمير منصوب
اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع
متعلق بهما اذ بكل من المعنوي والحرف وهي بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثاني مفيدة لخير زيد عن
الضمير المنصوب فانه متصل مع كون العامل حرفا نحو ليته فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون
منفصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلنا الكلام في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب
قد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او بكونه مرفوعا لمعنوي او حرف او مسندا اليه لكان اخصر

او بكونه الخبر اى الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له الكلام ها هى اى تلك الصفة له بان يكون صفة له نحو
له او حالا او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو
وتميمية هو واقتصار الرضى على الثلثة الاول غير معمول عليه واخرج بقوله صفة ما اسند اليه فعل جرى على غير من هو له
فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان مقام الالتباس على ما فى الرضى لكن فى الهندى انه يتعين الانفصال
فى مقام اللبس فينتقض به نفى مواضع التقدير فيما ذكره الرضى وتنتقض ايضا بنحو اياى انت وجاى زيد والجنى ضرب هو والجنى
الضرب هو واعبد ايه هو ولو قال او بكونه مسندا اليه صفة لم تجر على من هى له كان اشمل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما الا مرفوعا
واحد منهما مرفوعا اذ لو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمتك فان كان احدهما اعرف وقدمته الاخص فان
كان الاول اعرف فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتك ضربتك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه وفى الرضى ان الانفصال
فى باب خلت اولى والاتصال فى باب اعطيت وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب والا بان
لا يكون احدهما اعرف او آخر الاعرف وان قال الا ان هذا الامر قاسه ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه فانه جوز الا
تصال فى صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو عربى لكنه مكثور وقاس المبرد غير الغائبين عليهما و
منعه سيبويه نحو اعطيته اياك واياه والمحوى فى باب كان الانفصال اختار باب كان على الافعال الناقصة لتناول
صرحا كونه ونظايره وقيل انما اختير فيه الانفصال لانه فى الاصل خبر المبتدا واوفى بحال شبيه بالمفعول فجوز الوجهان
عملا بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدا الا انه كان خبر المبتدا حقيقة ولشبيه المفعول حقيقة ولم يجز الانفصال مفعول
علت عنه مع انه مبتدا فى الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة فى الحال مرجح جهة الانفصال بكونه حقيقة فى الحال والاكثر
لولا انت لم يقل لولا انت السكون قوله الى آخره شاملا للجميع فا قصره شمولا واخفى الذكر ما شاع من بين الالفاظ
المنفقة وكذا فى قوله وحيث بالخبر او ليطابق ذكر ما ذكر الرضى معه ولم يبال بشموله لكلم ضمير المتكلم الذين

وكانا مبتدا بالتعريف اى ان تحق لان وضوح عدم المخالفة وبعدها وظهور عدم وجوب الابتداء بشيش من الكلما
الضماير اشتراكه فى الحكم ازال الخفا والبس لكن انه نجل عسيت مثلا لانه سيعده لولا انت وعى لكل البعد وجاء لولا
ك وعالك آخرها واختلف توجيهاتهم فمنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبلها فهو احق بالتاويل وقال انها
ضميران مستعاران الاول مجرور استعير للمرفوع على عكس ضربتك انت والثانى منصوب على عكس ضربتك انت ومنهم
من اول لولا بجعله حرف جر كما فى حسبك زيد وعسى منزلا منزلة ليت لئلا يلزم الثانى وبلغ الالفاظ كثيرة وزيف الاول
بانه لابد للولا من متعلق وهو مفقود وزيف الثانى بان لا بد خبر ليت فلو كان عسى منزلا منزلته لما قيل عسى
ان يخرج كما لا يقال ليت زيدا ان يخرج ويمكن رفع الاول بان حمل لولا حرف معناه انه منزل منزلته لانه فى الال
واقع موقع لام التعليل فان لو لا انت لهلكت فى معنى لهلكت لعدمك لا جلك فى هذه فانه فى كمال الدقة والترجيح
الثانى بان فى عسى ان تخرج امر تتم معه من اصلا ولما كان فى كى بخبر لعل مع ان نسبتها بالعين يسعدان بحجج
لفظ عسى ان ينزل منزلة لعل ونون الوقاية اى نون هى سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية قالوا الحق بالحق
لوقاية من كسرة هى اخت الحرف ورد عليهم تقريرين حيث لم يحفظ من الكسرة واجيب بان الكسرة التى هى اخت الجر يكون
فى الوسط كما لان الفاعل الذى هو ضمير متصل كالجزء واورد فى ادعوا ونظايره واجيب بانه يعنى يوهمه لكون
يعرض الكلمة مستقلة بخلاف نصريين فان الياء لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان العرض يوكد وجوب
الاحتراز لانه يقوى اختيا للجر الذى يخص الفعل واورد دعانى ورمانى حيث لا كسرة فيهما رعنها بالنون
فقيل النون فيهما لمحافظة على الطرفية لو قالوا النون لوقاية كسرة هى مالوفة الياء ومقتضاها لحقت منونتهم
مع الياء والاولى مع الياء المتكلم لانه تبادر من اختلافها بالضمير فيشمل ياء المخاطبة لانه تكلم بغرضيته وانت مع
النون او فانهم فى الماضى وقد تقال اعلى تشبيها بلعل وليس حملا على غيرك وفيه على الشبه والمضارع

ويا المشهور فيها الوى على فعيل من الوى كفعل ولم نجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجد بالعارن والوبان وكان
تجعله مصدرا فى موضع الصفة عن نون الاعراب اى نونى التثنية وجمع المذكر ولا يرد الا يضربن بالنون المشددة فان
امثاله تؤكد بالخفيفة وجاء التشديد من قبل الحاق نون الوقاية واشتمع النون الظرف حال من ضمير مخير اى مع نون
الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها وتقول يضربانى بالخفيفة ويضربانى بالتشديد ويضربنى وقرى الحا
اتحاجونى بالثلثة واختار مذهب الجزولى من ان المتروك فى يضربانى نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق
بالحذف ونحن نقول لما تقرر ان القول ان الرفع اسهل من الرفع وانما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعرض
للحذف هو نون الاعراب يرده ان المتروك فى ليتنى ولعلنى والذى ونظايرها نون الوقاية فهو مع الياء احق بالترك لكثرة
الشواهد ولدن وان واخواتها سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالها وكذا ان تجعلها فى حكم المستثنى وان غير نظيره فى هذا
الكتاب مخير بين الاتيان بها حفظا للهيئات اللازمة وافرهذه الكلمة وتركها تحرزا عن الثقل اللازم للاتيان بها
قال الرضى اثبات النون فى لدن لازم فى غير الضرورة عند سيبويه والزجاجى راجح عنده غير لازم سوى الجزولى فانه
قال انت مخير والاولى بكلاء يجى مع انها ولست ومن فى التسهيل الحذف مع لدن واخوات ليت جايز ومع لعل احرف
ويجوز ومع ليت قال الرضى المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قاله سيبويه وغيره ومن وعن وقط وقد وكذا قال
الجزولى وخص سيبويه الحذف بالضرورة كذا فى الرضى والتسهيل وافق المص وعكس لمزية الثقل باثباتها فلم يحافظ على
آخرها ورجح بنائها على حفظه وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملنى الا ابن حمال ونحو وليس الموافينى فقد جاءت بها ان
فا اضافة ما كان اولا وجيل كونا تقويتها وقد جاء فى الحديث مع اسم الفاعل التفضيل نحو غير الرجال اخوفنى عليكم
الى احوف نحو قالى وقد يحذف مع نون جمع المؤنث وقيل المحذوف نون جمع المؤنث كما بينه النحاة اذا فليتج و
متوسط بحل الزمانى والمكانى وحقه بالمكانى قوله بين المبتدا والخبر لكن لا عذب وبه فصل فرينه بقوله قبل العوامل بعدها

على ان المراد بالمبتدا والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخول فى النواسخ يسمى بالمبتدا او خبرا باعتبار ما كان
والمص ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقى والمجازى معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز ارادتهما فيه هذا التركيب يراد بالمبتدا
مثلا معنى مجازى شامل لافراد الحقيقى وغيرها ويسميه البصريون ضمير صيغة مرفوع منفصل لما مر انه اختار مذهب الخليل
انه حرف على صورة الضمير اذ لا يقال للحرف انه على هيئة الضمير ويحتمل انه اراد انه لا يتغير كونه ضميرا او حرفا والمنفصل
انه على هيئة الضمير او اراد عبارة يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب قالوا من مطابق للمبتدا دون الخبر فيقال الزيدان
هما الحسن غلاماهما ولا يقال هو الحسن غلاماهما وينبغى ان يفسر المطابق ولا يطلق لان المبتدا منه المطابقة فى التوحيد والا
فراد والتذكير واضدادها والمقرر مطابقة فى التكلم والخطاب والغيبة ايضا لا تنقض ايضا بقوله وكانت لا يطيح من
بنى والتى لو احسبت هو المصاب لانه هاوى بين معاتبتى وسمى فصلا لم يذكر تسميته عمادا الا انه كناية على مذهب البصرى
فلو قال وهى واو لا وهم انه كذلك عند المص ليفصل بين كونه نعتا وخبرا اخصر هذا الحكم بيان وجه مع انه ليس من دابه
ليفيدان المختار عنده فى وجه التسمية هذا الوجه الذى ذكره المتاخرون دون الذى ذكره سيبويه والخليل انه سمى
فصلا لفصله المبتدا من الخبر واخراج الخبر ان يكون تتمة له وقال الرضى قال الوجهين واحد الا ان تومير بها احسن
وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل يوجد فيما اذا كان محلى الاعراب وفيما اذا كان المبتدا ضميرا لان سمة الشى لا
يلزم ان يكون مقابلا لشمل المنعوت بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا الوجه وكانه رجح المص هذا الوجه لانه
يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او افعل من كذا التنزيل افعل من منزلة المعرفة ووجها يعم كل اسم ولكن لم يرد انه
بيان وجه التسمية بل انه مشعر به او قوله ليفصل علة للمتوسط لا للقول ليسمى اللام لام الغرض ولا يحتمل
ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يفرق بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لا يفارق الا كيد ومن
مجازه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا هذا اما وفيه

به نفي سيبويه وبعضهم زاد عليه الفعل المضارع نحو ومكر اولئك هو يبور وجعل فصلا دون ما في قوله انه هو امات
واحيى نظم وقيل يدخل بين المبتدا اذا المعرفة وما يمتنع دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل يجي بين المضاف المعرفة نحو
اني انا اخوك وقيل يجي بعد العلم ايضا نحو اني انا زيد وقيل يجي بين نكرتين لا يصح دخول اللام عليهما نحو ما ظننت
احدا هو خيرا منك واجاز الجزولي وقوعه بين نكرتين هما اسماء تفضيل نحو خير منك هو خير منه وقال الرضي كل هذه
دعاوى والمعول ما ذكره سيبويه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وقيل لم يمثل بما هو بين المبتدا والخبر المعرفة
لانه لاصالته وكثرته استغنى عن التمثيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح الفرق بين هذا
المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الفرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له
عند الخليل لانه حرف في قالب الضمير على نحو حروف الخطاب وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فينصب خبره
فيكون عطفا على ثاني مفعولي يجعله وما بعده على اولهما وفرق بين قولنا جعله العرب مبتدا وبين قولنا جعله
النحوي مبتدا فمعنى الاول انه يستعمله بحيث يكون من افراد المبتدا ومعنى الثاني انه يصفه بكونه مبتدا ومن
لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يحكم النحوي بكونه مبتدا والا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر
فان قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون ما بعده
خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو قائم هو الجملة وزيد هو القائم هو الا
قلنا الا انه صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يا زيد الرجل فانه فرق بينه وبين يا زيد العاقل وتفطن
وكن على بصيرة فان امثال هذا التشابه لا يتبين الا لمن فطنته يسيرة وقد وقع في بعض الروايات بعده الالف قوله ان
ترن انا اقل برفع اقل وكانوا هم الظالمون وجاء في الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه
هما اللذان يهودانه وينصرانه واول مثلث تاويلا ويستغني الفطن بالاشارة عن تفصيلا ويتقدم المرجع

كانيا

كانيا قبل الجملة المفسرة ضمير غايب باضافة الضمير الى الغايب يسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولو اكتفى
بالضمير يغني قوله يفسره الجملة لان المفسر من بين الضماير هو ضمير الغايب لا غير ولا يبعد ان يقال اشار به بذكر غايبا الى وجوب
افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره وليس كذلك لاختيار تانيثه اذا وليه مؤنث او مذكر شبيه بالمؤنث نحو انها قد
جارية ... فصل فيه علامة التانيث نحو انها لخرجت هند او خرجت على ما في التسهيل وان كان في الجملة مؤنث ... عمدة
لم ينصب نحو ان هند قاتمة بخلاف ان كان القران معجزة وانها ان المعجزة القران على ما في الرضي يفسر بالجملة يكون
بلا فصل لما هو المتبادر ويكون مذكورة لجريانها خلافا للكوفيين في جواز حذف احد جزئيها وفي جواز تفسيره بمفرد ما و
بجملة مجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر موضع
الضمير للشان وشنعه بقوله بعده تاكيد الوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل ولا يؤكد ولا يبدل فيه والجملة تكون اسمية
ان كان الضمير مبتدا واذا دخل النواسخ تكون اسمية او فعلية نحو انه لا يفلح الا الصالحون ويكون منفصلا ومتصلا مستترا او بارزا
على حسب العوامل نحو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وما هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف يوهم ان حذفه
مرفوعا غير ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا لو قيل والمتبع حذفه الا منصوبا فانه يجوز على ضعف الا مع ان اذا
خففت فانه لازم اي يلزم حذفه من ان المخففة لاستلزامه ان لا يكون اسمها غير ضمير الشان المحذوف والحق
ذلك ومثال الحذف الضعيف الذي من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاءذ وظبا لانه في تقدير انه من يدخل لان
النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا والاولى ان القول بحذف ضمير الشان على ضعف مبني على منع دخول الناسخ
على الاسم الشرطي على ضعف اسماء الاشارة هو يجب بمعنى انه اسماء موضوعة للاشارة وليس تلك اصطلاحا فانه يحتاج الى
توجيه بما بين انه يبين في الاصطلاح يراد به ما هو اسم الاشارة اليه فيقال ما وضع لمشار اليه والمتبادر من الاشارة
الحسية والمعارف كلها وان كان موضوعة للمشار اليه الا ان ما عدا ما موضوع للمشار اليه بالاشارة العقلية

فخرج عنه التقدير بما يتبادر من المشار اليه والاعتماد في معرفتها على تعدادها دون التعريف بما يتبادر من المشار اليه
والاعتماد من معرفتها لان معرفة خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف وان في المذكر المعتبر تعدادها وقوله للمذكر تقدمه
اي هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كاين للمذكر وليس موضوعا للمذكر لانه ليس مجرد للمذكر موضوعا له بل انه
كر القريب وهكذا نظايره وربما يقال اراد موضوع للمذكر واعتبار القرب مذهب غيره ولذا اسنده الى الغير فقال وقال
ذا للقرب وللمثنى ذان عطف على قوله للمذكر ولذا قدمه ليكون اقرب الى المعطوف عليه فان عطف على ذا عطف معمولي عاملين غير
مختلفين على معمولين لهما فان العامل في المعطوف عليه الابتداء في مبتدايه وفي المعطوف الابتداء في مبتدا ايه والمراد ضبط اسماء
الاشارة العامة بقرينة ما قبله فلا يرد انه خرج عن حده ثم وهنا وهنا واصل ذا في الصحيح اي كونه بما بين فحذف لامه
واعل عينه وقيل كفلس فحذف عينه كما حذف عين سه ورجح الاول بكثرة حذف اللام وقيل الالف زايدة والا لم يحذف
في المثنى بل يرد الى اصله وقيل لم يرد فرقا بينه وبين المتمكن من نحو غيبان وذان مختص بمحل الرفع وذين مختص بمحل النصب
والجر ولذا قيل التثنية معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء بان المثنى لم يفرقوا بين تثنية المبني والمعرب في
الاعراب واجروا الكل مجرى واحد كما هو شانه وقيل لا وجه للاعراب مع قيام علة البناء فللمبني صيغتان موضوعتان
والالف والياء من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف صيغ المضمر في المرفوع والمنصوب والمجرور وعليه الاكثر و
اختاروه وان كان تكلفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ وللمؤنث عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهي تا فقلب
ذال ذا تاء فرقا بين المذكر والمؤنث اذ الاعادة هي الفرق بينهما بالتاء ولذا اصل فيما بين العشرة اصلا لانه لا خروج
فيه عن العادة وذي تقلب الف ذا ياء فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة تانيث في تضربين وتي صاحبا لغة
في الفرق وته وذه بسكون الهاء في الوقف وفي الاصل انه اجرى الوصل مجرى الوقف وبكسرها من غير وصل الياء وكانه
اراد بكتابتها كلمة اللفتين واكتفى بالاعجام وتهي وذهي باشباع كسرة الهاء والياء للحاصل بالاشباع لا بكتب كالواو و

منهم

منهم اي حصل به فيكتب ضربه وبه بلا ياء وكانه خص اسم الاشارة بكتابتها لقليل الاشتراك ته وذه والعاشرة ذات
وكانه لم يذكرها لقلتها وللمثنى تان وتين لم يتعرض من بين الفاظه الا تا ولجمعها اولاء بالمد او قصر فيكتب بالياء بلا
الف مجهول الاصل فلا يبتني لي حرف حرف فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولى عليه وقد تنون الهمزة افادة
للبعد بايراد علامة انها التنكير الموجب للابهام الموجب بالمناسب للبعد وقد تشبع ضمة الهمزة اولاء وقد تقلب
همزته بالهاء وقد يبنى على الضم واما هولاء على فعلا فلغة اخرى بل هو مخفف هو لاء بحذف الالف وقلب همزة
اولاء واوا وسكان الواو لثقل الضمة عليها ويلحقها حرف التنبيه يريد به الاشتهار واختصاص لها والاحتمال
بالاجمال والاستعمال الانحاق لو وجد لها كلمة لا للاتصال بالاخر ولم يحترز عن الالتباس الاشتهار بهذا فلا
يتوهم ذا بالفاء فان قلت نحن نجعل يلحق على صيغة المؤنث ونعتبر فيها الاسماء الاشارة ويجعل هاء اسماء الحرف التنبيه لا
ضمير الاسماء الاشارة وحرف التنبيه منصوبا بها ما زال فيستغنى عن الاعتذار بين قلت فيمتنع عنه اتصال كلمة
ما يلحق في الكتابة لا تخلو هاء عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي الكشاف ان امثال ها اذا اريد بها الغير ها
قد تزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد تزاد واكثرها يلحق في المشار اليه القريب وقد يلحق للمتوسط ولا
يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل ويفصل بينها وبين اسم الاشارة بانا واخواتها كثيرا نحو ها انتم
او لا ها انتم هولاء جادلتم في رجال على اولاء هو لاء الثانية لتعاد الاعادة للاولى وقد تزاد بعد الفصل تاكيدا و
يتصل بها حرف الخطاب وهو كما لك كاكن والدليل على حرفيته عدم وقوع الظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية
لذا حكم باسميته في افعل مع عدم وقوع الظاهر موقعه لم يتصل من اسماء الافعال كحيهل والنجا بمعنى الاسراع الا
سراع ومن غيرها بلى وابصار امر من الابصار وانظرا امر من النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح وبئس وحسب وارايت
بمعنى اخبرني وهي اي حروف الخطاب خمسة مضروبة في خمسة اي كل اسم الاشارة انت الضمير الراجع الى حروف الخطاب

وبهم الدعويل عليها لان عليها الا انا كلمات وما قيل انه لتانيث الحرف ففيه ان المتوسط حرف التي صرح به الصحاح
ويؤيد ما ذكرنا قوله في خمسة منها انما عبارة عن الاسماء الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما الكلام في كون اسم الاشارة
خمسة فقيل هي خمسة انواع لا خمسة كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وقيل ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى فهي ستة
واما اللفظ فهو اكثر والصواب ان الالفاظ المستعملة فيها مع عدم تلك الكاف خمسة لا محالة الا ان المستعمل من المتوسط مثلا
الا واحد مع تلك الكاف ولا يستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرون لفظا الا بعض الفاظها يستبدل ولا يستوي فيكون خمسة
وعشرون وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي وفي الصحاح ولا تقل ذانك فانه خطاء وانما يقال
تينك لم يوثق قوله فقال الزمخشري بعده وذلك كذا الملكي وما كان في الاسماء الاشارة المعدودة تفصيلا فانه
وعرفه بمساعدة الشيخ اراد تفصيل الاشارة الى تلك المساعدة قال ويقال الى تقول العرب ذا حال كونه
للقريب وقال الرضي اشارة الى تردده في هذا الفرق وانه لا يتجه مذهبا فاسنده الى الغير ولا يخفى ان الشايع
في الاستاد قيل ويقال شايع فيما قلنا وذلك للبعيد وقد جعل تلك قوله وذاك للمتوسط لان التوسط حالة تتحقق
بالاضافة الى القريب والبعيد هذه نكتة عامة لتقديم البعيد على المتوسط وانها نكتة مخصصة وهي ان كون هذه للمتو
سط مختلف فيه والمتفق هو القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهما في ذلك وتقديما للمتفق عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال
الرضي لما سيهم اختلاف في اختصاص بعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم اثبت المتوسطة وهكذا
الحال في حروف النداء هذا فنقول ولكن الا نقول قوله ويقال اشارة الى التردد في هذا المذهب لترجيح نفي الوا
سطة عنده ويؤيده انه لم يتعرض في حروف النداء الا للقريب والبعيد وتلك الحق اللام بكلمة تي فتحذف الياء ولما
التاخفيف بالذكر تلك لمخالفته ذلك في ابقاء اللام على السكون وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرتين ومنعها وما ذلك
فدفع فيه التقاء الساكنين بتحريك اللام بكسر على ما هو الاصل لانتفاء الفعل ولم يتعرض لتلك بفتح التاء مخفف

تالك

تالك لان رفع التقاء الساكنين بحذف الالف قبل ولكن ان تجعل تلك اسما باللام وذانك وتانك مشددتين واولالك ممدودا
اذ لو كان مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدود ولانه ربما يقتصر على ما في الشرح مثل ذلك واما تخفيفين فلعلهما من ذلك
والكلام في تشديدهما فقيل الاصل ذانك فجعل اللام نونا وادغم هذا خلاف الاصل من وجهين احدهما انه لا يدغم مع سكون
الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة بكسر لالتقاء الساكنين وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول كالثاني وهنا الامر بالعكس
وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما دخول اللام في الاخر وثانيهما الفصل بين نون التثنية و
الف باللام وقيل التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام لم يصح هذان وقد جاء وفيه انه ح ينبغي ان
ان يكون كذلك وقد يقال من لم يجعل النون بدلا عن اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القر
يب والبعيد والمتوسط وقد جاء تانيك وذانيك بابدال النون ياء قال الرضي لا يستعمل اللام في صيغة الجمع الا في المقصور نح
ان الممدودة تكتب بالياء قال الاوجه انه لا يتصل اللام مع ترك الهمزة وفيه نظر انه لو كان كذلك لكتب بالياء قال الاوجه ان لا يتصل
اللام مع ترك الهمزة سواء انفصال المقصور او الممدود والمحذوف اما ثمه فلظان البعيد قلنا لا يلحق الكاف وهنا وهو للظ
الظرفية اما معنويا او مجرور المبني او اول الاغير ويقال هناك للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا مشددة بالفتح وهو الافصح
والكسر كهنالك فلعله من خاصته واستعمال هناك وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنا بالتشديد واستعمال
الموصول الموصول الاسمي يعني الموصول لغيره لانه لا يصير جزءا الا مع غيره والموصول الحرفي يعني الموصول بغيره فان غيره
لا يصير جزءا الا به فان الجملة في المجتبى انك ضربت لا يصير مفعولا بدون ان وفي المجتبى ان ضربت لا يصير ضربت جزء
بدون ان ولم يعبد ان الحرف المصدري لا يصير جزءا بدون ما دخل عليه فيكون تسميته موصولا كتسمية الموصول
الاسمي لانه وان كان صحا لا يوجب تخصيص الحرف المصدري بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزءا
بدون ما يتصل به فاحفظ فانه دقيقة بديعة من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحي للموصول بانه

اللغوي للصلة كما صرح به المص فلا دور ولكن لو اريد بها اللغوي ان الاجهل في الموصول اللغوي الا باعتبار تحقيق الاشتقاق
فاذا عرف بالمبداء كان تعريفا للمجهول بمثله ولو اريد بها الاصطلاحي فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عايد من
الموصول ولا طريق الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكرها يغني عن ذكر العايد وانا قلنا لا دور لانه يحصل التعريف ان
الموصول اصطلاحيا ما لا يتم جزءا الا باستعمال ما يعايد اليه قال المص بعد تصريحه بان المراد بالصلة اللغوي انا قلت بصلة
ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيفهم من الرضي ومن تبعه انه اراد ذكر الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما
فر منه من توقف الشي على ما يتوقف عليه وتناقض حيث نفي رضي كون التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو بري عما فهموا
لانه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد ولم يعرفه بما لا يتم جزءا الا بجملة جريا على اصطلاحهم على وضع
الموصول بهذا المفهوم فجاء بمصطلح يعينه لا بما يا وبدوان صح ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع
الاشكال قال الرضي فقد اعترف بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد لان المراد بالاشكال الاشكال في
تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة الموصول واذا عرفت الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال في تعريفه
كما يفصح عنه قوله بعد ما لا يتم ودلالة جزئيته بقوله جزءا على امتيازه عن الحرف فانه ما لا يتم دلالته ليس الموصول كالا يتم دلالة
بل لا يتم جزءا لان جزء الكلام ما يتم بافادة المراد منه لا بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكن المراد منه في غاية
الابهام لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كاللفظ المشترك فقد دخل في التعريف المشترك وخرج بقوله الا بصلة لكن يدخل
فيه بعد ضميران فخرجا بقوله وعايد وهذا التوجيه يدفع نقوض قيود التعريف ما ذكر الاولى الى ان قوله وعايد احتراز
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة ولا وجه لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به
عن كل لازمة الاضافة اذ المراد بالصلة اللغوية ولذا اراد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم ان العبارة دلت
على ان العايد خارج عن الصلة لا محالة مع انه لا ريبة في دخوله في الذي قام ابوه التحقيق الحكم بدخوله في كل صلة

اذا

اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول عائد الصلة ما لم يتم جزءا الا بصلة مشتملة على عايد لان العايد داخل
في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية وصلته جملة خبرية الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة
اعم وانما خص هذا الاضافة لان يقال الصلة في الاصطلاح قد تشترك بين صلة الحروف المصدرية و
صلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدري لا يلزم ان يكون خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم
بلا حاجة الى تقدير امرتك بان قلت لك ان قم كما هو عند البعض هذا وعندك ان ان في هذا المثال
تفسيرية في معنى القول فاب ان القول فالمراد المقول عاقبه المطابقة وان لا بد من ضمير له وفي التسهيل او خلفه وذكر
في نحو اشبه مثالا له هو قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري فان الخدري اسم ظاهر وضع موضع
الضمير وجعل في خلفه والضمير غايب لان الاسماء الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغايب الى
المتكلم اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت ذلك الى جانب المخاطب او الى المخا
طب اذا كان الخبر عن المخاطب نحو انت الذي قلت ومنه قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سمتني امي
حيدرة لكن هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشبها به فانه يتعين الغيبة نحو انا حاتم الذي ذهب
الناس والمبالغة في كونه حاتما للقياس قال المازني لولا سمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا
اشتهار مورده لردوته واذا كان ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيد قلت وضربا زيدا واما اذا كان الموصوف بالموصول او الموصول خبرا عنه بالمتكلم او المخا
طب فلا يجوز الا الغيبة وكذا الذي قال انا ادنى الذي قلت انا ما عن الالف ربانا وصلة الالف واللام
اسم الفاعل او مفعول يعني اسم فاعل مما مشتق من الفاعل والمفعول وغيره وكذا اسم المفعول وهذا ليس
بمستكن من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان جملة خبرها صلة الالف واللام خلافا للمازني والاخفش

فانها انكروا الالف واللام الموصولة وجعلوا الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام
الداخلة في الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وحجتهم اجراء الاعراب المختص بالداخل على المحل باللام على الصفة
فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم
يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازني بانه معتمد على موصوف محذوف ورد بانه لا يعتمد الا على موصوف محذوف
قوي الدلالة عليه الا انه يمكن الرد على الاخفش بصحة ضارب زيد عمرو الا انه ايضا معتمد على محل موصوف محذوف
قال الرضي الخلاف في اللام التي لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما في جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الالف واللام الاربعة للتعريف
تجري في الموصول ومن مسائل التعريب المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت بالرجل القائم ابواه
لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه لا الذين قعدوا وفرق الرضي بينهما بوقوع ظاهر لو
هو ان الضمير مستتر في القاعدين بارز في قعدوا الموصول مختلف في الاول ظاهر في الثاني وتوضيحه ان اختلاف
الضمير والموصول والموصوف والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الاول وظاهر في الثاني فلم يستقبح الاول
واستقبح الثاني ولا يخفى ان مرجعه الى اعتبار ركوى في التحقيق ان الصلة للرجل في القاعدين هو اللام و
جزءه راجع الى ابواه فهو في معنى لا الرجل القاعدين ابواه بخلاف الذين قعدوا فان الصفة هو الذين و
لا يصح ان يجري على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذي قعدا بارجاع ضمير ابواه لم يبعد فيكون اللام مثال المعنى لا
الذي قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور انه لا حظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب
باعرابه وليس بشيء لانه يلزمه وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لا يصح وضع المفرد
موضعه وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول وعاملهما بالاعتماد عليه وهو الذي

اجمع

اجمع البصريون والكوفيون ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالنكرة
لانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعها اوصافا بلا فتنة وشيء من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية
بنية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين لتفصيل بين اللام التعريف والذال الساكن
اذ الموصول هو الذال الساكن في الاصل ثم اشتهر ثم اشتقت ولا يخفى ان ما ذكره الكوفيون مما لا يجليه مناسبة فضلا عن
شاهد يحق بان الجر وقد لا يشدد ياؤه مكسورة ومضمومة لاختلافها بالضم والكسر حكم الجزولي بانه معرب كالتي وذلك
وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء بالكسر وقد يحذف الكسر ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد
خارج عنه والذال الا انه ليس لعل الوجوه الثلثة من ضرورة الشعر او للشاعر للتشديد وحذف الياء اكتفاء بالكسر
ثم حذف الكسر ايضا فيما لم تسع تلك الوجوه في السعة لا فكم بان لغات في الذي وقد جعل الكوفيون الذي حرفا
مصدريا فقال المحبي الذي ضربت يعني ضربك وموصوفة بموقعه ان شبه ما يمتنع دخول حرف التعريف عليه كقولهم مررت
بالذي اخيك ومررت بالذي مثلك والتي للمؤنث هو كالذي للمذكر في جميع ما سمعت وكان القياس كتابة المشددة
فيهما لا سيما الا انه جرى الموصول عن القياس لكثرته لان اللام منزلة جزء الكلمة ادغم اللام في اللام التعريف ثم كتب
اللذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية التي عليه وكتب الالون واللائي واللواتي واللاء واللائين
بلامين اذ لو كتب بلام واحد لالتبس بالا فحمل عليه الباقي واللذان واللتان بالالف والياء وقد يشدد نونهما وهو
خارج عن القياس وقد يحذفان للاستطالة بالصلة وقد جاء في غير الافصح التزام الالف فيهما والاولى كالعاقل
واللاء واللائين مطلقا او نصبا وجرا والالون رفعا واللائي وقيده في التسهيل بالعاقل وجاء الذين لكنه لغة من
قال لذي ولتي ولذان ولتان وقد يقال جاء الذي بحذف النون تخفيفا وهو بالاجماع لجواز ان يكون
اطلاقه على المتعدد لتاويله بالجمع والقوم وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد لتاويله

بمعنى القوم لا انه الذين محذوف النون ولا توجيه الذي كانوا الصحيح ان يقال الجمع الذي كانوا الا يصح ان يجعل كالمفرد
اللفظ وتعدد المعنى واللائي بالهمزة لجمع المؤنث كثيرا فيجيء في كلام العرب على انه لجمع المؤنث اصلح واللاتي بالتاء
وكذا اللواتي وجاء الاكتفاء بالكسرة في الثلاث وحذف الياء والتاء معا في الاخير واللاء واللذات او موباء الاعراب
مسكنا وقيل الالى في جمع المؤنث ومن لما يعقل الا ان يجوز وما في الغالب لغير العاقل وللمبهم امره فيهما السنة واي
للمذكر والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا واية للمؤنث مطلقا قال الاندلسي التانيث في اي
شاذ موصولا كان او استفهاما كما شذ في كلتي وحرة الناس وشرة الناس وبعض تبنياه وجهه وذلك الشذ من الشاذ
نشو عند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل واما نازع فيه الكرخي منازع في ذلك انتهى لو الكرخي الا ان قال حصمه
استجب حلك بالشيخ وانه يجب تقديمه على عامله والطائية احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها نعم القبائل وفيه اربع لغات
الاولى استوا الستة فيه مع البناء الثانية للمذكر مطلقا ذو وللمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال للجمع
المؤنث ذوات مضمومة وذات للواحدة ومثنيا وللمذكر مطلقا ذو والرابعة تعريفها تعريف ذو بمعنى صاحب
واعرابه اعرابه ذو وذا بعد ما الاستفهامية لم يرد به ان ذا بعدها الاستفهامية موصولة للاغرض فتيجة انه يقال
بوكالة ذا استوى ما عرفت راليه بل انه قد يكون بعده موصولة كما انه بعد من وما واي من الموصولات
بهذا الحرف الى اطلاقه ولم يقيده بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى بعد من زائده ولا مشار به بعد استفهام
بلو من نوع ينبغي ان لا يقتصر على ما ذكر هاهنا مذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها تكون موصولة من اشتراط
الاستفهام والالف واللام ولم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف واللام او كلاهما كما اختلف
في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص الاصفة لاجرى التعريف كلام الالف واللام مفرد اللفظ مذكره
فان بهما متعددا او مؤنثا يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضاربة للمؤنث والاثنين والثلثة كما يقال

الضاربة

الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا اعتمد جانب المعنى بموصوفا وبجر او غيره
تعين فلا يقال الزيدان الضارب والضارب جاءت لكن بمعنى اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لا خفاء
في ان جواز الحذف مع القرينة ان لا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الكلمة عائد ان
لحصول الربط باحد الضميرين لا حذف الاخر فيجوز قولك الذي ضربته في داره زيد بمعنى لا يحذف لانه لا يعلم انه ضمير
الموصول القائم الموصول عنه بالآخر فلذا لم يحتج المصال بتقييد الحذف بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده غيره و
لهذا ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لان موصوليته فلا تتنبه السامع لموصوليته لولا الضمير العائد
اليه فضلا عن ان يتنبه لحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد المفعول بما اذا لم يكن عائد الى اللام
كما قيده غيره في بعض الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان العائد معروف عندي الى العائد للذي لا يتم الموصول بدونه وفيما تعدد ليس كذا العائد يتم بدونه ولا يخفى ان مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشيء لانه لو لم يكن
فيما تعدد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك في اطلاق التعريف وتقييد التعريف والمراد بالمفعول اعم
من المفعول الحقيقي وما كان مشابها له صورة ومفعولا لا نحو الذي انا زيد ضاربه الا ضاربه صرح به التسهيل ولم يعلل
والعائد المنصوب يجوز حذفه لانه ينقض بالذي انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد كان قيد آخر ذكره التسهيل
وقيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه كما جاءني الذي اياه ضربت لكن انكر الرضي امتناع
حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا او بالحرف فانه قيد لا وجه لترك التعرض لحذف العائد
المجرور والمرفوع مع انه اذا رفع المنصوب جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال بعلم وجود القرينة
في المنصوب بشهود لطلب الصلة اياه بخصوصه بخلاف المجرور فان وجود القرينة فيه خفي لانه لا بد من معرفة
خصوص حرف الجر والموصول لا يهدي الى شيء منه وفيما جاء منضبطة هو ان يكون الموصول او الموصوف

به مجرور الحرف متعلق به الى ان يبقى كما مررت بالذى مررت او بالغلام الذى مررت فان قلت قد ذكر الرضى انه
ربما يحذف المجرور بحرف الجر لا متعينين كما الذى مررت زيد كانه قيل به ومثله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف
وكانه اراد من غير قرينة ناشية من الموصول وما تعلق به ومذهب الكسائى فى هذا الحذف التدريج يعنى يحذف الجار ويوصل
بالضمير الفعل فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا ان المجوز للحذف الاستطالة بالصلة وهو لا
يطلب التدريج ومن المسائل المهمة فى باب الموصول معرفة ايراد الموصولين بصلة واحدة اما لكل الصلة واحدة
اما بجعل الصلة واحدة اما بجعل الصلة للاخر وصرف صلة الى قيت للعلم بها كما جاءنى الذى والتى ضربت واما بايراد
صلة مشتركة كما جاءنى الذى والتى ضربا واختاره على جاءنى اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف
الصلة للعلم بها كما الذى فعلم الفقه الى جاءنى الذى علم فعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير المحلى بالالف واللام
للعلم به كما انه ايجوه رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وانه لا يتقدم الصلة ولا شئ منها على الموصول ولا
يفصل بين الموصول والصلة شئ ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فى ان يقع
الى موقع كان واذا اخبرت الذى لا يخفى ان الاخبار بسبب الذى شيوع جاءنى الذى ضربته والكرمته الذى ضربته
والكرمته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهوم تفارق فيما بينهم فيما نحو عن شئ بالذى ونقل شيئا جزءا منه لتعيين الذى
به فلا ينتقض ما ذكر من القاعدة بامثال ما ذكر فايده وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه موقوفا
لا يبالى بقضية شئ لان توقيفه ليس توقفا شخصيا فيستغنى عن التعيين ثانيا وفى اوائل ارادوا بجعل المتعلم متدربا
بالقواعد الكثيرة متذكرا لما فى هذا العمل ولا يخفى ان الاخبار بهذا الاخير الذى والالف واللام بل هو جار فى من
وما الا انهم توضعوا الذى لان الاصل فى باب الباب والالف واللام لتعصيل فيه كخيه صدر زيد الى
يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان لا يتقدم عليه فانه لا ريبة فى صحة الذى ابوه قائم زيد وان الذى ابوه قائم

زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه غير المخبر به ولا يخفى ان وجوب التقدم ليس مواضعه كونية بل هو عرف غربى لانه من باب
باب المخبر فليس المعنى انك اذا اخبرت بالذى عن جزء الكلام اخر فان الوجوب فى التكلم لا التقصد جزء كلام اخر بل انك
ان اخبرت به عن متعلق حكم تجعل صلة الذى سواء كان قبل جعل صلة او لا وجعلت موضع المخبر عنه الى موضع
لفظ الذى اخر عنه فى الصلة اى لفظا مقدرته بالذى والتى سماه مخبرا عنه لانه مخبر عنه حين التعويض الذى لا باعتبار
اضافة الموضع اليه ضميرا راجعا اليه الا ان ما له هو الا يصح جعلهم طلبا او تسكلاما ميلا الى المعنى بان تقول الذى ضربتك
انا بك يجب الذى ضربك انا لانه بلغوا الاخبار والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا وقد عرفت ان العايد المفعول
يجوز حذفه واخرته خبرا اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر قد
فلته فى محله فاذا اخبرت عن زيد فى ضربت على صيغة الخطاب او التكلم زيدا قلت الذى ضربته زيد والذى ضربت زيد
ولكن ان تخبر عن زيد فى ضرب احد زيدا تقول الذى ضربت زيدا اذ لا يجوز حذف الفاعل شئ فتنبه وكذلك الالف كالذى
الالف واللام فى الاخبار عن شئ فى الجملة الفعلية خاصة ولما كان المستفاد من التشبيه بها ولا ينكشف الا التشبيه
بالذى فى الاخبار عن شئ فى الجملة الفعلية خاصة بل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شئ فى غيرها او لعدم صحة
الاخبار به كالاخبار بالذى بل يتفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول ولذا
علق الحكم على طول فداء به واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بان يكون فعلا متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون
معه ما يفوت تبدليه باسم الفاعل من الاستفهام والنفى وقد والسين وسوف لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرط
بطلان دال الالف واللام فى الكلام وقع ذلك مما لا يخفى على ذوى الافهام فان قلت لا ريبة فى صحة بناء اسمى الفاعل
واسم المفعول على جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسمى الفاعل والمفعول منها خبران لمبتدأ الجملة
وجاز بناء اسم الفاعل فى مثل قام زيد وضرب زيدا او بناء اسم المفعول فى مثل ضرب زيد ولا سيما ان بين اسم

المفعول فى الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا فيقال المضروب زيد واعلم ان باب الاخبار بالذى باب وسيع قد طولوا
الكلام فيه بالفوائد تفصيل صورة تعذر الاخبار وصور فى الاخبار مزيد دقة وفطنة وقد اكثر الرضى البحث عنه سيما
فى الاخبار عن المتنازع فيه للعاملين وفيه املال لا يتبعه مزيد يوم وبد احسن المصنف فى اختصاره وتحرى لا تتبعه من
انا رحمان تعذر امر منها اى من الشرائط المذكورة والامر بمعنى الشئ او بمعنى الامور لا نا امر ما فى الاخبار بالذى بما مر
واى عند التفصيل امور ستة فان تعذر الذى يتضمن جعل الجزء الذى من اجزائها اخرته خبرا صلة الذى وجعل موضعه ضمير الذى
امران وضع الضمير وعوده الى الذى لكون المخبر خبرا امران الاخير لجعل خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه امتنع اى الاخبار
بالذى فى ضمير الشان متعلق بالمستتر فى قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالمظروف بالضمير العايد الى المستتر اذ الظرف يكفيه
رايحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المفعولة عن المعنى الذى يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلى كذا احققه المحققون
وان صرح الرضى فى هذا المقام بانه لا يجوز مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر فى الاعمال مراعى
وجه امتناع الاخبار عن ضمير الشان انه لا يصلح الضمير العايد الى الذى موضعه لانه لا شئ منهما مفسرا بما بعده ولا يصح تأخيره
خبرا لانه يكون متعينا بالذى والخبر يجب ان يكون معينا للذى وايضا يجب كون ضمير الشان مسندا اليه وتح يصير
مسندا الموا اليه يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة تح بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تقدير الذى لان ضمير الشان
يمنع تقدير الذى لوجوب صدارته كما يوهمه سياق كلام المصنف وهم بعض الشارحين لان ضمير الشان يطلب
صدارته فى جملته ولا يمنع تقدمه شئ عليه لانه يقال انه زيد قائم والحجة انه زيد قائم وكان زيد قائم ومثل ضمير الشان
كل ضمير مبهم مفسر بما بعده كما ربه رجلا ونعم رجلا ونعم رجلا مانع اخر وهو انه لا يصح تقدير الذى لانه لا يصح الاشتمال
لكونه صلة والموصوف والصفة الامتناع وضع الضمير موضع شئ منهما الا لو صف الضمير او وصف به وقد عرفت امتناعهما
والمصدر العامل لامتناع عمل الضمير لانهم ان التحقيق كما يحصه كما سوى العامل فى الظرف اذ الضمير

العايد الى الذى ليس بمعنى المصدر والحال وفى حكمه التمييز لوجوب تنكيرها وكون الضمير من المعارف والضمير المستحق
لتغيره لامتناع جعل العايد الى الذى موضعه فلا تقول الذى زيد ابوه قائم هو لان ضمير ابوه ح يرجع الى الذى
لا الى زيد فيبقى ربط الجملة بزيد والاسم المشتمل عليه اى على ذلك الضمير فلا يخبر عن غلامه فى زيد ضربته غلامه اذ لو اخبر
لتقول الذى زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته الى الذى بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو رجع الى زيد بقى الذى
بلا عايد ويكذب زيد ضربته ان المضروب غلامه وههنا بحث شريف صار معركة انظار الابطال وهو انه اذا تعذر
الضمير المستحق لغيره كما زيد ضاربه اخوه او تعذر الاسم المشتمل عليه كما زيد ضربت غلامه لديه فينبغى ان لا يجوز الا
خبار لانه لا يبقى لغير الذى احد الضميرين ومنع جوازه لما نقول بالا ينبغى ان يلتفت اليه واظن بالمقام انهم يتابعهم
حيث اطلق الضمير المستحق لغيرهما والاسم المشتمل عليه ولم يقيدهما بما اذا لم يكن للغير سواه اذ المقصد اذكى من ان يخفى
عليه ما هو واه بل اقول كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ فى تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا
من المتعدد بخصوصه بل واحدا اذ فى تلك الصورة لا بعينه ومن موجبات شرط جعل المخبر عنه بالذى خبرا تعذر
الاخبار فيما لم يفد الاخبار به عن الذى ولذا شرط فى الاخبار عن ضمير المتكلم فى ضربت زيدا ان تقول الذى
ضرب الا انا ولم يجز الذى ضربت زيد الا انا ميلا الى المعنى كما فى انا الذى سمتنى امى صورة اذ لا فايدة فى
الاخبار لاشتمال المبتدأ على بيان ان المتكلم ضارب زيد وما الاسمية اى المنسوبة الى الاسم ابتة المستند الاسم المورد
الى النوع فيه وان كان كون الكلام فى نوع الاسم يغنى عنه للتنبيه على انه خالف نظائرها فى كونها حرفية ولذا
لم يقيد وللتنبيه على ان الكلام فى الاعم من الموصولة لئلا يستفيد الحكم عليها بغير الموصولة وح ترك تقييد نظائرها لا كتفاء
بالفاظ هى طبيعتها موصولة ويستفاد منه متضمنة لحرف الاستفهام فى الاصل وان لم يقصد بالاستفهام فانها قد
تستعمل للتعجب كما ما انت والفخر والتعظيم كما اى فتى ما اى فتى وللانكار كما هم فيم انت من ذكراها فى وجه ومن

احكامه حذف الفاصلين بشئ اسما او كان او حرفا الا اذا كان فيه فعلا فلا يحذف فيها ذا او شرطية نحو ما تصنع اصنع

وموصوفة اما مفردة نحو مررت بما معجب لك اي بشئ معجب لك او نكرة تامة بمعنى شئ منكرة مطلقا عند سيبويه وبمعنى شئ تارة

عنده نحو ما احسن زيدا او بمعنى الشئ الموصوف اخرى نحو فنعما اي نعم الشئ وعند غيره المعنى فنعم شئ على ان ما تمييز لضمير مبهم

في نحو نعم وهو مذهب المصنف كما سيجي في افعال المدح فحكى ان ما التامة بالتفسير انه شاركه الموصوف والصفة في هذا المعنى

تنبيها على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره انه رحمه ان ما التامة موصوفة عند سيبويه منكر عند ابي علي و

نحو ما ذكره اختاره بالرضي وصفة اختلف في وجودها فمنهم من جعل كلما وقع في موقع الصفة حرفا زائدا

للتعميم والابهام نحو ضربته ضربا ما وشئ ما وما لما لا يعلم مطلقا ولا يجي لما يعلم الا نشر لانه منزلة ما لا يعلم او للتغليب ولا

وصاف ما يستحق بعقل فتقول ما زيد سؤالا عن وصفه وما جهل حقيقته فيقال ما زيد سؤالا عن حقيقته ومن كذلك

الا كما جاء بعلم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان المشبه به هو المقدم من شئ من الافهام ولا يخفى ان المناسب

ما لا يستحيل كذلك الا انه نبه على ان ما له جهتا التذكير والتانيث ولك ان تعامل معه بالجهتين معا الا في التامة خلافا لابي علي

والصفة وهو لا يعقل ولا يستعمل فيما لا يعقل الا منزلة ما يعقل لداعي او لتغليب او للنساء على تغليب نحو منهم من

يمشي فانه لما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل على غيره بني على هذا التغليب قال من يمشي ومن

وما موحدان مذكران يعامل معهما معاملة المفرد المذكر في الاكثر الا ان يرجح جانب رعاية المعنى ما اريد بهما من المؤ

نث والتثنية والجمع فاحمل جانبه ومن جانبه انه صح ان يحمل المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبك او من احباك

فانه يكنى رعاية جانب المعنى وان تقدم على ما يراعى فيه جانب اللفظ من بلايا المعنى كقولك منهن من احببنا فانه اولى

من قولك من احبت لان حمل معد لول من من التثنية فلذا ذكر من رجح رعاية جانب المعنى فيما هو خير من ما حمل على

المعنى نحو من هي محسنة ولا يجوز من هي محسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما تانيثه بالتاء كلا فا من هي حمراء فانه

لم يجز

لم يجز فيه من هي احمر وقال فرق انه كثيرا ما يذكر خبر ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو طلق وطالق وحائض بخلاف ما في

مثل احمر اقول وفيه بسر قوله انه يجوز من هي الافضل فانه كثيرا ما طلق المفرد المذكر على المؤنث ورعاية جا

نب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثيرة والعكس قليل وشرط ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ

من اول الامر فانه ضعيف نحو فيل ممتنع عند بعض الكوفيين واي للمذكر والمؤنث واية للمؤنث وحكم

الكل انه زوده واي واية كمن وهكذا في اكثر النسخ وزيد في بعضها الا الصفة وفي بعضها كلا لا في ان ثم فلم

يثبت الصفة في نسختين واثبتا في نسخة ولكل وجهة ان الصفة توهم الاصل استفهامية فوجه الاصل دعت الى

الادراج في الاستفهامية ووجه الشيوع في الصفة على وجه لا يخطر معه الاستفهامية بالبال دعت الى ذكرها بالا

ستقلال لكن ينبغي ان يزاد الحال كما في التسهيل حيث قال ويقع اي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة ومذكورة

غالبا وحالا لمعرفة وتلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لا لفظا

بمعنى اللفظ نحو مررت برجال اي رجل واي فتى وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضا

اليه نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واي فيها بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي رجل واي

رجلين واي رجال
كل رجل او رجلين او رجال وتقول في المعرفة اي الرجل فيكون اي بعضا من الرجال ولا يكون

لا ولا يضاف الاستفهامية الى المعرفة الا اذا كانت مثنى او جمعا او قصد الى اجزائها نحو ان اي بعض منه او

كررت مع اي بالعطف بالواو نحو اي واي هذا الكلام مع ايضاح وان الموصوف حصرها الرضي في اسما الر

جل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت باي معجب لك الا ان الرواية افرد الكافية لعدم الاعتداد

بالتعدد لان ايا في الزيادة الثانية موصوفة واجبة الاعراب من بين الموصولات وحدها وقد تفرقة على مذهب في

اللذان واللتان وذوا الطائية فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف في دفعها بان المراد وهي موصولة بخلاف

بالاتصاف وحدها والثلاثة المذكورة خلافية او وهي معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها الا اذا

حذف صدر صلتها استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمعتاد جوازه بناؤها مع حذف صدر صلتها

يستفاد من الرضي انه لا بد من قيد آخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الا منصوبا

وبعضهم اجاز البناء ولم يجوزه الاخفش وقد منع سيبويه هذا القياس لان البناء بنا في ايهم يخالف القياس

فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بان ايهم في امثال هذه المواضع مرفوع مبتدأ استفهام في تقدير قوله تعالى ثم لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن لننزعن شيئا من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولا بحذف

الا صدر صلة هي جملة اسمية وصدره ضمير اي وماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي على ان يكون

ذا بمعنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ماذا صنعت بل يتحققان في ماذا صنعته وماذا فعل والحاصل

قولهما ذا صنعت قولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله وجوابه نصب وجوابه رفع اي اعراب جوابه

رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ماض مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال بجملة اسمية كان

ما مبتدأ عند سيبويه وخبر لذا صنعت عند غيره والاحسن الاكثر في الجواب المطابقة والآخر ان

شئ بمعنى ذا زائدة وما مفعول صنعت وجوابه نصب كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم يكون ذا

موصولة ليس سؤاله منه وحده بل مبناه انه كثير في جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب قليل ولو

قال في جوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصوف فان البدل من ما

ذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبني على انه مبني على جعل الاستفهام بخلاف حذف مبتدأ محذوف العائد لان

في الكثرة ان حذف عائد المبتدأ قليل بخلاف حذف عائد الموصول وهكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان

السؤال جملة اسمية بهذا التاويل ونحو نقول يمكن ان يقال لما صار ما بزيادة ذا بعد ما كثير الاختصار

بحذف

بحذف الضمير وقد اهمل المصنف مسائل مهمة لا يحل تركها في مقام البسط فنقول لا يتقدم الصلة على الموصول ولا

يعمل فيما يقبل الموصول فلا يقال زيدا جاء الذي ضرب ولا يتعلق بما قبله بعطف او كونه جواب قسم او شرط

ولا يوصل بينها وبين الموصول ولا بين اجزائها بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام والتزم

حذفها مع اللتيا والتي مرادا بهما الداهية واجاز الكوفيون غير الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور

عاقل فيحذف بعد من ووقفت عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق مدات مناسبة للاعراب

المذكور وحكاية ما فيه من علامات تثنية وجمع وتانيث من غير حكاية الاعراب في جمع المؤنث والمفرد المؤنث فقط

فاذا قيل جاءني رجل منو وفي رأيت رجلا منا وفي مررت برجل مني وفي جاءتني امرأة منه بفتح النون والهاء او منت بسكون

النون والتاء وفي جاءني رجلان منان وفي رأيت رجلين منين وفي جاءني رجال منون وفي رأيت رجالا منين

وفي جاءتني امرأتان منتان بسكون نون التثنية وجاء بسكون نون من ايضا وفي جاءتني مسلمات ومنات

بسكون التاء وبشرط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سمعت رأيت رجلا او امرأة قلت من يا فتى ولا تقول

منا ومنه ويحكى الوصف في اي باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكى علامة التثنية والجمع

والتانيث وفقا ووصلا في العاقل وغيره الا انه في الوقف يسكن يا وه في الرفع والجر ويقلب تنوينه الفا في

النصب وفي من لغة شاذة هي اعرابها بالحركات الثلاث وتثنيتها وجمعها موحدة اعرابها واذا جمع من يعقل بجمع

في الحكاية بين من واي فاذا قيل رأيت رجلا وحمارين قلت من وايين واما المعارف الواقعة بعد من

غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها لا في من ولا في اي الاختيار وان حكى المبرد عن يونس انه حكى الحكاية

في من بعد حذفها والاعلام يحكونها الحجازيون دون تميم بشرط ان لا يكون متبوعا بما سوى العطف من التوابع

وفي المعطوف والمعطوف عليه خلاف وفي مثنيات الاعلام ومجموعها من قبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اي

فلا يحكى قولا واحدا واذا استفهم عن العاقل نسب اليه علم العاقل او غيره كما يقال لمن قال رأيت زيدا او عربيا يقال المنير
الى البكرى او القرشى والا قال ذلك يعنى المكى او المدنى فيجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم بالمنى و
يحكى في لفظ المنى اعراب المسئول عنه بنسبة فيقول المنى والمنيان والمنيين وهكذا اسماء الافعال ما كان
بمعنى الامر اى بمعنى الامر ومعنى الماضى او بمعنى ومنه الامر وضع له المعنى على اختلاف القولين فان البعض
جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبذا اخرجها عن الدلالة على مقترن باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباختيار
يشعر كلام المصنف الا الشارح في بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه في بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر
والماضى اذ وضعها لالفاظها تكلف يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به
جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه متحدان في المعنى وليس معنى انزل لفظ انزل
وعلى هذا القول لم يقل ما وضع بمعنى الامر والماضى كما قال في التوضيح المصنف والاشارة الى دلالتها على هذه المعانى
ليست بحسب اصل الوضع وبذا خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بنظام التعريف والانسب جعل
كان بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضى ولا تحكم في جعل صه بمعنى اسكت
دون لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى اثباتا وكذا البناء يدعوا الى كون المعنى مبنيا او معنى
مبنى ولانى جعلوا هيهات بمعنى بعدت دون البعد لان صيغ الماضى في الاثبات مبنية دون المضارع والداعى
البناء نحو رويد اى امهل ولا يخفى على المذكر كما يوهمه تفسير المستتر في اسم الفعل بكون الضمائر
الستة ولا يكون فاعلا بارزا في حكم المحققون بان بعض هذه اسم فعل ولا تعريف الفعل وسيبويه فان
اللام [illegible] هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل عن التأكيد والمبالغة فمعنى فعل المستعمل فيه فرويد زيدا

جزرا

بعثرا او امهله فالاول التعريب وهيهات ذلك اى بعد بمعنى ما ابعده او ما هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء
التأكيد اى تفسيرها بابعده وبناؤها على الحركات الثلاث وتقلب تاؤها هاء الذى همزة فصارت ستة وقد ينون في
تلك الستة فصارت اثنى عشر وقد يحذف الهاء فيقال هيها وايها فصارت اثنى عشر وقد يبدل الهاء في الوصل لاجرائها
مجرى الوقف وقد يلحق بالكاف الحاق بهو وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغنى بنون مكسورة ثم
كل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضى كثيرة لا بد في تحصيل النحو ضبطا وكان المتداول معرفة لضبط كتب اللغة و
المبسوطات ونحن نضبط لك مشغول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى اسكت ومه بمعنى الكف
اعترض عليه بان الكف متعد واللازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كمه وقال الرضى ويستعمل
ايها لمطلق الزجر وايه الزرى الحديث على ما في الرضى وحدث على ما في التسهيل وزعم الاصمعى انه منون و
ترك التنوين خطا وهيت مفتوح الهاء مثلث التاء او مكسور الهاء مفتوح التاء في الرضى اى
اقبل وتعال وفي التسهيل اى اسرع وحصل من لغاته هيت بكلم وهياد مثله مهموزا او هيا بالكسر مشددة
مقصورة وهيل بالفتح والسكون وهيك بفتحتين مشدد الياء ودع ودعا كعصا ولعا كذلك بمعنى عثر
اى قم وفدك وقطك بجلك فانا بمعنى الكفوء لو جعل الضمير للمتكلم فيقال قطنى [illegible] فان قلت
كيف تكون هذه الاسماء لازمة وقد جاء بعدها الضمائر المنصوبة قلت هى مضاف اليها وهى في الاصل فدك
وقطك مشددتين منصوبتين وكذلك منصوبا والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفاء فهى مفعولات
مطلقة لافعال محذوفة فخفف الاولان لحذف المدغم فيه ثم جعل المركب الاضافى اسم فعل قال الرضى بمعنى
الاولان الضمير دون الثانى فيقال بجلك ولا يقال قطك وقد وهذا انما في كثرة استعمال فقط في عبارات
[illegible] وجعل الضمير [illegible] يجلى ويدنى [illegible] حى على الصلاة اى اقبل عليها [illegible]

ايته وقد يركب حى مع هلا بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهل الى الثريد او بالباء فيقال حيهلا
بعمر اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى ايت نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات
حيهل بحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان الهاء في الحالين وقلب التنوين الفا في الوقف واثبات الالف
في الوصل ضعيف وهلا وقد عرفته وبس بمعنى اوقف وقرقار بمعنى قرقر وآمين وامين بمعنى استجب دعائى فلم
[illegible] المجهول في موضعه استعمل لازما فقيل هو متعدى المعنى لازم اللفظ وقد امنوا ملكوا اى نحو مهلا وفدا
لك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضمير المخاطب في الظروف
وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل والاول بمعنى امر الحاضر والثانى بمعنى امر الغائب هذا اخر
ما ذكر من الاسماء الدالة بمعنى الامر وهى لازمة واما المتعدية فهى ها مقصورا ويلحق بها الحروف الستة للخطاب ويمد
فتصرف الهمزة تصريف الكاف وقد يمد مع الكاف وهمزة مفتوحة غير موقوفة ودى وما كتف وقد يتصرف تصريف
خف ودع وما كان موقوفة تعريفه فهذه لغات ثمانية بمعنى خذ واثبت الجوهرى هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل
الحروف بها الافعال اذ لا تعريف لاسم الفعل وهات بمعنى اعط وتعرف بحسب الضمائر ولهذا قيل انه فعل وقال
الخليل هو امر من آتى يؤتى قلب همزته هاء وبله بمعنى دع وقد يستعمل مصدرا فيقال بله زيد مضافا منصوبا
وبمعنى رويد وحكى سيبويه رويد زيدا او رويد امر قد عرفته وهلم بمعنى احضر قال الله تعالى هلم شهداءكم
ويجئ لازما بمعنى اقبل في نظيره سلك طائر من اللازمة وتقدم بها بان تقول هلم الى الآن ليس بفصيح وعندك ولديك
ودونك زيدا بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ما كان الامر نذكر لك تفصيل
ما هو بمعنى الماضى وهو هيهات وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراقهما نحو شتان زيد وعمرو ويقال شتان ما
زيد وعمرو بزيادة ما وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو وحكم شتان بمعنى بعد وما موصوفة الى البعد مسافة

بين

بين زيد وعمرو وسرعان وسكان مثلثين بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقربه وما اسرعه وبطآن بضم الباء
وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطؤ مع تعجب اى ما ابطأه واف بمعنى تضجرت وفيها احد عشر
لغة ضم الهمزة والبناء على الحركات الثلث منونا وغيره فهى ستة وسابعها او بكسرتين بلا تنوين واف كسر
بلا امالة وكذا بالراء منونة وغير منونة ورد الراء صوب مصدر وليس باسم فعل وقد يتبع لو تقه وقد
ترفع واوه كضوء بالكسر وآه كبيع امرأة وجاء فيه بفتح الواو مشددا او مخففا وجاء فيه كسر الفاء بلا اشباع و
بلا هاء والموقع سكون الهاء واوه بكسر الراء وتشديد الواو وفتح الهمزة والواو وقد تمد الهمزة في هذه
وقد تزاد في تلك الممدودة والالف والراء كما في الندبة فيقال اوتاه ويكون الهاء ساكنة في الوقف مضموما
او مكسورة في الوصل وجاء اويه تصغيرا وه على نحو تصغير الاسماء المبهمة بفتح الاول الكل ذلك بمعنى توجعت
ووا ماووى للتعجب وآخ كخ بمعنى تكرهت وها لا حسب ولا يتقدم على اسماء الافعال معمولها خلافا
للكسائى وما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة وفعال بمعنى الامر اى ما يوزن به فعال ولا يخرج عنه فعال بمعنى الا
مر من فعل اذ لا بد من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه تكفى المغايرة بين يوزن وما يوزن به لانه يتحقق
المغايرة في عبارته وفعال للوزن غير فعال للامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله من الثلاثى قياس اى ذو
قياس غير موقوف على السماع كسائر اسماء الافعال لغير ثلاثى وثالث انه مأخوذ من الثلاثى قياس وهذا
تمام مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماعى ولا يسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولا قعاد بمعنى اقعد اذ
ليس لاحد ابتداع صيغة لم تقلها العرب قال الرضى قال الاندلسى منع المبرد قوى كما لا اولى ان يقال مراد
سيبويه بالقياس الكثرة قلت وليس منع المبرد بذاك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان نشتق من علم اعلم
ما لم نسمع وغاية الامر ان قيسهم انهم لما شاهدوا في اكثر افراد نوع امر القياس والله درابى

الحاجب لا يثبت هذه نظره مستريه ام الاترى انه لم يلتفت منع المبرد وسجل بصحة قول سيبويه كنزال بمعنى انزل
وليس قوله بمعنى انزل نحو ابعد ان قال وفعال بمعنى الامر الا انه احتراز عن منزل لان الامر في اصطلاح النحو
ليس الا انزل واخواته واذا صح اطلاقه في توقيف اسماء الافعال وفي تقييد بمعنى فقال بلبلان فيه رد على
ما ذكره النحو من ان في نزال مبالغة كما في سائر اسماء الافعال فنزال كذا من انزل على صيغة خطاب المؤنث
وهذا التانيث بدل عن علامة الجمع او باتي علامة التانيث للجمع لتاويله بجماعة وعلامة الجمع في انزل
كناية عن تكرار النزول كما في القيا في جهنم فان المراد الامر بالالقاء المكرر وكما في قفا نبك فان المراد قف
قف فالمكرر فانزلي بمنزلة انزل انزل ثمانا فافوقا وابيه وان تانيث نزال يقول الشاعر لان انث اشجع من
اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر حيث اسند دعيت الى نزال لكونه بمعنى انزل لانها مقدمات واهية و
تمسك بمحتمل لجواز تانيث دعيت بجعل نزال مؤنثا بتاويل الكلمة كما شاع في ارادة نفس اللفظ ولا حاجة
في تحصيل المبالغة الى انه جاز ان يكون لو ضع كما في سائر اسماء الافعال فبنية المعنى بقوله بمعنى انزل على ان
كونه بمعنى انزلي غير ملتفت بل هو بمعنى انزل فهو ربما كان بمعنى انزلي اذا انزل الى غير ذلك كما في سائر اسماء الا
فعال بقولهم لم يجعلوا انزال فعلا قيل لانه على صيغ الاسماء وفيه ان هذا رد المستكره وقيل لانه دخل
الكسرة المجتزء عنه في الفعل وقال الرضي وهذا اقرب وقال اقول لو كان فعلا لاتصل به الضمير برد
على ذلك الوجهين انه معدول عن صيغة الاصلية وربما لا يختار في المعدول ما لا يختار في المعدول عنه قال
الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف لو خرج الفعل بالعدول من الفعلية الى الاسمية هذا قلت
خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد وفعال معرفة

معرفة

معرفة لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكور ههنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تانيثه
اذ لم يقم دليل عليه وما استدلوا عليه غاية الضعف لان اوزان القسمين فقال مؤنثان بلا خفاء فكذا القسمان
الاخران طردا وان شئت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التوقيف فيجعل المعرفة بتانيثها معرفة
شيث فعال مصدرا معرفة ويويد هذا انه لم ينكر عليه النحاة دعوى كونه معرفة مع ان دليله اضعف من دليل
التانيث حيث قالوا فجار معرفة لان المستعمل الفصيح قرينة لبرة الة علم البرة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة
واحتملت فجار وهو كما ترى غير دال الا على تعريف فجار لكنه يرشدك الى تعريف ما لا يحصى لكن زاد المعدول عنه من
الفجور ولا يترتب في تانيثه الا ترى ان لا تانيث في المعدول عنه لان تانيثه ليس الا من معناه بل جاء من قبل
اللفظ فانه لفظ انث سماعا وربما يؤنث لفظا ولا يؤنث مرادفه وصفه مثبتي ان يصفها بالمؤنث لانها لا
تكون الا مؤنثة وهي اقسام مخففة بالنداء وقد نبه عليه بقوله كيا فساق اي يا فاسقة وهذا لا يكون
الا صفة صرفة وغير مخففة وهي ثلاثة اقسام باقية على الوصفية كقطام بمعنى قاطعة اي كافية ولزام اي لازمة
وبداد اي متبددة متفرقة وبلال اي بالة وطالبة صابرة على حبا وهذا القسم اكثر كلامهم وبراح للشمس
فالاول بمعنى اي قدره بمعنى الشاوبة والثانية بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما تمكن الصفة الغا
لبة في الجنس بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة في الشخص جعلها داخلة في قوله وصفه ولم يتعرض لها وتعرض
للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلما [illegible] لعدم الاوزنه علما تب يوصف
العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا سماعيا وليس تانيثه من قبل العلمية ولهذا قال علما للاعيان
مؤنثا دون المؤنثة والمراد ليس الا الاعيان وهو ظاهر كقطام علم امراة وغلاب كذلك مبني في الحجاز اي
في لغة اهل الحجاز قال في الصحاح في باب النبيين والاشعار جاز على لغتهم ومعرب في تميم كلهم

الا ما في آخره راء فان اكثرهم على بنائه واختلفوا في سبب بناء الاقسام الثلثة من الافعال قال المبرد هو اجتماع اسباب
ثلاثة العلمية والتانيث والعدل ونقض بأذربيجان وقيل لتضمن ما التانيث ونقض بهذا فلذا لم يلتفت اليها
المصنف وجعلا علة البناء المشابهة بنزال وزنه واعلم ان قوله وعلما مؤنثا يحتمل فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين
لعطف علما على مصدرا وعطف مؤنثا على مبنيا فيبتني هذا التركيب على الجواز على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبنيا
والتقدير وفعال علما الاصوات كل لفظ افراد اللفظ ليشعر بان الاصوات ليس معربا بل مبنيا بعقد هذا باب
الاصوات وهكذا قوله المركبات كل اسم وما يقتضي ان يجعل المذكورات في اوائل الكتاب غير موقت هذا ولم يقل ما حكي به صوت
كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم شيوع ارادته منه في كتب الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه
كلمة فضلا عن كونه اسما وذلك لانه ثلثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصار بالاختيار فدلالتها على معانيه
طبيعية وهذه حكاية صوت اخر وهي باحداث ما شابه الصوت ولا مدخل للوضع فيه وما يصوت به للبهائم وليس البهائم
من اهل فهم الوضع حتى يوضع اليها الالفاظ وانما يترتب الاثر على اللفظ عليها لانها رات مع سماعه هذا اللفظ ضربا
او لطفا وتكرر ذلك حتى يمكن في خيالها فاذا سمعت اللفظ قلت يضرب معه او لطف معه فخوفا او خوفا من الضرب
او طمعا للطف فيقع الانزجار في تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكي به صوت ولم يقل حكي به لفظ
لان ما يصدر من الحيوانات العجم والجمادات من الاصوات ليست بالفاظ لانها لم يتركب من الحروف لانه ليس لها مخارج
الحروف وانما يضع الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولا ياتي بمجرد الصوت لما اعتاد باللفظ في مقام الاداء
وقد عرفت بهذا ان قوله او صوت به للبهائم غير جامع ويخرج من تعريف القسم الاول من الصوت بقوله كانه
لم يذكره لظنه كونه مهمل لاحتمال كونه من اسماء الافعال وهكذا نظائره فالاول كغاق [illegible] على الكسر كنخ
مفتوحة النون ومكسورة اي المشددة ومفتوحا وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا ابخ واخ

بكسر

بكسر اوليهما وسكون الباء ويجوز في الحاء الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم منه لاستغنى عن هذا التطو
يل التطويل وانما خصت من الاسماء لانه حرف تصرف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقيل بسم الماء والجوب
واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين كغاق وانف وتارة يستعمل استعمال المعارف فربما يعرب اعرابها كو
والماك اي بقي ولهذا قيل هذه الاصوات من الكلم كالنسناس من الناس وفي التنوين فيها تنوين الالحاق
في بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جاز ان تعرب والاعراب مع اللام اكثر من البناء
وهي على ما ضبطوا ما طيخ لحكاية صوت الضاحك وعيط لحكاية صوت الفتيان عند التصايح في اللعب وشيب
لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب وحاهم حاء وهمزة مقصورة بعد الالف وقيل بميم مفتوحة وهمزة
ساكنة لحكاية صوت الغلبة صيي وحيت والدة وطاق لحكاية صوت الضرب كلاهما مبنية على الكسر
وطق لوقع الحجارة كذا في التسهيل وفي الرضي كلاهما بمعنى طاق وطق لوقع الحجارة بعضها على بعض
وقب لحكاية وقع السيف على الضريبة وهلا لزجر الخيل الى ان تتوسع في الجري وقد يزجر به الناقة
وهوس لزجر البغل وفي القاموس اسم رجل كان عنيفا بالبغال ايام سليمان صلوات الله تعالى على نبينا و
عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ لزجره باعتبار كونه اسم هذا الرجل ودهيد بكسر الدال وفتحها مع
كسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وهاي وعاي بالكسر منونة وغير منونة لزجر الابل
كذا في الرضي والتسهيل وعد الضبعي في التسهيل وعه بالفتح والسكون وعا مصوتا بالكسر مكسورتين وعاء
بالكسر في الرضي عاء وجاء بالهمزة المكسورتين منونة وغير منونة وقد يقصر الاول وحي مهموزا على وزن
علي وجوب بفتح الاول والاخر وسكون وهج بفتح الهاء وسكون الباء وكسر الجيم وسكونها وعلح
عاج بالمهملة وكسر الجيم منونا وغير منون وحاب بالكسر الضبعي كذلك وهرع بكسر الراء وفتح المهملة وسكونه

وحب بفتح الحاء وسكون الباء وكسرها منونة زجر للبعير وفي التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر والتنوين الاخر لتسكين صغار الابل اذا انوت ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء وقد يبدل الهاء الفصيل للمولود في الربيع وحس بكسر الباء وسكون الحاء الساكن قيل بضمها وفتح السين المشددة واهس بكسر الهمزة وسكون المهملة وكذا هيج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد تكسر الجيم منونة وهجا منونة وفتح قع بالقاف المفتوحة وسكون المهملة وقاع بالكسر لزجر الغنم وكس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وثوئي بالمثلثة والهمزة على وزن عد لدعاء التيس عند النزوان وفي التسهيل نخ على وزن دعا بالمشاة والمثلثة في التسهيل سع بمهملتين وحج بمهملة وجيم كلاهما على وزن دع لزجر الضان وحر بمهملتين كدع ودع بمهملة ومعجمة كمع وعير بمهملة مكسورة وشاة تحتانية ساكنة ومعجمة مكسورة وحرى بمهملة تحتانية ساكنة ومعجمة منونة زجر الغنم وفي الرضي وجح وحه كدع وعيره روي فتح العين زجر للضان وشاء بمعجمة وهمزة كدع ونحوه بضم المثناة الفوقانية وضم الجيم وسكون الهمزة لدعاء الحمار الى الشرب وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعا للجحش وبس بباء بين مثناتين تحتانيتين دعا للفرس ودج بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صياح الدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة مخففة زجر الكلب وصا فيه دعاء وده بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة ومشددة زجر مطلق بمعنى اوترب واصله فارسي وقد يأتي بمعنى المصدر ربما على الكسر رعاية لاصله وبنون نحو الآدة فلادة بمعنى ان لم تضرب يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعده ووى كمى للتعجب او الندم وحسى الفتح ثم الكسر المهملتين يقال عند اصابة المكروه بغتة ونخ كمى بموحدة تحتانية واخرى فوقية يقال عند الاعجاب والوصاة بشرة وبكرر للمبالغة فان وصلته كسرت ونونته وربما شدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة

مكروه وكذا كخ بالكاف مكسورة ومص بكسر الميم والصاد المهملة المشددة على الحكاية ويقال الفتح في صاده وهو اسم ما يخرج عند التمطق بالشفتين الى التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى عند ردهما حاجا وليس الرد بشرط باس بالكلية بل فيه الطاع ما من حيث العادة ومن ثمة ومس الى في معنى الطعم وما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب منها سكوه شبهه كلمة محنيف كلا وهي مصدر سمي الصوت باضافة رت مصدر كالحكاية عن ذلك الصوت شاكي في الشرح بالحكاية الصوت المركب كل اسم او رد عليه الرضي بان الكل لاحاجة في الحد اليه لانه لا يطلب العموم الا لطلب البيان للماهية قلت لا وجه لتأخير هذا البحث الى تعريف المركبات وعدم التعرض في تعريف الصوت وليس الاشكال في ذكر كل مجرد ذكر ما لاحاجة اليه بل يصح حمل كل اسم على المركب من المركبات وانما صرح في تعريف المركب بقوله كل اسم وما يشتغل ببيان كونه بيانا لجوفه في بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فربما يتوهم كون نحو اسماء الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب من التشبيه والتنزيل مركب من كلمتين اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين فلهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل كلمتين يشمل التوقيف مثل سيبويه فان الجزء الثاني منه صوت وهو ليس بكلمة كما عرف ونطق بما قال ان بنا ويها الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب من الحروف والهيئة كضاربة ومضروب واخوانهما واخرج بقوله ليس بينهما نسبة مثل عبد الله وتأبط شرا قال الرضي اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من اثر الاهمال لانه لا يصح في خمسة عشر فالتحق قبل العلمية وقال شارح آخر اي ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب من البعلبك فانه ينفي النسبة في الحال مما يلغيه التوضيح بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف فيقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى انهم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضي خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن نسبة العطف مما يفيد

معنى حرف الجر كما ستعرف ويمكن دفعه بان القول بتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيلها منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدى واحد والحق توجيه البناء وتحصيل المناسبة لمبنى الاصل وخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى كما تقارب البيتين فتحقيق التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي ارتباط بل دليل جمعهما حروف الكلمة فكما لا نسبة بين الحروف بل ليس الا توالي حروف فكذلك ليس بينهما الا توالي كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوي وهو انه لا وجه لايراد بعلبك في المركبات المبنية لانه معرب جزؤه الاول مبني لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا ايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله جزئيان ذلك وما اوقف للمركب فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف في البناء والثاني لشدة مناسبته بالاول فقال فان تضمن الثاني حرفا فقيل اي حرف عطف او غيره وهذا اشد على ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجر كما في بيت بيت اي ملاصقا بيتي بيته واما اذا جعل البناء ما لم يقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر وللتنبيه على ان الحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما لا غير مبنيا على الفتح ان لم يكن آخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة في الجزء الاول من هذا التركيب ساكن وكذا ما لم يتضمن حرفا نحو معدي كرب كخمسة عشر كان الانسب كاحد عشر وحادي عشر كما لا يخفى واوضح بالتمثيل كحادي عشر احترز به عن احد جانبيه ان بناء الجزء الاول المعتقد على السكون والثاني انه اسم الفاعل المشتق من العدد المركب جعل كالعدد المركب مع فاد التضمن بمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر واختلف في وجه بنائه فقيل حادي عشر مغير احد عشر فهو متضمن بمعنى الحرف في اصله وقيل تركيب عشر مع احد معتبر في المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحن نقول حادي عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادي

عشر

عشر احق بذلك فقضية بتنبيه على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله واخواتها ان اخوات خمسة عشر وحادي عشر اخص التوقيف باخواتها لما مر من الخفاء فيها دون اخوات خمسة عشر الا اثني عشر فمستثنى من القاعدة الاعم المثال فان المعترضة بين المستثنى والمستثنى منه ولا حاجة الى الاستثناء على مذهب من حيث تسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن درستويه حيث جعل سند الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل تلك المركب على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم في الفرق بين اللذان واثني عشر ووجه الحكم بالاعراب بان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان ولا يبنى المثنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنا عشر على خلاف اخواته فيقال ثلاثة عشرك ولا يقال اثنا عشرك قال الرضي في بحث اسماء العدد اذا اضفت العدد نحو احد عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما البقاء موجب والاضافة كاللام لا اثبات في البناء والاحد عشر مبني اتفاقا والفراء والاخفش يجيزان الاضافة في بناء المركب الاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه شبهه فيكون خمسة عشر زيد كابن عمرو من زيد والا اي ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لا يخفى ان المعرب هو المركب الا ان المحل المقتضي للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فلعلهم تسامحوا في اسناد الاعراب الى الثاني وتجوزه عن اجراء الاعراب على آخر الثاني لكونه آخر المركب كبعلبك مثال لبناء الجزء الاول واعراب الثاني فالاحسن تأخيره عن قوله وبني الاول في الافصح فسوأل رحمه بان جاء اعراب الاول باضافة الى الثاني صورة تشبيها بالمركب الاضافي حيث سقط تنوين الاول بالتركيب وجاء في الثاني الصرف وعدمه فان قلت في الرضي انه ربما لا يعرب الثاني تشبيها

بخمسة عشر

بخبرة فلم لا يحمل قوله على الافصح متعلق بالاعراب والبناء معا فكلت لانه صرح الرضى بان بناء الثاني ضعيف فلو حمل
الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا ولا يخفى انه لا بد من تقييد اعراب الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض
قول سيبويه فان الاول والاشهر فيه الابقاء على بنائه على ما في الرضى والا تقييد ان يكون سكر مبني بناء المعنى على غير
الاولى والاشهر وانه لا بد ان يحمل قوله ويبني الاول على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء
ليشمل اذا كان الجزء الاول مبنيا على الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما لم يكن الجزء
الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بنائه لا محالة على ما في الرضى ومن المركبات المبنية المتضمنة معنى
الحرف ظروف مسموعة يجب بناؤها حال الظرفية فاذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثاني
وهي يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب اليوم اليوم لا الى صرف نظره المحى المبنى المجرد التكرير
وصباح ومساء وصباح صباح وكلامها كيوم يوم وبين بين اي بين هذا وبين ذاك ومنها احوال الا
سيتعلان مبنيين للاحوال وهي سوبو بمعنى متوقفين موقفين وشذر مذر اي متفرقين وجدع مدع
اي منقطع وخول اخول اي متوقفين وحيث بيث اي متوقفين وحيص بيص اي متوقفين وبادي بدي
او بدي وايدي سبا وايادي سبا وبيت بيت وكفة كفة وصحرة بحرة وقد فصل الرضى معاني هذه التراكيب
الكنايات قال الرضى الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بغير صريح
وكانه اراد انه لا اصطلاح فيه لان النحو اصطلحوا على تعيينه كما في اللغة لانه يلغو التعيين منهم وكذلك
لا يوجد لفظ يتحول معناه اللغوي والاصطلاحي وقال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعني بها ما
وقع مفسرا في كلام متكلم اما لابهام على المخاطب او لنسيانه فخرج عنه كم وذكر حملا على كذا في كونها للعدد

هذا

وشاد اعراب بين بين

هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندي كذا درهما مثل قولك كم درهم عندي لان كذا يعبر عن المبهم المفسر في
كلام الغير كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمت وقد او رده مفسرا فتقول الرضى كما خرج كم
خرج كذا اي قولك عندي كذا درهما ليس بكناية فان قلت فلم يخرج كم الخبرية لانك اذا قلت قال فلان كم درهما
عندي مبهما فسر بعدد في علمه كذا قلت ليس كم لمجرد العدد المبهم بل له معه انشاء التكثير فلا يصح ابهام مفسرا
لغيره لانه لا معنى لنسبة انشاء التكثير اليه وفيه تامل كالثاني وهو يعني كذا لاجمال لم يذكره لانه لم يرض بكونه
مبنيا لانه كاف التشبيه مع اذا او لم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف الجر دخل على ذا مثل العدد المبهم من اي جنس
كان لان كذا اصله كاف التشبيه دخل على ذا اسم الاشارة المشيرة الى عدد في ذهن المتكلم قال المصنف ليس الكنايات
بايات كلا مبنية فان فلانا وفلانة معربان بالاتفاق وكانه اشار الى ان اطلاق الكنايات وتقييد الظروف بالبعض
حكم الا انه تبع في ذلك النحو كم اسم مفرد كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة مع كاف التشبيه وما
الاستفهامية وحذف الالف مع حرف الجر قياس ولكن مبهمة للتركيب كانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهام
عن الاستفهام وكذا العدد وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء التقليل ولا يحمل الانشاء
في جزء الجملة الانشائية في التكذيب كونها لانشاء التكثير احتمال جملة فيها كم الخبرية الصدق والكذب فلا قد
يكون لغير العدد الحقيقي قال فلان كذا او كيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر وحكى
ابو عبيدة كيه بالهاء مفتوحة ومكسورة الا استعمال الاكثر بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكا
ن من الامر ذيت وذيت قيل بيان لانهما بابان القصة ولهذا اتيا بانهما طولت الالف ولم تقرءا
في الوقف لانها كالتانيث عوض من الياء المحذوفة والاصل كية بالتشديد ويرد عليه ان الكناية ليست مبنية
ولا مو بة فكيف بني المناسب لها واجيب بان الكلمة لا تستحق الاعراب بخلوها عن المعنى المقتضي للمفرد الاول في

موقوفا حين كما لا تقتضي للاعراب فيه فبقي على البناء لعدم الاعراب وفيه انه ينبغي ان يكون في عداد مبني لم يتركب مع
غيره لا في عداد ما ناسب مبني الاصل للحديث الاول للقصة فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لا يناسب البحث عن مميز
كم باب المبني انما هو من وظائف باب التمييز او العدد الا انه اراد الفراغ من مباحث كم في محل واحد لانه اضبط له و
وجوب نصبه اذا لم يكن كم مجرورا بالحرف فاذا الخبرية يجوز جر مميزها اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من
عند الجمهور وكانه صلة المصنف اطلاق قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب ولا يجوز عطف
جمع على مميز كم الاستفهامية صيغة المجرورين واجاز بعض النحو كم رجلا ونساء لان المعطوف قد يحتمل ما لا يحتمل
المعطوف عليه والخبرية مميزها مجرور باضافة كم اليه عند الجمهور او بتقدير من عند الفراء ومثمرة الخلاف تظهر عند
فصل التمييز عنها فان الجمهور يوجب نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لما مع
تقدير من مفرد ومجموع ويدخل من فيهما اي في مميز كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرور بفعل متعد له
في التباس بمفعول هذا الفعل وانكر الرضى الفصل بين مميز كم الاستفهامية ومميزها متمسكا بانه لم يعثر عليه
في استعمال ولا في كتاب في كتب النحو وقد جوز الزمخشري في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
ان يكون كم خبرية واستفهامية وكلاهما اي القسمين كم لا غيرها من الكنايات فتقديم الخبرية الصدارة عن غيرها
صدر الكلام ولا يتقدم عليهما الا حرف الجر او المضاف اليهما كما نبه عليه فيما بعد وكلاهما كان الانسب ان يقول
كم الاستفهامية وكم الخبرية كلاهما الا انه نبه على ان تانيث كم تاويله بالكلمة وبالتذكير بتاويله باللفظ يقع مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا ولا يخفى انه لا يختص كم بل غيرها من الكنايات يقع كذلك فتقول قال زيد كيت كيت وقيل كيت وكيت
وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه بعد تعيين اتمام المرفوع
والمنصوب والمجرور يستغني عن البحث عن غيرهما الا ان كم بعينه لما كان بين وكان في موضع مرفوعة

ومنصوب

ومنصوبة نوع غموض اشتغل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استغناء لظهوره ثم تنبيها على
انه لا يمنع تقديم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال وكل ما اي كل لفظ من لفظي كم فانكرة موصوفة لا موصولة
لان المقصود بها هو الكل الافرادي والداخل على الموصوفة مجموعة ولو لا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
يحمل على عمومه فلا يخص القاعدة بكم بعده والاولى كل ما بعده فعل لم يشتغل كم رجلا ضربته بتقدير ضربت
كم رجلا ضربته فان كم منصوب ثم لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده داخل في قاعدة
الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال الرضى ولا منع
من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ولا يبعد ان يقال
لعل المصنف لغفة في ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دأبه
فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه لم نفصل استغنا بتفصيله
في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بنفي الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا فيخرج عنه
كم رجلا ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعيف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو مشتغل تقديرا واورد عليه
الرضى كم رجلا جاءني لان جاءني غير مشتغل عنه لان المشتغل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مدفع
له الا بتقييد الفعل بما يصلح ان ينصب كان منصوبا معمولا على حسب اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب
اقتضاء الفعل المنصوب اياه فانه فعلا ربما يقتضي عدة منصوبات وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع في موضع اقتضائه له
موضع جنس كم اهو زمان او غيره او حدث وذلك بمعرفة تمييزه ولذلك قال الرضى لو قال على حسب تمييزه
لكان اولى قال الرضى وليس بموصوف انتصابا بالا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبرا كان او مفعولا ثانيا لكيف
ظن والاولى ترك خبر كان او مفعولا ثانيا لانه داخل في مفعول به ولو اريد به ما يقابل الثاني لا تنتقض بالمفعول

بالمفعول الثاني لنحو اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول به بانه لا يقبل تقدير اللام لعدم
كونه صدرا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب
بفعل او شبهه هو حصل او حاصل ولا ينافيه جعل مرفوعا خبرا داخلا في قوله والا فمرفوع لانه مبني على مذهب
من التسامح لان الخبر هو مجموع الظرف والمستقر فيه لا مجرده كما قال الرضي ان كم هذه حينئذ فمن حيثية كونه
معمول المقدر منصوب داخل في القاعدة الاولى ومن حيثية كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة الثانية
مبني على المحل الفعل ومن جملته بكم رجلا مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوبة بالفعل الغير المشتغل عنه
ولذا لم يقيده بعدم متقدم جار عليه ولا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعده كم فعل غير مشتغل عنه بل غير
غير مشتغل عن المضاف الى كم وكل ما قبله حرف جر نحو بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه
فيه ما سبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته انه لا يتقدم عليه سواهما فمجرور باعتبار محل القريب فقد عرفت انه
منصوب باعتبار محله البعيد والا اي وان لم يكن كذلك ذلك بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا
اوكان ولكن لم يكن مشتغلا عنه ولا غير مشتغل عنه او يكون مشتغلا عنه فمرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفا فاريد
به المنصوب متقديرين على طبق قوله في بحث خبر المبتداء اما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة الا ما يدل عليه مكان
او زمان على طبق قوله ظروف الزمان كلها تقبل النصب فظروف المكان ان كان فيها قبل والا فلا قيل هذا يتم
على مذهب سيبويه فانه ينتقض نحو كم رجلا على تقديره منتقض بالاستفهام لا يصلح الا يكون مبتداء للمعرفة عنده
وانما يصح عند سيبويه فانه ينتقض نحو كم رجلا على تقديره عند الكل لانه لا يصلح مبتداء للمعرفة وعند سيبويه ايضا لكارته
وعدم نقض الاستفهام وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سوك لا كم يوما زمان سوك ولا وجه لتخصيص ما ذكره

في بيان اعراب كم به لان كذا مثله في جميع ما ذكره ومما يجب ان المصنف ذكر ان كم في هذا الكتاب بمثابة بكذا وجعل في الذ
كر مطلقا وذكر الاحكام له دون كذا وكاين ايضا كذلك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط افرد باسم الاشارة وان
كان اسم الاشارة متعددا الى دل عليه كلامها لا فراد لفظة ما فيما بعده ولا يصح ان يكون المراد جميع اسم الاستفهام والان
مثالكم بان يا فيها ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط في اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط خرازة ولا يبعد ان يقال
اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء وشرط من المبنيات في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات و دفعا لان
يقال فانه بيان اذما ومهما وحيثما وكيفما من المبنيات والا يفع الا لاجل وجه الشبه جدا لاعراب بتفاصيلها كما في الشرح
بل يجب مثلا للطالب صدر الكلام ثم الشبه مجموع اسماء الاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا
او منصوبا ومجرورا ان منها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرطية وربما الحكم على فعل الشرط
لا على ما مضى في الجزاء على الاصح فمن في قولك من تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه وفي من تضرب
اضرب مرفوع لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وفي كلمة الشرط خلاف فسيبويه لان ان مقدرة ما قبلها فهي
لا تزال معمولة لفعل محذوف قبلها وان كان اسم الشرط مبتداء اختلف في خبرها فقيل لا خبر لها اصلا فهي مبتداء
بلا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط وحدها وقيل الجزاء وحدها ولا منصوب باسم الاستفهام والشرط
الا المفعول به والمفعول فيه فكم الاستفهامية مثل تمييز كم مثلك باجر يروخاله تمييز او جعل ما بعدها تمييزا مع خبر التمييز
ونصبه وجعل تمييزه محذوفا مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل الذي بعده و
اما منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز عمه وبالوجوه الثلثة الاعراب الثلثة الاسمية تمييز في حال الرفع
على سبيل التغليب ولا يخفى ان احسن الترتيب تحويل تاخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك كم ضربت و
ان كانا باقي مباحث كم تمييز ولا يفصل بينهما بمباحث اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجو جريرا

برأة الشبر وانه من الارزال التي يتكلف حرفات وذنه وسمعت فدعاء اي اليه منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي قد حلبت
على عشارها جمع عشراء وهي ناقة اتت على حملها عشرة اشهر وهي تكون عزيزة الحلب ابية عنه فتود اي الرب ولا يركب الا من
هو في كمال الدناءة والمراد بمثل كم عمة لي ما لكه وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول سؤال عن قيمة
المال فيقين تو تردد رهما او دينارا والثاني عن عدد الضربات فالتقدير كم ضربة ضربت لا محالة الظروف
اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم
صحته في منذ ومذ ويشكل بكيف لانه اسم للحال والصفة فاما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل
ذكره كذكر خال خبر استطرادا في بحث اسماء الافعال واما ذكر غيره ومثله حسبنا قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه لا محالة
منها ما قطع عن الاضافة الاخير الا نفع ومنها الغايات سميت غايات لا شتغالها بحذف المضاف اليه من وسط الكلام
الى غايته ولم يسم كل وبعض غاية مع انقطاعهما ايضا بحذف المضاف كذلك لتنزيل تنوينهما منزلة المضاف اليه
كقبل وبعد شبهه بالتمثيل على ان بناؤه على الضم قبل علة بنائها مناسبتهما بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونهما
امورا نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الى الاعراب بقاؤها و
لا يبعد ان يقال بتضمينها معنى لام الاضافة قيل قد نوت الظروف المقطوعة عن الاضافة وفرق بينها وبين ما بني
بان الاضافة منوية فيما بنيت لا موية فيكون معناها قبل الشيء الفلاني وقيل معناها قبلية مبهمة وقال الرضي الحق
انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر هذا والكتفاء المصنف بقوله قطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح
قوله وليس القطع عن الاضافة قياسا بل موقوف الى السماع قال الرضي هي قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون ومن على ومن علو والترخيم فتح فاناني البناء ولم يجي الكسر كما في الاعراب
وجاء بناؤها على الفتح والكسر ايضا واول واجرى مجراه اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة

وذلك القطع في لا غير وليس غير لنحو غيرانك في ليس غير معنا الا والمضاف اليه محذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا
كذا في الرضي والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما
ان لا غير تقديره لا غيره جاء وحسب لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغير في عدم التعريف
بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث وقد يبدل بناؤها على الضم في
الاكثر وقد يفتح او يكسر ويعرب في لغة فقعس كل ذلك من التسهيل ابو حيلة فقعد كل ذلك من التسهيل ولا
يضاف الا الى جملة في الاكثر حق العبارة ويضاف الى الجملة في الاكثر الا انه اراد التنبيه على ندرة غير الاضافة
الى الجملة فقال ولا يضاف الى الجملة ادعاء للتعسر كما في البحر انه عدم هم تنبيه على المنصوص الحصر نقول في الاكثر
والتسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم اضافتها لفظا اندر هذا وان اضيف الى مفرد فقيل يعرب والاشهر
البناء لعدم الاعتداد بحال الاضافة الى المفرد لندورها وعلة بنائها ما الحاجة الى المضاف اليه فكانه حذف اليه
لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فاشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم وان
وان شاركه في علة البناء مبني على السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه في الهيئة والتركيب وجب للمكان
وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها وقد يجرد عن الظرفية ومنه
الله اعلم حيث يجعل رسالته لان حيث مفعول به لكن يعلم مقدر لا فعل على اسم التفضيل النصب في المفعول به
وانكر ابو علي اضافتها الى الجملة مع ذلك التجرد بدوا اول الجملة التي بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة لحيث
ومنها اذا وبناؤه وبناء كلما في آخره الف بالاستدلال والمقايسة الى غيرها حيث جاء كما في علة البناء
والا فلا تميز بين موجب المعقود ومبنية بالحس وهي للمستقبل وضعا وكثيرا ما تستعمل للماضي فكما انه يجعل
الماضي بمعنى المستقبل قد يجعل الماضي بمعناه وسيتبعد منهما مباداة وقد تكون مع جملتها للاستمرار نحو

قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون عادتهم المستمرة وفيها معنى الشرط لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع به بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل فيما لا يقطع بوقوعه ولا بعدمه ووقوعه وبخلاف سائر ما يتضمن معنى ان فانه على طريقة ان لا يجازى به ما لم يكن ذو سوغ في الشرط بخلاف نظائرها فانها كثيرا ما تجرد عن معنى الشرط ويجي لمجرد الظرفية مع استعمالها في الجملتين على ترتيب الشرط والجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتك وناصب الفعل الذي بعده عند المصنف كما في سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضي العامل في اذا الظرفية ما هو في موقع الجزاء وفي الشرطية ما هو الشرط وخالف المصنف انما لا تجزم وان زيدت بعدها ما الا في ضرورة الشعر وفي الكافية تجردها عن الظرفية اصله نحو اذا القوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره قال الرضي انا لم اعثر على شاهد من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل كثيرا نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليل اذا نحن ابني مائل بالراس الكثيبة وفي جواز كون جزائها مع كونها جملة اسمية خالية عن العامل كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل ووجه ان ذلك الكون لا يوجب كون الفعل مختارا بل يوجب كما في نظائرها اذا فلا بد من ضمير عدم الرسوخ كما سمعت وكذا مذهب الاخفش والمبرد اوجب الفعل نقول ولذلك يجوز حذف الجزء الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل ومما استصعب نقيض الناصب فيه قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه اذا النهي قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم لو اعمل فيه يصير القسم معلقا مع انه منجز بلا ريب ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم يلزم الخبر ووقوع القسم في حال غشيانه لا في حال التكلم والمضي يلزم في قوله تعالى والقمر اذا اتسق كون الزمان ظرفا للجثة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة فان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما في قوله والقمر اذا اتسق

فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لا بحصوله فيه فلم يجعل الزمان ظرفا للجثة وقد يكون للمفاجأة اي لملاقات الشيء بغتة تقول فاجأته فجأة بالضم والمد اذا لقيته ولاقيته ولا شعور به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم الاختصاص في استعمال العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فمعنى خرجت فاذا السبع اي خرجت ففي هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان المخصوص بدون اضافته تقديرا الى الجملة السابقة لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير خرجت ففاجأت السبع وقته فوقت السبع فاذا ظرف مفهوم المفاجأة مضاف الى الجملة بعده او في تقدير خرجت فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف جزء جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما قبله او مضاف الى جملة سابقة عليه تقديرا او يلزم بعدها المبتدأ ينافي ما سبق منه في بحث الاضمار على شريطة التفسير من انه يختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بان المراد باللزوم المبالغة في الاختيار البعيد عن الاختيار والاولى ان المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وفي دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعلا للظرف فيكون خرجت فاذا السبع واقف في تقدير ففي المكان السبع فيكون كفي الدار زيد فلا يجوز عندهم كون زيد فاعلا في الدار لا يجوز كون السبع فاعلا اذ انهم لا يشترطون في عمل الظرف الاعتماد ويجوز ان ينصب مفعولا به بعد اذا المفاجأة لفهم الوجدان منه فيجوز ان خرجت فاذا السبع الواقف بنصب هذا الواقف والمعنى في هذا المكان السبع ووجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس هارون الرشيد بين الكسائي وسيبويه فقال الكسائي في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها ولا يجوز الا نصب اياها لانه تم فاذا هو كما تم في الدار زيد فذكر اياها ما تنزيل اذا منزلة وجدته وقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعده جملة اسمية فلا بد للمرفوع بعده من جزء ثم طلب هارون العرب للشهادة فظهر ان العرب

بما قال سيبويه وان قصدوا الشهادة للكسائي مداراة من حماية هارون للكسائي وترك سيبويه مجلس هارون بعد ذلك ويذم هارون على فعله من الحماية ومنها اذ لما مضى من الزمان ويقع بعده الجملتان الاسمية والفعلية لا على كما للاسماء المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب وقوع احدهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا به او مضافا اليه للزمان نحو بعد اذ ويومئذ وتقع الاسمية خبرها فعل ماض لان اذ للماضي فلا يرضى بالفصل بينها وبين ماض في الجملة ونقض بقوله اذ زيد يقوم والتزم الرضي فتحه او اجاز المصنف بانه لحكاية اي الا وقد رد الرضي بانه لا يجوز في اذ زيد يقوم قل له اذ لم يجئ تصوير المستقبل بصوة اي الحال كما جاز تصوير الماضي بصورته ويرده ما صرح في علم المعاني من جواز قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون حال رؤية المجرمين وقد يجيء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكأنه استعار اللام للوقت ليستعار اذ للتعليل قال الرضي الاول جعلها حرفا وكانه للمبرد في تسميته لم يذكره هناك وقد يجيء للمفاجأة والاغلب في جواب بينا اذ وفي جواب بينما اذا ولا يجيء بعد اذا الا الفعل الماضي وبعد اذ الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصح الاصمعي في جوابهما لكن خطيء في انكار الفصاحة ولما جر الكلام الى ذكر بينا وبينما رأيت البحث عنهما ومن كلا مناسبا فنقول كلمة بين هي الفاظ كثيرة الاستعمال فنقول تردد الرضي في بنائها على الفتح فاعرابها ووجه الف بينا واما في ما بكلمة بين بانه بين لازم الاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة الحق بها الكافة لتكفها عن مقتضاها او الالف الذي يلحق الاخر في الوقف وبين يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان فنقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبينا وبينما للزمان لانهما مضافان الى الجملة في الحقيقة اضافتها الى الحدث هو مضمون الجملة وكلما الحق باخره ما الكافة تكف كلا عن اقتضائها المفرد ويضاف الى الجملة وعاقبه اشتد من العموم مشابهته الى كلمات الشرط فلزم حملها في الجملتين

ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي في استفهام وشرط بدليل قوله ومتى للزمان فيهما ومن قال ان وقت استفهام او من حيث الاستفهام او ذو الاستفهام فقد بعد وانى في اكثر معنى اين كما شيوعه العبارة وبلغ من لفظا او تقديرا كقوله من اين عشرون لنا من انى وقوله انى لك هذا اي من اين لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى كيف نحو انى تؤفكون واما بمعنى متى نحو انى القتال او اول قوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم بالثلاثة وتخصيص متى شرطا بالمستقبل وبمعنى الماضي والمستقبل استفهاما ولا يجيء متى بمعنى من في لغة وهو حرف جر ويجيء بمعنى وسط كما حكى ابو زيد ووضعته متى كمه اي وسطه والاظهر ان ما حكاه يحتمل معنى في وايان اما فعال ماخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنيهما واما فعلان ماخوذ من اي فعل اصله اي اوان فخفف اي واوان بحذف الاخر والاول فبقي ايوان فادغم فصار كايان وقيل اصله ايان فجعل اصله اي آن ورد بان آن لم يوجد بدون اللام واي لا تضاف الى الموقت للزمان ان يقع فيه عظام الامور والاولى للمستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسر نونه لغة وما في شرح ابن الحاجب هو فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ههنا لم يوجد وكيف للحال استفهاما وهو بمعنى على اي حال في الرضي انه اعم من الظروف لان اي الحال والزمان متقاربان وفيه ان اي الحال والظرف متغايران بان لا الحال بمعنى الصفة فالوجه الانتقال لان اي رو بجهور الظرف متقاربان ولوجعل في تقدير في اي حال فكان ظرفا تنزيلا للمكان اقرب الى الظروف وكانه بعضهم على تقدير على ما جاء في الشذوذ على كيف تبيع الاحرين وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت صحيح ام سقيم فيجعله سيبويه بمعنى اي الحال المحمول بكيف انت مجد صحيح انت ام سقيم فيجعله سيبويه بمعنى الحال القايم فيجد بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقيم فان جاء بعد كيف فعلته نحو كيف يقوم زيد فهو في موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو في محل الخبر ومنها مذ ومنذ على منذ مع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية

على مثنيذ وجه على امتناع اعلاله لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بلغة بني زبين واما ان قول الشيخ غير موثوق
به لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نقول تفسير قول الشيخ انه لو سمي بمنذ ولم يكن اصله منذ
لشدد اخره لانه الى مدة في التسمية بثنائي اخره غير المدة واذا صغر منذ شدد القبل منذ يذ واذا جمع القبل امنذا في
فلما قيل منيذ وامناذ علم انه رد الى الاصل في التسمية ولا يخفى ان فيه نظرا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية
منذ لثبت ان اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم منذ مبني على السكون واذا التقى الساكن ضم اخره
فيقال منذ اليوم وفي بعض اللغات مضموم ابدا او كسر ميمه وميم منذ لغة سليم ولكنا نقول قدم منذ على منذ فقال منذ
ومنذ لما قيل ان بناءه منذ لكونه على وضع الحروف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل منذ منذ والا
كيف يكون اصلا في البناء وسابقا على منذ بمعنى اول المدة اي اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى
ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة عدم الرؤية فمذ مضاف الى الجملة السابقة تقديرا التزم حذف المضاف اليه
للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تستوفي بالاضافة الى الجملة والجملة ليست موقتة بل حكم النكرة عندهم ولهذا توصف
بها النكرة فلهذا لم يرض الزجاج بكونه مبتدا لما يلزم كون النكرة مبتدا للموقت في صورة كثيرة فيليها المفرد
المراد به ما يقابل المثنى والجمع وكم يرد عليه بانه ربما يقال ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما فيندفع بان
ما ذكره بيان الاغلب او بان التثنية في هذا المثال في حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة
وانما ذكر المثنى لتعيين هذا الوقت لا لبيان عدده الموقت اورد عليه انه ربما يقال ما رايته مذ يوم لقيتني فيه
فكلو بان المراد من الموقت المعين وبمعنى الجميع اي جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت فيليها الملحق بالعدد
اي ما يقصد به العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد فيقال ما رايته مذ يومان او ايام او

ثلثة

ثلثة ايام او بلفظ المفرد المأول بالجمع فيقول ما رايته مذ امس اي جميع مدة عدم رؤيتي اخرها امس وقد يقع بعد
هما المصدر او الفعل او ان او ان كذا في بعض النسخ مخفف المثقلة داخلتين ان بالتخفيف او ان بالتشديد
وفي بعض النسخ الكتفى بقوله او ان ولعله كان مقيدا في الكتابة باعجام التشديد والتخفيف معا واما من قال
صورة كتابة ان يستوي فيها كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المتن او ما كتب بهذه الصورة
لان كل ما يراد بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت القراءة فان قلت لا منافاة بين المفرد الموقت والملحق
بالعدد وهذه الامور فهو داخل فيها فكيف ذكرت بعدها قلت كانه اريد بالمفرد الموقت الملحق بالمعدود الزمان
او ذكرت مع دخولها فيها توطئة لقوله فيقدر زمان مفرد فيقال اريد اول المدة نحو ما رايته من سوكه اي
زمان سوكه او ما رايته مذ سوكه او نحو ذلك لان مذ قصد به الزمان ولا يصح جعل المحذوف جزءا من الزمان فهو اي هو
اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدا وما بعده خبره بمنزلة الدليل على تقدير الزمان خلافا للزجاج الى صا
نع الزجاج او ما بعده في الصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاج فان الامر عندهم بالعكس مما ذكرت وقوله
او فوق بقواعد النحو لكن لما يا عده القصد خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعل محذوف وجعلوا
منذ بمعنى من ان لانه عندهم بالمعنى فما رايته منذ يوم الجمعة ما رايته من ان مضى يوم الجمعة وفيما رايته منذ
يومان ما رايته من ان مضى يومان اي من ابتداء اذ مضى يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المصنف
لكثرة التكلف وبجملة هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال ولا يرد عليه
انه لا بد في الجملة الاسمية من الدار لان ذلك اذا لم يجعل الجملة مسؤلا بالمفرد كما في كلمة فوه الى في بتاويل
مشافها وقد فسر السيرافي مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومعه انه جملة مستقلة لا يصح عطفها على سابقتها
بجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة ويعتذر بان عدم صحة العطف لصيرورتهما جملة واحدة

غدوة او رايت غدوة فيكون لدن مضافا الى الجملة ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من
لغاته الى الضمير قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز توزيع بناء الاصل على ما
يحصل من التصرف فيه فان وجوه بعد بنائه كما هو الظاهر وقيل لاستلزامه الابتداء الذي هو معنى من هذا والاقرب
ان يقال لتضمنه معنى من ويحيل دخول من تاكيدا او لا تقدير من اذا لم يذكر ومنها قط بمعنى المنفي وقوع امر
فيه اذ نفي الزمان لا معنى له الا انه نفي شيء منه وحمل على انه للعامل الماضي المنفي بمعنى انه لا يكون الا معمولا بعيد جدا او
هو لتابيد النفي في الماضي وقد يستعمل لتابيد الاثبات كما كنت اراه قط اي دائما وفيه لغات تحقيق الطاء بحذف الطاء
الاولى او الثانية واتباع القاف الطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحروف
وفيه وقيل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى اللام بل هو امر جاء من الوضعية كما لا يخفى على من له
دربة في معنى اللام وعوض والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض
العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة وحمل حمله على المعدلة من الغايات فلا وجه لافراده منها ويمكن ان يقا
ل لتضمنه معنى لام الاستغراق وفيه ويؤيده انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال افعل ذلك من ذي
عوض اي في المستقبل واكثر ما يستعمل عوض مع القسم للمستقبل المنفي قد سبق بناؤه وانما جمع عوض مع قط
لشدة مناسبتهما ومن الظروف المبنية امس اذا اريد به المتقدم على يومك في التسهيل هو مبني على السكون على
مبني على الكسر مطلقا عند بني زبيع ممنوع الصرف رفعا ومكسور اتفاقا جرا عند التميميين ومن التميميين من يعربه
غير منصرف مطلقا فان نكر او عرف باللام او اضيف اعرب بالاتفاق هذا كلامه ومنها الان لوقت حضر جميعه او بعضه
ويلزم اللام وظرفية غالبة لا لازمة ولم يذكر علة بنائها وجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها فلم
نتكلم فيها مخالفة استكثار وقيل هو معرب لانه ورد من الان بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر

زيد و منها لما و هو ظرف بمعنى ان يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا و معنى او لم يفعل و جوابه ايضا كذلك او
جملة اسمية مقرونة باذا او الفاء و ربما يكون الماضي بالفاء و قد يكون مضارعا و الظروف المضافة الى الجملة انما الظرف
المضاف لان المشكل انما يكون كلما يشتمل على الحمل الافادي اطلاق الظروف المضاف الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين
و عند البصريين مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية فعلها ماض لفظا و كان المصنف اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة
الى الجملة لانها محتاجة الى المضاف بها اليه و المضاف بها اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المستور فيها على ما سبق و اذا
دخل في ذلك بناء الجزء و اعرابه بقي ان البتة لا يهاشبه ما في بعض الشروح ان بناءها لا ليس بالبناء معنى المضا
ف اليه ليس بشيء لان الجملة ليست مبنية و لا معربة و اذا اي المضاف الى كلمة اذ لان المضاف الى كلمة اذ محتاج الى ما اضيف
اليه اذ و ليس بناؤها بكسبها البناء عن الجملة بالواسطة كما توهم لجواز بنائها على الفتح و لم يجب ان الاضافة غير
لازمة فلم يقوه قوة الاحتياج و لا يشكل القاعدة بحيث و اذ و اذا لانها ظروف مبنية و المراد الظروف المعربة المضافة
الى الجملة و الارادة واضحة و مع لا بد من استثناء يوم ما قام زيد لتعذر هذا الحكم فيه و الاظهر ان يوم ما قام زيد ايضا
مستثنى و كذا مثل و غير مضافين الى الجملتين كانتين مع ما المصدرية و ان و ان و الاظهر العطف بكلمة او و علة البناء
عدم ظهور ما اضيف اليه من مضمون الجملة و شبهها بالظروف في التوغل في الابهام و لا يخفى ان هذا التعليل يقتضي
جريان هذا الحكم في تثنية مثل و غير و جمعهما مع انه لا يتعذر في التثنية بالالف و يبعد في التثنية بالياء
و شمول عبارة الجمع دون التثنية بعيد جدا **المعرفة و النكرة** يعني بحث المعرفة و النكرة لما كان معظم مباحث الاعراب
و البناء قد مر ما و ما فيه هنا و قد بقي مباحث شتى اوردها في اخر مباحث الاسم و راعى اتصال مباحث المصدر و اسم الفا
عل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و اسم التفضيل مبحث الفعل فمن اولى بالجوار [illegible] المعرفة و النكرة [illegible] فقدم مباحث الاعراب [illegible]

المعرفة

المعرفة ما وضع لشيء بعينه فانه و النحاة كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي لسائر المنكرات الا ان هذه المعرفة
اشارت بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع اي لم يضعها لافادة واحد واحد من افراده ابتداء و الوضع للمفهوم
الكلي دون ما قصد افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص الموضوع له لتمكن من الوضع له لكثرتها بحيث
يتعذر استحضارها في زمان الوضع و لتعذر معرفة خصوص الاشياء من قبل الوجود فوضع للمفهوم الكلي و شرط
ان لا يستعمل الا في فرد منه بخصوصه و نبه عليه انه فليضع لكل واحد واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم
الكلي الذي زعمتم انه الموضوع له و استحسن المتاخرون هذا الاحتمال و اكثروه مذهبا و جزموا بان ما ذهب اليه
الوضعية للنحاة هو لا عن هذا الاحتمال و لا ينبغي ما ظهر من الاصحاب زالعاري عن التحقيق عزيز الوجود جدا الا
بالاعتراف به و الافحح بهذه المعارف اشكالا و نحن نقول و لولا ما تم ان الجمهور لا بد له من ان يكون المستعمل فيه غير
الموضوع له لعلاقة و قرينة صارفة ان هذه اسماء زائلا بالملاحظة مستعملا استعمال العلاقة و لا يصحب القرينة
يتمسك في استعمالها بما قرره الواضع و عرفه المخاطب ثم نحن لا ننكر قوة كلام المتاخرين لكن تذبذب عن القدماء
و ظن العقل ان ما ذكروه و ما ذكرناه فنقول يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للجزئيات بملاحظة المفهوم
الكلي لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ و اختار المعتاد و هي زعمهم كالمعرفة ما استعمل في غير ما وضع له ابتداء
لافادته فهذه المعارف حقايق و الظرف في تعريف المعرفة زايد له ليس صلة الوضع بل بيان الوضع كما في تعريف المعرفة
و اذا عرفت هذا في الاتفاقات الحسنة و رجع تعريف المعرفة و تعريفات المعارف بحيث يكون حملها على مختار
المتاخرين اهل هو اوفق له فلك ان يحكي و ينبغي ان يصرف ان غير ما قرر التعريف بما وضع ليستعمل في شيء بعينه
و هو بعيد جدا او تلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث انه متعين و هذه الحيثية مدار الفرق

فرجل موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار الحيثية و الذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملا
حظة تعينه و الرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلا يفهم عنه الا ملتفت الى التعين و بهذا فرق بين النكرة
و الضمير الراجع اليه و بين اسامة و اسد و من لم يوفق لهذا التحقيق تطرق الاعتراض في اسامة و المعرف باللام الجنس
و نظائرهما تعريفات لفظية اضطرارية تعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه الناظر الى اللفظ يرى عنه
و هما يبعد حمل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شيء بعينه انه تعريف مقابلها و هو النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
ليس بهذا المعنى و هو المضمرات و الاعلام و المبهمات يعني بالمبهمات الاسماء الاشارة و الموصولات لانها حين
يذكران في غاية الابهام يزول ابهامها بما يلحقها من الاشارة بخلاف فانه لا يذكر الا متعينا و ان كان بمرجع متقدم
و المؤول متاخر قليلا و ما عرف باللام او الميم و احترز بقوله عرف عن نحو زيد فيه اللام نحو الا حد عشر الدرهم و عن
حال كذلك نحو مررت بهم الجماء الغفير او بالنداء لم يقل و المنادى احترازا عن نحو يا رجلا و لم يتعرض المقدم
في تركه لزعمه انه داخل فيما عرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل لانه تكلف و المضاف الى احدها اي احد الخمسة
معنى اي اضافة معنوية اذ المضاف اللفظي لا يتعرف و لا بد من استثناء ما توغل في الابهام كمثل و غير و لا يخفى ان الا
ضافة الى احد الخمسة لا يوجب صحة الاضافة الى كل واحد منها و يخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرفة بالا
ضافة اذ المضاف الى المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء و كما في بعض الشروح ان في ذكر المعارف اشارة الى
مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان المبهمات لا يستقدم المعرف باللام عنده بل الموصول و ذو اللام سيان و ان
و المضاف في مرتبة المضاف اليه و لا مضاف ادنى من المعرف باللام **العلم** ما وضع لشيء بعينه اما شخصا كزيد
و اما حقيقة متعلقة متعينة في الذهن عيا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل بعينها حين دخول لام الجنس و اما

مثل

مثل كبرة على حقيقة المبرة و دوبر على اللفظ و سبحان على الحقيقة التسبيح على رأي و القول بان الحكم بتعريف الحقايق
لا حقيقة له انما هو مجرد جريان احكام المعارف ليس بمرضي و ان كان من الرضي لان الموصول مع كونه موضوعا
ليس بعينه بعيد من جملة معيناته الماهية النوعية و الجنسية غير متناول غير المتناول و منع المتناول احاطة المفهوم بالا
فراد و هو ليس بمراد بل الاطلاق اي غير مطلق على غيره فلذا نبه عليه بقوله بوضع واحد و قيل احترز به عن
خروج العلم المشترك و الاعلام اما منقولة و هو الاكثر فاما من الاسماء فهو مع اللام و الاضافة لان النقل يكون بلغته
باستعمال العلم في الفرد المعين و طريقة المراد مع اللام العهدي او الاضافة العهدية ليصير علما مع احدهما و لا يجرد
عن الاضافة اصلا و قد يجرد عن اللام فيقال في النابغة نابغة و هذا في الصفات و المصادر لا غير فلا يقال
في النجم نجم و لا في البيت على الكعبة بيت و اما مرتجلا و هو ما ليس له مع قبل العلمية او كان لكن اشتهر مع العلمية بحيث
و حيوة و ملكوزه فانه قبل العلمية محبب و حية كحب و حيه و مكازه و حمر قيل مأخوذ من الرجل فكانه فعل من غير فعل
الفاعل جعله رأس القوم في قومه و القبيلة ينقسم العلم الى الاسم و اللقب و كنية فالكنية الاب و الام و الابن و البنت هكذا
و اللام المضاف و اللقب ما اشعر بمدح او ذم و الاسم خلافهما هكذا في كتب النحو لكن قد ذكر في القاموس غير
مرة ان ابو فلان اسمه لا كنية و لعل وجه ان ابو فلان مثلا انما يصير كنية اذا قصد في مقام التكنية
التلميح الى ابوته و قد يسمى ليوافق اسمه كنية غيره تبركا من غير قصد الى ابوته و هذا اسم و الظاهر ان
يكون قولهم الاب و الابن و البنت و الام المضاف على ذلك و اذا سمي بمثنى يوب فان كان اقل من ثلثة احرف
يجبر الثاني الصحيح الاخر بعد العلمية بحذوف المجبر حقا فاذا سمي رجل بلفظ لم يجبر اصلا برد و نصغر على لمي و برد
من جنس حرف العلة في المعتل الآخر فيقال لو او في تشديدين و لا يقلب الالف الزايدة همزة في التسمية و لو و
في و لا بهذا اذا لم يكن في الثلاثي محذوف فان كان فيرد و لا يزاد شيء و اذا كان على حرف واحد كلام

هي رة والياء كذلك يزاد حرف مشدد من جنس حركته ان كان كسرة او ضمة فيقال بيّ ولي والف ممدودة ان
كانت فتحة فيقال في التسمية بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا فيحرك بالكسرة لان الساكن يحرك
بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس للكسرة وهذا الموضع من هذا البحث لا يحتمل اكثر مما ذكرنا فان اردت البسط
الطول فعليك بالرضي ومما يتم ان العلم اذا ثني او جمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع بدون التنكير فيجبر
نقصانه باللام بالتوين الا قليلا نحو ابانين وعمايتين لجبلين ونحو جمادين ونحو عرفات فكانه سمي كل موضع منها
عرفة فجمع واما اذرعات اسم بلد بالشام فهو تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم ويتنكر العلم في غير مقام التثنية
والجمع قليلا وانما كثر في التثنية والجمع نحو ذا اخي استباح ان يقال زيد لابنه زيدا رجل ورجل في رجلين تحت اللام
واذا سمي المثنى باعرابه كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب كالمفرد فيلزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم فيه الياء
وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام الياء واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه المخبر عنه هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي
او ليدل على جنس شيعه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من
الخارج كالتنوين وغيره ورجح الشيخ السندي في تصانيفه اسماء العدد العدد اسم والعدّ بالادغام مصدر
بمعنى الاحصاء وترك الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من جائز ترك الادغام وكان الانسب ذكره
متصلا بالاسماء العاملة لكونها صفة للتمييز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتانيث والجمع فيستدعي تقديمها
الا انه راعى شهرة مناسبتها بالنكرة في الابهام بل المعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس
العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولذا قال ستة ضعف ثلاثة فيمتنع صرفها للعلمية والتانيث واسماء

العدد

العدد في تقدير هذا اسماء العدد او اسماء العدد هذا وقوله ما وضع خبر مبتدأ محذوف اي هو ما وضع والتحقيق
ليف اسم العدد لكمية بتشديد الميم والياء اي للصفة المنسوبة الى لفظ كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ
وانما شدد كم لان الاسم اذا سمي المراد به لفظه اذا كان آخره الفا يمد وان كان غيره يشدد وقيل المنسوب الى لفظ
كم قد يكون الذراع والمن والكيل ولا يتوهم ان الذراع اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة وهكذا
المن والكيل وقد يكون العدد فقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع فلما قال احاد الاشياء خرج ما سوى العدد و
فيه ان كم سؤال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في الجواب من حيث العدد و
اطلاق الكمية على المساوة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب من الوحدات لا من مراتب
الاعداد ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما احاد لانهما ايضا موضوعان لكمية احاد الاشياء المتوقفة
دون المجتمع فان الواحد يوصف به كمية هذا او ذاك الى غير النهاية قال الرضي كمية احاد الاشياء العدد
المعين لان ما يجاب به عن السؤال بكم العدد المعين فيخرج عن الالوف والمآت و ينبغي ان يقول ما وضع
لكمية الشيء فحينئذ يخرج عنه التثنية والمفرد وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يجاب عن كم بالالوف والمآت ولو
جا عن التوبيخ لا يكون البحث عن تمييز الالوف كما عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع لكمية الشيء فحينئذ يخرج
ج عنه ما ثنان والفان ويرد ان ما يجاب به عن السؤال بكم هذا المعدود لا العدد لان كم انما يسئل به عن المعدود
وان قيل لو انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم العدد لما صح جعل الرجل تمييزا و
الجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصوب ان يقال اسماء العدد ما وضع بعدد وما لم يقيد التوقيف معرفة اسماء
العدد وكان الغرض من التوقيف معرفة ما وضعت له عقب التوقيف بضبطها مع عدم تناهيها ضبطا
انيق فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واشار بذلك تعيين عدد النوع الى انه لا ينضبط عدد وبينه بقوله

واحد الى عشرة على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها دون الثاء لانها اول ما وضع والمجرد عن التاء
فرع حصل باسقاط التاء ومائة والف وفروعها انما تحصل بالتصرف في تلك الاصول اما بالتثنية نحو مائتين و
الفين واما بالجمع نحو مآت والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما بالتركيب الاضافي
في نحو ثلثمائة وثلاث الاف واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجي فقد خرج عن الاصطلاح وشرع
في تعيين الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر والمؤنث وقال تقول
واحد واثنان واحد في افادة كونهما للمذكر ان الاحق بالتقديم المذكر واحدة واثنتان وثنتان ولو كان
تقول على صيغة الخطاب للمتكلم فهو في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث بارجاع الضمير الى الوحدة فالخبر على
حقيقة ولكن هو مؤولها فظنك مؤولها بجعلك مؤولها ووجه عطف اثنان واثنتان وترك عطف احدة خفي وثلاثة
الى العشرة ثلاث الى عشر بالمذكر وتركها للمؤنث وكذلك بجمع بكسر الباء في الاشهر ويفتح للثلاثة الى تسعة فتقول بضعة
رجال وبضع نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات المشتقة قليل نحو
رجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها واما كثر في اسماء العدد في الاكثر يستعمل بغير الصفات حيث يراد بها
المعدود بالعدد لا نفس العدد على ما هو وصفه ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلاثة لكن الاكثر استعمالها
استعمال الجوامد غير جارية على موصوف يراد موصوفها مضافة اليها وغيرها وما كان الصفة التابعة
للمتعدد اذا افردت تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة بتانيث العدد والتابع
بجمع المذكر فلم يؤنث بجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع الذي يستحق ان يذكر وجوه ذكروها و
المعتبر لتانيث العدد تانيث واحد التمييز واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمال اسماء العدد اذا اريد بها الا
عداد استعمال المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلاثة ولا يقال ستة ضعف ثلاث كما قلت ما ذكرتم

لا يبقى

لا يبقى في ثلاثة مسلمين وثلاثة زيدين لكن الاكثر الزيدين قلت الصفة قلما يقع مميزا واسماء جمع السلامة والعلم كذلك لان
جمعه لا يعرى عن اللام وذلك يخالف مقام التمييز فالعلة التمييز الذي هو جمع المذكر السالم يعتبر مقتضاه واما جمع المؤنث
السالم فلا يقع مميزا اذا وجد مكسر الاغلب جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد مميزا بالجمع نحو ثلاث
سماوات فاحفظ فانا نعيده في بحث التمييز فان قلت جاء عشرة امثالها في النظم الجليل والمثل مذكر قلت هنا مؤنث
معنى لانه في معنى الحسنة وستعرف اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس وقيل المميز محذوف اقيم صفته اي
امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغي ان يعلم ان الاعتبار بتانيث واحد المميز في تانيث اسم العدد
لا الى لفظ التمييز فيقال ثلاثة بنات عرس وثلاثة بنات آوى لان مفردها ابن عرس وابن آوى وانه اذا كان المميز جاز
التانيث والتذكير كما في حال مفرده ان كان التمييز صفة نائبة عن موصوف يعتبر الموصوف وان كان اسم جمع او اسم
جنس فان اختص بالمذكر يذكر وان اختص بالمؤنث يؤنث وان اشترك فان نص بأحد المحتملين فالحكم له
الا ان يفصل التمييز بين النوع والعدد في الاعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر
احد عشر الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد والاحد وصرح انه صفة مشبهة قلبت واوه همزة على خلاف
القياس وقد يجيء على القياس في تثنية الاحد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواو
حد وعشرون ويستعمل احد واحدى في غير التثنية ايضا لكن مع الاضافة مطردا او بلا اضافة يستعمل احد دون احدى
في النفي والاستفهام والشرط لعموم العقلاء في غيرها قليلا نحو قل هو الله احد قال ابو علي همزته في النفي واخوته
اصلية والمكرر الرضي اثنا عشر بتذكير الجزئين احدى عشرة اثنتا عشرة بتانيثهما ثلاثة عشر الى تسعة عشر ثلاث
عشرة الى تسع عشرة وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة باسكان الشين وكانه اكتفى بالاتمام او اعتمد
على التعليم في الوراثة قال الرضي ما كان ما اقوال اربع فتثنية فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجا بالنبع الذي

فی آخره فتح هذا الکلام ویتبادر منه اختصاص هذا الحکم بثلاث عشرة الی تسعة عشر من غیر متعلقا باحدی عشرة واثنتا عشرة
ولیس کذلک فان الوآة اثنتا عشرة حیاب بسکون الشین او کسرها علی قراءة غیر الاعمش وهو نفتحها علی لغة من لغات لایغیر الشین
فی حالة الترکیب وهو قلیل فلهذا لم یذکره المصنف ویجوز وا علی قول الاربع فتحات بل ست فتحات فی احد عشر لانه لیس فیها هو کلمة
واحدة بخلاف عشرة للفرق بین امتزاج الثانی مع الکلم وبین امتزاج کلمتین مستقلتین ومن جعل الوجه اجتماع خمس فتحات
فی ثلاث عشرة الی تسعة عشرة والمعنی اجتماع اربع فتحات فی احدی عشرة واثنتا عشرة مع ثقل الترکیب یرد علیه احدی عشر
وانه غفل عن ست فتحات فی اربع عشرة وقد جاء اسکان اول عشر فی الترکیب مع متحرک الاخر فوی احدی عشر کوکبا
بسکون العین عشرون واخواتها عطف علی مقول القول منصوب محل مرفوع علی الحکایة والانسب بالرفع واللاحق رفع
اخواتها الا انه لا رفع لوجه اخواتها فلهذا فیل هو منصوب معطوف علی محل عشرون ویعد فیه انه لقولنا اخواتها ویعع
اخواتها الاوجه انه محل وضع موضع مفصل هو ثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون
فاعرب باعرابها الحکی فیهما ای فی المذکر والمؤنث احد وعشرون احدی وعشرون بالعطف لا بالترکیب ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم من اثنتین واثنتین وثلاثة وثلاث وفی وعشرون اعتبر مراد بما تقدم ولو استغنی عن ادراجه بعرفه
لکان اوجه ولم یکتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا یلتبس احد واحدی بواحد وواحدة والمتبادر
من قوله ثم بالعطف عطف الاکثر علی الاقل ویجوز العطف الکل لکنه اقل الی تسعة وتسعین جاء تسع وتسعون مائة
اصلها مئیة کسدرة حذف لامه والزموا الهاء عوضا وکتب بالالف تحرزا عن الالتباس بکلمة منه وحکی الاخفش
رأیت مئیا وقد یتبع کسر میم مائة ما سامن الضم ولا بین الضم وذلک هو الاخفاء والقاف ولا نقل عشر مائة والالف
لا یقع تمیزا الا الثلاثة الی تسعة صرح به فی التسهیل وقال واخص الالف بالتمیز به مطلقا ومئتان والالف
کما لا تکتب فی مئتان کذا فی الرضی فما اشتهر من کتابة الالف فی التثنیة خطا والفان فیهما ای فی المذکر والمؤنث

ثم بالعطف علی ما تقدم شرحه علی ما تقدم تذکر ان کنت نعلم وفی ثمانی عشر فتح الیاء علی خلاف سائر المرکبات الذی آخرها یاء
فانا سکون وجاء اسکانها علی القیاس وشذ حذفها بفتح النون وابقاء الکسرة اشتد لما فی الرضی فلم یذکر الکسر لعدم
الاختصاص ولیس المراد انه لا شذوذ فی الکسر کما یتبادر من عبارته وظاهر عبارة التسهیل انه لا شذوذ فی شیء
من الاربعة وقد یحذف الیاء من الثانی مفردا ویجعل النون معتقب الاعراب وفی الحدیث صلی ثمان رکعات وقد یضطر
ذلک بمثل جوار ولا یخفی ان حق البیان بیان ثمانی عشرة مع احد عشر بل فی بحث المرکبات المبنیة ومیز الثلاثة الی العشرة
مخفوض لکونه مضافا الیه او مجرور ابمن مجموع لفظا او معنی بان یدل علی ما فوق الاثنین من غیر تعیین وذلک بان
یکون اسم جنس کالتمر والنحل او اسم جمع کالرهط والقوم والاکثر فیها دخول من وذلک لکراهة اضافة العدد الی
ما هو مفرد لفظا لکن لا تمتنع الاضافة کما زعم الاخفش لانه قال الله تعالی تسعة رهط وقالوا ثمنه تسوی والقاب اصابا
فنه الی جمع القلة فهذا اخص القلة تحقیقا کجبهین وتقدیرا کل منها قصد الاخر الا فی ثمانمائة الی تسعمائة فان
التمیز فیهما مائة وهی لیست بجمع لا لفظا ولا معنی لدلالتها علی معنی معین وکان قیاسها ای قیاس ثلثمائة الی
تسعمائة انث الضمیر لعوده الی متعدد وجعله للمائة المضاف الیها ثلاث الی تسع خلاف السوق مردود وفی الرضی
فی مئات بکسر المیم وجوز الاخفش ضمها او مئین وبعضهم بضم میم مئین ای کونه مئین جمعا خلاف الاخفش
حیث جعله فعلین کغسلین من حذف اللام ویرده عدم اطلاق مئین بمائة الا ان یجعله اسم جمع وبعضهم قال
هو کفعیل کعصی ابدل الیاء الاخیرة نونا ویستفاد من الرضی ان قوله او مئین غیر متعین لان الجمع بالواو و
النون لا یقع تمیزا فلا یقال ثلاث مسلمین فیتعین علی القیاس ثلثمات فهذا اشکال الی انه لا یجئ تمیز جمع
بعد جمع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعدها هو فی صورة الجمع بالواو والنون ای عشرین واخواتها
وفیه نظر اما اولا فلجواز ان یکون قوله او مئین علی قول الاخفش او قول من جعله کالعصی واما ثانیا فلان

ما ذکره من وجه ترک مئات یوجب ان لا یجوز ثلاثمئین لان رجل لکراهة الجمع بعد جمع التکسیر وقد یقود الجمع بعدها هو فی صورة
الجمع الصحیح فان قلت قد فصل بینه وبین عادته بمجیئه بعد مائة ولا یبعد ان یقال فرق بین الفصل بمرة والفصل القلیل
ومیز احد عشر الی تسعة وتسعین بل تسعة وتسعین منصوب مفرد لان احد عشر نزل فیه الاخر منزلة التنوین والنون و
لذا لا یجامعه نون اثنین فلا یضاف مع بقاء ما هو بمنزلة التنوین والنون وکما لا یجامعه لا یحذف ما هو بمنزلتها
للاضافة وانما لم یضف احد عشر واخواتها لم یضف عشرون لانه یشبه هذه المرکبات احدی وعشرون الی غیر ذلک
فاحفظ فانه وجه بدیع واما الافراد فلانه لو جمع لکان انفع فی الدلالة علی العدد مع کونه مقصودا وهذا وجه
بدیع ومیز مائة والف وتثنیتهما وجمعه ای جمع الف وهذا البیان یوهم ان تمیز جمع مائة علی خلاف ذلک ولیس کذلک
لانک تقول مائة رجل صرح به الرضی فالاولی ان یتکلف ویقال افرد الضمیر بتأویل کل واحد مخفوض مفرد وجاء
مائة رجال ومئین عاما واعلم ان الممیز یستقیم ان یکون صفة عند سیبویه وجماعة من النحاة لکونها قاصرة
فی الحق من التمیز وهو التقلیل اذ هو مع معدوم فی الصفات الا اذا کان مختصة ببعض الاجناس فیقال ثلاثة
علماء ومائة قاض وان عشر درهم وان یعون اثواب وخمسة اثوابا وثلاث مائة وتسعین بالاضافة
علی ثلاثة حمزة والکسائی قلیله واذا کان المعدود مؤنثا واللفظ مذکرا او بالعکس فی اسم العدد وجهان فی الجمع
رعایة اللفظ ولیس ثلثمائة نحل من هذا القبیل لان الممیز هو العقد الثانیة وهو مؤنث لا ما یلیه مثال الاول
ثلاثة اشخص اذا اردت به النساء ومثال الثانی ثلاثة انفس اذا اردت به المذکور واذا میز اسم العدد والمرکب
بمذکر ومؤنث فان کان عاقلا فالحکم للمذکر والا فللسابق بقیمتها بشرط الاتصال نحو اشتریت ستة عشر جملا
وناقة وست عشرة ناقة وجملا وللمؤنثها ان فصل العدد عن التمیز بکلمة بین وعدم العقل نحو اشتریت ست
عشرة بین ناقة وجمل وست عشرة بین جمل وناقة واذا اضیف العدد الی مذکر ومؤنث فالحکم للسابق

مطلقا فتقول عندی عشرة اعبد واما او عشر اماء واعبد ومعنی عشرة بین ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة
من الجمل بخلاف ان یقال عشرین بین یوم ولیلة فانه یراد به عشر لیال وعشر ایام کذا فی التسهیل ولا تمیز واحد
واثنان وقوله عنهما استغناء بلفظها فان قلت الاول ترکه لانه لا فائدة فیه بل یوهم العطف الی غیر المضاف الیه قلت
یتبادر من التمیز حاله وصف کونه ممیزا او یتبادر من اللفظ یتبادر ذات التمیز مع قطع النظر عن کونه ممیزا کما هو المراد
فاعرفه فانه دقیق التمیز عنهما لانه یفید ممیز الواحد الوحدة وممیز اثنین الاثنینیة لان المفرد جامع بین
الجنس والعدد وکذا التثنیة فیما بمنزلة التمیز والعدد کما ان التثنیة اختصاص المعطوف والمعطوف علیه کذلک
اختصار للعدد والتمیز فان قلت فی الاستغناء بحث لان الابهام ثم التفسیر یفوت بالاکتفاء بالتمیز ولهذا اختیر
نعم رجلا علی نعم الرجل قلت وضع تمیز الاعداد لیس للابهام ثم التفسیر بل لافادة العدد والجنس قال الرضی
هذا الاستدلال لا یتم فی واحد رجال وثنتی رجال وکذا جاء فی ضرورة الشعر شنا حنظل هذا وعدم التمام فی
واحد رجال اتم لان رجالا لا یفید جماعة واحدة من الرجال علی ان شتغیع الاستدلال ان الاولی الاستغناء به
حیثما یجعل ممیزا عن الواحد وتثنیته عن الاثنین بخلاف سائر الاعداد فانه لا یمکن ان یفهم تمیزه بوجه
یغنی عن ذکر العدد واذا قصد تعریف العدد ادخل اللام علی غیر المضاف والمرکب واحدا کان کالاثنین رجلا
او اکثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان کان مضافا فعلی المضاف الیه وان تعدد المضاف الیه فعلی الا
خیر کخمسة الدراهم وثلاث مائة الف الدرهم وان کان مرکبا دخل علی الاول نحو الاحد عشر وتقول
ای انت او الوجه وعلی الاول فهو امر جاء فی صورة الخبر لانه اکثر فائدة فی المفرد ای فی افادة الواحد
والذی افرد ومیز من المتعدد ای من المعدود لا مطلق المتعدد ان لا یقال ثالث الرجال علی الابهام
بل ثالث ثلاثة او اثنتین باعتبار تصییره بعض تصییر العدد الاقل من اصله بواحد اصله والاولی التوضیح

بالمفعول فيكون فيه التصريح برد قول ثعلب انه يكون نصب اصله ذلك الاصل حيث جوز ثاني اثنين بمعنى جاعل الاثنين
اثنين بصورة و هذا منها وفيه الاخفش مطلقا و ابن مالك قيده في ثاني اثنين لا غير الثاني والثانية الى العاشرة
بالتذكير للمذكر والتانيث للمؤنث في بعض والعكس في بعض على ما عرفت و توقف انه لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم
معقوليته والابتداء بثاني من الاثنين وانه لا يقال فيما فوق العاشر والعاشرة من جعل العاشر والعاشرة عاشيين
ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لاغير لتوهم وقالوا معنى الاخر انه لا يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة
ولهذا لم يقيد اعتبار الحال لاغير وكذا لم يحمل الاخر او سبع فانع و لا انعفع وقد اثبت سيبويه التصيير فيما فوق
العشرة بقوله ثالث عشر اثني عشر او ثالثة عشرة اثنتي عشرة فهو بالاول كما ستعرف وباعتبار حال فان قلت
التصيير بعينه حال فكيف جعل حاله مقابل تصيير قلت في التصيير اعتبار حال الغير وجعله حدا فوقه لا الى كونه في درجة
من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار فالحاصل انه تاتي اي باعتبار حاله و وصفه اي موصله باعتبار كونه في درجة
من درجات العدد الاول غير لفظ الواحد الى الاول ليفيد الاول ما قصد من الدرجة فاذا لم يقيد بيان
الدرجة قيل واحد الاثنين او الثلاثة و لم يكتفوا بالحادي الذي لم يذكره الشيخ لما اعتادوا من ايراد الشيخ
مغاير للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول افعل تفضيل من الوال
وكذا لم يصرف اذا جعل صفة فيقول فعلته عاما اول واذا لم تجعل صفة نونته فقلت فعلته اولا كذا في الصحاح
الصحاح و الثاني والاول والثانية الى العاشر والعاشرة واما فيما فوق العشرة فيترك الاول والاولى الى الحادي
والحادية كما اشار اليه بقوله والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وهذا غاية التركيب
لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد فتقول لمن هو بعد تسعة عشر عشرون و
في الشيخ على ما عرفت في التركيب بل يعطف ولا يركب كما كان في العدد فتقول الحادي والعشرون والحادية

والعشرون

والعشرون و من ثمه اي من اجل ان المقول المذكور تصيير العدد الاقل بواحد مثل العدد الذي هو اصل هذا المقول
او بيان حاله باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما انا اشرنا اليه قيل فاعله المحذوف الوجوب وهذا يوجد جعل يقول سابقا
بمعنى يقول الوجوب في الاول ثالث اثنين بالاضافة اي اقل منه بواحد اي مصيرهما ثلاثة من ثلثتهما من حذف
فيما لا حرف حلق فيه ومن حذف منه فيما فيه حرف حلق وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها الواقعة في الدرجة الا
فقه فوق الاثنين ولما كان معقولية مجرد الوقف بين الاضافتين بان الاول اضافة المفعول والثاني
اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثاني لمصيرهما او لم تبين احدهما وكذا تقول معنى قوله ومن ثمه اي
من اجل ان الفاعل في الاول بمعنى مصير وفي الثاني ليس بمعنى اسم الفاعل قيل في الاول ثالث اثنين بالتنوين والا
عمال وفي الثاني ثالث ثلاثة بالاضافة ولم يبين الاضافة في الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين في الاضافة
لكن قال الرضي الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها بالعكس فان
قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلاثة فكيف يصح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلاثة قلت قال الرضي اذا
انضم الثالث الى الاثنين تبدل اسم الاثنين في المقام بالثلاثة فكانه صير الاثنين ثلاثة ونحن نقول
فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلاثة وقال الرضي الفاعل باعتبار الحال في صورة اسم الفاعل
خال عن المعنى لانه لم يشتق من فعل حتى يدل على قيام مصدره بشيء قلت لا يبعد ان يكون ماخوذا من
لفظ العدد المنسوب فيكون الثاني بمعنى المنسوب الى الاثنين بمعنى كونه جزءا فاعلا فيكون كالتامر لبائع التمر
واللابن لبائع اللبن وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة باضافة احد المركبين الى الاخر فان
شئت قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا كان من
قبيل اضافة ادنى الى العدد الاول الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة فتوجب الاول اي

الاسم الاول لان بناءه لكون الثاني جزءه تاء التانيث وعند تقدير التاء يوجب البناء كما تقدم واما بني على الفتح
عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول من الثاني الثانية فتقول ثالث عشر من وتريد ثالث عشر ثلاثة عشر قال سيبويه
فتبنيا لقيام الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الاول و جوز الكوفيون فيه اعراب الاول و بني
الكل الوجهين من الوجوب واما لم يذكره المصنف لانه انكره ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين
بل حيث من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه الا الخلاف
في تقديره المذكر والمؤنث اي هذا باب المذكر والمؤنث وهذا يدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات
خبر مبتدا محذوف وليس مبتدا اما بعده المؤنث ما فيه علامة تانيث هذا التعريف للمؤنث الغير الشاذ بل كم
فان التاء بل كرجال ليس فيه علامة تانيث لا لفظا ولا تقديرا لفظا او تقديرا والمقدر لا يكون الا التاء
ولو قال ما فيه الالف او التاء الملفوظة والمقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات الصيغية
كهذي وانت وهي وهما وهن وانتن الى غير ذلك لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء المنقلبة هاء
في الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق يسمى علامة تانيث لانها قد تكون للدلالة
على التانيث اولانه يعامل معه ذي التاء معاملة المؤنث سواء كان تاؤه للدلالة على التانيث وهي في
الصيغة غير افعل التفضيل افعل الصفة و مفعال و مفعيل و مفعل ليس من الافعال لمذكر بعث امراة
شبيهة بالرجل وفعيل بمعنى مفعول و فعول بمعنى فاعل وفي المنسوب بالياء قياس وفي الكلم اي مما سماع فقيل
كرجلة وانسانة وعلامة او للفرق بين الواحد والجنس في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربة
وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو
قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المضبوطة وواحدها قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد
يجي

يجي للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء والواحد بالتجرد نحو كمه للجنس و كم للواحد وهو قليل
او للمبالغة في فاعل و فعول و فعال و مفعال كعلامة وراوية وفروقة ومطرابة وجعلها للتانيث باعتبار
تقدير موصوف هو جمع لجعل الواحد كالجماعة للمبالغة تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او
للتنبيه على ان مفرد جمع الجمع موب واي خصوصية بجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جورب و موازجة في جمع
موزج موب موزه وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب و موازج او للتنبيه على ان مفرده مع ياء النسبة
وهو ايضا من خواص جمع الاقصى فيقال اشاعثة في اشعثي و مهاهرة في مشتهدي او للتعويض عن الياء
المحذوفة من نحو مصابيح فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذا التاء لازمة مع حذف الياء ولا يجي
معها او لتاكيد تانيث الجمع وهي لازمة في امثال الاخربة وغلمة وجائزة في فعالة كحالة وقد يلزم كما في
حجارة وفي فعولة كصقورة وقد يلزم كعمومة وخؤولة وفي الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولتاكيد التانيث
كما في ناقة ونعجة وهي لازمة وقد يجي في الصفة نحو عجوزة او للتعويض عن فاء الفعل كما في عدة او عن
لامه كما في شية او عن ياء الاضافة نحو ياابت او للنقل من الوصفية الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب
عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني كما في ظلمة وغرفة وهي لازمة بهذه انما اشترط الشارح
الكلمة علامة تانيث ويطلب في فاعل ومفعل لم يقصد بهما معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث المتجرد عن التاء
كحائض وطالق ومرضع ومطفل وقد يجي التاء فيقال حائضة ومرضعة وان قصد بهما الحدوث جي
بالتاء لازمة كحائضة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بها الحدوث
وفي قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هي الهاء صارت في الوقف تاء والبصرية قالوا
الاصل الوصل فهي التاء تصير في الوقف هاء وترجيح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون

الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد الثاني الى الاصل والالف مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة ما بعدها همزة فيستفاد ان علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فان الالف زائدة قبل المقصورة فهو الهمزة اى الالف المقصورة فقلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة علامة التانيث الهمزة لا الالف الا ان يحمل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها سبب مد الالف قبلها ويحمل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه او لان الالف اسم للمتحرك ايضا لكن ههنا بحث وهو ان معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التانيث وقد بينها بالالف المقصورة فيما بين ان والممدودة فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مؤنثا مع ان نحو فتى مذكر ولو قيد الالفان بكونهما للتانيث لدار ان كان توقيفا بالجهل وغاية ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتوقيف ولا بد في الاكثر منها من السماع فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف الا تعيين مفهوم المؤنث عند النحوي وبيان علامة التانيث ليعرف بوجه ما يكفي في هذا المقام واما معرفتها بوجه يتميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابنا فاحالها الى المبسوطات والالف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالف التانيث واوزان مشتركة بينها وبين الف الالحاق والف زيدت لمجرد تكثير الكلمة هي ما يكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فاحلنا ما اليه ليجي في المطولات وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المؤنث فالحقيقي ما بازائه ذكر اى مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر لما لا يثمر ونخلة انثى للمثمرة فلا فائدة من الحيوان اخرجا من جعل تانيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظي في الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث الغير العاقل داخلا

مطلب غريبة
الثوب الاصونث لم

نث
في المؤنث اللفظي وتقييدها بازائه ذكر بالفعل لا يخرج الحيوانية فان قال الرضي الاولى ان يقال الحقيقي بذات الفرج لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا الكلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي وانه منقوض بما قيل في الثواب ان منقدة عن انثاه بالطعم فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج كامرأة وناقة واللفظي بخلافه سواء كان علامة تانيث في اللفظ او في التقدير كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل المتصرف بخلاف نحو نعم هند او شبه الفعل فيتلبس ذلك الفعل او شبهه بالتاء لكن يشترط ان لا يكون المؤنث علما لمذكر فانه في حكم المذكر مطلقا الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذلك ان دوات في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو حضر القاضي امرأة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب الحاق التاء الا اذا كان حقيق التذكير فانك في ضمير ايضا بالخيار تقول حامة حسن وحسنة بالخيار تنبيه على ان المراد بالتلبس بالتاء هو وجوب التلبس والاجراء ان يحمل هذا استثناء من الحكم السابق وقد يجعل قرينة على اختيار القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى باب النملة في كلام الله تعالى حيث جاء قالت نملة كانت انثى بدليل قالت قلت تبع في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد به مذكر لا يؤنث الفعل المسند اليه بالتاء فلا دليل المراد به بقي ان الخيار في ظاهر غير الحقيقي المتصل بالفعل الا من بعد وفي المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع اليوم الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع مذكر او مؤنث حقيقي او غير حقيقي غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق والاولى طلع الشموس وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما كان حقه السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون على خلاف القياس نحو بنين وارضين وسنين فان الاولى في حكم الابناء والاخرين في حكم الجمع بالالف والتاء قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل

وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت هذا من المبحث وفعلوا ليس من المبحث ذكر استطرادا او مجموع فعلت وفعلوا في قوة جاز تانيثه من المبحث تامل والثاني اما المراد به جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا و الايام مؤنثا كان او مذكرا فعلت وفعلن قالوا النون لغير العاقل لم استعملت في المؤنث لنقصان عقلها تنزيلا لها منزلة غير العاقل قلت كان الاولى ان يقول والثاني كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة في فعلت الصيغة المتوقفة بين الجمع المذكر العاقل وغيره جاز في جميع الضمائر على اختلافها فتقول لجمع المذكر السالم هم لا غير ولمثل الرجال هي او هم ولمثل النساء والايام هي او هن وبهذا المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده اذ المثنى مجموع مسلمان ولم يلحق آخره شيء بل آخر مسلم وبهذا اندفع ان التعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفرده لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق عليها انه لحق آخر مفرده ذلك ولو قال ما لحق آخر مفرده فيه لم ينتقض لكن يتجه ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع فيدور ويخرج عن التعريف رجلان وانما ادرج الاخر ولم يكتف بالحقة لان اللحوق في سنتهم شاع في الطارئ على الشيء سواء كان في اوله او اخره ومنه قوله سابقا ويلحق اى الاسماء الاشارة حرف التنبيه الف او ياء ليشمل صبيا ومسلمين جمعا وخرج بقوله النون مفتوحة ما قبلها والاولى بقوله ونون ويعد ليشمل عطشان واخرج بقوله مكسورة وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه على ما رواه الكسائي عن لغة بني زياد بن فقعس وقال الفراء هي لغة لبعض بني اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة رضي الله تعالى عنها يا حسنان يا حسينان بضم النون ليدل الالف او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان يكون دلالة الالف او الياء عوضا من الحاق الالف او الياء او النون مع ان النون عندهم كالتنوين وما شيخنا ومن قال المراد ليدل الالف او الياء والنون

في التغليب

جاء رجلان تثنيته كونهما معا

صفا صفا
صفا دكا دكا

ومن دلالة الجموع لا يجب ان يدل كل جزء منه ذكره عليه انه ليس الغرض من الالحاق دلالة المجموع فالاظهر ان المراد جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان العلامة لا تحذف لانه لا يسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا بدان يحمل الدلالة محمولة على التضمن لان الالف والياء لا يدلان على المعاني المعتورة على الاسم ايضا على ان معه في الارادة مثله في العدد واللفظ من جهة الذي يفيده اللفظ من المفهوم الكلي الخ من لها حقيقة او ادعاء كما في التغليب نحو عمرين لابي بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر لادعاء كونهما احد هما او فراد المتمم بعد او تحت مفهوم القمر وليس تغليبا ويعتبر في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلهذا لا يقال شمسين من قبيل القبيل محفوظ لا يقاس وبهذا اندفع ان جاء رجلان لا يقتضي كون الرجلين معا واما قيد بقوله من جنسه بينا على عدم كفاية المماثلة في اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين المعنيين لاشتراكه في اللفظ عند المحققين وان صرح به الاندلسي بجوازه ولا يرد تثنية العلم لانه تثنية اللفظ المشترك لانه مؤول بما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان مجازيا او حقيقيا فزاد بهذه جاز التثنية المسماة على ما هو المشهور عند المعنى يراد المتميز بهذا الاسم لان الغرض الواضع في وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم يحضر بالاسم وكذا الكثرة تثنية العلم ومن اللفظ المشترك بهذا التاويل ثم التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءني زيد وزيد الا للضرورة او على سبيل الشذوذ او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة نحو جاءني رجل فاضل ورجل تاجر او حكما نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ورجلا معه فانه في معنى الرجل الذي في رجلا معه او لقصد التكثير نحو جاءني رجل ورجل اذا لم يقصد اثنان فقط وقد يجيء التوكيد للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا ومنه كل فرد فرد فان قلت لا يشمل التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازي للتثنية فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقي والمقصود لفظ المشترك

بين الالف وما قبل الالف اللازم لفظا او تقديرا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم نحو زيد اى حالة الوقف فانه
فانه ليس متصلا وكذا من اضرابه ووقف اضربن سمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركة والقصر
الحبس ان كان الفه عن واو اى منقلبة عن واو والف ورد منه معلومة الانقلاب عن الواو ولان الاكلام اما
متعلق على ما يعلم وهو ثلاثى اى على ثلاثة احرف قلبت ذلك الالف واوا الاول رددت الى الواو ولان اعدى والشتى
الى اصلها ليس قلبا والا اى وان لم يكن كذلك اما بان تكون معلومة الانقلاب عن الياء او غير منقلبة عن شئ بل
بان يكون الفا اصليا كالفى اى على ومتى وعلى واذا لم كذلك فان الالف فى الاسماء الاولى اليا اصلا او مجهولة الاصل
فى ذلك بان يقع فى منكر الاصل ولم يعرف اصلها او كان غير ثلاثى فبالياء فى ابيه هذا مذهب البعض والاشهر
فى الالف الاصلية ومجهولة الاصل التى لم تمل او اميلت ولم يتغير جهة الامالة فى كون اصلها الياء او الواو وكذا فى
الرضى ومن جعل اى مجهولة الاصل وجعل الامالة مطلقا مردودة الى الياء فقد خالف الرضى ولا بد من سند
تو بيخ تكون الرضى ومن تصدى بحمل كلام الكتاب على ما هو الاشهر فقد وقع فى التعسف الى غير المرد هذا ولو الحق الملف
بقوله فان كان الفه عن واو بلفظ فان الالف فى غير الثلاثى مطلق منقلبة عن الياء لان كل واو وقعت رابعة
فصاعدا تقلب ياء لا على ما هو المصدر وكالمقصور الا ان كانت همزة اصلية اى غير منقلبة عن اصل او زائد ولا
زائدة فقابلة بالالتاثيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة ثبتت مستقبلا وما عنه قوله الثانى قوله فما بعد
قلبت وحل ابو على جواز قلبها واوا مثل قراء صيغة مبالغة كجيد القراءة او لسن من قرا بمعنى تنسك او جمع قارى فا
لكل شئ مع ثبوت الهمزة فى الاشهر وان كانت للتانيث قلبت واوا اما القلب فلانها فى الاصل مقصورة تقلب واما
القلب لواو فلئلا يلزم اجتماع يائين فى حال القلب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء وحذفها مع الالف ان كانا
بعد اربعة احرف نحو قاصعاء وخنفساء فالتطويل وليس بقياس خلافا للكوفيين والا اى ان لم تكن اصلية
ولا

ولا للتانيث فالوجهان القلب واوا والاثبات سواء كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بقرطاس او
منقلبة عن واو او ياء والمتبادر تسوية الامرين لكن فى الرضى ان ابدال الهمزة الالحاق اولى من الاثبات
وابدال همزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه انه الهمزة المبدلة قد تبدل بالواو لتجانس
عليه خلاف المكن وفى الترجمة الشريفة ان الاشهر رداءان وهو صحيح قبنى على ما فى الرضى ولا يصح
ان يقاس عليه فانه فيه ان الصحيح ان يقول المصنف فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله فالوجهان
بعيد ان الامر منحصر فى الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب عن الياء لا يكون الا ياء لاشتهار رداءان
فليس بشئ لان حمرواءان لا يجوز ان يكون منقلبا عن الياء مردود الى الياء لجواز ان يكون شاذا لا يقاس
عليه ومحالا مندوحة عن معرفة كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا فلا يعود فى التثنية الا فى كلمة الفاظ اخ اب
وحم وهن واو ان ونحو دم وعام بجاء اخوان وابوان ونحو يدان ودمان فيوان للضرورة والبعد منه فميان واما
يدان فتثنية يدى كعصا وهو لغة فى يد وكذا دموان ودميان مثنية دما او دمى على اختلاف فى ان
اصله واو او ياء وهو لغة فى دم ودميان شاذ عند من جعله واو ياء بالعكس عند من كان له وتحذف
نونه بالاضافة اى وجوبا وقد يحذف جوازا فى الصفة العاملة اذا كانت مع اللام وحذفت تاء التانيث
فى خصيان والبان تنبيه على حال اللفظين ورد على من قال انهما تثنيتا خصى وال وانهما لغتان فى
خصية والية وانهما والبان موضوعان لهما من غير ان ثنى الخصية والالية والحق ان فى
عدة تثنية خصية والية فى تجه انه يفيد الوجوب مع مجاء خصيتان واليتان بل لم يجى مع ان التاء لا
للضرورة وانه لا وجه لتغير الاسلوب والعدول عن ما يحذف اى حذفت ويجوز تثنية اسم الجمع وجمع المكسر الغير
الاقصى بتاويله فيقال ابلان وجملان وقد يثنى الفرد ويراد الواحد لارادة تكرير الفعل فيقال القيا مراد

به التى الق به فى البانى فى جهنم وربما جعون اى ارجعن ارجعن ارجع وقد يجوز تسمية كل جزء من الشئ باسم فيثنى
الشئ مقامه او يجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد كعدم تفارق اجزائه او نحو ذلك فيطلق عليه المفرد نحو
عينى لا تنام وقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله تعالى وهم لكم عدو واذا اضيف التثنية لفظا او معنى الى المثنى
فمثنيه والاولى جعله الثانية جمعا او نحو الاول كراهة توالى التثنيين مع كمال الاتصال بينهما لفظا او
معنى جمعا او الى نحو قلوبكما وقلوبهما لاواو افرق المتعدد حال الافراد لا غير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن
الاول جزءا من الثانية فالاولى التثنية مع اللبس نحو غلامى زيد وجب التثنية وان امن جاز الجمع قياسا
عند الفراء ويونس وغيرهما سماعا عند السماع نحو ضع رحالهما لانه لا يكون فى الاغلب للبعيد بين الا رحلان
المجموع اختار على جمع الاشهر تنبيها على ما فى من اسم ما دل على احاد خرج به مالم يجمع ولا اسم جمع والمراد
الدلالة وضعا لئلا يخرج المساجد ونحوها مساجد لانه وان كان المراد به واحدا لا ثانى له لكن لا
وضعا بل يجوز الكلى ينبغى ان يراد بالاحاد اعم من الواحدة وما يتصف بالبشر الرجال والايات والالف
الا ان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالاحاد المتصفة بالوحدة نحو قال الرضى
الافق له ما دل على احاد ليشمل اسم الجمع كرهط واسم العدد كثلاثة وعشرة محل نظر اذ الثلاثة والعشرة
لا يدلان على احاد بل المتصفة بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله مقصودة بحروف مفرده
اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده ولو حذف المقصودة لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم
بتقييد الدلالة بقوله بحروف مفرده فقوله بحروف مفرده متعلق بمقصودة لا بدل لئلا يكون مقصودة
لغوا فمن قال بحروف مفرده جاز ان يتعلق بدل فقد دل ومن قال جاز ان يتعلق بهما على سبيل
التنازع فقد تكلف لان عدم رفيد للدلالة يستغنى عنه بقيد القصد ولا يبعد للمفرد هنا الاما يقابل المثنى
والمجموع

والمجموع فيدور التوبيخ ويخرج الكالب فانه جمع الكلب فهو بحروف الكلب الا الكلب ليس بمفرد فضلا عن ان يكون
مفرده الكالب الا ان يقال الكلب مفرد الكالب ايضا تأمل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر فان
تشويج للطه نحو خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد فى التثنية وامتناع التصغير وتانيث الفعل المسند اليها و
ونحو المشوش البانى انه لا مفرد لها فيقدر لدفع الكلام فيجعل الشوق جمالة كغلة والمراد بحروف مفردة حروف
الاصول لئلا يشكل بطلبة الطالب والمراد اكثر حروفه لئلا يشكل بمعارج جمع معراج ولا يخفى ان المفرد لا يكون مفردا
الا بتغيير ما لتحصيل الجمع فقوله بتغيير ما توضيح لا مدخل له فى الاحتراز ولا بد من قيد الحيثية ليدخل فيه صنا
جرعلا ويخرج عنه قال الرضى لا يخرج بقوله بتغيير ما جمع السلامة فانه يكفى بتغيير ما فيهما من كون الواو والنون و
الالف والياء من تمام الكلم يعنى تكفى لتغيير اشتغال المفرد من الاستقلال الى الجزئية ولكن يشكل ح شموله نحو فلك
ح الصحيح عليهما لانه عرف بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يوفق بين بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد
قد يتغير بالانتقال من الاستقلال الى الجزئية ولا يتغير بناؤه وصيغته ونحو تمر وركب ليس بجمع الضمير للنحو فا
فراده على معتقد النحويين اما نحو تمر فلوجهين احدهما انه لا يدل على احاد بل على جنس ربما يطلق فينطبق
على واحد وربما ينطبق على الاثنين وعلى الاكثر وثانيهما انه ليس بحروف مفرده بتغيير ما اذ ليس تمر مفردا ولا بتغيير تمر
تمرة بتغيير تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن سائر احاد الجنس ولذا لا يراد فى تراب دخل فلا يقال ترابة
دخلة لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب فلانه ليس راكب مفرده ولا ركب متغير راكب اذ ليس الركب من اوزان جمع
القلة وبصفر وجعل مبنى ويرد الضمير الراجع اليه مفردا ولو كان جمع راكب بتغيير ما لما جاز فيه هذه الامور على الاصح جملة
معترضة فى تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتوضح مما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل
نحو التمر والركب جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد بين حروفه جمعا واما ما ليس مفرد يوافق لفظ

فى الحروف فلينظر فى انفاقه فان المراد بقوله فهو تمرو ركب ماله واحد يوافقه فى حروفه ونحو ذلك الا ما يطلق على الاحاد المعدودة وفيه خواص الجمع وليس واحدا صلا او واحد يغايره فى اللفظ جمع ثما ماله واحد لا يغايره فلا اعتبار بتغيره فيه لما فى فلك فانه يكلم فيه باده فلا المراد انتقل عن موازنة قفل بالجيئة الى موازنة اسد فضار ضمة بمنزلة عارضة حكاه وحكاه للابن البيض انتقل بالجيئة الى موازنة رجال عن موازنة جمال كانت له بمعنى البعير الابيض واما مالا لسيله واحد اصلا فى نسق فيقدر مفرده بهجوره كاحرف ولا يخفى ان فما قيل من فلك يجاه تخلفا فى الغاية والا فرب ان يقدر له ايضا مفرد فيقدر للفلك فلك كاسد ولا يجاه ابحر كرجل ومن البين ان المعاد المستعمل فى الامان ليست بجموع فربما لا يعتبر الاصلا فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار رجالها لكن لا ينون اصلا كذا فى الرضى والمستفاد من القاموس انه اختلف فى فلك هل هو مشترك بين الواحد والجمع للجمع مالا واحد فينبغى ان يفيد قوله كفلك جمع بقوله على الاصح كما فيد سابقه واحد صحيح وتكسير يستفاد من قوله فى التكسير فبما بعد ان يسمى الصحيح لما لم يتغير بناء واحده والمكسر يتغير بناء واحده لستو فى الصحيح مذكر اى لاحاد مذكر او لمفرد مذكر وينبغى ان يراد به كونه مذكرا لما ب الثلاث يشكل سنين وارضين واخواتها وكذا قوله ومؤنث لتلا يشكل بسجلات وله ذا سمى الاول جمع المذكر والثانى جمع المؤنث ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر والمؤنث لا يختص الصحيح لكن يختص بغرض التقسيم فلذلك خصص فالمذكر اى فجمع المذكر بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما فره انه رحون فالحق اى جمع مصحح لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ولا يخرج نحو مصطفو ومصطفين لكسر ما قبل الياء وضم ما قبل الواو فى الاصل والفتح طارئ لكن قوله وان كان مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو وكذا المقصود لا اصل فلم يلحقه واو ما قبلها ضمة بل واو ما قبلها الف فنامل وبعض ما يتعلق بشرح التونين يحال الى فطنتك المستعرة لموقفه ما سمعت فى تونين المثنى ويخرج حتى التونين نحو سنين وارضين

الا ان

الا ان يتكلف بدعوى ان يونسه وارض بعد جمعها على الصحة لا يغيرن وقت الجمع وقولهم فى تونين جمع الصحيح ما سلم بناء واحده محمول على الاغلب لا يتكرر البيع اما لو طرأ الانكسار بعد جمع فلا يغير فى الصحيح ونون عوضا ذكر لمزيد توضيح وقد ليدل على ان ما صاكر معه لمزيد توضيح ولم يذكر المصنف قوله من حرب لانه لا يتوقف عليه التونين حتى يجب استيفاؤه وقيل اعتمادا لسابق الذهن اليه مما ذكر من تونين المثنى والاولى تبديل الاكثر بما يزيد عليه اذ الاكثرة فى مفرده وهيها بحيث ينتج على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للاحاد والمثنى للا شيئين لان جمع الواحد اكثر منه او اكثر فالالف علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية لا لعدد لانه على معنية بشرح بشئ فاحفظها بقال قوله لبد لابح لا اخراج عشرون واخواتها لصدق باقى الحد عليها لا نقول لم يد فرع الجنس وهو جمع مصحح ثم ما ذكرت بيان لتوضيح ما يتعلق به فان كان اخره ياء قبلها كسر اخرى بها ضمة قبلها سكون نحو ظبى فانه كالحرف الصحيح والواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد بهم متمكن يكون فى آخره واو وكذلك فلذا لم يتعرض له ولو كان الياء منقلبة عن الهمزة وجب الاحذف لما لا يجئ فى علم التصريف حذفت اى حذفت الياء التى هى الاخر لكونه ياء وقد حذف الياء خلاف الواو يدركه صاحب الذوق وينبغى ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها ليتبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه لبيان حال ما قبل الالف دون الياء وان كان اى الاسم او الاخر الاسم مقصورا حذفت الالف من وضع الظاهر موضع المضمر على التاء فى الراجح الاول وبقى ما قبلها مفتوحا لان ما قاله خلافا للكوفيين فى الالف الزائدة نحو حبلى فانهم جوزوا ضم ما قبلها مثل مصطفون لا وجه لتمثيل المقصود دون ما اخره ياء وشرطه اى شرط صحة الجمع بالواو والنون ان كان اى الجمع اسما فمذكر علم او مصغر نحو رجيلون صرح به فى التسهيل يعقل اى فان يكون مذكرا عاقلا يعقل

كما يرشد اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء فمع العبارة ما ترى من اثار الاهمال لكن ما ذكره الرضى انه فى الغاء الشرط بين المبتدا والخبر مع انه لا يجوز كما سبق فيه ان ما ثبت فى كتب حروف الشرط ان الغاء الشرط بين المبتدا والخبر انما كان حين ما جعل خبرا جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا لا يجوز نحو انا ان جئتنى اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك جزاء ما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى ويرد انه ان اريد بالمذكر مذكرا لفظ سواء كان فيه علامة تأنيث اولا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوز الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما فى جمع المؤنث والسماع مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة جمع جبل وورقاء علمين لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف فى جوازه وقد قيد فى التسهيل العلم بقيود وهو ان لا يكون معربا بحرفين كزيدين وزيدان وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه وبرق نحره علمين بالواو والنون وان كان الاسم الذى يجمع صفة فمذكر يعقل اى فان يكون مذكرا العقل حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء نحو رأيتهم لى ساجدين وينبغى ان يراد به مذكرا نفى تونينه قوله ولا باد التأنيث فلا ينبغى تبديل العقل بالعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون تنزهه تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسا بل مقصورا على السماع كنحو الوارثون ولا يقال نحن الراجحون صرح به التسهيل والشرح مجازا لجعل الواحد بمنزلة متعدد وان لا يكون افعل فعلاء والا خضر لا وفيه لا يكون افعل فعلاء بدون العطف وان يكون صفة لمذكر بعد صفتين مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث هكذا كان حق العبارة وكانه سقط المذكر عن قلم الناسخ مثل جريح يعنى به فعيلا بمعنى مفعول او صبور يعنى به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقتيلة بنى فلان واستثنى منه الرضى الخ سر لان تكسيره مستكره

فلم يكن

فلم يكن الا الصحيح فيقال صه صلقون وصه صلقات فى جمع صه صلق كجر شع هى العجوز الصخابة والصوت الشديد على ما فى القاموس وكانه وجده الرضى الرجل الصيد الا فكيف يجمع صه صلقون ولا بالتاء التأنيث قيل يعنى عنه قوله مذكر ونحن نقول لا يغنى عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث ويحذف نونه وجوبا بالاضافة وجوازا بغير الاضافة فى لغتهم فى على مع اللام والعمل وسايقى وفى الضرورة وفى الاختيار قبل اللام الساكنة ومنه ما جاء فى الشعر اذ اكتم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وقد شذ نحو سنين جمع سنة كسر سنة فى الجمع قد يضم غير الشيئية على انه ليس جمع سلامة فى الحقيقة وارضين بفتح الراء وقد يسكن فان قلت ينبغى تقديم بيان شذوذهما على حذف النون لانهما متعلقات بقاعدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف النون بالاضافة قلت كانه اراد شذوذه ذلك ابا قبل حذف نونه بالاضافة ايضا كما فى قوله دعانى من نجد فان سنيه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا او المجموع المشترك بالواو والنون على ما ضبطه الرضى عده منها بنون فى جمع ابن جعل شذوذه لان قياسه البنون وانما هى من اصل ابن وهو بنو كوسن وحذف اللام فى الجمع نسيا كما حذف فى الواحد والالقيل بنون بفتح ما قبل واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس البنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من الضياء القاموس انه صفة حيث قال ونبت لسى على ابن وانما هى صفة جعل على حدة الحقوها الياء لا كما فى ثم ابدلوا التاء منها ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير علم ولا صفة ومنها ابنون واختلف فى وجه شذوذه فى جمع المصغر العاقل فقال البصريون هو تصغير ابنى على افعل كاضحى بمعنى ابن وهو شذوذه لانه لم يوجد ابنى وانما هو قدر لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو تصغير ابن كادل جمع ابن على الاصل ويجمع فعل على افعل على سبيل الشذوذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وشذوذه كشذوذ جمع فعل على افعل وقال الجوهرى هو تصغير ابن كجبل همزة الوصل قطعا وشذوذه لذلك

فعلى كل من هذه التوجيهات ليس بشذوذ باعتبار رايج بل باعتبار معوده واما جمعه فعلى القياس فليس كما ظن
فيه وكذا وُهَيبة هون جمع دهيدة تصغير دهداء كصلصال وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابكر كاكرب
جمع بكر لولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر تصغير لابيكر معوده كجدث ذو ومنها اهلون في جمع اهل وهو اسم
غير ومنها عليون لو صلح في غلبته بجنان المرتفع ولم جعل علما له وهو ان الحز منقولا من جمع علي بمعنى المنسوب
الى العلية فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والدرجين والبرحين والفتكرين للدواهي ومنها العالمون
ان لم يكن صفة واما سنة ونظايرها مما لم يات تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح
ما قبلها فانه جمع بالواو والنون على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة لا تتخلف من السماع ان موقعه
ما لم يكن وما عوض من لامه لا دستمائي وربما يجعل نون بعض هذه الجموع النون القابلية معتقب الاعراب منونا
فلا تحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين وبنين فيلزم الياء ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه
انه لا بد من المذكر في المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مونثا جمع بالواو والنون لان المذكر
يغلب المونث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل ومنه العالمون الخ ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب
فالذي هو موجب غير اضافي يثنى ويجمع بعلبكان وصما بعلبكون والذي متن جملة لا يثنى ولا يجمع بل يقال
ذو برق نحره وذوا برق نحره وذوو تابط شرا وذوا تابط شرا وذوو تابط شرا والاضافي يثنى ويجمع
منه الاول لا الاخر فيقال عبدا مناف وعبدو مناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الجزآن والاولى الا
قتصار على المضاف وان كان للمضاف ابن كذا او ذو كذا على ما كان او لا فيقال للعاقل بنو كذا
وذوو كذا واباكذا واذواكذا او يقال لغير العاقل وان كان مفرده ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس
بنات عرس وذوات القعدة وللمونث ما لحق آخره الف وتاء لم يرد بالتاء ما شاع ارادته مما ينقلب
في الوقف

في الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مفرد لحق آخره الف او تاء كسعلاة ولا اقتضاء
في ان المراد الحاق الالف والتاء كالواو والياء في جمع المذكر للدلالة على ان مدالكثرة منه من جنسه ولا
اختصاص لهذا الوزن بجمع المذكر كما يوهم بيانه وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره
الا خصر ان كان صفة لا مذكر فان يكون جمع بالواو والنون واورد عليه ربعة وعلامة فانهما
فانه يقال فيهما ربعات وعلامات وليس لهما مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالتاء والنون
وعلامة للمذكر وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا عن علامة التانيث ورد عليه صفة مذكر غير العاقل
وتصغيره فان نشأت منها ليس لها مذكر مع انها يجمعان بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسي الاصلي الحروف
نحو جحرش وصهصلق فانه يجمع بالالف والتاء لانسلم انه جمع التكسير كحايض اذا اريد به الثبوت و
طالق كذلك واما اذا اريد بها الحدوث فيقال حايضة وطالقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع
التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا في الرضي ويستفاد منه الاخر المجرد لا يجمع جمع التكسير فلا يقال لحايضة
حيض كما يقال لحايض والا اى ان لم يكن وفيه خرازة لانه عطف على ان كان صفة فهو في تقرير شرط
وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة جمع مطلقا ولا تخفى سماجته لفظا ومعنى لانه لا شرط له فلا يعني
قوله وشرطه قال الرضي وفي التسهيل لا يجمع الاسم المونث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة الا سماعا فلا
يقال قدرات وعذبات وثمارات ويقال سموات وكاسات وشمالات في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضي
ما يجمع من الاسماء هذا الجمع قياسا انه لا يجمع هذا الجمع ان يكون قياسا مونث غير حقيقي مجرد عن العلامة
ايضا فالقاعدة في هذا الجمع ان يكون علما لمونث او يكون التاء في آخره ظاهرة او يكون في آخره الف تانيث ولا يكون
اسما لمذكر حقيقي او علم غير العاقل في المصدر باضافة ابن او ذو نحو ابن عرس وذو القعدة وفيما سوى ذلك سماعي الا

انما غالب في جنس مذكر لا يعقل لم يات فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفي الخماسي الاصلي الحروف كسفرجلات وجمع
الواو قياس في الجموع التي لا تكسر كجمالات جمالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال الكلابات الى آخر ومن
المباحث المهمة في هذا الجمع موقعه جمع فعلة مشتقة ملفوظة التاء ومقدرها كما في وعدة وهند واسم فان التقدير
وعدة وهندة واسمه وقد استوفاها المصنف في قسم التعريف وسنورد ان شاء الله تعالى جمع التكسير ما قبل اضافته
المسبب الثاني لابنية جمع حصل للتكسير بتغير بناء واحده كرجال للعقلاء او للمكسر فرس وافراس لغير العقلاء او للقوية فتنبه
بالمثالين على انه لا يختص بالعقلاء كجمع الصحيح او لا يختص بالكثرة والقلة والعلة جمع العلماء الموضوع للثلاثة
فما فوق الى العشرة دون ما فوق افعل وافعال وافعلة وفعلة كاكلب وافراس وارغفة وغلمة وزاد
بعضهم فعلة كطلبة بدليل هم اكلة رأس في مقام التقليل والدليل ربما يكون قويا بل اقوى الغلبة في اطلاق
الاكلة من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء وجمع الصحيح تردد فيها الرضي وصوب
كونها لمطلق الجمع والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة ان اكثر المستعمل لها فيها وجعل الاوزان
الاربعة للقلة اذا وجد الكثرة جمع فاذا لم يوجد فهي مشتركة وكذا ما عداها للكثرة فيما جاء فيه جمع قلة والا فهي
مشتركة واذا وجدا فقد يستعار احدهما للاخر ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التناسب
فلذا اخرها وقدم المصدر لانه الاصل عند البصرية والبواقي فرعه فقال المصدر اسم الحدث اى ما قام
بالغير فدخل فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعاني كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل
والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث ما يكون تمام معناه الحدث او لا فخرج جنة الصبوح والغبوق
بل ما يدل عليه وصف لكونه موضوعا له او جزءا خرج ما عدا المصدر بقوله الجاري على الفعل مريدا به مذكورا
بعد الفعل المشتق منه على انه مفعول مطلق على ما هو اصل معانيه الاصطلاحية وبهذا تبين انه
يكفي

يكفي في التوفيق الجاري على الفعل المشتق منه هو مصدر وامن الثلاثي سماعي اى مسموع لا يحصل الا بالسماع ومن غيره في
تقديره وهو من غيره لئلا يكون من عطف معمول عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور فانه لا يصح عنده ومن
غيره قياس فلذا في كل باب قياس فتقول كل ما هو مصدر انفعل انفعال افعل افعال تقول اخرج اخراجا من غير توقف
في ذلك على سماع من العرب واستخرج استخراجا كذلك فالحكمة متوكدة لكلم الباقي او معللة وليس القياس ان كل فعل
من غير الثلاثي مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الآخر متحركات كسر الاول فقط وان كان ثلاث
متحركات كسر ثم فتح ما اوله لانه على هذا القياس لا يكون مصدره تفعل وتفاعل وتفعلل ونظايرها فانها
ساء ويعمل عمل المتعدى او اللازم من غير تفاوت ولا استبعاد انما يرد جاء فيه عمله على الفعل المجهول اذا كان مصدر
مبنيا للمفعول بان يقال اعجبني اخراج زيد الحق بان يكون زيد مفعولا ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى ان يكون
مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى ان يكون مخرجا على صيغة الفاعل وانما صح بقوله ماضيا او غيره بيانا للتعميم
في العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكونا بمعنى الماضي ولك ان تقول صرح به للرد
على من قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى
الحال لان ان يخص المضارع بالاستقبال وان الا بغير الماضي وحسن رتبه او فيه بالقصد الاول حيث لم
يقل حالا او غيره ويصح كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان ان يكون للحدث
الدال عليه في الماضي او الحال او الاستقبال وكذا في غيره من الاسماء ما حفظ اذا لم يكن مفعولا مطلقا لا
لا يعمل في حضرة من هو اصل في العمل لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا باس بايهام العبارة ان التقييد
بلزوم العمل لا الا صالة حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافي عمله بل عمله ماضيا او غيره لانه تداركه بقوله وان

كان مطلقا اي ولا بد ان لا يكون معمولا لغيره وكذا سائر الاسماء المتصلة بالفعل ولكنه لم يذكره اعتمادا على ما سيق
في قسم التعريف ان الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه الفصال قوله ولو كان معمولا
مطلقا بهذا القول وتاخر قوله ولا يتاخر معموله عليه لكونه في تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدم عليها
وكل ما يره متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسيرا للمقدر وذلك تكلف لا
يساعده الوجدان ارتكبوه لاتمام هذه الدعوى الناشية من جعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل ونقضي بعلله ولذا
قال نجم الرضي في الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف في ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رايحة الفعل
ولا يجب ان يكون المتول في حكم المتول به من كل وجه ولا يضمر فيه الاول ولا يستتر فيه لان معمول المصدر ربكون
معه اي المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق بين الاضمار وبين الاستتار في الشرح فان الاول الابراز
الضمير والثاني جعله مستترا في الشيء فقد غفل عن عبارة المصنف في بحث تنازع الفعلين حيث قال فان جعلت
الثاني اضمرت الفاعل في الاول وان جعلت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولا يخفى ان
الاستتار لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تاخيره عن قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يقدر لا يضمر وقوله ذكر الفاعل لا يفيد عدم تقديره ايضا
ويجوز اضافته الى الفاعل مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل
يخرج فيه فاعل ويخرج الفاعل فصلته التقدير منصوب المحل وقد يضاف اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد
لتحقيق هذا الحكم الى المفعول اي مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حمل التوابع المضاف اليه المصدر على
محله وقال الاندلسي ظاهر كلام سيبويه المنع واما ابه باللام فقليل وقالوا الاكثر حذفه مع التنوين وقال نجم الرضي
وجعل الاكثر مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد في القرآن اي المعرف باللام الا بالمنون بالتقوية
بحرف

بحرف الجر قال تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء والسر كونه عمل المعرف باللام ضعيفا في المصدر قوي في اسم الفاعل والمفعول
ان اللام الداخلة عليهما موصولة فيجعلها بمنزلة الفعلية واللام في المصدر تمتنع تاويلها ان مع الفعل وهو
مدار عمله فان كان مطلقا يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق فالعمل للفعل الى حق العمل فهذا التنبيه
على جهة عدم احتمال المفعول المطلق اذ المتبادر انه اذا وجد معمول لجنس المفعول المطلق فالعمل ليس بل للفعل وان كان
المفعول المطلق بدلا منه اي من فعله والمراد بالبدلية كون الفعل محذوفا وجوبا فيجوز ان ثبت فهو معمول المفعول
المطلق وان ثبت فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل اسم الفاعل ما اشتق من فعل هذا النوع
يصادق على المذهبين الا انه عند البصريين الفعل يعني المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثانا وحدثا
منه وعند الكوفيين بمعناه المشهور فكانه يجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر لمن قام
به يريد حاق الامر به يحمل سبيل التغلب فلا يرد انه لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان اللذات فيه لا
يكون في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق
والعاوي لا يقال يشكل بنحو ضارب صائم ان لو كان موضوعا لمن قام به لما صح هذا التركيب لانا نقول وصف
لمن قام به لا يمنع اسناده مجازا الى ما لم يقم به والمتبادر من التعريف انه حقيقة في من قام به الحدث في الحصر
المستقبل والماضي مع انه مجاز في الاول اتفاقا وفي الثاني عند البعض بمعنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة
فانه بمعنى الثبوت عند المصنف او اعم من الثبوت والحدوث كما حققه الرضي وبخلاف اسم التفضيل فانه يجري
فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا بالثبوت ولا اعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة
المشبهة الى الفاعل اذا اقصد الحدوث فيقال حاسن وضائق وهذا مطرد وعليه قال الرضي
ويعلم بان المستعمل في الثلاثي ما هو على وزن الفاعل كالرازق والعالم في اسماء الله تعالى

جاز وصيغته من الثلاثي اي غالبا فلا ينتقض بصيغ المبالغة ويجب من حب كما في التسهيل ان الصيغة من سمة التوقيف
لانه يتضح بوجود اسم الفاعل بزيادة انفتاح فلا يرد انه خروج من وظيفة النحو الى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثي
ما يكون ماضيه على ثلاثة احرف فقوله من مجرد الثلاثي لظهور صيغة الفاعل في الثلاثي او ما يكون الحروف الاصول من ما
ضمنه ثلاثة فقوله من مجرد الثلاثي للاحتراز عن الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب قال المصنف ولكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمي باسم الفاعل ولم يقولوا اسم
المفعل والمستفعل قيل ان اسم الفاعل لم يعرف اسم الفاعل على هذا الوزن بل اسم لما فعل الشيء والمفعل والمستفعل
لم يات بهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج وهي اهل لان الاغلب
فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمستخرج لكان شيئا كذا في الرضي ويمكن دفعه بان
المصنف لم يرد ان اسم الفاعل معناه اسم على وزن الفاعل بل اراد ان اخذ هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل
باعتبار انه طالب الفعل جاعل شخص فاعلا كالمخرج فانه جاعل الشخص خارجا ولا المستفعل باعتبار انه كالمستخرج
فانه طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اخر اظهر منه وهو ان صيغ الفاعل اكثر وجودا في افراد
من معاني امور اخر وبناء التسمية على الاغلب بل معنى جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة
النسبة اي ما له نسبة الى الفعل ليشمل الكل بلا تكلف لكن جعل اسم فاعل التسبب بالتسمية باسم المفعول ومن غيره اي
غير الثلاثي اي من غير المجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق على صيغة المضارع
بميم مضمومة متعلق بالظرف اي حاصل بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمخرج و
مستخرج في بعض النسخ كمخرج ومستخرج فان قلت كثيرا ما يكون كسر ما قبل الآخر قلت هذا اذا كان مشتقا
في اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر وانما كسر ما قبل المضارع كسر قبل اسم الفاعل من غيره يكون
كسر

كسر ما قبل آخر اسم الفاعل كثيرا كان في المضارع وللتنبيه على ان الكسر تحقيق في كل اسم فاعل كرر مثال اسم فاعل
كان ما قبل آخره في المضارع مكسورا ولم يات بما كان ما قبل الآخر الا هذا في المضارع مكسورا مفتوحا فظهر
بل الكل فيه مضموما وغير مضموم ولو كان ما قبل اخر مضارعه مكسورا او غير مكسور مذكورا لكان اولى فقد خفي ولا
خفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر تنافيا اذ الحرف الزائد من
جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المعنى واضح وهو انه قريب من صيغة المضارع ولا تنافي وشذ الا هذا او
ما ذكره هو القياس ومحصن على صيغة المفعول من احصن وكذا مسهب من اسهب وهو وارق من اورق
على ما في التسهيل ومليح اي مفلس من الفيح وطايح من الطلاح ويافع من ايفع ومشتن بكسر الميم او ضم التاء
من اشتن شواذ ويعمل جميع عمل فعله من رفع الفاعل وكذا نصب ما ينصب فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال و
الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما واما اذا فقد شرط معنى الحال والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا
فقد الاعتماد لا يعمل في الفاعل والمفعول به واما العمل في الظرف والجار والمجرور فيكفيه ادنى رايحة الفعل
الظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا استفاد من الرضي فعبارة المتن غير واضح والمراد بالاعتماد والاعتماد
في المتن على هذه الاشياء والمراد بصاحبه ما سوى اللام لانه لا حاجة مع ال لكونه بمعنى الحال او الاستقبال وما سواه
المبتدا او ذو الحال والموصوف وسميت صواحب لعنايته بها في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لئلا يشكل بزيد
ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنفي كما في عبارة
الجزولي قال الرضي اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفي ظاهر عبارة النحو والاولى انهما
كاللام وقال الرضي والهمزة اعم من ان يكون مذكورا نحو اقائم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح
وغيره نحو انما قائم الزيدان والاخفش لا يشترط في عمله حمل نظائره شيئا فان كان للماضي وجب

الاضافة معنى في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق معمولا لهذا في المفعول به لى تقدم لكن عن الرضى فانه يرفع
الفاعل مطلقا خلافا للكسائي وهذا الخلاف مبنى على خلاف في اشتراط معنى الحال والاستقبال وكذا اقوله وان كان
معمولا اخر فبفعل مقدر فيه خلافا للكسائي وان كان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال
نحو زيد معطى عمرو درهما امس فانه نصب درهما ولا يصح عمل المعطى فيقدر له فعل كانه سئل ما اعطاه فاجيب
درهما اى اعطاه درهما ولا يخفى وانه تكلف لا يساعده الفهم فلذا قال الكسائي بعمله مطلقا والرضي
بعمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة والظاهر انه لا يخص جواز الاضافة معنى بانتفاء
شرط معنى الحال والاستقبال بل اشترط بينه وبين انتفاء الاعتماد فالتخصيص لا يخصص فان دخلت اللام اى
اللام الموصولة وانما اطلق لان المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل شيوعها وقلة غيرها و
الاولى الالف واللام والمعهود في الموصولة الاسم الالف واللام وفيه خلاف المازنى لانه ينكر اللام الموصولة
ولا يثبت الا حرف التعريف استوى الجميع اى جميع الازمنة الاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على
الموصولة وفيه خلاف ابى على والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا دخله اللام الا اذا كان بمعنى الماضي ونقل
عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضي ذلك النقل وهما لكونه مأخذه محتملا وعما استشكل على اشتراط عمل اسم
الفاعل بما اذا كان مثيلا في امتناع التصغير قال الرضي هذا اشكال مصنوع لا اعتداد به وما وضع منه
الى من اسم الفاعل للمبالغة وهذا الكلام صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضي صرح في بحث
الاضافة انها الاسم فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع
فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثمه لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال وقال
ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضي والحال والاستقبال كضراب

وضروب

وضروب ومضراب قال الرضي هذه الثلاثة متفق عليها من البصريين وعليم وحذر مختلف فيه فعند سيبويه يعمل ومنعه غيره
مثله اى مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المبالغة لا تصح عند غير ابن
بابشاذ المثنى والمجموع لاسم الفاعل وما وضع فيه للمبالغة مثله اى مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما
فرع الواحد ومن قال لعدم تغير بنائه بالحاق علامة التثنية والجمع ولم يأت بوجه تام ويجوز حذف النون مع العمل
في المذكور فلا يقال الضاربان بنقديم المعمول والتوين تخفيفا وفي جواز التوين نظر لان اسم الفاعل مع الالف
ليس هو فاعل الحرف هو الموصول والاشارة للتوين في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام
اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه لما لم يحتج الى اخراج شئ بذكر معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل
على الى اخراج الصفة المشبهة لم يذكر معنى الحدوث لا انه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال
ينبغى ان يذكر لاخراج نحو اغبر والوم واشغل واشهر والشكل اسيويهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول و
صيغته من الثلاثي اى ما كان ماضيه على ثلاثة على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر
هذا هو القياس وما عداه شاذ كالمحبوب من احب والمضعوف من اضعف بمعنى ضاعف والمجزوم من اجزم
وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل على شرطه ووجهه وما هو الحق فيه لا يخفى عليك الا ان ما يختار فيما فصلنا
لك هاهنا الذي مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة اى المعروف بهذا باسم الفاعل في انه يثنى و
يجمع ويذكر ويؤنث فلذا احملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة
المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل وهو عدم اشتراكه في المعنى بخلاف الصفة ما اشتق
من فعل لازم يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتق من رحم المتعدى واجيب بان رحم جعل لازما
بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم حينئذ لا بمنزلة الطبيعة ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم

* * *

وبهذا فراسم المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه ما كان مشتقا بعد التعدية فهو مشتق من فعل متعد فلذا
خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكره المصنف ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضى
ولا يخفى ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقررا اهون من اخذ رنقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله
لمن قام به اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقات من الفعل اللازم وبقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق
من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضي الصفة المشبهة موضوعة لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار الحدوث
والاستمرار وقال المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه
بمعنى الحدوث انه قابل للاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فصح ان يقال زيد ضارب غدا والان او امس وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى لصيغة ما هو على وزن الفاعل وهذا بغير حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل
الاطراد على ما في الرضي وكان الاوضح الاخصر وصيغتها لا يكون على فاعل على حسب السماع اى مقصور على السماع
ولا يضبطها قياس لكونه صعب وشديد قد نبه بايراد الامثلة المختلفة من ح واحد على تحقيق بعده عن القياس
قال ابن مالك هي من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس منطلق اللسان وقال الرضي
هي من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور وادعج ويعمل عمل فعلها مطلقا قال الرضي لا يصح
الاطلاق الا عن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد فلا بد لها منه بل هي اولى باشتراطه لضعفها
ويمكن ان يقول المراد به بيان اطلاق العمل لا كيفيته والا فهو فلغو لانه سياتي تفصيل كيفية عملها فينبغي ترك
قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما ياتى اذ لا ينصب فعله على التشبيه بالمفعول وتقسيم مسائلها المشتملة هو
الحكم الكلي والصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف في الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح
كلية ترتقى الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع

وكل

وكل صفة مشبهة غير معرفة تكون كذلك مختلف في امتناعها وبهذا او الله وزيد قد بين خلاف مثل بيان ان
مختصر مشتمل على التشبيه على وجه القبح ومقابليه ومن لم يوف بها مسئلة فان يسير كل قسم مسئلة لانه يبحث
عن حكمه ويبحث عنه فجعلها مسئلة لان ان يكون اى يحصل بيان ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها ونحو
لما مضاف او باللام او مجردا فيهما اى اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة اقسام بهذه الجملة لينطبق بالتقسيم
بالتقسيم الثلاثي للمعمول ضرورة الاقسام ثمانية عشر والمعمول في كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور بحسبه فالتبيه
عاملها بمعنى الاشارة فينتظم مع بيان ضرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة لكان حق الا
منتظام والمعمول في كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لكونه في حيز ان يكون فان الرضي ما يقتضيها باعتبار
راعرابها في نفسها لان الكلام فيه قد مر في باب النعت بل يكون بالاضافة ايضا بان جرا او حالا لو لي
لان الكلام فيه قد مر في الموصوف ولا يخفى انه لا فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه و
حسن وجه الغلام فلا فائدة في تقسيم المعمول الى المضاف وغيره بل المفيد كون المعمول معرفة ونكرة
ومضاف الى الضمير وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه مفعول به وعلى كونه معرفة ونكرة وكونه
حالية عن الضمير او مشتملة على الضمير او مضاف اليه صارت الاقسام ثمانية عشر فالرفع على الفا
علية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة لانكار البصرى نوف التمييز والاولى عندك انه على التشبيه بالتمييز
اذ المعنى على التمييز وعلى التمييز في النكرة ولما لم يشترط النكارة عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز
والجر على الاضافة واما قال في الرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال البدلية باعتبار الضمير في صفة وبهذا
يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه لبطل اخلاء عن الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا
لا احسن لاشتماله على الضمير لاضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع

على على الفاعلية دون البدلية بهذا الحسن وجها حيث لم يؤنث الصفة فان قلت لعل البصريين حملوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتمييز لان المفعول هو الاصل في العمل فان قلت قد استعار الشارح الضارب الرجل الجر عن الحسن الوجه فاراد وا الاستعارة اي الوجه النصب عن الضارب الرجل بالنصب ليصير كالمستعار ضمن قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك وتفصيلا الى الاقسام ومن قال الى الف تمر فقد سهى حسن وجهه ثلاثة منها قبيح حال من حسن وجه لانه في المعنى فاعل التفضيل كانه قيل فصلا حسن وجه ذا ثلاثة اوجه وكذا الحسن الوجه حسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك يعني ثلاثة حال من الحسن قدمت ليعلم انه حال من الجميع اثنان منها ممتنعان بها الحسن وجه الحسن وجه خبر بعد خبر وجزء التركيب من قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول منهما فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف تنوين ولا الضمير بارز والاتيان بمستتر كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقي الصفة بلا فاعل الحق ضمير اي الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا التحقيق ان لا يمتنع الحسن وجهها والحسن وجوههم لاستغنى عن البارز في وجه فيحصل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع الثاني فلانه اما في الاصل الحسن وجها فلا تخفيف واما الحسن وجه فهو في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة الى النكرة وهو على الحق واختلف في حسن وجهه بتبادر ان الا خلاف في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون حملوه ممتنعا في السعة قبيحا في الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة لتكون لحذف التنوين والتخفيف لحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الاترجيح المرجوح ووجه الجواز حصول التخفيف في حسنا وجههما لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير

(اي وبعد) [in margin]

الضمير لان كليهما لفظان متحركان الآن بجعل النون لكونه في مقام التنوين في حكمه والبواقي من الاقسام وهي خمسة عشر ما كان فيه اي تركيب كان فيه الاصفة كان فيه ضمير واحد لم يكتف بافراد الضمير وصفة بالواحد وحسن تاكيد ليحسن مقابلته بقوله صار احسن حمافيه ضميران الا من خبر وقع بعقيف ثبت اي شرح القبيح لاشتماله على ما يحتاج اليه من الضمير وبراته عن المستغني عنه من الضمير وما كان فيه ضميران الاولي اكثر ولعل التنبيه بمجرد التعدد وحسن متفاوت حسنه بقلة الضمير وكثرته نحو زيد حسن وجهه با قيه اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على المستغني وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه وما كان موقوف عدم الضمير وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها ضمير نصب علامة يعرفان بافعال وهي مثل رفعت على صيغة الخطاب بالذي الصيغة فلا ضمير فيها فهي كالفعل فيجب مررت برجل حسن غلامه ويضعف حسنون ويجوز حسان غلامه والا ففيها ضمير الموصوف مبتدأ كان او حالا او مفعولا فتؤنث على صيغة الخطاب كما يعقبه قوله مثل رفعت وعلى صيغة الغايب وهو اي ارجح ان موقوف المفعول هنا اهم من الفاعل وفي الاصل الاول حذف في المفعول وهنا حذف الفاعل وذكر المفعول الاهم وتثنيه وتجمع لم يذكر التذكير لانه لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما لا يستوجب فيه المذكر والمؤنث كذلو لو لم تقل بدل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع فيطابقه اي الصفة الموصوف مع تانيثه لئلا يتبادر المطابقة في الاعراب والتوصيف ايضا وابهاما الفاعل والمفعول خبر التعريفين الاخر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لانه وصف بهم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في اكتفائه بالمرفوع وعدم التعدي وزاد الى المنصوب

مثل الصفة فيما ذكر المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه قيده به لانها ليس مثل الصفة مطلقا اذ اللام فيها الاسم الموصول دون الصفة اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي وضع للموصوف بالزيادة لمن قام به الشيء الا انه حينئذ كون ذلك القايم الزيادة زايدا او لا طائش يعني الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف الموصوف بالمتصف بالطول الاهم من له الزيادة في الطول حينئذ يعني الزايد في الطول والمراد بالغير من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا ازكى منه مهرما والمراد بالزيادة على الغير من الزيادة في قيام الفعل به اوفي وقوع الفعل عليه وهو اي المؤنث المذكر افعل فلا يرد افعلان وافعلون وفعلى وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن الاعليه خير وشر في الاصل اخير واشر اذ لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير القياس اذ لا يسع افعل اكثر من ثلاثة احرف من مصدره فلو حذف الزايدة على الثلاثة لم يتبين انه المشتق منه وفيه ان الامكان لا يصح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحقق شرطا او لا شرطا فالصحيح لانه يكلس من غيره وان العلة في اشتراطه انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء منهما بلا التباس فتخصيص التفضيل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد خالف المصنف فيه سيبويه حيث جعل سيبويه مجيئه من باب الافعال قياسا وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل من الاخفش والمبرد انه يجيء من جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به ليس بلون ولا عيب

هو

صفة ثانية لثلاثي فصل بينهما بالتعليل ولا فرق لانه جملة معترضة اي هذا الاشتراط ليمكن وكلمة المعترضة لا تمنع في موضع ولا بد من قيد اخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية ويخص بافعل الصفة وزاد الرضي ان يكون تام المعنى احترازا عن مصادر الافعال الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا لمشتق منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب والتوبيخ يغني عن الشرط الاخير واورد نحو اجهل وابلد وارعن حالا يجيء فقيل لا بد من تقييد العيب بالظاهر ومع ذلك يشكل ما اشتهر ان فلان احمق من هبنقة شاذ وكلام الرضي يدل على عدم الوقوف بالحكم بشذوذه لان منها افعل لغيره اي لغير التفضيل نحو احمر واعرج وهو اعرج فلو بني اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضي انه جاء ارعن للتفضيل مع مجيئه لغير التفضيل فيقال ارعن رعناوله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد منها افعل لغيره قياسا مطردا فيحصل الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا تنتقض القاعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود في عيني من الظلم وما اوقعها الكوفيين بتجويزهم اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اي غير الفعل الثلاثي المجرد الحاصل من اللون والعيب بان تقصد المزيد فيه او الرباعي المجرد او المزيد فيه او اللون او العيب او هما مدلان يفضل فيه لالان يفضل كما توهمه الشارح

توصل اليه باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد والمكان
طريق التوصل اليها او صرح بالتمييز حال مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وحمرة يجئ بعد ذلك
المفضل فيه تمييزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى انا اكثر منك مالا وولدا والظاهر
انه لا يختص الوصلة بصيغة افعل بل يصح هو زائد على استخراج بل هو اوفق بالمقام اذ يحقق الهمزة حينئذ جعله
زائدا في الاستخراج لان ابدا في الزيادة في الاستخراج ولا يبعد ادخاله في قوله ونحوه وقصده الغير
يختص بالتوصل لكن لا يختص التوصل بقصد الغير فلا يصح زيد افضل او اعلم يصح زيد اكثر فضلا
او ازيد علما وقياسه اي مقيس افعل للفاعل اي لتفضيل الفاعل وقد جاء لتفضيل المفعول سماعا
نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر ملومية واشهر اي اكثر مشهورية
واشغل اي اكثر مشغولية واحب اي اكثر محبوبية واذا قصد في هذه في هذه الامور التفضيل
للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين امنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني
لم يقل احب لله اذ احب شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل
توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخذ قوله
فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الحكم

ايضه

ايضه ليتعلق به ايضه ويستعمل على احد ثلثة اوجه قوله على احد ثلثة اوجه حال من مرفوع يستعمل ابدل منه
قوله مضافا لفظا او بمن لفظا او معرفا باللام العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم التفضيل لطلب
ذلك لانه لا يعقل الا مفضل ومفضل عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو مع من لكنه قدم المضاف لمزيد
الاهتمام به لكثرة مباحثه فلا يجوز الافضل من عمرو لان الشايع فيه اللام للعهد المستغنية عن ذكر المفضل
عليه لتعينه عند المخاطب المفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجز جمع لام الجنس ايضه مع من لانه
يشبه جمع لام العهد مع من الا نادرا نحو ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر وتأويله بمن للبيان
للتفضيل ومعنى الاكثر من بينهم من الفرحى ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة افعل بل متعلق
بالمتباعد المفهوم من التفضيل اي هذا اظهر من كل ما عداه بعيد من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك
تعلم الجميع ولا زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه فيستعمل بدون من لفظا بل بتقدير المفضل عليه نحو الله اكبر
اي من كل شيء ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل شيء كما قال الرضي لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون
التعويض بالتنوين نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثل الاسم بعده نحو بين ذراعي
وجبهة اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد ثم يصح ذلك في نحو زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم
الناس واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة الا من قوله فلا يجوز زيد افضل ولا بد من تقدير
ولا زيد افضل اذ لم يعلم فافهم ولكان ان تجعله استثناء من قوله ولا زيد افضل وتقدير في القاعدة الا ان
يعلم واذا لم يستعمل افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والجلى يستعمل بدون احد الوجوه لفظا وتقديرا
لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالجلى الخطة العظيمة وذلك التجرد عن التفضيل قياس
عند المبرد سماع عند غيره وهو الاصح فان اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة

على من الاول ما اضيف اليه من مشاركته في مفهوم المضاف اليه فيشترط ان يكون المفضل منهم اي
من المضاف اليه والظاهر منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا
زيد افضل الرجلين مثل زيد افضل الناس فالحق تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه لو صرحت
بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة وتعين ان يذكر من فنقول زيد افضل
مما عداه وان شئت ان تقصد زيادة مطلقة غير مقيدة ببعض ما عداه فيزيد الزيادة على كل ما عداه الا حقيقة
او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه ويضاف للتوضيح الى ما دخل هو فيه
نحو نبينا افضل قريش والى ما لم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن يشترط في
الاضافة الى ما هو داخل هو فيه الا انه يشكل في الاول فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه اي يوسف
عنهم بالاضافة اي الاخوة اليه ويجوز في الاول اي في المضاف الاول الافراد ذكر الافراد او هما بدون
التذكير مع تقييده في من بالتذكير يوهم ان لا تذكير فيهما لكن في بعض الشروح اعتبر التذكير فيهما فنقول زيد
افضل الناس والزيدان افضل وهند افضل الناس وهكذا في البواقي والمطابقة لمن هو له منفيا كان
او مبتدا او ذا حال واما المضاف الى غيره والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة وكان ان لا تقدر فيهما
وترتبط الجملة بما قبله لا يشعر بنفي المطابقة لانه لا يقدر فيهما في قوة فلا بد من مطابقتهما والذي يبنى مفرد
مذكر لا غير وما خفي فيه معنى التفضيل اول وقد اسلفنا في المقدمة اشتقاقه والاقوال فيه في قسم التصريف فان
استعمل مع موصوف او بمن صار غير منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا كلما ذا الوصفية فيه فنقول
ما اول وهذا اول وفعلت اولا ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا بخلاف نصب التمييز والظرف
وما اشبهه من الحال فانه ينصبه بعنوان اي حر جوابه والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى

في

في حكم هؤلاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة المشبهة والاسم الفاعل
والمفعول غير متعديين وانما قيد بالعمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية في
المفعول به نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما يزاد في مفعوله الباء في افعاله نحو انا اعلم بانطلاق زيد
وانا اجهل بزيد ويتعلق به حروف جر كانت متعلقة بفعله نحو انا امر الامنك بزيد وارمى منك
بالسهم واذا تعدى باول مفعوليه بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين
فنقول انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثاني منصوب به
للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول جلست
في الدار في الارض الاعلى سبيل البدل وان جلست في الدار في يوم الجمعة فليس في الجر فيه بمعنى احد
لاظرفية الزمان والاخر للمكان ويتعدى كذا اكان بمعنى المفعول الى فاعله بالى نحو انت احب الي
والعمل القوي هو العمل في الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني اقوى وليس له العمل الاول
اتفاقا واذا وجد مفعول به افعل بتقدير له الفعل كما في قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم
من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانس اي الرؤس واما العمل الاول فقد حكى يونس
نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل افضل خير منه عمه ولم يشتهر ذلك واشتهر ما ذكره المصنف
وهو انه لا يعمل في الا على مظهر بخلاف الضمير فانه لاستتاره غالبا في حكم العدم فيسهل العمل فيه ولا
يحوج الى شرط والقرينة على ان المراد بالمظهر الفاعل هو المستثنى كذا قيل وكان ان تريد بالمظهر اعم من
الفاعل كما هو الظاهر فيستفيد من الاستثناء عدم عمله في المفعول به لانه ليس الا عاملا في الفاعل المظهر
الا اذا كان افعل لشيء وهو في المعنى لمسبب مشترك اي ما يلتبس به لذكره حالا او خبرا او صفة مما يقتضي كونه صفة لما له فيه

المسبب والهذا لم تجعل صفة للشيء لئلا يوهم التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الحال ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهو في المعنى لمسبب على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكون افعل للشيء في الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجل واختيار المسبب على السبب انه المشهور في عباراتهم تنبيها على انه لا يجب ان يكون شيئا في الواقع بل يكفي جعل المتكلم اياه سببا ولم يتبينه لذلك قال عبر عنهما بالسبب على عين زيد وعين الرجل سببان للكحل والاخر مساهلة واما قال وهو في المعنى لمسبب تنبيها لكونه في المعنى للشيء واشارة الى ان كونه للشيء في اللفظ لا ينافي كونه لمسبب في اللفظ ايضا بل للمسبب المسند اليه رافعه مفضل ذلك السبب باعتبار الاول ان اول ما له يوهم التفضيل وهو الشيء ولو قال باعتبار الشيء لكان اوضح على نفسه باعتباره وغيره اي الى غير الاول ولا يخفى انه يتبادر منه الثاني وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتصرف غيره الى غيره ولو قال باعتبار الشيء مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتامل متقابحين بان يكون او حال من فاعله او على الظرف فتامل او من مفعول مطلق لمفضل وهو انسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز باحتراز باشتراط كون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل ما رايت رجلا احسن في داره زيد من عمرو ولا عن قول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهم بعض الشارحين لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه كالتغاير في المثال المذكور بلا تفاوت على انه صرح الرضي بالمماثلة حيث جعل قوله ما رايت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بتقدير من كحل عين زيد كما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه

لانه بمعنى حسن علة لمفهوم الاستثناء يعني عمل في المظهر في هذه الصورة لانه بمعنى حسن في المثال المذكور او يحسن كما في قولك لا يوجد رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة فبقي اصل الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان الاحتمال الصادق بنفسه مقام المدح او لان النفي جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد او بدونه وبهذا القدر استحق العمل وان حصل الوصف بكون حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل في مثل رايت رجلا افضل منه ابوه وضم اليه دليل يسبق له عمل على العمل وقال مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية للكحل لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل الذي لم يعمل فيه احسن والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا لكن هو المشهور وشاع منعه في تفسير البيضاوي وبين معمول افعل وافعل لا يجوز لكمال ضعفه في العمل كما في الرضي فقد صرح بجواز زيد ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض بذلك السيد الشريف بوجه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا ويرد عليه بعد انه يمكن دفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضي بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان المرجع وان تاخر لفظا تقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم تبق العبارة المشهورة والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار رفع اسم التفضيل وجعل العرب مركبة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغي ان يقال لو رفعوا لم تبق العبارة المشهورة اي لان المشهور جعله صفة لرجلا والحق ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رايت رجلا

الكحل في عينه احسن منه في عين زيد وقد يتم اشكال قوي وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا او اما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل فيما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جائز قوله ما رايت رجلا افضل منه ابوه فيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه فعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة اذ لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وكان ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض له فكيف قلت بالسبيل العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي كالتحرز عن السبب بالخبر قلت لا لان محله واقع الضمير وبعض المعمول الظاهر كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي وكان ان تقول احسن من عينه الكحل من عين زيد اي جاز لك اختصار هذا التركيب لسبق الذهن الى الحق اذ من البين ان المراد من كحل عين زيد وما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقديره منه في عين زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه من ان صحة هذا النوع من التقدير ممنوعة فان قدمت ذكر العين المفضل عليه قلت اي وجوبا ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني هذا الاختصار وجب في الاستعمال لم يات بغير ذلك يستفاد من ذكر الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم العين ومحل قوله كعين زيد مفعول رايت والكاف بمعنى مثل اي ما رايت مثل عين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ومجازه غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يتعرف فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اي عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن السبب

المشهور ايد تقدير الموصوف لاحسن ومحل قوله كعين زيد حال متقدم على المفعول مثلا اي فولا مثل قول الشاعر ولا ارى اوله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا والمعاني ظاهرة واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذ اقل مرور الانسان بالوادي لكثرة السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه تائية استفيد من بيان السبب فلا تركب فيه وبيان اتيانهم اياها على سبيل التانية اي التوقف والتلبث في الشروع في الاتيان اياها واخوف بمعنى مخوف اي اخوف الا وقت وقاية الله الساري من الخوف بان يعينه حاما منه اللهم انعم علينا بتعليم الاسماء بتعليم خارجة عن حد الاحصاء حتى ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة قد صرح معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضار ما ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف في العقل الهيولاني وصرت من اصحاب ملكة العلم الالف ومن خواصه دخول قد لان وضعها لتقريب الماضي الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا او لتقليل المضارع والسين وسوف الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل والجوازم الموضوعة للعمل في الفعل واما دخل الماضي مع عدم العمل لانه كدخول اي المبني مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده في ان يضربن وان ضرب دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلهذا اعتبر الجر في الاسم من الخواص وهنا الجازم ولحوق تاء التانيث ساكنة لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا وكذا الظاهر انه عطف على تاء التانيث فقلت الاسرى ان يراد بالضمير المرفوع البارز ولا يخفى بالمتحرك

وان يتبادر منه ليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا واختص بالفعل لانها وضعت للدلالة و
لا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل وينحصر الفعل
في الماضي والمضارع والامر عند النحاة فينبغي ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده بل الفعل
احوج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضي والمضارع والجحد والامر الغايب
والحاضر والنهي كما هو عند الصرفيين الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اى قبل زمان انت فيه وهو
المسمى بالماضي اولا كما زمانا انت فيه مسمى بالحال وزمان مترقب مستقبل سمى النحاة افعال
الدالة عليها باسمائها للدال باسم المدلول كما اعتاده ونصب قبل بالظرفية يوهم ان للماضي زمانا
هو فيه ولا بد فيه ان المراد التقدم الذاتي لا الزماني ولا اجزاء الزمان في تقدم بعضها على بعض لا بالزماني
لان منشأ الاشكال ليس التقدم بل النصب على الظرفية ولان ظرفية الزمان للزمان الا ان الماضي
ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس كذلك ولان الظرفية ظرفية الكل للبعض لا قبل ليس لها على انه لا
يصح في جميع ازمنة الماضي بحيث لا يشذ عنه شيء والجميع فرد للماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان
كنت فيه والمراد بالفعل فخرج امس واخر ادبها بالدلالة بحسب الوضع الافرادي لانه المعتبر في التعريفات
فخرج ما دل على الماضي بالوضع التركيبي كلم يضرب ولم يضرب ولو يضرب لم يخرج ما انقلب الى المستقبل
ما دخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء وما نفي وان في جواب القسم نحو والله
لا فعلت ان فعلت وح لا يجب تكرير لا في الماضي كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا اقبال ما قعد
كما لا اقبال ولا اقعد مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو ولم يقل مبني على السكون
مع الضمير المرفوع المتحرك مع انه اخصر وانفع او فر لان البناء على الفتح اصل وما عداه عارض

فرجح بيان الاصل ولا يخفى انه منتقض برمى ودعى ولا بد فيه انه في الاصل مبني على الفتح وان السكون لعارض
لا تتح لا يصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك لكن الاصل في الكل الفتح فالسكون والضم لعارض
المضارع اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة ماخوذة من الضرع كان المشتبهين ارتضعا
من ضرع واحد ما اشبه الاسم باحد حروف نايت اى بسبب احد حروف نايت لانه اذا وضع على الماضي
انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة حروف اتين بسبب وجوه اللفظ دون اشتراكه
واشتراكه بسبب صيغه بمعنيين فيما يشبه الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احد حروف نايت ولم ان الاولى
باحد حروف اتين كرميت او رضيت بمعنى تاخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان
مترقب من تعريف الماضي من قولك ما دل على زمان مترقب الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع و
وجه اعرابه من بين الافعال وقوله لو قوعه مشتركا في بيان وجه المشابهة باختيار احد المذاهب الثلثة لانها
كونه حقيقة في المستقبل حقيقة في الحال واختاره الرضى بدعوى انه يتعين عند عدم القرينة وثالثها عكس
ذلك وتخصيصه بالسين او سوف كما ان الاسم قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كا
لرجل فانه يتخصص باللام وغيره فانه يتخصص بالتاء للواحدة وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد
وقد يتخصص بالكلمة المنفصلة عنه كما في غلام زيد فان الغلام تخصص بزيد كما في تمرة واحدة ولا ينبغي
ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت ذا شان رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصيص
مشترك بين الماضي والمضارع لان عسعس مشترك بين اقبل وادبر وله عين نظر قلت ليس التخصيص على ما قرر
مشتركا بل لا مشترك في الافعال الا المضارع والمشترك امثال عسعس عائد الى المشترك كالاسم لانه المشترك
في المصدر فتامل وما يليق ان يضبط في هذا المقام ما يخصه المضارع باحد الزمانين فتخصيصه

بالحال باللام الابتداء عند الكوفيين ويلتبس عند بعض وهو المرجح عند المص كما سيأتي وبما ان
فيه وكذا بما في خلافا لابي علي وتخصيصه بالاستقبال بحيث المطلب بلام الامر او لا النهي وبجعله ع
وتمنيا مدخول حرف التحضيض وجعله للترجي وجعله للموعد او موكدا بالنون او لام القسم وبد
خول كل اداة شرط سوى لو ويصيره زمنه منصوبا وبما المصدرية وبلا النافية عند سيبويه
ومن تبعه خلافا لابن مالك فالهمزة للمتكلم مفرد المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معاني
المفرد وقد سبق في بحث اسماء العدد والنون له اى للمتكلم مع غيره وان ادعى طب مطلقا وللمؤنث
والمؤنثين غيبة الا وقت غيبة ففيه مصدر حينئذ خبر حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام والياء
للغايب غيرها بالجر صفة الغايب لان غير المثنى والمجموع متعين في الغير متعرف بالاضافة وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اى ماضيه على اربعة احرف مفتوحة فيما سواه سواء كان على
ثلثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معاني الحروف وحركاتها كالتتمة من التعريف لانه يتضح
المضارع كمال اتضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة تعريفه ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف
المضارع لا يخص المضارع الموقوف وكذا احكامه المذكورة وما ذكره لا يتم في المضارع المجهول
ولا يعرب من الفعل حال قدم على صاحبه وهو غيره والظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
تقييد له يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع المؤنث
به وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل المضارع فلذا اول بانه قيد لم يفهم من
الكلام وهو انه يعرب فعل المضارع والاعذب ان يقدر له عاملا اى يعرب اذا لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع المؤنث ومن قال تعلق بنفس هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب المضارع

لم يأت بشيء لانه يلزم ان يكون تقييدا للحصر فلا يرد والا يتضح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم
يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر
معربا ورد لو هم جعل فليتوحد الامر الا انه مضارع مجزوم عند النحاة وليس بامر واعرابه الثلث
هذه المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند الكوفيين
معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضية لا غير واضحة غالبا ولولا الاعراب فاعرب في
مقام الوضوح اضطرادا في الاسماء فان لا تضرب عند قصد النفي مشتبه بالنهي و بالعكس
فاوضح باعرابها ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بالعطف على المنهي ملتبس بالعطف على مصدر النهي
وكون الواو للجمع بتقدير ان اى لا يكن اكل السمك مع شرب اللبن ولا يتضح الا باعرابها و
ليضرب معناه بالجزم ملتبس بقولنا ليضرب بالنصب فاوضح باعرابها فاطرد الاعراب في يضرب ولم يضرب
ولن يضرب وان لم يلتبس واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية ونصب لا بمعنى علم المفعولية وجزم
مكان الجر في الاسم فلفظ الرفع والنصب مشترك لفظي بين اعرابي الاسم والفعل ولم يجعلوا قدرا
مشتركا بين افراد الرفع والنصب جعلوه معنى اللفظ الرفع او النصب في كلامهم ولا يبعد ان يكون
معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية ومعنى النصب ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر
في الاختصاص فالصحيح اى ما ليس آخره حرف علة المجردة عن ضمير بارز احترز عن المثنى مرفوع
احترز عن المنصوب نحو يضربك للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترز عن نحو زيد عمرو يضربه هو
ولا يرد انه الواحد المجرد مطلقا انتقض قوله والمنصوب به ذلك وان قيد بالمذكر يدخل فيه جمع المؤنث
في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة والسكون لان التعميم للمضارع

للموب ولولاه لانتقض بالمضارع المذكور باحدى النونين المجرد والمتصل به فذلك الفعل
بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب مثال للصحيح المجرد للاكون بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد
انه قاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله بالضمة والمتصل به ذلك ظاهره العطف على المجرد والاولى
جعله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم والمعنى قوله بالنون وحذفها بالصحيح والقول بان
حال المعتل متروك بالمقايسة بعيد مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين الاوضح
مثل يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين فافهم والمعتل بالواو والياء المجرد عن ضمير
بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور بالضمة تقديرا
والفتحة لفظا والحذف اى حذف حرف العلة والمعتل بالالف كذلك بالضمة والفتحة تقديرا والحذف
والاخصر الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون وحذفها والمجرد
عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء مجرد ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم كان الانسب تاخير بيان الارتفاع عن الناصب لانتصابه والانجزام لتوقفه على معرفة
الناصب والجازم الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب
والجازم ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصريين ان عامل الرفع وقوعه موقع
الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم مذهب الكوفى اما لان التجرد عن الناصب
والجازم امر واضح فى غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع الاسم فهو احوج بضبط مواضع الر
فع لا للاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم
كما قال وينتصب بان وينجزم بلم واما الترجيح مذهب الكوفى بما يرد على البصرى من نوقض يحتاج

دفعوا الى تكلفات بعيدة منها نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم فيصح الحكم بوقوعه
يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لا يصح سقائم ومنها الذى تضرب فانه لا يصح الذى ضارب
ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد فى التمثيل على زيد يقوم
اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفى بان التجرد عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع
الغير كما ان التجرد عن العامل اللفظى حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما
قيد تعريف العامل المعنوى للاسم بالتجرد عن العامل اللفظى بقولهم بالاسناد حتى خرج تجرد غير المر
كب عن التعريف فظاهر الارتفاع كتعريف عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يقيد والان
الفعل للتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل وينتصب بان ملفوظة
اذا لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم تكن مفسرة ولا المخففة وتسمى مصدرية وسياتى غير مواقع ان المخففة
عن المصدرية ومواضع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية والثلاثة ولن مذهب
سيبويه انه مفرد اكلا وليس بفرع لا وعند الفراء ان اصلها لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف فى احدهما
نونا ومن الاخر ميما وقال الخليل اصلها لا ان والظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصل ولو رد
فالظاهر ما ظهر بالى ان اصلها لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن واذن وجعل الرضى اصله
اذ والتنوين العوض عن المضاف اليه وبنى على الفتح ليكون على صورة الظرف وانما بنى فى يومئذ على
الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسياتى مزيد تحقيقه وكى اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة
مطلقا ومذهب الاخفش انها ان مقدرة بعدها مطلقا وهى حرف جر وكذا مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده
سوى ان وعند الفريقين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهى الناصبة واذا وقع بعدها ان فهى الجارة

بحث لن

فى غير الصورتين يحتمل الامرين وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحود والفاء والواو واو فان وقد
لا ينصب حملا على المصدرية كما فى قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرءان على اسما
ويحكما منى السلام وان لا تشعروا احدا كما قد ينصب حملا على ان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام
كما تكونوا يولى عليكم فى رواية مثل اريد ان تخرج الى وان تصوموا او نحو ما لنا ان لا نقاتل فى
سبيل الله فان التقدير عند الجمهور ما لنا فى ان لا نقاتل فلا تكون زائدا وعند الاخفش انها زائدة
لكنها تعمل عنده والتى تقع بعد العلم اى بعد اليقين وما هو متعلق بيقين سواء كان الواقع قبل لفظ
العلم او الرواية او الاعلام او الوجدان او التبيين او الظهور او الاكتشاف او غير ذلك فلا
حاجة الى تقييد العلم بما لم يحمل بمعنى الظن حتى علمت ان تقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت فى هى المخففة من
المثقلة لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافى اليقين لان الماضى انه ينافى الرجاء ويدخله
المصدرية بالنحو يدعى الرجاء فان قلت النحو بخلاف الظاهر قلت التحقيق انه كذلك وبالجملة
لا فرق بين الماضى مع ان وبين ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة اى للتحقيق ان فالتزم
رعاية تلك المناسبة والتزم الفصل بينها المخففة وفعله الغير المتصرف بالسين او سوف او قد او
حرف النفى وتمنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعلها الا الفصل بلا وقد اكد الحصر المستفاد
من تعريف الخبر بقوله وليست هذه اى المصدرية مبالغة للرد على الفراء والانبارى حيث
جوزا كونها مصدرية واشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية ان يجوز ان تكون ان المفسرة
اذا كان ما يفيد العلم متضمنا معنى القول انه كما مر ونزل ونادى واوحى فان فيها معنى الاعلام
والقول معا فيحتمل قوله تعالى ونودى ان بورك من فى النار وان تكون مفسرة اى بورك

مثل علمت ان سيقوم وان لا يقول وقد تنزل الخوف منزلة العلم لتيقن المخوف خلافا للمبرد
كما فى قوله اذا مت فادفنى الى جنب كرمة تروى عظامى بعد موتى عروقها ولا تدفننى
بالفلاة فاننى اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها والتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان ان لم
يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا او كون الفعل غير متصرف نحو ظننت ان عسى ان يخرج
ان المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها مخففة لعدم الفصل بين ان و
الفعل نحو ظننت ان تقول فانها ناصبة لا غير مخففة وجاز نحو ظننت ان لا يقوم وفى الهندى ان
التى تقع بعد غيرهما فهى مصدرية لا غير فلا يقال اعجبنى ان سيضرب زيد وفى الرضى انه لا يكون
المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال علمت بان سيخرج
لان الامتناع فى مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان تكون
مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله كان جزائى بالعصا ان اجلد و
اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه سيبويه والجمهور و
لا الجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحيانى ان الجزم بها معروف فى لغة بنى صباح و
هو بمعنى ان الشرطية وجاز البعض كونها بمعنى ان النافية ولن مثل لن ابرح فى قوله تعالى فلن
ابرح الارض حتى ياذن لى ابى ومعناها نفى المستقبل مطلقا من غير تابيد لكن مع تاكيد يدل
هذه الاية فاختيار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتمة الجملة
لكان اظهر ولا يكون الفعل معها دعاء لانه لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى ويجوز
تقديم معمول معمولها واذن هكذا كتب بالنون فى جميع النسخ وينبغى ان يكتب بالالف

واذ القيها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فالعمل تمييزها لها عنها وهذا انا نسلم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضي الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلاثة اقسام كون ما بعدها خبرا عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه خبر ان نحو ان بكر منه اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم له نحو والله اذن لا اخرج وكان الفعل مستقبلا احتراز احتراز عن اذا كانت بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن لا اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع فيها مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا اتضرب فانه حينئذ لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلاثة المذكورة والصحيح ان يقال واذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلاثة وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان مثل اذن تدخل الجنة واذن حرف جواب وجزاء فانه جواب لمن قال اسلمت كانه سأل عنك جواب ما قال فعله هذا وجزاء الاسلام لانه كانه قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما بعد اذن في كلام المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيل الرضي بما اذا لم يكن فعلا حالا لانه لا يكون الجزاء الا مستقبلا واما قال صاحب الكشاف في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى ما كان معه من

آله اذن لذهب كل آله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان قلت اذا يدخل الا على كلام هو جواب وهو جزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه الهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضي اذا كان فعلها ماضيا جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فاه فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلاثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تاتني اتيك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج نوجيه رفعه الى تقدير المبتدا اي واذن انا اكرمك كما قال الرضي على ما لا يخفى ولذا او فوقعت بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان يعني الرفع والنصب اذا جعله معتمدا الا ان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاوفق ان يقول على ما ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ما قبلها لما بعدها وح المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبلها او المعنى سببية كل ما قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن وقد يجمع كي واللام فان تقدم كي فاللام بدل وان تاخرت فكي بدل وقيل تاكيد ولا يتقدم معمول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كي ان تقوم فقيل ان زائدة وقيل بدل من كي وبدل هذا

على ان كي بمعنى المضارع مصدرا وقد يدخل عليها فيقال كيما يضرب بالرفع فيقال ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكي جارة والمعنى للمصدرية وحتى بتقدير بعدها اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان التكلم بمعنى كي انما اطلق كي مع انه جاء بغير السببية بمعنى ان اذا كان بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تقصدين وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد لا يتبادر منه الا كي السببية لانه الشايع والسابق في هذا المقام او الى ان وفي التسهيل او الا ان وانما اختاره على حين ان تنبيها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لا الى ان داخل في معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كي او الى انما يستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لرفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي في انها كفاية مطلق الاستقبال او في كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التامل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي وكنت سرت حتى ادخل البلد لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون سرت بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو نص في الماضي حتى ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال حتى بمعنى كي او الى مع المستقبل الغير الحقيقي واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقي فذكر مثالين للمستقبل الحقيقي ومثالا للمستقبل الغير الحقيقي محتملا لكون حتى بمعنى الى وكي وحتى بمعنى كي لا يدخل الا ما يصح كما لا يدخل كي فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس

فانا اردت الحال فرع على اشتراط الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال واشار به الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فبرفع لتم الضابطة الا انه حال التنبيه على انه لا يكون المراد الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا تحقيقا اي حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم او حكاية اي حال كون الحال محكيا لان تحكيه مع وصف الحالية وتجعله منزلة المحقق اي اريد ان تجعله بنصب العين بحيث كانك فيه كانت حرف ابتداء اي حرفا هي علامة ابتداء الكلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدا فقوله مرض حتى يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو مردود وبانه يتكلف تراكيب البلغاء لا يدعو اليه داع ورده الرضي بانه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول وفيه ان لا ان يقول التقدير حتى شأن يقول الرسول والمستفاد من الرضي انه يكفي للحال المحكي ان يجعل الفعل الاستقبالي الجزم بتحققه بمنزلة الحاصل المتحقق وهو الذي مضى ولذا يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر ولا يصلح حتى تقبلون وتضيفا حيث يرفع تقبلون مع كونه مستقبلا الا انه مع الجزم عليه كانه حصل ومضى او كانه حاضر وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه فيرفع على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف وتجب السببية بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ولا يكفي السببية من غير قصد السببية وكانه فائدة في كان ما قبلها تدرج حتى انتهى الى ما بعدها كمرض حتى يرجونه اما للحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص ومن ثمة اي من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية امتنع الرفع تارة لامتناع كونه حرف

ابتداء الامتناع السببية واشار الى الاول بقوله في كان سيري حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان ابتداء كلام لبقي كان بلا خبر فمنشأ الامتناع كان الناقصة فلذا قال في الناقصة اي لاجل كان الناقصة فهي للتعليل كما في قوله عليه الصلوة والسلام دخلت امرأة النار في هرة والى الثاني بقوله وفي اسرت حتى تدخلها لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستانفا كان مقطوعا به مع الشك في السير الذي هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك في السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول المسبب من السير الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان التامة كان سيري حتى ادخلها لتحقق الشرطان واتيهم سار حتى يدخلها لتحقق الشرطين لان الشك في السائل لا يوجب الشك في السير الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيري حتى ادخلها ولا يعبأ بايهام الاجازة مقيد بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل كما زاد من هذا الايهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التي تقدر بعدها ان الفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بالشرط الحرفي او الظرفي وقال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفي قبيح وبالظرف اقبح ولام كي مثل مثل اسلمت لادخل الجنة وقد يزاد لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا او وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اي الامر بالعدل للعدل لكون العدل كي لا في نفسه مطلوبا بالاجمال ووسيلة الى امر آخر مما يترتب عليه من المنافع ونحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس اي يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب عليه

يريد الله ليبين لكم اي يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص المخاطب وتحريضه على اعتنائه ما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله ولام كي شامل لتلك اللام فلم يبق شيء من مواضع تقدير ان ولو حذف اللام لجواز حذف الجار عن ان وان يجوز ان المقدرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط بان لا يكون مع لا او لبنظيره ولام الجحود وهي لام تاكيد بعد النفي لكان اي لمدلول كان ونفي مدلول كان اما بعد دخول حرف نفي عليه او بدخول لم او لما على المضارع فلام الجحود مختص بما كان ولم يكن ومثال اللام في قوله لكان لام التقوية زيدت في مفعول النفي لضعفه عمل المصدر لا سيما المعرف باللام مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضي افادة زيادة هذا اللام التاكيد انه لام المناسبة واللياقة كما يقال وانت فيهم لهذه الخطة اي تليق بها وتناسب فزيادته وجعل نفي الشيء نفي اللياقة والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في نفيه وفي جعله ان تقديرهم خبر كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتاويله من وجوه لا يخفى وادعى العبد انه لا حاجة الى التاويل في الفعل مع ان كما في المصدر وقال السيد في حواشي الرضي في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود بعد ان وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى اي ليفترى والفاء بشرطين احدهما السببية بل قصد السببية بدون القصد والثاني ان يكون قبلها امر والاولى او لام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر عند النحاة وراجعي في الامر ليس باضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كلها هو على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه من الخبر نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك لا باس بعدم الدخول لانه لا ينتصب بعده المضارع لا عند

الكسائي مطلقا وعند ابن عامر في نحو نزال لانه في حكم الامر في الاطراد وامراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا ولا ينتصب المضارع في نحو الاسد الاسد فتنجو اتفاقا للكسائي وقد ينتصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضي منه قراءة ابن عامر واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب وعندي ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بما نحو انما تاتيني فتكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء النصب بعد الحصر بانما لما فيه من معنى التحقيق القريب من النفي او نهي نحو لا تشتمني فتندم او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي صريح نحو ما تاتينا فتحدثنا او في حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي ويجري مجراه نحو قلما تكرمني فتفرح واقل رجل يكرمني فيفرح وكذا اقل رجل ونحو قد يجيئني فيكرمني بجعل قليل غير مضروب الزيدان فاحبك بخلاف انت غير امير فتنصرني ونحو قد يجيئني فيكرمني بجعل تقليل قد في المضارع في حكم النفي كذا في الرضي واثبت النصب بعد قد في التسهيل قليلا واثبت الرضي النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط والجزاء لكونهما مفروضين في قوة المنفيين او تمن سواء كان بلفظ الترجي او الواو او بلفظ التمني نحو لعله يزكي او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب ونحو لو تاتينا فتحدثنا بالنصب او عرض ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بالاستفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية يعتبر في النصب فيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا باحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التحضيض ايضا نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وانما يضعون دخوله في التمني لو كان التمني الماثول معنى اعلى الاطلاق كما جوزه بعضهم لكن ذكر الرضي انه قياس لا سماع وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا لكن ما ليس نقصا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون

سبق شيء من هذه الامور بوجه بعد ضرورة الشعر نحو سانزك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا وان احتمالات اخران اقربها ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لانزك ولالحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيها ان فاستريحا مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا وتكون الضرورة الشعرية في تاكيد المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الواو واو هو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرني فاكرمك في معنى ان تزرني اكرمك فعدل عن الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الانشاءات والنفي والنفي السائل بنوعين اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف فيما قبل وبعد النصب يتوجهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وهكذا وعند الرضي الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرني فاكرام ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل العطف ففيه عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق في العطف بالفاء السببية مع قلته لا غير وهو المناسب لجعلهم ما بعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة التي قبلها وكانهم جعلوه جوابا نظرا الى المال لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام مني في معنى ان تزرني اكرمك وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقل المصنف وان يكون جوابا للامر وقال ان يكون قبلها امر هذا قال الرضي لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوابا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فيجوز هذا الجواب لا يجوز

في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطيني فاتيك
زيدا او يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل
المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج او متى فاكرمك تزورني ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للعلم
ضوح فتقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط و
الجزاء لان كلامنهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجئ شئ واحد كما ابين انتهى
واعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول زرني فاكرمك اكرمك وكذا
يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن والواو بشرطين الجمعية اي قصد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في زمان والاولى المعية لان الجمعية في المشهور اعم من المعية ولا يخلو
عنها الواو وكانه اعتمد في فهم المعية على ان الواو لا تخلو عن معنى المشهور فلا معنى للاشتراط به
وان يكون قبلها مثل ذلك لفظا مثل مغزم لامعنى له وكان الاخصر والواو بالشرط الثاني والمعية مثال
النهي ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت و او بشرط معنى الى ان اي
بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان فتحرير دان الظاهر بشرط معنى الى لا ان ان
مما ليس من جزء معناها واختار او بمعنى الى لا بمعنى الا او هو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور و
لا حذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه تحتاج الى تقدير الوقت بعد او وتقدير المستثنى منه قبله
فقولك لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي ويمكن ان يقال لم يرد
الجمهور ان او بمعنى الى ولا سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين متحقق لا محالة يستلزم
ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا خلاف

على

على شيء من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه وان ما بعد او في محل النصب
عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انه لم يعد او من
ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعندي ان او بمعنى الا لان الا لالزمنك لتعطيني حقي
والله اعلم والعاطفة اي بان مقدرة بعد حروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف اسما نحو له
والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى ههنا جملة معترضة
مصدرة لا بتاء الاعتراضية لتفصيل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر مرة لانه ليس تفصيل و
جعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما يذكر في الاجمال في مقام تفصيل المجمل وانما يقدر ان ليصير
المعطوف اسما والضمير تقدير ان انه اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا او شتمه خير من
اكرامه وكانه لم يجد والسماع ما عدا الاول فلم يتعرض له ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فتبادر من
قوله والعاطفة بهذا الاعتبار ويجب معه لا في اللام اي لام كي على ان اللام للعهد ويمتنع فيما سوى
ذلك وينجزم لم يقيد المصدر ان المتعارف في الفعل المرتفع والمنتصب والمنجزم وفي الاسم المرفوع
والمنصوب والمجرور بل التعبير بمجرد التفنن وفي التسهيل يرفع وينصب وينجزم بلم ولما ولام
الامر ولا في النهي لان النفي وكلم المجازاة وهي ان ومهما وهو بمعنى ما لا بمعنى متى وقد انكر الز
مخشري كل الانكار على من جعلها ظرفا في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وحكم التسهيل بانه قد
يكون ظرفا متمكنا بابياتها لكن ليست بصافية ظرفيتها وكانه زعم المنزا ثبوت ايضا انه مثل كلما
ومتى حيث جعلوها سور القضية الكلية مثلهما واذ قال السيرافي ما علمت احدا من النحو

اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلي كما ان مهما فعلي
وقال المبرد هي اذ الظرفية كونها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيئا للشرط كما هيئا حيث و
جعلها بمعنى المستقبل وحيثما فيه كافة عن الاضافة فتصير مبهمة ومناسب الاشرطية المحتملة للو
جود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها ايا ما واما في غير اذ وحيث فليست كافة بل زائدة و
كذا السيت لازمة واين ومتى مع ما وبدونها وذكرها بدون ما لان الجزم مع ما ثبت بط
يق الاول وما في التسهيل قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله زمانك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما
تخاف ولا افتقارا ومن واي مع ما وبدونها واما انجزام المضارع مع كيفما وكذا المجازاة و
الانجزام مع اذا فتع ذ وكذا مع ايان ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه كقوله ايان نؤمنك
تامن غيرنا ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والجزم نادر للحمل على متى كما ان اهمال متى
للحمل على اذا اما الجزم باذا كقوله ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتحمل واما اهمال
متى فما ورد في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وقد يحمل
ان حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين من البشر بسكون الياء وفتح النون ولا صح امتناع
حمل لو على ان خلافا لجماعة منهم ابن الشجري بقوله لو يشا عار به ذو ومتبعة لاحق الاطال
نهد ذو خصل وبان مقدرة عطف على قوله بلم ولو لم يذكره واكتفى بما ياتي بعد من قوله
وان مقدرة لكان اعذب فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه وقيل لقلب لفظ الماضي مضارعا ولا يلي
ولا يفصل بينه وبين فعل الا الضرورة ولما مثلها فيما ذكر وتختص بالاستغراق والامتداد من حين
الانتفاء الى اوان التكلم ولا تستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفي المتوقع

وفيه

وفيه رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغراق وجواز حذف الفعل عند
القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله الا في الضرورة ولم مختصة بالاجتماع مع ارادة الشرط فيقال
ان لم تضرب ومن لم تضرب ومتى لم تضرب بخلاف لما قال الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام على لم
ولما فهي للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى الم نشرح لك ونحوه وفيه نظر اذ المعنى
على الماضي وبه فسر التفاسير ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل من ما اسند اليه الفعل غايبا كان
متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل المخاطب
باللام ان ترك غايب فيكون اللام لتغليب الغايب وحرف المخاطب باللام لتغليب الحاضر وما
يحذف اللام في امر غير الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر
تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر بعد القول وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الاية
في تقدير ليقيموا وله عند الجمهور توجيهان اخران وهي مكسورة وفتحها لغة ويسكن مع الواو والفاء
وثم نحو ثم ليقضوا ونحو فليفعلوا ونحو ولتات طائفة اخرى لانه حصر من اجتماع الواو والفاء و
اللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو كتف مخفف كما خفف كتف واما ثم فحمل عليهما ولا النهي ضدها اي
يطلب بها ترك الفعل او عدمه على اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك اي ترك الفعل الذي
دخل عليه لا وان كان تركا وهي اعم من لام الامر تدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ ذلك دخولها
على المتكلم اقل من دخول اللام عليه وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله فيقال لا زيدا يضرب وكلم
المجازاة المجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اي كلم تعطي الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كما
ضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط يدخل على الفعلين اي يجوز دخولها على الفعلين كما

سيظهر من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية سببية الاول ومسببية الثاني اي معلولية الثاني له
مبنية على قياس استعمال السبب في السبب مستلزمة الكمال وكان المسبب الذي الحق به الباء المصدرية كان
بمعنى مسبب له على سبيل الحذف والايصال ولم يقل بسببية الاول للثاني مع انه اخصر تنبيها على اخصر تنبيها
على ان كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بالفعل ونسبة الى الجزاء بالقوة وبامين النسبتين افصحتها كما
انه عمل في الاسم والخبر معا والاعمال فيهما الاقتضائها مسندا اليه ومسندا ومن قال حرف الشرط فيه ضعف
فلا يستطيع عملين لم يات بشيء وان بني عليه الحكم بان كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط في الجزاء
او ان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال مبنيان فان قلت
لا خفاء في ان السبب هي النسبة التي في الشرط والمسبب هي النسبة التي في الجزاء فكيف صح جعل الفعلين سببا
قلت النسبتان جزء مفهومي الفعلين وليس كون تلك الكلم سببية الفعل الا امر سواء كان فعلا او جملة اسمية
وسميان اي الفعلان شرطا وجزاء وفي التسهيل ان الشرط والجزاء يسميان للجملتين وهو الصواب له
العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا مانع للجملة فلا مانع لجعلها اسما للمجرد
الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثاني اعم من السببية الحقيقية او الادعائية كما
في قولك ان تشتمني اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشهور بين النحاة اذا اشتق السببية
يؤول بان المحكوم بها في السببية للاخبار بالجزاء ولهذا اسميت الثانية جزاء وحقق الرضي ان مدلول
كلم الشرط لا يزيد كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان النهار
موجودا كانت الشمس طالعة وفيه ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال سواء لزم سواء كان
لزوم او لا بل يكون الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم العرف والمحاورات بان اللزوم لا

الانفصال

ان الشرطية

لا الانفصال وللتفرق علم آخر ولم يذكره المص الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نستوفيها في
اثناء شرح ذكره ان شاء الله تعالى وتقدم لك هنا ما هو من خصايص ان التي هي ام الباب فاعلم ان
ان يتغير من بين كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك
الفعل نحو ان يوما سرت سرت بخلاف من يوم اسار اسير ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيد
ضرب وان زيدا ضربت ولا تقول من زيدا اضربه الا في الضرورة ولا يجوز دخولها على اسم ليس بعده
فعل فلا تقول ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على
سبيل الشذوذ نحو ابنا الربيع تميلا تمل واذا كان المفسر مضارعا انجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت
او مفسر الجملة نحو ان يقم زيد يقم فقوله مفسر فعل محذوف والاصل يقم زيد وكذا ان تضربني زيدا
اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم استغناء عن حذف الفعل
ولا يجزم المضارع ح لان الفاء تمنع عن الجزم وينفرد ايضا بجواز حذف الشرط والجزاء معا في
الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله سالت العلم با سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وبجواز حذف
شرطا فقط في السعة اذا كان منفيا بلا مع ابقائها نحو قولك تب والا اضربك فان كان اي الفعلان
مضارعين غير مسبوقين بلم والاول مضارعا كذلك فالجزم اي جزم كلمات الشرط واجب او الجزم
المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستحسن لتاثير اداة الشرط في الابعد [illegible]
عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجيء الا في ضر
ورة الشعر والقياس يقتضي ان يصح عطف الماضي على المضارع ان يقال العاطف بمنزلة بلا ارادة
الشرط وان كان الثاني مضارعا كذلك فالوجهان جائزان اعمال الاداة والغاؤها والجزام

المضارع ورفعه والثاني اكثر والماضي في الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة
بقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع حيث رفع الثاني اجيب بان الكلام محمول على حذف
الفاء او التقديم والتاخير تقديره انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل
توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان فاء الشرط بين المبتدا والخبر لا يجوز ولو بضرورة بقي ما كان الاول
مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض القاعدة بقولك اضربك ان
ضربتني فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المقدم ليس جزاء عند البصريين انما جزاء عند
الكوفي والاختلاف مبني في جواز تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه ولذلك اضرب ان ضربتني زيدا
فالمقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصرية ولذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء
وجزاء عند الكوفي وقد تدخل الواو على ان ولو مستعملين في معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان
ضد الشرط اولى بالجزائية من الشرط كقولك اكرمه وان تشتمني فالشتم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح
اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فمنهم من قال الجملة اعتراضية والواو للاعتراض وفيه انه
لا يفيد ادخال الواو وكون الجزاء اولى بنقيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه ان لم تشتمني وان تشتمني
وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال انه تشتمني فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فعلا يكون
الشرط الا ماضيا معنى ولا يجيء مضارعا الا في الشعر ومما يلتبس بادوات الشرط ويقع فيه الخطاء ما ومن واي
الموصولات فلمتعلم النحو ان يجتهد في ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلث جملتان فهي
صولة بلا لبس وان كان فان تقدم احدى الجملتين نحو اتي من اتاني جزاء وسيبويه لم يقطع لان حذف
الجزاء شايع في هذه الصورة لا كثير عنه نعم لو كان الفعل بعدها المضارع لا لجزمه في السعة على

مبحث لو وان الوصليتين

ما يلتبس بادوات الشرط

الشرطية

الشرطية

لما عرف وكذا اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه لا يجعل شرطية في السعة مع انه جاء
في الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها واورد عليه اشكالان احدهما انه لما جاء
غلام من تضربه اضرب لم يبطل بهذا التقديم صدارة الشرط فلم يجز نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه شرطية
وثانيهما انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدا ولم يبطل
بتقديم المبتدا صدارتها في جملتها فلم لم يجز هذا التركيب كلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليها الظرف و
لم يبطل بتقديم المضاف صدارتها واجيب عن الاول بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط ما صار
معه كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن
الثاني بان الجملة المضاف اليها بتاويل المصدر فان قولك اذ من اتانا اكرمناه في تاويل وقت اكرمنا
من اتانا فلا يبقى الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدا فانه لا يشبه في تاويل المفرد وان قال بعض النحاة لانه
دعوى بلا دليل او يسند الجملة بلا حاجة الى تاويل كما يسند المفرد ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شيء
من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا تقول ما ان ضربتني ضربتك ولا ما من ضربني
ضربته وانه يجوز حذف الجزاء بقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يقبح عمل الاداة في
الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها من الاقسام الكلمة الا
ولم في المضارع فلا تقول ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل ولا فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان
قيل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولك ان يضرب يضرب اضرب تاكيد وفي ان يعلم مدارك عنك
بدل وفي ان يضرب يذهب اضرب حال لا يصح جزمه وانه لا يبقى الماضي الداخل عليه ان وما تضمن معناها
على المعنى بل ينقلب الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضي وان كان قد ينقلب الى المستقبل

تأويل ما دخل عليه إن وهو ماض

وقال الرضي وقد يبقى غير كان على المضي لكنه قليل وقال ابن مالك كل ماض دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى مستقبل
لا بد من تأويل بما هو مستقبل وان كان كان نحو ان كنت احسنت الي فقد احسنت اليك تأول بانه ان يظهر كونك محسنا
الي يظهر كوني شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن الجزم المضارع
لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به الشارح وفي فلو كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى تفصيل للماضي وتصريح
بعمومه المضارع المنفي بلم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيلا لقد خلاف المشهور المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر بالمعنوي لم يجز الفاء ولا يخفى
ان القاعدتين منتقضتان بالماضي المنفي لانه يجب فيه الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه
الدائر بين كونه بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع المنفي بلم لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا ينتقض القاعدتان
بالماضي الانشائي دعاء كان او مدحا او ذما او تمنيا او رجاء كعسى او قسما فانه يجب فيه الفاء وبالماضي الذي مع
قد وهمزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي وان كان مضارعا مثبتا
يدخل فيه سين او سوف نحو سيضرب والضرب مع انه يمتنع فيها الفاء فينتقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه او منفيا
بلا احترازا عن المنفي بلم فانه تحت قاعدة امتناع الفاء وعن المنفي بلن وما وان فانه تحت قاعدة وجوب
الفاء فالوجهان الفاء وعدمه والا فالفاء او ما ينوب منابه من اذا المفاجاة بدليل قوله ويجيء باذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء وقد دخل فيه الجملة الاسمية بدخولها مع ان المصدرة بهل وبما تضمن الاستفهام يجوز فيها
الوجهان فانتقض بقاعدة الوجوب والجواز واعلم ان القواعد الثلث مذكورة بعبارات هي اخلها اما
الاول فظاهر واما الثانية فلانه ينتقض بما قلنا واجبة ومن عرفت ان قواعدها مختلفة فتبين له ما حفظ
عن الاختلال بعون الملك المتعال فنقول الجزاء الذي يصح وقوعه شرطا او يقبلها حرف الشرط الى

الاستقبال

الاستقبال ويحدث فيه الاستقبال يمتنع فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال ويصير حرف الشر
ط دليل ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء وان مقدرة بعد الامر سواء كان مذكورا او مقدرا وسواء كان
بصيغة الامر واسم الفعل او الخبر على خلاف ما اعتبر في تقدير ان الناصب بعد الفاء في بيانه اغلاق والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية الجزاء اي سببية ما قبلها لما بعدها وفيه رد لما هو ظاهر
بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة مثل اسلم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد
بالسببية مجرد المدخلية اذ الاسلام لا يوجب الدخول وكذلك انا تريد باسلم الاسلام المستمر ولا تكفر
تدخل النار لان الواجب تقديرها بلا ايهام ذلك الشيء المذكور قبلها ان نفيا فنفي وان اثباتا فاثبات
خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان يكفر وهو وجه
مخالفة الكسائي والاظهر انه خلاف معنوي بل لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت لمجرد وقوعه بعد
والكسائي اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط
بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النفي لا يستدعي تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قائم في اسلم تد
خل الجنة ايضا مثال الامر هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيده بما يخرج الا
مر المجهول والامر المعلوم للغائب والمتكلم وهي طلب الفعل ذلك لان الامر في اصطلاح النحو والاصو
ليين مخصوص بالامر بغير اللام وكانه قصد تعريف هيئة الامر وصيغته دون الامر وجوهره وصورته
فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان الطلب مدلول الهيئة من
غير مدخلية للمادة فقوله صيغة لا يشمل لام الامر ولا نحوه وانما يحتمل الصيغ والهيئات فلما قيل
يطلب بها الفعل يخرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله من الفاعل المخاطب مزيد توضيح بهذا الباب

وما صائغ ما في الشرح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر
الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحو صه ومه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا
للاباحة ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه حقيقة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني طارية على الوضع
فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح يطلب بها الفعل شمولا في غاية الظهور وان اعتبر لا يشمل قوله
يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال بحذف حرف
المضارعة وبنائه وحكم آخره حكم المجزوم على كيفية اخرى ردا لقول الكوفيين انه مجزوم باللام
المحذوف مع حرف المضارعة تحقيقا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة
لا الآخر والاخصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين بحذف حرف المضارعة
وقوله فان كان بعده ساكن لانه من تتمة تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله بحذف حرف
المضارعة حذف في الاول وكون الآخر في حكم المجزوم بيان حذف في الآخر وانهما مشتركان بين
جميع الاوامر فيه فان كان بعده ساكن فانه مختص ببعض الاوامر وفيه قوله فان كان بعده ساكن
بقوله وليس برباعي احترازا عن الرباعي اي ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لا يزاد فيه همزة وصل وذلك
ليس الا مضارع باب الافعال والاوضح ان يقول وليس من باب الافعال ولا يذهب عليك ان بيانه يوهم انه
يتم الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل آخره في حكم المجزوم وان زيادة همزة الوصل
واعادة همزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله يقيم ايضا فان
قلت المراد بان يكن اعم من ان يكن في الحال او في الاصل قلت فيلزم زيادة همزة في نعد ونقول فالا
ولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن ايا كان فاقتح زيدت همزة وصل متثبت في الابتداء

وتسقط

وتسقط في الدرج ليكون الابتداء بها مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة مكسورة فيما سواه
نحو اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما في يكرم او متحر
كا كما في يقيم فمفتوحة اي ذكرت همزة مفتوحة مقطوعة والمتبادر ان مراده في زيدت همزة
مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة الهمزة المحذوفة لا زيادته فعل ما لم يسم فاعله
الاضافة بيانية لان ما لم يسم فاعله اعم من الفعل المفعول والفعل كان الفعل اعم من ما لم يسم فاعله
قيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وقيل هو الفعل فالاضافة العام
الى الخاص وعلى التقدير بين الاضافة لامية ومن حمله على الاخير بانيته خرج عن اصطلاحهم وبنى
على الاخيران اضافة العام الى الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال احد ع
زيد ما اي فعل حذف فاعله نسيا فلا يرد اضرب جمعا ولو اخذه ونظائره واسمع بهم وابصر
ابصر فاحذف فاعله القرينة ولا ينتقض به احكام تضمنها قوله وان كان ماضيا الى آخر الباب وقيل لم يذكر تتمة
التعريف وهو اقيم المفعول مقامه اعتمادا على السابق الذهن اليه مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله
لا يبعد ان يقال على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القائم مقامه لا انه لم يتم فان كان
ماضيا ضم اوله ليس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ما قبل آخره وبضم
الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك ما عرض فاراد تخصيصه ببيان ذلك لكنه ينتقض بما فيه همزة
الوصل اذا كان في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه لا همزة للوصل حتى
يضم معها ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها في ابتداء الكلام فلا يؤتى بها الا ان يؤتى بها ويحذف
من اللفظ منويه ويضم الثالث مع همزة اي حال كونه ثالثا مع همزة الوصل وان ضم همزة الوصل فوقف من قوله

ضم اوله وهكذا قوله والباقي مواثا حذف اللبس في الاول حال الدرج والوقف بالامر من بابه وفي الثاني
بمضارع التفعيل حال الوقف ولا يظهر وجه لتخصيص هذه المسئلة ببيان السنة معتل العين مطلقا وشاع اطلا
قه على الاجوف ويقال المعتل العين واللام فلا حاجة الى تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون
لاخراج طوى فانه كالصحيح العين لا افصح فيه ان في ثلاثية المجرد بقرينة ذكر ما يقابله في مقابلة وقيده الرضي
معتل العين الثلاثي واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون جميع ما ذكر في معتل العين تحته فرد معتل العين انسب كما لا
يخفى واو وعليه لم نقل عنه كعور وصيد ولا نقض بالقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين على ما اعتل عينه لم ينتج شيء مما
ذكر قيل وبيع اي اخلاص الكسر في الواوي واليائي وجاء الاشمام اي جعل الكسر بين الضمة والكسرة وامالة الياء
نحو الواو لا مجرد ضم الشفتين كما في الاشمام في الوقف على ما قاله البعض وان يأتي بضمة خالصة قبل ياء ساكنة
على ما قال البعض الاخر فانها خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكر ضم الياء المذكور لكون الكسر
قبل اللام احضار الصيغة المبني للمفعول ولذا قيل الاصح انه لا بد في مقام الالتباس بالمبني للفاعل من اخلاص
الكسر في الواوي او الاشمام ومن اخلاص الضم او الاشمام في اليائي كما اذا قلت بعت وعدت وانما جاز الو
جوه فيما يلتبس كقولك عدت يا مريض وبعت يا عبد والواو في الواوي واليائي باسكان العين وانقلاب
الياء واوا للضمة ما قبلها ونبه بترتيب ذكر العين على ترتيبها فان الاولى الاكثر هو الاولى والاقل الادون
هي الاخيرة ومثله اي مثل الثلاثي في مجيء اللغات الاخيرة في ماضيا باب افتعل وانفعل فيقال اختير وانقيد
بالوجوه الثلاثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة بالمثال صار غنيا عن الاطناب بذكر الباب في قوله
باب اختير بل كان الانسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثي الكلمة حرف علة وضم ما قبلها فيهما دون استخير واقيم
اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف العلة وضم ما قبلها فيهما قد يحفظ او تنبه عليه بالاشمام وان كان فعلا لم يسم فاعله

مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره مطلقا اذ المبني للمفعول كالمبني للفاعل مأخوذ من المصدر وليس المبني للمفعول مأخوذا
من المبني للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اول ما كان اوله مضموما ولا لفتح ما قبل اخره ما كان ما قبل اخره مفتوحا فيحتا
ج الى تأويل عبارته كما احتاج اليه القاصرون ولما كان يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخر يباع ويقال دفعه بقوله
ومعتل العين ينقلب اي ما قبل آخره فيه الفا وقيل الضم للعين وذكرنا مقتضى السوق عند اهل الذوق ووجه
الدفع انه فتح على ما قبل آخره الا انه انقلب الفا والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة التي بقيت فلا يرد ما صح
عينه نحو يقوم ويقاوم ولو حملت معتل على ما اعل عينه استغنيت عن التقييد ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث
المتعدي على بيان فعل ما لم يسم فاعله لانه يخص المتعدي فيحتاج في معرفته الى معرفة المتعدي لانه لا يتوقف على
المتعدي بمعنى ينبغي بل يجيء من اللازم المتعدي بحرف الجر وغير المتعدي يعني هذا باب المتعدي وغير المتعدي
ولم يقل المتعدي واللازم ليظهر الحصر فيهما ولا يخفى ان المتعدي وغير المتعدي ليسا قسمين للفعل بل قيدين تقسيمها
لانها اعم من الفعل لشمولها المصادر وما يشتق منها من الاسماء والنوعان المذكوران للقيد القسمين والمتعدي
تفاوت في المتعدي بنفسه بحسب الوضع حتى لا يشتمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفرق بين المتعدي بنفسه
والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك
بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك الشيء كما ان ذلك الشيء متعلق بالفعل
فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه صرح الرضي بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو انسب
اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول هو وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل
بل يشمل المسند اليه فقوله المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه
على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على كان واخواته لتوقف فهمها على اخبارها

لانها لم يتوقف بحسب الوضع بل حدث التوقف بعد تجريدها عن الحدث وبقيت لمجرد النسبة والمراد التو
قف بحسب الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق
من المتعدي الى واحد لان فهمه كمضروب لا يتوقف على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق
من المتعدي اصلا لا كلا لان اضرب واعطى لم يعتبر في مفهومه النسبة الى المفعول ولهذا لا ينصب المفعول
اصلا ولا على قرب لانه لم يعتبر في مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب الداخل في مفهومه يقتضي متعلقا
اجمالا وقد اشكل ذلك على الرضي لعدم التدبر الوافي وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي او بخلاف ما يتوقف
فهمه على متعلق والاول اقرب كقعد وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي على وجه لم يلتبس عليك عرفت ان ما
لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة حرف جر ويأتي بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك
الحرف لكن ذلك في غير المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعي ولا بد من تضمين ذلك الناصب
معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضي وان ما يأتي المطلق بعده تارة منصوبا وتارة
بحرف جر واحد الامرين فيه عدول عن الظاهر ان المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف على ذلك المتعلق
او حرف زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى بنفسه وبحرف مسامحة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما تعلق
به شيء بحرف الجر مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب بذلك الفعل او محل الفعل لا يكون جرا ولذا ينصب اذا
قدر حرف الجر تعلق الفعل الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب ساهلة بجعل
الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير متعديا بالباء والهمزة وتضعيف العين وقيل الاخير فيما عينه
حرف الحلق لاشتباه الهمزة ولا يتعدى به الشيء الى ثلثة والاخيران موكول على السماع صرح به الرضي ولم يعرف
حذف الباء المتعدية الفعل اللازم في قوله تعالى آتوني زبر الحديد على قراءة ائتوني بهمزة الوصل وفرق المبرد بين

التعدية وغيره بانه يقتضي معية المفعول مع الفاعل لان الباء المتعدية بمعنى مع قال سيبويه لا فرق بين
ذهبت به واذهبته في جواز المصاحبة وعدمها والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين وهو
قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو بخلافه اشار الى الثاني بقوله كاعطى ولا حصر لهذا النو
ع والى الاول بقوله وعلم وضبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في الفوائد والى ثلاثة كاعلم واري علم
وراى بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين فلا يتعدى الى ثلثة الا اعلم و
اري وقول الاخفش بجوازه في جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد بالقياس في مثله وقد يصير
المتعدي الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة
مفعولا فتقول في علمت زيدا قائما علمت قيام زيد او علمت القيام ولذا يصير المتعدي الى ثلثة
متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد حدث
بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما يستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال
اخبرتك بقيام زيد او اخبرتك بخير قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال تعالى انبئهم باسمائهم
وقال فلما انبأهم باسمائهم فقيل تعديتها الى ثلثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست متعديات
الى ثلثة باعتبار معانيها الوصفية بل بسبب التضمين فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة ولم يلحق سيبويه الا انبأ
والحق السيوطي غيره وجعل البعض ارى الحلمية ودونها بالسماع نحو اراني الله في النوم عمرا سائلا او
لقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا في وجه وانما ضعفت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلث كانها و
ضعت للمعنى المتضمن وبدل تخصيص سيبويه بناء على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل الادوات من
المضمنات وجعلها ملحقة بالمتعدي الى الثلثة قال الرضي لم يوجد ثلاثي الواحد منها كخمسة الاخيرة

بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كنبا من النبأ والا
لم يفارق اعلم في المتعدى الى مضمون الثاني والثالث بالباء وتعدى اليه بنفسه كاعلم وتردد
المص في كون الجملة متعدية الى ثلثة وقال بل هي متعدية الى واحد والمنصوبان الاخيران موضوعان
موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما بمعنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم
قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيد قائم وانه يجرى ذلك
في علمت زيدا قائما اى هذا العلم المخصوص فالحق ما ركن اليه في هذا الكتاب من حيث جعلها متعدية
الى ثلثة في عدها ذكره مغالطة منه وهذه الجملة مفعولها الاول بالنسبة الى الثاني والثالث كمفعولي
الى كاول مفعولي اعطيت بالنسبة الى الثاني فسرها الشارحون بانه يجوز الاقتصار على الاول و
حذفه بدون الثاني والثالث وكذا فسروا قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت بعدم جواز الاقتصار
على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي علمت كما يجيء وفي هذا متابعة ابن السراج وهي لغة
ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة ونحن نقول لهذه العبارة معان فيمن
سواها ذكروه احدها انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفي واللام ولا يجوز
اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا العمرو قائم وقال تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق
انكم لفي خلق جديد وثانيها انها يجوز الغاؤها اذا توسطت ولعل في ذلك ممن يوافق به البركة
اعلمه الله مع الاكابر وثالثها ان مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث كما ان الثاني والثالث
متحدان ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني والثالث بمنزلة المفعول
لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تاخره

افعال

افعال القلوب كما يتعلق بالقلب من المتعدى الى المفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبط صاحب التسهيل
اربعة عشر اثنان غير متصرف هما تعلم بمعنى اعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل
والمكر وهب بمعنى ظن امرا نحو فقلت اجرني ابا مالك والا فهبني امرا هالكا والبواقي متصرفة فريطن
فقط حجا نحو وعد وجد بمعنى الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وللعلم نحو
ودرى نحو دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد ولم يذكر غير المتصرف في
خصائص ذكرها المص ومن هذا ظهر ان ما في بعض الشروح ان حصر افعال القلوب في السبعة اصطلاحي
او استقرائي لا يوثق به وما يتوهم ان ترك المص غير السبعة لان للسبعة خصائص ليس لشيء وجا
لف الرضي فجعل يعلم ودرى مخصصين بجملة اسمية مصدرة بان المفتوحة واختار افعال على افعال
الشك واليقين تحرزا عن ايهام ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن
والظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم يجوزوا بالشك عن الظن المقابل لليقين وظننت جعل الر
ضي للظن في الظاهر مع مجيئه في بعض المواضع لليقين مع جعل التسهيل للظن واليقين وحسبت وخلت
جعلها الرضي للظن فقط كمذهب التسهيل للظن واليقين وزعمت جعله التسهيل للظن فقط والر
ضي للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في التحقيق
قال امية الله يوف للناس ما زعما وعلمت وهو لليقين اتفاقا ورايت جعله التسهيل للظن
واليقين كليهما والرضي للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا او لا ووجدت جعله التسهيل لليقين
والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة وقال يلزمها العلم فاريد به يجوز ان تدخل على الجملة الاسمية ولا يقع
بعدها الفعلية الا نادرا فيقدر ضمير شان ليصير اسمية بل اذا علقت جاز دخولها على الفعلية

كونك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وابهم رايت لبيان ما هي عنه اى للافادة ما هي عبا
رة عنه يعني المفعول بالافادة معاني هذه الافعال للجملة الداخلة هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني
تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان الحق بالافادة الجمل المدخولة لها وقيل المعنى لبيان ما هي
اى تلك الجملة ناشئة عنه اى الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد فتنصب الجزئين لان
المفعول به مضمون الجملة اى حاصله من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي فاجرى
اعرابه عليهما نقلا للحكم ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ولا يحذف ولو قامت قرينة
لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما متضمنان لما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما بمنزلة حذف الكلمة
وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر ولا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا اعداء اى لا تخلنا جازعين بخلاف باب اعطيت
انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول سواء كان
امرا من المذكورات او غيره من افعال القلوب او غيرها ما صرح به في التسهيل واما حذف مفعوليها معا
لقرينة فلا باس به لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اى يظنه كحقه قال باى كتاب
ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب قال الرضي وكثيرون لا يجوز مفعولها نسيا لانه لا فائدة
لها معتدا بها بدون مفعوليها فلا تقول ظننت او علمت لان كل احد يعلم انه لا يخلو انسان عن
ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان يعطي هذا ايضا من خصائصها وفيه نظر اما اولا
فلان فلان يعطي يراد كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو في الاغلب عن علم وظن لا

يخلو

لا يخلو عن اعطاء شيء فلان يعطي بهذا المعنى مفيد اى كثير العطاء على انه لا ينحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل
يصح ان يحصل فائدة معتدا بها بقيد آخر فيقال علمت الآن او ظننت الان فيعلم حدوث علم او ظن
في الآن او تقول علمت علما نافعا وظننت ظن السوء الى غير ذلك ومنها اى من خصائصها جواز
الالغاء الظاهر ان المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع من قيود ستتم القاعدة وهو
ان يكون المتاخر مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط فيه او تاخر عنه قابلا للعمل فيه
لئلا ينتقض بنحو زيد ظني قائم غالب وزيد قائم ظني غالب اذ المعنى ظني زيدا قائما غالب لانه
يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائما وسوف اظن يضرب زيد وجاءني زيد
واجب عمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب البصرية ان الالغاء في
ضرب احسب زيد عمرو واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل وفي بعض الشروح ان المراد
للتوسط بين معمولها ليخرج عنه ضربا احسب زيد لان الالغاء فيه واجب من قلة التصنيف على انه ينتقض
بمتى يظن زيد قائم اى فمتى توسط بين معمول المفعولين الثاني والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب
بل جائز على ضعيف ولكن ان تريد بجواز الالغاء ما يتم الوجوب ويقابل الامتناع فيستغني عن
التقييد اذا توسطت اى بين اجزاء الجملة او تاخرت عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الا
لغاء غير جائز لعدم ضعفها بالتاخر وقيل جائز لان الفعل القلبي لخفاء اثره لا يخلو عن ضعف لكنه قبيح
جاء في الشعر ومن لم يجوزه باول ما ورد ويقدر ضمير الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثاني
او يقدر اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام جائز في الضر
ورة ورجح التسهيل الالغاء بل والرضي الالغاء لاستقلال الجزئين اى جزئي ما توسطت فيه

كلاما اى حال كونه كلاما بخلاف نحو اعطيت وبخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثانى غير الاول
وبخلاف غير المتصرف من افعال القلوب على ما فى التسهيل لكن نحو استعلال الجزئين كلاما لا ينافى تصحيح الافادة
فيما لا مشتركة بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله الثانى غير الاول فلا بد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم
الحاجة الى نصب الجزئين بمعرفة كونها من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرفة فانا لكونها ظاهرة فى غير معنى الفعل
الفعلى تحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصد الفعل الفعلى منها واعلم ان معنى زيد ظننت قايم بعينه معنى ظننت زيدا
قايما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما الضعفه وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قايم والفعل
فى معنى الظرف يرده انه لا يصح فى زيد قايم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قايما غالب ومنها اى من خصا
يصها انها تعلق اى تجعل عاملا فى محل جزئى الجملة او احدهما قبل الاستفهام الداخل على الجملة او الجزء الثانى و
يلغى بالنظر الى لفظى الجزئين فى الاول وبالنظر الى الثانى فى الثانى فتقول علمت ازيد قايم وعلمت زيدا قايما
هو ولا يجوز تعليقها بالنسبة الى غيرها الثانى كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام سرى فى الجملة بكمالها لان النفى ايضا
سرى مع انه لا يلغى الاول بدخول على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قايما وقوله قبل الاستفهام كما فى بعض
النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت ايهم عندك وعلمت غلام من ضربت بلا ضافة والنفى بما وان او لا
فتلغى فيما بعد النفى لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط واللام اى لام الابتداء نحو علمت ازيد قايم و
لم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا القايم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التى كانت فى اول الجملة و
تاخرت الى الخبر لحق ان حتى لو لم يكن اللام لقيل علمت ان زيدا قايم بصحيح ان فلا يكون علمت معلقا فلا يبعد
دخول هذه الصورة فى قوله واللام والاظهر تقييد اللام لان اللام المطلقة فى كلامه كانت منصرفة الى
لام التعريف فاطلاقها يوهم ما قد اشار بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو

ضربت ايهم فى الدار مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وتخصيص الاستفهام بالتمثيل اختيار هذا المثال مشيرا به
مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قايم وعلمت هل زيد قايم
بل لا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل حقه الدخول
بالهمزة ولا يقع هل بعده فكانه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القالب هذا النوع من الاستفهام لكن لما
كان بتمسكهم فى ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يجز علمت ازيد قايم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال
فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يجب ان يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشى
منهما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى ولكل يعلم ان جواب ازيد
قايم ليس مجرد نعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه زيد قايم رده الرضى واختار دخول فعل القلب على كل استفهام
فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التمثيل ويقال اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من
الاشتباه والنفى به لان مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف وهو انه لما كا
ن محصل علمت ازيد قايم علمت ان زيدا قايما او انه ليس بقايم فاى شى يدعو العاقل الى هذا التركيب والى
ادخال الاستفهام المقتضى الى التكلف والابهام والجواب ان الداعى اليها هو من دواعى الابهام مع تحقق
وهو ان ادعاء ان معلومه امر يستفهم عنه ويسال لتوجيه ما فيه من تشويق المخاطب الى طلب ما معرفته ما لا يخفى
ومنها اى من خصايصها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لا بد من قيد متصلين لانه مدار
الاختصاص والا فيعم كون الفاعل والمفعولين ضميرين لشى واحد مع انفصال احدهما صرح به الرضى
وقيد فى التسهيل لكن لم يخصه التسهيل بالافعال المذكورة فى هذا الكتاب بل جعله من خصايص افعال
القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضى وجعله من خصايص

المذكورة فى هذا الكتاب ولفظ هب من المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصا
يصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين يكون احدهما بعضا من الآخر صرح الرضى نحو ما ورد فى
الحديث رأيتنى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يبعد ان يتسامح فى قوله الشى واحد بحيث يدخل
فيه امثاله فتامل مثل علمتنى منطلقا وهذا البحث اشمل مما ذكره وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل و
المفعول متحدين اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضى والقياس جوازه فى فعل القلب
فيقال ظن زيد زيدا قايما ولا يجوز فى شى من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول
الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيدا ظن قايما ويجوز فى افعال القلوب
كون مفعوله ضميرا متصلا مفسرا لفاعله دون غيرها فيقال ظنه زيد قايما ولا يقال ضربه زيد وما
يمكن ان نوقفه هو ان افعال القلوب تدخل على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا فتقول علمت
ان زيدا قايم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه ان قولك ان زيدا قايم و
ان كان ماله قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجمالها والاول او فق
بالتصديق والثانى بالتصور وح تلك الافعال مكتفية بمعمول واحد على مذهب سيبويه لانه حين
نصب المفعولين ايضا لا ينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون
الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش لما خفى عليه هذا التحقيق قدر حين تعلقه بمضمون
الجملة مفعولا ثانيا فجعل علمت ان زيدا قايما فى تقدير علمت ان زيدا قايم حاصلا وكذا علمت
قيام زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه انه
بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق ح بالظن فى نصب المفعولين مطلقا مطلقا فى لغة سليم ويشترط

عند اكثر العرب بكون مضارعا مخاطبا وقال الاندلسى منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يحكى وقال ابن جعفر لا بد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل
بالظرف نحو اقدامك تقول زيدا قايما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين نحو
اجالا تقول بنى لوى ولبعضها معنى آخر يتعدى الى واحد وظننت بمعنى اتهمت اى وجدت فى نا علمت مع
حدثنا وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لان اصبته على صفة و
لما كان هذه المعانى قريبة من المعنى المتعدى الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من
جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه فى المتعدى الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وههنا
بمعنى اصابة نفس الشى وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودتين به نبه على ان التعدية الى
المفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى آخر لئلا يتجه فى التعدى الى المفعولين تارة مع ظن ووحدة
المعنى فلا يرد ما ذكره الرضى حيث قال بل لكلها معنى آخر لا يتعدى به الى المفعولين بل يكون لازمة او متعدية
الى واحد الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اى ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل والتقرير
نسبة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظاهر ان الزمان جزء الفعل فلا يمكن ان يكون ما لم يدخل فيه الزمان
ما ن موضوعا للفعل كما عرف الفعل الشى باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف
باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بان يكون غير مصدره كما فى الرضى لاخراج الافعال التامة لان
الافعال التامة لم يوضع بحسب مادتها للتقرير بل للحدث والتقرير كالزمان مدلول بهيئتها وبهذا التحقيق تم ما ذ
كره السيد الجليل السند فى بعض تصانيفه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشى لاخراج الافعال التامة لان الافعال
التامة لم يوضع للتقرير بل للتقرير والصفة لكن فى قوله بل للتقرير والصفة نظر لان التقرير ليس مدلول المادة بل

مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم يوضع شيء منها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعد فيه نظر لان الموضوع له في
جميع الافعال الناقصة بحسب المادة ليس التقرير على صفة فان اصبح وامسى واضحى وظل وبات على وقات مخصوصة
الا ان يجعل اللام للعوض ويراد ما وضع بحسب مادته لعوض تقرير الفاعل على صفة في تشمل وقد نبه على
مرفوعها يسمى علا كما ننبه فيما بعد حيث قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على انه يسمى اسما وقال الرضى
تسميته اسما اولى والذ اكثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا لانه يتم قولهم ان الفعل لا يتم
بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل يسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا
والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة لنقصانها ولا لتمامها لانها لا تدل على معنى في نفسها لان معناها النسبة بين الاسم
والخبر والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وهي مبهما لا يفهم بدون الاسم والخبر لكن ما ذكره الشيخ في توجيه
وصفها بالنقصان لا يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق فان بعضهم قال انه وصفها به لان معناها الزمان
دون الحدث بخلاف سائر الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا
الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة بان يجعل ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان
لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفه بالنقصان وصفا بحال المتعلق الذي
هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها انما هو عارض او بحسب اصل الوضع حتى يكون حروفا عدت افعالا لكونها
نافية هيئتها ظاهر كلام الشيخ الاول حيث لم يخلفوا الا في ليس باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيبويه والاكثرون
انه فعل وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف [illegible] اي في الضمير لتشبيهه بالفعل في كونه على ثلثة احرف وبمعنى كان
وكونه رافعا وناصبا وهي ثلثة اقسام ما هي ناقصة مطلقا وما هي ناقصة بشرط مقارنة النفي وناقصة بشرط
ما المصدرية وهذا التقسيم يقتضي [illegible] راح الا انه رتب ترتيبا ينبئ عليه قوله في ما بعد في تقديم

تقديم

تقديم الاخبار عليها الا انه ينبغي جمع اض وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا وراح مع اصبح و
امسى لانهما من نظايرهما وكانه قصد الى تقديم الاصول على الملحق والواضح على الخفي وكون غدا و
راح من الافعال الناقصة غير واضح لالتزام كون منصوبها نكرة فيشبه ان يكون حالا وتبع ابن مالك كونهما
ناقصتين لذلك كما في اسعود افتح واظهر من الافعال الناقصة لانه دعوى من الزامه من غير ذكر صحيحه وجمع
كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واض وعاد وكلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك آل ورجع وحار و
استحال وتحول وارتد وصار [illegible] هذه اللواحق تكون تامة متعدية بالى تقول صار في الرواح وهما يكونان تامتين
كقوله تعالى اغدوا على حرثكم اي امشوا في الغداة عليه ونحو راح الى بيته اي رجع في الرواح الى بيته ولا يظهر وجه عدم
تفصيل المص غدا وراح وما زال لا يستعمل الا ناقصا وما برح قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه وما فتئ وما زال
ناقصا وهو مهموز وما فتئ بالياء ولم تساعده كتب اللغة وما انفك وجاء ما انفك مع هذا الامر وجعل ما زيل لما زال وهو
في الاصل زول لكونه الا انه اعل اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعلها فتا وما فتئ وما دام بمعنى ما برح وما دني كما
برح الا ان ما دني اذا كان ما يتعدى نفى تقول ما دني في اخرة وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك برفع حاجتك على الخبر
ما الاستفهامية قدمت للاستفهام ونصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما اثبت لكون ما عبارة عن الحاجة
بمعنى قد يجي جاء ناقصة لا مطردا [illegible] وهذا التركيب قال الاندلسي لا وقال المص جاء الرفع من هذا التعبير
وقعدت كانها حربة ولا يجوز قعد كاسا بالاتفاق وتردد المص في تجويز قعد كانه سلطان وتمام هذا التركيب ارهف
شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابي والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد وتدخل هذه الافعال
على الجملة الاسمية التي لم تكن مبتداء واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال
كان زيدا ولم يكن لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط فلا يقال كان من ابوك ولا دعام التصرف كما

التعجبية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم الابتدائية لكونه في المثل كون الطمس [illegible] او لكونه بمنزلة الفعل
ونحو قولك اما تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال كان ينبغي او لكونه بعد اما زيد فقايم واذا
المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا كان السبع واقفا ولتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة
طلبية اذ لو كانت طلبية ولو لم يكن تلك الافعال طلبية لزم التناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام
كونها طلبية عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وان كان طلب الافعال بمعنى طلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين مخا
لفتين على امر واحد وان كان مساويا يلزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضى قوله وكوني بالمكارم ذكريني
ضرورة الشعر والتشبيه [illegible] الاعطاء الخبر معناها لا لبيان ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها
بل الاخبار وانما هي توابع الاخبار يذكر لتحصيل حكم في الاخبار والتفصيل لاحكام المعاد لاخبارها فصل تلك الا
فعال فترفع الاول اي الجزء الذي حقه ان يكون اولا وتنصب الثاني مثل كان زيد قايما فيه امثلة للدخول والا
عطاء والرفع والنصب فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما وهذه كان الاستمرارية او منقطعا اي فلا بد
للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على المضي مطلقا وقد يكون للاستمرار في جميع الازمنة الماضية قال
ابن مالك ويخص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضى المراد انه لثبوت خبرها ماضيا دايما كان الثبوت في الواقع
او منقطعا وفيه رد على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام
يعطي هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا لم يقيد ما سواها بالماضي وكانه خالف [illegible]
الترامه فيما بعد لافادة ان كان يكون للاستمرار او لرده ويمعنى صار ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعي تقديم
بيان صار على كان ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان بكلا معنيه ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اي لا يكون

في كان

في كان التامة ضمير الشان لانه لا يوجد ضمير الشان الا مبتدا في الحال او في الاصل وفيه رد على من جعل ما فيه
ضمير الشان تامة ويكون تامة بمعنى ثبت والمتبادر بغيره وكان التامة لا تدخل الجملة بل المفرد وزايدة
اي فقط دون باقي تصريفاته بكون زايد لا في اول الكلام بل في الوسط وقيل قد يكون في الاخر
وهو قسمان ما لم يفد شيئا سوى التاكيد لتجرده عن الزمان وجعلها زايدة ظاهره وما يفيد الزمان
وتسميتها زايدة على سبيل التشبيه بالزايدة في كونها غير عاملة هل يراد مع الفاعل قال ابو علي لا وقال المبرد
وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام وتحقيق [illegible] بان قوله
لنا خبر قدم والاصل جيران كانوا لنا كرام وفيه ان عامل الظرف اذا كان من الافعال العامة واجب
الحذف فلا يقال زيد كان في الدار او كان في الدار وصار للانتقال اي حكمه الذي يعطي الخبر كونه
مستقلا اليه وليس المراد ان مدلول صار الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضى ان هذا مدلول صار التامة
ومدلول الناقصة كان بعد ما لم يكن واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بها وقاتها الاظهر لاقتران
الخبر بها وقاتها ليكون الحكم الذي اعطيه الخبر ظاهرا او المراد بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون الماضي
لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما او بمعنى صار مجردا عن الدلالة على الاوقات بقرينة المقابلة باوقا
اقتران مضمون الجملة بها وقاتها وهما تمام اليوم والليلة بمعنى ظل زيد قايما كان في تمام اليوم قايما
وبمعنى صار مجردا عن زمانهما لما مر قال [illegible] نظر وجهه مسودا قال الرضى مجي بات بمعنى صار محل نظر وقال
ابن مالك يجي كان واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار قال الاندلسي جاء بات في الحديث بمعنى صار و
هو اين باتت يده وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال تامة قال الرضى العهدة عليه قال وبات بمعنى

بمعنى تنزل ليلا نامه وقال الرضي بمعنى ادام لبيلا ونزل سواء نام اولم ينم وفي كلامهم سروبت وما زال و
ما برح كوح وما فتئ وانفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله القبول بالفتح الاخر كذا في القاموس المراد
هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضي ويلزمها النفي المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به التسهيل فيقول لا يزل
قائما وذلك النفي في الماضي ولا في الدعاء ولم في المضارع لن وما ولا والاولى ان لا ينفصل بينها
وبين النفي بلا وما ظرف وشبهه مع انه جائز في غيرها ذلك كلا اليوم فيهم لا الامس ويجوز حذف
النفي عن المضارع تقديره وكثر في جواب القسم نحو بالله تفتؤ تذكر يوسف وما دام ما مصدرية
فادام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو الوقت محذوف فقولك اجلس ما دام
زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقليد
اجلس للتوقيت اي التبيين وقت شيء بعده اي بزمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها في دام بمعنى
امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل وما دام حرف مصدر و
ما في الصحاح واما قولهم ما دام فمعناه الدوام لان ما اسم موصول ولا يستعمل الا ظرفا كما تستعمل
المصادر ظروفا كذا ويه تامل توقف وفيه انه لم يتبين بما ذكره حكم اكتسابه الخبر ما دام ما اكتسبه المعنى من
التوقيت فينبغي ان يقول وما دام لثبوت خبرها لفاعلها مدة ومن ثم اي من اجل انه للتوقيت احتاج
الى كلام لانه ظرف وليس ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها وليس لنفي مضمون الجملة حالا الاولى لنفي خبرها
عن فاعلها لنظرها اعطاء الحكم للخبر وقيل مطلقا وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسي
لا تناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا تعقد بالغير وفيه نظر لا
ن المراد بكونه هو لذلك بحسب الوضع فاذا فهم ضد الحال اذا اطلق فهو للحال ويجوز تقديم اخبارها

كلها

بحث ما دام

كلها اي كل الافعال او كل الاخبار ويرجح الثاني ان الكلام في الاخبار بالذات والاول ان
التصريح بالشيء مقول لا انقسام تقديم اخبار على انفسها فالظاهر ان يكون لتعميم الافعال المقابل بنفسها
على اسمائها ولا يخفى ان هذا الحكم هنا اعادة لانه سبق في خبر كان ان حكمه حكم خبر المبتدا او تقديمه اكثر من
تقديم خبر المبتدا عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام الغاية سقوطه وظهور كونه غلطا والمراد
جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعني لا يمنع هذا الافعال من التقديم ولا توجبه ما لو عرض
لنفس الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك وما يوجب التاخير نحو كان عدوي صديقي فهو خارج عما
نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز على الامكان لانتقاضه بوجوب الامتناع ولا على الامكان
العام مقيدا بجانب الوجود لانتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم لانتقاضه بالوجوب وهي
اي هذه الافعال في تقديمها اي الاخبار عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح مع راح
وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما غير الاسلوب ولم يقل وهو من زال الى ما دام لا لمجرد الاختصار بل لانه لا يجري
في لا يزال ولن يزال لان معمول الفعل لا ولن يتقدم عليها الا انها لا يقتضيان الصدارة اي بعضها ما وان و
المراد بقوله ما في اولها ما في حكمه من ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اولها ما وان لا
يجوز تقديم اخبارها عليها لاقتضائها وان الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في
غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانها لا يمتنع الفصل كلم ولن وانما امتنع الفصل في هذا القسم
لشدة الامتزاج وصيرورتها مع الفعل بمنزلة فعل مثبت بقي انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل
مع انه منه وانهدم الانحصار فالاخصر قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما خلافا لابن كيسان من البصريين حيث
وافق الكوفيين في الحكم بالجواز في غير ما دام لا لبطلان النفي وصيرورة المجموع في معنى مثبت لم يمنع النفي

من التقديم وانما لم يجعل هذا القسم المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز
بخلاف المختلف بانه حكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس بواضح عنده وليس ذلك الا ان ابن
كيسان منفرد في الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف فيه فان الخلاف فيه بين كثيرين وفي كل جانب كثرة فان ليس جواز
التقديم فيه البصريون ومنعه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزا التقديم فيما
نحن فيه ووافقهم فان قلت لا يختص منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا دخل عليه حرف مصدر فتقول
جلست ما كان زيد جالسا او ان كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم ما دام ولا يلزم
حرف المصدر القسم الاول فلذا افترقا في الحكم بجواز التقديم وعدمه وقسم مختلف فيه وهو ليس ويحذف خبر
ليس كثيرا ومنه انما يجري المعنى ليس يحل الا ليس يحل جاريا وقيل ليس هنا للعطف في حكم لا ويكون في ليس ضمير
الشان والليس بمشهور اضمار الشان الا في كان وليس من هذه الافعال والا في كاد من افعال المقاربة و
يجوز الاخبار عن النكرة المحضة في باب كان وان لم يجز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيها نحو ولا يك موقف
منك الوداعا وليس ذلك للضرورة كما ادعاه الزمخشري اذ لا ينافي الشعر ولا يك موقف مني منك الوداعا عملها
قاله ابن مالك وللزمخشري ان يقول مراد الشاعر انه لا يك موقف من المواقف منك موقف الوداع
اشارة الى انه لا يحتمل احد وداعك ولا يستعد هذا من موقفي وكان اول بيت وضع للناس الذي ببكة
والاولى جعل ان مع الفعل اسما بهذا الباب اذا ورد الامر بينه وبين معرفة نحو ما كان حجتهم الا ان قالوا
فانهم حكموا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان قالوا اشبه المضمر في انه لا يوصف فهو اعرف مما غيره بهذا
وهذا وان كان وجها غير قوي لكنه امضاه ارباب النحو في التفاسير وقد يحذف نون لم يكن في الجزم ولا سمع
بحذف الحركة لكثرة الاستعمال ويونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعده فلا يجوز عنده

الحذف

اتموا الحذف في لم يكن الذين كفروا افعال المقاربة اي الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها
لوضعها للقرب او لمعنى يستلزم القرب فالموضوع للقرب كاد واوشك كعلم وضرب وكرم يقال اكرم الغلام
اي قارب البلوغ واولى والذي يستلزم القرب ما يستعمل للشروع في الفعل وهو طفق كعلم واخذ وانشا فان
رجاء الشيء ينبئ عن قرب حصوله وبهذا ظهر ان ما ذكره الرضي ان عسى واخواته لا يدل على القرب لا تقبل
للشروع ولا يوصف الشارع في الفعل بالقرب للفعل منه فلا يقال بالشارع في الخروج انه قريب خروجه لشيء
وقد اوضح وجه التسمية بتعريفه بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء هو طمع المحبوب وقد يستعمل بمعنى الاشفاق وقد
جمعا قوله عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقيل يستعمل عسى في كلامه تعالى بمعنى
اليقين لانه احد يستعمل الرجا قال الرضي انا لا اعرف مجيئه بمعنى اليقين في كلامه تعالى وبالجملة لا بد من ضم او اشفاق
في مع قوله رجاء ليصير التعريف جامعا والتقدير دنو رجاء او حصول اي دنو حصوله بان يظهر باعتبار اسباب
حصوله سوى الشروع دنوا كحصول او اخذا فيه اي شروعا فيه اي دنو شروع فيه بان يكون الشروع فيه حاصلا
كايد نوه فالاول عسى ونظيره هو غير متصرف ولذا زعم الزجاج انه حرف واتصال الضمير المرفوع به يزيفه
كان اتصال الضمير المنصوب بقويه وجاء كسر سينها اذا كان لمتكلم او مخاطب وغائب اتصل الضمير المرفوع نحو عسى
زيد ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى زيد جاء ولا نظير له معنى يطلب فاعلا او خبرا فعسى زيد بمعنى يرجى
زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كان معنى عسى ان يخرج لم يجئ بمعنى القرب
والقرب يستفاد من الرجاء وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى زيد خروجه وفي ما ذكره المتاخرون جعل تلك الافعال
على نحو واحد فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد يترجى زيد انه قريب حصوله امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى
بتضمينه معنى قارب فكانه قيل يتمنى زيد كانه ذا خروج اي الحكم بكونه ذا خروج مبالغة في القرب وكذا كاد

زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج كما يأتي خرج و هكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كما يأتي يخرج معناه
شرع في الخروج كما يأتي يخرج و لو ضمن معنى صار لكان احسن و عسى ان يخرج زيد مثل بمثالين تنبيها على استعمال عسى كونه
عامل الرفع والنصب و كونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى لا يكون له منصوب و يجوز لا يجوز
حذف ان فيكون قوله و قد يحذف ان من احكام المثال الاول و كان المناسب تقديمه على المثال الثاني او تنبيها على
انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب و ان لا يجوز تقديمه على الفعل كما يجوز في كان لضعف هذه الافعال حيث
كان ايراد الخبر ابتضمنا لكان و صح قوله و قد يحذف ان يشترك بين المثالين و التنبيه على تقديم الخبر على الاسم غير مختص
بعسى كما يتبادر قال الرضي يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع و ان يكون الفعل الثاني كمذهب البصري
و ان يكون للاول على مذهب الكوفي في كما في قولك عسى ان يضرب زيد عمرو ابيقين اي الثاني اذ لو عمل الاول
لرفع الاجنبي و هو زيد بين صلة ان و فيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع
لانه انما يكون فيما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع شبوته في مكان فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار
قبل الذكر في غير باب التنازع و الثاني كاد تقول كاد زيد و قد تقدم ان تشبيها لعسى يلزم هذه الافعال
المضي الا كاد او شك فانه يستعمل مضارعهما و بذر اسم فاعل كاد و او شك نحو فموشك ان ضننا ان تفرد خلاف
الانيس و حاشا سابا و اذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال في انه يصير منفيا و قد يكون المقصود به غيره وقوع
الفعل الذي وقع و قد يكون المقصود عدم وقوع الفعل بعده عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى فذبحوها و ما
كادوا يفعلون و من الثاني قوله تعالى لم يكد يراها و قيل يكون للاثبات مطلقا اما في الماضي فلئلا يكون قوله تعالى و
ما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه و اما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد لانه علا انه يزول حب رسيس الهوى و قول ذي الرمة ذكر و تغيير لم يكد بقوله لم اجد

و قيل في الماضي للاثبات و في المستقبل كالافعال الاولى في المضارع ليشمل الحال تمسكا في الدعوى الاولى
بقوله تعالى و كادوا يفعلون و في الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر و في رواية النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى اي راسخ الهوى يريد نفسه من حب مية يبرح اذ المعنى على اشتغاله المفارقين حب مية
مع بعدها عن الوقوع و انما جعل الكلام دليلين نشرا على ترتيب اللف لا دليلا واحدا على مجموع الدعوى لاقتضائه
اعادة الباء في قوله و بقول ذي الرمة ذكر و لما كان الجواب عن التمسك بقوله و ما كادوا يفعلون ظاهرا او
البعيد عن الفهم في وقت لاثبات الفعل في وقت آخر و كان شعر ذي الرمة دليلا على بعضها رجح من قوله
فهو كالافعال لم يشتغل بدفع تمسك مخالفه و ما يقال ان ذي الرمة غير شعره بعيد لا يعارض ضرورة الشعر عنه
لانه من اهل اللسان و لا يكاد يخفى عليه مثل ذلك لم يكد يخفى كيا في معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غيره على
انه روي انه خطاه بعض البلغاء في التغيير و قال بديهة كانت خيرا من تأويله و يمكن ان يكون التغيير ايهاما
قصد عدم وقوع المفارقة كي هو احد معنى النفي في كاد و يكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الايهام و ترك تنبيه
فيه تخطئة في التغيير و الثالث جعل و طفق و كرب و اخذ و هو مثل كاد و يتبادر منه استعمال الا بوكاد
و قد عرفت ان كرب من قبيل كاد و كاد و شك و او شك و هو مثل عسى مع ان في وجه تقول او شك زيد ان
يخرج زيد و كاد في الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه بها في المعنى لكن التوهم بعيد و اعلم انه لا بد ان يكون فاعل
خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع
مسنده في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج ابنه فان قوله يخرج ابنه في معنى يبوث و قد يحذف الخبر ان
علم نحو قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه فعلا التعجب يظهر وجه التسمية من التعريف
و التعجب انفعال للنفس يعرض عند ادراك امر خفي سببه لذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب و اشار بقوله فعلا التعجب

الى رد من قال بجاسميته تمسكا بتصغير افعله منها ما وضع اي فعلان وضعا لانشاء التعجب و خرج بقوله لانشاء
التعجب تعجبت و عجبت بما هو ليس لانشاء و ليس فعل التعجب كما منهما الى فردين كالشمس المنحصر في فردين لو قال فعلا التعجب
ما افعله و افعل به لكان اظهر اذ التعجب لانضباط الجزئيات المنكرة المتعسرة الضبط فيفصل لانه لو كان قال
كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا و احسن بزيد امرا بصيرة حسنا فعلا التعجب و ما وضع للانشاء التعجب قد يكون
و قد يكون غيره نحو ناهيك به و لله دره و آمالك و يا لك رجلا و كاليوم رجلا و ويله رجلا و لفظا ما و ان كان يعمها
لكن لجبل الفعل خصصه بنوع يدخل فيه نحو قاتله الله من شاعر و قولهم لا شل عشره و لا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة
ما وضع بهيئته لانشاء التعجب و قاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته و ليس بهيئته مجردة عن تلك المادة مفيدة
للتعجب قوله و هما صيغتان او له صيغتان لا تقتضي حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه و بين غيره
كما عرفت و المراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف و تأخيرها و مقارنة الزائد الحركة و السكون و مقارنة
كلمة ما قبله منصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة في تعريف العدول حيث جعل مقارنة اللام بالكلمة من في آخره من جملة
الصيغة ما افعله و افعل به و لا يحذف همزة افعل الا في الخير و الشر فيقال ما خيره و ما شره في ما اخيره و ما اشره كما
في افعل التفضيل خير و شر بمعنى الاخير و الاشر نادرا و خيره و شره في هذا الباب نادر و هي غير منصرفة يجعل الماضي مضارعا
و المذكر مؤنثا و تغيير الافراد الى احد مقابليه او تبديل كلمة ما الى ما يراد فيها و باعلال حرف العلة المقابلة للعين فيقال
اشدد به لا اشدد به لكنه ينصرف بالا وعاد في ما افعله و نبه بقوله مثل ما احسن زيدا و احسن بزيد على ان الضمير في بلزم
و لذا لم يقل و احسن مع سبق ذكر زيد و ما جوز تعبير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير
بالتقديم و التأخير و الفصل فحرر تا سبق هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين
و قوله لا ينصرف فيهما بقوله و لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل و هذا مستغنى عن الشرح بما عرفت من

التفضيل و لم يقل و لا حذف لانه يحذف الباء من افعل به اذا كان داخلا على ان و ان كما هو القياس و المتعجب منه
ان كان معلوما فيقال ما احسن زيدا و ما اكرم و ما احسن بزيد و اكرم و لا يخفى انه يفهم بما ذكره انه يبنى مما
يبنى منه افعل افعل التفضيل و ليس كذلك لانه لا يبنى الا من فعل ماض ثلاثي مستمر و لا يجيء افعل التفضيل و من
اعتذر بانه قصر ما يبنى منه على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فلم يعطف في بيانه لا يلتفت اليه الا صدر
بناؤه للفاعل و قد يبنى للمفعول نحو ما اعذره و ما اشهاه الطعام و يتوصل للمبني للمفعول بما اشده و نحوه و ايراد
الفعل المجهول مصدرا الحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيد او اشدد بما ضرب زيد و لا
يقال ما اشد ضربه و يتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه و اشدد باستخراجه قد نبه بالمثالين على وجوب
الاتيان في افعله و تركه في افعل به و ذلك التوصل واجب في الممتنع يشير الى الوجوب الامتناع فاغتنم هذه
اي اثره و يجوز التوصل في غير الممتنع بل ربما يجب التوصل عن بناء افعل او افعل به فيقال ما اشد سكره و ما اكثر
فهو داء و جلوسه او قابلته و لا يقال ما اقعده و ما اسكره و ما اجله و ما اقبله و لا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب بتقديم و لا تأخير بعد وقوع كل جزء في موقعه واجب فبان خراجه عن موقعه يلزم محذورا ان تقديم و
تأخير و ليس بتقديم احسن على ما او قبل احسن زيدا ممنوعا لاستلزامه تأخير ما يجب تقديمه لانه تقديم ما يجب تأخيره و
بهذا اندفع ما قال الرضي ان كلا من التقديم و التأخير يستلزم الآخر فينبغي ان يكتفى ببعض
ما جاء و لم يحتج في دفعه الى الاصحاب الا من قال لدفعه ما شاء و لا فصل و اجاز المازني و الفراء و
الجرمي و ابو علي الفصل بالظرف و المنع مذهب الاخفش و المبرد و المراد بالظرف ما يعم الجار و المجرور نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق و اجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفة زيدا و
و يفصل بكان لا غير من الافعال ان قصته بين ما و الفعل نحو ما كان احسن زيدا و هي زائدة و فائدتها

التنبيه على انه لم يدم الحسن المتعجب منه الى الآن والفصل باصبح وامسى لا يتجاوز المسموع وهو شاذ
نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وما ابتداء اى مبتدأ نكرة عند سيبويه
وما بعدها الخبر وجوز فى التعجب كون المبتدأ نكرة كما جوز فى الدعاء وقد يقال وهو من قبيل شر اهر ذا
ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الا شئ مجهولا شئ معلوم ويرد عليه انه لم يسمع كون ما التامة مبتدأ
فى غيره وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف واجب الحذف فقيل التقدير ما احسن زيدا شئ عظيم
يقول ما احسن زيدا شئ مجهول فيكون المعنى على ما كان عند سيبويه ويرد عليه ان وجوب حذف الخبر من غير
ما يسد مسده لم يوجد فى غيره وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وزيفه الرضى بانه نقل من الا
ستفهام الى التعجب ونقل الانشاء الى ما لم يثبت ويرد عليه بان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه انه لا نزاع
فى التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام فى نقله الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذا
اندفع ايضا ان كون ما استفهامية يأبى كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتأمل
وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى افعل معنى احسن بزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى
الخبر فى هذا الباب وفى جواب الشرط نحو من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمد له الرحمن مدا
وزيفه ان زيادة الباء فى الفاعل قليل كهمزة الصيرورة فى الافعال قليل كهمزة الصيرورة
فى الافعال مفعول به عند الاخفش جعل الرضى والتسهيل من مفعولا به مذهب الفراء و
الزمخشرى وابن خروف والباء للتعدية او زائدة جعل زيادة الباء مذهب الفراء والزمخشرى وابن
خروف وكونها للتعدية ما اجازه الزجاج لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا ويشكل على
التقديرين انه كيف صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة التعجب غير

منصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطبة خطاب للحسن اى يا حسن احسن بزيد قال الرضى تكلف و
سماجة واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كالمبتدأ مصدر له و
لا تذكير للمستتر فيه شئ من التوابع واجاز قوم ان يذكر التوابع له بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل افعال
المدح والذم اى افعال بعضها للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصود
بيان ماهية افعال المدح والذم وكان مقتصرا على ضبط آحادها فقال افعال المدح والذم نعم
وبئس وساء وحبذا لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل المدح لا غير ما و
ضع لانشاء مدح او ذم فيخرج بالمدح به نحو ازه نحو شرف زيد مقصود به المدح وما هو للاخبار
عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فمنها نعم بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر
الفاء اتباعا للعين ومنها القرآن فى نعما هى بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل
نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار وجاءت اللغات الاربعة
فى بئس على ما فى التسهيل لكن لم يأت فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما فى الرضى والاظهر الاشهر
ان نقول فمنها نعم وبئس وساء وشرطها مكان وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى
المعرف بها بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم المعرف
باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة او بغير واسطة لاستغنى عن قوله او مضافا الى المعرف بها واختلف
فى التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث هو وقيل تعريف الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهنى و
الى الاخير ذهب المص ورد الرضى كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان
يقال نعم كل رجل وكان المراد ذلك يصح التصريح به فان ما ذكره مشترك بين الثلثة اذ لا يصح نعم

جنس الرجل ولا جنس الرجل فى ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة
جميع افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد مع الجنس للمغايرة بينهما اصلا والجنس فى ضمن فرد ما باعتبار
انه الجنس مغايرة فى ضمن اى فرده فرضه العقل اذ لا فرد له الا ايا ما فى فرد فرض فهو هو او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو فنعما والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة
والتأنيث اهون من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولى او بما لم يكتف بقوله او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا ليفيد ان ما فى نعما يعظكم به ليس فاعلا النعم بل تمييز
للضمير مبهم فيه ردا لما ذهب اليه سيبويه والكسائى ان ما تامة معرفة بمعنى الشئ المعرف باللام ولهذا صار فاعلا
لنعم ووجه الرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت فى غير هذا الموضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم الشئ شئ
فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الشئ المدح وهو تكلف مع
ما ذكره مذهب الزمخشرى واحد قولى ابى على الفارسى قالوا ان ما نكرة منصوبة المحل مميزة اما موصوفة بالجملة نحو
نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة نحو فنعما هى ولا يجوز ذكر شئ من التوابع لهذا الضمير
لا يجوز التأكيد المعنوى لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا والنعت خلافا وقد يكون الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله صلى
الله عليه وسلم من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اى فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجئ التمييز
مع الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد وابى على قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا او نظيره قوله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا وفى صدق تعريف التمييز على زاد انظر وقد نعم حلبى زيد فقال نعم وزيد فارسى حاملى وقال فنعم صا
حب قوم الاسلام لهم وجوز المبرد والفارسى جعل الموصول الجنسى هو ما لا يقيد صلته تعيينا شخصيا
فاعل نعم وبعد الفاعل المخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا ونزلكم من يقوم يعمو اقوما

ونعم بهم قوما زيادة الباء فى المخصوص تشبيها له بالمتعجب منه ومنه الحديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح وبئس مع
تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال نعمت الان هند وبعد ذلك المخصوص لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان
يكون بعده والمراد بكونه بعده ليس كونه بعده بلا واسطة لينتقض بنعم رجلا زيد قال الرضى وقد يتقدم المخصوص
على نعم وبئس معمولا للابتداء او النواسخ نحو اذا ارسلوا عند تقدير حاجة اما رس فيها كنت نعم الما
رس او بعد فاعلها مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او اول معمولى فعلها نحو ناسخ نحو بئس النوم السيدان وجدتما
على كل حال من سجيل ومبركم فقوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف على اطلاقه غير صحيح كما ان قوله
وبعده المخصوص كذلك الفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ او لا وسواء كان مقدما او
متأخرا او رابط الجملة بالمبتدأ ادعاء كون فاعله ضميرا مبهما كان او معرفا باللام باحد المعانى الثلثة غير المخصو
ص وما يقال ان لام التعريف قائم مقام الضمير ليس بشئ لانه انما يكون رابطا لو كان للعهد وجاعلا للاسم الظاهر عين المخصو
ص على انه لا يصح فى الضمير وشرطه مطابقة الفاعل الظاهر ان المطابق مطلقا مضافة الفاعل والاظهر مطابقة الفا
عل المفسر الضمير وتمييز الضمير لئلا ينتقض بنعم بطلان السوء يدان وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه مما تأول اما
بحذف المضاف مما يتوهم مخصوصا او بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير المخصوص فيكون التقدير بئس مثل
القوم الذين او بئس مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء المذكورين هذا ما اتخذت كلماتهم فيه وههنا بحث
شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون بالمخصوص مطابقا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول ابهام الفاعل بتعيينه
فلا مانع ان يكون المسئول عنه ولو كان المخصوص مبتدأ ما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة لما يرتبط بما يتحد
مع الفاعل يرتبط بما يتحد مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثل القوم الذين كذبوا
لانه اذا ادعى كون القوم المكذبين عين هؤلاء المذكورين كان المال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم

وقد يحذف المخصوص إذا عُلم وقد يحذف بالضمير على طبق الأحكام السابق لأنه قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص
نعم وبئس إذ قد يستعمل مستغنى عن مخصوص حبذا إلا بدليل التمييز نحو باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا وحب
دينا أي حبذا ربا الإله وبدليل غيره كقوله حبذا الولاء الجاء ودرجا أي حبذا إجابتي ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا
ولو قال والمخصوص مبتدأ ما بعده خبر ليستغني عن بيان إعراب مخصوص حبذا لكان أنسب إذا علم أما بلا سد شيء
مقامه نحو نعم العبد أي أيوب لأن الكلام فيه ونحو فنعمّا هي ونحو إن أنا لكن وأما بحذف صفة مقامه نحو نعم الصديق حليم
كريم أي رجل حليم كريم ونحو نعم الفتى فجعت به إخوانه يوم البقيع حوادث الأيام أي فتى فجعت وساء مثل بئس
لم يقل مثل نعم تنبيها على فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنا لو فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل
كحسن أصليا أو منقولا كرموا وقضوا مستعملا في مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورموا اليد وقضو الرجل زيد
ومنها حبذا وهو مركب من حب وذا اسم إشارة مبهمة كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم النقل من حب على وزن
ضرب متعديا أي حب على وزن حسن فصار بمعنى صار حسنا ولا يستعمل بعد النقل إلا للمدح أو التعجب ويدغم بالسكان
الباء الأول أما بحذف حركته أو نقله إلى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا إلا مفتوح الحاء صرح به الشارح وفاعله ذا
لا المرفوع بعد ذا كما ظننه قوم لتوهم أن حبذا بتمامه فعل لأن شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل
المقدم على الاسم وأزال اسميته ولا يتغير يستوي فيه المؤنث والمثنى والجمع خلافا وبعده المخصوص بعد به مطلقة
ولا يجوز تقديمه على حبذا راسا وإعرابه كإعراب مخصوص نعم في أنه على أحد الوجهين وليكونه خبر حبذا كما ظننه
المبرد وابن السراج ومن موافق أن شدة امتزاج حب مع ذا جعلها اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل لصار
مبتدأ أو لا يدخل النواسخ مخصوصه ويدخل لا على حبذا فيصير كبئس ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده تمييز أو
حال على وفق مخصوصه وفي كلا إلى لين متعلق به إلا بالمخصوص هذا آخر شرح قسم الأفعال من مواهب

من أعان البال وأيده في حل الأشكال وحرك الثناء بجزائل البيان وأحسن ختم المقال فاسأله هو جدير بالسؤال أن
يجعل صدر نابح المقال من أحسن الظروف ويوفقنا لختم كتابا حسن شرح المبتغى للحروف اللهم كما أنعمت بالتمام و
كما رزقت الختم الحرف ما دل على معنى في غيره وقد عرفت ما يتعلق به في أول أم الكتاب في صدر ذوي من ثم أي
من أجل عدم الدلالة على معنى في غيره احتاج في جزئيته لما يفاد به شيء كلاما كان أو غيره كما يذكر في مقام التعداد فيقال
زيد عمرو وغلام زيد غلام مع عمرو وعلى السطح ولهذا لم يقل في جزئيته للكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام
إلى اسم أو فعل على سبيل منع الخلو وإلا فربما يحتاج إليهما لأنه ربما يدل الحرف على معنى في الكلام كحرف الشرط و
التحضيض فإنه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل إلا احتياج الحرف ليس أمرا اتفاقيا كاحتياج الفعل
في جزئيته إلى اسم دون فعل لأنه احتاج في جزئيته إلى الاسم لأنه أحد مدلوله أبدا منسوب فلا بد له من منسوب إليه
لا يكون إلا اسما والاسم لم يحتج في جزئيته إلى شيء من الاسم والفعل لأن الاسم يكون منسوبا ومنسوبا إليه فلا يحتاج
في جزئيته إلى القسمين الآخرين وقد رتب المص رزقه الله مراتب الكمال أقسام الحروف ترتيبا أنيقا بالتنبيه
عليه حقيقا لكونه خفيا وقيقا فقدم الجوار في الابتداء ومنها العامل بالإضافة بالأصالة ثم ما شبه العوامل في اقتضاء
كون ما بعده مشاركا لما قبله في الإعراب ثم ما شبه الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه ثم ما شبه ذلك القسم من الحروف
النداء ثم ما شبه كلا الحروف المشبهة في التحقيق والإثبات وبعضها بعضا في اللفظ ثم حروف الزيادة التي بعضها
عاملة ثم ما يوافق بعضها في اللفظ من حرفي التفسير ثم ما يوافق بعضه ذلك في اللفظ من حروف المصدر ثم يوافق بعض
حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم حروف التوقع الذي يناسب حرف التحضيض في التوقع لأن
من يحضض أحدا يتوقع منه الفعل ثم حرفي الاستفهام الذي منها هل التي بمعنى قد في الأصل ثم حروف الشرط الذي
كالاستفهام لها صدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن أمانا التأنيث

إلا أنه يلحق آخر الاسم ثم نون التأكيد يلحق آخر الفعل وشبيه بعض التنوين وقد أعجب في آخر الكتاب أمورا يكون في
الآخر وختمه بما هو للتأكيد لأن المتعلم يحتاج حين الفراغ المتوجه للإعراض عما قاسى مشقة في تحصيله إلى تأكيد في
المحافظة عليه وأعجب من الكل أنه ختم على قوله ألفا وهو على صورة الألف لما ذكر لما اشتهر من أن السبق يجب
أن يكون حرفا والتكرار يجب أن يكون ألفا حروف الجر لم يعرف في هذا القسم إلا حروف الجر والتنوين لأنه لا
يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد من التعداد ولا نظر وجه لتخصيصها بالتعريف ما وضع لإفضاء الفعل
أي لغرض إيصال الفعل وشبهه أو معناه أي معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه الفعل ومعناه وإنه كثيرا ما
يكتفي بذكر الفعل عن ذكر شبهه لكن أن تدرج شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع في تعريف الفاعل من إدراج معنى
الفعل في شبهه وإنما جعلنا اللام تعليلا لإصالة الوضع لأن الإيصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان
معانيها وفسرنا الإفضاء بالإيصال مع أن معنى الوصول التعدي شبهها بالباء إلى ما يليه ضمير الفاعل إلى ما الموصول و
المفعول إلى ما الموصولة وتلك العكس بادا الفطنة ولا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاءني زيد وعمرو فإنه لو
وصل جاء إلى عمرو لأنه لم يوضع لغرض الإيصال بل يلحق وإنما يلزم الجمع في بعض المواد اقتضيه الفعل أو معناه
ألا ترى أنه لا إيصال في الجملة على الجملة وهي من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو وتاو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا ولما كان يتوجه على تعداد المص تلك الحروف
أنه فإنه حسن الترتيب أو ينبغي جمع الوحدانيات ثم الثنائيات ثم الثلاثيات ثم ما زاد وجهه في شرحه بأن العشرة
الأولى في الأصح أصل وضعها ما يناسب المعنى الحرفي لم يكن الآخر وفاء والخمسة التي تليها مشتركة بين الاسم والحرف
والثلاثة الأخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في الأصح وضعا عن على فإنه مشترك بين الاسم والفعل والحرف
لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لأن على حرفا أصلية واسما وفعلا اليه في الأصح واو فلم يكونا في الأصح

على لفظ

على لفظ على واحترز بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو من فإنه أمر من مان يمين وعن لفظ
في فإنه أمر من وفى يفي وبعد تصحيح كلامه على هذا الوجه لا نجد محصلا لما قال الرضي وفيما قال نظر لأن
على الاسمية إذا أضيف إلى الضمير ينقلب الألف ياء تشبيها بعلى الحرفية فهم ينبه عليه أن حاشا وعدا
وعدا وخلا الفعلية لا تشارك الحرفية في أصل الوضع لإصالة الألف الحرفية وانقلاب الفعلية عن
واو وياء إلا أنه بالغ في التكلف فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم
التصرف فصارت كالأصل للعارض قال الرضي هذا عذر بارد وقول ومع ذلك ينبه عليه أنها لما
أشبهت الحرف نزلت منزلته فاختص بحرف فاقتضى ذلك جمعها مع الأثنائية فتنبه إذا عرفت حروف
الجر وصف إجمالا فتفصيلا أن من للابتداء أي لابتداء الغاية أي الأمر الممتد فإن الغاية يأتي بمعنى النهاية
ويأتي بمعنى الأمر الممتد الذي من تفيد ابتداءه أعم من أن يكون ممتدا بنفسه ومنشأ الأمر ممتد نحو
خرجت من الدار فإن الخروج وإن ليس ممتدا لكن ترتب عليه أمور ممتدة كالسير والجلوس إلى غير ذلك
ومذهب البصرية أنه لابتداء الغاية مطلقا زمانا كان أو مكانا أو غيرهما وأما الكوفية فقد تمسكوا باستعمال العرب
مذهب الكوفي ولقد أحسن المص حيث قال للابتداء فحذف الغاية لاشتهار الغاية في النهاية فيلتبس المقصود و
لقصد تعميم الابتداء والأحسن عند الفؤاد مساعد إلى استعمال بعض العرب مساو كان المص جرى في
من بمعنى القسم مكسور الميم ومضمومها على أنها مخفف ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهي
للقسم مختصة بلفظ الرب كما أن تاء القسم بلفظ الله وشذ تربي ورب الكعبة ومن الله والتبيين أي لإظهار
المقصود من مبهم قيل لا يكون إلا مستقرا وعلامته صحة وضع الذي مقامه نحو فاجتنبوا الرجس من الأو
ثان فإنه يصح فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان وتنقض هذه العلامة بقولك عندي ثوب

من خرج حيث لا يصح وصف النكرة بالذي من ضيق الخطو لان المقصود صحة وضع الذي مقامه و
اداء مؤداه بكليه بالذي من وذلك لا يقتضي ان لا تعطي مقتضاها الا ترى انه لا يصح المفرد بعد الذي فيذكر
مبتدأ بعده ولم يكن بعد من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا من الرجس الاوثان اذا لم يقع
ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلا وجه لتقديم التفسير فيجعل المقدم على المبهم ما امكن على التبعيض
كما في اخذت من المال ما يكفي او تقدر مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم المتأخر عنه عطف بيان المحذوف فيقال
التقدير اخذت شيئا من المال لا يكفي كذا في الرضي فان قيل ان من في قولنا علم من البيان ما لم نعلم بيان ما لم
نعلم لا يصح فانه قلت قد شاع مثل ان من خطه في روضنا ان من وقايته في حرم قلت جعل الرضي من هذه
تجريدية تعليلية اي ان من اجل خطه في روضه لئلا يلزم تقديم البيان على المبين والتبعيض اي بيان ان ما
قبلها بعض من مجرور وربما هو اخذ كورا او مذكورا كما اخذت شيئا من الدراهم او اخذت من الدراهم
وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل من النصف لانه يرده ما ذكره
واعلم انه يصح رد جميع معانيها من الى الابتداء بتكلف يستدعي في الاجتناب من التكلف ثبوت معان
اخر لها ذكر في التسهيل اما حقيقة او مجازا فلا وجه لاهمالها والتعليل نحو من اجل ذلك كتبنا والبدل
نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة والمعنى ونزلة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي
عن ذكر الله وللاستعلاء نحو نصرناه من القوم اي عليهم وللفصل وهي الداخلة على ثاني من المتضادين
نحو الله يعلم المفسد من المصلح ومعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفي ومعنى في نحو ارونا ذا خلقوا من الا
رض وزايدة عطف على خبر من في غير الموجب اي في الكلام الغير الموجب على طبق قوله فيما سبق ويجوز
النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وفي غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما العموم

النفي

النفي ورفع احتمال عدمه كما في جاءني من رجل فانه بدون من يحتمل اكثر من رجل ويحتمل احتمالا مرجوحا ومؤولا
بجملة واما لتاكيد العموم نحو ما جاءني احد نص في العموم وزيادة من لتاكيده وزيادته في المبتدأ والفاعل والمفعول
كثيرة وقد تزاد في الحال لقراءة زيد بن ثابت ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء على صيغة المبني للمفعول خلافا
للكوفيين والاخفش في اشتراط الشرطين استدلالا بما اشار الى دفعه بقوله وكان من مطر وشبهه شاذ وان كا
لخروجه عن زيادة من في غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير النكرة يجعل من للتبعيض او بيان المبهم المحذوف اي
قد كان شيء من مطر والمراد وشبهه نحو يغفر لكم من ذنوبكم وقد حكي عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم
غير الموجب لانه جواب عن قول السائل هل كان من مطر على هذا فالمراد بغير الموجب اعم من الموجب حقيقة او حكما
ونحن نقول ولو لم يتأول بهذه التراكيب لم يرد نقضا لان قاعدة الحذف لا تنتقض بالا يطرد والى لانتهاء
الغاية في الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاء في الحكم وقد يرد خلافه
بقرينة وبمعنى مع قليلا والمحقق ان المعتبر هو تقدير الانضمام فقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم الى اموالكم في تقدير
منضمة الى اموالهم ويكون للاختصاص نحو الامر اليك اي لك كذا في التسهيل والاظهر انه في تقدير مفوض
اليك فيه وبمعنى في نحو هل لك الى ان تزكى رغبة في ان تزكى ولا يبعد ان يقدر هل لك ميل الى ان تزكى وتؤد
الزاد باثبات الزائدة وحتى وكاد في لغة هذيل عتى بالا بدال وقراءة ابن مسعود ليسجننه عتى حين كذلك الى
كما في معنى انتهاء الغاية يرشد اليه اسم الاشارة للبعيد ومعنى انتهاء الغاية انه انتهى به الحكم والاتي وزه او
ينتهي عنده ولا يصير اليه والاول اكثر على عكس ما في الى وجعل الرضي اكثرية الاول منشأ لتوهم المص ما ذكره بقوله
وبمعنى مع كثيرا والا فهو لا يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم يكون الى المجنسة قليلا انصه موهوما من دخول
ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكره الرضي وتخصيصه الظاهر ولا يرض المضمر كلا في اوحى الى طفه والحسن فيه

فنقول جاءني القوم حتى انت وركب القوم حتى انت راكب من الاستدائية الداخلة على المضمر قوله واكفه ما يخشى واعط
سؤاله والحقه بالقوم حتاه لاحق اي حتى هو اذ قد يحذف واو هو في الشعر نحو فبيناه يشرى البين ولبس حتى الليث
جارة كما وهم المبرد فيجب لف كما اشار اليه بقوله خلافا للمبرد والا لم يكن لرفع لاحق وجه ومن شبه المبرد ما يجاب عنه
بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ فقد قال نصفه وحتى يكون بمعنى كي بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع
فنقول اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول اسلمت حتى دخول الجنة صرح به الرضي وقيل لا يدخل حتى الا على آخر جزء او ما
يتصل به فلا يجاء الاكل بالسمكة حتى وسطها بخلاف الى واكثر ابن مالك وكانه مذهب المص في الرضي انه يقوم المجرور بالى
مقام الفاعل فيقال فيم اليه دون المجرور بحتى فلا يقال فيم حتى زيد وفي للظرفية اي يجعل الشيء مستقر الشيء ومحلا له اما حقيقة
نحو زيد في الدار والماء في الكوز او شبيها وتنزيلا نحو نظرت في الكتاب بتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة
الظرف بالمظروف ويجري بان هذا التشبيه في جميع مواقع في انكر الرضي مجيء في بغير الظرفية لكن المص لما لم يسلك مسلك
وقال وبمعنى على قليلا والمثال المشهور له قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل لم يحسن اكتفاؤه بما ذكر ويكون للتعليل
نحو لمسكم فيما افضتم وللمقايسة نحو قوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل وللمصاحبة نحو فادخلوا في امم اي
معهم وبمعنى الباء نحو فلان يبصر في العصا وبمعنى الى نحو قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والباء للالصاق الاظهر للصوق
فان قولك بزيد داء معناه لصوق الداء لا الصاقه ولو جعل الالصاق مستعملا في افادة اللصوق كان الالصاق للنوض
لا يلائم قوله والاستعانة الى غير ذلك والمراد بالالصاق اعم من الالصاق حقيقة او تنزيلا ليصح في مررت بزيد فانك لم تلصق
بزيد والامرور بل كنك تعيد كما في فركت بيدي المرور بمحل مرورك اوفيك ما يقاربه والاستعانة هذا احسن من السببية
فانه لا استعانة في ابرد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما العبارة التسهيل حيث قال السببية
استعانة وقد يكون للسببية للعلم وهي التي عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل الا انه لا تخذكم و

المقابلة

المقابلة نحو بعت هذا بهذا قال الرضي اي اشتريته به وبدلته به وجعل التسهيل عديل المقابلة ومثل له بما لي ثم مما تشتري
اي شهدت بدلا بالعقبى اي بدلها والتعدية اي يجعل الفعل متعديا وتغييره بالمادة التجدد في مفهومه من اللزوم الى التعدي
وقد عرفت اختلافا في مفهومه بين المبرد وغيره في بحث التعدي وهذه التعدية تنفرد بالباء من بين حروف الجر
وللتعدية معنى آخر هو ايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر فيعم حروف الجر كلها في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك
ان تعديه بالباء والالف والتشديد فيقال طار به واطاره وطيره وهذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة بالزيا
دة يفهم ان التعدية بالباء غير موكول بالسماع والظرفية اختاره على ان يقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها اذا
جعله بمعنى حرف آخر يفيد التجوز ولم يذكر القسم لئلا يتكرر وياتي بمعنى عن نحو فاسال به خبيرا وبمعنى على نحو ومنهم من ان
تامنه بقنطار اي على قنطار وبمعنى من التبعيضية نحو عينا يشرب بها كذا في التسهيل وجعله الرضي في هذه الآية بمعنى من لكن قال
قيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذ
هب انها زائدة كزائدة ولسبقت بلا زيادة لان الفعل متعد الى المجرور وربما سيفه هذا كلامه فهي تارة زادوا وبمعنى من الا
مبتدأ وزائدة كزائدة سبقت بلا زيادة في الخبر في النفي بما وليس دون ان واختلفوا في لا التبرئة تمسكا بقوله لا خير
بخير بعده النار وقال الرضي والاولى انها بمعنى في والاستفهام بهل اي صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام بل بالارادة
التقرير وروح الكلام في معنى النفي فان هل زيد بقائم للتقرير في معنى ما زيد بقائم بغيرهم طيب ما يعلم فيما فاطلاقه القياس
لا يخلو عن الباس ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الكتاب في اصطلاحهم المشهور تكلم بالهندية و
لكن يستأمن نوفه وفي غيره اي في غير الخبر المذكور سماعا وفيه الا كثير امنه قياسي مرفوع كفى ومتصرفاته ومفعول علمت
وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت وحسبك مبتدأ ثم السماعي منه ما هو كثير وهو المفعول به نحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة ونضرب بالسيف ونرجو بالفرج وما هو قليل مرفوع هي ان مع ما يتعلق به نحو الا هل اتانا وانحاد

جه بان امرأ القيس من تملك متيقظا وخبر لكم في بضع كثير امع الله في القسم فيقال الله تعالى لا افعلن بالجر اي بالله وشاذ قليلا في
غيره كقول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت كما حسبك زيد فقد عرفت حاله والتي بعده اي التي بعد اللام للاختصاص كل
ما هو على حرف واحد معناه الفتح وقد عدل عنه في عوامل الجر الى الكسر لمواخاته معمولها الا الكاف فجعلها موافقة لكان والا واو
القسم لثقل الكسر عليها والا التاء لانها بدل كالواو فجعل متوافقتين والا اللام الداخلة على المضمر الذي هو غير ياء المتكلم
والداخلة على المنادى بكسر في لغة خزاعة وقد يفتح قبل ان المضمر ونقل الفتح مع جميع المضمرات والاختصاص عبارة عن
اضافة وارتباط الشيء لمجروره واما باعتبار الملكية كما المال لزيد او التمليك كما وهبت لزيد او الاستحقاق كما الجل
للفرس او النسب كما الابن لزيد فدخل في هذا اللام لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب وليس بمعنى الاختصاص
الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على ان لام الاختصاص والتعليل اي جعل ما بعده علة لما
تعلق به كما ضربته للتأديب وخرجت للمخافة وزائدة ومنها اللام المقوية للعمل يزاد في سائر المفعول المقدم
على العامل كما للرؤيا تعبرون وشرط التي للتعليل يكون متعديا الى واحد دون مع الكثرة في مفعول الله كما انا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن في مفعول المحذوف كما يا لزيد هذا عند التسهيل وعند الرضي انها لام الاختصاص قال التسهيل
والزيادة في غيرها سماعي وبمعنى عن مع القول كما قال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو لم
يكن اللام بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا باسم ما سبقونا فان قلت لا معنى للفصل بين معاني اللام بذكر الزائدة قلت
جعل الزائدة في سلك اللاتي السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدة فانه مقيد وبمعنى الواو في القسم قبل الواو
بمعنى الواو للتعجب او وقت التعجب ولو قال او للقسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على انه معنى مجازي وانه شارك
الواو في اقسام القسم دون التاء والباء وفي التسهيل جعله لمجرد التعجب قال الرضي اراد بالتعجب الامر العظيم
الذي يستحق ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقول من قال انه في لايلاف قريش للتعجب ضعيف

وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده انتهى وفي التسهيل ويكون بمعنى في نحو نضع
الموازين القسط ليوم القيامة وبمعنى عند نحو كتبته لخمس خلون وبمعنى بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اي
بعد دلوكها وبمعنى على نحو يخرون للاذقان اي عليها وبمعنى من نحو قوله تعالى ان الفضل في الدنيا وانفك راغم
ولكن لكم يوم القيامة افضل اي منكم ورب ولغاتها وهي ثمانية عشر على ما في الرضي ضم الراء وفتح الباء مشددة
ومخففة مع المفتوحة وبدونها وفتحها مشددة ومخففة وضمها مخففة مع سكون الباء مع تخفيف الباء ورب ساكنة
بوجهين فهذه اثنا عشر وكون رب حرفا مذهب البصري والمعنى لا يعديه لان افضاء رب عامله
الى مجروره لا ينفصل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقيته ان جعل لقيته عامل رب فلا معنى لتوسط رب
بينه وبين مجروره لانه وجد مفعوله متعلقا ان جعل صفة لرجل ويقدر له عامل فان قدر كما قدره المصنف
بان التقدير رب رجل لقيت حصل لانه ربما يظهر ضعيان رب رجل في المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب
بينه وبين رجل كريم فالحق مع الكوفي حيث ذهب انه اسم مضاف كان تقتضيه وهو كم لذلك فهو اما مرفو
ع ابدا على انه مبتداء لا خبر له على ما حققه الرضي لانه نظير اقل رجل يقول كذا في التعليل للطافة انه لا يطلب
خبرا لا يطلب اب وقد مر شرح اقل يقول كذا في بحث المبتدا واما على كم في الاعراب في رب رجل لقيته
منصوب بلقيته في رب رجل لقيته مرفوع مبتداء للتعليل اي لانشائية وهو جواب لسؤال محقق كان
يقول لك احد ما لقيت رجلا فتقول رب رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدرا بان يعلم
العائل ان الحق طلب بشكر ملاقاته رجلا ولكونه جوابا للنفي الفعلي في الماضي لا يكون فعلا الا ماضيا هذا
اصل وضعه لكنه كثر استعارته للتكثير بتنزيل التكثير منزلة التقليل لنكتة كان يستعمل في الصفات
الحميدة لممدوح يجعل المدائح الكثيرة له بالنسبة الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة عرفية

في التكثير ومجازا في التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل
اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي في معنى رب بتمامه لها صدر الكلام لانها للانشاء فهو مثل لم يستحق للصدر و
قيل كما ان النفي له صدر الكلام لذلك الدال على القلة بمنزلة النفي مختصة بنكرة او ما في حكمها الا ان الضمير المبهم
كالنكرة ولا يبعد ان يجعل دعوى للاختصاص مبنية على ما قل الضمير حتى كانه ملحق بالعدم ووجه الاختصاص
بالنكرة انها المحتملة للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل موصوفة لان الوصف يعين له في التقليل على الاصح
وهو مذهب المبرد وابن السراج وابي علي الفارسي وخالفهم الاخفش والفراء وجماعة والصفة قد يكون
بوجيزة وهي اما جملة فعلية او اسمية او ظرف مخفض او صفة مشتقة وفعلها يعني لا يكون متعلقه الا فعلا ماض
لما عرفت محذوف لانه لكونه جوابا لسؤال محقق او مقدر يتعين فعل لذلك السؤال غالب قيد المحذوف وقد
يدخل على مضمر مبهم خلافا للكوفيين فانهم جعلوا راجعا الى ما في السؤال والتزموا المطابقة والاوفق بايراد
التمييز اعتبار الجنس لمميزه بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر هذه الصفة لينصح في مطابقة التمييز
والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما الزائدة الكافة فلا يدخل الا على الجمل فقوله
فيدخل على الجمل بيان للوجوب لو اريد مطلقا ما اذا كانت كافة فيدخل على الجمل وان كانت زائدة فيدخل
على الاسم وتجره كما قوله ربما ضربة بسيف صقيل فقوله فيدخل على الجمل بيان للجواز والجمل التي تدخل
عليه ربما فعلية عند سيبويه ووقوع الاسمية شاذ والتزم ابو علي في قول وابن السراج كونها ماضوية وكلام وقوع
مضارع باول بالماضي والاشهر عدم تاويل المضارع وهو قول لابي علي والجزولي يقول يدخل ربما
على مطلق الجمل وقال الاطلاق المص لاختيار قوله وواوها تدخل على نكرة موصوفة يعني لانه شارك
رب في الدخول على مضمر مبهم سبق وفي الباء في شاركها فلا يرد انه لا معنى للاكتفاء بهذا من احكام

واو رب نعم استعمال كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قيد له على الاصح بيشوبان وجوب النكرة المو
صوفة ههنا متفق وكون واو رب حرف مذهب الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت
بمعنى رب فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل والفاء الجزائية لشرط المحذوف
مع بقاء عمله وذلك في خاصته وبعد هذه الحروف قياس وبدونها شاذ واختار المص مذهب الكوفي لان حذف
الجار مع بقاء الجر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا يدخل على هذا الواو حرف
العطف رعاية لاصلها ويدخل على واو القسم لانها لم تكن في الاصل عاطفة وواو القسم كان الظاهر ذكرها
القسم في بيان تائه ذكر الواو والباء مع التاء الا انه دعاه جمع الواو مع التاء الى تاخيره الى هذا المقام وكون
التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو وكونها بدلين عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان بيان الفرق
بينها يدعو الى الجمع بينها انما يكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم اكثر من اصلها فاستغني بظهورها
تاء القسم عن ذكر فعل القسم لغير السؤال فلا يقال والله اجلس وقوله لغير السؤال خبر مبتدا محذوف اي هي لغير
السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والا لكان اخر جزء كلام دخل عليها انما يصير التقدير لا يكون عند حذف الفعل
الا لغير السؤال وهو فاسد مختصة بالظاهر والتاء الذي ذكره في التعداد مثلا في المفصل لها الاختصاص بحذف
الفعل وبغير السؤال مختصة باسم الله وانما خصص المراد بالماتن لان بيان الاختصاص باسم الله مغن عن
بيان الاختصاص بالاسم الظاهر والمراد باسم الله هو لفظ الله فقط في قوله تعالى على ما في بعض النسخ تعالى عن
صفات المخلوقين وكان تريد بالله فانه وترديد بالكلام فسلم العلم وصح قوله تعالى لمنه المتعارف والباء
اعم تحققا منهما في الجميع اي في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول فانه يكون الاسم الظاهر
وغيره وفي الحال فانه يكون السؤال وغيره ولا يخفى انه اعم في حذف الفعل والكون لغير السؤال والدخل

على المظهر فانه يفيد الاعمية فى حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد وانما قال فى الجمع لان الاعمية لا يفيد
كونه اعم فى الجمع بل يتحقق باسماء مختصة واحدة وكانه يكفى ان يقول اعم من الثانى ولو قال واليا الاختصاص
فيها كان اوضح وتبلغ فى الصحاح تلقاه استقبله اى يستقبل الجواب القسم باللام الى مع اللام وفى القاموس
تلقاه الشئ القاه اليه اى يلقى الجواب الى القسم مع اللام وانما قال انه يجاب القسم باللام اى لام الابتداء وهى اللام المفتوحة
وتكسر بعض العرب مع المضارع فى جواب القسم وهى تكون فى الجملة الاسمية المثبتة والفعلية التى فعلها مضارع وتؤكد
بالنون الا دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالى الا نادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا فى الضرورة والتى
فعلها مضارع حالى يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الا المستقبل والمبرد يمنع كون الحال وجواب القسم اذا
لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك او كان فعلها ماضيا غير متصرف
او فى معنى التعجب او فى معنى المدح يدخلها اللام والا فلا بد مع اللام من قد او ربما او ما يعنى ربما واذا اكتفى باللام فقد
رد لان اللام لا تدخل الماضى المجرد عن قد اذا كان متصرفا الا فى معنى المدح والتعجب ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان
فى ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها لم يات باللام لطول القسم ان فى الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان
واللام نحو والله زيد القايم ولا يستغنى الاسمية من اللام وان من دون استطالة الا نادرا كقول ابن مسعود والذى
لا اله غيره هذا مقام الذى انزلت فيه سورة البقرة اى بهذا فحذف اللام للطول وقيل والله زيد قايم وحرف النفى
اى ما ولا وان ولا فى الاسمية والفعلية الاستقبال والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن الماضى ينقلب فى الجواب مع لا وان
وان مستقبلا فلذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما يجب تكريرها فى الماضى الباقى على مضيه فى غير الشعر ومنع الرضى وقوع لم ولن
فى جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابى طالب شعر والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوارى فى
التراب دفينا وحكى وحكى الاصمعى انه قال للاعرابى الك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وتحذف اداة النفى

مع المضارع المجرد عن التاكيد كثيرا مع ثبوت القسم وقلت لا مع حذفه وقد تحذف مع الماضى عند القرينة و
تكثر عند القرينة تقدم النفى على القسم نحو والله ضربتنى وتحذف من الاسمية عند القرينة كذا فى التسهيل وانكر الرضى
الحذف عن الماضى والجملة الاسمية هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية انشائية فانه لا يصدر الا بلو او لولا نحو
قوله فانه لو كم الشهود وعيتموا اذا الملتاجوف جيرانهم دما ونحو والله لولا الله ما اهتدينا او طلبا فانه يصدر
فى الطلب بفعله او اداته او بالا او بما يعنى الا او يحذف جوابه الجواب معروف وهو مقابل الشرط وانما سمى المقسم اما لان
لان القسم كالسائل يطلب منك المقسم فتجيب بذكره سؤاله وانما لان المقسم جواب سائل او منكر محققا او مقدرا فلذا
يؤكده بالقسم ازالة لشكه وانكاره ولهذا علم انه اعترض القسم اى حال بين اجزاء ما يدل عليه من اعتراض الشئ فى الطريق
اذا وقع فيه ما يمنع السلوك وحال بين طرفى الطريق او تقدمه اى القسم ما يدل عليه يجاز فيه اعتراض وتقدم و
الامر بيدك فى الكلام هذا مع كونه بيان قاعدة لحذف جواب القسم دفع ما يتجه على ما سبق من انه تتخلف فى مثل زيد و
الله قايم فانه لم يتعلق القسم بزيد والله وكذا فى زيد قايم والله فدفعه بان الجواب هنا محذوف وما يتوهم انه جواب
دال على الجواب اذ القسم لا معترض ولا متاخر عن الجواب ولهذا خص هذا الجواب بالبيان مع ان الحذف للجواب
مواقع منها تقدم بعض حروف الاجابة على القسم نحو اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ومنها ان يجئ بعد الجملة القسمية
ما يدل على الجواب نحو والفجر وليال عشر فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة الم تر كيف فعل ربك الاية ومنها
الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف الراجفة اى لتبعثن ويحذف القسم ايضا مواقع وهو ان يدل على
معمول القسم على القسم كعوض فانه لاشتمال على التاكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لا اتيتك عوض و
لكونه دالا على القسم بما تقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا اتيك مع ان معمول الجواب لا يتقدم
كذا معمول المؤكد بالنون ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولا يكون لايراد النون جهة صحة سوى كونه

جواب القسم نحو لا تينك فانه لا بد من تقدير القسم ومنها الاعتناء بلا جرم عن ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفى به فيقال لا جرم
لا فعلن ولما وقفنا هذا المقام حظ كامل رايا ان نتمه بذيل فى ايمن مملو من بيان ما يتم به اغناء لكل سائر ومما يتم الله
فنقول فانه يتنقح لكل عامل اعلم انه مما جعله سيبويه من حروف القسم من الله بكسر الميم وضمها وهى مخففة بلفظ الرب
وقد يدخل اسم الله مضموم الميم والنون او مكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون الميم فى الاولين وبالعكس فى الثالث
بعد فتح النون لالتقاء الساكنين وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا ايمن الله ومكسوره مقصورا ايمن الله وبر
يقوى ان ايمن مخفف بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب وبايمن غير مخفف وانه لا وجه لبيانه لان اختصاره المعرب لا يوجب بناؤه كما فى يد ودم وايمن لا يخلو ما قيل فيه عن اشكال فقول سيبويه انه جمع كعين مفرد مشتق من اليمين بمعنى
البركة فمعنى ايمن الله بركة الله فيبحث بهمزة الوصل مكسورة فى الاصل ولذا قد يكسر انما كثر صححه تخفيف لكثرة الاستعمال
والاشكال عليه انه لم يات افعل بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا ضم همزة انصر ولو جعل فتحة اصلها يشكل
ايضا ان افعل لم يات مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية فصارت
همزة وصل لكثرة الاستعمال وبابجملة لا يكون الا مرفوعا سماعا فهو مبتدا اى كلا يقع واليمين روى مرفوعا ومنصوبا
اجماعا ومجرورا عند الكوفيين للنصب والجر لحذف حرف القسم ومما يستعمل فى القسم لم مضموم الميم ومكسور الهمزة
ومفتوحها ويقال ام بقلب المفتوحة هاء و كلها مخففة بلسم الله ومما يجعل قسما علمت او نقلت تقول علمت لتاتين
او واثقت العهد والنذر تقول لله على كذا الا فعل او عهدت لا فعلن واذا احذف حرف القسم لا يحذف الا
الاصل اعنى الباء نصب الاسم بتقدير اى فعل اذا لم يكن يعوض من الجار الا لفظ الله فانه يجوز جره واذا عوض
يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته وهاء التنبيه وهمزة الاستفهام اما للاستفهام او الانكار وفى تعويض ها
هو اربعة اوجه اكثرها اثبات الالف وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين وثانيها وهو الكثير

.. واختلف فى بائه .. صفة الله وقيل .. نصب جواب القسم .. والتقدير .. واصح

حذف الالف لالتقاء الساكنين ورابعها وهى الاقل تحريك الها كما فى جا ولا الضالين و وا بهو لا بد مع هاء التنبيه من
ذا بعد الله فيقال ها الله ذا كذا او تكون ذا ولا يكون ذا وقد جاء ها الله ذا الا فعلن او لا افعل فقيل بدل من الجواب
ولا قياس عليه وفى تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا وعدم التحرز عن التقاء الساكنين تحرزا
عن الالتباس بالحذف وجعل همزة الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر والتعويض بقطع همزة
الله اذا كان قبلها فاء نحو افالله لقد كان كذا او فالله لقد كان كذا ولو كان الفاء مع الهمزة اكثر واذا انتهى
الى بحث ابقاء الجر مع حذف الجار فلنتمم لك ان كنت حريصا لحرز المقاصد غير شاك من التطويل فنقول قد عر
فت حذف رب مع ابقاء الجر فى مدخولها عرفت ما بقى منه فهذا التفصيل الذى يروى لك منى التسهيل قال ويحذف
الجار مع بقاء عمله فى جواب ما تضمن مثله نحو زيد فى جواب بمن مررت اى مررت بزيد او فى مقرون بالهمزة او
هلا او لا ان او الفاء الجزائية كما اذا قلت بعد ما منعت مررت بزيد زين عمرو وبعد ما سمعت حيث بدرهم
هلا دينار نحو مررت اى مررت برجل صالح الا صالح فطالح اى ان لم يكن المرور برجل صالح فقد مررت بطا
لح ويجر بمن المحذوفة عن مميز كم نحو بكم رجل مررت وبالحذوف عن خبر ليس نحو بدا الى انى لست مدرك ما مضى
ومن اسم لا النفى الجنس نحو الا رجل جزاه الله خيرا اى الا من رجل واذا تكرر المقسم بالواو فمذهب سيبويه والخليل
ان الواو الثانية وما بعدها عاطفة والقسم واحد والمقسم متعدد وذلك لان جعل القسم متعددا يستلزم مخالفة
لنعين للاصل اما حذف الجواب بقرينة ما ذكر من الجواب وان الاكتفاء بجواب واحد لمتعدد من القسم وهذا مشكل
قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى عند من لا يجوز عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين ولو بقيت
طالب الدفع فعليك بتفسير لجزء عم يتساءلون فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نر ايراده فى هذا الكتاب لانه بلغ
حد الاسهاب وعن الحجازة اما حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه بعيد بمجاوزة العلم عن المعلم السهم عن

القوس واما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه الدين
فانه يتوهم مجاوزة الدين عن ذمة المديون ووصوله الى الداين يتوهم ما ياخذه الداين من مثل الدين هو الدين وفي التسهيل
يكون بمعنى في فلا تنيا اي عن هذا الامر والاصل في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري وللتعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن
قولك وبمعنى بعد لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وللاستعلاء نحو لا افضلت في حسب عني اي علي وللاستعانة نحو
ما ينطق عن الهوى اي بالهوى وتزاد بمن وعلى وان دعوها فيقال بدل لم اجد انكل عليه لم اجد على من انكل فزيد
انظر من شق به عن سكوت موضع انظر من يسكون عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما وعلى
للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كانه ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه كان على ربك حتما
مقضيا وفي التسهيل وللمصاحبة نحو اتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالرضى نحو قوله اذا رضيت على
بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية نحو اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك
سليمان اي في ملكه وبمعنى من نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون اي منهم وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا
اقول وفي الرضى ان رضيت على محمول على ضده اي سخطت ولا يعرف له محملا لانه ان لم يحمل على بمعنى عن كيف يصح المعنى
وان حمل فليس محمولا على ضده لان ضده يطلب حقيقة على نعم لو قيل رضيت مؤول بلم يسخط لكان له وجه وقد
يكونان اسمين بدخول من اي يكونان عن وعلى اسمين في وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما انما
دائما يكونان اسمين في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعن لا ينفك عن الجر وهو لازم الاضافة
وعلى قد يكون بلا جر وركبت تنوش الحوض نوشا من علا وتقييد اسميتهما بوقت دخول من بيان للغالب
بطة لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اسم والكاف للتشبيه اي
لتشريك شئ لمجروره في امر ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو واذكروا الله كما هداكم ولا لكونه بمعنى لعل كما في قوله

نحو لا تشتم الناس كما لا تشتم اي لعلك لا تشتم وللاقتران نحو ادخل كما طلع الفجر لان كلا منهما في معانيه الكاف
الجارة والكاف بالحاق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل او معناه الى ما يليها لان افضاء الفعل
بواسطة حرف الجر الى المفعول ولا مفعول بعد عزله عن العمل وهذه المعاني حدثت بعد تركيب الكاف مع ما صرح به
الرضي والكاف الحرفي غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما اعترفوا به مسايرة لما هو الاولى وهو
على ما قيل ان قولهم الذي كزيد شايع الاستعمال فلو قيل ان الكاف فيه اسم لاحتيج الى حذف المبتدا في الصلة
وهو في غير اي قليل هذا اذا لم يطل الصلة وعلى ما يقول انما تكون زايدة والحرف اولى بالزيادة وزايدة
قدم بيانه على الكاف الاسمي ليعلم ان الزايدة هي الحرف لان الحرف بالزيادة اولى ولهذا الحكم بزيادة الكاف
في ليس كمثله شئ لان الحاجة الى الحكم بالزيادة اولى بكونه زايدا كالحكم بزيادته في قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
فان قلت لابد لمثل من مضاف اليه يجر به والعصف مجرور بالكاف الزايدة فكيف يجر بالمثل قلت التزام الرضي
عدم انجرار المضاف اليه لكونه مضافا اليه لضرورة حدوث الجر فيه من جهة اخرى ويختص بالظاهر سواء كان
اسما او حرفا ولذا اخره عن بيانهما فقليلا ما يدخل على الضمير الغائب واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا في التسهيل
ومذ ومنذ وقد يكسر ميمها للابتداء اي لابتداء الغاية في الزمان الماضي الى مدخولهما الذي هو ماض نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجر بعد مذ ومنذ للابتداء
وجعلهما اسما والظرفية في الحاضر اي في زمان لم يمض بتمامه ودخلت في بعض اجزائه نحو ما رايته مذ
شهرنا ومذ عامنا ومذ حيوة زيد ومذ يومنا وتقييده بالسكون عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت
الصحاح الا هذا المعنى ولم يثبت الكتاب الا المعنى الاول والظاهر مع المحقق قال الزجاج ذهب النحاة الى ان مذ غالب
في الاسم ومنذ في الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لا يليق بالحروف وهذا عجيب لانه لو لم يغلب منه في الاسماء كيف يكون

مذ غالبا فيها وهو مخفف منذ وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف في الاسماء بعد التخفيف والاصل في الحروف وليس فيه الحمل مستبعد
وحاشا للاستثناء عن شئ لا مطلقا بخلاف غيره فيقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن الناس حاشا زيد وعندنا
خلا للاستثناء وبعض النحاة لم يجعل خلا مع الجر اسما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيبويه فعلية حاشا لامتناع
ما حاشا والافعل يمتنع عن مدخول الموصول عليه كذا في الصحاح ولم ينقل الصحاح في حرفيته عدا ح الحروف المشبهة
بالفعل لا في الثلاثي بالنصب والرفع لمشابهته لماضي الافعال في ثلاثي ورباعي وخماسي في الوزن فان نحو ان نحو
وكان كقطع وليكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهد ولعل في بعض لغاتها بمعنى لقطع ولا يبعد ان يكون من جملة
اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر في المشبهة بالفعل لان المشابهة الى صلة من مشابهة معانيه
يصح ان يكون منشا التسمية بالحروف المشبهة بالفعل تشبيها بالافعال وكذلك حفظ حركات واواخرها بنون الوقاية
لمشابهة الفعل فما قال الرضي من ان جعلها حروفا مشبهة لهذين الامرين لو لم يكن تخفيفها فيما لمشابهة منزيف
قيل كان الظاهر الاحرف المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الحروف الجارة والحروف العاطفة قلت التحقيق
ان حروف بمعنى الظرف يجمع على حرف كعنب وليس هذا الوزن يجمع الفعل الا انه ولعل فانه يجمع على طلل في القاموس و
الحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف وحروف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا
لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يبعد جمع التكسير يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه الستة مع
فرو خامسها جمع الكثرة ويزيفه انه لم يحل عنها الا بالستة الا ان وكان وكان جمع بين اربعة لا يجوز بجملة عن
الاخبار وبين اثنين يخرجانه الى الانشاء حين قال وليت ولعل والافكانا ثلاثيه ورباعيه وخماسيه يستدعي خلاف
هذا الترتيب لها صدر الكلام هذا الحكم يجب الا يخص منها وقع بعدها نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فان يوم
الجمعة معمول قائم على ما هو مختار المحقق وبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر الكلام دخل عليه هذه الحروف فيشكل

بستة وان المفتوحة لا تفيد لا بد ان يكون صدر الكلام داخلتين وان اريد صدر الكلام مقصودا لذاته فيشكل بقال
زيد ان عمرا قائم وجاءني زيد وانه قائم سوى ان فهي بعكسها اي بعكس ان لها صدر الكلام ولم يكتف بالتشبيه الا بعلم
لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام وانما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود يقول له فهي بعكسها الكل في افادته الامتناع
ح او لا يكون خبر ليت ولعل وان كان لا يكون اخبارها متضمنة بمعنى الطلب مفرد انما كانت لو جملا وان ولكن يمتنع كون
خبرهما المفردين متضمنين له وقل كون خبرها جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا اهل ضربته واضرب زيدا لكن
عمرا لا تضربه ويلحقها ما فتلغى على الافصح المتبادر منه انه جاء في الستة مع الحاق ما الاعمال والالغاء والاستعمال
الاكثر الالغاء وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيبويه ولم يجز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده في انما و
على قلة وضعف وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل فقوله على الافصح معناه ان الاعمال انما
يجيء في غير الافصح والمتبادر على غير الافصح غير الافصح فاذا الغي فما كافة واذا اعمل فزايدة واما الكافة حرف عند
الجمهور اسم عند ابن درستويه منهم كضمير الشان يفسر بجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان فيمكن
ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد بقوله يلغى وجوب الالغاء وبقوله ويدخل على الا
فعال جواز الدخول ففي البيان المفاد ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها ولزوم صدر الكلام ايا ما لان الجملة في
اعمال فاعل مضمونا لانه حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل وان مع
جملتها اي جزء دخلتها واضافة بالجملة اي داخلها اضافة حقيقية لادنى ملابسة لان ملابستها لها ملابسة فتغاير
فيما بين النحاة في حكم المفرد لانا نصرح بجملتها مصدرا ماخوذا من الخبر مضافا الى الاسم ان كان الخبر المشتق فلا
حد مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا قائم اي اعجبني قيام زيد وان كان الخبر جامدا نحو اعجبني ان زيدا
انسان فيجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق ياء مشددة وتاء التانيث المتحركة به اي اعجبني انسانية زيد

زيد كذا في الرضي وتفصيله يستدعي طولا لانه لا يتم في قوله تعالى وذلك بانهم قوم لا يفقهون فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر
بل من صلته ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم والآخر الى ذلك المصدر فيجعل
المال ذلك بانتفاء تفقههم ولا في مثل بلغني ان زيدا انطلق ابوه فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر
بل من جزء الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم ولا في مثل بلغني ان زيدا ابوه قايم فان المصدر لا يؤخذ من الخبر
بل يؤخذ من جزء الخبر ويضاف الى الاسم ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل الاولى في موضع الجمل او في موضع الجملة على
طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت خبر في موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله ابتداء اي في
ابتداء الكلام وذلك اذا لم يكن ما بعده من تتمة كلام قبله بان لا يكون قبله لفظا او كان ولكن لم يكن متعلقا به
مستانف في الكلام نحو ان زيدا قايم ونحو قوله ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ووجوب الكسر ابتداء كما يتفرع
على وجوب الفتح في موضع المفرد متفرع على امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام ولا بد من تفرع هذا الحكم وما
بعده على وجوب الكسر في موضع الجمل من ضمنه ما علم من ان تقديم خبر مبتداه هو ان مع جملتها عليه واجب الا
فردان وجوب الكسر في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في انك قايم عندي والفتح بعد القول في قال زيد انك
قايم عندي وبعد الموصول في مثل الذي انه قايم عندي وبعد القول بمعنى التلفظ لان الحاصل التعلق القول الشيء
الحكاية فلا ينصرف القول في مضمون الخبر مع انها مقوله لان المقول هو اللفظ فالحكاية بالقياس الى معناها فيه
على حالها الا انها لم تقصد باعتباره مقولا بل باعتبار نقل اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومقول لان المراد به قوله
مقوله وقويا باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مقوله فيما بعدها سوى مقول القول كما يليه الواهمون واما
بالقول بكونه بمعنى التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الاعتقاد بعده واطلاق المص لانه المتبادر وبعد شكل
مقولي اي قلت زيد قايم فانه يجب فيه الفتح فالاخيرالا وضح فكسرت ابتداء ومقوله وصلة والموصول قال

تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذلك يجب الكسر في جواب القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيتك
وانك راكب او لقيتك انك راكب ولا يصح في الثاني الفتح لجعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذلك انما يتاتى في المصدر
الصريح دون غيره وصرح به الرضي وفي جملة فيها اللام الابتداء او فيجب فاعلم جعل ان فاعلا وخبرها مما ذكر مسامحة بسبق
مثلا في خبر المبتدا حيث قال او خبرا عن اسم ان ومقوله نحو سمعت ان زيدا قايم وما ملت اي ما فعل وقعدت
عن الحرب اي جبنت وترك ان نحو جعل مفعولا لما لم يسم فاعله واطلاق ما ثبت فاعلا ومفعوله ومبتداه وخبرا عن اسم الجثة نحو
زيد انه قايم ومضاف اليها لوجوب افراد هذه الامور ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث مما يضاف اليه مثل يوم نحو
خرجت يوم انك قايم لانه يقصد واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة يجب اللفظ مفرد في المعنى فاذا دخل ان نحو
لا في انه صرح به الكتب والرضي وكذلك ان تدخل الجر وبحروف الجر واطلاق ما ثبت من المضاف اليه والمفعول نحو
قوله تعالى ذلك بانه هو الحق بان الله هو الحق وقالوا لولا انك لانه مبتداء ذكره ردا على الكشاف والفوائد حيث جعلاه
اي فاعلا اي لولا وجد انك ولولا انك لانه فاعل فيه ردا على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم
فهو يحتمل كونه مبتداء وما في الرضي ان قوله لولا انك جواب انه فيجب في موضع الجملة لان ما بعد لولا جملة تسميته
فاجيب بان تمام الجملة بمبتدا الوجوب حذف الخبر ولو كثرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه يجري في
قوله ولولا انك فان جاز التقديران اي تقدير كون الكلام جملة وكونه مفردا وليس بمعنى تقدير المفرد والجملة
كما في الشروح والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لا يخلو من الحذف ارجح جاز الامران فتح ان
وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما يشوب منها بما من اذا المفاجاة نحو يكرمني اذا
اني اكرمه ولكن ان تدخل هذه الصور في قوله اذا انه عبد القفا الاول ادق واعذب فالكسر ظاهر والفتح لتقدير .
احد جزئي الجملة لان الموضع موضع الجملة والتقدير فاني اكرمه ثابت على ما ذكر الرضي وفيه ان تقديم الخبر

هنا واجب فالتقدير فثابت اني اكرمه وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما رجع لرفع الالتباس بين المكسورة
والمفتوحة ينبغي لا يجوز حذفه لانه يفوت عرض التقديم بالحذف وفي بعض الشروح ان التقدير فجعل فجزاؤه اني
اكرمه فالكلام محذوف المبتدا ويرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه
جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني اضربك بل يقال ان ضربتني ضربتك واذا انه عبد القفا واللازم يريد به
ما بعد اذا المفاجاة فانه يقتضي جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اي اذا انه عبد
القفا واللازم ثابت واللهزمتان العظمان الناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعها لهازم عربا في الذكر
في قولهم هذا كبره لا دفال ما حوله في الحب على ما في بعض الشروح انه لسيم يخدم قفاه ولهزمته بالاكل سيطل
ولهزمتاه ولا يرتاض لحرز الفضايل ولا لوم ما فوقه ونعم ما قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته
ما يخرج من جوفه وانا اذكره بهذه العبارة من كان همته ما يدخل في فاه فقيمته ما يخرج من معاه وفي الرضي
ان المعنى انه لئيم صفعان بمعنى يضرب في قفاه ولهزمته فكانه عبد القفا واللهزمة وتصلح ضربا والله اعلم
وفي بعض النسخ وشبهه بالجر والاظهر وشبههما لانه لم يرد ما له مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل اشار
الى مواضع آخر لجواز التقديرين وهي اول قولي اني احمد الله فانه يجوز ان يراد اول مقولاتي فيجب الكسر
لكون الجملة مقول القول وخبر المبتدا وان يراد ظاهره فيكون حمد الله خبرا هو اول القول بمعنى المصدر
فان حمد الله قول خاص وقولهم هذا وان زيدا قايم بان يكون هذا تقرير الامر الا بق فالتقدير فالامر
هذا فيجوز في المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضي ونحن نقول بالعطف
على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما روي
سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر ان اما حرف تنبيه يدخل الجمل واما الفتح فكما في التسهيل ان اما بمعنى حقا

فالتقدير حق حقا انك ذاهب او في حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدا فقال احقا ان احطائكم تبجاني وقال اي حق
موانا في حاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف التنبيه وجب الكسر لكونه
في جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فلك الكسر لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة
وقولهم لا جرم انك قايم والفتح لكون لا جرم بمعنى لا بد والكسر لا يستعمل بمعنى القسم والغالب الاول
وعند الكوفيين في لا جرم لغات لا خبر بحذف الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا جر ولا ان ذا جر بزيادتين ولا
عن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين وكذلك يكثر بحسن التدبير والفكر فاسأل العون من خالق الورى والقدر ولذلك
اي لاجل جعل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان في حكم العدم فيكون النصب لاسمها كاثر حرف زايد ويكون المحقق
والمنظور رفعه جاز العطف على اسم المكسورة لفظا اي كسرا لفظيا او حكما اي كسرا حكميا بان يكون مفتوحة في حكم
المكسورة وهي المفتوحة التي نبت مناب مفعولي علمت بالرفع واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا فمشترك
بين الكل ومنشأ الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى واذان
من الله ورسوله وقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما
صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم المطلق المفتوحة ذلك وكانه جعل قول سيبويه على
محل المكسورة قولا على سبيل التمثيل بقرينة بالمفتوحة فالمص فسر المكسورة في قوله بما هو اعم منه حقيقة او حكما وجعل باب
مفعولي علمت في حكم المكسورة لانه في موقع الجملة لان علمت طالب للجملة وللرد على توهم البعض قال دون المفتوحة
والا فلا يختص التقييد بالمفتوحة عند الجمهور بل يعم ما سوى لكن وله باعداد ابو سعيد السيرافي سيبويه ومنع العطف على
محل اسم المفتوحة لما راى فيما اورده من احتمال العزيز بان يكون رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون ما بقينا في
شقاق خبر ان وانتم بغاة معترضة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولي على ان مع اسمها حيث جعل الرفع

المجموع مما لا يلزم كون اسمها مرفوعا لان المرفوع هو المجموع دون المبتدا الذي هو الاسم والمجموع ليس اسما ولاني تاويله وانما خص الحكم
بالعطف لان اعتبار المحل الموجب خلاف القياس فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج والفراء جوزوا ذلك
في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا وسكت غيرهم عنها وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على الاسم
ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم في كونه مسندا اليه لمسند فيما يغني العطف الا ان يتكلف ويقال افاد الاشتراك في
مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصية له وانه يصح مسند ذلك المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على محل مسند اسم الا
لكان معربا بالاصالة بالابتداء وقايم باسم ان مع انه ليس خبرا له بل انه لم يجعل الجملة عطفا على الجملة حتى يستغنى عن هذه
التكلفات وكيف يثبت العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف على المحل الموجب خلاف القياس
مثل ان زيدا قايم وعمرو وان زيدا وعمرو قايم في العطف على الاسم الرفع ويشترط في العطف على الاسم الرفع مضي الخبر
لفظا بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن او تقديرا بان يكون المذكور بعد المعطوف
ويكون لكونه متقدما رتبة في حكم المضي كو اني وقيار بها لغريب او يكون خبر ان محذوفا وانما اشترط ذلك احترازا
عن مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيد لكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان
لكونه خبرا له كذلك ولكونه خبر ان مرفوعا بان فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي
انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وهند قايم خارجة على سبيل اللف والنشر فلا يجب لذلك مضي الخبر لانك عرفت انه من
مضي الخبر تقديرا خلافا للكوفيين حيث لا يشترطون المضي ولا اشتراط لكونه مبنيا في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط
المضي خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان وتوهم تخصيص خلافهم بالمبني العنبر فالاولى مثل انك وزيد
يشترك في اشتراط التسهيل بخلافه حيث قالوا يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع لا قبله مطلقا
خلافا للكسائي ذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره المذهب المبرد والكسائي مذهب الفراء ولم يجعل الاشتراط

بكونه مبنيا بل جعل مشتركا بين الكون مبنيا ومعربا بالاعراب تقديري وصوبه الرضي وقال هو المذكور في كتب النحو و
كان كذلك في العطف على اسمه بالرفع ولذلك اعاده ولم يكتف بالعطف على جواز العطف ليعلم انه قصد التعليق ولا تتوهم
انه بيان حكم من غيره التعليل اي لاجل ان الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها وخلت اللام التي كان يدخل الجملة قبل
دخول ان على اول جزء لها من المبتدا والخبر او معمول الخبر لا غير لان لها صدر الكلام كان مع المكسورة دون اي
دون المفتوحة على الخبر كراهة اجتماع ان واللام اللتين كلاهما للتاكيد والتحقيق بسولها او على الاسم اذا فصل بينه
اي بين الاسم وبينها اي بين ان ولم يفصل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام وهو
وان كان صحيحا لكنه لم يات عنده قوله او على ما بينهما اشرحه الشارحون ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا
مشروط بالفصل بينه وبينها فقوله اذا فصل قيد للدخول على احدى الامرين لا الخبر والدخول على الاسم فالقريب
جعل ضمير بينهما الى الامر المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لا يجوز ان لفي الدار زيدا او على ما بينهما لكن لا مطلقا
بشرط ان يكون ما بينهما معمولا للخبر فلا يجوز في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان ان
الثمانين لها للبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المص موجب الاغلاق وايهام موجب الاخلال
وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا او ماضيا مع قد او خبر متصرف ولا يكون منفيا و
لا يدخل على خبر فيه قوله اداة شرط ولا على الخبر المجرب على الاصح وقد يدخل على الفصل كو ان هذا لهو القصص الحق
انما يجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحة او لكونه في صورة مبتدا للخبر وقد يدخل على خبر الجملة
لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المص كو ان زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتاكيد نحو
اني لبحمد الله لصالح وقد يدخل على ان بعد قلب الهمزة هاء كو الا بالسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق
على كريم وكما يشترط الفصل بين وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها اسما لاصح

من تلك النسبة كو ان عندي او ليت عندي انك قايم اي غير ذلك ويقع ان المكسورة مع جملتها خبرا لنسبة كو ان
زيدا ان ابوه قايم اي غير ذلك في لكن ضعيف اي الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وهو مذهب الكوفي ووجه ضعفه
انه لكونه خلاف القياس في ان لا يقاس عليه لكن وما يتمسك به في لكن لعلة شاذ مع انه يحتمل التاويل وهو لكنني
من حبها لعميد اي كميد ما في الصحاح والتاويل ان لكني مخفف لكن انني في التسهيل او اللام زايدة والتخفيف المكسورة
لخفف النون المتحركة مع حركتها فتلزمها اللام المتباد اي اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه سعيد بن مسعدة
والاخفش علي بن سليمان وغيرهم خلافا لابي علي الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين زعما منهم انها لام اخرى
اجتلبت للفرق والتزم اللام مطلقا ذكره المص وهو خلاف ما صرح به سيبويه وساير النحاة حيث خصوا لزوم اللام
بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون التباين معه
لكون الاسم خفي الاعراب فيلزم حكم اللزوم مشروط بان لا يكون بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام كما ان
زيدا لن يقوم بلام لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا يجوز
الغاوها وهو الغالب وجعل التصريح بالالغاء اشارة الى رجحانه ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا
احترز به عن فعل لا يدخل على المبتدا فلا يجوز دخولها عليه فعلم انما بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه
الافعال فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضي ان قول المص ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل
يجب كونه من نواسخ الابتداء خلافا للكوفيين في التعميم الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه وهو لا يصح
ههنا اذ الكوفيون عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا للكوفيين في التخصيص ولا يبعد ان يجعل في للتعليل
اي خلافا لهم لتعميمهم الفعل وبعد فيه نظر لان الكوفيين لم يوقفوا بدخول ان المخففة على الافعال مع اللام
اذ اكثر هم جعلوا ان في الافعال نافية واللام بمعنى الا فان كان زيد لقايما عنده بمعنى ما كان زيد الا قايما

وغيره من الكوفيين جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صح انهم عمموا دخول ان المخففة على الافعال
بدليل بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ومن العجب انه خفي
هذا النظر على الرضي مع ايراده هذا التفصيل وتخفيف المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر فيه فتدخل على الجمل مطلقا لان
ضمير الشان وان لا يكون متاخرا الا جملة بمعنية لكنه اذا دخل شيء من النواسخ تدخل على الفعلية وشذ اعمالها في المسند
في غيره لكنه في التنويع في المضمر مطلقا كو فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد ان ليس ليس الا ما سعى وان عسى ان يكون قد
اقترب اجلهم الاسمية فلا يلزم شيء نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه قال الزجاج ان الخبر
ان كان مشتقا فهو للشك كو كان زيدا قايم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كانك امشي ولو كان الخبر صفة
مشبهة محذوف لتعيين كانه يمشي اي رجل وذلك قوي ودفعه بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه كانه
المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه لا الى الموصوف ضعيف والمص اكتفى بالتشبيه متابعة لغير الزجاج او بيان الاصل
وصفه وجعل استعماله في الشك على السعة وقيل قد يجيء للتحقيق كو كانك بالدنيا لم يكن وكانك بالاخرة لم تزل و
كانك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها لم تكن وكونك في الدنيا محقق قلت المعنى كانك في الدنيا
في حال العدم مبالغة لكونها في معرض العدم وكونك في الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيره و
تخفف فتلغى على الافصح ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا لانها تعمل في ضمير شان مقدر كالمفتوحة وهو الظاهر اذ لا دا
عي في اعتبار ضمير شان مقدر له كما كان في المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان شبهه بالفعل اقوى
فلو لم يقدر لها اسم ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعده اذا كان
فعلا يقوي جعله في العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك مثلا ولكن للاستدراك في القاموس استدرك

الشيء بالشيء حاول ادراكه يعني لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام
السابق نقيضه فطلب ما فاته بما بعد لكن وشارح قال هو لطلب ادراك السامع برفع ما عسى ان يتوهم فقد خفي لان المستدرك
هو المتكلم والمستدرك منه يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته قال الرضي الاستدراك رفع وهم يتولد من
الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فيتوسط بين كلامين متغايرين معنى في الرضي انه نفيا او اثباتا
ولا يلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذي بعده فان قوله
ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس وكيف فلكن خلافا ليونس والاخفش ولم يلتفت الى خلافهما لضعفه
قال الرضي لا اعرف له شاهدا او يجوز معها اي لكن مخففة ومشددة الواو وقال الرضي هي عاطفة وصلها اعتراضية
اظهر من حيث قلت انما يكون اظهر لو كان مجيء الجملة المعترضة لدفع التوهم وفي اخر الكلام اظهر لان المرجح في
كتب المعاني ان الاعتراض يكون لدفع الوهم فلا يكون في الاخر وليت للتمني قال الرضي معنى التمني محبة حصول
الشيء سواء كان يمكن ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المرتقب وفي المحال واجاز الفراء ليت زيدا قائما اقول اجازة
هذا التركيب ليس لخصوص الفراء بل جوزه النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فيقول الفراء لا حذف في الكلام وليت ناصبها
لتأويله بتمنيت ولهذا اجاز ليت زيدا قائما وقال الكسائي التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره
ليت زيدا اراه قائما ولعل للترجي قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل
فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق في الترجي لا يستعمل على الله تعالى
فيحتاج المستعمل في القرآن الى التأويل فقال قطرب وابو علي معناه التعليل قال الرضي ولا يصح في قوله تعالى

وما يدريك لعل الساعة قريب وفيه يصح حمله على الترجي بالنظر الى ما يدريك لتقرب الساعة في نظرك ويكون فائدة
هذه الادراك حضور قربك عندك وقال بعضهم هو للتحقيق بمعنى ان الجملة كان واورد عليه لعله يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر وفيه ان الممنوع احد الامرين ويحتمل انه خشي والحق ما ذكره سيبويه هو رجاء المخاطبين او اشفاقهم
كان الواقع للشك فانه للتشكيك فيهما للايقاع في الرجاء والاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن
معناه بتمامه وقيل قد يجيء للاستفهام كقولك لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم وذكر الرضي احد عشر لغة مشهورها
لعل وجاء لعن بالمهملة ومعجمه وجاء رعن على الوجهين ولان اولان وتقلب العين همزة ولغة عقيل الجر بها
وعلى مكسورة اللام ومفتوحها وفي التسهيل كرعن ولعن بالكسر لغيه وشذ الجر بها وبعل على الوجهين هي لغة
عقيل وعلى هذا لا يصح توقيف حرف الجر بما مر لان لعل لم تقتض الفعل او معناه الى ما يليه ويشكل رفع خبره و
الظاهر انه في هذه اللغة لغية شاذة والا فلا وجه للحكم بشذوذه ولهذا اشتغل المصنفون بتأويل مجيء لعل و
هو قوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب بانه على سبيل الحكاية اي
اسم الرجل ابي المغوار بالياء فلا يغير لئلا يشتبه الجر المشكل على سبيل الشذوذ لغية لكنه لا يصح شيء من تأويله
فيما رواه ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد يجير الله اعلم انه لا يجوز حذف اسماء هذه
الحروف في السعة الا اذا كانت ضمير الشان وحذف خبرها في الشعر قليل وضعيف وحذفها كثير وقيل لا
يجوز في السعة حذف الشان ايضا ومن جوز شرط ان لا يلي هذه الاحرف فعل فلا يجوز ان قام زيد
ويجوز ان في الدار رجلا ليل اخوك والتزم حذف الخبر في ليت شعري اما بنى ام لا والاستفهام في المعنى معمول
شعري قال الرضي ويجب تأخير الاسم في مثل ان لنا محلا وان مرتحلا كما يجب تأخير المبتدأ في مثل في الدار
رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة فلا وجه لوجوب

تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وثمت بفتح الثاء وحتى مسكونا وتختص
بعطف الجمل وفيه ولو واما او ام ولا وبل وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل مما قبله
ولا يدل في الكلام الفصيح الا مع بل ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة سواء اما المجردة
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس واذا وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري ليست باقي
مذهب الجزولي وزاد بعضهم اي المفسر والاوضح ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وليس عند الكوفيين الا عند
الاخفش والفراء يكونان عاطفتين والاربعة الاول للجمع اي لا يستعمل الا في الاشتمال لوضعه له واما الاستعمال
لما لا يخلو عنه فالاول هو الواو والثاني الثلاثة الباقية فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب فيها نفي جنس
الترتيب يتناول نفي المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة او
الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار شيء منها قال صاحب القاموس هي لمطلق الجمع فيعطف الشيء على مصاحبه
نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو وكذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك وقد يكون بين المتعاطفين تقارب وقد يكون تراخ كما علم فاذا
قيل قام زيد وعمرو واحتمل ثلثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج على افادة
الجمع الى معنى او وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه ووافقه التسهيل في بيان الرجحان والكثرة
والقلة قال الرضي اعلم ان الواو مرة يجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو وان حصل منهما القيام
ومرة يجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضمون الجملتين
نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا او الفرق بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لكن كلاهما من عطف الجملة على الجملة ومعنى العطف
ليس الا جمع مضمون الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين في الجملتين يستلزم جمع الفعلين في اسم وهو خارج عن معنى الواو وجا

فيه وفيه انه قال قد يجمع بين الاكثر من فعلين في اسم وبين الاكثر من مضمون جملتين وذلك النظر ان الواو لا يجمع الا
بين المعطوفين والمعطوف عليه وهما اثنان ابدا ان قلت ما فائدة عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما
يستفاد من ذكرهما قلت بالافادة بالدلالة القصدية ربما لا يلتفت الذهن اليه وسقاط الفوائد على جعل الشيء
ملتفتا اليه بمحل طب كما لا يخفى فاحفظه ولا تقنع بما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة
الثانية اضرابا عن الاول فعطف وفاء بهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي فائدة الواو في مثله
[illegible] لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو كما يجيء وكانه زائد يستحسن ان لم يعده النحاة من الزوائد والفاء للترتيب
يترتب بلا مهلة فالقيد مما فات المصنف ومال انه اكتفى بالاستفادة من قوله وثم مثلها بمهلة ثم يرد عليه
انه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب ولا حاجة الى تقييد قوله للترتيب بالجمع ثم الترتيب
فان قلت لو كان المعتبر في الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء الفاء في قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعلها في قرار مكين وبين
خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل الفاء في موضع ثم قلت حقق الرضي ان عدم
المهلة المعتبرة في الفاء يكتفى فيه بعد المهلة المعتبرة في ثم يكتفى فيها بان يكون بين تمام المعطوف وانتهاء المعطوف
عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في موضع لكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال الاية
المحل لهذه الدقيقة وجعل الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك قد يقع موقع ثم وقد يجيء الفاء لكون
المعطوف جملة متضمنة لا يكون عقيب المعطوف عليه الذكر نحو فادخلوا ابواب جهنم فبئس مثوى المتكبرين و
لهذا يدخل على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد يكون في عطف المفرد
بمعنى الى فيقال ما بين هذا فذاك وما بين قرن فقدم وقد يحذف بين ويقام المضاف اليه مقامه ويقال

هو احسن الناس ما قرنا تقدما وقد يحذف برواية هشام فقط فيقال قرنا فقدما فاحفظ فانه تركيب بديع
والغالب في عطف الجمل والصفات فقد السببية وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة اي بشرط المهلة
ولا يخفى ان الاوضح ثم للترتيب بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقي وقد يستعمل
لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يجي لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى
في الذكر ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقولك ان من ساد ثم ساد ابوه ثم
قد ساد قبل ذلك جده فان الحق ترتيب درجات الممدوح ولسيادته اخص من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه
اخص من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول همزة الاستفهام عليها فتقول اوضرب زيد فضرب
وثم ضرب فتقول الرضي انه معطوف على متقدم الهمزة والكشف بتقدير بعد الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضي بانه
لو كان المعطوف مقدر الصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلثة تزاد في الكلام عند الاخفش
وانكرها البصريون وقد رووا الكل ما يوهم الزيادة معطوفا عليه على ان الزيادة لا يصار اليها ما لم يلجأ اليها
وحتى مثلها اي مثل ثم فان الجزو اي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين
ثم ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء القوم حتى عبيدهم ولا يكفي
بالاتصاف بالجزء كما في الجارة فلا يقال فيها كما قال في الجارة نمت البارحة حتى الصباح ويفيد قوة اوضعفا
اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل وورد الجزء في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل فيه وذلك
اما لكماله او نقصانه والتحقيق ان الترتيب والمهلة المعتبرين في حتى بحسب هذه القوة او النقصان لا بحسب الزمان
والمعتبر ترتيب ذهني وتراخ في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج واو واما وام لاحد الامرين اي لافادة احد

السبين من النسبة الى المتبوع الحكمي او النسبة الى التابع او المراد بالثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف
والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف
عليه مبهما احترز به عن احد الامرين معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك ما رايت
زيدا او عمروا الا ان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية الاخر مع انه يستفيد اجتماعهما في النفي
قلت لو اريد ترديد النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا عموم واذا اريد النفي المردد بينهما حتى يكون نفي
رؤية واحد منهما فان اريد الوحدة المقيدة اي المقابلة للتعدد فالمعنى نفي رؤية الواحدة لثبوت
رؤيتهما ويصح ان يقال بل كلاهما وان اريد الوحدة المطلقة الجامعة مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان
اولا احد الامرين منهما والفرق اشرا المعنى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي والاثبات بحسب اصل
الوضع فيما اذا كان التردد بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا
او عمروا او خالدا ضرب احدهم وعدم ضرب الاخرين وهذا الكلام حق وتوهم العصام بنه ان افادة
النفي العموم انضمه مختص بما اذا كان الترديد بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت
اليه عاقل وجعل الحكم لاحد الامرين منهما ربما يكون للشك وعدم اليقين عند المتكلم وربما يكون لتنبيه
عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتنقيح فيقول المتكلم اما جهرا او عرضا مع ان المتكلم كلاهما كون الحكم
لاحد الامرين منهما انما يتضح بان يجعل قصدا الى جعل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الوجد المبهم
لا يعلم ان من ابهامه ابهامه وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان المتكلم جامع للقسمين غير خارج عنهما
وكذلك او في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما فان الحق
اباحة الجلوس مع احدهما مبهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحتهما مفهوم او في التخيير نحو اضرب

زيدا او عمروا كونها لاحد الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجه ان التخيير فيما لا فضيلة لشيء منهما وتجويز احد
من الامرين لا فضيلة لهما لا يقتضي تجويز كليهما لما كثر استعمال او في الاباحة التي لا تنافي الجمع جاز استعماله بمعنى الواو نحو
وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السرح ونحو سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقالوا قد
جاء او بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزم
منك او تعطيني حقي معناه ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان
اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء ويجي او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس بحرف عطف بل حرف استيناف
وعلامة استيناف الكلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين الاستيناف فمن الاول قولك انا اخرج اليوم
او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا في الاول الامر فيقصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم يندم فيبتدئ الاخبار
خبار بنوبة الاقامة ومن الثاني كل ما لم يسبقه شيء يصح العطف عليه كما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
وصورتها او انت في العين املح فانه لا يصح اعادة الجملة بتمامها قوله مثل قرن الشمس وجعل منه قوله تعالى فارسلناه الى
مائة الف او يزيدون وما بين القدر المشترك بين الثلثة اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق في الاربعة الا
انه ابتدا ههنا بالاخر على عكس ما تقدم تفننا فقال ام المتصلة وسميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر المعطوف بها متصلا بالمعطوف
عليه اذ الانفصال اكثر فيهو ذلك خبرا ام خبه الجلد اكثر من نحو اقريب ام بعيد ما توعدون على ما في التسهيل بان
المعطوف والمعطوف عليه في حكم المعبرين بلفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو وكذلك ايهما عندك لازمة لهمزة
الاستفهام اي تابعة لها لا يوجد بدونها لفظا وان قيد بها لان تقديرا الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك قليل كان الوقوع
بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع مما وقع في عبارة الكشاف ايضا حيث قال الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم
فلا يرد ان الهمزة توجد بدون فلا يكون ام لازمة لها لامتناع وجود اللزوم بدون الملزوم اللازم بلها

احد المستويين في الاعراب او الاسناد او التحقيق نحو اقام زيد ام قعد وازيد قام ام عمرو وازيد قائم ام عمرو وقاعد
على مذهب الحصر والاندلسي واما عند غيرهما فام المنفصلة لا تكون من جملتين غير مشتركتين في جزء فوقع الاخر المستو
تين في علم المتكلم وهو لا يصح في ام المتصلة للتسوية كسواء اقمت ام قعدت وفي حكم لا ابالي جميع متصرفاته في ان ام
بعد ما التسوية فان ام ههنا للتسوية بحسب الواقع لا في العلم وتقدير هذا التركيب مع سواء شيئان قيامك وقعودك على ان سواء
خبر والفعل مبتدا او ام بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضي ان سواء خبر محذوف اي الامران سواء والجملة
دالة على الجزاء وقولك اقمت او قعدت مستعار لمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرف الشرط والاستفهام
يدخل على المجهول وابده بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط وبلزوم معنى الفعل الواقع بعد الهمزة وام
لان الماضي المنتقل الى معنى المستقبل ادل على اعتبار ان الشرطية في معنى الكلام والماضي ههنا بمعنى المستقبل ابدا
وبان توجيههم لا يجري في لا ابالي بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير نظر لانهم كانهم جعلوا الفعلين مفعولين كقولك لا ابالي
اي لا ابالي قيامك وقعودك والاخرى الهمزة اما للاستفهام او للتسوية بعد ثبوت احدهما في ما اريد الاستفهام
لطلب التعيين واما فيما اريد به التسوية فلا علم فيه بالثبوت بخلاف او فانه لا يلزم فيه شيء من ذلك وليس الاستفهام
معها ثبوت العلم فقولك ازيد عندك او عمرو ومعناه اثبت عندك احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين
ويجاب بنعم او لا ومن ثمة لم يجز ارايت زيدا ام عمروا الا انه لم يليها احد المستويين وانكر الرضي عدم الجواز ومنع
اشتراط العطف بان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وجعل ذلك شرط الاحسنية ومن ثم كان جوابا بالتعيين
دون نعم او لا لان الاثبات ليس مطلوب المستفهم والاتيان في تحصيل الحاصل ولا النفي والاتيان طالب ما هو المتنع عنده
والجواب ايصال المطلوب الى الطالب وذلك ان قابل كلام المستفهم بنفي كليهما تنبيها على خطائه في اعتقاد ثبوت
احد الامرين لكنه تخطئة لا جواب ومن لم يوفق بين الجواب والتخطئة مع حصر الجواب في التعيين المنطقة الدالة

على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف الكلام بعده كبل والهمزة غالبا لها للاستفهام او للانكار وقد يكون كبل فقط بان
يقصد بعده الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين او بذكر اداة الاستفهام
كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وكقوله ام من هذا الذي هو جند لكم مثل انها لابل القطيع الذي ظهرت من بعيد
لابل ام شاء اي ام هي شاء يعني بل هي اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت واستانفت الاستفهام فبين همزة
حرف استئناف فلا يشكل عطف الانشاء على الاخبار وانما حذف المبتدأ في المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة بعد ام
المنقطعة جائزة اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة جزاء كان ما قبلها او مستفهما بها او بهم من اسماء
الاستفهام قال الرضي المنقطعة بعد اسم استفهام يكون ما بعد ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور ارضيه من حيث الاستفهام
به فلا يقال من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك ام من عندك
خالد فاين زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد الاستيناف ما رده ايضه فان السؤال عن عندك يحتمل ان يجاب بما لا
يطلبه السائل بان يقال زيد لاحتمال ان يكون عنده زيد وعمرو واضرب عن السؤال بقول ام عندك عمرو ليعلم ان
ان مطلوبه موقوف حال عمرو واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او وذلك مبني على فرق معنوي بينهما
وهو ان وضع اما للتردد الذي من اول الكلام الى تمامه فالتزم في اول الكلام اما تنبيها على ان الشك من اول الامر
واو اعم فربما كنت جازما في اول الكلام قاصدا للاخبار فيحدث الشك في اثنائه فيزيد في الكلام معطوفا باو فاو في
افادة التردد لا اولا حوج الى اما من اما وكيف لا ولو لم يذكر اما قبل او يعرف بذكر اما ان التردد كان من اول و
لا يعرف من او ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر واما التزم مع اما الثانية الواو تنبيها على انها العاطفة وليست
كالاولى ولو لم تذكر الواو ولا وهم البدء بما سبق والابتداء بكلام اخر ولا وبل ولكن لاحدهما معينا هذا هو
الحكم مشترك بين وعقبه بيانه الوفق فقال ولكن لازمة للنفي وكان الاولى ان يقول او للاثبات لان لا يكون لا

بعد نفي

بعد نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بلا الا مفردا واحدا فلا يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف على المنادى فيقال يا زيد
لا عمرو وصرح به في التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح او المعنوي صرح به الرضي وكذلك المراد بالاثبات في لا اعم
من الاثبات اللفظي والمعنوي صرح به الرضي وكذلك يراد لا تقول ما زال زيد عالما لا عاقلا وكان المص اختار
الجزولي ان لكن اذا دخلت على الجملة مخففة من المثقلة والافي لا تلزم النفي بل يجب ان يكون بين متغايرين نفيا او
اثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا تجيء قبلها الا فقد واذا كانت مخففة
يجيء لكونها حرف ابتداء هذا اذا لم يكن معها الواو واذا كان معها الواو فهي مخففة اتفاقا والعاطفة هي الواو ومذهب
يونس انها مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بانه لا يصح في
نحو ما مررت بزيد لكن عمرو بالجر وبعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم لا بد فيه ان الجر للجوار والتقدير و
لكن عمرو مررت به واما بل فهي تقع مطلقا بعد الاثبات والنفي اتفاقا حتى جوز الكوفيين وقوع لكن الداخلة على
المفرد بعد الاثبات حملا على بل فمن قال لا يقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما
بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي ففي الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت قيل
يجعله كان لم يذكر اما لان ذكره خطأ عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق للواقع فتقول جاءني زيد بل عمرو واضرب
زيدا بل عمرا فتفيد الندم عن ذكر زيد اما لانه خطأ لسبق اللسان او غير مطابق او لم يكن ذكره مهما فيحتمل ان
يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النفي والنهي نحو ما جاءني زيد بل عمرو كذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في
حكم المسكوت لكن يحمل ما بعد بل على اثبات لا نفي ولذا لم يجز ما زيد شيئا بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد بل في النفي
مثله في الاثبات سواء او يرده عدم جواز ما زيد شيئا وقال الرضي وعند المص ان ما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد لكن
عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات مجيء لعمرو ومع كلتي نفيه عن زيد هو الذي ذكره ابن مالك فان قلت

ذكر الاضمار للاشارة الى انه يحتمل نفي المجيء من عمرو كما هو مذهب المبرد ولا لان النفي لما جعل في حكم المسكوت يحتمل
التحقق لانه لا يحصل النفي برفع الاثبات ايضا كذلك فتخصيصه ذلك بالنفي دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله
الرضي واذا ذكر لا قبل بل فهو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاءني زيد لا بل عمرو ولتقرير نفي المعطوف عليه المنفي نحو ما جاءني
زيد لا بل عمرو واذا عطف بل الجملة على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجيء للغلط قال الرضي ويجيء الاولى بعد
الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصها بالاولى لان الغلط بسبق اللسان يجري في الاستفهام ايضا اذ اعرفت الثلثة بالامر بل عليه
فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلثة لثبوت الحكم الذي في المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لا لاحدهما معينا كما ظن
من كون الاربعة للجمع انما الجمع المعطوف مع المعطوف عليه في حكم نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه
ليس الا لدفع توهم نشأ من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما
معينا بل يفيد ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو لو كان لا مع بل يجعل لا الكلام لكان موكدا لبل في جعل السابق في حكم المسكوت
عنه وتتميم قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع بل انما جاءني من مقارنته لا حروف التنبيه الا واما جعلها حرف التنبيه
مذهب بعض والمشهور انها حرف استفتاح الا هو فانه يبتدأ الكلام بها ويجعلها علامة للابتداء او فيها مع ذلك تحقيق الجملة
دخلا عليها كان والصحيح جعل الا حرف تنبيه اما حرف تحقيق وفسر التحقيق بدون مجاز وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا
قائم فيجعل اعلم للتنبيه ويجيء ان ذلك يقتضي ان لا يكون الجملة مفعول اعلم ويكون المقصود بالافادة الجزو فيجب ان يجعل ان بعد اعلم
مكسورة كما بعد الا وقد يجوز ان يقلب الهمزة هاء وعينا ويحذف الالف في الاحوال الثلث ويدخلان اي يجعل معلق الاسمية والفعلية انشائية و
خبرية لهما صدر الكلام ولا يمتنعان عن الدخول على ما له صدر الكلام وها وهي حرف تنبيه اتفاقا لازالة الغفلة في نقل معنى مد
خوله لانها لا تدخل في الاكثر الا على ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفيهما يقتضي مزيد تيقظ قبل لا يدخل الا على اسم الاشارة
الا انه كثيرا ما يفصل بينها وبين اسم الاشارة بالقسم نحو قوله تعالى ها انتم اولاء بالقسم نحو ها لعمر الله ذا او بغيرهما قليلا والبيان حروف

كسر ان بعد اعلم اذا كان لتنبيه

الكلام الا اذا فصل بينها وبين ذا عند ابن مالك موافقا لبعض النحاة بحرف تشبيه وقال اكثرها مما هذا او امرا نحو الا يا اسجدوا وادوا
تمن نحو يا ليتني او تعليل نحو يا رب سار بات فما توسد وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى في هذه
المواضع حروف النداء يا اعمها وعند الزمخشري للبعيد واستعمالها في القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة موقعها في علم اخر وايا وهيا
للبعيد وكذا آ بالف ممدودة بين همزتين ثانيهما ساكنة ووجه اعتبار الثلث الا كونها غير ظاهر وكذا اي بالف ممدودة
ويا ساكنة واي والهمزة للقريب قدم اي مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اي بالبعيد وجعل التسهيل للبعيد حروف الايجاب
وسماه التسهيل حروف الجواب لانها في جواب اصلا كما هو المراد بالايجاب اثبات شيء سبق اما كما هو واما بازالة نفيه فمن قال اني
اريد بالاثبات الايجاب النفي ما سبق كما هو لم يميز بل الا ان يقال سماها تغليبا لم يكن ذا فكره رجيا نعم بالرفع وفيها اربع لغات فتح
النون والعين وكسر العين ها وكسر النون والعين وبلى كمتى واي كهي واجل كنعم وجير بالكسر كفلس وان فنعم مقررة لما سبق
اي محققة لما بعدها محققا في ذهن المتكلم والتقرير جاز ان يكون على اصل الاثبات وذلك في نعم الجر كقولك لمن اخبر بقيام زيد او نفيه نعم ظاهر
باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا بعد استفهام عن الاثبات او النفي باعتبار ما بعده وكذا في جواب الامر
كنعم في جواب زرني اي نعم اذا ركوا النهي ويكون التقدير نعم لا افعل وفي جواب التحضيض والعرض ويكون التقدير الايجاب لا النفي فلو
قيل في جواب الست بربكم نعم كان كفرا لانه لتقرير ما سبق كما هو قبل قد يستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل
التقرير اي الحمل على الاقرار فلا كفر في نعم جوابا لقوله الست بربكم وقد تعارف هذا حتى قال الفقهاء لو قيل في جواب اليس لي عليك دينار
نعم لزم الدينار قال الرضي لا منافاة بين الحكم بالكفر كما روي عن ابن عباس والحكم بعد الكفر لان ابن عباس حكم بالكفر لو كان نعم
لتقرير ظاهرها هو بعد الاستفهام ونفي غيره الكفر لو كان لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه اذا كان نعم لتقرير
ما سبق بعينه يكون كفرا لا محالة ولو ثبت العرف لم تمش قول ابن عباس وبلى مختصة بايجاب النفي ولا يكون الا بعد النفي سواء
كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي مقصودا او يكون المقصود منه الاثبات كما في الاستفهام التقريري وانما صح

بالاختصاص فيه دون نظايره اشارة الى ان ما ذكر في نظايره اغلبي كما عرف في نعم وستعرف في البواقي بخلافه فكلا فانه لا
يكون الا لايجاب النفي ووقوعه بعد الاثبات شاذ في الشعر ولا يأتي نعم وبلى بعد الاستفهام بطلب التعيين وهو غير خفي فلذا الا باتيانها
بعد همزة الاستفهام والى اثبات بعد الاستفهام في الرضي هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انها يجيء كنعم لتصديق الخبر ايضا وجعل ابن مالك
كنعم ويلزمها القسم بحذف الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله ولا يكون الا مع ربي او الله ولعمري وقد يحذف واو القسم من
الله بعده فتلتقي ساكنان فلا يبالي به او يحذف ياؤه او يفتح واجل وجير وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ للمخبر قال الجوهري نعم
احسن من اجل في الاستفهام فقد دل كلامه على مجيئه للاستفهام وجاء ان للدعاء وقال الجوهري قولهم جير لا اتيك بكسر الراء يمين
للقرب حروف الزيادة اي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يتغير او غيرها لا انها لا يكون الا زايدة والا لم يسم حروفا لا
ن الحروف لا بد لها من الوضع لمعنى وتسمى حروف الصلة ايضا لانها تتصل كحرف لا انه معنى ابدا وقيل لانه يتوصل بها الى
فايدة معنوية كالتاكيد بمن والباء ولا وان للنفي او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن او سجع الى غير ذلك
ولولا في زيادتها ما زيدت في كلام الفصحاء البلغاء سيما الكلام المعجز وانما حكم بزيادتها لا انها بحيث لو حذفت لما فات اصل
المعنى ولا معنى وضعت له كخلاف ان وان فانها للتاكيد فانها لو حذفت فات المعنى الموضوع هي له وان لم يفت اصل معنى الكلام
ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية اي ان المكسورة وان فيه او المخففة المفتوحة والاضمار فانه وان كثر ان يكون مخففة وان يكون الا
حسن وان يكون المفتوحة في التسهيل شرط ان الناصبة حيث قال في بحث الناصبة وقد تزاد ان بعد لما وما كثيرا ان يكون
النافية والمصدرية ولكون الحرف اولى بالزيادة يبعد جعلها اسمية ومن الباء واللام الجارة واللام المفتوحة الفارقة بين
ان المخففة والنافية وقد تقدم كلامه كلام الكافية فتخصيص الشارح ليس بالجارة مبنى على الغفلة فان تزاد مع ما النافية والاوضح
بعد ما ان فيه ويبطل عمل ما كما تقدم فان قلت لم لا يعد ما الكافة زائدة فان لها تاثيرا قويا حيث يمنع العامل عن العمل ويهيئه
للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم يعد حينئذ ادوا ما بين ما تزاد معه وان يكن ما عن العمل فينبغي ان لا يجعل زايدة ما فلت

ليس بطل العمل ان بل الفصل بين ما ومعمولها او ايهام بطلان النفي لان دخول النفي على النفي اثبات وهي في تلك الصورة وقلت مع ما
المصدرية والاولى مع الموصولة ليشمل الحرفية والاسمية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ونحو ولقد مكناهم فيما ان مكناهم
كذا تزاد بعد الا من حروف التنبيه نحو الا ان قام زيد وبعد ما ان جلست جلس وان مع لما كثيرا في الفصيح اي ان يكون ما صلة
نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زايدة نحو اني لا تاتي وحالها ان لا تعيد بها الاسم حفظ هذا فيحمل الواقع بعد لما مقابلا للغير زايدة
ووجه حق وظهر من بيانه موضع اخر لزيادة ان لم يذكروه فاحفظه وبين لو والقسم الاول بين القسم ولو سيوبان القسم
بان يكون مقدما ولو مؤخرا وكانه اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه ان موطية للقسم لو كاللام مع ان او ان الشرط
نحو والله ان لو قمت لقمت وقد تزاد مع الانكار نحو انا انيه وقلت زيادة ان مع الكاف نحو زيد كان عمرو وما مع اذا ومتى واي
واين وان شرطا اي ذوات شرط والاولى شرطيات ليشمل الغير التاسع و[illegible] كونه متعلقا بالجميع و[illegible] متى ما
ما مفيدة للعموم حتى لا يكون زايدة لان العموم فيه فرع العموم في متى فيه انكر في متى انكر ومن اشتبه الاشبه فيه وقلت
بعد ايان وبعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله وعما قليل ومما خطاياهم وزيد صديق كما ان عمرو اخي وزيادة ما بعد
الكاف مع ان المفتوحة لازمة لئلا يلتبس بكان ومنهم من انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعل نكرة والمجرور بعدها بدلا كما
انكر لذلك لا احتمال بزيادتها مع المضاف وقلت مع المضاف نحو لا ستاذ يده من غير ما جرم ومثل ما انكم تنطقون
وفي الكشاف في بحر تفسير سورة يوسف في بيان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف من وجوه هذا النظم كون ما
زايدة اي من قبل فرطتم ولا مع الواو بعد النفي الصريح نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير الصريح نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين ولا بد من استشهاد ما بعد الا من ما بعد النفي فانه لا يجوز جاءني القوم الا زيدا ولا عمرا ما ان زيدا بعد
نفي غير صريح من استثناء واو المعية التي لم يكن معه مفهم المعية لانه لا يجوز ما جاءني زيد ولا عمرو والمراد ما جاءني زيد
مع عمرو واما اذا كان مفهم المعية معه نحو ما يستوي زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل

وبعد ان المصدرية اي ويزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما يزاد بعد ان المصدرية الظاهرة
دون المقدرة فلا يقال لئلا يعلم بتقدير لان لا يعلم والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية
ولا يزاد بعدها وقلت قبل القسم كذا في بعض النسخ ويرد عليه انه كثير مثل لا والله لا افعل لا يذان من اول الامر
ان جواب القسم منفي وفي بعض النسخ قبل قسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ويجب ان يراد اقسم المذكور والا فلا والله ايضا
من قبيل لا مع قبل اقسم مع انه كثيرا وانما زيد قبل اقسم لا يراد في صورة نفي القسم اشارة الى انه لا يحتاج المقسم عليه الى
القسم لظهوره وشذت مع المضاف نحو في بير لا حور سرى وما شعر ومن والباء واللام فقد تقدم ذكرها و
تقدمات الممكن وذكر الكافي حرف التفسير اي وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين لهما على ما في
التسهيل نعت غالبا ما لا يوهم ان وان هي مخففة بما اي يبهم مفعول لما هو في معنى القول ويتضمن معناه نحو وناديناه
ان يا ابراهيم اي ناديناه بلفظ او شيء هو يا ابراهيم قال الرضي وقد يفسر بان مفعول ظاهر لما في معنى القول كقوله تعالى او
حينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه والغالب الا يكون المبهم المفسر بها مقدرا وقد يفسر مفعول القول شرط ان يكون
القول مقدرا لان تقدير القول كجعل القول كون المقول صريح القول نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
لان تفسير قوله اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مأمورا به وربما يصلح الموضع لان المفسرة وان الناصبة ويحتمل المدخول انها
وتعانيها في المدخول ثلثة اوجه نحو اشرت اليه ان لا يفعل بالجزم او النصب او الرفع ففي الجزم والرفع ان مفسرة على قول من
لم يجوز دخول الناصب على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا محتمل لا يحتمل ان في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين للتفسير لانه انما يكون له اذا لم يكن ما بعده الا للتفسير ولا يصلح لما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح لان يكون
خبرا لعي فيه حروف المصدر وان وان مخففة مشددة وهي ليس مخففة مذكورة بذكر ان والا فلا يصح قوله قال لا
وان للفعلية لان المخففة من المشددة ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية وان للاسمية مشددة ومخففة كانه داخل على ضمير

شان مقدر كما عرف فالمراد بالفعلية الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يؤول الفعل وتيجه عليه
انه لا مصدر لقولنا ان زيدا انشا مع انه متاول بالمصدر والاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو للانشاء الطلبية وهذا اعرف
ان الحرف المصدري لا يدخل على الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابي علي فانهما جوزا في ان قم وان لا تقم ان
يكون ان مصدرية وغيرهما يجعلها مفسرة وصحح الرضي جواز دخول ما على الاسمية وخص [illegible] لظرف الزمان وصلتها
لما ماض مثبت او منفي بلم والغالب على المستقبل في الاغلب من حروف المصدر كي اذا دخلت عليه اللام الجارة ولو للتمني
وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للتمني نحو ودوا لو تدهن اي ادهانك وقد يكتفي بها عن ذكر فعل التمني نحو لو كان لي مال فاحج
بالنصب اي اتمنى ان يكون لي مال فاحج حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او
تقديرا كما ان لولا ولوما الامتناعيتين يلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مخصوص بالشعر نحو قوله تعدون [illegible] لولا [illegible]
[illegible] اي فهلا [illegible] كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الامتناعيتين مؤول بتقدير ان وتاويل الفعل بالمصدر
بالمصدر وقيل بتاويل لولا [illegible] فقولنا لولا يكون زيد لكان كذا اما بتاويل لولا كون زيد لكان كذا او بتاويل لو لم يكن زيد
لكان كذا فتقول زيدا اضربته وهلا زيدا ضربته ولا تقول هذا زيد ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت من
غير تقدير الفعل لانه يكفي الظرف فيجوز الفصل بينه وبين الحرف وفعله مع عدم جوازه بغيره والتحضيض التحريض فيه الحروف
في المضارع للتحريض وفي الماضي للتنديم فانه كان يمكن تدارك ما فات منه ويستفاد منه التحريض ايضا والاغلب في الماضي
يستحق اللوم على الترك وقد يخلو عن اللوم فهي للعرض الا انه يتخفف ولما كذلك ولو للتمني ايضا نحو لو نزلت فاكلت حرف
التوقع الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب قد وهي لا تنفك عن الماضي والمستقبل عن التحقيق ثم انه يضاف اليه اذا
دخل الماضي في بعض المواضع التقريب من زمان الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق
التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا وما ذكروا انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع يفيد

الى التحقيق التقليل فى الاغلب ويستعار للتكثير فى مقام المدح كما يستعار رب لذلك نحو والمضارع من الناصب والجازم وحرف
التنفيس وكان الاولى ذكره كحرف التحقيق كما لا يخفى وكانه الحق بموضوع لزومها الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقرينة
ولا ينفصل من فعله من فعله الا بالقسم كقد والله ضربتك وقد لعمرى اكرمتك لا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم
وقوله وفى المضارع للتقليل خال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال حرفا الاستفهام الهمزة هذا الاسم محدث للالف المتحرك
كما سمية الالف باسم الساكن وهل ومغيرتان تعلت الهمزة ولكونها مغيرتان قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف
الاستفهام الهمزة وهل والى لها صدر الكلام هذا اوليس على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والا لقال صدر الجملة اونحو زيد اقام
ابوه تقول ازيد قائم زيد وكذلك هل يعنى هل مثل الهمزة فى الدخول على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لا تقع فيها
هل واشار اليها بقوله فالهمزة اعم تصرفا اى تصرفا اشمل لانها تصرف فى جملة بالفعل من الاخبار الى الاستخبار ولا يانى فى هذا
التصرف من هل وهذا اعذب بتفسيره بان التصرف فيها اكثر من التصرف فى هل حيث يستعمل فيما لا يستعمل فيها فقام
فتقول ازيدا ضربت اى يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل فى الجملة سواء قدر بعده مثل الفعل الذى بعد الاسم او لم يقدر على
خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم مع وجود فصل ظاهر وان قدر بينه وبين الاسم فعل فدخل فى هذه الصورة ازيد
قام فمن قيد قوله وهل كذلك بان المماثلة فيما اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية فقد اعتنى بما لا يعنيه واتضرب زيدا وهو اخوك
يعنى يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار اما للتوبيخ اى لا ينبغى ان يكون الكارو ما كان ينبغى ان يكون واما للتكذيب
اى لا يكون او لم يكن وازيد عندك ام عمرو يعنى لا يقع هل للاستفهام العادل بام المتصلة الا ما شذ ويختص ذلك بالهمزة
وأثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان يعنى من خصايص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخولها
عليها والمراد بالفاء ماهم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضى وقيد فى كتب حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلثة
بكونها للانكار فلا منه فضيحان يكون من قبيل اتضرب زيدا وهو اخوك فتنبه بالقصر منها وبينه على ان يراد ما

لو من اخر دون هل متعلق بقوله الجعل فى قوة يقول الهمزة فى هذه المواضع دون هل واعلم ان للهمزة خصايص اخر فات المص
وهى انها تدخل على النفى تقول الم تضرب قال الرضى الهمزة اذا دخلت على النفى فهى للانكار وانكار النفى اثبات يؤل
الى محض التقدير اى حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تجئ بعد ام فلا يقال ازيد عندك ام عمرو ويجوز مجئ هل فتقول
ام هل عندك عمرو وانها يجوز مجئ المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق ان ذكر ذلك المفرد فى كلام متكلم اخر فيقال ازيد فى
جواب من قال جائنى زيد وازيدا فى جواب رايت زيدا او بزيد فى جواب مررت بزيد ولا يقال فيه هذه الا ما ذكره المص
من انه لا يقع هل بفعل مقدر فى كلام فيه فعل ولذا لا يقال ازيدا ضربت قلت بل بفارقه فانه يقال ازيد فى جواب من
قال زيد قائم ولا يقال هل زيد اعلم ان هل ايضا خصايص وهى كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تع فهل ثوب الكفار اى
الم ثبوت ولا يقال اثوب الكفار بل الم ثبوت ومجيئها بمعنى النفى حتى يستثنى بعده للايجاب نحو هل جزاء الاحسان الا الا
حسان ودخول الباء على خبر المبتدا بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى النفى ودخول الفاء والواو وثم عليها فى قول
قول المص والهمزة اعم تصرفا نظرا على الاعم من وجه بتكلف حروف الشرط اى حروف تقيد تعليق امر بامر ان لو واما و
مغيرها بقلب الميم الاولى وبادخلها ما من الحروف يردها قيل ان اصلها مهما فلت الها همزة وجبل بقلبها بافتحة ما لها صدر الكلام
ولذا لا يتقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم فى الجزاء والشرط قيد والا لما كان فى تقديم الجزاء مطلان صدارة
الحروف لصدارتها فى جملتها وفيه نظر تامل فان يجب وضعها للاستقبال وان دخل على الماضى فيه منك المصنف والشيء ولو
عكسه اى للماضى وان دخل على المستقبل نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم وعبارة النحو ان لو لامتناع الثانى
لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط بل يوهم انه لنفى الامرين وتعليل النفى الثانى بالاول فيكون حرف نفى و
تعليل بانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثانى والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعليق
مع قولهم هذا ان قال معناه ذلك لا انه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق شئ منتف بمرفى الماضى فيحصل منه ان الثانى

منتف بامر فى لانتفاء الاول وذلك لان الثانى مسبب وانتفاء المسبب لا يستلزم انتفاء كل سبب وان كان الا سبب واحد
مانذر فيه المص من الاول سبب والثانى مسبب فلا يكون انتفاء الانتفاء بل انتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل
على انتفاء كل سبب ما اجاب المحقق التفتازانى من ان معنى قولهم ان انتفاء الثانى فى الواقع لانتفاء الاول لا انه يستدل
به على انتفاء الاول لا يغنى ولا يسمن من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على ان انتفاء الثانى لانتفاء الاول وانتفاء
السبب لا يصير سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم فالمص منفرد عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو
لانتفاء الثانى لانتفاء الاول لا يساعده قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثانى فى
قلنا اجيب عنه بان هذا الاستعمال نادر للوجه يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثانى للاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء
الملزوم وصار متعارفا فى ما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال فى العلوم والاغلب فى اللغة الاصل الاستعمال الاول
ونحن نقول فليكن فى الاية الكريمة لامتناع الاول ويتم الاستدلال فانه استدلال بتحقق المسبب على تحقق الانتفاء كون
انتفاء الفساد لانتفاء الالهة اول المسئلة لانا نقول الا بل يكون اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكره
فى قول عمر رض نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يفيد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف وله من الكلام
الموثوق به غير نظير قلت هذا الاستعمال اخر للو ولكن لا يخفى اهل بعجمه وان كان كالاستعمال الثانى قال الرضى وقد يجى جواب ان لو
قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وانه ذلك اذا يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه
انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لان الحكم انه لازم للشرط الذى نقيضه اولى
باستلزام الجزاء هذا كلامه وتلقاه الفحول من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفى قصد ان
ان هذا الجزاء الازم على كل تقدير كما تقول ان كان من يجى الآن عدوى اعطيته فانه يدل على ان الجزاء لازم لان الآ
الآن ولا يقتضى قصد الاستمرار ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلى الشرط وجزائه قد يكون جملة اسمية

واما لو فيلزم فعلى الشرط والجزاء فعليتان خلافا للزمخشرى والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر باللام
منفوحة وحذفها قليل الا انه قد وقع لو بعد ما فى خبرها صلة نحو جاءنى الذى لو ضربته لشكرنى او طال الشرط بدو لو كقوله تع
ولو ان ما فى الارض الى قوله ما نفد فيحذف اللام كثيرا للطول ومن ثمة قيل لو انك بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت
انك فان لدلالتها على التحقيق مغن لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم اخيه
يجب فتح ان لانه مبتدا ودفعه بان ما يدخل على المبتدا او يدخل على ان المكسورة فان اسمه مبتدا فى الاصل نحو اذا
انه عبد القفا وانطلقت بالفعل اى بابقاء الفعل موضع منطلق ومن قال الى بصيغة الفعل فقد حمله لو لا فايدة فيه
الا ان يقال بنبه به على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضى وانما اخر انطلقت بالذكر لانه الا كثر لكونه نحو ضا
من فعل لو الذى هو الماضى ليكون كالعوض اى ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد
عوضا به لانه ان وليكون الفعل كالعوض لما فاته المو من صورة الفعل وانما كالعوض لان العوض لا يكون الا
للموضية ولا يتعلق به امرا اخر وهنا هو مسند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق بالموضع اما لا فيل ان الا
صل فى الخبر الافراد واما لان صيغة الماضى مستغنى عنه بدلالة لو على المضى واورد عليه لو ولو انك منطلق واجاب
عنه الرضى بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدرى كان وفيه ان ان اغنته عن طلب الفعل كان فينبغى الفعل موضع
مشتق الا ان يقال لم يلزم العوض فى غير حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لورود الاسم فى اشعار العرب
ومن الكتاب بانه صفة خبر جامد محذوف فليس شئ لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر فى الحقيقة
هو الصفة وان كان الخبر جامدا جاز اى صح الجامد لتعذره اى لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل الوجوب
كما يتبادر كما لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام مرفوع صفة للقسم اى فيما لا يتقدمه شئ وان زحوا ظننته
منصوبا فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وليس كما نبهنا فتمهم من ضمن تصحيح تنصيص المتقدم فى الدخول حتى كان

ما له وإذا تقدم القسم أول الكلام ومنهم من جعل أول الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير أوله زمان التكلم وجعل هذا
الكلام لا يليق إلا بأول زمان التكلم على الشرط وهذا البحث لا يخص إن ولو بل يشمل لولا وأسماء الشرط كما صرح به الر
ضي ولذا قال على الشرط ولم يقل عليهما لأنه الماضي أي الشرط والقسم الأول أقرب لفظا كما ضرب أو معنى كلم يضرب
وكان الجواب للقسم لفظا لا معنى فراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط وإنما قلنا إن الجواب ليس جواب
القسم معنى لأن جوابه الكلام المقيد بالشرط إذ من البين أن القسم كالتأكيد للشرط فالجواب بمعنى لمجموع الشرط والجزاء
لكن يراعى شرائط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط فالجواب معنى جزاء للشرط ولذا استغنى الشرط عن التقدير الجزاء و
يكون الماضي في جواب القسم المقارن بالشرط الذي مع إلا وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظا
والكلية معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر عبارة التسهيل أن كون الجواب للقسم دون الشرط في الأكثر
وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضي بأن ذلك مخصوص بالشعر ومع ذلك قليل كقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم
في نهار القيظ للشمس باديا والله إن أتيتني ولم تأتني لأكرمنك وإن توسط بتقديم الشرط إن توسط بتقديم الشرط وجب أن
يعتبر الشرط ومع ذلك جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى فخذه أو غيره جاز أن يعتبر وأن يلغى يراد به أن يعتبر القسم وأن يلغى ولا يصح
أن يكون المراد جاز أن يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غيره واحد من الشارحين لأنه صرح به الرضي لوجوب اعتبار
الشرط إما بأن يجعل مجموع القسم الجواب جزاء أو بأن يلغى القسم ويجعل الجواب جواب الشرط فالمثال الثاني ليس إلا ما الشرط لأنه
لا يجوز إلغاؤه لتقدمه بل الشرط معتبر كالقسم إلا أن اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له وجعل المجموع جوابا للشرط
ولا مانع من القول باعتبار الشرط لأنه لم يفت رعاية ما يراعى في جوابه لأن الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونها
فترك الفاء علامة إلغاء القسم والمراد بتقديم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به التسهيل والرضي لكن قال التسهيل يجب
مع إلغاء القسم جواز الرضي الأمرين على طبق الكتاب اتفق الرضي والتسهيل في أنه لو تقدم لو ولولا زيد والله لكان

كذا ولو أتيتني والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لأن اعتبار الشرط واجب لتقدمه ولا تدخل علامة جزاء شرطها إلا
على الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل على الجملة القسمية إلا شاذة في إطلاق قوله جاز أن يعتبر وأن يلغى نظر نحو قولك
أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني والله لا آتيك فقد عرفت أن الشرط في المثال الثاني معتبر فمن قال جعله ماضيا مع
الإلغاء البعيد لزوم المضي مع الإلغاء في صورة تأخر القسم ومضي صورة تقدمه كان ذلك منه الظاهر تصحيف وقوله وإن
أتيتني والله لا آتينك يحتمل العطف على قوله أنا والله إن تأتني آتك ويحتمل العطف على والله إن تأتني آتك والشرط واجب
الاعتبار لتقدمه أيضا لتقدمه على القسم فإن قلت كيف علم بإلغاء الشرط في قولك والله إن أكرمتني لأكرمنك واللام في قوله لأكر
منك كما يصح أن يكون لام جواب القسم يصلح أن يكون لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم ولو كان
لام جواب لو لجاز حذفها لأنها ربما تحذف في جوابه وبأنه لا يذكر اللام في والله لو جئتني ما جئتك ولو لم يكن الشرط ملغى لكان
ذكرها أغلب وتقدير القسم كالملفوظ أي كما تلفظ به ولا يخفى أن قوله وإن تقدم القسم مع القسم لفظا أو تقديرا وكذا قوله وإن
توسط فلو اقتصر على ذكره في أحدهما أو أطلق توهم كان أولى والمقام المثالين لتقدير القسم مقدما إلا الأول فلأن
اللام الموطئة للقسم لا يكون إلا بعد القسم لفظا أو تقديرا صرح به الكتاب وأما الثاني فلأنه مع تقدير الشرط لا بد من اعتبار الشرط
فلو كان تقدير الشرط مقدما وجب الفاء في الجواب مع أن الجواب لم ينكر مشركون فما بال ذكرها يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فأشبه
في المثال توهم وأما للتفصيل فلا بد له من متعدد وذكرا ما مع كل واحد وقد يكتفي بواحد أما لظهور الآخر من ذكر ذلك الواحد
لمضادة بينهما كقوله الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فإنه ينقل من سماع قوله أما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون
المحكمات ويردون إليه المتشابهات وأما لسبق ما يصلح أن يكون عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع أما لأنه لم يقصد من أول الأمر
التفصيل وإنما قصد ثانيا فيجعل المذكور بمنزلة ما قصد به التفصيل وأما لأنه سبق واحد مع أما فأتى شيء يصلح عديلا له دون
أما وكون أما للتفصيل مطلقا قول البعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقديرها يجعله متعددا ورجح الرضي أن أما لاستلزام شيء

لشيء مع التفصيل في الأغلب وقد تجرد عن التفصيل فقول المص أما بيان لما هو الأكثر أو اختيار لقول البعض ولم يبين
المص كونه للاستلزام لأنه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على عمومه لجميع الأزمنة لعدم تخصيصه بزمان كما في
أخواته ونبه على لزوم الفاء في جوابها بقوله والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا
فتنبه إلا كنت في زمرة مخاطبيه والمراد بالفاء الفم من الملفوظ والمقدر ولا تقدير إلا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قول هو الجواب
لدلالة المقول عليه كقوله تعالى وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي أي فيقال لهم ولم يكن ونبه بقوله جزء على أنه لا يجوز أكثر من واحد لأنه
يكتفي بقدر الضرورة في ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما حيز الفاء عليه فالكفاية في حيزها لأنها لا تقابل بينه وبين قوله قبل هو أي
العوض معمول المحذوف مطلقا عند الرضي والتسهيل يجوم شرطه في خبر الفاء مقام المحذوف منه قوله تعالى فأما إن كان من المقربين
فروح وريحان وجنة نعيم وقال لا يصير جواب هذا الشرط جوابا لأما لفظا ويستغنى به عن جواب هذا الشرط قال الرضي والدليل عليه
أنه لا يعمل حروف الشرط في الجزاء فلا يقال أما إن ضربتني فأضربك بالجزم ولو كان جواب إن ضربتني لكان الجزم أكثر ونحن
نقول مقتضى القياس أن يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء كما ربما يتقدم على الفاء حيث لا يجوز ولا يتغير
نسبة ما بعد الفاء إليه بتقديمه وأما عدم عمل حرف الشرط فيمكن أن يستند إلى دخول الفاء صورة على الجزاء وكأنه الوجه
عند من يجعل التقدير وأما المتوفى فإن كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه والمقابلة بين هذا القول والقول
السابق أن العامل فيه في القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار أن العامل فيه ما
هو في حيز الفاء لأنه لا يصح في نحو أما زيد فمنطلق لأن عامله الابتداء وهو ليس في حيز الفاء واعترض الرضي بأن كونه معمولا
ينتقض بقوله تعالى وأما إن كان من المقربين وبه فإن التقدير أما المتوفى وجهه وتبعه أنه يجب أن يكون المراد
إن كان من المقربين فيجب فإن كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول الذي بعده ومن فسر بقوله
مرفوعا كان أو منصوبا فقد خفي وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا مقدما ومع المرفوع مجهولا له فيجعل تقديرا أما

يوم الجمعة فزيد منطلق إذ ما يذكر يوم الجمعة وتقديرا أما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب فيرد بأنه يبطل في الحل تقدير
الكون فالتقدير مهما يكن من شيء يوم الجمعة مهما يكن زيد فزيد مبهم كان وفيه بحث لأنه لا بد من رابط في جزء الشرط ولا رابط
في شيء من التقديرين سوى مهما يكن من شيء يوم الجمعة إلا أن يجعل بها بمعنى الوقت وقد عرفت أنه مردود وقيل ولو صح
تقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة أيضا ولا يعصى عنه أن يجعل المرفوع بعد الإسم الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنقسم
بدلا من المفعول المحذوف فلا مفعولا به كما قيل لكن مع التكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول بكونه معمو
ل المحذوف بأنه لو كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد في أما زيد فمنطلق إلا اللزوم النصب في أما يوم الجمعة فزيد منطلق لإمكان
تقدير ما يقتضي الرفع في كل منهما وإمكان تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن نقول مثل هذا هو المذكور بعد أما معمول بعد الفاء لكنه
محذوف اختصارا فإن كان بعد الفاء مرفوعا لزم رفعه بعد أما تنبيها على أن المحذوف بعد الفاء مرفوع وإن كان منصوبا
يلزم رفعه بعد أما تنبيها على أنه منصوب وإن كان جهة الرفع والنصب مختلفة وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فإنه
جزؤها في خبر الفاء والمراد بجائز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء نحو أما زيد فمنطلق والأمثلة الثاني نحو أما زيدا فأنا
رجل ضارب فإن زيدا لا يصلح أن يكون معمول ضارب لأن معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف نحو أما
يوم الجمعة فإني منطلق فإن ما في حيز إن لا يتقدم عليه ولغيره نظر ولم يلتفت إليه المص كما لم يلتفت إلى الثاني لأن ما خاصة
تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف ما وهو هو كثير نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز
فاهجر وهذا فليذوقوه ومن ونبذ لك فليفرحوا وهو قياسي فيما إذا كان الجزاء أمرا أو نهيا ناصبا لما بعدها وقوله تعالى وإذا أنعم
هم وما يعبدون إلا الله فأووا وقوله تعالى وإذ لم تفعلوا أو تقنطوا وتاب الله عليكم فأقيموا الجيد وللقاضية احتمال آخر وهو
تنزيل الظرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج إلى تقدير أما حكى سيبويه زيدا حين لقيته فأنا أكرمه وقيل هذا أي إذ يطرد حرف
الردع أي حرف معناه الزجر والمنع إما عن اعتقاد أو فعل فيه الممنوع أو ليس فيه فيمنوع عن المعاودة إلى مثله قول الرضي

كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك كلا اى ليس الامر كذلك ينبغى ان يؤول بان مراده انته عن هذا الاعتقاد ولانه ليس كذلك الا ان
حرف انكار لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناها انته لا تفعل وكثيرا ما يقع بكلام متكلم وقد يكون المتكلم به وبكلام
هو للردع عن مضمونه واحد افاقى به للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين صه فينبغى عدها اسم فعل والا فحرف فكلا
وقد جاء بمعنى حقا هذا يقتضى ان يكون اسما كما ذكره المتوسط الا ان النحاة اجمعوا على حرفيته وكان الانسب التفسير بمعنى ان
وكانهم اختاروا هاهنا بناء على انه بمنزلة المفعول المطلق الذى هو تأكيد لغيره وعلى انه لا تختص بالجملة الاسمية وعند بعضهم
يكون حرف استفتاح وقد تقوم مقام اى فيلزمها القسم قول كلا والله كما اى والله قوله تاء التأنيث الساكنة لا وجه للاقتصار
ببيان الساكنة فى ضبط الحروف بل بيان انها من علامات التأنيث يلحق الماضى لتأنيث المسند اليه العبارة تستفيد الوجوب فلذا
يستغنى عنه الظاهر الغير الحقيقى قوله فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير التحقيق الا ان بطلان الالحاق هو المختار اذا لم يكن فصل بين
الفعل والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقى ما يعمه وما فى حكمه من ظاهر الجمع غير المذكر السالم الا انه احيل اعتمادا على ما سبق
من التفصيل فى بحث المذكر والمؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف شبه بقوله علامة علامة التثنية على ان
المراد ما لم يكن ضميرا وهى ما يلحق الفعل الذى ذكر فاعله نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق ح علامة لا ضمير
فشارح قيد المسند به اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا
يرفع الضعف ولا يخفى ان المتبادر الالحاق بالماضى والمستقبل غير محققة فالاوضح واما الحاق علامة التثنية و
والجمعين عند ظهور الفاعل فضعيف التنوين فى الصحاح نونته تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء فظاهره ان التنوين
متعد الى مفعولين وهو فى هذه اللغة ايضا لهذه النون الساكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا كما فى بعض
الشروح نون ساكنة فى الرضى يدخل فيه نون نحو منى ولدن ولم يكن ويخرج بقوله تتبع حركة الآخر ومنهم من تتبعه
وزاد فقال ولا ينتقض التعريف بالنون فى يا رجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد بالتبعية

التوقف

التوقف عليها فى الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشئ فان توهم دخول حروف العلة فى قوله نون كتو
هم دخول ان فى انسان ولو فى لوث واما فى اما رضى قوله حروف الشرط ان ولو واما فالادخال والاخراج محالا
بقيد الوهم فضلا عن عقل فاضل فقوله نون ساكنة جنس يشمل نون التأكيد ايضا فقوله يتبع حركة الآخر ال
فى الحدوث لا فى البقاء ولذا لم يحذف من قاض وفتى مع سقوط حركة يتبعها فى الحدوث يخرج نون التأكيد فانها لا
لا يتبع حركة الآخر بل يلحق الساكن الآخر ويحذف لاجلاله كما فى اضربن واضربن واضربا تحرك
كما فى اضربن فقوله لا لتأكيد الفعل بمزيد توضيح وبيان فرق معنوى بينه وبين الخفيفة وبهذا ظهر ضعف ما فى الشر
وح انه لاخراج الخفيفة وهو للتمكن والتنكير والعوض عطفه على التمكن او التنكير غير ظاهر الصحيح لان العوض ليس معنى
التنوين كالتمكن والتنكير وكذا المقابلة والترنم الا ان يجعل اللام للغرض ويقدر فى التمكن والتنكير مضاف فيكون التقد
ير وهو لافادة التمكن والتنكير وعطف العوض على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او فى حكم المنصرف
ليشمل تنوين غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضى وقيل تنوين التنكير يختص بالصوت واسم الفعل فيقول صه
بدل اسكت الا ان صه بدل اسكت وقتا ما ودج بالسكون لصياح مخصوص للدجاج ودج الصياح بالدجاج
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لكليهما فاذا سمى به فمحض للتمكن
هذا الكلام وتنوين العوض يكون عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اى حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض
التنوين وكذا مررت بكل قائما اى بكل رجل قائما وتنوين المقابلة ما هو فى الجمع بالالف والتاء فانه لما كان فى الجمع
بالواو ما هو زائد على علامة الجمع وهو نون يحذف بالاضافة جعل فى الجمع بالالف والتاء فى مقابلة التنوين الذى
شانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن وذلك لانه لا يحل العلم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يوجد
جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التأنيث فلا يؤثر فى منع المنصرف ولا يصح تقدير

فيه للتأنيث لان وجود هذه التاء يمنع عن تاء اخرى والا لاجتمع علامتا تأنيث فلا يكون عرفات وجود التنوين
فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين لكن بكسر فى النصب والجر وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين
بالفتح قال الرضى والاشهر فى عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم التنوين فيه عوض عن منع الفتحة وتنوين الترنم
ما يلحق اخر الابيات والمصاريع اما عوضا عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروى المتحرك واما لا
عوضا عن شئ وهو ما يلحق بالروى الساكن ح يخرج به الشعر عن الوزن ويكسر معه الروى ويقع لا للتعادل كنين او يفتح تشبيها
بالنون الخفيفة ما اثبتا الا فى الاخفش وانكره الزجاج والسيرافى قال الرضى سمى تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذلك لان حرف
الاطلاق يناسب الترنم ففى حذفه بايراد التنوين ترك الترنم وصرح التسهيل ايضا بانه لاستيفاء ترك الترنم ولا يخفى ان
قول المص يدل على انه للترنم فالاولى ما قيل ان هذا التنوين يسهل ترديد الصوت فى الخيشوم وهو من اسباب الترنم وهو
التنوين لا ينافى اللام ويدخل فى الافعال قال الرضى لم يوجد فى الحروف وان لم يثبت وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده
فى الحروف يستفاد من التسهيل ايضا قيل عد تنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت كعد سائر الزوائد فافهم ويحذف
اى التنوين وظاهره انه اى تنوين والمراد وجوب الحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفى بعض النسخ اخر
والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منقوض بزيد الظريف ابن عمرو حيث لا يحذف
تنوين زيد فالصواب والعلم الموصوف بابن غير مفصول بشئ مضافا الى علم آخر هذا اذا لم يشبه شئ من التنوين فلو
جعل التنوين جزء الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه جاز
او جوده عدم الحذف فلان فلان بنت وصل وطاهر وابى فى شاكر العلم فيقال صل بن صل وطاهر بن طاهر وزيد بن
طاهر وابى بن ابى وابى بن زيد وابى بن ابى وابى بن زيد والمراد الوصف النحوى فلا يحذف من زيد ابن عمرو وجملة وكما يحذف
التنوين يحذف الف ابن خطا فى دون ابنة وقد يترك الحذف فى ضرورة الشعر كقول وجارية من قيس بن ثعلبة كانها.

يحذف

يحذف من غير العلم المذكور فيا كذا وحاتم الطائى وباب الطائى وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا نون التأكيد خفيفة
ساكنة حاصلة بحذف المتحرك من المشددة تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين كالثقيلة فى الاصل وثقيلة مفتوحة اى
كذلك فى الاصل الوضع اجماعا ولا يخفى ان ما تحتمل ان يكون حاصلة ينبغى الساكنة لم يذكر التأكيد مع غير الالف فانها مع
الالف مكسورة كما سيذكر يختص بالفعل المستقبل المستقل فى الامر ولم يرد بالامر ما هو المصطلح حتى لا يشمل ما دخله لام الامر بل
الطلب المصدرى والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض نحو هل تضربن والقدح الكل عبارة التسهيل الحقات جواز الفعل
الامر والمضارع الآتى اداة طلب قلت فى النفى الاولى والنفى قليلا لكونه فى حيز قوله يختص ولا يتحقق الاختصاص
والعلة فى النفى بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك كالنهى على الاصح
ولعل اراد بالنفى ما يشمل مدخول لم قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا الناهية من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا
على كرسيه معمما وزمت فى مثبت القسم اى فى جواب القسم المثبت وشارح قال الرضى الترتيب من باب جرد قطيفة اى بكلمة صيغة
الاولى ومثبت القسم لزوما ما عرفت وذلك منتقض بقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى
الله تحشرون والصواب فى مثبت القسم الخالى من حرف تنفيس ومما جاز تقدم عليه متعلقه وكثرت فى مثل اما تفعلن اى شرطه زيد
فى اداته ما من غير لزوم كما يتبادر من ان اما وهو المطابق للتسهيل حيث قيدها الزائدة بالجائز الحذف لكن الرضى سواه حاصر
فما كان جاء فى اما تفعلن ومنه ما تفعلن وانها تفعلن او انما تكونن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما ويدخل التعبير
المكوف بما ايضا كوما ست وقد يلحق جواب الشرط جميع ضرورة كقوله متى ما يكثر منها ورايلى اسم الفاعل اضطرارا ودد
ربما لحقت المضارع الخالى عن الشرط وعاقبها ال نون التأكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة
وفى ما لم يحذف للا وح المخاطبة مكسورة ليدل الكسر على الياء والاطراد وفى ما عدا ذلك المذكور مفتوح ويستثنى منه التثنية
وجمع المؤنث ومن قال عدما قبل الف التثنية والف الفصل ما قبل النون لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طرفا منها وتقول

انت او الوصف في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تبالي بالتقاء الساكنين كما كنت تتحاشى عنه في اضربون واضربين
لانها اخف وحذف الالف فيهما متعذر للالتباس في التثنية واجتماع النونات في جمع المؤنث فجعل النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لا ينفصل
الكلمة بجعلها جزءا بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وهو كلمتين ولابد خلافا للخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير
حده خلافا ليونس فانه يجوزه فيهما كما يجوزه في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر وعليه يحمل قوله
تعالى ولا تتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وحمل التسهيل والرضي والكوفيين مع يونس فان قلت تزول التقاء الساكنين
في نحو اضربانّ بنون الخفيفة مع الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة في نون نعمان قلت منع سيبويه الدخول لاحتماله
لان التشديد غير لازم وهما اي النون ان في غيرهما هذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة فيهما
وبالنسبة الى الخفيفة بيان للواقع على مذهب الجمهور اولا يكون الا في غيرهما مع الضمير البارز وهو واو الجمع وياء المخاطبة كالمنفصل
من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى فتعامل مع المدة في الاخر اذا لاقتها معاملة مدة لاقت كلمة منفصلة ساكنة الاول فيحذف
معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة ويحرك معها كما يحرك مع الكلمة المنفصلة فان لم يكن اي ان لم يكن البارز في غيرهما
وهو ثلاثة اقسام الا يكون البارز فيها او يكون ضميرا كما في هل ترين زيدا فكالمتصل وبهذا ظهر وجه مساغ اضربان و
اضربنان دون اضربون واضربين والشارح رجوع ... عنه اعني ... فجعله ... فان لم يكن اشارة الى ما يكون
فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء من الكلمة فصار واو اغزون في حكم حرف علة في الوسط فكما لا يسقط
في الامر حرف العلة في غير الاخر لم يسقط في اغزون واذا ثبت يفتح لان ما قبل النون مفتوح في الواحد فتثبت في هل
ترين على طبق اغزون رعاية للطرد وهذا معنى قوله ثم قيل هل ترين واغزون يعني دون اغزن بحذف الواو
كما في اغز لانه صار وسطا لكون النون كالمتصل وترون كما في ترو القوم وترين كما في ترى القوم واغزون لا اغزن
واغزن كما يقال اغزوا واغزي الكفار واغزن كما في اغزي الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضي ان كون النون كالمتصل

لا يوجب

لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو الجمع ايضا كالمتصل ولا يبقى معه المدة ولو اريد بالمتصل الف التثنية
لا معنى لجعل بقاء المدة في اغزون محمولا على بقائها في اغزوا لانه ينتقل الكلام الى الحرف فلم ما بقي في اغزوا بخلاف
في اغزون فليس الحمل الا تطويل المسافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزوا فلنا ان نحذف الواو ولانه لا موجب لحذفها
فاذا صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا والخفيفة تحذف للساكنين ولا ينتقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين
اولهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا لما اول ولا تحرك كالتنوين وفي الوقف كما يحذف التنوين
فيرد ما حذف لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله اذا سقط بالوقف فيقال في قاض
قاض لا قاضي والمفتوح ما قبلها تقلب الفا هذا مستثنى من الحكم السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف
كالفاتحة • الهي كما انعمت علينا بشرح العقد في هذا الكتاب • واتممت نعمتك باتمامه على وجه الصواب •
والهمتنا فيه بالابعد ولا يحصى من فصل الخطاب • وفقنا لشكر يكون به حفظ العتيد والمزيد من الاستجلاب •
واجعله دافعا للعقاب • ومقتضيا لحسن الماب • وموجبا لجزيل الثواب • وهداية لمن اقتدى به من
العلماء والطلاب • واجعله سببا لشفاعتهم دون ... يوم الحساب • الهي ليس في الاستغفال ... بعد
طارق • الا انه لم يكن مقدرا في • فلم اكتب فيه الا ما هيته كما يفيض المطر السحاب • اللهم اجعله غيثا متتابعا
اف كلامك في قلوب الاحباب • انبات المطر الازهار في ما طيب من التراب • الهي ارض الجنة
قيعان وهذه زراعتي • فرب ارب واحب ... وتقبل ضراعتي • وصل على خير الوسائط بعدد
الموكبات والبسائط • صلوات تدعوه الى شفاعتي • وعلى آله وصحبه الذين يعبدون لهم ... اقتدى ... ل
وبراعتي • تمت بالخير والحمد لله اولا واخرا والصلوة على نبيه محمد واله وصحبه وسلم

